غنية الأريب

عن شروح مغني اللبيب

لـ "مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي" (ت: 1100هـ)

دراسة وتحقيق

الأستاذ حسين صالح الدبوس

الأستاذ بشير صالح الصادق

الأستاذ أبو [illegible] رمضان عويلي

الأستاذ خالد محمد غويلة

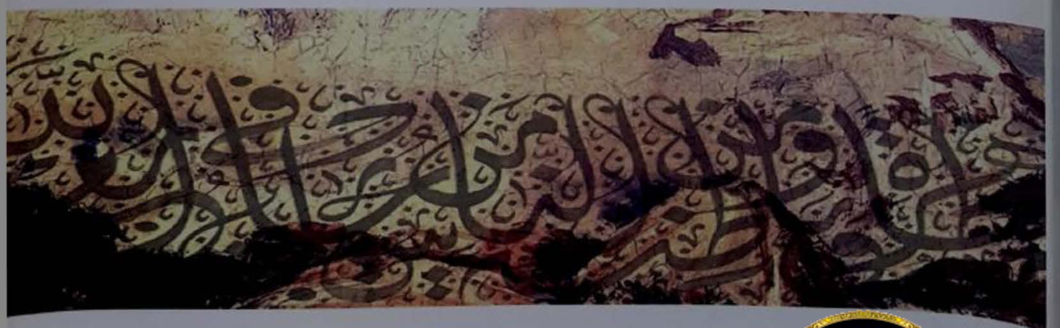
جامعة المرقب - الجماهيرية الليبية

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد منصف القماطي

تقديم

الأستاذ الدكتور سمير استيتية



الجزء الأول

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب

لـ"مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي" (ت: 1100هـ)

(1-4)

دراسة وتحقيق

حسين صالح محمد الدبوس **أبو عجيلة رمضان صالح عويلي**

بشير صالح الصادق **خالد محمد غويلة**

جامعة المرقب – الجماهيرية الليبية

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد منصف القماطي

تقديم الأستاذ الدكتور

سمير استيتية

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

إربد- الأردن

2011

الطبعة الأولى

2011-1432

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2009/9/3905)

415

حسين الدبوس

غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب / تأليف مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي؛ تحقيق حسين صالح الدبوس ... وآخرون. - إربد: عالم الكتب الحديث، 2009.

( ) ص

ر. إ.: (2009/9/3905)

الواصفات: / قواعد اللغة // الأدباء العرب /

• أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

• يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ردمك: ISBN 978-9957-70-303-5

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة- بجانب البنك الإسلامي

تلفون: (27272272 -00962) خلوي: 5264363/ 079 فاكس: 27269909 -00962

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

البريد الإلكتروني almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

almalktob@gmail.com

الموقع الالكتروني: www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- عمان- تلفون: 5264363/ 079

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 471357 1 00961 فاكس: 475905 1 00961

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم المشرف: الأستاذ الدكتور محمد منصف القماطى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإن كتاب (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) للإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصارى المتوفى (761 هـ) رحمه الله تعالى ـــ يعد من أجل المصادر والمراجع النحوية التى تفخر بها اللغة العربية، وذلك يرجع إلى منهج تصنيفه وتبويبه، فالكتاب تناول فيه مؤلفه بالبحث والدراسة حروف المعانى، والجملة العربية مبينا أقسامها وأحكامها، منبها على الشبهات التى تفسد الإعراب، موجها إلى أنجع السبل إلى الفهم الصحيح، والإعراب الجيد، فالإعراب فرع المعنى، جامعا أقوال العلماء السابقين، مناقشا لها. ولا غرو فى ذلك، فمؤلفه ابن هشام علامة مجدد للتأليف فى النحو يتدرج بقارئه فى مؤلفاته النحوية الذائعة الصيت إلى يومنا هذا من الواضح السهل إلى المشكل الصعب، فيزيل غموضه.

نجد ذلك في (قطر الندى وشرحه) و(شذور الذهب وشرحه) و(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك).

وقد عرف علماء النحو لابن هشام علو كعبه فى هذا المضمار فعكفوا على كتبه تحصيلا وشرحا وتدريسا. وعرف نحاة العربية اليوم ولغويوها له هذه المنزلة الرفيعة فحققوا كتبه وشروحها التى منها الشرح الجليل (غنية الأريب عن شروح مغنى اللبيب لمصطفى رمزى بن الحاج حسن الأنطاكى المتوفى (1100هـ) رحمه الله تعالى.

وقد تصدى لتحقيق هذا الشرح القيم أربعة من طلاب الدراسات العليا المتفوقين بجامعة المرقب بليبيا لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) وهم:

1 - حسين صالح محمد الدبوس.

2 - ابو عجيلة رمضان صالح عويلي

3 - بشير صالح الصادق السندي.

4 - خالد محمد غويلة.

ويرجع الفضل الكبير في حصولهم على مخطوط هذا الشرح إلى العلامة النحوي د. محمد عبد السلام بشيش، أمين قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة المرقب، وقد ناقشهم عند تخرجهم جميعا.

كما ناقش الأول والثاني منهم اللغوي الشاعر الخطيب د. عبد الحميد علي أبو مداس أمين معهد تكوين المعلمين بزليتن، وعضو هيئة التدريس بالجامعة الاسمرية، وناقش الثالث منهم اللغوي النحوي د. علي عبد السلام سلامة، أستاذ النحو والصرف والترجمة بجامعة الفاتح وأكاديمية الدراسات العليا.

وناقش الرابع منهم اللغوي النحوي د. علي إبراهيم اشتيوي، أمين كلية اللغة العربية بالجامعة الأسمرية.

وأشرف على الباحثين جميعهم في تحقيقهم اللغوي صاحب هذا التقديم د. محمد منصف القماطي، منسق شعبة تعليم الأجانب بقسم اللغة العربية والتربية الإسلامية بكلية التربية جامعة الفاتح.

والله أسأل أن ينفع بهذا الكتاب طلاب العربية ودارسيها، وأن يجزل الثواب لمن سعى في نشره، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

المحمودُ هو اللهُ جلّ ثناؤه، تباركت صفاتُه وأسماؤه، والمُصَلّى عليهم رسلُه وأنبياؤه، والمدعوّ له بخيرِ الوطنُ العربيّ وأبناؤه

تقديم

الأستاذ الدكتور سمير شريف استيتية

عضو مجمع اللغة العربية الأردني

يعدّ ابن هشام الأنصاريّ المتوفى سنة 761 من هجرة سيد المرسلين، أحد بحور النحو العربي ، فهو إمام أئمة هذا العلم في زمانه ، بل هو منارته حتى هذا اليوم. وإنك لتحسّ وأنت تخوض لُجّة كتابه الفريد " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب " وكأنّ ناصية هذا العلم في يده ، فهو يوافيك بأعظم دُرَره ، بعبارات جامعة مانعة ، مثمرة يانعة ، كشجرة طيبة ، أصلها ثابت ، وفرعها في السماء ، تؤتي أكُلَـها كلّ حين بإذن ربّها . هذا هو ابن هشام، وهذا سِفرُه العظيم مغني اللبيب.

وقد حظي مغني اللبيب بما يستحق من تقدير أهل العلم: دراسة، وشرحاً، وتعليماً. وكان من الذين شرحوه الشيخ مصطفى رمزي بن الحاجّ حسن الأنطاكي المتوفى سنة 1100 من هجرة النبيّ المصطفى صلوات الله وسلامه عليه. وهذا الشرح هو الذي بين أيدينا، ويحمل عنواناً طريفاً هو: " غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب ". فهو يسابق تلك الشروح، ليصل إلى القارئ بأقرب العبارات إلى عبارات المغني، وأدناها إليه وإلى القارئ. وهي ليست مهمة سهلة، ولكنّ صاحب الشرح أدّاها بقدر ما يستطيع ، فجزاه الله عن المغني، وعن صاحبه، وعن العربية ، وأهلها ، بما يجزي به أهل الفضل والعلم.

ميزة الشروح في تراثنا أن الشارحين ربّما كانوا ممن دَرَسوا متن الكتاب، فواجهتهم مشكلات في فهم بعض القضايا أو معالجتها، في أيام الطلب، ثم وفقهم الله إلى فهمها، فأودعوا ما فهموه في شروحهم التي وضعوها فيما بعد، أو ربما كانوا ممن يُعَلّمون هذه

المتون ، فوقفوا على ما يعانيه بعض المتعلمين من فهم مسائل معينة، فوضّحوها لهم ، ولذلك وضعوا هذه الشروح ، وفيها ما تميّز به كل واحد من الشارحين، من تقريب بعض القضايا وتفصيلها، وتوضيح بعضها الآخر، أو إزالة الغموض عما يكتنف بعضَ عباراته. ولما كانت هذه المشكلات تعلـّمية في المقام الأول ، فلا شك أنها مظنـّة التكرار. ومن هنا كانت أهمية هذا الشرح لقرّاء مغني اللبيب في أيامنا هذه بخاصة. ومن هنا أيضاً كان تحقيق هذا العمل إسهاماً رائعاً في خدمة الدرس النحوي، بل خدمة العربية ودارسيها. فهذا كنز، وإخراجه إلى المكتبة العربية إسهام في ربط معرفتنا العلمية المعاصرة، بجذورنا العلمية والفكرية والمعرفية.

لقد كان فرحي بتحقيق هذا الكتاب عظيماً، لأن ثـُلـّة من محبّي العربية، جنّدوا أنفسهم لهذا العمل الشاق المضني، يشرف عليهم أستاذ جليل، يسري حبّ العربية في دمه، هو الأخ الأستاذ الدكتور محمد منصف القماطي منسق شعبة تعليم الأجانب في قسم اللغة العربية والتربية الإسلامية بكلية التربية، في جامعة الفاتح. وقد كان توزيع العمل على أربعة من طلاب العلم الجادين، في مرحلة الماجستير، عملا موفقاً، لأن ذلك من شأنه أن يؤسس روح الفريق الواحد في العمل العلمي. وهذا واضح في هذا العمل دون شك .

أسأل الله العظيم أن يُوَفـّي من أسهم في تحقيق هذا العمل، والإشراف عليه، ومن أعان على تحقيقه، أجرهم بغير حساب. وصلّى الله وسلم وبارك على نبينا محمد الأمين، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه الغُرّ الميامين. ربّنا عليك توكلنا، وإليك أنـَبْنا ، وإليك المصير.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أمدني بتوفيقه لإتمام هذا العمل، لا أقول على الوجه الأكمل- فالكمال لله وحده- ولكن على وجه أرجو أن يكون حسنا وسديدا، وفي هذا المقام لا يسعني إلا أن أعترف لذوي الفضل بفضلهم وجهدهم وعلى رأسهم شيخي الأول: محمد حسين عبد الله القماطي- رحمه الله- الذي بصرنا وعلمنا، وبث في نفوسنا حب العلم والتعلم، فكان نعم المعلم. فجزاه الله عنا كل خير، وأسكنه فسيح جناته.

وكل الشكر والمحبة والتقدير الدكتور: محمد منصف القماطي الذي فتح لنا قلبه قبل بيته، فكان أبا وأخا قبل أن يكون أستاذا، وأشعرنا بمدى محبته لطلاب العلم، وحرصه الشديد على أن يكون هذا العمل بالصورة الحسنة من خلال إشرافه عليه.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور: محمد عبد السلام ابشيش الذي حفنا برعايته منذ الدراسة الجامعية، وذلل الصعاب التي واجهتنا حتى نكمل طريقنا، وتوج هذا العمل من خلال مناقشته له.

كما لا يفوتني أن أسجل شكري وتقديري للأستاذ الدكتور: عبد الحميد علي أبو مداس الذي غرس في أذهاننا كيفية التحصيل الحقيقي، وأنه لا مستحيل أمام العزم والتصميم، فقبوله مناقشة هذا العمل ذخر عظيم وشرف كبير.

وكل الشكر والتقدير لأناس كان لهم فضل كبير على كل من عاصرهم، وكنت- والحمد لله- أحد تلاميذهم، وهم الشيخ الفاضل: رجب محمد الأقطع- رحمه الله-، والشيخ الجليل: أبو القاسم محمد الأمين- أطال الله عمره، والشيخ الكريم: محمد عبد الله جبعور- أعزه الله.

والشكر والتقدير إلى كل المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس بجامعة المرقب وعلى رأسهم أمين اللجنة الشعبية للجامعة، وعميد كلية الآداب والعلوم، وأمين قسم الدراسات العليا، وأمين قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وكل من ينتمي لهذا الصرح العلمي الجبار.

وشكري وتقديري لمن ساهم بشكل أو بآخر في تذليل الصعاب التي واجهتني، وكان لي سندا وعونا وهم: اللجنة الشعبية وأمانة التعليم بالمؤتمر الشعبي الأساسي قصر الأخيار، ومدير وأعضاء هيئة التدريس بمدرسة القدس للتعليم الأساسي، وزملائي الذين أقوم بتحقيق هذا المخطوط معهم.

ولا يفوتني أن أحييّ المنابر العلمية داخل الجماهيرية وخارجها التي أتاحت لي فرصة الاستفادة من مكتباتها، وتعاونت معي دون صد أو تعقيد وهي:

- مكتبة كلية الدعوة الإسلامية- طرابلس.
- مكتبة الجامعة الأسمرية- زليتن.
- مكتبة الزروق- مصراتة.
- مكتبة مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي- طرابلس.
- المكتبة القومية- طرابلس.
- مكتبة مجمع اللغة العربية- طرابلس.
- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض.
- مكتبة الأزهر الشريف- القاهرة.
- معهد المخطوطات- القاهرة.
- المكتبة القومية- القاهرة.

وأخيرا لمسة وفاء وتقدير لأسرتي الكريمة التي هيأت لي الجو المناسب حتى اكتمل هذا العمل والحمد لله.

الباحث

المقدمة

الحمد لله الذي جعلنا للغتنا العربية محبِّين، ولخدمتها آملين، وللاستفادة منها راجين، ولتوفيق الله طامحين، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله وإمام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد

فاللغة العربية فيها من البلاغة والفصاحة والإعجاز ما لم يستطع تحديده إنسان- ولا غرو- فهي لغة الضاد، اللغة التي كرمها المولى- عز وجل- بنزول القرآن الكريم بها، فأعلى شأنها، وثبت أصولها، وجعلها ميدانا للتنافس الشريف بين طلابها- عربا وعجما- فعُبِدت طرقها، وزخرت الكتب بنفائسها، فأضحت كاللؤلؤ المكنون تحتاج إلى غواص ماهر يغوص على مفرداتها للتمتع بدرّها وياقوتها.

ورغبة مني في خدمة هذه اللغة المباركة، وتحقيقا لهدف خامرني منذ نعومة أظفاري، فقد تنامت محبتي لهذه اللغة، وسيطر حبها على كياني، فعزمت بتوفيق من المولى- عز وجل- أن أترك بصمة- ولو صغيرة- في سجل هذه اللغة للإفادة والاستفادة، ونهجت طريقا- أرجو أن يكون موفقا- ألا وهو طريق تحقيق التراث العربي.

فبعد الدراسة التمهيدية اتفقت مع زملائي على تحقيق مخطوط من المخطوطات التي تزخر بها المكتبات العربية والأجنبية، فراسلنا بعض تلك المكتبات، وحصلنا على فهارس لها اخترنا منها عدة عناوين تم عرضها على الأستاذ الدكتور "محمد عبد السلام ابشيش"، والأستاذ الدكتور "عبد الحميد أبو مداس" اللذين وجهانا وشجعانا على تحقيق المخطوط المسمى بـ"غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب" لمؤلفه "مصطفى رمزي ابن الحاج حسن الأنطاكي" المتوفى سنة 1100 هجري. فسافرت مع زميلي "مصباح شخطور" إلى مصر واطلعنا على فهارس بعض المكتبات ولكن- وللأسف لم نجد هذا المخطوط.

بعد الرجوع إلى الفهارس التي تحصلنا عليها تبين لنا أن نسخ هذا المخطوط توجد في:

1- مكتبة استانبول بتركيا.

2- المكتبة الظاهرية بدمشق.

3- مكتبة الحرم المكي بمكة المكرمة.

ولصعوبة الحصول على هذه النسخ من مصادرها الأصلية قمنا بمراسلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض للحصول على نسخ مصورة لهذا المخطوط، فلبى المسؤولون في هذه الجامعة- جزاهم الله عنا كل خير- نداءنا وأرسلوا لنا ثلاث نسخ وهي:

1- نسخة مصورة عن مكتبة استانبول بتركيا، وتحمل رقم "2714"، وتصنيفها في جامعة الإمام "2701/ ف".

2- نسخة مصورة عن المكتبة الظاهرية بدمشق، وتحمل رقم "8485"، وتصنيفها في جامعة الإمام "1475/ ف".

3- نسخة مصورة عن مكتبة الحرم المكي بمكة المكرمة، وتحمل رقم "3066"، وتصنيفها في جامعة الإمام "11075/ ف".

ولم نستطع الحصول على النسخة الرابعة التي أشار إليها الأستاذ: عمران شعيب- رحمه الله تعالى- في مجلة الوثائق والمخطوطات، التي يصدرها مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي (السنة الثانية، العدد الثاني لسنة 1987 م، ص: 344) لعدم تجاوب المكتبة التي توجد بها هذه النسخة، وهي مكتبة الأسد بسوريا.

ونظرا لكبر حجم هذا المخطوط أشار علينا الأستاذ الدكتور: محمد عبد السلام ابشيش بتقسيمه إلى أربعة أجزاء، كان نصيبي منه الجزء الأول (من أول المخطوط إلى نهاية حرف الألف).

وقد قسمت البحث إلى قسمين:

أولا: قسم الدراسة، ويحتوي على ثلاثة فصول، في كل فصل مبحثان:

الفصل الأول: حياة المصنف، والمؤلف:

المبحث الأول: حياة المصنف وهو: ابن هشام، ويشمل: نسبه، مولده، شيوخه، تلاميذه، مكانته العلمية، آثاره، شعره، وفاته.

المبحث الثاني: حياة المؤلف وهو: الأنطاكي، ويشمل: نسبه، مولده، الحياة الفكرية في عصره، منهجه، وفاته.

الفصل الثاني: الكتاب، وشرحه:

المبحث الأول: الكتاب كتاب المصنف، ويشمل: أهميته، أهم شروحه، حواشيه، شروح شواهده.

المبحث الثاني: شرحه كتاب المؤلف، ويشمل: عنوانه وصحة نسبته إلى مؤلفه، أهميته.

الفصل الثالث: عملي في التحقيق، ووصف المخطوطات:

المبحث الأول: عملي في التحقيق.

المبحث الثاني: وصف المخطوطات.

ثانيا: قسم التحقيق:

قسمت البحث إلى ستة وعشرين مبحثا كالتالي:

الهمزة المفردة، آ، أيَا، أجل، إذن، إنْ، أنْ، إنَّ، أنَّ، أمْ، ألْ، أمَا، أمَّا، إمَّا، أوْ، ألاَ، إلاَّ، ألاَّ، إلَى، إيْ، أيْ، أيُّ، إذْ، إذمَا، إذَا، أيْمَنُ القسم.

أرجو من الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في تقديم شيء لخدمة هذه اللغة المجيدة، ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[1].

[1] هود: 88.

الفصل الثاني

نسبة كتاب المصنف، والمؤلف

المبحث الأول

كتاب المصنف "مغني اللبيب"

أهميته:

لمغني اللبيب أهمية كبيرة ظهرت سماتها في اهتمام العلماء بهذا الكتاب، وشرحه، وشرح شواهده، لأن المصنف اتبع منهجا سلسا في تناوله لموضوعاته لم يكن كسائر كتبه السابقة، بل جمع الأدوات النحوية في باب خاص بها وذكر ما يتصل بها من قواعد وأحكام وشواهد، ورتبها على حروف المعجم، ثم أفرد أبوابا أخرى جاءت على النحو التالي:

- في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.
- في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجار والمجرور، وذكر أحكامهما.
- في ذكر أحكام يكثر دَوْرها، ويقبح بالمعرب جهلها.
- في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.
- في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها.
- في كيفية الإعراب.
- في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.

مدحه البدر الدماميني بقوله:

ألا إنما مغني اللبيب مصنف ... جليل به النحوي يحوي معانيه
وما هو إلا جنة قد تزخرفت ... ألم تنظر الأبواب فيها ثمانيه

وقد قال عنه ابن خلدون في مقدمته: "... وسماه بـالمغني في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرها..."[1]، ولهذا الكتاب طبعات متعددة، وشروح، وحواشٍ، وشروح شواهد تدل على مدى إقبال القراء عليه، والرغبة في خدمتة. فجزى الله خيرا كل من ساهم في ذلك.

اولا- اهم شروح هذا الكتاب:

1- شرح المغني للدماميني، وصل فيه إلى حرف الفاء، وهو مطبوع مع حاشية الشمني بالمطبعة البهية بمصر.

2- شرح منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب لابن الملا الحصكفي، وقد قام بتحقيقه مجموعة من طلبة جامعة المرقب، وهو غير مطبوع.

3- شرح مواهب الأديب في شرح مغني اللبيب لوحي زادة، وهو لا زال مخطوطا، وتوجد نسخة مصورة منه في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وهو في ثلاثة أجزاء ضخمة.

4- شرح غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، للأنطاكي، وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

ثانيا- حواشي هذا الكتاب:

1- حاشية الأمير مطبوعة.

2- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام مطبوعة، وهي تعقيب على الدماميني.

3- حاشية الدسوقي على المغني مطبوعة مع المغني في ثلاثة مجلدات.

ثالثا- شروح الشواهد:

شرح شواهد المغني علماء أجلاء منهم:

1- السيوطي سماه: "شرح شواهد المغني"، مطبوع في مجلدين.

2- عبد القادر البغدادي وسماه "شرح أبيات المغني"، وهو مطبوع في ثماني مجلدات.

([1]) مقدمة ابن خلدون: 516.

المبحث الثاني

كتاب المؤلف "غنية الأريب"

عنوانه وصحة نسبته إلى المؤلف:

هذا الكتاب الذي بين أيدينا اختلف أصحاب التراجم في بعض ألفاظ عنوانه، ففي خطبة المؤلف ذكر أن اسمه "غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ونسبه لنفسه[1]، وفي كشف الظنون ذكر أن اسمه "غنية الأريب في شرح مغني اللبيب، ونسبه للمؤلف[2]، وفي الأعلام ذكر أن اسمه "غنية الأديب عن شروح مغني اللبيب[3]، وفي معجم المؤلفين ذكر أن اسمه "غنية الأريب في شرح مغني اللبيب"، ونسبه للمؤلف[4]، وفي تاريخ الأدب العربي نسب هذا المخطوط إلى المؤلف، وقال: "يوجد مخطوطا في سليم 1165"[5]، وفي مجلة الوثائق والمخطوطات التي يصدرها مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ذكر أن اسمه "غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، ونسبه للمؤلف[6].

فتسميته بـ"غنية" تدل على عدم الاحتياج معه إلى غيره من شروح المغني، لأنه حسب هذه التسمية قد جمع ما في الشروح السابقة ونقحها لتكون في متناول طالب العلم بكل يسر وسهولة.

أما قوله: "الأريب" ففيها دلالة على أن المطلع على هذا المخطوط يجب أن يكون ناضج العقل مكتمله إن أراد الاستفادة، لأن "الأريب" هو العاقل، أما من عبر بـ"الأديب" فهو بمعنى صاحب التناول الحسن[7].

---

(1) قسم التحقيق: 1، 2.

(2) كشف الظنون: 6/ 442.

(3) الأعلام: 7/ 233.

(4) معجم المؤلفين: 3/ 864.

(5) وهو اسم مكتبة بتركيا. انظر تاريخ الأدب العربي: 10/ 78.

(6) مجلة الوثائق والمخطوطات، السنة الثانية، العدد الثاني 1987م، للأستاذ: عمران عبد السلام شعيب. ص: 341.

(7) القاموس المحيط (أ . د . ب) 1/ 52.

أهميته:

تظهر أهمية هذا الكتاب في كشف الظنون عندما تحدث حاجي خليفة عن شروح مغني اللبيب قال: "ومن شروحه شرح المولى القاضي بالقسطنطينية مصطفى بن حاج حسن الأنطاكي المتوفى سنة "1100" وقد تعلق نظره بأكثر الشروح فشرحه شرحا موجزا مفيدا"[1]، أما باقي كتب التراجم التي رجعت إليها فقد ذكرت المخطوط، ونسبته إلى المؤلف دون التعليق عليه.

---

(1) كشف الظنون: 6/ 442.

[خطبة المؤلف]

/ يا من رفع السموات بغير عمد وبناها، [ومدّ][1] الأرض، ونصب 1/2
الجبال وأرساها لحمدك متوجهين نحو بابك العالي- بالتضرع في الماضي والحال والاستقبال- أن تصليَ على من بُعث من أكرم القبائل وأولاها، وبُشّر بالرسالة قبل ميلاده كما نطق القرآن وتلاها[2]، محمد الذي أرسل بكتاب أعرب عما كان وما يكون، [أفحم][3] وجوه فصحاء[4] عدنان، وأخزاها، وأبكم ببلاغته شقائق العرب الْعَرْباء حتى جزموا بأن آياته مما أيدها الرحمن وقواها، وكسر أنوف الأكاسرة والقياصرة بأسنة الأسل والرماح، وجرهم بفتح أعلام الدين إلى كلمة التوحيد وما تلاها، صلاة وافية لائقة بجنابه، وسلاما كثيرًا كما أمرنا في كتابه، وعلى آله مفاتيح العلوم[5] [وهداها، وجملة التابعين، ومن نصر شريعته وقواها][6]، ما عمل عامل من الأفعال والحروف، وأضيف مضاف من الأسماء والظروف.

وبعد: فيقول الفقير إلى الله [ذي المنن][7] مصطفى [رمزي][8] بن الحاج حسن][9]: إن كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" للشيخ الإمام الهمام "عبد

---

(1) ساقط من (س).

(2) أخذ هذا المعنى من قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ الصف: 6.

(3) في (س) بزيادة الواو. وهو الصواب.

(4) في (س) بزيادة: بني.

(5) في (س) بزيادة: العربية.

(6) في (س): والهدى، وأصحابه الذين كانوا كالنجوم لمن اقتدى.

(7) في (س): خالق الأفلاك.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: الأنطاكي. وترجمته في القسم الدراسي ص: 8.

الله بن يوسف بن هشام[1] [نَظَمَ كتابًا مفيدًا][2] ليس في النحو مثله- وإن كثرت فيه المتون المهذبة- تحيرت الألباب في حسن رصفه، ولاسيما في الحروف المرتبة، [وهو][3] حقيق بأن يستنسخوا درّ لفظه بأنفاس مسك من عبير مُرَكَّبه [سراج وهاج مغني ضوء المصباح، مساعد على تسهيل الفن، والإيضاح][4] متوسط [حاو على قواعد][5] الإعراب، [واف بفوائد][6] أولي الألباب[7]، مشتمل على نكات استنبطتها أفكار الفحول، وشريف زيادات ما مستها أيدي العقول، لكنه لم يكن له شرح[8] لحل مشكلاته كافل، وإن شرحه فاضل بعد فاضل، فمن مقلٍّ مُخلٍّ، ومن مكثرٍ مملٍّ[9]، فأردت أن أشرحه شرحًا مقتصدًا يحل غوامضه ورموزه، مستبدًا يميط القناع عن وجوه خرا ئده[10]، لاسيما في تحقيق أمثلته وشواهده، موسومًا بـغنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، متتبعًا لكتب التفاسير، وأعاريب القرآن، مغترفًا من النهر والبحر لأبي حيّان[11]، مراجعًا لصحاح اللغة، وشروح الشواهد[12]، مطالعًا لمفتاح العلوم[13]، وتسهيل الفوائد[14] لاسيما شرح الكافية

---

(1) ترجمته في القسم الدراسي ص: 4.

(2) في (س): كتاب مفيد.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): شامل لقواعد.

(6) في (س): أنموذج جامع لفوائد.

(7) في (س) بزيادة: مساعد على تسهيل الفن وقواعده، واف لإيضاح المفصل وتوضيح معاقده.

(8) في (س) بزيادة: وجيز.

(9) في (س) بزيادة: ذلك مطنب مل، ومجحف مخل.

(10) الخريدة من النساء: البكر التي لم تُمْسَسْ قط. لسان العرب (خ. ر. د) 3/ 57.

(11) هو: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن حيان، الإمام أثير الدين، نحوي عصره، ولغويه، ومفسره، ومحدثه، ومقرئه، ومؤرخه، وأديبه. أخذ القراءات عن: أبي جعفر بن الطباع، والعربية: عن أبي الحسن الأبَذي. من تصانيفه: البحر المحيط، والنهر الماد المشار إليهما، والارتشاف (ت: 745هـ).
انظر: طبقات المفسرين: 2/ 286، بغية الوعاة: 1/ 280، شذرات الذهب: 6/ 145، الأعلام: 7/ 152.

(12) صحاح اللغة للجوهري، وشروح الشواهد مثل: شرح شواهد المغني للسيوطي، وشرح أبيات المغني للبغدادي.

(13) للسكاكي، في علوم البلاغة.

(14) لابن مالك في النحو.

للشيخ/ الرضيّ[1]، المعتمد عليه من الأفاضل المرضيّ، [فلذلك][2] تراه مشحونًا 2/ب
بفوائد عجاب، وزوائد تخلو عنها شروح هذا الكتاب، مقبولاً عند العلماء الأعلام ، والفضلاء الكرام، وإن كان يردّه اللئام الأوغاد، والفئام[3] الحساد[4] ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾[5] فهو الهادي إلى سواء السبيل، و﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾[6].

---

(1) الرضي هو: الشيخ محمد بن الحسن الاستراباذي رضي الدين، المعروف بالرضي، نجم الأئمة، من مصنفاته: شرح الكافية، وشرح مقدمة الشافية لابن الحاجب (ت: 686هـ).
انظر: كشف الظنون: 2/ 1370، بغية الوعاة: 1/ 567، شذرات الذهب: 5/ 395، الأعلام: 6/ 86.

(2) في (س): فلهذا.

(3) الجماعة من الناس لا واحد له من لفظه. انظر: القاموس المحيط (ف . ا . م) 2/ 160.

(4) في (س) بزيادة: بالعناد.

(5) غافر: 44.

(6) آل عمران: 173.

[خطبة المصنف]

اعلم أن المصنف- رحمه الله تعالى- [قدم التسمية اقتفاء بما نطق به في الكتاب، واتفق عليه أولو الألباب، ثم نبه على أنه سبق منه الحمد فقال:][1] (أما بعد حمد الله)[2] وهو المدح، والوصف بالجميل، وعند الأكثر ين[3] هو أخص من المدح لاختصاصه بالاختياري، واختاره تنبيها على أنه تعالى فاعل الاختيار، واقتداء بالكتاب المنزل على النبي المختار (على أفضاله) أي: لإحسانه، أو 'على' بمعناها فلا يلزم استعلاء الشيء على نفسه، لأن الحمد نعمة بمعنى المنعم به، والإفضال نعمة بمعنى الإنعام (والصلاة والسلام)[4] جمع بينهما امتثالا لقوله تعالى ﴿صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾[5] [ولهذا][6] كره إفراد أحدهما عن الآخر عند كثير[7]، وحمله ابن حجر على جعله ديدنا[8]، وأما [قوله في التشهد:][9] «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ»[10].

---

(1) في (س): لما بدأ كتابه بالتسمية نبه بقوله.

(2) في (ح) و(س): على أنه سبق منه الحمد بناء على أن التسمية تتضمن الحمد، وإنما أتى بلفظه أولا ثم أخبر به بناء على أن الخطبة كالعنوان الذي يكتب آخرا، كما قيل:

وافي زمانك آخرا وتقدمت	بك همة في كفها قصب الندا
فغدوت كالعنوان يكتب خاتما	وبذاك في حال القراءة يبتدا

(3) ذكره الشمني في حاشيته في المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 1/ 4، وتبعه في ذلك البيضاوي والطيبي، انظر حاشية الشهاب: 4/ 4، والكشاف: 1/ 46.

(4) في (س) بزيادة: عطف على القريب، أو البعيد.

(5) الأحزاب: 56.

(6) في (س): ولذا.

(7) ذكره الدماميني في شرح المغني: 1/ 3.

(8) قال في فتح الباري بشرح صحيح البخاري: 1/ 1 '... صلاة وسلاما دائمين من اليوم إلى أن يبعث الناس غدا'.

وابن حجر هو: أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد العسقلاني، أكمل حفظ القرآن وله تسع سنين، وقف حياته على نشر الحديث، من مصنفاته: فتح الباري، تهذيب التهذيب، والإصابة في تمييز الصحابة (ت: 852هـ).

انظر : النجوم الزاهرة: 15/ 259، شذرات الذهب: 7/ 270، الضوء اللامع: 2/ 36، الأعلام: 1/ 178.

(9) في (س): وأما ما ورد في حديث التشهد.

(10) أورده الإمام النووي في شرح مسلم: 2/ 103، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد.

[فقيل: إنه اكتفى بذكره أولا في قوله][1]: ﴿السلام عليك أيها النبي﴾ فتأمل[2].

(على سيدنا) سيد البشر (محمد) من حُمد كثيرًا، وهو يفيد المبالغة في المحمودية، كما أن أحمد تفيد المبالغة بالحامدية، وخص به كلمة التوحيد لأنه أنسب بما له من مقام المحبوبية (وعلى آله) يعني: أتباعه، ولذلك لم يذكر أصحابه[3]، أصله عند سيبويه: أهل، أبدلت الهاء همزة، والهمزة ألفا بدليل: أهيل[4]، إذ لم يسمع غيره، وهذا داع إلى جعله تصغير آلْ فلا وجه لنفيه، كما لا وجه لما في القاموس: من أن أصله: أهلْ تصغيره: أويل، وأهيل[5]، إلا أن [يقال: أبدل ألفه واوا ولم يرد إلى أصله، كما قيل في تصغير][6] عيد: عُييد، وعند الكسائي: أول من آل إليهْ حيث سمع أعرابيا يقول: أهل، وأهيل، وآل، وأويل[7]، قيل: وعلى هذا

---

(1) في (س): كما صليت على إبراهيم﴾ محمول على الاكتفاء بذكره في قوله:.

(2) في (س): كذا قيل.

(3) في (س) الصحابة– رضي الله عنهم-.

(4) المسألة في شرح شافية ابن الحاجب: 3/ 208، واللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 299، والمنصف: 1/ 118 آخر مبحث آلْ، واللسان (أ . هـ . ل) 11/ 30. ولم أجد الإحالة في كتاب سيبويه.
- وسيبويه هو: أبو بشر،عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، المعروف بِسِيبويهْ إمام البصريين في علم النحو، أخذ عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمرو وغيرهم. صنف: الكتاب، (ت: 180هـ).
انظر طبقات اللغويين والنحاة: 66، إنباه الرواة: 2/ 346، بغية الوعاة: 2/ 229، والأعلام: 5/ 81.

(5) القاموس المحيط (أ .هـ . ل) 3/ 341، 342.

(6) في(س): يحمل على خلاف ما اشتهر به من أن: التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، كما قيل في.
والقائل أبو البقاء العكبري في التبيان في إعراب القرآن: 1/ 59 عندما تحدث عن قوله تعالى ﴿ مِنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ البقرة: 49.

(7) قول الكسائي في شرح شافية ابن الحاجب: 3/ 208.
- والكسائي هو: أبو الحسن، علي بن حمزة الكسائي ، إمام الكوفيين في النحو واللغة، أحد القراء السبعة، من مصنفاته: متشابه القرآن، معاني القرآن، مختصر في النحو، (ت: 189هـ).
انظر: غاية النهاية في طبقات القراء: 1/ 535، إنباه الرواة: 2/ 256، بغية الوعاة: 2/ 162، الأعلام: 4/ 283.

فالظاهر ان اصله: أأل- بهمزتين-[1]، ومنع الكسائي إضافته إلى مضمر، وتبعه النحاس، والزبيدي[2]، والصحيح خلافه، لقول عبد المطلب:

وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـ ... ـبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكْ[3]

ولا يضاف إلا لمن له شرف في العقلاء الذكور غالبا[4]، ومن القليل قول زهير:

---

(1) انظر شرح شافية ابن الحاجب: 3/ 208.

(2) ذكرت آراء هؤلاء العلماء في: المنصف: 1/ 5، والهمع 2/ 516.

- النحاس هو: أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل ، المعروف بالنحاس، النحوي، المصري، سمع عن الزجاج وأخذ عنه النحو، من مصنفاته: إعراب القرآن، تفسير أبيات كتاب سيبويه، كتاب المعاني، (ت: 337هـ).

انظر: طبقات المفسرين: 1/ 68، إنباه الرواة: 1/ 136، بغية الوعاة: 1/ 362، الأعلام: 1/ 208.

- والزبيدي هو: أبو بكر، محمد بن الحسن، المعروف بالزبيدي، الأندلسي، النحوي، من أئمة اللغة العربية، من مصنفاته: طبقات اللغويين والنحاة، والواضح في النحو ، ومختصر كتاب العين (ت: 379هـ)

انظر: إنباه الرواة: 3/ 108، بغية الوعاة: 1/ 84، شذرات الذهب: 3/ 94، الأعلام: 6/ 82.

(3) البيت من مجزوء الكامل ، لعبد المطلب في الهمع 2/ 516، وحاشية الصبان 1/ 26، وشرح الأشموني 1/ 15، وكتاب الحيوان 7/ 198. والشاهد فيه إضافة آلْ للضمير في قوله: آلكْ.

وهذا البيت من أبيات قالها عبد المطلب بن هاشم، جد الرسول صلى الله عليه وسلم عام الفيل عندما غزا أبرهة الأشرم الكعبة فأهلك الله- عز وجل- جيشه. والشاهد فيه: إضافة الآل للضمير.

- وعبد المطلب هو: أبو الحارث، عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، زعيم قريش في الجاهلية، وأحد سادات العرب ومقدميهم، فصيح اللسان، جد الرسول- صلى الله عليه وسلم- (ت: 45 ق هـ)

انظر الأعلام: 4/ 154.

(4) فلا يقال: آل الإسكاف كما يقال: أهله، وخص أيضا بالإضافة إلى أعلام الناطقين دون النكرات، والأمكنة، والأزمنة، فيقال: آل فلان ولا يقال: آل رجل، ولا آل زمان، ولا آل موضع . انظر القاموس المحيط (أ . هـ . ل) 3/ 341، 342.

وعن الأخفش: أنهم قالوا: آل المدينة، وآل البصرة. انظر المنصف 1/ 5.

أَمِنْ آلِ سَلْمَى عَرَفْتَ الطُّلُولاَ ....[1]

وقول المعري:

وَلَمْ يَكُ آلُ خَيْبَرَ آلَ خَيْرٍ ....[2]

(وإن أولى ما تقترحه) تسأله من غير روية (القرائح) جمع: قريحة، وهي أول ما يستنبط من البئر، استعير للعلم المستنبط، ثم للطبيعة (وأعلى ما تجنح)- بتثليث النون- أي: تميل (إلى تحصيله الجوانح) [أي:][3] الأضلاع مما يلي الصدور، [أريد بها][4] القلوب/ مجازا، أو كناية، ولا ينافيها عدم صحة إرادة 1/3أ
الحقيقة كما توهم[5] (ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل،) وصف مؤكد للكتاب

---

(1) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

بِذِي حُرُضٍ مَاثِلاَتٍ مُثُولاً

لزهير بن أبي سلمى يمدح سنان بن أبي حارثة والد هرم بن سنان، وهو في ديوانه: 47 برواية (ليلى) بدل (سلمى).

والشاهد فيه: إضافة آلْ للعاقل في قوله: آل سلمى وهو من غير الغالب.

- وزهير هو: زهير بن أبي سُلمى ربيعة بن رياح المزني، من مضر، حكيم الشعراء في الجاهلية، وهو من أصحاب المعلقات (ت: 13 ق هـ).

انظر: طبقات فحول الشعراء: 1/ 51، الشعر والشعراء: 69، جمهرة أشعار العرب: 1/ 185، الأعلام: 3/ 52.

(2) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

بِمَا لاَقَى السَّلاَلِمُ وَالْوَطِيحُ

للمعري في اللزوميات: 1/ 231، وبرواية (خَيْبرٍ) بدل (خَيْرٍ). والشاهد فيه: إضافة الآل لغير العاقل.

- والمعري هو: أبو العلاء، أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي، المعروف بالمعري، كان متضلعا في فنون الأدب، من مصنفاته: سقط الزند، ولزوم مالا يلزم، وكتاب الإبل والغصون (ت: 449هـ).

انظر: وفيات الأعيان: 1/ 113، النجوم الزاهرة: 5/ 62، 63، شذرات الذهب: 3/ 280، الأعلام: 1/ 157.

(3) زيادة للإيضاح.

(4) في (س): أطلقت على.

(5) المتوهم: ابن الملا الحصكفي في منتهى أمل الأريب: 1/ 12 (ج).

(ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل) صفة النبي، أو الحديث (فإنهما) أي: الكتاب والحديث، ولاتحادهما في الهداية أفرد الخبر[1] فقال: (الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية) وقيل: على التوزيع[2]، كما في قوله:

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لأَعْدَائِهَا غَائِظَة[3]

(وأصل ذلك) أي: المذكور مما يتيسر ويتضح، وقيل: من الكتاب والسنة[4] (علم الإعراب) يعني: علم النحو الباحث عن الكلم العربية إعرابا وبناء، لا ما يجلبه العامل في آخر المعرب من أثر ظاهر، أو مقدر (الهادي) أي: محصله، فإن فعل الهداية يتعدى إلى أول مفعوليه بنفسه اتفاقا، وإلى الثاني باللام، أو بـإلى كما اختاره [البيضاوي][5]، وبنفسه أيضا كما [جوزه][6] التفتازاني[7]، وفرق بينهما بأن [معنى هذا][8]: الإيصال إلى المقصد فيسند إلى الله تعالى خاصة، ومعنى [الأول][9]: الدلالة فيسند إلى غيره [ولعل ذلك مبني على الأكثر، وإلا

---

(1) القائل: الشمني في المنصف: 1/ 5.

(2) المسألة في: شرح التصريح على التوضيح: 1/ 231، وشرح الأشموني: 1/ 298، 299.

(3) البيت من المتقارب، لطرفة بن العبد في: الخزانة: 1/ 133، شرح التصريح على التوضيح: 1/ 231، شرح الأشموني: 1/ 299، لسان العرب (غ . ي . ظ) 7/ 454. والشاهد فيه الخبر على التوزيع.

(4) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 5.

(5) في (س): القاضي.

(6) في (س): ارتضاه.

(7) انظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 1/ 194، وشروح التلخيص: 1/ 13.

- والبيضاوي هو: أبو الخير، عبد الله بن عمر بن محمد بن علي، ناصر الدين، المعروف بالقاضي البيضاوي، كان إماما في فقه الشافعي، والتفسير، والعربية، والمنطق. من مصنفاته: تفسير البيضاوي، ومنهاج الأصول إلى علم الأصول، وشرح مختصر ابن الحاجب (ت: 685هـ).

انظر: طبقات المفسرين: 1/ 248، بغية الوعاة: 2/ 50، 51، شذرات الذهب: 5/ 292، الأعلام: 4/ 110.

- والتفتازاني هو: مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازاني، عالم بالنحو، والتصريف، والمعاني، والبيان، والمنطق، وغيرها. من مصنفاته: المطول، حاشية على الكشاف، شرح التلخيص (ت: 791هـ).

انظر: الدرر الكامنة: 4/ 214، بغية الوعاة: 2/ 285، شذرات الذهب: 6/ 319، الأعلام: 7/ 219.

(8) في (س): معناه.

(9) في (س): المتعدي بالحروف.

لانتقض][1] بقوله تعالى: ﴿فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ صِرَٰطٗا سَوِيّٗا﴾[2] (إلى صوب الصواب) أي: إلى جهته[3]، وقال المصنف في شرح بانت سعاد: والصوب: المطر[4]، و[5] الجوهري: نزوله[6]، وعليهما فهو من قبيل لجين الماء، أو الاستعارة المكنية: شبه الصوب بالسحاب، وأثبت له الصوب تخييلا، أو بالمطر وأثبت له الصوب كذلك، وقيل: ذكر نزول المطر وأريد المنزل، والمعنى: الهادي إلى منزل الصواب[7] (وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة) متعلق بكان[8]، أو بخبرها، وهو (أنشأت بمكة- زادها الله شرفا-) جملة معترضة (كتابا) مفعول أنشأت (في ذلك) صفة كتابا على القلب، أو الحذف، أي: كتابا فيه علم الإعراب، أو كائنا في بيانه (مُنَوِّرا)- على صيغة الفاعل[9]، أو المفعول- صفة كتاب أو حال منه (من أرجاء) جمع رجى بالقصر بمعنى: نواحي (قواعده) جمع قاعدة، وهي لغة: الأساس، صفة غالبة من القعود، وعرفا: حكم كلي ينطبق على جزئيا ته لنعرف أحكامها منه (كل حالك) شديد السواد، ويقال في التوكيد: أسود حالك كما في الكشاف[10]، وليس فيه ما يدل على أنه لا يستعمل إلا تابعا كما

---

(1) في (س): مثل: ﴿إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ حكاية عن إبراهيم – عليه السلام – ووجه النقض: أن الفعل 'أهدك' تعدى بنفسه إلى المفعول الثاني وهو كما قال: خاص بالله تعالى. انظر شروح التلخيص: 1/ 13.

(2) مريم – عليها السلام-: 42.

(3) في (س) بزيادة: كما في المصباح. المصباح المنير (ص . و . ب) ص: 182.

(4) قال المصنف في شرح بانت سعاد ص: 108، 109: 'للصوب أربعة معان: أحدها المطر ...
وبانت سعاد: قصيدة في مدح الرسول- عليه الصلاة والسلام- لكعب بن زهير.

(5) في (س) بزيادة: قال.

(6) الصحاح: (ص . و . ب) 1/ 164.
– والجوهري هو: أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري، كان إماما في اللغة، والأدب، قرأ على 'الفارسي' و'السيرافي' من مصنفاته: الصحاح، وكتاب في العروض، ومقدمة في النحو. (ت: 393هـ).
انظر: إنباه الرواة: 1/ 229، بغية الوعاة: 1/ 446، هدية العارفين: 1/ 209، الأعلام: 1/ 313.

(7) قائله: الشمني في المنصف: 1/ 5، ووحيي زادة في مواهب الأريب: 3/1.

(8) الخلاف مشهور بين العلماء في جواز تعلق الظرف بـ'كان' لعدم دلالتها على الحدث.

(9) قصره الدماميني على كونه اسم فاعل في شرح المغني: 1/ 6.

(10) قال الزمخشري في الكشاف: 1/ 140: 'يقال في التوكيد: أصفر فاقع ووارس، كما يقال: أسود حالك وحانك'.

قيل[1]، شبه ما في كتابه من التحقيق: بالنور في الاهتداء إلى المقصود، والمشكل: بالظلمة [الشديدة السواد][2] من حيث أن صاحبها لا يهتدي إلى الطريق (ثم إني أصِبْتُ)- على صيغة المجهول - أي: فجعت (به وبغيره) من مصنفاته، والضميران للكتاب (في منصرفي) أي: انصرافي، أو ذهابي (إلى مصر. ولما منّ الله عليّ في عام ستة وخمسين) أي: وسبعمائة، فحذف العاطف والمعطوف بقرينة ما سبق/ (بمعاودة حرم الله[3]، والمجاورة في خير بلاد الله) يشير إلى أن مكة أفضل كما هو مذهب الجمهور، وذهب مالك: إلى أن المدينة أفضل[4] (شمرت) رفعت الساتر (عن ساعد الاجتهاد) عضُدَه، والإضافة للملابسة، أي: عن ساعدي للاجتهاد، وقيل: عن ساعدي المجتهد، أو شبه الاجتهاد بإنسان شديد الاهتمام لعمل بيديه، وأثبت الساعد له تخييلا، والتشمير ترشيحا[5] (ثانيا) صفة ظرف، أو مصدر [محذوف][6] (واستأنفت) ابتدأت (العمل لا كسِلا)- بكسر السين - صفة مشبهة (ولا متوانيا)[7] بمعنى: مقصر، أي: حال كوني غير متصف بفتور طبعي، ولا بتقصير اختياري (ووضعت هذا التصنيف) وهو جعل الشيء أصنافا (على أحسن إحكام) حال من المفعول، لا متعلق بـوضعتْ (وترصيف) تفعيل، من الرصف، وهو: ضم الحجارة بعضها إلى بعض، وفي الأساس: رَصف الحجارة

---

(1) قاله الشمني في المنصف: 1/ 6.

(2) في (س): التي اشتد سوادها.

(3) في (س) بزيادة: يعني مكة.

(4) قاله القاضي عياض، انظر صحيح مسلم بشرح النووي: 5/ 138، كتاب: الحج، باب: فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة.

- مالك هو: أبو عبد الله، مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، الملقب بإمام دار الهجرة، وإليه تنسب المالكية. من مصنفاته: الموطأ، والوعظ، وكتاب في المسائل (ت: 179هـ).

انظر مرآة الجنان: 1/ 290، 291، شذرات الذهب: 1/ 289، الأعلام: 1/ 257.

(5) قاله الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 7.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: اسم فاعل.

ورصّفها؟ [فاغتنم][1]، [فلا تقل: لم][2] أقف على التضعيف كما فعل المصنف[3] (وتتبعت) طلبت متتبعا (فيه مقفلات مسائل الإعراب) أي: مسائله المقفل(فافتتحتها) شبه المسائل بالخزائن المقفلة [استعارة مكنية، وأثبت الأقفال لها تخييلا][4]، والافتتاح ترشيحا (ومعضلات) جمع معضلة، أو معضِل- [بكسر الضاد][5]- صفة محذوف، أي: مسائل [وأبحاث][6] (يستشكلها الطلاب) يعدونها مشكلة صعبة الإدراك، وقيل: يطلبون إشكالها[7]، أي: إزالة التباسها، يقال: أشكل الأمر وشكل إذا التبس، والهمزة فيه للسلب (فأوضحتها) بينتها (ونقحتها) هذبتها بإزالة الزوائد عنها (وأغلاطا وقعت لجماعة من المعربين) المتصدين لإعراب القرآن (وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها فدونك) الفاء: فصيحة، أي: إذا كان الأمر كذلك فخذ (كتابا) لم يقل: فد ونكه، لبعد المرجع، وليتمكن وصفه، ونكره ليفيد كمال التفخيم، قيل: "وفيه إقامة الظاهر مُقام المضمر لقصد التعظيم"[8]، ورُدّ: "بأنه إنما يكون للتعظيم إذا كان الظاهر مشعرا به، كالألقاب المشعرة بالمدح، وكتابا ليس كذلك"[9]، وفيه: أن ذلك ليس بشرط.

قال المرزوقي في قوله:

---

(1) ساقط من (س).
انظر أساس البلاغة: (ر . ص . ف) ص: 234.
وأساس البلاغة هو: معجم لغوي، الفه: أبو القاسم، محمود بن عمر الزمخشري.

(2) في (س): ولم يقف عليه من قال: ولم.

(3) تعريض بالدماميني حيث قال ذلك في شرح المغني: 1/ 7.

(4) في (س): استعارة بالكناية، وإثبات الأقفال لها تخييل. وفي الهامش: قيّد الخزائن بالمقفلة لتحصيل التخييل.

(5) في (س): بزنة الفاعل، من أعضل الأمر: اشتدّ.

(6) ساقط من (س).

(7) قائله الدماميني في شرح المغني: 1/ 7.

(8) قائله الدماميني في شرح المغني: 1/ 8.

(9) رده الشمني في المنصف 1/ 8 وعبارته: "وأقول: وضع الظاهر موضع المضمر- وإن سلم كونه للتعظيم- فإنما يكون له إذا كان ذلك الظاهر مما يشعر بالتعظيم، كالألقاب المشعرة بالمدح، وكتابا ليس كذلك".

تَسِيلُ عَلَى حَدِّ السُيُوفِ نُفُوسُنَا　　وَلَيْسَتْ عَلَى غَيْرِ السُّيُوفِ تَسِيلُ[1].

لم يقل: على غيرها، لأنهم يكررون أسماء الأجناس، والأعلام كثيرا، لا سيما إذا قصد التعظيم[2]، كما قال عدي:

لاَ أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ　　نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى والْفَقِيرَا[3]..

على أن كتابا يشعر بالمدح باعتبار وصفه بقوله: (تُشَدُّ الرِّحَالُ) جمع رحل: البعير، أو جمع رحل بمعنى: ما تستصحبه من الأثاث (فيما دونه) دون: ظرف، صفة 'ما'، أو صلته، أي: بسبب ما كان تحته في المنزلة فضلا عنه، وقيل: 'في'

1/4

---

(1) البيت لـ'أبي تمام'، وقيل: للسموأل بن عاد ياء، من الطويل، وورد برواية:

تَسِيلُ عَلَى حَدِّ الظُّبَاةِ نُفُوسُنَا　　وَلَيْسَتْ عَلَى غَيْرِ الظُّبَاةِ تَسِيلُ

انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1/ 116.

والشاهد فيه: إقامة الظاهر مقام المضمر في قوله: 'على غير السيوف' لم يقل: 'على غيرها': للتعظيم.

(2) شرح ديوان الحماسة: 1/ 117.

- والمرزوقي هو: أبو علي، أحمد بن محمد بن الحسن، الإمام المعروف بـ'المرزوقي'، أديب ونحوي، قرأ على الفارسي. من مصنفاته: شرح الحماسة، وشرح المفضليات، وشرح أشعار الهذليين. (ت: 421هـ).

انظر: إنباه الرواة: 1/ 141، معجم الأدباء: 2/ 18، بغية الوعاة: 1/ 365، الأعلام: 1/ 212.

(3) البيت من الخفيف، لعدي بن زيد في ديوانه: 65، والخصائص: 2/ 291، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1/ 118. ولسواد بن عدي في الكتاب: 1/ 62. ولسواد بن زيد في لسان العرب: (ن . غ . ص) 8/ 632.

والشاهد فيه: إقامة الظاهر مقام المضمر في قوله: 'يسبق الموت'.

- عدي هو: أبو داود، عدي بن زيد بن مالك بن عدي بن الرقاع، شاعر كبير من أهل دمشق، عاش مهاجيا لجرير. (ت: 95هـ)

انظر: طبقات الشعراء: 2/ 699، الشعر والشعراء: 410، الأغاني: 9/ 300، الأعلام: 4/ 221.

بمعنى إلى، وأيده بقوله عليه الصلاة والسلام:﴿لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ/ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ﴾[1] (وتقف عنده فحول الرجال) جمع فحل وهو: الذكر من كل حيوان، ثم استعمل لأعلى الرجال همة، وأعظمهم شأنا[2] (ولا يعدونه) لا يجاوزونه لأنه مغن لهم عما سواه (إذ كان الوضع) تعليل لـدونك، وتشد ، وتقفُ على التنازع ،أو لمحذوف، أي: يقع ذلك الشدّ والوقوف[ويجوز أن يقدر ُوقعْ للتفاؤل، أو لكون الديباجة بعد التأليف][3] فلا يرد ما قيل: [إنه][4] ولا يظهر ذلك إلا لو قال المصنف: شددت، ووقفت، أو أراد بتشد وتقف: الماضي[5] (في هذا الغرض) يعني: ما أريد تحصيله من علم النحو (لم تسمح) من باب فَتَحَ، [وكَرُمَ][6] كما في الصحاح[7] (قريحة بمثاله) بصفته (ولم يَنْسُجْ) من باب ضَربْ، ونَصرْ، من نسج الثوب إذا ضم اللحمة إلى السدي[8] (ناسج على منواله)- بكسر الميم- [الخشبة التي يحاك الثوب عليها][9]، وتشبيه تصنيفه البديع بالثوب الرفيع المتفرد بحسن النسج استعارة بالكناية، وإثبات المنوال له تخييل، والنسج ترشيح.

(ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناها) متعلق بـأنشأت، أو حال من قوله: (المقدِّمة الصغرى)- بفتح الدال- من قدمت الشيء إذا جعلته متقدما، أو بالكسر من قدّم اللازم أو المتعدي، لأنها تقدم عالمها على جاهلها (المسماة بـالإعراب) أي: الإظهار (عن قواعد الإعراب) [أي: النحو][10] (حسن

---

(1) اخرجه مسلم في صحيحه: 4/ 126، باب: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد.

(2) قاله الدماميني في شرح المغني: 1/ 8.

(3) في (س): ولعل من قدر ُوقعْ أراد التفاؤل. وهو الشمني في المنصف: 1/ 9.

(4) ساقط من (س).

(5) قاله الشمني في المنصف: 1/ 9.

(6) في (س): وحَسُنَ.

(7) قال في الصحاح: (س . م . ح) 1/ 336: ُوسَمَحَ لي: اعطاني، ولقد سَمُحَ ....

(8) ذكره الدماميني في شرح المغني: 1/ 9.

(9) في (س): خشبة الحائك.

(10) في (س) فالإضافة بيانية.

وقعها) محلها المرتفع (عند أولي الألباب، وسار نفعها) بالإفادة والاستفادة (في جماعة الطلاب) أي: فيما بينهم (مع أن الذي أودعته فيها) فـ"مع" ظرف لـ"حسُن"، و"سار" على التنازع، قيل: أودع يتعدى بنفسه إلى مفعولين، تقول: أودعت زيدًا مالاً[1]، لكن المصنف ضمنه معنى "وضع" فعداه إلى الثاني بـ"في" وفيه بحث[2] (بالنسبة) حال من الضمير المنصوب (إلى ما ادخرته) منعته عنها (كشَذْرَة) [قطعة من ذهب تلتقط من المعدن بلا إذابة، أو][3] لؤلؤة صغيرة وهذا [أنسب][4] لقوله: (من عِقْدِ نَحْرٍ)- بكسر العين- القلادة، والنحر: موضعها من الصدر (بل كَقَطْرَةٍ من قَطَرَاتِ بَحْرٍ) استعير جمع القلة هنا للكثرة، بقرينة إضافته إلى البحر الذي لا تعدّ قطراته، على أن ابن خروف قال: "جمعا السلامة مشتركان [بينهما]"[5] فسقط ما قيل: "إن الأنسب بفرضه من التدريج في تقليل ما في المقدمة بالنسبة إلى ما ليس فيها أن يقول: [بل][6] كقطرة من بحر"[7]، ولا يظهر جهة حسن الإتيان بجمع القلة المنكر، وأجيب: "بأن أحسن السجع ما تساوت قرائنه، ثم ما طالت ثانيته، فأتى به لذلك مع اعتقاد أن الجمع المضاف يعم، وبأن ما في المقدمة له نسبة في القلة إلى ما ليس فيها، كما أن القطرة لها نسبة في القلة إلى القطرات، ولا نسبة لها إلى البحر"[8]، وفيه بحث[9]، لأن أمر التساوي يحصل بأن يقول: "كقطرة من ماء

---

(1) قائله الدماميني في شرح المغني: 1/ 9.

(2) في الهامش: الظاهر أن "في" هنا داخلة على المفعول الأول.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): مناسب.

(5) في (س): بين القلة والكثرة. انظر شرح كتاب سيبويه لابن خروف: 322.
- وابن خروف هو: أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين ابن خروف الأندلسي، النحوي، كان إماما في العربية، أخذ النحو عن ابن طاهر، وأبي إسحاق من مصنفاته: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وشرح الجمل للزجاجي، وكتاب في الفرائض (ت: 609هـ).
انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 214، مرآة الجنان: 4/ 18، بغية الوعاة: 2/ 203، الأعلام: 4/ 330.

(6) ساقط من (س).

(7) قائله الدماميني ، انظر شرح المغني: 1/ 10.

(8) المجيب: الشمني في المنصف 1/ 10.

(9) في حاشية الأمير على المغني 1/ 4 لأن لك أن تجيب: بأن الإضافة بيانية، والمعنى: من قطرات جملتها بحر، وجمع القلة قد يأتي للكثرة، أو أن "من" الداخلة على قطرات ليست للنسبة بل لمجرد التبعيض والمنسوب له البحر، والمعنى: بل كقطرة من جملة قطرات البحر بالنسبة للبحر. فتأمل.

4/ ب

بأن يقول: كقطرة من ماء بحر مثلا، ولأن العموم إنما هو/ في الإضافة إلى المعرفة، وعدم نسبة القطرة إلى البحر ممنوع، إذ لها نسبة إليه، نسبة جزء إلى مجموع أجزاء لا تعد (وها أنا بائع) مظهر (بما أسررته) ادخل هاءَ التنبيه على ضمير الرفع غير المخبر عنه باسم الإشارة، مع أنه صرح في حواشي التسهيل شذوذ قول الشاعر:

أَبَا حَكَمٍ هَا أَنْتَ نَجْمٌ مُجَالِدٌ ....[1]

(مفيد) من أفدت المال أعطيته لغيري، لا من أفدته استفدته كما في الصحاح[2] (لما قررته) ثبته في مقره، واللام للتقوية، وليس هذا مما منعه ابن مالك من إدخالها على مفعول متعد لاثنين[3] (وحررته) قومته (مقرِّب فوائده للأفهام) جمع فهم (واضع فرائده) درره الكبار، أو التي نظمت وفصلت بغيرها [شبه مسائل كتابه- باعتبار ما أدخله بينهما من بدائع البيان- بالدرر المذكورة في النفاسة، وعزة الوجود][4] (على طرف الثُّمام)- بضم المثلثة- نبت ضعيف له خوص [شبه تسهيله للمباحث الجليلة بما ذكر من كونه سببا للنيل من غير مشقة][5]، وفي القاموس: يقال لما لا يعسر تناوله: على طرف الثُّمام[6]، لأنه لا

---

(1) انظر التسهيل ص: 40.
صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَسَيِّدُ أهْلِ الأَبْطَحِ المُتَنَاجِرِ

وهو بلا نسبة في: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: 3/ 465، وأساس البلاغة (ن . ح . ر) 622، وفي لسان العرب (ن . ح . ر) 8/ 481: لبعض بني أسد، وبرواية (عم) بدل (نجم).
والشاهد فيه: إدخال هاء التنبيه على ضمير الرفع غير المخبر عنه باسم الإشارة وهو قوله: ها أنت.

(2) الصحاح (ف . ي . د) 1/ 448.

(3) انظر شرح الكافية الشافية: 1/ 248.
- وابن مالك هو: أبو عبد الله ، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين الطائي الجياني العلامة النحوي، إمام النحاة، وحافظ اللغة. من تصانيفه: الألفية، والتسهيل، والكافية (ت: 672هـ).
انظر النجوم الزاهرة: 7/ 211، بغية الوعاة: 1/ 130، شذرات الذهب: 5/ 339، الأعلام: 6/ 233.

(4) ساقط من (س).

(5) ساقط من (س).

(6) القاموس المحيط: (ث . م . م .) 4/ 97.

يطول (لينالها الطالب بأدنى إلمام) نزول بمحلها الذي هو العبارة (سائل) خبر خامس لـ'أنا'، من سألته الشيء، و[عنه][1]، فمفعوله الأول قوله: (من حَسُنَ خيمُهُ)- وزان قِيلُ- الطبيعة، وعن أبي عبيد: أنه فارسي معرب[2]، ثم عطف على صلة 'ما' قوله: (وسلم من داء الحسد أديمه) جلده المدبوغ، والمراد: القلب المهذب (إذا عثر)- [كـ][3] ضرب، ونصر- أي: اطّلع (على شيء) حقير (طغى به القلم) تجاوز حد الاستقامة، والباء ظرفية كما في قوله: (وزلت به القدم) لا سببية كما قيل[4]، وزلت قدمه: خروجها عن الموضع الذي ينبغي ثباتها فيه (أن يغتفر) مفعول ثان لـ'سائل'، أي: أن يستر ذلك الشيء (في جنب ما قربت عليه) ضمنه معنى 'هوّن' فعداه بـ'على'، وإلا فقرب لا يتعدى إلى الثاني إلا بـ'إلى'[5]، ومن لم يتفطن له قال ما قال[6] (من البعيد) بيان لـ'ما' (وردت عليه من الشريد) أي: الطريد (وأرحته من التعب) جعلته في راحة من تعب تتبع الكتب (وصيرت القاصيَ) أي: المطلوب البعيد عن الطالب[7] (يناديه من كثب) وزان 'تعب'، يقال: رماه من كثب، أي: من قرب، وإسناد ينادي إلى القاصي مجاز (وأن يُحْضِرَ) عطف على أن يغتفر، فاعله ضمير 'من حسن' إن تعدى إلى اثنين 'قلبه وما بعده'، أو قوله: (قلبه) إن تعدى إلى واحد وهو (أن الجواد) أي: الفرس الجيد (قد يكبو) يسقط (وأن الصارم) السيف القاطع (قد ينبو) لا يعمل في الضريبة، وفي

(1) ساقط من (س).

(2) لم أجده في الغريب المصنف، ولكن ابن منظور ذكر رأي أبي عبيد في لسان العرب: (خ . ي . م) 3/ 274.
- وأبو عبيد: هو القاسم بن سلام الهروي الأسدي، المعروف بابي عبيد، من كبار علماء الحديث واللغة والفقه، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن الكسائي وشجاع، وروى عنه البغوي وخلف. من مصنفاته: الغريب المصنف، والأمثال، والمقصور والممدود. (ت: 224هـ).
انظر: غاية النهاية: 2/ 17، 18، وفيات الأعيان: 4/ 60 - 63، شذرات الذهب: 2/ 54، 55، الأعلام: 5/ 176.

(3) في (س): من باب.

(4) سلك الدماميني في شرح المغني: 1/ 11 مذهب التخيير، وعبارته: 'والباء من 'به' في الموضعين سببية أو ظرفية'، ولكن ابن الملا اختار في منتهى أمل الأريب 1/ 38 السببية، حيث قال: 'والباء في 'به' سببية'.

(5) في الهامش: كما في قوله تعالى: ﴿ لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾

(6) انظر منتهى أمل الأريب: 1/ 38 (ج).

(7) في (س) بزيادة: وإسناد 'يناديه' إلى ضمير القاصي مجاز.

القاموس: نبا السيف عن الضريبة كلّ[1] (وأن النار قد تخبو) تطفأ (وأن الإنسان محل النسيان) وليس فيه دليل على أن الإنسان مشتق منه كما قال الكوفيون[2] (وأن الحسنات يذهبن السيئات)/ اقتباس لطيف، قيل: الأولى فيه كسر إن على 1/5
الحكاية، وعطفه على ما قبله بتقدير القول[3] ثم تمثل بقول يزيد بن المهلب فقال:

(وَمَنْ ذا الَّذِي تُرْضَى سَجاَيَاه كُلُّهَا ... كَفَى الْمَرْءَ نُبْلاً أنْ تُعَدَّ مَعَايبُهْ)[4]

تُرضى: على بناء المفعول، نائب فاعله 'سجاياه'، والمرء: مفعول 'كفى'، وأن تعدَّ: فاعله إن كان متعديا، وإلا فالمرء: فاعله، وأن تعد: بدل منه ، ونبلا– كقفل– بمعنى: فَضُل، تمييز، ويجوز أن يكون [كفى][5] من كفاه مؤونته كما في القاموس[6]، فالمرء: مفعوله الأول، ونبلا: الثاني، وأن تعد: فاعله.

(وينحصر) أي: الكتاب (في ثمانية أبواب) انحصار الكل في أجزائه، ولله در من قال:

أَلاَ إنَّمَا مُغْنِي اللَّبِيبِ مُصَنَّفٌ ... جَلِيلٌ بِهِ النَّحْوِيُّ يَحْوِي أَمَانِيَهْ
وَمَا هُوَ إِلاَّ جَنَّةٌ قَدْ تَزَخْرَفَتْ ... أَلَمْ تَنْظُرِ الأَبْوَابَ فِيهَا ثَمَانِيَهْ[7]

ومن ناقش بأنه يلزمه تخفيف ياء 'أمانيه'، وكون أبواب الجنة ثم قال:

---

(1) القاموس المحيط: (ن . ب . و) 4/ 445.
(2) الإنصاف: 2/ 809.
(3) انظر مواهب الأريب: ل 6/ ب.
(4) من الطويل، ليزيد بن المهلب في شرح أبيات المغني: 1/ 1، والمنصف: 1/ 11.
- يزيد بن المهلب هو: أبو خالد، يزيد بن محمد بن المهلب بن المغيرة، شاعر محسن راجز، وهو شاعر مولد لا يستشهد بشعره. (ت: 259هـ).
انظر شعراء عباسيون: 1/ 199، الأعلام: 8/ 187.
(5) ساقط من (س).
(6) القاموس المحيط (ك . ف . ي) 4/ 434.
(7) البيتان من الطويل، للبدر الدماميني يمتدح مغني اللبيب وصاحبه، كما في المنصف: 1/ 11.

وَلَنَا نَارُ ذُكَاءٍ مِنْ حَوَى مُغْنِي اللَّبِيبَ حَامِيَهْ
لَـكِـنْ ذَاكَ جَـنَّـةٌ أَبْـوَابُهَا ثَمَـانِيَـهْ[1]

لم يات بشيء [مع أن في بيته شيئا لا يخفى][2].

(الباب الأول: في تفسير المفردات وذكر أحكامها) التي تعرض لها عند التركيب.

(الباب الثاني: في تفسير الجمل وذكر أقسامها) من كونها اسمية، وفعلية، وظرفية، وصغرى، وكبرى ذات وجه، وذات وجهين، لأن أقسام الأقسام أقسام (وأحكامها) من جهة المحل، وعدمه.

(الباب الثالث: في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل) [هل][3] يتعلق بمفرد [أم][4] بجملة؟ (وهو الظرف) مطلقا (والجار والمجرور) ولشدة اتصالهما ثنى الضمير في قوله: (وذكر أحكامهما).

(الباب الرابع: في ذكر أحكام) استعير جمع القلة للكثرة (يكثر دورها) بين النحاة (ويَقْبُحُ بالمعرب) الظاهر: للمعرب، ولا يجوز تعلق الباء بقوله: (جهلها) لأنها لا تدخل على الجاهل.

(الباب الخامس: في ذكر الأوجه التي يدخُل على المعرِب الخَلَلُ من جهتها).

(الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت) على [بناء المعروف][5]، أو المجهول، وتخصيصه بالثاني مجهول (بين المعربين والصواب خلافها) فلا تغترّ بشهرتها.

(الباب السابع: في كيفية الإعراب).

---

(1) المناقش الشهاب الخفاجي، كما في هامش المخطوط. البيتان من مجزوء الرجز، حاشية الأمير 1/ 5.
(2) في (س): مع أنه قد ارتكب بعض ما ألزمه.
(3) في (س): حيث.
(4) ساقط من (س).
(5) في (س): صيغة المعروف. والمراد بالمعروف: المبني للمعلوم.

(الباب الثامن: في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من [الصور][1] الجزئية) كما هو شأن القواعد.

(واعلم) صدر به حثا للمخاطب على تلقي ما يلقيه من الكلام (أنني تأملت كتب [الإعراب][2]) التي صنفت لبيان وجوه إعراب القرآن (فإذا السبب) أي: تأملت ففاجأني[3] هذا السبب (الذي اقتضى طولَها ثلاثة أمور:

أحدها: كثرة التكرار) أشار به إلى أن التكرار غير معيب، وإلا فكم وقع له في هذا الكتاب (فإنها لم توضع) اعتراض بالفاء، وقيل: استئناف لبيان سبب كثرة التكرار فيها[4]، ومثله في الاستئناف بفاء السبب أَكْرِمْ زَيْدًا فَإِنَّهُ فَاضِلٌ (لإفادة القوانين الكلية) حتى يكتفي بذكر [قانون يدخل تحته][5]الصور الجزئية (بل) وضعت (/ للكلام على الصور الجزئية) حسبما ترد عليهم (فنراهم) أي: 5/ب
أصحاب تلك الكتب يفهم من ذكر كتبهم (يتكلمون على التركيب المعين بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام) فتؤدي تلك الإعادة إلى الطول المذموم (ألا ترى) تنويرٌ لما ادعاه من وقوع الكثرة في كتبهم (أنهم حيث مر بهم الموصول في قوله تعالى: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾[6]) فحيث: ظرف لقوله: (ذكروا) قدمه للاهتمام (أن فيه ثلاثة أوجه) جر على أنه صفة للمتقين، ونصب بتقدير أعنيْ، ورفع على أنه خبر لمحذوف، أو مبتدأ خبره أولئك[7] (وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[8] ذكروا فيه أيضا) مفعول مطلق لمحذوف، أو حال حذف عاملها

---

(1) في جميع النسخ: الأمور.

(2) في جميع النسخ: الأعاريب.

(3) في (س) بزيادة: وقت.

(4) القائل الشمني في المنصف: 1/ 12، وابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 42.

(5) في (س): قاعدة يدخل تحتها.

(6) البقرة: 2، 3.

(7) انظر التبيان في إعراب القرآن: 1/ 24.

(8) آل عمران: 35.

وصاحبها، أي: أرجع إلى الإخبار عنهم بذكر الثلاثة رجوعا، أو أخبر بما تقدم راجعا إلى ذلك، والجملة معترضة (ثلاثة أوجه)الفصل، والابتداء، والتوكيد (وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ﴾[1] ذكروا فيه وجهين) الفصل، والتوكيد، دون الابتداء لانتصاب ما بعده[2] (ويكررون ذلك الخلاف فيه) أي: في مثل الضمير المنفصل الواقع في الآيتين (إذا أعرب) ظرف لـالخلاف، أو لـيكررون (فصلا) تمييز (أله محل؟) في محل جر بدل اشتمال من ضمير فيه بتقدير مضاف، أي: في جوابه أله محل؟، أو نصب حال من ضمير يكررون، أو فيه بتقدير قائلين، أو [مفعولا][3] فيه، وجعله بدلا من الذكر[4]، والخلاف يرده خلو البدل عن الضمير (باعتبار ما قبله) كما قاله الفراء[5] فمحله في الآية الأولى النصب، وفي الثانية الرفع (أم باعتبار ما بعده) كما قال الكسائي[6]، فمحله [فيهما][7] عكس ما قاله الفراء (أم لا محل له) كما قال البصريون [أكثرهم على أنه حرف][8]، والخليل على أنه اسم[9]، وفيه إشكال (والخلاف) أي: ذكره (في كون المرفوع فاعلا) لفعل محذوف يفسره الظاهر عند

---

(1) المائدة: 117.

(2) انظر التبيان في إعراب القرآن: 1/ 376.

(3) في (س): مقولا.

(4) الشمني في المنصف: 1/ 13.

(5) معاني القرآن للفراء: 1/ 304.

- والفراء هو: أبو زكرياء، يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، المعروف بالفراء، روى عن قيس بن الربيع، والكسائي، وروى عنه سلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم، وكان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي. من مصنفاته: معاني القرآن، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود (ت: 207هـ).

انظر: إنباه الرواة 4/ 7، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة 313، بغية الوعاة 2/ 333، الأعلام 8/ 145.

(6) انظر شرح الكافية الشافية: 1/ 100، الإنصاف: 2/ 706، المساعد: 1/ 122.

(7) في (س): في الآيتين.

(8) في (س): ثم قال أكثرهم: إنه حرف.

(9) انظر الكتاب: 2/ 389.

- والخليل هو: أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، صاحب العربية والعروض، أستاذ سيبويه، من مصنفاته: معجم العين، كتاب النغم، العروض. (ت: 175هـ)

انظر إنباه الرواة: 1/ 376، بغية الوعاة: 1/ 557، وفي شذرات الذهب: 1/ 275 (ت: 170هـ)، الأعلام: 2/ 314.

سيبويه[1] (أو مبتدأ) وما بعده خبر، بشرط أن يكون فعلا عند الأخفش[2] (بعد إذاً في نحو ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾[3]، أو إنْ) الشرطية (في نحو: ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾[4]) وهذا الخلاف يطرد في كل حرف لا يليه إلا الفعل، ذكره الرضي[5] (أو الظرف) وشبهه (في نحو: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾[6]) ففيه ثلاثة مذاهب:

الأول: أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف ، ويجوز كونه فاعلا له[7].

الثاني: كونه فاعلا، اختاره ابن مالك[8].

الثالث: أنه يجب كونه فاعلا[9].

وهذا الخلاف يجري في نحو: في الدار زيدٌ كما سيأتي في الباب الثالث[10].

---

(1) انظر الكتاب: 1/ 81.

(2) معاني القرآن: 2/ 550.

- والأخفش هو: أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، المعروف بالأخفش الأوسط، قرأ النحو على سيبويه، وكان أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل. صنف: معاني القرآن، والأوسط في النحو، والاشتقاق (ت: 215هـ).

انظر: طبقات اللغويين والنحاة: 72، إنباه الرواة: 2/ 36، بغية الوعاة: 1/ 590، الأعلام: 3/ 101، 102.

(3) الانشقاق: 1.

(4) النساء: 128.

(5) شرح الرضي على الكافية: 1/ 200.

(6) إبراهيم- عليه السلام-: 10.

(7) ذكره الدماميني في شرح المغني: 1/ 14.

(8) الذي نص عليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية 1/ 513 أن شكاً في الآية مبتدأ حيث قال: حق التابع أن يكون متصلا بمتبوعه. فإن فصل بينهما بينهما بغير أجنبي حسن كقوله- تعالى-: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ففصل بالمبتدإ بين الصفةوالموصوف ، لكونه بعض الخبر.

(9) في (س) بزيادة: نقله ابن هشام الأندلسي. انظر الارتشاف: 2/ 573.

- وابن هشام الأندلسي هو: محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي، يعرف بابن البردعي، كان رأسا في العربية. من مصنفاته: فصل المقال في أبنية الأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح (ت: 646هـ).

انظر كشف الظنون: 1/ 212، هدية العارفين: 2/ 124، بغية الوعاة: 1/ 267، الأعلام: 7/ 138.

(10) انظر مغني اللبيب: 2/ 511.

(او لَوْ في نحو: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾[1]) فإن ما بعد لَوْ هنا في محل رفع على أنه مبتدأ لا خبر له عند سيبويه[2]، [أو][3] الخبر محذوف، أو أنه فاعل ثبت [مقدرا][4] عند المبرد، والزجاج، والكوفيين[5]، ويكررون ذلك الخلاف (في كون أنّ المفتوحة المشددة، أو(أنْ) المصدرية (وصلتهما بعد حذف الجار) قبلهما (في نحو: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[6]) اي: بأنه، (ونحو: ﴿ حَصِرَتْ/[7] 1/6

صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ ﴾[8]) اي: عن أن يقاتلوكم (في موضع خفض بالجار المحذوف) عند الخليل والكسائي[9] (على حد قوله:

.... أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ)[10]

---

(1) الحجرات: 5.

(2) انظر الكتاب: 4/ 234.

(3) في (س): وقيل .والقائل: سيبويه والبصريون كما ذكر ذلك ابن هشام الخضراوي .انظر الارتشاف: 2/ 573.

(4) في (س): محذوفا.

(5) انظر الكامل: 1/ 339، وشرح التصريح: 2/ 423، والارتشاف: 2/ 573.

- والمبرد هو: أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، المعروف بالمبرد، إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن المازني، وأبي حاتم السجستاني، من تلاميذه الزجاج. من تصانيفه: المقتضب، والكامل، والمقصور والممدود. (ت: 285هـ).

انظر طبقات اللغويين والنحويين: 101، إنباه الرواة: 3/ 241، بغية الوعاة: 1/ 269، الأعلام: 7/ 144.

- والزجاج هو: أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهيل، المعروف بالزجاج، كان يخرط الزجاج ثم مال إلى النحو، أخذ عن المبرد، وثعلب. من تصانيفه: معاني القرآن، والاشتقاق، والنوادر (ت: 311هـ).

انظر إنباه الرواة: 1/ 194، البلغة في أئمة النحو واللغة: 59، بغية الوعاة: 1/ 411، الأعلام: 1/ 40.

(6) آل عمران: 18.

(7) اللوحة السادسة مفقودة من (ظ).

(8) النساء: 89.

(9) انظر شرح الكافية الشافية: 1/ 284.

(10) البيت للفرزدق في ديوانه: 409، والخزانة: 9/ 115، وشرح شواهد المغني: 1/ 12، وشرح أبيات المغني: 1/ 7، والهمع 2/ 468، 3/ 10.

والشاهد فيه: حذف حرف الجر في قوله: أشارت كليبٍ، الأصل: إلى كليب.

عجز بيت من الطويل، للفرزدق يهجو جريرا[1]، صدره:

(إذا قِيلَ: أيُّ النَّاس شَرٌّ قَبيلَةٍ؟ ....)

الأصابع: فاعل أشارت، وبالأكف: حال منها، أي: أشارت الأصابع حال كونها مع الأكف، وفيه مزيد ذم لهذه القبيلة، وقيل: الكلام على القلب، والباء: للاستعانة، والأصل: أشارت الأكف إلى كليب بالأصابع[2]، وعلى التقديرين فالإسناد مجاز عقلي، والأكف: جمع كف، وهو اليد إلى الكوع، والأصابع: جمع أصبُع مثلثة الهمزة، ومع كل حركة تثليث الباء، فهذه تسع لغات، والعاشرة: أصبُوع- بالضم- كما في القاموس[3]، والشاهد في كليبٌ حيث جاء بالجر، وأصله: إلى كليب، فأسقط الجار وأبقي عمله[4]، وهو على صيغة التصغير قبيلة جرير[5] (أو) في موضع (نصب بالفعل المذكور) وهو قول سيبويه، والفراء[6] (على حد قوله:

---

(1) الفرزدق هو: أبو فراس، همام بن غالب بن صعصعة التميمي البصري، الشاعر المشهور، والمقدم في الطبقة الأولى من شعراء الإسلام (ت: 110 هـ).

انظر طبقات الشعراء: 147، معجم الأدباء: 5/ 601، شذرات الذهب: 1/ 141، الأعلام: 8/ 93.

- وجرير هو: أبو حَزْرَة، جرير بن عطية بن حذيفة الكلبي اليربوعي، من تميم، أشعر أهل عصره، في الطبقة الأولى من شعراء الإسلام (ت: 110هـ).

انظر طبقات الشعراء: 158، الشعر والشعراء: 304، الأغاني: 8/ 2794، الأعلام: 2/ 119.

(2) قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح على التوضيح 1/ 466: وقيل: هذا مقلوب، والأصل: اشارت الأكف بالأصابع.

(3) القاموس المحيط: (ص . ب . ع) 3/ 54.

(4) رواه ابن حبيب بالرفع، وقال: هو على تقدير هذه كليب انظر شرح شواهد المغني: 1/ 14.

(5) قبيلة تنسب إلى: كليب بن يربوع بن حنظلة ... بطن من تميم. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب 2/ 230.

(6) قال سيبويه في الكتاب 3/ 154 في باب أنّ التي تكون والفعل بمنزلة المصدر: واللهِ أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من أنّ كما حذفت من أنْ وجعلوها بمنزلة المصدر، حيث قلت: فعلت ذلك حذر الشر، أي: لحذر الشر، ويكون مجرورا على التفسير الآخر، وانظر معاني القرآن للفراء: 1/ 199.

(........................ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ)[1]

بيت من الكامل ، لساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي[2]، يصف الرمح، وتمامه:

(لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ) فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

لَدْنٌ وزان مَتنْ بمعنى: لين، خبر لـهْو محذوفا، ويروى: لَذّ بمعنى لذيذ[3]، يعني: أن الكف تلتذ بهزه، والهز مصدر مضاف إلى فاعله ترك مفعوله، أي: بهز الكف إياه، يعني: الرمح، وقيل: اللدن، والباء ظرفية فتتعلق بـلَدن، أو سببية فتتعلق بـيعسل[4]، من عسل الرمح إذا اهتز واضطرب، ومتنه: ظهره، وقيل: صدره[5]، ورُدّ: بأنه لا يساعد الرواية ولا الدراية، لأن صدر القناة ما يلي السنان وهو لا يلابس الكف[6]، وفيه بحث، وضمير فيهْ لـلَدن[7] إن كانت في ظرفية،

---

(1) البيت لساعدة بن جؤية في شرح شواهد المغني: 1/ 17، وشرح أبيات المغني: 1/ 9، والخزانة: 3/ 83، والكتاب: 1/ 36، 214، والكامل: 1/ 436، والهمع: 2/ 152، 3/ 10، والخصائص: 2/ 510 وبرواية بهمز بدل بهز، وشرح أشعار الهذليين: 3/ 1120 برواية لذّ بدل لدن.

والشاهد فيه: الطريق حيث نصب بتقدير في توسعا.

(2) هو: ساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي، من بني كعب بن كاهل، من سعد هذيل ، شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام، شعره مليء بالمعاني الغامضة، والغريب من الألفاظ.

انظر شرح أشعار الهذليين: 3/ 1097، سمط اللآلي: 1/ 115، الخزانة: 3/ 85، الأعلام: 3/ 70.

(3) رواه السكري في شرح أشعار الهذليين: 3/ 1120.

(4) قال البغدادي في الخزانة: 3/ 85: والباء في قوله: بهز بمعنى عند متعلقة بـلَدن. قال ابن خلف في شرح أبيات سيبويه: والأحسن أن يكون ظرفا لـيعسل أي: يعسل متنه عند هزه.

وقال العيني في المقاصد النحوية بهامش الخزانة: 2/ 547 إن ابن يسعون قال: الأحسن عندي أن يكون ظرفا ليعسل متنه فيه عند هزه.

(5) القائل خالد الأزهري في شرح التصريح على التوضيح: 1/ 467.

(6) رده عزمي زادة كما في هامش المخطوط.

(7) لدن وصف فلا يعود إليه الضمير، وإنما يعود إما إلى الضمير المستكن فيه، أو إلى المبتدأ الذي هو الضمير المحذوف.

ظرفية، ولـ"الهز" إن كانت بمعنى"مع"، وقيل: لـ"الرمح"[1]، وقيل: لـ"الكف" ذهابا إلى تذكير العضو كما قاله الصغاني[2]، أو حملا على اجتراء العرب على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء، كقوله:

... ... وَالْعَيْنُ بِالآثْمَدِ الْحَارِيِّ مَكْحُولُ[3]

كما قاله ابن السكيت[4]، والشاهد في "الطريق" حيث نصب بتقدير "في" توسعا، والأصل: وجوب ذكر "في" لأنه ظرف مكان مختص.

(وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف علي الضمير المجرور من غير إعادة الخافض) أي: مع المعطوف، سواء كان ذلك الخافض حرف جر، أو مضافا (وعلى الضمير المتصل المرفوع) مستترا كان أو بارزا (من غير وجود الفاصل)

---

(1) قائله السيوطي في شرح شواهد المغني: 1/ 19.

(2) لم اجد قول الصغاني في العباب.

- الصغاني هو: أبو الفضل، الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي العدويّ، رضي الدين الصغاني حامل لواء اللغة العربية في زمانه، من تصانيفه: العُباب، مجمع البحرين في اللغة، التكملة على الصحاح (ت: 650هـ).

انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 117، بغية الوعاة: 1/ 519، كشف الظنون: 2/ 116، الأعلام: 2/ 214.

(3) عجز بيت من البسيط لطفيل الغنوي، صدره:

فَهْيَ أَحْوَى مِنَ الرِّبْعِيِّ خَاجِبُهُ

انظر شرح المفصل لابن يعيش: 10/ 18، وشرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام: 77، والكتاب: 2/ 46 وبرواية "إذ هي" بدل "فهي". والشاهد فيه: تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه هاء.

(4) إصلاح المنطق: 358.

- وابن السكّيت هو: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، كان عالما بنحو الكوفيين، وعلم القرآن، واللغة، والشعر، أخذ عن البصريين والكوفيين كالفراء، والشيباني. من تصانيفه: إصلاح المنطق، معاني الشعر، تفسير دواوين العرب (ت: 244هـ).

انظر طبقات اللغويين والنحاة: 202، إنباه الرواة: 4/ 56، بغية الوعاة: 2/ 349، الأعلام: 8/ 195.

ولو غير توكيد (و) كذلك يكررون الخلاف في (غير ذلك) المذكور مما تحقق فيه الخلاف حال كونه (مما إذا استُقصى) على بناء المفعول، أي: طلب قصواه وغايته (أملَّ القلم) أي: اضجر صاحبه، على حدِّ ﴿ وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمۡرَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴾[1] (وأعقب السَّأم)- بفتح السين والهمزة- الملالة، وهو إما فاعل على حذف عائد ما، أي: خلفه السأم، أو مفعول على القلب، لأن ما استقصي ليس يخلفه بل الأمر بالعكس. (فجمعت هذه المسائل ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب، فعليك بمراجعته) الفاء: جزائية، وعليك: اسم فعل بمعنى الزم وخذ، والباء: زائدة في المفعول لضعفه عن العمل[2]، وإن كان حكم أسماء الأفعال في التعدي واللزوم حكم ما هي بمعناه، كما قال الرضي[3]، وقيل: إنه بمعنى استمسك بها والباء ليست زائدة، ورد: بأنه لم يفسره أحد بذلك، وأجيب: بأن مراد القائل تضمين معنى استمسك، أي: خذ مستمسكا، إلا أنه اقتصر على بيان المعنى المضمن[4] (فإنك تجد به) تعليل للأمر بالمراجعة وتجريد، مثل قولك: لقيت بزيدٍ الأسدَ، أي: تصيب بسبب وجوده (كنزا) وهو المال المدفون، استعير هنا للعلم (واسعا) أي: كثيرا (تُنْفِقُ منه،)- على بناء المعلوم- وهو تحقيق لسعته وكثرته (ومَنْهَلاً) وهو كمَقْتَلٍ اسم للماء، أو لمحل الشرب (سائغا) أي: سهل الدخول في الحلق (تَرِدُهُ) أي: تصل إليه وتنال منه (وتَصْدُرُ عنه)- بضم الدال وكسرها- أي: ترجع عن ذلك المنهل ريانا، والتقييد بما ذكر من عرف الاستعمال، وإلا فأصل الورد: الإشراف على الماء مطلقا، وأصل الصدر: الرجوع مطلقا، كما في القاموس[5].

---

(1) الشعراء: 151. على المجاز الحكمي، لأن الأمر لا يطاع، وإنما صاحبه. انظر الكشاف: 3/ 374.

(2) الضمير يعود على اسم الفاعل وليس على المفعول كما يتبادر.

(3) شرح الرضي على الكافية: 3/ 88.

(4) القائل الشمني، ورده الدماميني، وأجاب عنه الشمني في المنصف: 1/ 14.

(5) القاموس المحيط: (ص . د . ر) 2/ 70.

(الأمر الثاني:) من الأمور التي تقتضي طول تلك الكتب (إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق) لفظ (اسم) مقولا فيه (أهو من السمة) أي: العلامة (كما يقول الكوفيون) لأن الاسم علامة على مسماه، وأصله على هذا 'وسم' فحذفت الفاء كما في 'عدة' (أو من السمو) وهو العلو (كما يقول البصريون) فيكون اسم محذوف اللام (والاحتجاج لكل من الفريقين) عطف على الكلام، وكذا قوله: (وترجيح الراجح من القولين) بإيراد الأدلة من الجانبين، وذلك لأن هذه المسألة إنما تتعلق بعلم الاشتقاق[1] (وكالكلام على ألفه) أي: ألف 'اسم' (لم حذفت من البسملة خطا؟) أي: حذف خطها وصورتها التي تكتب بها، وعلته: كثرة الاستعمال الباعثة على التخفيف، وذلك لأنه من مسائل علم الخط الباحث عن تصوير اللفظ بحروف هجائه (وعلى باء الجر ولامه، لم كسرتا) إذا دخلتا على الظاهر، والعلة: قصد موافقة حركتهما لأثرهما الناشئ عنهما، فإن ذلك وظيفة علم اللغة، وإنما قيد كسرهما بقوله: (لفظا؟)[2] أي: كسر لفظهما، لئلا يتوهم من كسرهما أثرهما، بأن يكون 'كسرتا' على صيغة المعلوم، فإنه لا يختص باللفظ، فظهر وجه التقييد به (وكالكلام على ألف 'ذا' الإشارية) أي: المنسوبة إلى الإشارة، فسقطت التاء بلحوق ياء النسب، كما يقال في العادة: عادية، واحترز بها عن 'ذا' بمعنى صاحب حالة النصب لا عن 'ذا' الموصولة في نحو: 'ماذا' فإنها من أسماء الإشارة عند الفريقين (أزائدة هي كما يقول الكوفيون؟) فالاسم عندهم الذال، والألف زائدة لتكثير الكلمة (أم منقلبة عن ياء هي عين، واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون؟)[3] فحكموا بأنه ثلاثي، قيل: أصله 'ذوو' فحذفت الواو اعتباطا، وقلبت الأولى ألفا، وقيل: 'ذيي'

---

(1) انظر المسألة في الإنصاف: 1/ 6، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 23.

(2) كسرت باء الجر ولامه لموافقة معمولها. شرح الرضي على الكافية: 4/ 283.

(3) انظر المسألة في الإنصاف: 2/ 669، والارتشاف: 2/ 974، والجنى الداني: 238، والهمع: 1/ 294.

بياءين، وقيل: ذوي[1]، وقال الأخفش: أصله ذيّ بالتشديد[2]، وقال ابن يعيش: يمكن أن تكون ذا ثنائيا كما فلا يحتاج إلى بيان أصل[3]، ورد: بأن غلبة أحكام الأسماء المتمكنة تمنعه، ثم/ تقديم قول الكوفيين في الموضعين يشعر بترجيحه، مع 1/7
أن رجحان قول البصريين في الأول كنار على علم، وأما هنا فقد رجحه الرضي: بأن ذا يوصف ويوصف به، ويثنى، ويصغر[4] (والعجب من مكي بن أبي طالب) القيسي شيخ الأندلس، وعالمها، ومقرئها، وخطيبها، توفي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة (إذ أورد) تعليلا للعجب[5] (مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الإعراب[6]، مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء) فضلا عن أن يكون من

---

(1) قال ابن يعيش في شرح المفصل 3/ 126: "وذهب قوم إلى أنها من الواو، قالوا: لأن باب شويت ولويت أكثر من باب حييت و عييت، والأول اقيس لمجيء الإمالة فيها". وانظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 474.

(2) انظر الإنصاف: 2/ 669.

(3) قال في شرح المفصل 3/ 127: لو ذهب ذاهب إلى أن ذا ثنائي ، وليس له أصل في الثلاثية نحو: من وكم في المبهمة، وأن ألفه أصل كالألف في لدى وإذا لم أر به بأسا لعدم اشتقاقه وبعده عن التصرف.

- وابن يعيش هو: أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا، موفق الدين، الحلبي النحوي، من كبار أئمة العربية، ماهرا في النحو والصرف، قرأ النحو على فِتيان الحلبي ن وأبي العباس البيزوري. صنف: شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جني (ت: 643هـ).

انظر إنباه الرواة: 3/ 313، البلغة في أئمة النحو واللغة: 319، 320، بغية الوعاة: 2/ 351، 352، الأعلام: 8/ 206.

(4) شرح الرضي على الكافية: 3/ 474.

(5) في (س) بزيادة: وأورد من باب الأفعال، فاعله مكي، ومفعوله مثل.

(6) انظر مشكل إعراب القرآن: 1/ 15، 16.

- ومكي بن أبي طالب هو: أبو محمد، مكي بن أبي طالب حَمُّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني القرطبي، النحوي المقرئ، سمع بمكة من أحمد بن فراس، وأبي القاسم عبد الله السقطي، وبالقيروان من أبي محمد بن زيد، وأبي الحسن القابسي، وقرأ القراآت بمصر على أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، وقراءة ورش على أبي عدي عبد العزيز، وقرأ عليه: ابن البياز، وموسى بن سليمان اللخمي، صنف: مشكل إعراب القرآن، والموجز في القرآن، والكشف عن وجوه القراءات السبع، والتبصرة في القراءات السبع (ت: 437هـ).

انظر غاية النهاية: 2/ 309، بغية الوعاة: 2/ 298، كشف الظنون: 1/ 121، الأعلام: 7/ 286.

مشكله، وقد يُرفع العجب منه بأن مثل هذا ذكر استطرادا (وبعضهم) يعني: [أحمد بن يوسف، شهاب الدين الحلبي، صاحب الدر المصون، صنّفه في حياة شيخه أبي حيّان، وناقشه فيه مناقشات غالبها جيدة قبل إعرابه أجود أعاريب القرآن، وأحواها على الفوائد، توفي سنة ست وخمسين وسبعمائة][1] (إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها، وتصغيرها، وتأنيثها[2]، وتذكيرها[3]، وما ورد فيها من اللغات، وما روي من القراءات، وإن لم يَتَبَيَّنِ) مضارع 'انبنى' [وزان 'انفعل'][4] (على ذلك شيء من الإعراب) فلا وجه للتعرض له بهذا [الوجه][5].

(و) الأمر (الثالث) من الأمور الثلاثة (إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف) فالمراد بالإعراب هنا: [6] اللغوي، أو [العرفي][7]، بمعنى: تطبيق المركب على القواعد النحوية، لا ما يقابل البناء حتى يقال: ذكر العاطف والجار في مقام الإعراب مستدرك، إذ لا يكون إلا حرفا، على أنه يجوز أن يذكرهما استطرادا[8] (وأكثر الناس) مبتدأ

---

(1) ساقط من (س).

- الحلبي هو: أبو العباس، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي، شهاب الدين، المعروف بالسمين، مفسر عالم بالعربية والقراآت، شافعي، قرأ النحو على أبي حيان، والقراآت على ابن الصائغ. من مصنفاته: الدر المصون، عمدة الحفّاظ القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز.

انظر غاية النهاية: 1/ 152، بغية الوعاة: 1/ 402، شذرات الذهب: 6/ 179، الأعلام: 1/ 274.

(2) في (س) بزيادة: إن كانت مؤنثة.

(3) في (س) بزيادة: إن كانت مذكرة.

(4) في (س): على صيغة الفعل.

(5) في (س): الطريق أيضا.

(6) في (س) بزيادة: معناه.

(7) في (س): الاصطلاحي.

(8) القائل الشمني، انظر المنصف: 1/ 17.

- والشمني هو: أبو العباس، أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشمني، تقي الدين، محدث، مفسر، نحوي، أخذ عن الشمس الشُّطْنوفي، ويحيى السِّيرامي، وسمع منه السيوطي. من مصنفاته: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، وحاشية على الشفا، وشرح مختصر الوقاية في الفقه (ت: 872هـ).

انظر بغية الوعاة: 1/ 375، الأعلام: 1/ 230.

و(استقصاء) تمييز، وهو عدم ترك شيء، وحقيقته: طلب القصوى (للإمام الحَوْفِي) خبر المبتدأ، وهو- بفتح المهملة وسكون الواو والفاء-: أبو الحسن، علي بن إبراهيم، نسب إلى حُوف بَلْبَيْس، توفي سنة ثلاثين وأربعمائة[1].

(وقد تجنبت هذين الأمرين) الثاني والثالث (وأتيت مكانهما بما يَتَبَصَّر) [أي: يصير ذا بصيرة][2](به الناظر، ويتمرن) يتدرب (به الخاطر) الهاجس الذي يخطر بالبال، والمراد هنا محله (من إيراد النظائر القرآنية، والشواهد الشعرية) [كأنه][3] حذف من الأول ما في الثاني، ومن الثاني ما في الأول، إذ لا شك في أن القرآن شاهد، كما لا شك في أن الشعر نظير، فلا يرد [ما قيل][4]: إن الأولى تعكيسه[5]، ومن إيراد (بعض ما اتفق في المجالس النحوية) نسبت إلى النحو لاشتمالها على المذاكرة في بعض مسائله.

(ولما تم هذا التصنيف) بيان لوجه التسمية، مشعرا بأنها بعد التمام، إلا أن يراد به تمام الرجاء (على الوجه الذي قصدته، وتيسّر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته) أي: قصدته، وعكسه في القاموس[6] (سميته بـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) جمع إعراب، [إن كان الاسم المجموع][7] فالأمر ظاهر، وإن كان مغني اللبيب وحده فتعلُّق الجار به، بملاحظة معناه الأصلي، وإليه أشار من قال:

---

(1) الحوفي هو: أبو الحسن، علي بن إبراهيم بن يوسف الحَوفي، المعرب، كان نحويا قارئا، أخذ عن أبي بكر الأدفويّ. من مصنفاته: الموضح في النحو، البرهان في علوم القرآن، وتفسير القرآن (ت: 430هـ).
انظر طبقات المفسرين: 1/ 381، البلغة في أئمة النحو واللغة: 198، بغية الوعاة: 2/ 140، الأعلام: 4/ 250.
حوف بلبيس هي: موضع بمصر، وفي معجم البلدان 2/ 322 ذكر أنها حُوف رمسيس.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): وفيه.

(4) ساقط من (س).

(5) القائل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 69 (ج).

(6) القاموس المحيط: (ع . م . د) 1/ 317.

(7) في (س): والاسم إن كان المجموع.

7/ب

وَلَقَّبَهُ مُغْنِي اللَّبِيبِ/ فَأَصْبَحُوا وَمَا مِنْهُمْ إِلاَّ فَقِيرٌ إِلَى الْمُغْنِي[1]

واللبيب والأريب بمعنى: العاقل، ولو قال: مغني الأريب لكان أحسن[2]، ومؤلفه: جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، ولد يوم السبت خامس ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة، وتوفي ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة إحدى وستين[3] (وخطابي به لمن ابتدأ في تعلُّم الإعراب، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب) يعني: أن بعض كلامي للمبتدئين، وبعضه للمنتهين، على التوزيع لا لكل منهما، فإن منه ما لا يليق بحال المبتدئ، ومنه ما لا يليق بحال المنتهي.

(ومن الله تعالى أستمدّ الصواب،) أطلب مددا لي (والتوفيق إلى ما يُحظيني) يجعلني ذا حظوة ومكانة (لديه بجزيل الثواب) من إضافة الصفة إلى الموصوف (وإياه أسأل) إياه: مفعوله الأول قدم للحصر، والثاني: (أن يعصم القلم من الخطأ والخطل) والخطل: الكلام الفاسد الكثير (والفهم من الزيغ) الميل عما هو الصواب (والزلل) الزلق في النطق (إنه)- بكسر الهمزة- أي: إن الله تعالى (أكرم مسؤول) استئناف لبيان حصر السؤال فيه تعالى، ومن قال: ضمير إنهْ عائد إلى عصمة القلم، والفهم، والتذكير باعتبار الخبر، أو بتأويل أن يعصم[4]، فقد سها مرتين (وأعظم مأمول) أي: عونه على حذف مضاف، لأن الذوات لا تؤمل.

---

(1) البيت من الطويل، للبرهان القريطي في حاشية الأمير على المغني: 1/ 8، والمنصف: 1/ 17، وللقيراطي في منتهى أمل الأريب: 1/ 69 تحقيق جمعه حامد بشر.

(2) لما فيه من تقارب الحروف في السجع.

(3) قرأ ابن هشام على ابن السراج، والتاج الفاكهاني، وسمع من أبي حيان ديوان زهير، من مصنفاته: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة، شذور الذهب (ت: 761هـ).
انظر النجوم الزاهرة: 1/ 262، بغية الوعاة: 2/ 68، شذرات الذهب: 6/ 191، الأعلام: 4/ 147.

(4) سها وحيي زادة، كما في هامش المخطوط، ولم أجد ذلك في مواهب الأريب لفقدان الصفحة المطلوبة.
- ووحيي زادة هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد، رومي مستعرب من أهل أسكدار، عالم بالعربية. من مصنفاته: مواهب الأريب شرح مغني اللبيب (ت: 1018هـ).
انظر خلاصة الأثر: 3/ 353، 354، هدية العارفين: 2/ 268، الأعلام: 6/ 8.

الباب الأول

في تفسير المفردات وذكر أحكامها

وأعني بالمفردات:) جمع مفرد، يطلق على عدة أمور، وأريد هنا ما يقابل الجملة، ولهذا احتاج إلى التفسير (الحروف، وما تضمن معناها من الأسماء) كـ"مَنْ" الشرطية المتضمنة لمعنى "إنْ" الشرطية (والظروف) كـ"إذا" المتضمنة لمعنى "إنْ" (فإنها) أي: الحروف وما تضمن معناها، وفي جعل الضمير للأسماء والظروف [قصور][1]، (المحتاجة إلى ذلك) التفسير، وذكر الأحكام، والحصر المستفاد من تعريف المسند إضافي بالنسبة إلى سائر مباحث الفن، فلا ينافي قوله: لمسيس الحاجة (وقد رتبتها على حروف المعجم) معناه حروف الخط المعجم كما في الصحاح[2]، أو حروف الإعجام، أي: من شأنه أن يعجم كما في القاموس[3]، وعليهما فلا تغليب في إطلاقه على الكل[4]، إذ [يكفي][5] في الاتصاف بالإعجام كون بعض الحروف متصفا به، إلا أن يعتبر فيه الإعجام بالفعل، أو حروف الإعجام، أي: إزالة العجمة بالنقط كما قال التفتازاني[6]، وهذا مسموع. قال الراغب: أعجمت الكتاب أزلت عجمته[7]، فلا وجه للتردد فيه، ثم المراد بها: حروف الهجاء التي هي تسعة وعشرون حرفا، لا ما قيل: "ثمانية وعشرون[8] على طبق عقود الأعداد" آحاد، وعشرات، ومئات، وآلاف" (ليسهل تناولها) أخذها (وربما ذكرت أسماء غير تلك) التي عينتها أولا مما لم يتضمن معنى الحروف، واقتصر على ذكر

---

(1) في (س): قاصر.
وفي هذا الكلام تعريض بوحيي زادة لأنه هو الذي جعل الضمير يعود على الأسماء والظروف. انظر مواهب الأريب: ل 9/ب. والصحيح: أن الضمير يعود على الحروف، وما في معناها من الأسماء والظروف.

(2) الصحاح (ع . ج . م): 2/ 1462.

(3) القاموس المحيط: (ع . ج . م) 4/ 166.

(4) تعريض بالدماميني حيث قال في شرح المغني 1/ 18: "فإطلاق حروف المعجم على المجموع بطريق التغليب".

(5) في (س): يكن.

(6) انظر حاشية الكشاف للتفتازاني: ل 16/ أ.

(7) معجم مفردات ألفاظ القرآن: 362.
- والراغب هو: أبو القاسم، الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني، أديب من الحكماء العلماء. من مصنفاته: معجم مفردات ألفاظ القرآن، وأفانين البلاغة، وكتاب الأخلاق (ت: 503هـ).
انظر طبقات المفسرين: 1/ 160، البلغة في أئمة النحو واللغة: 122، بغية الوعاة: 2/ 297، الأعلام: 2/ 255.

(8) القائل المبرد، لأنه أسقط الهمزة، انظر المقتضب: 1/ 223.

الأسماء لشمولها الظروف كما هو المصطلح المعروف (وأفعالا لمسيس الحاجة) في القاموس: حاجة ماسة مهمة، وقد مست إليه الحاجة[1]/ (إلى شرحها) إلى شرح الأسماء غير المعينة والأفعال. 8/ب

[1] القاموس المحيط: (م. س. س) 2/ 285.

[مبحث: الهمزة]

(حرف: الألف)

أي: الحرف الذي هو الألف سواء كان كلمة برأسه، أو بعض كلمة، والمراد: الهمزة، لا الحرف الهوائي الممتنع الابتداء به لما سيأتي.

(الألف المفردة)- المفتوحة المقصورة- **(تأتي على وجهين: أحد هما: أن تكون حرفا ينادى به القريب)** أي: المتصف بالقرب، فإن رفع الصوت في ندائه لا يطلب، فيكتفي بحرف واحـــد **(كقوله:**

أَفَاطِمُ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ ... .)

صدر بيت من الطويل، من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي[1]

عجزه:

(... ... ... **وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي)**[2]

أفاطم: مرخم فاطمة- بالفتح- على لغة الانتظار، ومهلا: مصدر أمهلْ حذف زائداه[3]، وجعل بدلا من التلفظ بالفعل، و بعض: منصوب به لا بالمبدل

---

(1) في (س) بزيادة: رافع لواء الشعراء إلى النار.

انظر طبقات فحول الشعراء: 1/ 51، الشعر والشعراء: 49، الأغاني: 9/ 3197، وجهرة أشعار ا لعرب: 1/ 117.

(2) البيت لامرئ القيس في ديوانه: 37، والخزانة: 11/ 222، وشرح التصريح: 2 / 264، وشرح الأشموني: 3/ 320، والهمع: 2/ 33، ورصف ا لمباني: 52، وفي شرح شواهد المغني: 1/ 20 برواية:

وإ ن كنت قد أزمعت صرما فاجملي

الشاهد فيه: الهمزة في أفاطمْ لنداء القريب.

(3) الحقيقة هو اسم مصدر، لا مصدر، والمصدر الإمهالْ وقصده بالزائدين: همزة، وألف إفعال.

منه على الأصح[1]، أو باتر كي محذوفا[2]، والتدلل- بالمهملة-: التغنج، وأزمعت الأمر وعليه أجمعت، وأنكر الكسائي استعماله بـ"على" وأثبته الفراء[3]، والصرم- بفتح الصاد وضمها: مصدر صرمه، قطعه بائنا، وفلانا قطع كلامه كما في القاموس[4]، وأجملي أي: أحسني كما قالوا، ولو جعل أمرًا من: أجمل في الطلب اتأد واعتدل فلم يفرط- كما في القاموس[5]- لكان الأنسب للأمر الأول، وفي استمهاله عن بعض التدلل لا عن كله تلميح بأنه بمنزلة طلب المحال، والمُعَيِّن للقرب خطابه عَقِيب النداء لصاحبته بالمعاقبة، ومثله لا يكون بين متخاطبين أحد هما قريب من الآخر؛ (ونقل ابن الخباز) أحمد بن حسين الموصلي، النحوي، الضرير، مات سنة سبع وثلاثين وستمائة[6] (عن شيخه أنه للمتوسط) أي: لنداء الذي ليس بقريب، ولا بعيد (وأن الذي للقريب "يا") دون غيره من أحرف النداء (وهذا) المنقول (خرق لإجماعهم) من وجوه:

أحدها: جعل الهمزة للمتوسط، وإنما هي عندهم[للقريب][7].

والثاني: دعوى أنه لم يوضع لنداء القريب غير"يا".

---

(1) انظر قول الدماميني في شرح المغني: 1/ 19.

(2) قال السيوطي في شرح شواهد المغني 1/ 20: "قيل: الناصب محذوف تقديره: أمهلي، وقيل: اتركي".

(3) قال السيوطي في شرح شواهد المغني: "قال الكسائي: يقال: أزمعت الأمر، ولا يقال: أزمعت عليه؛ وقال الفراء: أزمعته وأزمعت عليه بمعنى"1/ 20.

(4) انظر القاموس المحيط: (ص. ر. م) 4/ 139.

(5) انظر القاموس المحيط: (ج. م. ل) 3 / 351.

(6) انظر الغرة المخفية: 186، والهمع: 2/ 33، والأشباه والنظائر: 3/ 81.

- وابن الخباز هو: أبو عبد الله، أحمد بن الحسين الموصلي النحوي، الضرير. من مصنفاته: النهاية في النحو، وشرح ألفية ابن معط (ت: 637هـ).

انظر هدية العارفين: 1/ 95، بغية الوعاة: 1/ 304، شذرات الذهب: 5/ 202، والأعلام: 1/ 117.

- وشيخه هو: أبو الحسين، يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، زين الدين، عالم بالعربية والأدب، واسع الشهرة في المشرق والمغرب، روى عن القاسم بن عساكر وغيره، وهو أجل تلامذة الجزولي. من مصنفاته: الدرة الألفية في علم العربية، والمثلث في اللغة، وأرجوزة في القراءات السبع (ت: 628هـ) انظر مرآة الجنان: 4/ 53، شذرات الذهب: 5/ 129، تاريخ الأدب العربي: 5/ 305، الأعلام: 8/ 155.

(7) في (س) لنداء القريب.

والثالث: دعوى أن يا وضع لنداء القريب[1] وليس هذا مما أجمع عليه [لما سيأتي][2] من أن في يا ثلاثة أقوال[3] [والقدح يخرق إجماع النحاة][4] مبني على أن إجماعهم في الأمور اللغوية معتبر؛ قال أبو حيان: القول بخلاف إجماعهم لا التفات إليه[5]، وقال التفتازاني: إجماع أهل اللغة لبعض الفقهاء فيه خلاف[6].

(و) الوجه (الثاني: أن تكون للاستفهام) وهو كلام دال على طلب فهم ما تصل به الأداة، وإليه أشار بقوله: (وحقيقته طلب الفهم) فلا يتجه ما قيل: إنه لو قيل: طلب الإفهام لاتجه[7] [وفي قول الجوهري: استفهمت الشيء فأفهمته إيماء بأنه حقيقته اللغوية][8]، على أنه نسب في القاموس إلى اللحن[9] (نحو: أَزَيْدٌ قَائِمٌ) برفع نحو على الخبرية ونصبه بتقدي: أعني؛ (وقد أجيز الوجهان) في كون الهمزة للنداء، وكونها للاستفهام (في قراءة الحرميين) نافع المدني، وابن كثير المكي (﴿أَمَنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾)[10]- بتخفيف الميم- وبه قرأ حمزة[11] أيضاً

---

(1) في (س) تقديم الثالث على الثاني.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: كما سيأتي.

(4) في (س): وهذا القدح.

(5) قال في النهر الماد 1/ 106 في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ والقول بخلافه مخالف لإجماع النحاة فلا التفات إليه.

(6) انظر حاشية الكشاف: ل 1/127.

(7) قاله الدماميني في شرح المغني: 1/ 19.

(8) وفي (س) وفي كلام الجوهري إيماء إليه، حيث قال: واستفهمني الشيء أفهمته، فإنه حقيقته اللغوية. انظر الصحاح: (ف. هـ. م) 5/ 2004.

(9) قال في القاموس المحيط (ف. هـ. م) 4/ 181: وأفهم لحن.

(10) الزمر: 10.

(11) وانظر هذه القراءات في الإقناع: 453، والنشر: 2/ 362.

- ونافع هو: أبو رويم، نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، مقرئي أهل المدينة، من الطبقة الثالثة من التابعين، ومن القراء السبعة المشهورين، راوياه: قالون وورش (ت: 169هـ).

انظر غاية النهاية: 3/ 330، الإقناع: 20، وفيات الأعيان: 5/ 300، الأعلام: 8/ 5.

- وابن كثير هو: أبو معبد ة، عبد الله بن كثير المكي، من الطبقة الثانية من التابعين، ومن القراء السبعة المشهورين، راوياه: البزي وقنبل (ت: 120هـ).

انظر غاية النهاية: 2/ 443، الإقناع: 40، شذرات الذهب: 1/ 157، الأعلام: 4/ 115.

- وحمزة هو: أبو عمارة، حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات، من الطبقة الثالثة من التابعين، راوياه: خلف، وخلاد (ت: 156هـ).

انظر غاية النهاية: 1/ 261، الإقناع: 75، شذرات الذهب: 1/ 240، الأعلام: 2/ 277.

(وكون الهمزة للنداء هو قول/ الفراء)[1] فـمَنْ منادى يراد به النبي المأمور- صلى الله عليه وسلم- بقوله تعالى: ﴿ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾[2] كأنه قيل: قل يا محمد كذا وكذا. (ويبعده) من التبعيد، أو الإبعاد[3] (أنه ليس في التنزيل نداء بغيرْيا) من الهمزة، وسائر أحرف النداء حتى يحمل عليه هذا، فيثبت عدم وجود الهمزة فيه ضمناً، يعني: أن الكلمة المترددة بين معنيين إذا وجدت مستعملة في أحدهما بيقين دون الآخر فالراجح حملها على ذلك المعنى، فلا ينتقض بنحو: ﴿ضِيزَىٰ﴾[4]، ثم المراد:عدم وجوده في التنزيل بيقين، فلا [يرد عليه][5] ما أجاز بعض المفسرين في قراءة طلحة: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾[6] بغير فاء، من كون الهمزة فيه للنداء كما ظن[7] (ويقربه سلامته من دعوى المجاز) بحمله على التقرير، فلا ينافي كون المجاز أبلغ حتى يرد [ما قيل][8]: إنه في موضع المنع، لأن المجاز باب من أبواب البلاغة، فكيف تكون السلامة منه مطلوباً؟ (إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته) لأن طلب فهم الشيء يستلزم الجهل به، وهو محال على الله تعالى، وأما ما قيل: إنه إنما يستحيل إذا كان طلب الفهم مصروفاً إلى المتكلم، وأما إذا كان مصروفاً إلى غيره ممن يطلب فهمه

8/ب

(1) انظر: معاني القرآن للفراء 2/ 416.

(2) الزمر: 10.

(3) قاله: الدماميني في شرح المغني: 1/ 20: إما من الإبعاد، أو من التبعيد، والثاني اولى، لمناسبة قوله: بعد، ويقربه فإنه من التقريبْ.

(4) النجم: 22.

(5) في (س): فلا يدفع قول المصنف.

(6) فاطر: 8.

(7) قال أبو حيا ن في البحر ا لمحيط7/ 30: وقرا ء ة طلحة أمنْ بغير فاء. قال صاحب اللوامح: للاستخبار بمعنى العامة للتقرير، ويجوز أن تكون بمعنى حرف النداء، فحذف من التمام كما حذف من المشهور الجواب.
- طلحة هو: أبو محمد، طلحة بن مصرف بن كعب الكوفي، اقرأ أهل الكوفة في عصره، كان يسمى سيد القراء (ت: 112هـ).
انظر غاية النهاية: 1/ 343، حلية الأولياء: 5/ 14، شذرات الذهب: 1/ 145، الأعلام: 3/ 230.

(8) ساقط من (س). وقائله: وحيي زاده، ذكر ذلك الشيخ محمد الأمير في حاشيته على المغني: 1/ 10.

فلا، كما في: ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ ﴾[1] فهو استفهام حقيقي طلب به إقرار عيسى- عليه السلام-[2] فمخالف لما عليه الجمهور من أن: الهمزة فيه للتقرير.

(ومن دعوى كثرة الحذف، إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: أمن هو قانت خير أم هذا الكافر؟ أي: المخاطب بقوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلاً﴾[3]، وفيه تسامح، والظاهر إسقاط 'قل' (فحذف شيئان) الأول:

(معادل الهمزة) أي: ومد خولها على الحذف لظهوره [ولهذا][4] قال: شيئان دون ثلاثة.

والثاني: (الخبر) وهو خبر (ونظيره في حذف المعادل) ولم [يقل:حذف الخبر][5] لشيوعه (قول أبي ذؤيب)- مصغر ذئب- واسمه: خويلد بن خالد[6]:

(دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لأَمْرِهِ سَمِيعٌ، فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلاَبُهَا؟)[7]

بيت من الطويل[8]، وقبله:

---

(1) المائدة: 118.

(2) القائل هو الشيخ بهاء الدين السبكي في شروح التلخيص: 2/ 307.

(3) الزمر: 8.

ومن جعلها أبو حيان في تفسير البحر المحيط: 7/ 418.

(4) في (س): ولذا.

(5) في (س): يتعرض لحذف الخبر.

(6) انظر ترجمته في الشعر والشعراء: 435، الأغاني: 6/ 264، خزانة الأدب: 1/ 403، الأعلام: 2/ 325 .

(7) البيت لأبي ذؤيب في ديوانه: 1/ 71، وشرح شواهد المغني: 1/ 27، والخزانة: 11/ 267، والمزهر: 2/ 285، و الهمع: 3/ 199، وفي شرح أشعار الهذليين: 1/ 43 برواية: 'عصاني' بدل 'دعاني'.

الشاهد فيه: حذف معادل الهمزة وهو 'أم غي'.

(8) في (س) بزيادة مطلعه:

أبالصرم من أسماء حدثك الذي جرى بيننا يوم استقلت ركابها

وضميرها لـ'أسماء'، و'دعاني' جواب 'لما' فيما قبله.

ثَلاثَةُ أَحْوَالٍ فَلَمَّا تَجَرَّمَتْ عَلَيْنَا بِهُونٍ وَاسْتَحَارَ شَبَابُهَا

تجرمت:- بالجيم- انقضت، والهون: الهوان، واستحار:- بالمهملة- تم واجتمع [ودعاني: جواب لمَّا، والهاء: لأسماء المذكورة في قوله:

أبالصُّرْمِ مَنْ أَسْمَاءَ حَدَّثَكَ الَّذِي جَرَى بَيْنَنَا يَوْمَ اسْتَقَلَّتْ رِكَابُهَا][1]

وإِنِّي لأَمْرِهِ سَمِيعٌ: اعتراض، أو استئناف بياني أكده لأنه مقام الشك، وقيل: حال من القلب[2]، والرشد:- بالضم- ضد الغي، والطِّلاب: مصدر طالب، بمعنى: طَلَبَ مضافاً إلى مفعوله، أي: طلبي إيَّاها، والجملة[3] مفعول أدري، وهو معلق عن العمل، والمعنى: أن قلبه دعاه إلى طلب وصلها فجهل حقيقة الحال في ذلك الطلب هل هو رشد أم غيٌّ؟ والمعادل محذوف (تقديره: أم غيٌّ؟) ولم يعكس تفاؤلاً بالرشد، وتباعداً عن الغيِّ. (ونظيره في مجيء الخبر، كلمة خَيْرٌ واقعةً قبل أم) مسبوقة بهمزة الاستفهام (﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ/ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[4] ولك أن تقول: لا حاجة إلى تقدير معادل في 1/9 البيت) لجواز أن تكون الهمزة فيه لطلب التصديق مثل هل[5]، والمعادل إنما يكون مع طلب التصور (لصحة قولك: ما أدري هل طلابها رشد؟) وهذا معيار كون الهمزة للتصديق (وامتناع أن يؤتى لها بمعادل) [لاقتضائه][6] أن يكون الاستفهام لطلب التصور، وهل إنما هي للتصديق على الغالب، أو على رأي الجمهور؛ فلا

---

(1) ساقط من (س) لأنه تقدم في الرقم السابق.

(2) قاله الدماميني في شرح المغني: 1/ 21.

(3) في (س) بزيادة الاسمية.

(4) فصلت: 39.

(5) قال الدماميني في شرح المغني: 1/ 22: هذا خلاف ما سيأتي من أن: همزة التسوية تقع بعد ما أدري لأنه محمول على ذكر المعادل.

(6) في (س) لأن الإتيان به يقتضي.

ينتقض [بقول][1] الرضي: وربما تجيء هل قبل المتصلة[2]، واستشهد عليه ابن مالك بقوله عليه الصلاة والسلام لجابر: ﴿هَلْ تَزَوَّجْتَ بِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا﴾[3]، ورُدَّ: بأن أم فيه منقطعة، والتقدير: أتزوجت ثيبًا؟ على أن ثيباً مفعول لمحذوف[4] فلا يرد ما قيل: إن وقوع المفرد بعدها [يأباه][5] لأنه دليل الاتصال[6]، وأما عدم جواز حذف أحد جزئي الجملة بعد المنقطعة فإنما هو في الاستفهام الواقع بعد أمْ بالهمزة، كما قال الرضي[7]، ولو سلم فالمحذوف هنا ليس أحد جزئي الجملة.

(وكذلك لا حاجة في الآية إلى تقدير معادل) وارتكاب حذف العاطف مع المعطوف (لصحة تقدير الخبر بقولك: كمن ليس كذلك) أي: كمن ليس متصفاً بهذه الصفات، وقد رده الزمخشري كغيره تقليلاً للحذف[8].

(وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾[9] أن التقدير:) بفتح أنَّ، على أنَّ القول بمعنى الجزم[10]، أو على الاعتقاد، كذا قيل[11].

فالثاني موافق لقول الرضي: تكسر إنّ بعد القول إذا قصدت به الحكاية، لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم[12]، ومخالف لما قال الزمخشري في قوله تعالى:

---

(1) في (س) بما قال.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 6/ 174.

(3) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 209.
وهذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه: 4/ 62، كتاب الجهاد والسير، باب: استئذان الرجل الإمام.

(4) رده الدماميني في شرح المغني: 1/ 22.

(5) ساقط من (س).

(6) قائله الشمني في المنصف: 1/ 22، وابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 95 (ج).

(7) انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 82.

(8) انظر الكشاف: 2/ 361.

(9) الرعد: 34.

(10) قائله الدماميني في شرح المغني: 1/ 23.

(11) قائله ابن الحاجب في كافيته: 5/ 28.

(12) في شرح الرضي: 4/ 341: تقديم العلم على الظن.

﴿وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾[1] ليس الغرض منه أنه تكلم بهذا الكلام، ولكن جعل دين الإسلام مذهبه ومعتقده، كما تقول: هذا قول أبي حنيفة، تريد مذهبه[2].

(كمن ليس كذلك، أولم يوحدوه) عطف على كمن ليس كذلكْ، لا على ليس كذلكْ كما ظن[3] (ويكون ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾[4]) أي: ما يصلح للعطف من هذا الكلام (معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني) [يعني][5]: لم يوحدوه، وإنما خصه بالذكر لأن العطف على الخبر متعين، بخلاف التقدير الأول، فإنه يحتمل الاستئناف، والعطف على كسبتْ، إن جعلتْ ما مصدرية[6]، ولأن كمن ليس كذلكْ خبر مقابل، و(وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ) ليس كذلك، فلا يحسن جمعه معه، وما قيل: إن الخبر على التقدير الأول مفرد، ولا حسن في عطف الفعلية عليه[7]، ممنوع، لما جوزوا عطف (جَعَلَ) على (فَالِقِ الإِصْبَاحِ)[8]، على أنه يجوز أن تتعلق كاف التشبيه بفعل مقدر.

(وقالوا: التقدير) أي: المقدر مبتدأ (في قوله تعالى: (أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ)[9] أي: كمن يُنَعَّمُ في الجنة) خبر المبتدإ[10]، وإنما زاد حرف التفسير بينهما تأكيداً للاتحاد، وزيادة للبيان كما قال الشريف في قول

---

(1) فصلت: 32.

(2) انظر الكشاف: 3/ 453.

(3) انظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 5/ 420.

(4) فصلت: 32.

(5) في (س): وهو.

(6) في (س) بزيادة: كما قال القاضي. وانظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 5/ 421.

(7) قائله الزمخشري في الكشاف: 2 / 37.

(8) الأنعام: 97. وهي قراءة الكوفيين عاصم، وحمزة، والكسائي، انظر النشر: 2/ 260.

(9) الزمر: 23.

(10) قدره ابن عطية في المحرر الوجيز: 4/ 528 كالمنعمين، وقدره الزمخشري في الكشاف: 3/ 396 كمن أمن العذاب.

الزمخشري: ومعنى (هُدًى مِن رَّبِّهِمْ)[1] أي: منحوه[2]، وقيل: تفسير لخبر محذوف/ هو ثابت[3]. 9/ب

(وفي قوله تعالى: (أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَءَاهُ حَسَنًا)[4]، أي: كمن هداه الله)، وقدره الزمخشري: كمن لم يزين له[5]، واستحسنه الحلبي[6]؛ وإنما قدروا ذلك (بدليل: (فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ)[7] وهذا أي يصلح للجواب، على أن تكون مَنْ شرطية[8]، ولا يمنعه عدم [وجود][9] الفاء، لجواز أن يتعلق الكاف بفعل [محذوف][10]، [ولهذا][11] قال [البيضاوي][12]: فحذف الجواب، [ووجه][13]: بأن المبتدأ لما تضمن معنى الشرط فكان الخبر كأنه في موقع الجواب.

---

(1) البقرة: 4.

(2) انظر حاشية الشريف على الكشاف: 1/ 144.

- والسيد الشريف هو: علي بن محمد، ا لمعروف بالسيد الجر جاني، من كبار العلماء بالعربية، من مصنفاته: الحواشي على المطول، وحاشية المختصر، وحاشية الكشاف (ت: 816هـ).

انظر الضوء ا للامع: 5/ 328، بغية الوعاة: 2/ 196، الأعلام: 5/ 7.

(3) قاله الدماميني في شرح المغني: 1/ 24. بتصرف.

(4) فاطر: 8.

(5) انظر الكشاف: 3/ 301.

(6) انظر الدر المصون: 5/ 459.

(7) فاطر: 8.

(8) في (س): هذا على ان تكون مَنْ موصولة، ويجوز أن تكون شرطية والمحذوف جوا بها، وما قدروه يصلح له أيضًا. وانظر المنصف: 1/ 24.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س): أ ي: كمن هدا ه الله.

(11) في (س): ولذا.

(12) في (س): القاضي، وانظر المسألة في حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 7/ 572.

(13) في (س): فلا حاجة إلى التوجيه.

(أو التقدير: ذهبت نفسك عليهم)[1] أخره لتأخر دليله، أو لضعفه، وجمع ضمير "منْ" باعتبار المعنى، وهو يحتمل [الموصولة، والشرطية][2] أيضًا (حَسْرَةً) قدر المفرد مبالغة في الإنكار، وجمعت في الآية إيذانًا بتضاعف اغتنامه على كثرة مساوئ أفعالهم، ومن قال: إنما قدر المفرد على ما هو الأصل في التمييز[3]، غفل عما في الكشاف: من أن﴿حَسَرَاتٍ﴾ مفعول له، أو حال[4] (بدليل قوله تعالى: (فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ)[5].

(وجاء في التنزيل موضع صُرِّح فيه بهذا الخبر، وحذف المبتدأ) عطف على "صُرِّحَ"، أو مصدر منصوب بواو المصاحبة (على العكس) حال من فاعل "جاءَ" (مما نحن فيه) من ذكر المبتدأ وحذف الخبر(وهو قوله تعالى: (كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا)[6] أي: أمَنْ هو خالد في الجنة) وإنما زاد قوله: (يسقى من هذه الأنهار) ليتم التعادل، وأتى بالمضارع على الأصل (كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ)، وما في الكشاف [هو غيره][7]من احتمال كونه خبرًا لـ(مَثَلُ الْجَنَّةِ)[8]، وكونه: بدلاً من (كَمَن زُيِّنَ لَهُ)[9] لا يقدح فيما ذكره المصنف، لأنه إنما أورد الآية هنا نظيرًا لتأنيس الطلبة لا شاهدًا يبنى عليه حكم نحوي حتى يُردَّ: أنه غير متعين[10].

(وجاءا) أي: المبتدأ والخبر من هذا النوع (مصرحًا بهما على الأصل في قوله تعالى: (أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن

---

(1) في (س) بزيادة: إنما.

(2) في (س): الوجهين.

(3) قائله الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: 4/ 264.

(4) انظر الكشاف: 3/ 301.

(5) فاطر: 8.

(6) محمد – صلى الله عليه وسلم -: 16.

(7) في (س): وغيره . وانظر الكشاف: 3/ 435 .

(8) محمد – صلى الله عليه وسلم -: 16 .

(9) محمد – صلى الله عليه وسلم -: 15 .

(10) تعريض بالدماميني حين قال في شرح المغني 1/ 24: "وهذا الذي قاله المصنف في الآية ليس متعينًا.

مَثَلُهُ)[1] مبتدأ خبره (فِي الظُّلُمَـٰتِ)، وقوله: (أَفَمَن كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوٓءُ عَمَلِهِ)[2] مثال آخر، وإسقاط العاطف من بين الأمثلة والشواهد من ديدن المصنف.

(والألف أصل أدوات الاستفهام ولهذا خُصَّت) امتازت[3] من بين أدواته (بأحكام)[4] لا توجد في غيرها، فالباء: داخلة على المقصور [أعني: الخاصة كما هو متعارف في الاستعمال][5]، [وإن كان الأصل في لفظ التخصيص، والاختصاص، والمخصوص، أن يستعمل بإدخال ا لباء على المقصور، ذكره الشريف في شرح المفتاح][6].

(أحدها: جواز حذفها) [بطريق الضرورة][7] (سواء تقدمت على أمْ) [إنما قيدنا به][8]، لأن ظاهر كلام سيبويه أن حذفها عند أمن اللبس من ضرورات الشعر[9]، واختاره ابن الحاجب[10]، والمراد بالضرورة: ما لم يرد إلا في الشعر

---

(1) الأنعام: 123 .

(2) محمد – صلى ا لله عليه وسلم -: 15.

(3) في (س) بزيادة: الهمزة.

(4) في (س) بزيادة: خاصة.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): قال السيد الشريف في حاشيته على الكشاف 1/ 29: الأصل في لفظ التخصيص، والاختصاص، والخصوص، أن يستعمل بإدخال الباء على المقصور عليه، إلا أ ن المتعارف في الاستعمال إدخال الباء على المقصور، أعني الخاصة؛ كقولك: خُصَّ زَيْدٌ بِالْمَالِ، بناء على تضمين معنى التميز والإفراد.

(7) ساقط من (س). والمسألة في شرح المفصل لابن يعيش: 8/ 154.

(8) في (س): أراد بالجواز ما بطريق الضرورة.

(9) انظر الكتاب: 3/ 174.

(10) المسألة في الإيضاح: 2/ 240.

– ابن الحاجب هو: أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، جمال الدين، ابن الحاجب، المقرئ، النحوي الفقيه ؛ من مصنفاته: الشافية وشرحها، والأمالي، والكافية وشرحها ونظمها (ت: 646 هـ) انظر وفيات الأعيان: 3/ 248، بغية الوعاة: 2/ 134، شذرات الذهب: 5/ 234، الأعلام: 4/ 211.

إلا في الشعر [كما هو المختار عندهم][1]، ولهذا لم يمثل/ إلا [به][2]، (كقول عمر بن أبي ربيعة)[3] وهو شاعر مشهور من شعراء قريش، قيل: ولد ليلة[اليوم الذي][4] مات فيه عمر بن الخطاب- رضي الله عنه-[5] فسمي باسمه: 1/10

(بَدَا لِيَ مِنْهَا مِعْصَمٌ حِينَ جَمَّرَتْ وَكَفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَانِ)[6]

بيت من الطويل، [وقبله][7]:

لَقَدْ عَرَضَتْ لِي بِالْمُحَصَّبِ مِنْ مِنًى مَعَ الْحَجِّ شَمْسٌ شُبِّهَتْ بِبَنَانِ

بدا: ظهر، وضمير 'منها' لزوجته- عائشة بنت طلحة، أحد العشرة المبشرين [بالجنة][8]، معصم:- كمنبر- موضع السوار، وجمّرت:- من التجمير-

---

(1) في (س): على ما رآه ابن مالك . والمسألة في شرح الكافية الشافية :1/ 544 .

(2) في (س): بالأبيات.

(3) عمر بن أبي ربيعة هو: أبو الخطاب، القرشي، أرق شعرا ء عصره، من طبقة جرير والفرز دق (ت: 93 هـ). انظر الشعر والشعراء: 367، البيان والتبيين: 3/ 150، الأغاني: 1/ 66، الأعلام: 5/ 2.

(4) زيادة للإيضاح .

(5) عمر بن الخطاب هو: أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، ثاني الخلفاء الراشدين، وأول من لقب بأمير المؤمنين، صحابي جليل، شجاع حازم، صاحب الفتوحات، يضرب بعدله المثل (ت: 23 هـ) انظر مرآة الجنان: 1/ 67 – 70، شذرات الذهب: 1/ 33، 34، الأعلام: 5/ 45، 46 .

(6) في الديوان 2/ 326، 327 برواية: بدا لي منها معصم يوم جمرت
والشاهد في البيت ا لذي يليه.

(7) في (س): أوله.

(8) زيادة للإيضاح.

رمت الجمار، والكف: مؤنث [ولهذا][1] أنّث ضميرها في: زُيِّنَتْ، وخَضيب: بمعنى مخضوبة بالحناء ونحوه، والبنان: أطراف الأصابع[2]:

(فَوَ اللَّهِ مَا أَدْرِي[3] وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا) بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[4]

[الواو][5] اعتراضية بين أدري، ومعمو له، و إنْ شرطية، على حدّ زَيْدٌ- وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا- بَخِيلٌ على ما ارتضاه الرضي[6]، وقيل: نافية تؤكد الجملة السابقة، أو مخففة من الثقيلة، أي: وإن كنت قبل ذلك من أهل الدراية والمعرفة حتى بدا لي ما ذكر[7]، [واستظهره السيوطي][8]، ورد: بأنه لو قال كذلك لقال: لداريًا[9].

(... ... ... بِسَبْعٍ رَمَيْتُ ... ...)

---

(1) في (س): ولذا.

(2) في (س) بزيادة: وقوله.

(3) في (س) بزيادة: عطف على ما قبله، والواو في قوله:

(4) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: 2/ 326، 327 وبرواية: فو الله ما أدري و إني لحاسب، وفي شرح شواهد المغني: 1/ 31، والخزانة: 11/ 122، والكتاب: 3/ 175، وشرح الرضي: 4/ 404، والهمع: 3/ 198 برواية: لعمرك ما أدري وإن كنت داريا ... ...
وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: 1/ 544.
والشاهد فيه: جواز حذف الهمزة وقد تقدمت على أمْ.

(5) ساقط من (س).

(6) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 99.

(7) القائل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 106.

(8) في (س): قال السيوطي:وهذا الاحتمال عندي أظهر، ويؤيده ما سيأتي. انظر شرح شواهد المغني: 1/ 32.
- والسيوطي هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، جلال الدين، إمام حافظ مؤرخ أديب، أخذ عن الجلال المحلي، والزين العقبي، وقرأ عليه الداودي. من مصنفاته: الهمع، والأشباه والنظائر، وبغية الوعاة، وشرح شواهد المغني (ت: 911هـ).
انظر شذرات الذهب: 8/ 55، الأعلام: 3/ 301.

(9) رده عبد القادر البغدادي في الخزانة: 11/ 126. (ت: 911 هـ).

أي: البنان، أو عائشة وصويحباتها.

(... ... ... الْجَمْرَ أمْ بِثَمَانِ)

وأشار إلى محل الشاهد بقوله: (أراد: أبسبع) أي: بسبع حصيات (أم لم تتقد مها) أي: لم تتقدم الهمزة أمْ، بأن كانت أمْ بدونها؛ إذ لم يوجد قسم ثالث، وفيه إشارة إلى أن تُقدمْ يستعمل بالحرف وبدونه (كقول الكميت:)- على صيغة التصغير- [اسم شاعر كوفي][1]، وقد نقل ابن السكيت عن الأصمعي: أن الكميت مولد لا يستشهد بشعره[2].

(طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ وَلاَ لَعِبًا مِنِّي وذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ)[3]

---

(1) ساقط من (س).

(2) انظر إصلاح المنطق: 193.

- الكميت هو: أبو سهل، الكميت بن زيد بن خُنيس بن مجا لد الأسدي الكوفي، شاعر آل البيت، روى عن الفرز دق، وأبو جعفر الباقر (ت: 126 هـ)

انظر الأغاني: 18/ 265، الشعر والشعراء: 5/ 385، الخزانة: 1/ 144، الأعلام: 5/ 233.

- وابن السكيت هو: أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق بن السكيت، كان عالما بنحو الكوفيين، وعلم القرآن، واللغة، والشعر، أخذ عن البصريين والكوفيين، مثل: الفراء، وأبي عمرو الشيباني، من تصانيفه: إصلاح المنطق، معاني الشعر، تفسير الدواوين (ت: 244 هـ)

انظر إنباه ا لرواة: 4/ 56، بغية الوعاة: 2/ 349، وفيات الأعيان: 6/ 395، الأعلام: 8/ 195 .

- والأصمعي هو: أبو سعيد، عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن اصمع، البصري اللغوي، أحد أئمة اللغة، والغريب، والأخبار، من مصنفاته: غريب القرآن، الاشتقاق، كتاب الأضداد (216 هـ).

انظر إنباه الرواة: 2/ 197، بغية الوعاة 2/ 112، وفيات الأعيان: 3/ 170، الأعلام: 4/ 162 .

(3) للكميت في ديوانه: 3/ 181، وشرح شواهد المغني: 1/ 34، والخزانة 4/ 313، وأمالي ابن الشجري: 1/ 267، والهمع 2/ 582.

الشاهد فيه: جواز حذف الهمزة ولم تتقدم على أمْ.

بيت من الطويل، من قصيدة[يمدح بها أهل البيت][1]، طربت:- بكسر الراء- من الطرب، وهو: خفة تصيب الإنسان لشدة حزن، أو سرور، فالمراد في الأول: خفة الحزن، وفي الثاني: خفة السرور، أو مطلق الخفة فيهما[2]، ويمكن أن يراد فيهما: خفة السرور التي سببها في الأول: محبتهم، وفي الثاني: شوقه إلى النساء؛ والشوق: نزوع النفس وحركة الهوى، وانتصابه على أنه مفعول له لـأطربْ، قدم عليه، وبه استشهد أبو حيان على جواز تقديمه على عامله ردًا على من منع ذلك[3]، والبيض:- من النساء- جمع بيضاء، و إلىْ متعلقًا بـشوقًا، وأللعبْ، وأللهوْ.(أراد: أو ذو الشيب يلعب؟) اعتراض لبيان الإنكار، وقيل: استئناف بتقدير سؤال، كأنه قيل: ولم لا تلعب؟ فقال ذلك على جهة الإنكار، وفيه: أن الاستئناف بالواو لم يعهد[4]، وقيل: استئناف نحوي، والواو ابتدائية[5]، ثم الاستشهاد [به][6] مبني على أن الاحتمالات لا تقدح في شواهد النحو وأدلته، كما أنه لا يقدح في كلية قواعده ما شذ عنها [فسقط ما قيل][7]: إنه لا يتعين شاهداً، لجواز أن يكون مما حذف فيه حرف النفي للقرينة[8]وأما الجواب: بأن هذا مثال لا شاهد، والفرق: بأن الأول/ جزئي يذكر لإيضاح القاعدة، والثاني جزئي 10/ب

---

(1) في (س): في مدح أهل البيت ورثائهم.

(2) في (س) بزيادة: كما قيل.
والقائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 26.

(3) انظر ارتشاف الضرب: 3/ 1388، ومن منع ذلك ثعلب، ورأيه في الهمع: 2/ 135.

(4) والقائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 26 بتصرف.

(5) قائله عزمي زادة كما في هامش المخطوط.

(6) في (س): بالبيت.

(7) في (س): فلا يرد ما قيل.

(8) نفس المصدر رقم (1).

يذكر لإيضاح القاعدة، والثاني جزئي يذكر لإثباتها[1]، ففيه: أنه لا يتعين مثالا لاحتماله غير الممثل له (واختلف في قول عمر بن أبي ربيعة:

ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا قُلْتُ: بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ)[2]

بيت من الخفيف، من قصيدة أرسلها إلى الثريا بنت عبد الله[3] لما صرمته [وقال فيها لما تزوجت سهيل بن عبد الرحمن بن عوف[4]:

أَيُّهَا الْمُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً عَمْرَكَ اللَّهُ كَيفَ يَلْتَقِيَانِ؟
هِيَ شَامِيَّةٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّتْ وَسُهَيْلٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّ يَمَانِي][5]

(فقيل: أراد أتحبها؟) فيكون كلاما إنشائيا[6] (وقيل: إنه خبر، أي: أنت تحبها) [زاد][7] أنت لتحقيق كونه خبرا[8] (ومعنى قلت بهرًا، قلت: أحبها حبًا بهرني بهرًا) فيكون مصدرًا حذف فعله، والجملة صفة لمحذوف (أي: غلبني غلبة)

---

(1) المجيب الشمني في المنصف: 1/ 26 بتصرف.

(2) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: 1/ 107 برواية "عدد النجم" بدل "عدد الرمل"، وشرح شواهد المغني: 1/ 39، والكتاب: 1/ 311، وفي الأغاني: 1/ 145 "عدد القطر" بدل "عدد الرمل"، والكامل: 2/ 381، والأمالي الشجرية: 1/ 266، والخصائص: 2/ 68.
الشاهد فيه: اختلافهم في "تحبها" هل التقدير "أتحبها؟"، أو "أنت تحبها".

(3) هي: الثريا بنت علي بن عبد الله بن الحارث بن أمية الأصغر.
انظر زهر الآداب: 1/ 244، الخزانة 2/ 27.

(4) هو أبو زيد، خطيب قريش (ت: 93 هـ)
انظر صفوة الصفوة: 1/ 240، الإصابة: 2/ 93، شذرات الذهب: 1/ 30، الأعلام: 3/ 144.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: وبه جزم أبو حيان. انظر الارتشاف: 4/ 1795.

(7) في (س): زيادة.

(8) في (س) بزيادة: لا إنشاء.

غلبة) من أبهر القمر: إذا غلب ضوؤه ضوء الكواكب كما في القاموس[1]، وفيه أيضًا، بهرًا له، أي: تعسًا، وعلى هذا لم يوضع له فعل كما في الرضي[2] (وقيل: معناه عجبًا) وبه جزم الجوهري[3]، والعجب: مصدر عجبت، بمعنى: إنكار ما يرد عليك كما في القاموس[4] وهو الأنسب هنا، أي: عجبت من استفهامكم، أو إخباركم عن أني أحبها[5]، أو بمعنى: عجيب، صفة محذوف، وكذا قوله: عدد الرمل، لأنه بمعنى: كثيرًا، وقيل: معناه جهرًا لا أكاتم، من قولهم: القمر الباهر، أي: الظاهر ضوؤه[6].

(وقال المتنبي:) لقب أبي الطيب، أحمد بن الحسين، مادح سيف الدولة، ولد بالكوفة، ونشأ بالشام، مات قتيلاً سنة أربع وخمسين وثلاثمائة[7]، [قيل: لقِّب به لتشبيهه نفسه بعيسى، وصالح- عليهما السلام- في قوله:

مَا مُقَامِي بِأَرْضِ نَخْلَةَ إلاَّ ... كَمَقَامِ الْمَسِيحِ بَيْنَ الْيَهُودِ
أَنَا فِي أُمَّةٍ تَدَارَكَهَا اللَّهُ ... غَرِيبٌ كَصَالِحٍ فِي ثَمُودِ][8]
(أَحْيَا وأَيْسَرُ مَا قَاسَيْتُ مَا قَتَلاَ ... وَالْبَيْنُ جَارَ عَلَى ضَعْفِي وَمَا عَدَلاَ)[9]

---

(1) انظر القاموس المحيط: (ب. هـ. ر) 1/ 392.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 1/ 306.

(3) في (س) بزيادة: وأورد البيت شاهدا عليه. وانظر الصحاح: (ب. هـ. ر) 2/ 238.

(4) انظر القاموس المحيط: (ع. ج. ب) 1/ 104.

(5) في (س) بزيادة: مع علمكم.

(6) في (س) بزيادة: ذكره السيوطي . وانظر شرح شواهد المغني: 1/ 42.

(7) انظر وفيات الأعيان: 1/ 120، شذرات الذهب 2/ 13، نزهة الألباء552، الأعلام 1/ 115.

(8) ساقط من (س).

(9) البيت للمتنبي في ديوانه: 3/ 282، وأمالي ابن الحاجب: 2/ 625، ومغني اللبيب: 1/ 21، والأمالي الشجرية: 1/ 230، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 38.

بيت من [البسيط][1] (وأحيا: فعل مضارع، والأصل: أأحْيَا، فحذف همزة الاستفهام، والواو) في: أيْسَرُ (للحال)[2]، وهو مبتدأ، خبره:مَا قَتَلاَ،وذو الحال فاعل: أحْيَا، والبين: الفراق، مبتدأ خبره: جَارَ[3]– ماض– من الْجَوْر، وعلى: بمعنى مع، أي: ظلمني مع ضعفي وما عدلا، أي: بعد جوره فلا يلغو ذكره بعد: جَارَ، وألفه للإطلاق؛ قيل: أورده المصنف مثالاً لا شاهدًا[4]، حتى يرد أن المتنبي ليس ممن يحتج بكلامه في اللغة العربية (والمعنى: التعجب من حياته، يقول: كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري؟)، وفيه وجهان آخران:

أحدهما: أنه أخبر عن نفسه أني أعيش.

والآخر: أن أحياً أفعل تفضيل، وفي الكلام تقديم، وتأخير، وحذف، والأصل: ما أقتل أحيا ما قاسيت، وأيسر ما قاسيت، فحذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثاني، أو من الثاني استغناء عنه بالأول، ثم أخر ليعتمد الثاني عليه من حيث اللفظ، كما في قولك: نصف وربع درهم][5]، قال ابن جني: يستعمل ذلك في الشعر، ولو قلت في النثر: أَفْضَلُ وَأَكْرَمُ النَّاسِ زَيْدٌ لَقُبُح[6].(والأخفش)- يعني: أبا الحسن، سعيد بن/ مسعدة، تلميذ سيبويه، وأما 1/11
الأخفش الأكبر فهو: عبد الحميد بن الخطاب، أستاذ سيبويه، والأخفش الأصغر: علي بن سليمان البغدادي، روى عن المبرد، وثعلب: وحيث يطلق يراد به أبو

---

(1) في (س): مثمن البسيط.

(2) ذكر البغدادي في شرح أبيات المغني 1/ 44: أن شراح شعر المتنبي حملوا أحياً على الخبر، وإليه ذهب ابن الشجري في أماليه 1/ 230 – 231.

(3) في (س) بزيادة: على صيغة الماضي.

(4) قائله الدماميني في شرح المغني: 1/ 27.

(5) ذكره ابن الحاجب في أماليه: 2/ 626، والأمالي النحوية: 118 .

(6) لم أجد قول ابن جني فيما توفر لدي من مصادر. لكن الدماميني والشمني في شرح المغني، والمنصف: 1/ 27، 28 نسبا هذا القول لابن الحاجب في أماليه، والزمخشري في ملتقطه. انظر أمالي ابن الحاجب: 2/ 626، 627.

– ابن جني هو: أبو الفتح، عثمان بن جني، الأزدي، النحوي، لازم أبا علي الفارسي اربعين عاما حتى صار كأنه كاتب له، من مصنفاته: سر صناعة الإعراب، الخصائص في النحو، التصريف الملوكي.(ت: 392 هـ). انظر بغية الوعاة: 2/ 133، كشف الظنون: 2/ 988، شذرات الذهب: 3/ 140، أعلام: 4/ 204.

الحسن (يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس)[1]، وأما عند خوفه فلا يجوز حذفها اتفاقا، وفي الجنى الداني والمختار أن حذفها مطرد إذا كان بعدها أمْ لكثرته نظما ونثرا[2] (وحمل عليه قوله تعالى: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ)[3]) وحمله غيره على أنه خبر على سبيل التهكم[4] (وقوله تعالى:) حكاية عن قول إبراهيم- عليه السلام- ((هَٰذَا رَبِّي)[5] في المواضع الثلاثة، حين رأى الكوكب، و[6]حين رأى القمر.

والثالث[7]: الشمس (والمحققون)[8] فيه إشارة إلى ضعف مذهب الأخفش (على أنه) أي: قوله تعالى: (هَٰذَا رَبِّي) في المواضع الثلاثة، وقيل: أي: ما قدر فيه الأخفش الهمزة من الآيات المذكورة[9] (خبر) من وجوه:

الأول: ما أشار إليه بقوله: (وأنَّ مثل ذلك يقوله من يُنْصِفُ خصمه)، وإبراهيم- عليه السلام- كان كذلك، إذ أبوه وقومه كانوا يعبدون الأصنام،

---

(1) انظر معاني القرآن للأخفش: 2/ 645، 647. - الأخفش الأوسط سبقت ترجمته في ص: (20).

- والأخفش الأكبر هو: أبو الخطاب، عبد الحميد بن عبد الحميد، من كبار علماء العربية، وأول من فسر الشعر تحت كل بيت. (ت: 177 هـ) انظر إنباه الرواة: 2 / 157- 158، بغية الوعاة: 2/ 74، الدرر الكامنة: 2/ 233، الأعلام: 3/ 288.

- والأخفش الأصغر هو: أبو الحسن، نحوي، أخذ عن المبرد، وثعلب، من تصانيفه: الأنواء، وتفسير كتاب سيبويه (ت: 315 هـ) انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 209، 210، بغية الوعاة: 2/ 167، 168، مرآة الجنان: 2/ 200، الأعلام: 4/ 291.

- وثعلب هو: أبو العباس، أحمد بن يحي بن يسار، إمام الكوفيين في النحو واللغة، صنف: أمالي ثعلب، معاني القرآن، المصون في النحو، (ت: 291 هـ). انظر طبقات المفسرين: 1/ 94، إنباه الرواة: 1/ 138، بغية الوعاة: 1/ 396، الأعلام: 1/ 60.

(2) انظر الجنى الداني: 35.

(3) الشعراء: 21.

(4) انظر: البحر المحيط 7/ 11.

(5) الأنعام: 77، 78، 79.

(6) في (س) بزيادة: والثاني.

(7) في (س) بزيادة: حين رأى.

(8) في (س) بزيادة: منهم صاحب الكشاف. انظر الكشاف: 2/ 31.

(9) قاله أبو حيان في البحر المحيط 4/ 166.

والشمس، والقمر، والكواكب (مع علمه بأنه مبطل، فيحكي كلامه) أي: كلام الخصم كمن هو غير متعصب لمذهبه، لأنه أدعى إلى الحق[1]، وفيه إظهار النصف، واستدراج الخصم إلى الإقرار بالحق، ويسمى هذا الأسلوب: بمحاورة الخصم (ثم يكرُّه [2]عليه) من كرَّ الفارس كرّاً إذا فرَّ للجولان ثم عاد للقتال (بالإبطال[3] بالحجة) متعلقة بالإبطال. والوجه الثاني: أنه على تقدير القول، أي: يقولون هذا ربّي [4].

والثالث: أنه قول على وجه النظر، والاستدلال، قاله أول أوان بلوغه[5].

(وقرأ ابن مُحَيْصِن) قارئ مكة بعد ابن كثير ((سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ)[6]) بحذف همزة الاستفهام، وسها من قال: بحذف إحدى الهمزتين[7].

(وقال – عليه الصلاة والسلام – لجبريل– عليه السلام-: ﴿ وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟) والتقدير: أوْ إنْ (فقال: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ . ﴾)[8].

(والثاني: أنها) أي: الهمزة (ترد لطلب التصور)[9] قدمه مع تأخره عن التصديق لأنه بصدد الفرق بينها وبين هلْ (نحو: أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو؟، ولطلب

---

(1) في (س) بزيادة: والمجى من الشغب.

(2) في (س) بزيادة: بعد حكايته.

(3) في (س) بزيادة: وقوله:.

(4) قائله الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: 2/ 267.

(5) قائله البيضاوي، انظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 4/ 135.

(6) البقرة: 5. انظر المحتسب: 1/ 129.

– ابن محيصن هو أبو حفص، محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي المكي، قرأ القرآن على ابن مجاهد، وكان له اختيار في القراءة على مذهب العربية خرج به عن إجماع أهل البلدة فرغب الناس في قراءته (ت: 123هـ) انظر غاية النهاية: 3/ 167، معرفة القراء الكبار: 1/ 81، 82، شذرات الذهب: 1/ 161، الأعلام: 1/ 62.

(7) قائله: الدماميني في شرح المغني: 1 / 27.

(8) أخرجه البخاري في صحيحه: 8 / 74، كتاب :الاستئذان، باب: من أجاب بلبيك وسعديك.

والسائل هو: أبو ذر الغفاري، كما جاء في فتح الباري: 12 / 331.

(9) أي: تعيين المسند إليه، لأن السؤال عنه. انظر الجنى الداني: 1 / 30.

التصديق، نحو: أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟) والمراد بالتصديق: المطلوب بالهمزة إدراك أن النسبة واقعة أولاً، وبالتصور: إدراك غير النسبة من الطرفين، وغيرهما من المتعلقات، وأما النسبة: فمعلومة، والمطلوب في المثال المذكور: تعيين المسند إليه، هذا ما عليه الجمهور وقال[1] الشريف: قولهم: إن مثل قولك: أَدِبْسٌ فِي الإِنَاءِ أَمْ عَسَلٌ؟ لطلب التصور، مبني على الظاهر توسعاً[2]، والتحقيق: أن الهمزة لطلب التصديق أيضا، فإن السائل قد تصور الدبس والعسل، وبعد الجواب لم يزد له في تصورهما بشيء آخر، بل بقي تصور هما على ما كان.

(و هلْ مختصة بطلب التصديق) أدخل الباء على المقصور، ولا كلام في صحته كما مرّ (نحو: هل قام زيد).

(وبقية الأدوات) أي: المعدودة منها بلا خلاف (مختصة بطلب التصور) فلا ينتقض بـأمْ المنقطعة التي هي لطلب التصديق، لأن في [عدها][3] منها خلافًا.

قال [4] الشريف: ومن لم يعدها منها جعلها عائدة إلى الهمزة داخلة في حكمه[5] وقال المصنف في رسالته:/ الأدوات ثلاثة أقسام: 11/ب

مختص بطلب التصور: وهوأمْ المتصلة، وجميع أسماء الاستفهام.

ومختص بطلب التصديق: وهو أمْ المنقطعة، وهلْ.

ومشترك بينهما: وهو الهمزة التي لم تستعمل مع أمْ المتصلة[6].

(نحو: مَنْ جَاءَكَ؟، ومَاذَا صَنَعْتَ؟، وكَمْ مَالُكَ؟، وأَيْنَ بَيْتُكَ؟، ومَتَى سَفَرُكَ؟) فإن السائل يعلم مجيء شخص عاقل[7]، وتعلق صنعه بشيء، وكون

---

(1) في (س) بزيادة: السيد.

(2) انظر حاشية السيد الشريف على المطول: 236.

(3) في (س): عد أمْ.
والمنتقض هو الدماميني في شرح المغني: 1 / 29.

(4) في (س) بزيادة: السيد.

(5) انظر حاشية المطول: 228.

(6) لم أقف على هذه الرسالة.

(7) في (س) بزيادة: إلى المخاطب.

ماله ذا عدد، وكون بيته في جهة، وحصول سفره في زمن، وإنما يجهل: عين الجاني، وحقيقة المصنوع، وكمية المال، وعين جهة البيت، وزمن السفر، فهو يسال عن ذلك الحكم.

(الثالث: أنها تدخل على الإثبات) أي: المثبت (كما تقدم، وعلى النفي) أي: المنفي، أو حرفه (نحو: (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ)[1]، (أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ)[2]) هذا مثال لدخول الهمزة على منفي مقدر، على أنها للتقرير بما بعد النفي، والواو عاطفة على محذوف، أي: ألم تفعلوا كذا وقلتم[3]، فيكون مثل ما قدره الزمخشري أ فعلتم كذا وقلتم[4] [ولا يلزم أن يتفوه بذلك أحد كما ظن، فسقط ما قيل: إنه سهو، لأن 'لما' فيه وجودية لا نافية، لأنها لا تدخل على الماضي مثل 'لم'][5].

(وقوله:

أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ ... ...)

صدر بيت من البسيط، لقيس بن الملوح – مجنون ليلى –[6]، وكنى بـ'سلمى' عنها، وعجزه:

---

(1) الشرح: 1.

(2) آل عمران: 165.

(3) في (س) بزيادة: حين أصابتكم.

(4) انظر: الكشاف 1 / 477.

(5) في (س): وبعد ما صح هذا – لما أنه سهو – فإن 'لما' فيه وجودية لا نافية، لأنها لا تدخل الماضي مثل 'لم'، ولم يلزم أن يتفوه بذلك أحد، كما قيل. والقائل هو الدماميني في شرح المغني: 1 / 29.

(6) مجنون ليلى هو: قيس بن الملوح بن مزاحم العامري شاعر غزل، لم يكن مجنونًا، وإنما لقب بذلك لهيامه بحب ليلى (ت: 68 هـ). انظر فوات الوفيات: 3/ 203 – 213، الأغاني: 2/ 1، الشعر والشعراء: 2/ 563، الأعلام: 5/ 208.

– ليلى هي: أم مالك، ليلى بنت مهدي بن سعد العامرية، من بني كعب بن ربيعة (ت: 68 هـ) انظر الأعلام: 5/ 249.

(... ... ...   إِذَا ألاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي)[1]

الاستفهام على حقيقته، وكذا النفي، وأمْ متصلة إن طلب تعيين هذين الأمرين: الجزع، [والتثبت][2]، أو منقطعة إن استفهم عن عدم الاصطبار، ثم أضرب عنه واستفهم عن الجلد، وإذا: ظرف لما قبله على التنازع، أو للشرط حذف جوابه، والمراد بـالذي: الموت الغرامي.

(ذكره بعضهم)[3] ممن عد أمْ من الأدوات (وهو منتقض بـأمْ؛ فإنها تشاركها) أي: الهمزة (في ذلك) الدخول على النفي، والإثبات (تقول: أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ لَمْ يَقُمْ) كما تقول: أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ، وإنما مثّل بالمتصلة لأن المنقطعة لا تدخل على النفي، ومن قال: وفي هذا اعتراف من المصنف بأن أمْ من الأدوات[4]، [لم يقف][5] على رسالته المذكورة، وكذا من دفع النقض بأن مراد ذلك البعض: أن الهمزة تدخل عليها دون باقي الألفاظ الموضوعة للاستفهام[6] فإن أمْ لم توضع له.

الحكم (الرابع: تمام التصدير) يعني: على وجه اللزوم، وإنما زاد لفظ تمامْ لأن ما يختص بالهمزة هو ذلك، وأما التصدير في الجملة فمقرر في غيرها أيضًا (بدليلين، أحدهما: أنها لا تُذكر بعد أمْ التي للإضراب كما يُذكر غيرها،) من الأدوات (لا تقول: [أَقَامَ][7] زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ، وتقول: أَمْ هَلْ قَعَدَ.

---

(1) البيت لقيس بن الملوح في ديوانه: 176، برواية: لليلىْ بدل لسلمىْ وشرح شواهد المغني 1/ 42، والخزانة 4/ 70، وأوضح المسالك 1 / 169، والهمع 1 / 532.
والشاهد فيه: دخول الهمزة على النفي في قوله: ألا.

(2) في (س): والتثبت .

(3) ولم يرتضه المصنف، وعلق عليه الشمني في المنصف: 1 / 30.

(4) قائله الدماميني في شرح المغني: 1 / 30.

(5) في (س): أظنه لم يطلع.

(6) دفعه الشمني في المنصف: 1 / 30.

(7) في جميع النسخ: قام.

والثاني: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو، [أو بالفاء][1]، أو بثُمّ قُدّمت على العاطف)، بخلاف ما عداها من حروف العطف، فإنه يجوز: مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ قَعَدَ عَمْرٌو، ذكره ابن عادل في قوله تعالى: (وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَبَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ)[2] (تنبيهًا على أصالتها في [التصدير][3])/ [يعني][4]: بالقياس إلى بقية 1/12
الأدوات وأصالتها فيه لأصالتها في إفادة الاستفهام، بخلاف هل وغيرها،فإنها دخيلة في إفادته(نحو: (أَوَلَمْ يَنظُرُوا)[5] خبر لـهو محذوفًا، وكذا[6] (أَفَلَمْ يَسِيرُوا)[7] (أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِ)[8] خبر له بتقدير مضاف دل عليه النحو، ولهذا حذف العاطف، لأن الخبر المتعدد يجوز فيه العطف، وتركه قياسًا، وقس عليه نظائره (وأخواتها) من بقية الأدوات (تتأخر عن حروف العطف، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة) فإنه يجب تأخره عن العاطف (نحو: (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ [وَأَنتُم تُتْلَى عَلَيْكُمْ][9])[10]، (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ)[11]، (فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ)[12]، (فَهَلْ

---

(1) في (س): والفاء.

(2) البقرة: 44.

قال في اللباب 2 / 28: قوله تعالى: (أَفَلَا تَعْقِلُونَ) الهمزة للإنكار أيضًا، وهي في نية التأخير عن الفاء لأنها حرف عطف، وكذا تتقدم أيضًا على الواو، وثُمّ نحو: (أَوَلَا يَعْلَمُونَ) و(أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ) والنية بها التأخير، وما عدا ذلك من حروف العطف فلا تتقدم عليه، تقول: ما قام زيد بل قعد،هذا مذهب الجمهور.

- ابن عادل هو: أبو حفص، عمر بن علي سراج الدين الدمشقي الحنبلي النعماني، من مصنفاته: اللباب في علوم الكتاب، حاشية على المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل- رضي الله عنه-(ت: 880هـ).

انظر هدية العارفين 5/ 794، الأعلام 5/ 58.

(3) في جميع النسخ: التصدر.

(4) في (س): أي.

(5) الأعراف: 185.

(6) في (س) بزيادة: قوله:.

(7) يوسف - عليه السلام -: 109.

(8) يونس - عليه السلام -: 51.

(9) ساقط من جميع النسخ.

(10) آل عمران: 101.

(11) التكوير: 26.

(12) الأنعام: 96.

يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَـٰسِقِينَ)[1]، (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ)[2]، (فَمَالَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ)[3] هذا) أي: كون الهمزة في هذه الأمثلة مقدمة للتنبيه على أصالتها (مذهب سيبويه والجمهور)[4] قيل: منقوض بدخول [العاطف][5] على ما له صدر الكلام من لام الابتداء، وأدوات التحضيض، والشرط[6] (وخالفهم جماعة، أولهم: الزمخشري)[7]، يشعر بأنه لم يسبقه أحد بذلك، قال الرضي: ولو كانت كما ذكره لجاز وقوعها في أول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفًا عليه، ولم يجئ إلا مبنيًا على كلام متقدم[8] (فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي) ولو تقدم على العاطف (وأن العطف على جملة) لائقة بالمقام (مقدرة بينها وبين العاطف، فيقولون:) من باب حكاية الحال الماضية (التقدير في (أَفَلَمْ يَسِيرُوا)[9]، (أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا)[10]، (أَفَإِن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ)[11]، (أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ)[12]: أمكثوا فلم يسيروا [في الأرض][13]، أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحًا؟، أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم؟، أنحن مخلدون فما نحن بميتين؛[14]) نشر على ترتيب اللف[15]، أول اللف: أفلم يسيروا، وأول النشر:

---

(1) الأحقاف: 34.

(2) الأنعام: 82.

(3) النساء: 87.

(4) انظر الكتاب: 3 / 187.

(5) في (س): حروف العطف.

(6) انظر شرح التسهيل: 4 / 111.

(7) ذكر الدماميني في شرح المغني: 1/ 30: "أن الزمخشري ليس أولهم بل هو مسبوق".

(8) انظر: شرح الرضي على الكافية 4/ 392.

(9) يوسف- عليه السلام-: 109.

(10) الزخرف: 4.

(11) آل عمران: 144.

(12) الصافات: 58.

(13) ساقط من جميع النسخ.

(14) في (س) بزيادة: هذا.
قال الزمخشري في المفصل: 437 "وتوقعها قبل الواو، والفاء، وثم"، وانظر شرحه لابن يعيش: 5/ 151.

(15) أي: لف ونشر مرتب، وهو: ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال. انظر شرح الإيضاح للقزويني: 361.

أمكنوا فلم يسيروا، قيل: "ينبغي أن يؤتى بحرف العطف في الموضعين، وليس حذف العاطف من مثل ذلك بمقيس حتى يرتكبه[1]، وأجيب: بأنه تركه لأن الغرض مجرد التعداد، كقول المملي على الكاتب عند رفع الحساب: دار، فرس، كتاب[2] ورد: بأن ذلك إنما يتم في غير مدخول "في"، والخبر عن التقدير فإنهما معربان قطعًا، وبأنه وارد في غير التركيب، فلا يكون نظيرًا لما نحن فيه[3]، وقد يقال: إن المجموع الأول مجرور بـ"في"، والثاني منصوب بقول مقدر، أي: قولنا: أمكنوا (ويضعف قولهم ما فيه من التكلف، وأنه غير مطرد في جميع المواقع، أما الأول: فلدعوى حذف الجملة) والتقدير: [فيستقيم التعليل به][4] وعده تكلفا نسبيا، فلا ينافي جواز حذف المعطوف عليه مطلقًا لقرينة، [فسقط][5] ما قيل: إن طيّ الجملة، بل الجمل لا يعد تكلفًا[6]، كيف؟ وهو من باب الإيجاز (فإن قوبل) أي: محذور الحذف (بتقديم بعض المعطوف) على عاطفه، فإنه كالحذف خلاف الأصل (فقد يقال:) من طرف الجمهور (إنه أسهل منه) أي: إن التقديم أسهل من الحذف، فلا يصلح/ حذف الجملة معارضًا له، وقد يعارض: بأن الحذف كثير 12/ب
في الكلام، والتقديم قليل لايكون إلا في الشعر[7] (لأن المُتَجَوَّز فيه على قولهم) أي: على قول الجمهور (أقل لفظًا) لأنه على حرف واحد، ويعارض: بأن التجوز فيه قليل بخلاف حذف الجملة[8] (مع أن هذا التجوز) وهو تقديم الهمزة عن محلها الأصلي (تنبيهًا على أصالة شيء في شيء، أي: أصالة الهمزة في التصدر) فقد يقال: هذا التنبيه فيما ذهب إليه الجماعة حاصل، بل أشد، فإنه يشعر

---

(1) قائله الدماميني في شرح المغني: 1/ 30، وعبارته "وكان ينبغي أن يقول: التقدير في كذا وكذا، فيأتي بحرف العطف في الموضعين، وليس حذف العاطف من هذا مقيس حتى يرتكبه". وهذه العبارة موافقة لما في (س).

(2) المجيب الشمني، انظر المنصف: 1/ 31.

(3) رده ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 130.

(4) في (س): فرع فلتستقيم التعليل.

(5) في (س): فلا يرد.

(6) قائله: وحي زاده، كما في هامش المخطوط.

(7) عارضه ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 130، 131.

(8) عارضه ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 130، 131. (ج).

بالأصالة نظرًا إلى اللفظ والتقدير[1]، وما ذهب إليه الجمهور إنما يشعر بها، نظرًا إلى اللفظ.

(وأما الثاني:) أي: عدم الاطراد (فلأنه) أي: حذف الجملة (غير ممكن في نحو: (أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ))[2]، بل هو ممكن، بجعل الهمزة فيه للإنكار التوبيخي، ومن: مبتدأ حذف خبره وهو: لم يوحدوه، والجملة عطف على مقدرة تناسب المقام، أي: أهم ضالون فمن هو قائم على كل نفس ما كسبت لم يوحدوه[3]، على أن الزمخشري لبس في المسألة جازمًا بحذف الجملة حيثما وقعت حتى يؤاخذ بعدم الاطراد[4]، إلا أن يستثنى [من الجماعة][5] في هذا الوجه بقرينة قوله: (وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة) يعني: سيبويه، والجمهور، وأما حديث إعادة الشيء معرفة مع كونه أكثريًا فأصل يعدل عنه للقرائن (منها قوله:) في (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى)[6] إنه عطف على (فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً)[7] وهذا يقتضي كون الهمزة من جملة المعطوف (وقوله في (أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَ ءَابَاؤُنَا)[8]:) فيمن قرأ بفتح الواو) قرأه كل القراء عدا ابن عامر، وقالون[9] (أن (ءَابَاؤُنَا) عطف على الضمير في (مَبْعُوثُونَ)،) وإنه اكتفى بالفصل بهمزة

---

(1) نفس المصدر السابق.

(2) الرعد: 34.

(3) في (س) بزيادة: كما قيل: .
والقائل الدماميني في شرح المغني: 1 / 31.

(4) انظر الكشاف: 2 / 134.

(5) في (س): منهم.

(6) الأعراف: 96.

(7) الأعراف: 94.

(8) الواقعة: 50، 51.

(9) وكذا أبو جعفر، انظر: النشر 2/ 357.
- ابن عامر هو: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عبد الله بن عمران اليحصبي، أحد القراء السبعة المشهورين (ت: 118هـ). انظر طبقات القراء: 1/ 423، 424، تهذيب التهذيب: 5/ 274، النجوم الزاهرة: 1/ 358، والأعلام: 4/ 95.
- وقالون هو: عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر بن عبد الله، أحد القراء السبعة المشهورين (ت: 220 هـ) انظر: طبقات القراء: 1/ 615، 616، النجوم الزاهرة: 2/ 235، شذرات الذهب: 2/ 146، الأعلام: 5/ 110.

الاستفهام[1] ورده أبو حيان: بأن الهمزة لا تدخل إلا على الجملة لا على المفرد، وأنها لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فيتعين أن يقدر: أو آباؤنا مبعوثون، فتكون من عطف الجمل[2]، وأجيب: بأن الهمزة مؤكدة للأولى، فهي داخلة في الحقيقة على الجملة، إلا أنه فصل بين الهمزتين بـإنّ ومعمو ليها[3]، و[4]بأنه: يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع[5] (وجوز الوجهين في موضع) أي: واحد كما يشعر به ما سبق، لكن يرده تجويزهما في[6] (أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ)[7]، وغيره (فقال في [قوله تعالى][8] (أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ)[9]: دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسطت الهمزة بينهما) ثم هنا[10] للتراخي الرتبي، على أن المراد بتوسطها: بقاؤها، وثباتها عليه، فاندفع الإشكال: بأن دخول الهمزة على الفاء هو نفس توسطها بين الجملتين، فكيف يعطف عليها بـثُمّ المقتضي للترتيب والتراخي، وأما الجواب: بأن ثُمّ فيه لمجرد التدرج من غير اعتبار وترتيب[11] [ففيه بحث][12] (ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره: أيتولون فغير دين الله يبغون؟) وقد جزم الزمخشري بهذا في(أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا)[13] حيث [قال][14]: الواو

---

(1) في (س) بزيادة: إذ لابد على المرفوع المستتر من فاصل بين المعطوفين.
وفي الكشاف 4 / 55 رأي آخر للزمخشري وهو: أن (ءَابَاؤُنَا) معطوف على محل إنّ واسمها.

(2) انظر تفسير البحر المحيط: 7 / 354.

(3) المجيب: شهاب الدين الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي 8/ 66، قال: الهمزة هنا مؤكدة للاستبعاد فهي في النية مقدمة داخلة على الجملة في الحقيقة، لكن فصل بينهما بما ذكر لا يجدي إلا بالعناية، فإن الحرف لا يكرر للتوكيد بدون مدخوله.

(4) في (س) بزيادة: وأجيب أيضاً.

(5) المجيب الشمني في المنصف: 1 / 32.

(6) في (س) بزيادة: قوله تعالى.

(7) آل عمران: 165.

(8) ساقط من جميع النسخ.

(9) آل عمران: 82.

(10) في (س) بزيادة: مستعار.

(11) أورد الإشكال الدماميني، والمجيب الشمني في المنصف: 1 / 32 .

(12) في (س): أن التوسط عين دخول الهمزة فكيف يكون لمجرد التدرج؟ . وانظر:شرح الرضي 6/ 156 .

(13) البقرة: 99.

(14) ساقط من (س).

[للعطف][1] على محذوف، معناه: أكفروا بالآيات البينات وكلماعاهدوا؟[2]/ 13/أ
وما قيل: إنه جزم بكونه عطفًا على(وَلَقَدْ أنزَلْنَا)[3] [فرية بلا مرية][4].

(فـصـل)

[مبني على السكون، أو معرب على أنه خبر لمحذوف][5].

(قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي) خصّه بالهمزة باعتبار ما يتفرع عليه، ثم [ظاهر كلامه][6] أنها تخرج عنه بالكلية حين استعملت في أحد المعاني الآتية، فتكون [مجازًا][7] كما جزم به الخطيب[8]، وقال التفتازاني [معرضًا][9] له: "وتحقيق هذا المجاز، وبيان أنه من أي نوع من أنواعه مما لم يحم حوله أحد"[10]، وحمل[11] الشريف كلامه على صعوبة بيان علاقة المجاز، وكيفية المناسبة المجوزة له [فقال][12]: "ولحن نذكر في هذه المواضع ما يتضح به وجه المجاز فيها، ونستعين به

---

(1) في (س): للعاطف.

(2) في (س): بزيادة: وتبعه القاضي، ولذا لم يتعرض له المصنف. انظر الكشاف: 1/ 304، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 2/ 344.

(3) البقرة: 98. في (س) بزيادة: وعليه كلام الرضي في بحث الحروف. انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 391.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): يجوز إعرابه على أنه خبر لمحذوف، وبناؤه على السكون.

(6) في (س): ظاهره.

(7) في (س): من المجاز.

(8) جزم بذلك في الإيضاح 141- 150 عندما قال: "هذه الألفاظ كثيرًا ما تستعمل في معان غير الاستفهام بحسب المقام"، وذكر هذه المعاني.
- والخطيب هو: أبو المعالي، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، جلال الدين القزويني الشافعي، قاض من أدباء الفقهاء، أخذ عن الأيكي، وسمع الحديث من العز الفاروثي وغيره. صنف: تلخيص المفتاح، والإيضاح (ت: 739هـ) انظر مرآة الجنان: 4/ 225، 226، بغية الوعاة 1/ 156-157، شذرات الذهب: 6/ 123، الأعلام6/ 162.

(9) في (س): تعريضًا.

(10) انظر المطول: 235.

(11) في (س) بزيادة: السيد.

(12) في (س): وقال.

فيما عداها[1]، وفي عروس الأفراح: أن الظاهر أن معنى الاستفهام في هذه الأشياء موجود، وانضم إليه معنى آخر[2]، وقد صرح الزمخشري في قوله تعالى: (مَالِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ)[3] ببقاء الاستفهام مع التعجب[4]، وقيل: الحق أن ما عدا همزة التسوية لاشك في بقاء الاستفهام بخلاف همزة التسوية فإنها مع 'أم' تجردت عنه بالكلية وصار خبرًا محضًا (فترد لثمانية معان:) أتى بجمع الكثرة لعدم جمع القلة للمعنى.

(أحدها: التسوية) الدال عليها مجموع الهمزة، وأمْ المجردتين عن معنى الاستفهام بالكلية، ولهذا يقال: همزة التسوية، وأمْ التسوية، (وربما تُوهِّم)[5] ماضٍ مجهول (أن المراد بها) أي: بهمزة التسوية (الهمزة الواقعة بعد كلمة 'سواء' [بخصوصها][6]) كما توهم تسميتها:همزة التسوية، (وليس كذلك بل كما تقع بعدها[7] تقع بعدْ ما أبالي) ومتصرفاته[8] (وما أدري، وليت شعري) هذا [يخالف لقول الرضي][9]: 'وأما مجيء الهمزة، وأمْ بعد باب: دريت، وعلمت، نحو: ما أدري، أو لا أعلم أزيد عندك أم عمرو، فليس من هذا الباب[10]، [بل لقوله][11] في بحث أمْ، حيث ردّ على ابن الشجري في جعل الهمزة للتسوية، في قوله:

---

(1) انظر حاشيته على المطول: 235.

(2) انظر عروس الأفراح: 2/ 547، وهو: كتاب في علوم البلاغة، للشيخ بهاء الدين السبكي.

(3) النمل: 20.

(4) قال في الكشاف 3/ 258: 'على معنى أنه لا يراه، وهو حاضر لساتر ستره، أو غير ذلك، ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول: أهو غائب؟'

(5) في (س) بزيادة: على بناء.

(6) في جميع النسخ: بخصوصيتها.

(7) في (س) بزيادة: أي: بعد كلمة سواء.

(8) نحو: لا أكترث به، ولا أفكر فيه . انظر: المنصف 1/ 32.

(9) في (س): خالف فيه قول الرضي.

(10) انظر: شرح الرضي على الكافية 4/ 412.

(11) في (س): ووافقه.

وَمَـا أَدْرِي وَسَـوْفَ إِخَـالُ أَدْرِي   أَقَـوْمٌ آلُ حِـصْنٍ أَمْ نِسَـاءُ؟[1]

وبهذا تبين أن القول: بأن المتوهم هو ابن الشجري، توهم[2] (ولمحوهنَّ)[3] لم يقل: ونحوها، لما [أن][4] العرب [يجعلون][5] ضمير الجمع الكثير هاء، [وعليه قوله تعالى:][6] ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ﴾[7] كما في درة الغواص[8].

(والضابط: أنها) أي: همزة التسوية (الهمزة الداخلة على جملة لا يصح حلول المصدر محلها) أي: محل كل من الجملة، والهمزة بدليل تنويره، فلا يرد ما قيل: إنه يقتضي أن المصدر واقع موقع الجملة بدون همزة[9]، وليس كذلك (نحو: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾[10]، ونحو: ما أبالي. أقمت أم قعدت، ألا ترى أنه يصح) أن يقال: (سواء عليهم الاستغفار وعدمه؟) هذا موافق [لقول][11] الجمهور: أن سواء خبر لما [بعده][12] من الجملتين في تقدير

---

(1) ورد في أمالي ابن الشجري 1 / 266: "ومثل مجيء الاستفهام بمعنى الخبر بعد التسوية مجيئه في قولك: ما أدري أزيد في الدار أم عمرو؟، ومنه قول زهير" والبيت لزهير، من الوافر في: ديوانه 15، وشرح شواهد المغني 1/ 130، وأمالي ابن الشجري 1/ 266، وحاشية الصبان 3/ 1096، والهمع 1/ 554. الشاهد فيه: وقوع همزة التسوية بعد أدري.
- وابن الشجري هو: أبو السعادات، هبة الله بن علي بن حمزة العلوي، ضياء الدين، كان متضلعًا في علم الأدب، وأشعار العرب وأيامها وأحوالها، له عدة تصانيف منها الأمالي، وشرح اللمع لابن جني (ت 542هـ). انظر: وفيات الأعيان 6/ 65، النجوم الزاهرة 5 / 272، شذرات الذهب 4 / 296، الأعلام 8/ 74.

(2) القائل هو: الدماميني في شرح المغني: 1/ 32.

(3) مثل: أَفَكَرْ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ، انظر: المنصف 1/ 32، وحاشية الدسوقي على المغني 1 / 45.

(4) في (س): اختاره.

(5) في (س): من جعل.

(6) في (س): كما نطق به القرآن.

(7) التوبة: 36.

(8) انظر درة الغواص: 76.

(9) القائل الدماميني في شرح مغني اللبيب: 1/ 33.

(10) المنافقون: 6.

(11) في (س): لرأي.

(12) في (س): مقدم وما بعده.

تقدير مفردين عطف أحدهما/ على الآخر بالواو، [لقول][1] أبي علي: أن سواء مبتدأ، وما بعده خبر[2]، ويخالف لقول الرضي: إن سواء خبر مبتدأ محذوف تقديره: الأمران سواء، وهذه الجملة دالة على جزاء الشرط، إذ لاشك في تضمن الفعل بعدسواء، وما أبالي معنى الشرط، ولذلك استهجن الأخفش أن تقع بعدهما الابتدائية، نحو: سواء عليّ، أو ما أبالي أدرهم مالك أم دينار [3] (وما أبالي بقيامك [وعدمه][4]) [وفيه إشارة][5] إلى أن أبالي [يتعدى بالباء أيضًا كما في][6] الصحاح[7]، والقاموس[8]، ومن قال: ذكره ابن الأثير والمطرزي[9] – وإن اقتصر صاحب الصحاح على ذكر تعديته بنفسه- فقد [غفل][10].

المعنى(الثاني: الإنكار الإبطالي،)عبر عنه الخطيب: بالإنكار للتكذيب، وعممه لما لم يكن[11]، وإليه يشير قوله: (وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأن مُدّعيه) أي: مدعي وقوعه (كاذب، نحو: (أَفَأَصْفَـٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ

---

(1) في (س): لراي.

(2) انظر: كتاب الشعر وشرح الأبيات المشكلة للإعراب 2/ 472، حيث قال: "فما دخلت عليه الهمزة وأم في موضع خبر المبتدأ"
– وأبو علي هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أحد الأئمة في علم العربية، قرأ النحو على الزجاج، وأخذ عنه ابن جني، والربعي. من مصنفاته: الإيضاح، والتذكرة، والحجة (ت 377 هـ) انظر: البلغة في أئمة النحو واللغة: 108، بغية الوعاة: 1/ 496، شذرات الذهب 3/ 88، الأعلام 2/ 179.

(3) القائل أبو علي نقله عنه الرضي في شرح الكافية: 4/ 409، 410.

(4) في جميع النسخ: ويقعودك.

(5) في (س): كأنه أشار بإدخال الباء.

(6) في (س): يستعمل به أيضًا، وإلا فالموافق للمثال تركه، واستعماله بالباء مذكور في.

(7) في الصحاح ذكر أنه متعد بنفسه، انظر (ب. ل. ي) 6/ 2285.

(8) انظر القاموس المحيط (ب. ل. ي) 4 / 306.

(9) ابن الأثير هو: أبو الحسن، علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، الملقب بعز الدين، كان إمامًا في حفظ الحديث ومعرفته، حافظا للتواريخ والأنساب، من مصنفاته: الكامل في التاريخ، واختصر كتاب الأنساب للسمعاني (ت: 630 هـ). انظر وفيات الأعيان: 3/ 348– 350، طبقات الشافعية الكبرى: 4/ 411، 412، الأعلام: 4 / 331.
– والمطرزي هو: أبو المكارم، ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز، برهان الدين، أديب عالم باللغة، من فقهاء الحنفية، قرأ على الزمخشري، والموفق خطيب خوارزم، أخذ عنه أهل الأدب. من مصنفاته: المغرب في اللغة، والمصباح في النحو، والإيضاح في شرح مقامات الحريري (ت: 610 هـ)
انظر مرآة الجنان: 4/ 17، 18، البلغة في أئمة النحو واللغة: 303، بغية الوعاة: 2/ 311، الأعلام: 7/ 348.

(10) في (س) قصر.

(11) انظر: الإيضاح 143.

ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا)[1] أي: لم يصفكم بالبنين، ولم يتخذ من الملئكة إناثًا، فاتخاذ الإناث داخل تحت الإنكار المستفاد من الهمزة في (أفاصفكم) بحكم العطف (فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ)[2] أي: لا يكون كذلك (أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ)[3] أي: كنتم تقولون[4]: هذا سحر، فهذا المصداق أيضًا سحر، وتقديم الخبر لأنه المقصود بالإنكار[5] (أَوْ شَهِدُوا خَلْقَهُمْ)[6] أي: حضروا خلق الله إياهم فشاهدوهم إناثًا، فإن ذلك مما يعلم بالمشاهدة، أي: لم يشهدوا ذلك (أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا)[7] (أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ)[8] أي: لم نعي به (ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفيَ ما بعدها لزوم ثبوته) أي: ثبوت ما بعد تلك الهمزة (إن كان منفيا، لأن نفي النفي إثبات) مستلزم للإثبات (ومنه) لم يقل: ونحو (أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ)[9] ردًا لوهم أنه ليس منه، قال الرضي: إذا دخلت الهمزة على النافي فهي لمحض التقرير، أي: حمل المخاطب على أن يقرّ بأمر يعرفه، وفي الحقيقة للإنكار، وإنكار النفي إثبات[10]، وقال التفتازاني: إنها للإنكار، وقد يقال: للتقرير، وكلاهما حسن[11]، وأشار بقوله: (أي: الله كاف عبده) إلى أن الكلام معها مؤول بالخبر المثبت، وإليه الإشارة بهذا في قوله: (ولهذا عطف (وَوَضَعْنَا)[12]) وفيه مسامحة (على (أَلَمْ

---

(1) الإسراء: 40.

(2) الصافات: 149.

(3) الطور: 13.

(4) في (س) بزيادة: الوحي.

(5) في (س) بزيادة: قاله الرضي. شرح الكافية للرضي: 6/ 220.

(6) الزخرف: 18.

(7) الحجرات: 12.

(8) ق: 5.

(9) الزمر: 35.

(10) شرح الكافية للرضي: 6/ 220.

(11) انظر: المطول 237، وشرح المختصر 1/ 214.

(12) الشرح: 2.

نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ)[1])، ثم أكد قوله هذا بقوله: (لما كان معناه شرحنا) فيكون من عطف الخبر على الخبر، لأن عطف الخبر على الإنشاء وعكسه غير مقبول بلاغة، وإن جاز صناعة عند بعض، فلا يرد: أنه يقتضي أن النفي لو لم يكن مؤولا لم يصح العطف[2]، وليس كذلك[3] (ومثله) في العطف والعلة (أَلَمْ يَجِدْكَ)[4] أي: وجدك (يَتِيمًا فآوى) بدليل (وَوَجَدَكَ ضَالاً فَهَدَى)[5] (أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ)[6] فعطف ﴿أَرْسَلَ﴾ على ﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ ﴾ لكونه بمعنى جعلْ (ولهذا [أيضًا][7]) أي: لكون نفي النفي إثبات (كان قول جريـر) بن عطيـة التميمي البصري مادح[8] معاوية ومن بعده، [وكان بينه وبين الفرزدق/ مهاجاة كثيرة][9] حكي[10] لما مات الفرز دق بكى فقيل له: أتبكي على رجل يهجوك وتهجوه منذ أربعين سنة؟ فقال: فو الله لاتسابّ رجلان ولا تناطح كبشان فمات أحدهما إلا أنه مات الآخر من قريب، فمات بعده بأربعين يومًا سنة عشر ومائة (في عبد الملك) ابن مروان الخليفة[11]:

---

(1) الشرح: 1.

(2) أورده الدماميني في شرح المغني: 1 / 34، بتصرف.

(3) في (س) بزيادة: لم يجيء زيد وأكرمته.

(4) الضحى: 6.

(5) الضحى: 7.

(6) الفيل: 2، 3.

(7) ساقط من جميع النسخ.

(8) في (س) بزيادة: يزيد بن.
- ويزيد هو: يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي، ثاني ملوك الدولة الأموية في الشام (ت: 64 هـ) انظر: البداية والنهاية 8/ 248، مروج الذهب 3/ 64، الحماسة البصرية 2/ 391، الأعلام 8/ 189.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س) بزيادة: إنه.

(11) في (س) بزيادة: مات سنة 86 هـ فلما أنشده قال عبد الملك: نحن كذلك.
- عبد الملك هو: أبو الوليد عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، من خلفاء الدولة الأموية، كان فقيها واسع العلم، وهو أول من سك الدنانير في الإسلام (ت: 86 هـ) انظر فوات الوفيات :2/ 402 - 404، البداية والنهاية: 9/ 74 - 83، الأعلام: 4/ 165.

(أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا   وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ)[1]

جمع: مطية، بمعنى: مركب، والخطاب له [للتعظيم][2]، أو له ولآبائه، وأندى العالمين – بفتح اللام – [بطون راح: تمييز من فاعل][3] أندىٰ اسم تفضيل من ٱلندىٰ، وهو: الجود[4]، والراح جمع راحة وهو: الكف، وإنما نسب الجود إلى بطونها لأن العطاء كثيرًا ما يكون بها.

والبيت من الوافر، ولما أنشده قال عبد الملك: نحن كذلك (مدحًا) خبر كان (بل قيل: إنه أمدح بيت قالته العرب) ولذلك قال الممدوح: من كان مادحًا فليمدح هكذا، وأمر له بمائة ناقة، وثمانية أرقاء[5]، وجام فضة[6] (ولو كان) أي: قول جرير هذا (على الاستفهام الحقيقي لم يكن مادحًا ٱلبتة) فضلاً عن أن يكون أمدح بيت.

المعنى (الثالث: الإنكار التوبيخي، فيقتضي أن ما بعدها واقع، وأن فاعله ملوم) موبخ (نحو: (أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ)[7] (أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ ﴾[8]) الظاهر أن

---

(1) البيت لجرير في ديوانه: 77، وشرح شواهد المغني: 42، والخصائص: 2 / 224، ومغني اللبيب: 1/ 24، ولسان العرب (م . ط . ي) 7/ 101.
الشاهد فيه: أن الهمزة للإنكار الإبطالي.

(2) في (س): على التعظيم.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) إثبات ما سقط في (5).

(5) في (س) بزيادة: من السبي.

(6) في (س) بزيادة: ذكره السيوطي والجام.
انظر شرح شواهد المغني: 44.
- والسيوطي هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري، إمام، حافظ، مؤرخ، أديب، من مصنفاته: الإتقان في علوم القرآن، الاقتراح، بغية الوعاة (ت: 911 هـ) انظر شذرات الذهب 8/ 87، والأعلام 3 / 301.

(7) الصافات: 95.

(8) الأنعام: 41.

التمثيل مبني على أن تقديم المفعول للاهتمام [لأن][1] التخصيص ينافي[2] الإنكار التوبيخي، لما أن موجبه وقوع ما بعدها، ولم يقع منهم تخصيص الدعوة بغير الله، قال[3] الشريف: معناه: إنكار دعائهم غيره عند إصابة الضر، وإثبات دعائهم إياه عندها، كما صرح به في قوله:﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾[4] ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾[5]) أي: [تريدون][6] ءالهة دون الله إفكًا، فقدم المفعول به للعناية، ثم المفعول له عليه، لأن الأهم توبيخهم بأنهم على الباطل، ومبني أمرهم على الإفك، ويجوز أن يكون إفكًا مفعولا به، وآلهة بدلا منه، على أن نفس الإفك مبالغة، والمراد بها: عبادتها، أو حالا بمعنى آفكين[7] ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ﴾[8] ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا﴾[9]) باهتين، أو للبهتان (وقول العجاج:) عبد الله بن رؤبة[10]، راجز مجيد[11]، مات في [زمن][12] الوليد بن عبد الملك[13].

---

(1) في (س): إذ.

(2) في (س) بزيادة: تحقق.

(3) في (س) بزيادة: السيد.

(4) الأنعام: 42. انظر: حاشية السيد الشريف على المطول 238.

(5) الصافات: 86.

(6) في (س): أتريدون.

(7) قائله الزمخشري في الكشاف: 4 / 50.

(8) الشعراء: 165.

(9) النساء: 20.

(10) في (س) بزيادة: بن لبيد.

(11) في (س) بزيادة: قال المرزباني: ولد في الجاهلية وقال فيها أبياتا.

(12) في (س): أيام.

(13) في (س) بزيادة: وهو أول من رفع الرجز وشبهه بالقصد.
انظر ترجمة العجاج في طبقات فحول الشعراء: 2/ 738، الشعر والشعراء: 392، الخزانة :1/ 90،89، الأعلام 4/ 86، 87.
- الوليد هو: أبو العباس، الوليد بن عبد الملك بن مروان، من ملوك الدولة الأموية في الشام (ت: 96 هـ) انظر شذرات الذهب: 1/ 111، الأعلام: 8/ 121.

أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنَّسْرِيٌّ وَالدَّهْرُ بالإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ[1]

بيتان من أرجوزته، كما قال السيوطي[2] [وقيل: من مشطور السريع، وهو أولى لأنه أقل زحافا][3]، طربًا: مصدر [لفعله المحذوف، أو مفعول به لمحذوف][4] أي: أتاتي طربًا؟ من أتى الأمر: فعله، والجملة بعده حال، وقنسريٌّ: [كجرد حلي][5]، وجعفر: شيخ كبير، كما قال [6] (أي: أتطرب وأنت شيخ كبير؟) ودوَّارِيٌّ: [كأحمري][7] مبالغة على مبالغة، لأن ياء النسبة [تزداد للمبالغة][8].

المعنى (الرابع: التقرير) [أي][9]: التحقيق، والتثبيت على ما استعمله (السكاكي[10]، لكن الشائع في الاستعمال ما قال المصنف (ومعناه: حملك المخاطب على الإقرار) وإنما زاد قوله: (والاعتراف) لئلا يتوهم من أول الأمر كونه من أقره عليه (بأمر قد استقر عنده ثبوته، أو نفيه) أي: بحكم أمر تحقق عند

---

(1) البيت للعجاج في ديوانه: 247، وشرح شواهد المغني: 48، والخزانة: 11 / 274، والكتاب: 1/ 338، وشرح ديوان الحماسة: 8/ 18، والخصائص: 1/ 233، والهمع: 2/ 121 .الشاهد فيه: أن الهمزة للأنكار التوبيخي.

(2) قال في شرح شواهد المغني 1 / 48، 49: هذا من أرجوزة العجاج، وقبله وهو أولها:

بَكَيْتَ وَالمُحْتَزَنُ البَكِيُّ وَإِنَّمَا يَأْتِي الصِّبَا الصَّبِيُّ

(3) في (س): ولعل ما قيل: إنهما من مشطور السريع أولى، لأن الزحاف على الأول ثلاثة، وعلى الثاني واحد. والقائل هو عبد القادر البغدادي في الخزانة: 11 / 275، وابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 146.

(4) في (س): أي: أتطرب طربا؟، أو مفعول به له. قائله: أبو حيان في الارتشاف 3 / 1371.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: الشيخ.

(7) في (س): هي.

(8) في (س): تزاد للمبالغة، كما في أحري، وفعّال للمبالغة.

(9) في (س): بمعنى.

(10) انظر مفتاح العلوم: 268.

- والسكاكي هو: أبو يعقوب، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي سراج الدين، عالم بالعربية والأدب، أخذ عن شيخ الإسلام محمود بن صاعد الحارثي، وسديد بن محمد الحناطي، أخذ عنه علم الكلام مختار بن محمود الزاهد. من مصنفاته: مفتاح العلوم، رسالة في علم المناظرة (ت: 626 هـ) انظر بغية الوعاة: 2/ 364، الأعلام: 8/ 222.

المخاطب ثبوته أو انتفاؤه على أنه مصدر نفي المجهول، أو بمعنى انتفى كما في القاموس[1]، [وأما قول][2] التفتازاني[3]:/ التقرير لا يجب أن يكون بالحكم إذا دخل عليه الهمزة، بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم، فالهمزة في قوله تعالى: (أأنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي)[4] للتقرير بما يعرفه عيسى- عليه السلام- من هذا الحكم لا بأنه قال ذلك[5]، فلعله[6] على [رأي][7] من قال: إن الهمزة في (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)[8] للتقرير[9]، لا على قول من أوجب إيلاء المقرر به الهمزة[10]، فمن حمل كلام المصنف عليه فقد غفل عن قوله: (ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره)[11] أي: تقرر أنت المخاطب، والخطاب عام لمن [يقرر][12] على سوق الكلام على مقتضى البلاغة، والضمير في (به) للذي هو عبارة عن المسؤول عنه (تقول في التقرير بالفعل: أضَرَبْتَ زَيْدًا؟، وبالفاعل: أأَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا؟) بإيلاء فاعل الضرب الهمزة وهو أنتْ، إذ المراد بالفاعل هنا المعنوي لا الاصطناعي (وبالمفعول: أزَيْدًا ضَرَبْتَ؟)[13] والمراد بالمفعول أيضا: المعنوي فيشمل مثل: أزَيْدٌ ضُرِبَ؟، ولابد [أن يستثني منه][14] المفعول معه، فإنه لا يتقدم على عامله، وإنما خص اشتراط الإيلاء بالهمزة لتفاوت ما يليها، بخلاف هلْ فإنه للتقرير بما يليه أبدا

---

(1) انظر القاموس المحيط (ن. ف. ي) 4/ 399.

(2) في (س): وما قاله.

(3) في (س) بزيادة: من أن.

(4) المائدة: 118.

(5) انظر شرح المختصر: 1/ 214.

(6) في (س) بزيادة: مسوق.

(7) في (س): قول.

(8) الزمر: 35.

(9) قائله أبو حيان في البحر المحيط: 7/ 427.

(10) اوجبه الدماميني في شرح المغني: 1/ 35.

(11) حمله الشمني في المنصف: 1/ 35.

(12) في (س): يقدر.

(13) في (س) بزيادة: بإيلاء المفعول به الهمزة.

(14) في (س): من استثناء.

من الجملة، نحو: (هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ)[1] والأسماء الاستفهامية لتقرير ما يسأل به عنه، لا للمولي لها، نحو: (كَمْ ءَاتَيْنَـٰهُم مِّنْ ءَايَةٍ)[2] (كما يجب ذلك) الإيلاء (في المستفهم عنه) يعني: [إذا][3] كان للاستفهام معادل، بقرينة ما سيأتي في بحث أمْ: من أن المعادلة شرط[4] [لكنه يخالف ما في الرضي: من أنه][5] إذا ولي المتصلة مفرد فالأولى أن يلي الهمزة قبلها[6]، ويجوز المخالفة[7] نحو: أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو، وجوازا حسنا كما قال سيبويه[8]، لكن المعادلة أحسن[9]، وأما التوفيق: بأن الأحسن عند النحويين واجب بلاغة عند المعانيين[10]، فيرده: كون القائل بالوجوب نحويا، على أن ابن الحاجب منع في الإيضاح استقامة المثال المذكور[11] [وما قيل: إن المراد به الوجوب الاستحساني[12]، مردود بما سيأتي في بحث أمْ، وكذا ما قيل: إن كلام سيبويه محمول على معادل وكلام المصنف على غير معادل[13]، مردود به][14] (وقوله تعالى:) حكاية عن قوم إبراهيم- عليه السلام- حين كسر أصنامهم ((أَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا))[15] محتمل لإرادة الاستفهام

---

(1) المطففين: 36.

(2) البقرة: 209.

(3) في (س): سواء.

(4) مبحث أمْ ص: 216.

(5) في (س): وقال الرضي:.

(6) انظر شرح الرضي على الكافية: 4 / 407.

(7) في (س) بزيادة: بين ما ولياها.

(8) انظر الكتاب: 3 / 169، 170.

(9) في (س) بزيادة: فبهذا ظهر أنه لا وجه يحمل كلام المصنف من الاستفهام والتقرير على غير معادل، وكلام سيبويه على معادل.

(10) ونقه الشمني في المنصف: 1/ 36. نسبة لعلم المعاني.

(11) انظر الإيضاح: 2 / 208.

(12) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 18/أ.

(13) قال الشمني في المنصف: 1/ 36 أن قلت: كلام المصنف في الاستفهام والتقرير من غير معادل، وما نقلت من كلام سيبويه وغيره إنما هو مع المعادل، قلت: كلام المصنف فيما هو أعم من ذلكْ.

(14) في (س): وقيل: الظاهر إنه الوجوب الاستحساني، فلا يتوجه ما نقل عن سيويه من جواز التقديم والتأخير.

(15) الأنبياء: 62.

الحقيقي) عن الفاعل (بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل) هذا ما اختاره الخطيب في الإيضاح مدعيا بأنه ليس في السياق ما يدل على علمهم بأنه [عليه السلام][1] الكاسر لأصنامهم[2]، وأجيب عنه:

أولاً: بأن حلفه – عليه السلام – يدل عليه.

وثانيًا: بأنه يدل عليه ما روي أن بعضهم[3] شاهدوا أنه – عليه السلام – يكسر [أصنامهم][4] فأسرعوا ليمنعوه.

وقد أقبل التفتازاني، والشريف الجر جاني إلى هذا الجواب[5]، [وله أن يقول][6]: إن الأصنام في اعتقاد الكفار أجلّ من أن يكسرها إبراهيم- عليه السلام- بنفسه، وأن ما روي لو ثبت لما احتاجوا إلى إقراره، بل كان ينافي لهم تأديبه بالشاهد المشاهد[7]، (و[8] لإرادة التقرير) بالفاعل (بأن يكونوا قد علموا) هذا ما ذهب إليه عبد القاهر، والسكاكي، إلا أنه جعل التقرير بمعنى التحقيق والتثبت، وعبد القاهر جعله بمعنى الحمل على الإقرار[9]، [وهو المراد][10] هنا بقرينة ما سبق، واستعماله بالباء في قوله: (ولا يكون استفهاما عن الفعل ولا تقريرا به،/ لأن الهمزة لا تدخل عليه) [لما][11] عرفت أن في كل من الاستفهام 1/15

---

(1) ساقط من (س).

(2) انظر الإيضاح: 142. بتصرف بسيط.

(3) في (س) بزيادة: قد.

(4) في (س): الأصنام.

(5) انظر المطول: 236.

(6) في (س): وقد يقال من قبل الخطيب.

(7) انظر الإيضاح: 142.

(8) في (س) بزيادة: محتمل.

(9) انظر: مفتاح العلوم 268، ودلائل الإعجاز 84.
– عبد القاهر هو: أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجر جاني، من كبار أئمة العربية والبيان، من تصانيفه: دلائل الإعجاز، العوامل المائة، العمدة في التصريف (ت: 314 هـ) انظر: طبقات الشافعية 3/ 242، فوات الوفيات 2/ 369، بغية الوعاة 2 / 106، الأعلام 4/ 48.

(10) في (س): وعليه يحمل.

(11) في (س): مما.

والتقرير لابد أن تدخل الهمزة على المستفهم عنه والمقرر به (ولأنه- عليه السلام- قد أجابهم بالفاعل بقوله: (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا)[1]) [و][2] لو كان [الاستفهام أو التقرير به][3] لكان الجواب لا، أو نعم، أو فعلت، أو لم أفعل، فلما قال: (فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ) دل على أن المراد: الاستفهام عن الفاعل، أو التقرير به [ومن قصر على الثاني فقد قصر][4] (فإن قلت: ما وجه حمل الزمخشري) أبي القاسم، محمود بن عمر، صاحب الكشاف، توفي بخوارزم[5] سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة (الهمزة في قوله تعالى: (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)[6] على التقرير)[7] مع أن [شرطه][8] إنما يكون بما دخلت عليه الهمزة، [ومد خولها][9] هنا: عدم العلم فلا يصح التقرير به، إذ الخطاب للنبي- عليه الصلاة والسلام-، وإن كان المراد [النبي][10] وأمته، و[11]التقرير بمعنى التثبيت بشهادة تعديته بـ"على"، لا بمعنى الحمل على الإقرار كما قيل[12]. لا ينافي تفريع هذا السؤال على ما قبله لأن المقصود وجوب الولي سواء فسر بهذا أو بذاك، الا ترى أن [السكاكي][13] فسره بالمعنى الأول [والخطيب][14] بالثاني، وكلاهما على وجوب الولي (قلتُ: قد

---

(1) الأنبياء: 63.

(2) في (س): إذ.

(3) في (س): استفهاما عن الفعل، أو تقريرا به.

(4) في (س): والقصر على الثاني قصور. وقد قصره الدماميني في شرح المغني: 1 / 36.

(5) خوارزم: اسم إقليم بالشرق، انظر معجم البلدان: 2/ 395.

(6) البقرة: 106.

(7) انظر الكشاف: 1 / 309.

(8) في (س): شرط التقدير.

(9) في (س): ودخولها.

(10) في (س): هو.

(11) في (س) بزيادة: كون.

(12) قائله الشمني في المنصف: 1 / 37.

(13) في (س): صاحب المفتاح .

(14) في (س): صاحب الإيضاح.

اعتُذِر)- [ماض مجهول][1]- (عنه) أي: [عن قيل][2] الزمخشري (بأن مراده) من إطلاق التقرير على الاستفهام (التقرير بما بعد النفي) وهو علمه بقدرة الله تعالى على كل شيء (لا التقرير بالنفي) كما هو المشهور[3]، ولهذا جعل المصنف حملها على الإنكار أولى، ولأنه لا يحتاج إلى الاعتذار أصلا، وإن صح عند البعض عدم وجوب إيلاء المقرر به الهمزة كما مرّ، فلا يرد ما قيل: إنه خلاف ما صرح به المصنف، ولم يحك فيه خلافًا[4]، وقضية [هذا][5] أن لا يوافق على صحة الاعتذار، لكنه وافق حيث قال: والأولى فافهم تستغن عن تكلفات واهية منها: تقييد وجوب الإيلاء بالإمكان وعدمه بعدمه[6]، ومنها: جعل حرف النفي غير حاجزعن إيلاء الفعل الهمزة، ومنها: تعميم الشرط في التقدير لإيلاء المقرر به الهمزة، وإيلائه ما بعدها[7].

(والأولى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخي) إن كان هذا الكافر المنكر للنسخ المخاطب بها غير معاند، فإن عدم علمه بمضمون الآية واقع، واللوم عليه متوجه (أو الإبطالي) إن كان معاندًا فإنه عالم فينفي عدم علمه، وإلى الوجهين أشار بقوله: (أي: ألم تعلم أيها المنكر للنسخ]؟) هو موافق لما في التيسير من أنه خطاب لمن يجادل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولكن أكثر المفسرين حرّف الخطاب إلى الرسول – عليه الصلاة والسلام[8].

---

(1) في (س): على صيغة المجهول.

(2) في (س): من طرف.

(3) انظر الكشاف: 1 / 309.

(4) قاله الدماميني في شرح المغني: 1 / 37.

(5) ساقط من (س).

(6) قيده الشمني في المنصف: 1 / 38.

(7) قاله ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1 / 157، 158.

(8) قال وحي زادة في مواهب الأريب: 19/ب وقال صاحب التيسير: قيل: هو خطاب محمد – صلى الله عليه وسلم ردا على اليهود. وقيل: خطاب لمن كان يجادل رسول الله في النسخ، ثم قال: والصحيح أنه خطاب للمؤمنين فإنه يتضمن الوعد لهم.

(و[1] الخامس: التهكُّم،) والاستهزاء (نحو: (أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ)[2]) من الأصنام، فإنه[3] تهكم بشعيب -عليه السلام-أو بصلواته.

(والسادس: الأمر، نحو: (ءَأَسْلَمْتُمْ)[4]أي: أَسْلِمُوا[5])، ومنه: (فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ)[6].

(والسابع: التعجب،) كذا في النسخ [لكن][7] الأنسب التعجيب- بالياء، وهو حمل المخاطب على التعجب لاستحالة التعجب عليه تعالى (نحو: (أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ)[8]) والتعجب منه عدم الرؤية لصنع الرب، بناء على وجوب إيلائه الهمزة، أي: تعجب أيها المخاطب من عدم نظرك إلى صنع ربك العجيب، أو صنع الرب [بناء][9] على عدم وجوبه/. 15/ب

(و[10] الثامن: الاستبطاء،) وهو وجدان الشيء بطيئا (نحو: (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا)) (أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ)[11] اي: ألم يأن وقته؟، يقال: أنى الأمر يأنيْ، إذا جاء أناه، يعني: أن سوق هذا الاستفهام كان لعدم خشوع قلوبهم لذكره بطيء الحصول.

---

(1) في (س) بزيادة: المعنى.
(2) هود – عليه السلام -: 87.
(3) في (س) بزيادة: فيه.
(4) آل عمران: 20.
(5) في (س) بزيادة: فإنه قد أتاكم من البينات ما يوجب الإسلام.
(6) المائدة: 93.
(7) ساقط من (س).
(8) الفرقان: 45.
وفي أمالي ابن الشجري 1 / 264 للتنبيه.
(9) ساقط من (س).
(10) في (س) بزيادة: المعنى.
(11) الحديد: 15. وفي أمالي ابن الشجري 1 / 264 أنها للأمر.

(وذكر بعضهم معاني أخر) للاستفهام بالهمزة، منها [ما ذكر في الجنى الداني][1]: التهديد، نحو: (أَلَمْ نُهْلِكِ الأَوَّلِينَ)[2]، والتنبيه، نحو: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً)[3]، والتذكير، نحو: (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا)[4] (لا صحة لها)[5] ممنوع، قال التفتازاني: إن كلمة الاستفهام إذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام، ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره المصنف، ولا شيء منها في أداة دون أداة، بل الحاكم في ذلك هو: سلامة الذوق، وتتبع التراكيب، فلا ينبغي أن تقتصر في ذلك على معنى سمعته، أو مثال وجدته من غير أن تتخطاه، بل عليك بالتصرف، واستعمال الروية، والله الهادي[6].

(تـنـبـيـه)

وسم هذا البحث [به][7] لبيان البديهي، أو[8] إرادة معناه اللغوي لا العرفي، إذ ليس من شأنه أن يعلم مما سبق.

(قد تقع الهمزة) المكسورة (فعلا) فيكون لفظها مشتركا بينه وبين [الحرف][9] (وذلك أنهم يقولون: وَأَى) [وزان][10] بنى (بمعنى وَعَدَ، ومضارعه: يَئِي، بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة) لثقلها حينئذ ثقل الضمة بين

---

(1) ساقط من (س).
وانظر: الجنى الداني 1 / 32، 33.

(2) المرسلات: 16.

(3) الحج: 61، والزمر 20.

(4) الضحى: 6.
وفي (س) بزيادة: كذا في الجنى الداني.

(5) في (س) بزيادة: هذا.

(6) انظر المطول: 238، 239.

(7) في (س): بالتنبيه.

(8) في (س) بزيادة: على.

(9) في (س): الحروف.

(10) في (س): بزنة.

الضمة بين الكسرتين (كما تقول: وَفَى يَفِي، ووَنَى يَنِي[1]، والأمر منه) أي: من يُثِي (إِهْ بحذف اللام) وهي الياء (للأمر)[2] أي: لاشتقاقه، وتحصيل صيغته بعد حذف حرف المضارعة لذلك أيضًا (وبالهاء للسكت في الوقف) إذ بعد حذف اليائين من يُثِي تبقى الهمزة التي [مع][3] عين الفعل، فإذا أريد الوقف عليها- والحرف الواحد لا يتأتى الابتداء به والوقف عليه- جيء بحرف السكت[4] (وعلى [ذلك][5]) أي: على مجيء الهمزة المكسورة فعل أمر من يُثِي بمعنى يَعِدْ (يتخرج اللُّغزُ المشهور) لُغزٌ بضم فسكون، وقيل: بالضم فالفتح، وبالضمتين، وهو: ما يعمَّى فيه المراد بحيث يخفى على الناظر ولا يدركه إلا بفضل تأمل اعتبارا لتشحيذ الخاطر، وقد تكلم به الفصحاء، كقوله [في صفة الميزان][6]:

وقاضي قضاة يفصل الحكم ساكتا ... وبالحق يقضي لا يبوح فينطق
قضى بلسان لا يميل وإن يمل ... على أحد الخصمين فهو مصدق[7]

ومن اللغز النحوي الذي يطلب به وجه الإعراب قوله:

جَاءَكَ سَلْمَانَ أَبوهَا شِمًا ... فَقَدْ غَدَا سَيِّدَهَا الْحَارِثِ[8]

---

[1] في (س) بزيادة: من باب عَلِمَ، وحذف الواو فيهما لذلك. قاله ابن عصفور في الممتع 426.

[2] اي: لأن الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه، وهو حذف لامه هنا.

[3] في (س): هي.

[4] قال الرضي في شرح الكافية 4/ 500: وإذا كانت الكلمة مما ذهب لامها جزما، أو وقفا، فإن بقيت على حرف واحد فهاء السكت واجبة، نحو: رِهْ، و قِهْ، لاستحالة الوقف على المتحرك، والابتداء بالساكن.

[5] في جميع النسخ: هذا.

[6] ساقط من (س).

[7] لم أتوصل إلى تخريجه.

[8] البيت من السريع، بلا نسبة، وهو لغز يطلب به تفسير الإعراب وتوجيهه. وإعرابه: جاء: فعل ماض، كسلمان: جار ومجرور، وأفرد الكاف للإلغاز، أبو: فاعل جاء، والهاء: مضاف إليه يعود على امرأة، شِمًا: فعل امر من شام البرق يشيمه، ونونه للتوكيد كتبت بالألف على القياس، سيده: منصوب بشما، والحارث: فاعل غدا. وترتيبه: جاء أبوها كسلمان، شما سيدها، فقد غدا الحارث. انظر الأشباه والنظائر: 3/ 8.

(وهو قوله:

إنَّ هِنْدُ الْمَلِيحَةُ الْحَسْنَاءَ   وَأْيَ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخِلٍّ وَفَاءَ[1]

بيت من الخفيف[2]، لأبي يعقوب، يوسف بن الدباغ النحوي[3]، وكان أكثر شعره في مسائل النحو (فإنه يقال:) كما هو شأن اللغز (كيف رُفع) في هذا البيت (اسم إنّ وصفته) والقياس نصبهما، وهذا وجه التعمية (والجواب: ان الهمزة فعل أمر، والنون [للتوكيد][4]) وليس الأمر كما يتوهم: من أن مجموعهما حرف ناصب (والأصل: إِيْنّ، بهمزة مكسورة، وياء ساكنة للمخاطبة،/ ونون 1/16 مشددة) مفتوحة (للتوكيد، ثم حذفت [الياء][5] لالتقائها ساكنة مع النون المد غمة) فبقي على صورة إنْ المشبهة بالفعل، وإنما حذفت الياء لعدم كون الالتقاء على حده، وهو: كون الساكن والمد غم من كلمة واحدة كما هو المعروف في حده[6]، وياء المخاطبة، وإن كانت كالجزء مما قبلها إلا أنها مع النون كلمتان (كما) حذفت الياء لذلك (في قوله:

لَتَقْـرَعِنَّ عَلَـيَّ الـسِّنَّ مِـنْ نَـدَمٍ   إذا تَذَكَّرْتِ يَوْمًا بَعْضَ أَخْلاَقِي)[7]

---

(1) البيت لأبي يعقوب في: شرح أبيات المغني للبغدادي 1/ 58، والمعجم المفصل في اللغويين العرب 2/ 359، وحاشية الدسوقي على المغني 1/ 50.
وبلا نسبة وفي الإفصاح 64، 65 ، وبرواية: لوعدْ بدل لخلْ، وفي أمالي ابن الشجري 1/ 306، 307 برواية: لوايْ بدل لخلْ، وعلق عليه: بأنه من الأبيات المصنوعة لرياضة المبتدئين، لا تزال تداولها ألسن الممتحنينْ. الشاهد فيه: رفع اسم إنْ وصفته للإلغاز.

(2) في (س) بزيادة: قيل.

(3) يوسف بن الدباغ هو: أبو يعقوب، يوسف بن الدباغ الصقلي، النحوي، أخذ عن العضُد وغيره. من مصنفاته: شرح على الكشاف، وشرح منهاج البيضاوي، وشرح الأسماء الحسنى (ت: 302 هـ).
انظر إنباه الرواة 4/ 70، بغية الوعاة 2/ 356، المعجم المفصل في اللغويين العرب 2/ 358، 359،

(4) في جميع النسخ: للتأكيد.

(5) ساقط من جميع النسخ.

(6) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 9/ 121.

(7) البيت لتأبط شرا في أمالي ابن الشجري: 2/ 198، والشعر والشعراء: 193، و شرح أبيات المغني: 1/ 59.
الشاهد فيه: حذف الياء من قوله لتقرعنّ لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة، أصلها لتقرعينّ.

بيت من البسيط، لتأبط شرًا، [اسمه][1] ثابت بن جابر[2]، اللام: جواب قسم محذوف، و تقرعن - بكسر العين[3]-: تُقْرَعِينَ، فلما حذفت نون الإعراب بسبب نون التوكيد التقى ساكنان - الياء، والنون المد غمة - فحذفت الياء، و عليّ: تتعلقبه، والسن- [واحد][4]-: أسنان الفم، وقرعها: ضربها بنحو الأنملة، ومِنْ: تعليلية، والندم: التأسف، وتنكيره للتعظيم، لأن الندم على العظيم عظيم، وإذا: ظرف لتقرعن، وتذكرت: من الذكر القلبي خطاب للمؤنث، و يومًا: ظرف له أريد به مطلق الوقت[5]، و الأخلاق: -جمع خُلُق، وهو بالضم، وبالضمتين- السجية، وفيه إشارة إلى أن أخلاقه كلها حسنة.

(وهندُ: منادى) مبني على الضم حذف منه حرف النداء (مثل: (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)[6]، والمليحةُ: نعت لها على اللفظ) ولهذا رفع (كقوله:

يَا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْـدِ الْمَلِـكْ ... ...)[7]

---

(1) ساقط من (س).

(2) تابط شرا هو: أبو زهير، ثابت بن جابر بن سفيان بن عدي بن كعب، شاعر صعلوك (ت: 80 ق هـ) انظر الشعر والشعراء: 193، 194، الأصمعيات: 37، الخزانة: 1 / 147، الأعلام: 2 / 97.

(3) في (س) بزيادة: خطاب للمؤنث، والأصل.

(4) في (س): واحدة.

(5) في (س) بزيادة: وبعض: مفعول به له.

(6) يوسف- عليه السلام -: 29.

(7) صدر بيت من مشطور الرجز لرؤبة، عجزه كما في الديوان:

ميراث أحساب وجود منسفك

وفي شرح شواهد المغني: 1 / 52 بجعله عجزا، وصدره:

تبلج الزهراء في جنح الدلك

وفي الخصائص: 2 / 163، 520، 521، و الإنصاف: 2 / 628، و قطر الندى: 209، و حاشية الدسوقي على المغني: 1/ 51 عجزه:

اوديت لم تحبو حبو المعتنك

والشاهد فيه: الوارث، نعت على اللفظ في قوله: يا حكم.

[رجز][1] لرؤبة[2]، والشاهد في الوارث على رواية الرفع فإنه نعت لحكم المنادى على لفظه، وعن صلته إلى الذي ورث عنه المجد والسؤدد، فحذف المفعول لئلا يتوهم قصره على المذكور (والحسناء) بالنصب (إما نعت لها) أي: لهند، وفائدته التقرير لملاحاتها (على الموضع[3]، كقول مادح عمر بن عبد العزيز[4]:) أراد به جريرًا.

يَعُودُ الْفَضْلُ مِنْكَ عَلَى قُرَيْشٍ وَتُفْرِجُ عَنْهُمُ الْكُرُبَ الشِّدَادَا

[فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ و ابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا)[5]

بيتان من الوافر][6]، الفضل: الإحسان، وفي يعود إشارة إلى أنه متكرر، وتفرج[7]: مضارع أفرج الغمة [إذا][8] كشفها، والكرب: جمع كربة مفعوله، والشدادا – بالكسر– جمع شديدة[9]، وكعب[10]: أحد من يضرب بجوده المثل[11]، ومامة: أبوه، وابن سعدى[12]: أوس بن حارثة الطائي، وسعدى [بالضم][13] أمه،

---

(1) في (س): هذا من أرجوزة.

(2) رؤبة هو: أبو محمد، رؤبة بن العجاج، شاعر مخضرم من أعراب البصرة، ذكره الجمحي في الطبقة التاسعة من شعراء الإسلام (ت: 145 هـ) انظر طبقات الشعراء :239، الشعر والشعراء: 394 – 398، شذرات الذهب: 1/ 223، الأعلام: 3/ 34.

(3) انظر أمالي ابن الشجري: 2 / 39.

(4) عمر بن عبد العزيز هو: أبو حفص، عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، الخليفة العادل (ت: 101هـ) انظر فوات الوفيات :3 / 133 – 135، النجوم الزاهرة 1 / 101، شذرات الذهب 1 / 11، الأعلام 5 / 50.

(5) البيت لجرير في ديوانه:1 / 118، وشرح شواهد المغني :1/ 56، والخزانة: 4/ 442، والمقاصد النحوية: 4/ 254 . وبلا نسبة في قطر الندى: 210، والكامل: 1/ 297، وامالي ابن الشجري: 1/ 307. والشاهد فيه: الجوادا، حيث نصب على الموضع لأنه نعت لعمر.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: بضم الراء.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: صفتها الكرب، ثم ذكر الذي سقط في (4).

(10) في (س) بزيادة: بن مامة.

(11) وكعب بن مامة هو: أبو دؤاد، كعب بن مامة بن عمر بن ثعلبة الأيادي، كريم جاهلي، يضرب به المثل في حسن الجوار. انظر مجمع الأمثال: 1/ 415، الشعر والشعراء: 1/ 162،161، جمهرة أنساب العرب: 294، الأعلام: 5/ 229.

(12) في (س) بزيادة: بضم السين.

(13) ساقط من (س).

وقيل: هو حاتم الطائي[1]، وقد جرى جرير هنا على مقتضى العرف، في أنه إذا قيل: ليس في البلد أعلم من فلان، كان لنفي المساوي، وإنما ذكر البيت الأول مع أن الشاهد في الثاني ليعلم أن الروي منصوب، فيجب نصب الجواد على الموضع، وإلا يلزم الإقواء، الذي هو: من أقوى العيوب الشعرية[2].

(وإما بتقدير أمدح) فيكون منصوبا على المدح (وإما نعت لمفعول به محذوف) كقوله:

تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ ... ... [3]

أي: شخصا ذا غربة (أي: عِدِي يا هندُ الخلةَ الحسناء) الخلة: الخصلة وزنًا ومعنى و[ما][4] في بعض النسخ: المرأة الحسناء، [غير مناسب][5]، إذ ليس مراده أن تعد امرأة/ حسناء غيرها، ولأنه يأباه (وعلى الوجهين الأوَّلَيْنِ) وقوع 16/ب
الحسناء نعتًا[6]، ووقوعها مفعولاً[7] (فيكون إنما أمرها بإيقاع الوعد الوفيِّ، من غير أن يعين لها الموعود) [فإن][8] مقتضاه أنه على الثالث عين[9] لها الموعود، والخلة

---

(1) قال ابن الملا في منتهى أمل الأريب 1/ 170: "وفي شرح لأبيات الجمل، وقفت عليه أن ابن سعدى حاتم الطائي الجواد المشهور".
- وحاتم الطائي هو: أبو عدي، حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، شاعر جواد جاهلي، يضرب المثل بجوده (ت: 46 ق هـ). انظر الشعر والشعراء: 1/ 164، جمهرة الأمثال: 1/ 236، الأعلام: 2/ 151.

(2) هو: اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدة، بأن يجيء بيت مرفوعا، وآخر مجرورا. انظر: الوافي في العروض والقوافي 215.

(3) صدر بيت من السريع، وعجزه:

فقد ذل من ليس له ناصر

بلا نسبة في أمالي المرتضى: 1/ 72، و الإنصاف: 2/ 507، وشرح المفصل لابن يعيش: 5/ 101 ولسان العرب: (غ. م. ر) 4/ 608، وفي الإفصاح: 68 برواية "الناس" بدل "الدار".
الشاهد فيه: أن "ذا غربة" نعت لمفعول محذوف تقديره "شخصا ذا غربة".

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): وهو بعيد.

(6) في (س) بزيادة: لهند.

(7) في (س) بزيادة: لأمدح.

(8) في (س): إذ.

(9) في (س) بزيادة: قد.

الحسناء: هي الصالحة لأن تكون موعودة فتكون مفعولا ثانيا لعدي، لأنه يتعدى [إلى اثنين][1]، قال تعالى: (وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً)[2] (وقوله: وَأى مصدر نوعي)[3] لتخصصه بالإضافة (منصوب بفعل الأمر، والأصل: وَأيًا مثل: وَأى من) فحذف المفعول المطلق، ثم صفته، وأقيم المضاف إليه مُقامه (ومثله: (فَأَخَذْنَهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ)[4]) أي: أخذا مثل أخذ عزيز[5] (وقوله: أضمرت [بتاء التأنيث][6] محمول على معنى مَن) فإنه عبارة عن مؤنث (مثل: مَن كانت أمّك؟[7]) بنصب الأمّ على أنه خبر كانَ، واسمها: ضمير مَن، [وفيه أن التأنيث هنا][8] بكون الخبر مؤنثا- كما قال الرضي[9]- فلا يكون مثلا له.

---

(1) في (س): لفعل الوعد، يقال: وعدته كذا.
(2) الفتح: 20.
(3) أي: مبين للنوع.
(4) القمر: 42.
(5) في (س) بزيادة: مقتدر.
(6) في جميع النسخ: بالتأنيث.
(7) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 7/ 91، 136.
(8) في (س): وتأنيث الضمير فيه.
(9) قال في شرحه على الكافية: 4/ 187 "ومن الملحقات "جاء" في "مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ"، أي: ما كانت حاجتك، و"ما" استفهامية، وأنث الضمير الراجع إليها لكون الخبر في ذلك الضمير مؤنثا، كما في "مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ".

[مبحث آ]

(آ بالمد-حرف لنداء البعيد) وزعم ابن عصفور أنه للقريب كالهمزة[1] و(لم يذكره سيبويه) في كتابه[2] (وذكره غيره) ذكره الأخفش، والكوفيون[3].

---

(1) قال ابن عصفور في المقرب: 192 "حروف النداء "يا" و"أيا" و"هيا" و"آ" و"آي" ممدودتين ومقصورتين، فأما الهمزة منها فللقريب خاصة"، وانظر شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 80.

- وابن عصفور هو: أبو الحسن، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي، الأشبيلي، المعروف بابن عصفور، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره أخذ عن الشلوبين. من تصانيفه: المقرب، الممتع، شرح الجمل (ت: 669هـ).

انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 218، 219، بغية الوعاة: 2/ 210، شذرات الذهب: 5/ 330، الأعلام: 5/ 27. والسيوطي ببغية الوعاة ذكر اختلافا في سنة الوفاة.

(2) قال سيبويه في الكتاب 2/ 229: "فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء، بـ"يا" و"أيا" و"هيا" و"أي" والألف...".

(3) قال المرادي في الجنى الداني 232: "آ حرف من حروف النداء، حكاه الأخفش، والكوفيون".

وقال ابن عقيل في المساعد 2/ 482: "... نحو "آزيد"، حكاه الأخفش في الكبير، وجعلها ابن عصفور مرة للقريب كالهمزة. قال المصنف: ولم يذكرها إلا الكوفيون، وليس ما ذكر بجيد".

وقال ابن مالك في شرح التسهيل 3/ 386: "ولم يذكر مع حروف النداء آ وآي بالمد إلا الكوفيون". وقد تستعمل اسما في باب الإشارة لكن مع اللام وكاف الخطاب، حيث قال في شرح التسهيل 1/ 239: "وإن كان المشار إليه المفرد في المرتبة الثالثة فله في التذكير لفظان وهما: "ذلك" و"آلك".

[مبحث آ يا]

(أياحرف كذلك) أي: [مثل آ][1] لنداء البعيد، (وفي الصحاح) [بالفتح][2] اسم مفرد بمعنى الصحيح، وبالكسر جمعه، وليس للفتح مستند إلا أن تثبت رواية من مصنفه: أبى نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري[3] [بأنه سماه الصحاح- بالفتح-][4] (أنه [حرف][5] لنداء القريب والبعيد[6]، وليس كذلك) بل هو للبعيد فقط، وعده في القاموس من وهم الجوهري[7]، [وليس كذلك][8]، [فان][9] الأندلسي- شارح المفصل- [نسب ذلك][10] إلى سيبويه[11] (قال [الشاعر][12]:

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): بفتح الصاد.

(3) في (س) بزيادة توفي سنة (393 [هـ]).

(4) ساقط من (س).

(5) ساقط من جميع النسخ.

(6) انظر الصحاح: (أ. ي. ا) 6/ 197.

(7) القاموس المحيط (أ. ي. ا) 4/ 410.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س): ولكن.

(10) في (س): نسبه.

(11) انظر الكتاب: 2/ 230،229. وقول الأندلسي في مواهب الأريب: ل 23/ أ.
- والأندلسي هو: أبو محمد، القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي اللورقي، من علماء العربية بالأندلس، عالم بالقراءات، قرأ القرآن والنحو على أبي الحسن بن الشريك، ومحمد بن نوح الغافقي، وسمع منه العكبري، وأبي محمد الأخضر. من مصنفاته: شرح المفصل، وشرح الشاطبية، والمباحث الكاملية في شرح الجزولية (ت: 661هـ).
انظر غاية النهاية: 2/ 15، بغية الوعاة: 2/ 250، شذرات الذهب: 5/ 307، الأعلام: 5/ 172.

(12) ساقط من جميع النسخ.

أَيَـا جَبَلَـيْ نُعمَـانَ بِاللَّـهِ خَلِّيَـا   نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إِلَيَّ نَسِيمُهَا)[1]

بيت من الطويل، لقيس بن الملوح[2]، نُعمانُ- بالفتح- واد في طريق الطائف، ونَسيم الصباْ تنسمها وهبوبها بضعف[3]، ومهبها من مطلع الثريا إلى بنات نعش، وفي تفسير الواحدي: أن الصبا استأذنت أن تأتي يعقوب بريح يوسف- عليه السلام- قبل إتيان البشر فأذن لها، فأتته بذلك، فلذلك يتروح بها كل محزون[4] [ولعل المجنون أتى بها لذلك][5]، أو لكونها مما تأتي من ناحية الجبل، ويَخلصْ بمعنى: يصل، مجزوم لكونه جواب أمر، وفاعله نَسيمهاْ أعاده

---

(1) البيت لمجنون ليلى في ديوانه: 193، وشرح شواهد المغني: 1/ 60، وشرح أبيات المغني للبغدادي: 1/ 67، والأغاني: 2/ 26، والحماسة البصرية: 3/ 994، وشرح التصريح على التوضيح: 1/ 186، وفي أمالي القالي: 2/ 181 لامرأة. الشاهد فيه: أن أيا للبعيد.

(2) هو: قيس بن الملوح بن مزاحم العامري، الملقب بمجنون ليلى، شاعر غزل، من أهل نجد (ت: 68هـ).
انظر الشعر والشعراء: 408، فوات الوفيات: 3/ 208، شرح أبيات المغني: 1/ 73، الأعلام: 5/ 208.

(3) في (س) بزيادة: وبه فسر ابن النحاس قول امرئ القيس:

نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا الْقَرَنْفُلِ

والصبا: الريح.
عجز بيت من الطويل، وصدره:

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا

انظر شرح القصائد السبع المشهورات للنحاس: 1/ 107.

(4) قال الدماميني: وفي الوسيط للواحدي، وذكر ابن خلكان في ترجمة أبي نصر محمد بن عبد الله الأرغياني: أنه ورد في تفسير قوله تعالى (إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ) أن ريح الصبا استأذنت ربها- عز وجل- أن تأتي يعقوب بريح يوسف- عليهما الصلاة والسلام- قبل أن يأتيه البشير بالقميص فاذن لها فأتته بذلك، فلهذا يستريح محزون بريح الصبا. شرح المغني: 1/ 40، وانظر التفسير الكبير: 94، ووفيات الأعيان: 4/ 221، 222.
- والواحدي هو: أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، كان أستاذ عصره في النحو والتفسير، من تصانيفه: التفسير الكبير، وأسباب النزول، والوسيط، والوجيز (ت: 468هـ).
انظر طبقات المفسرين: 1/ 394، وفيات الأعيان: 3/ 303، بغية الوعاة: 4/ 145، الأعلام: 4 / 255.

(5) في (س): ولهذا خصها بالذكر هنا.

ظاهرا استلذاذا بذكره، والهاء للصبا لا للمحبوبة كما قيل[1]؛ بدليل تعليله بقوله:

أجِدْ بَرْدَهَا أوْ تَشْفَ مِنِّي صَبَابَةً ... عَلَى كَبِدٍ لَمْ يَبْقَ إلاَّ صَمِيمُهَا
فَإنَّ الصَّبَا رِيحٌ إذَا مَا تَنَسَّمَتْ ... عَلَى نَفْسِ مَهْمُومٍ تَجَلَّتْ هُمُومُهَا
ألاَ إنَّ أهْوَائِي بِلَيْلَى قَدِيمَةٌ ... وَأقْتَلُ أهْوَاءِ الرِّجَالِ قَدِيمُهَا

والغرض من[ذكر][2] البيت مجرد التمثيل لكون "أيا" للبعيد، لا إثباته حتى ينازع من الشاعر، ولا رد على الجوهري[3] حتى يقال: لا استدلال بالجزئي على الكلي (وقد تبدل [همزتها][4] هاء) فيقال: "هيا" نص عليه ابن السكيت[5]، [كقوله:][6].

1/17 فَأصَاخَ/ يَرْجُو أنْ يَكُونَ حَيًّا ... وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ هَيَا رَبَّا)[7]

بيت من الكامل، وقبله:

وَحَدِيثُهَا كَالْغَيْثِ يَسْمَعُهَا ... رَاعِي سِنِينَ تَتَابَعَتْ جَدْبًا

---

(1) قائله الدماميني في شرح المغني: 1/ 40.

(2) في (س): إيراد.

(3) قال الدماميني في شرح المغني 1/ 40: "وإن قصد به الرد على الجوهري- وهو الذي يعطيه سياق كلامه- فلا وجه له، لأن نداء البعيد في البيت بـ"أيا" لا يدل على أنها لا تكون لنداء القريب بوجه من وجوه الدلالات".

(4) في جميع النسخ: همزته.

(5) في (س) بزيادة: وتبعه ابن الخشاب.
قال ابن جني في سر صناعة الإعراب 2/ 205 في قول الشاعر:

فانْصَرَفَتْ وَهْيَ حَصَانٌ مُغْضَبَهْ ... وَرَفَعَتْ بِصَوْتِهَا: هَيَا أبَهْ:

قال ابن السكيت: "يريد: أيا أبه ثم أبدل الهمزة هاء. وأشار المحقق في الهامش إلى كتاب الإبدال ص: 88.

(6) في جميع النسخ: قال.

(7) البيت نسبه القالي في أماليه لأعرابي: 1/ 84. وبلا نسبة في شرح أبيات المغني 1/ 74، وشرح شواهد المغني 1/ 63، والبيان والتبيين 1/ 283. والشاهد فيه: إبدال الهمزة هاء في قوله: هيا.

فراعي: فاعل يسمعه و[الهاء][1] للحديث أو الغيث؛ فعلى الأول: فالجملة استئناف لبيان وجه الشبه، وعلى الثاني: صفة للغيث، وتتابعت: صفة لسنين، وجدبا[2]: تمييز [وهو ضد الخصب][3]، وأصاخ- بالخاء المعجمة- بمعنى: يستمع، عطف على يسمعه لا على تتابعت كما توهم[4]، وإنما عدل إلى الماضي للدلالة على التحقق، ويرجو: حال من فاعل أصاخ، وحيا- بالقصر- المطر، فاعل يكون[أو خبرها][5] واسمها ضمير الحديث، وقيل: الغيث[6]، ويقول: عطف على يرجو على أنه حال مقدرة، وقيل: منصوب بالعطف على يكون[7] [فيرده: أن رجاء القول غير مراد][8]، وقيل: مرفوع على الاستئناف[9] [وفيه: أن][10] قوله: من فرح، ينبو عنه من جهة المعنى، ومن: تعليلية[11]، وربا: منادى ألفه منقلبة عن ياء المتكلم [والجملة مقول القول][12].

---

(1) في (س): والضمير.

(2) في (س) بزيادة: وزان ضَرْبٌ، ضد الخصب.

(3) في (س) سبق ذكره في (8).

(4) توهمه وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 23/أ.

(5) في (س): إن كانت تامة، وإلا فخبرها.

(6) قال وحيي زادة في مواهب الأريب: 23/أ والاسم ضمير يعود إلى القطر، أو الغيث.

(7) قائله عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

- وعزمي زادة هو: مصطفى بن محمد، قاض تركي مستعرب، من فقهاء الحنفية. من تصانيفه: نتائج الأفكار، وهي حاشية على شرح المنار في أصول الفقه، وحاشية على درر الحكام، وحاشية على المغني. (ت: 1040هـ)

انظر خلاصة الأثر: 4/ 90، كشف الظنون: 6/ 442، الأعلام: 7/ 240.

(8) ساقط من (س).

(9) قائله ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 178.

(10) في (س): وفيهما بحث، أما في الأول: فلأن رجاءَ القول غير مراد، وأما في الثاني: فلأن.

(11) في (س) بزيادة: وهيا مقول يقول.

(12) ساقط من(س).

[مبحث: أجل]

(أجلْ- بسكون اللام- حرف جواب مثل نُعمْ) وزنا، ومعنى (فيكون تصديقا للمخبر) سواء كان الخبر موجبا أو منفيا (وإعلاما للمستخبر) المستفهم (ووعدًا للطالب) للفعل أو للترك (فتقع بعد نحو: قَام زيدْ،) ومْا قام [عمرو][1] (ونحو: أقام زيد؟[2]، ونحو: أضرب زيدا) لا تضرب زيدًا (وقيّد الما لقي) يحي بن علي، النحوي، [صاحب رصف المباني][3] المنسوب إلى مالقة بلدة بالأندلس، مـات سنة أربعين وستمائة (الخبر بالمثبت، والطلب بغير النهي)[4] فلا يقع عنده بعد النفي والنهي (وقيل: لا تجيء بعد الاستفهام، وعن الأخفش)- كما حكاه الجوهري- (هي بعد الخبر أحسن منْنعمْ، ونعمْ بعد الاستفهام أحسن منها)[5]، وهذا [يدل على مجيئها][6] بعد الاستفهام (وقيل: تختص بالخبر، وهو قول الزمخشري [حيث قال][7] في المفصل: وأجلْ لا يصدق بها إلا في الخبر خاصة[8]، (وابن مالك) [جمال الدين أبى عبد الله][9] محمد بن عبد الله الطائي، ولد بجيان

---

(1) في (س): زيد. وبزيادة: وبعد.

(2) في (س) بزيادة: وما أقام زيد، وبعد.

(3) ساقط من (س).

(4) رصف المباني: 59. في كلام المؤلف لبس؛ فصاحب رصف المباني هو: ابو جعفر، أحمد بن عبد النور ابن أحمد بن راشد المالقي من مؤلفا ته: رصف المباني في حروف المعاني، وشرح الجزولية (ت: 702هـ).
انظر الدرر الكامنة: 1/ 115، 116، البلغة في أئمة النحو واللغة: 78، بغية الوعاة: 1/ 331، 332، كشف الظنون 1/ 908.
أما الذي ذكره المؤلف فهو غيره، وهو النحوي الأديب: يحيى بن علي بن أحمد بن محمد بن غالب الأندلسي المالقي الأديب (ت: 640هـ) انظر بغية الوعاة: 2/ 337.

(5) انظر المساعد: 3/ 231، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 431.

(6) في (س): يجوز مجيئها.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: وقول. انظر المفصل: 415.

(9) في (س): أبي عبد الله جمال الدين.

أبي عبد الله][1] محمد بن عبد الله الطائي، ولد بجيان [في][2] الأندلس، مات بدمشق سنة إحدى وسبعين وستمائة[3] (و) قول (جماعة[4]، وقال ابن خروف:)- بفتح الخاء المعجمة- علي بن محمد الأندلسي، مات بحلب سنة [تسعين وستمائة][5] (أكثر ما تكون بعده)[6].

---

(1) في (س): أبي عبد الله جمال الدين.

(2) في (س): من.

(3) وقد توفي سنة: 672هـ في فوات الوفيات: 3/ 407- 409، بغية الوعاة: 1/ 130- 137، شذرات الذهب: 5/ 339، الأعلام: 6/ 233.

(4) منهم ابن الحاجب، ذكره الدماميني في شرح المغني: 1/ 40، وانظر شرح الكافية: 4/ 431.

(5) في (س): 609. وهو الصواب.

(6) أي: بعد الخبر. ذكره السيوطي في الهمع: 2/ 591.

- وابن خروف هو: علي بن محمد بن علي الحضرمي، عالم بالعربية، أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخِدَب. من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه سماه تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وشرح جمل الزجاجي، وكتابا في الفرائض (ت: 609هـ).

انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 214، بغية الوعاة: 2/ 203، 204، الأعلام: 4/ 330.

[مبحث: إذن]

("إذَنْ" فيها مسائل:

الأولى: في نوعها،) أي: في تعيين أنها في أي نوع من أنواع الكلمة (قال الجمهور: هي حرف، وقيل: اسم،) منون، قاله بعض الكوفيين[1] (والأصل) عند القائل باسميتها (في إذَنْ أُكْرِمَكَ،) بالنصب (إذَا جِئْتَنِي أُكْرِمُكَ،) بالرفع (ثم حذفت الجملة) التي أضيفت إليها 'إذا'، وهي 'جِئْتَنِي' (وعوض التنوين عنها،) وسقطت الألف للساكنين، قال الرضي: 'الذي يلوح لي أن أصله 'إذْ' حذفت الجملة وعوض التنوين عنها[2]'، و'إذَنْ' في نحو: إنْ جِئْتَنِي إذَنْ أُكْرِمَكَ هي 'إذْ' في نحو: 'حينئذٍ'، إلا أنه كسر فيه ليكون في صورة ما أضيف إليه الظرف، وإذا لم يكن قبله ظرف فكسره نادر كقوله:

... ... وَأَنْـــــتَ إِذٍ صَـــــحِيحُ[3]

والوجه فتحه، ليكون في صورة/ ظرف منصوب (وأضمرت 'أنْ') قال 17/ب الرضي: 'إذا جاز إضمار 'أنْ' بعد الحروف جاز إضمارها بعد الاسم، وإنما لم يجز إظهار 'أنْ' بعد 'إذَنْ' لاستبشاعهم التلفظ بها بعدها[4]'، والفعل المنصوب المقدر

---

(1) انظر الارتشاف: 2/ 395، والجنى الداني: 363، ورصف المباني: 69، 70.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 39، 40.

(3) بعض عجز بيت من الوافر، والبيت بتمامه:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو ... بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد المغني: 1/ 260، والخزانة: 6/ 539، وشرح أشعار الهذليين: 1/ 171، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 178، 4/ 40، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 29، 9/ 31، ولسان العرب (أ. ذ. ذ) 1/ 110. وبلا نسبة في الخصائص: 2/ 154.

الشاهد فيه: كسر الظرف وهو نادر.

(4) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 43.

بالمصدر مبتدأ خبره محذوف وجوبا، فمعنى إِذَنْ أُكْرِمَكَ: إذنْ إكْرَامُكَ حَاصِلٌ، أو وَاجِبٌ، [وغفل عنه][1] من قال: لم نجد في الكتب القول بإضمار أنْ ممن يقول: بكون إذَنْ اسما، فالمصنف مطالب في ذلك بتصحيح النقل[2].

(وعلى [القول][3] الأول) أي: على القول بحرفيتها (فالصحيح أنها بسيطة) كما هو شأن الحرف (لا مركبة من إذْ وأن) فغلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة إلى الذال فحذفت، وهذا مروي عن الخليل[4]، وقال أبو علي- تلميذ السهيلي-: أنها مركبة من إذا وأنْ لأنها تعطي الربط كـإذا، والنصب كـأنْ، ثم حذفت همزة أنْ، ثم ألف إذا [للالتقاء][5] (وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة) بنفسها، [قاله][6] سيبويه، ورواه عن الخليل[7]، قال الرضي: تجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم وغيره يقوي كونها غير ناصبة بنفسها، إذ لا

---

(1) في (س): وكأنه لم يقف عليه.

(2) قائله عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) رواه عنه أبو عبيدة، انظر المساعد: 3/ 74، والكتاب: 3/ 16.

(5) في (س): لالتقاء الساكنين.

وانظر قول أبي علي في الهمع: 2/ 374، والارتشاف: 2/ 395.

- أبو علي هو: عمر بن عبد المجيد الرُّندي، الأستاذ النحوي، من تلاميذ السهيلي، ومن مقرئي كتاب سيبويه، من مصنفاته: شرح على جمل الزجاجي، ورد على ابن خروف منتصرا لشيخه السهيلي (ت: 610هـ).

انظر غاية النهاية: 2/ 594، البلغة في أئمة النحو واللغة: 220، 221، بغية الوعاة: 2/ 220. في غاية النهاية ذكر أن لقبه المرنديْ، وأنه توفي سنة 616هـ.

- والسهيلي هو: أبو القاسم، أو أبو الحسن، أو أبو زيد، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي، حافظ، عالم باللغة، والسير، والتفسير، روى عن ابن العربي، وابن طاهر، وابن الطَّراوة، وروى عنه الرُّندي، وأبو الحسن الغافقي. من مصنفاته: الأمالي، الروض الأنف، نتائج الفكر (ت: 581هـ).

انظر: البلغة في أئمة النحو واللغة: 181، 182، بغية الوعاة: 2/ 81، 82، شذرات الذهب: 4/ 271، 272، الأعلام: 3/ 313.

(6) في (س): هذا مذهب.

(7) انظر الكتاب: 3/ 16.

يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله[1] (لا أنْ مضمرة بعدها.) [كما قال][2] الزجاج، والفارسي، ورواه أبو عُبيدة عن الخليل، وضعفه سيبويه: بأنه لو كان مقدرا لجاز تقديره في نحو: "إذنْ أُكْرِمُهُ[3]، كما جاز في إذنْ أُكْرِمُ زَيْدًا[4]"، وقد يقال: إن هذا حجة للخليل.

(المسألة الثانية: في معناها، قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء،) معنى كونها للجواب: أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ أو مقدر، ولا نفع في كلام مقتضب ليس جوابا عن شيء، [فلذلك][5] سميت جوابا، ومعنى: كونها للجزاء: أن يكون مضمون الكلام الذي [وقعت][6] فيه جزاء لمضمون كلام آخر، كقولك لمن قال أنا آتيكَ: إذنْ أُكْرِمُكَ، فإنك قد أجبت بهذا الكلام وصيرت إكرامك جزاء له على إتيانه (فقال الشَّلَوبين:)- بفتح المعجمة واللام، لفظ أعجمي- ينطق بالحرف الذي بعد الواو الساكنة بين الباء والفاء- معناه بلغة الأندلس: الأبيض الأشقر، وهو لقب: أبى علي، عمر بن محمد الأشبيلي

---

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 46.

(2) في (س): وهو قول.

(3) في (س) بزيادة: زَيْدًا.

(4) في الكتاب 4/ 234 قال سيبويه: "وقد ذكر لي بعضهم: أن الخليل قال: أنْ مضمرة بعد إذنْ، ولو كانت مما يضمر بعده أنْ لكانت بمنزلة اللامْ وحتىْ لأضمرتها، إذا قلت: عَبْدُ اللهِ إذنْ يَأْتِيَكَ فكان ينبغي أن تنصب إذنْ يَأْتِيَكَ لأن المعنى واحد".

وفي الجنى الداني 363، 364 قال المرادي: "ذهب الأكثر ون: إلى أنها ناصبة بنفسها، وذهب الخليل- فيما رواه عنه أبو عبيدة-: إلى أنها ليست ناصبة بنفسها، وأنْ بعدها مقدرة، وإليه ذهب الزجاج والفارسي. والصحيح أنها ناصبة بنفسها".

وانظر معاني القرآن للزجاج: 2/ 63، والمساعد: 3/ 74.

- وأبو عُبيدة هو: معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري، المعروف بأبي عُبيدة، النحوي، من أئمة العلم بالأدب واللغة، أخذ عن يونس، وأبي عمرو، وأخذ عنه أبو عُبيد، وأبو حاتم. من مصنفاته: مجاز القرآن، المثالب، نقائض جرير والفرزدق (ت: 209هـ).

انظر مرآة الجنان: 2/ 34، البلغة في أئمة النحو واللغة: 295، بغية الوعاة: 2/ 294، الأعلام: 7/ 272.

(5) في (س): فلهذا.

(6) في (س): هي.

النحوي، الذي توفي سنة خمس وأربعين وستمائة (في كل موضع،)[1] وقعت إذَنْ فيه (وقال [أبو علي][2] الفارسي:) [أبو علي، حسن بن عبد الغفار، تلميذ الزجّاج، قيل: إنه أعلم من المبرِّد، وأنه متهم بالاعتزال، توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة][3] (في الأكثر،) أي: أكثر المواضع (وقد تتمحض للجواب،) ولا يكون معنى المجازاة معه (بدليل أنه يقال لك: أُحِبُّكَ، فتقول: إذَنْ أظُنُّكَ صَادِقًا،) بإهمال إذَنْ لكون مدخولها حالا (إذ لا مجازاة هنا [ضرورة][4] انتهى)[5] لأن ظن الصدق لا يصح أن يكون جزاء المحبة، لأن المجازاة إنما تكون بفعل اختياري على مثله، قال الرضي: إنما قلنا: بكون الغالب في إذَنْ تضمن معنى الشرط، ولم نقل بوجوبه فيه، كما أطلق النحاة، لأنه لا معنى للشرط/ في قوله 1/18أ
تعالى: ﴿ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾[6].

(والأكثر أن تكون جوابا لـإِنْ أو لَو) فيه تسامح، لأن الجواب الجملة بعدها ([مقدرتين، أو ظاهرتين][7]) قيل: الوجه إفراد الحال، إذ المعنى أنها تكون جوابا لإحدى هاتين الكلمتين ظاهرة أو مقدرة، وأجيب: بأن مذهبه في أَوْ التنويعية كونها كـالواوْ في مطابقة الضمير[8]، قال الرضي: قد تستعمل إذَنْ بعد

---

(1) في التوطئة: 145، لم يقل في كل موضع، ولعله في غيرها.
- والشَّلَوبين هو: أبو علي، علي عمر بن محمد الأشبيلي، النحوي، روى عن السهيلي. من مصنفاته: التوطئة، وشرحين على الجزولية، وتعليقا على كتاب سيبويه. (ت: 645هـ).
انظر بغية الوعاة: 2/ 225، وفيات الأعيان: 3/ 451، شذرات الذهب: 5/ 232، الأعلام. 5/ 62.

(2) ساقط من (ح) و(س).

(3) من قال: إنه أعلم من المبردْ كثير من تلامذته، كما ذكر ذلك السيوطي في بغية الوعاة: 1/ 496.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) قول أبي علي في الجنى الداني: 364، والارتشاف: 2/ 398، وتوضيح المقاصد والمسالك: 3/ 1241.

(6) الشعراء: 19.
شرح الرضي على الكافية: 4/ 41.

(7) في جميع النسخ: ظاهرتين، أو مقدرتين.

(8) قال ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 188 (ج): قيل: عليه الوجه إفراد الحال، إذ المعنى: أنها تكون جوابا لإحدى هاتين الكلمتين ظاهرة، أو مقدرة، وقد يقال: مذهبه أن أَوْ التنويعية كـالواوْ في مطابقة الضمير.

لَوْ وإِنْ توكيدا لهما، لأن إذنْ مع تنوينه الذي هو عوض عن الفعل بمعنى الحرفين المذكورين مع فعلي الشرط، نحو: لَوْ زُرْتَنِي إِذَنْ لأَكْرَمْتُكَ، وإِنْ جِئْتَنِي إِذَنْ أَزُورَكَ[1].

(فالأول، كقوله:

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذًا لاَ أُقِيلُهَا[2]

بيت من الطويل لـكُثَيِّر عزّة[3]، واللام مصاحبة لقسم مذكور [في قوله][4]:

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصَاتِ إِلَى مِنًى يَغُولُ الْفَيَافِي نَصُّهَا وَذَمِيلُهَا

ولا أقيلها: من الإقالة، [أي: لا أتركها][5]، وضمير مثلها لمقالة عبد العزيز بن مروان[6]، حين امتدحه بقصيدة استجارها، فقال له: تمنَّ أُعطك، فتمنى أن يكون كاتبا له فلم يجبه وأعطاه جائزة[7]. وقد [أورده الرضي][8] مثالا لوقوع

---

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 41.

(2) البيت لكُثَيِّر في ديوانه: 244، وشرح شواهد المغني: 1/ 63، والخزانة: 8/ 473، والكتاب: 3/ 15، والمفصل: 443، والبيان والتبين: 2/ 241، والهمع: 2/ 375.
الشاهد فيه: أن إذاً جواب لـإنْ الظاهرة.

(3) كُثَيِّر عزّة هو: أبو صخر، كُثَيِّر بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر بن مخلد، من فحول شعراء الإسلام، عده الجمحي في الطبقة الأولى، له ديوان مطبوع (ت: 141هـ).
انظر طبقات الشعراء: 204، الشعر والشعراء: 369، 379، الأغاني: 9/ 4 – 39، الأعلام: 5/ 219.

(4) في (س): قبل البيت.

(5) في (س): وهي الرد.

(6) في (س) بزيادة: له.

(7) عبد العزيز بن مروان هو: أبو الأصبغ، عبد العزيز بن مروان بن الحكم، والد عمر بن عبد العزيز ولي عهد المؤمنين بعد أخيه عبد الملك من أبيهما مروان (ت: 85هـ).
انظر تاريخ الطبري: 6/ 413، البداية والنهاية: 9/ 70، شذرات الذهب: 1/ 95، الأعلام: 4/ 28.

(8) في (س): أورد الرضي هذا البيت.

مثالا لوقوع (إذن) جوابا للقسم[1]، [طبق][2] ما قاله الجمهور: [3] إن القسم والشرط إذا اجتمعا فالجواب للسابق[4]، والمصنف جرى هنا على ما جوزه الفراء: في كون الجواب للشرط اللاحق[5]، كما جرى الزمخشري عليه في قوله تعالى: ﴿ لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ﴾[6]، وإنما رفع الجزاء مع أن المختار جزمه إذا كان الشرط ماضيا[7] للضرورة، على [أن بعض المغاربة قال:][8] الرفع أحسن من الجزم، فسقط ما قيل: (ولو كان جوابا للشرط لجزم)[9]، والراقصات: صفة الإبل، ويغول: يهلك، والفيافي: جمع فيفاء، وهي (المفازة)، والنص، والذميل: ضربان من السير.

(وقول الحماسي:) أي: وكقول أحد شعراء كتاب الحماسة، الذي جمع فيه أبو تمام[10] أشعار البلغاء، وسماه بـ(الحماسة) لكونها أول بابه[11].

(لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي ... بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا
إِذًا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ ... عِنْدَ الْحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لَانَا)[12]

---

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 48.

(2) في (س): وهو.

(3) في (س) بزيادة: من.

(4) قال ابن خروف في شرح الكتاب: 170 (إذا اجتمع القسم والشرط والابتداء كان الجواب للسابق منها).

(5) انظر معاني القرآن للفراء: 1/ 84.

(6) المائدة: 30. انظر الكشاف: 2/ 23.

(7) في (س) بزيادة: والجزاء مضارعا.

(8) في (س): أنه قال بعض المغاربة: إن.

(9) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 42.

(10) في (س) بزيادة: حبيب بن أوس الطائي.

(11) أبو تمام هو: حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، الشاعر الأديب، أحد أمراء البيان، يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة من أراجيز العرب غير القصائد، في شعره قوة وجزالة. من تصانيفه: ديوان الحماسة، ونقائض جرير والأخطل، والوحشيات (ت: 231هـ).
انظر نزهة الألباء: 139، 140، شذرات الذهب: 2/ 72- 74، الأعلام: 2/ 165.

(12) البيت لقريط في شرح شواهد المغني: 1/ 68، وشرح أبيات المغني: 1/ 83، والخزانة: 8/ 446، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي: 1/ 5، 7. وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: 1/ 82، 9/ 13.
والشاهد فيه: إذا لقام...، حيث وقعت (إذا) جوابا لـ(لو).

[بيتان][1] من البسيط[2]، لـقُريط بن أنيف بن بلعنبر[3]، يعرض قومه ليغضبوا ويهتاجوا لنصرته، ومازن: أبو قبيلة، وبنو مازن: قوم لهم عصبية شديدة قد عرفوا بها[4]، واستباح الشيء: استأصله لأنه وجده مباحا، وبنو اللقيطة: قوم من العرب[5]، وذُهل [-وزان قُفْلْ-: قبيلة][6]، وقام بالأمر: تكفل به، والمَعْشَر: اسم للجماعة، وخشُنٌ- بضمتين-: جمع خَشِنْ، وأخْشُنْ، وضمت الشين إتباعا، والحفيظة: الحمية، واللُّوثة- بالضم-: الضّعف، [وبالفتح][7]: القوة.

وفائدة إذنْ هو: أنه أخرج البيت الثاني مخرج جواب قائل [قال له][8]: ولو استباحوا ماذا كان يفعل بنو مازن؟[9] (فقوله: إِذًا لَقَامَ [بِنَصْرِي][10]/ بدل 18/ب
من لَمْ تُسْتَبِحْ) الذي هو جواب لَوْ (وبدل الجواب جواب) فيكون مما نحن فيه، ولإفادة هذه الفائدة لم يستشهد بقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ ﴾[11] [على أن المرزوقي قال:][12] يجوز أن يكون لَقَامْ جواب

---

(1) في (س): هما.

(2) في (س) بزيادة: مثمن الأجزاء.

(3) هو: قريط بن أنيف العنبري التميمي، شاعر جاهلي، انفرد معمر بن المثنى برواية خبر له.
انظر المقاصد النحوية بهامش الخزانة: 3/ 72، شرح ديوان الحماسة للتبريزي: 1/ 5، الأعلام: 5/ 195.

(4) مازن هو: مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، قاض جاهلي، كان من حكام الموسم في عكاظ.
انظر أسماء القبائل وأنسابها: 260، الأعلام: 5/ 255.

(5) الصواب ما قاله البغدادي في الخزانة: 7/ 442 بنو الشقيقة ولكن الشاعر نبزهم بهذا اللقب، وبنو الشقيقة هم: ذهل، وتيم، وثعلبة، وعوف بن شيبان. انظر جمهرة أنساب العرب: 321.

(6) في (س): من شُيْبان- بضم المعجمة وسكون الهاء- قبيلتهم.
انظر جمهرة الأنساب: 489.

(7) في (س): وبفتحهما.

(8) في (س): قاله.

(9) في (س) بزيادة: ذكره السيوطي.
انظر شرح شواهد المغني: 1/ 69 فقد نسبه إلى التبريزي، وانظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي: 1/ 5.

(10) ساقط من جميع النسخ.

(11) الإسراء: 100.
في هذا تعريض بالدماميني حيث قال في شرح المغني 1/ 43: فيحسن الاستشهاد به حينئذ، ولكن الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿ قُل لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ... ... ﴾ أولى لأمرين:
- أحدهما: الجري على عادة المصنف في الاستشهاد بالقرآن ما أمكنه.
- والآخر: أن الواقع في الآية هو الجواب، وفي البيت بدله.

(12) في (س): وفيه إشارة إلى ما قال المرزوقي: من انه.

لَوْ أيضا، كأنه أجاب بجوابين، وهذا كما يقال: لَوْ كُنْتَ حُرًّا لأَسْتَقْبَحْتَ مَا يَفْعَلُهُ الْعَبِيدُ إِذَنْ لأَسْتَحْسَنْتَ مَا يَفْعَلُهُ الْأَحْرَارُ[1].

(والثاني:) أي: وقوع إِذَنْ جوابا لـإِنْ ولَوْ مقدرتين (نحو أن يقال: آتيك، فتقول: إِذَنْ أُكْرِمَكَ،) [بالنصب][2] لوجود شرط عمل إِذَنْ وهو [الصدر][3] (أي: إِنْ أَتَيْتَنِي إِذَنْ أُكْرِمْكَ،) بالجزم أو الرفع لفقد شرطه، والمراد منه: بيان حاصل المعنى للمثال. (وقال الله تعالى: ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَنْ لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلاَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾)[4] قال [البيضاوي][5]: جواب محاجتهم، وجزاء شرط حذف لدلالة ما قبله عليه، أي: لو كان معه آلهة كما يقولون لذهب كل واحد[6] بما خلقه[7] (قال الفراء: حيث [جاءت][8] بعدها اللام فقبلها لَوْ مقدرة، إن لم تكن ظاهرة)[9] فيقدر في كل موضع بما يليق به[10]، على أن اللام لا تدخل إلا على الماضي لفظا، ومن قال: فإنه شرط كون الفعل الذي دخلت عليه اللام ماضيا[11]، فقد وهم، وذهب [غير][12] الفراء: إلى أن هذه اللام لام جواب قسم مقدر، وقال الرضي: إذا كان فعله ماضيا جاز إجراؤه مجرى لَوْ في إدخال اللام في جوابه، وليس اللام في قوله: إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي جواب القسم المقدر كما قال بعضهم[13].

---

(1) انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1/ 26.

(2) في (س): بنصب أكرمْ.

(3) في (س): التصدر، وقوله.

(4) المؤمنون: 92.

(5) في (س): القاضي.

(6) في (س) بزيادة: منهم. وهذه الزيادة موجودة في حاشية الشهاب.

(7) انظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 6/ 601.

(8) في (ظ): جاز.

(9) انظر معاني القرآن للفراء: 2/ 241.

(10) في (س) بزيادة: بقرينة اللام.

(11) القائل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(12) ساقط من (س).

(13) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 41.

(المسألة الثالثة: في لفظها عند الوقف عليها) هل يكون آخرها الفا او نونا؟ (والصحيح: أن نونها تبدل ألفا،) قال الرضي: "هذا يرجح جانب اسميتها"[1] (تشبيها لها بتنوين المنصوب،) وبالنون الخفيفة المفتوح ما قبلها (وقيل: يوقف بالنون، لأنها كنون لَنْ وإِنْ، روي عن المازني، والمبرِّد،)[2]، [وفي][3] الرضي نقل عن المازني: أنه لا يرى الوقف عليها بالألف لكونها حرفا كـإن[4]، وأجاز المبرِّد الوجهين[5].

(ويبنى على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها،) فإن كثيرا من أصول رسم الخط قد اعتبر بأصول الوقف، كـ"رسم تائي التأنيث في الاسم والفعل" و[رسم] التنوين في الاسم المنصوب" ونون التوكيد في بعض الصور".

(فالجمهور يكتبونها بالألف،) لأنهم يقفون عليها بالألف (وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرِّد بالنون،) لوقفهما عليها بالنون، وهذا في غير المصاحف أولى، لئلا تلتبس بـإِذَا[6]، وما قال ابن عقيل: إن كتابتها بالألف قول المازني[7]، لعله مبني على أن له قولين في مسألة الوقف، أو على اتباعه لرسم المصاحف. (وعن الفراء) التفصيل (إن عَمِلَت كُتبت بالألف،) لحصول الفرق بينها وبين إِذَا الزمانية بالعمل (وإلاَّ) أي: وإن لم تعمل لفقد شرط عملها (كُتبت

---

(1) قال الرضي في شرح الكافية 4/ 45: "وقلب نونها الفا في الوقف، يرجح جانب الاسمية فيها".

(2) انظر الجنى الداني: 356.

(3) في (س): يخالف ما قال.

(4) قال الرضي في شرح الكافية 4/ 45: "ونقل عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليها بالألف، لكونها حرفا كـإن".

(5) انظر المقتضب: 2/ 308.

(6) انظر المسألة في الجنى الداني: 366، ورصف المباني: 67، 68.

(7) قال في المساعد 4/ 348: "وإذًا - فتكتب بألف على ان الوقف عليها بالألف، وهو قول المازني".
- وابن عقيل هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي بهاء الدين ابن عقيل، من أئمة النحاة، ومن نسل عقيل بن أبي طالب، أخذ القراءات عن التقي الصائغ، والفقه عن الكتاني، ولازم الجلال القزويني، وأبا حيان . من مصنفاته: شرح ألفية ابن مالك، والمساعد على تسهيل الفوائد، والتعليق الوجيز على الكتاب العزيز (ت: 709 هـ)
انظر غاية النهاية: 1/ 428، بغية الوعاة: 2/ 47، 48، شذرات الذهب: 6/ 214، 215، الأعلام: 4/ 96.

بالنون، للفرق/ بينها وبين إذاً)[1]، [وقال ابن عقيل: وعن الفراء إن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت فبالنون لقوتها][2] (وتبعه ابن خروف) وهذا 19/أ
كما قيل في النون الخفيفة بعد الاتفاق على إبدالها بعد الفتحة ألفا في الوقف: إنها إن التبست كُتبت بالنون نحو: اضْرِبَنْ، وإلاَّ فبالألف نحو: ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾[3].

(المسألة الرابعة: في عملها،) قال سيبويه: زعم [عيسى][4] بن عمرو أن ناسا من العرب يهملونها، فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تُبْعِدَنَّ ذا، ولم يكن يروى غير ما سمع[5] (وهو) أي: عمل إِذَنْ (نصب المضارع) بنفسها، أو بإضمار أنْ (بشرط تصديرها،) أي: كونها مصدرة في جملتها، وعبر عنه ابن الحاجب: بأن

---

(1) ما أثبته المصنف هنا هو خلاف المشهور عن الفراء، قال المالقي في رصف المباني 68: ومذهب الفراء: أنها إن عملت كتبت بالنون، وإن لم تعمل كتبت بالألف، وفي شرح الرضي على الكافية 4/ 45 مثل ما قال المصنف، وفي حاشية الأمير 1/ 20 ذكر قول المصنف، ثم قال: في السيوطي قول بعكسه، لأنها مع العمل يتم شبهها بـلَنْ وأنْ، وإن اهملت تحمل على اسم منصوب، وفي الهمع 3/ 501: وفصّل الفراء فقال: إن عملت كتبت بالألف لضعفها، وإن أهملت كتبت بالنون لقوتها، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 2/ 173.

(2) ساقط من (س). المساعد: 4/ 348.

(3) العلق: 16. وبزيادة ما سقط في (1).

(4) ساقط من (س).

(5) انظر الكتاب: 3/ 16.

- وعيسى بن عمرو هو: أبو عمرو، عيسى بن عمرو الثقفي، من أئمة اللغة، أخذ عن عبد الله بن إسحاق وابن كثير، وابن محيصن، وهو شيخ الخليل وسيبويه، وأول من هذّب النحو ورتبه .من مصنفاته: الجامع والإكمال (ت: 149 هـ)

انظر إنباه الرواة: 2/ 374، 377، البلغة في أئمة النحو واللغة: 227، 228، بغية الوعاة: 2/ 237، 238، الأعلام: 5/ 106.

- ويونس هو: يونس بن حبيب الضبي، كان إمام نحاة البصرة، علاّمة بالأدب، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وحماد بن سلمة، وأخذ عنه الكسائي، والفراء، وروى عنه سيبويه فأكثر . من مصنفاته: معاني القرآن، واللغات، والنوادر (ت: 182 هـ)

انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 323، 324، وفيات الأعيان: 7/ 244، شذرات الذهب: 1/ 301، الأعلام: 8/ 261.

الحاجب: "بأن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها"[1]، قال الرضي: "الاعتماد بحكم الاستقراء منحصر في ثلاثة مواضع:

- كون ما بعدها خبرا لما قبلها.
- وكونه جزاء له.
- وكونه جواب قسم، نحو: "وَاللّٰهِ إِذَنْ لَأَخْرُجَ"[2].

(واستقباله،) أي: وبشرط استقبال المضارع الذي دخلت عليه إذن، واحترز به عما إذا كان بمعنى الحال كما مرّ (واتصالهما،) أي: وبشرط اتصال إذن ومدخولها، بأن لا يتخلل بينهما شيء (أو انفصالهما بالقَسَم،) فإنه لكثرة دوره لا يعد فصلا، ولهذا جاز "هَذَا غُلَامُ وَاللّٰهِ زَيْدٍ" (أو بـ"لا" النافية،) فإن الفصل بها كلا فصل [ولهذا][3] تعترض بين العامل ومعموله[4]، ولو قال: وعدم انفصالهما بغير القسم، أو بـ"لا" النافية لكان أخصر وأظهر[5] (يقال: آتيكَ، فتقول: إذَنْ أُكرِمَكَ،) بالنصب، لوجود شرطه (ولو قلت: أنا إذَنْ، قلتُ: أُكرِمُكَ بالرفع، لفوات التصدير،) بسبب وقوعها حشوا، واعتماد ما قبلها على ما بعدها.

(فأما قوله:

لاَ تَتْرُكَنِّــي فِــيهِمُ شَــطِيرَا   إِنِّــي إِذًا أَهْلِــكَ أَوْ أَطِــيرَا)[6]

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 263.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 47، 48.

(3) في (س): ولذا.

(4) في (س) بزيادة: كما سيأتي.

(5) في هامش المخطوط: أما الأول: فلعدم الاحتياج إلى قوله: "واتصالهما"، وأما الثاني: فلأن انفصالهما بالقسم لا يصلح أن يكون شرطا للعمل.

(6) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 70، والخزانة: 8/ 456، والإنصاف: 1/ 177، وشرح التسهيل لابن مالك: 4/ 21، ورصف المباني: 66، وشرح التصريح: 2/ 368، والهمع: 2/ 376، ولسان العرب (ش. ط. ر) 5/ 113 وبرواية "لا تدعنّي" بدل "لا تتركني".
والشاهد فيه: إني إذا أهلك، حيث أعمل "إذا" مع وقوعها حشوا.

[رجز، ولم يعرف راجزه][1]، أكد المضارع بالنون لكونه دعاء، وشطيرا أي: [بعيدا][2]، أو غريبا، إما حال، وإما مفعول ثان إن كان تُترك بمعنى: تصير، أو هو مكرر[3] للثاني، أعني: الظرف على ما جوزه المصنف في[4]: ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ ﴾[5]، وأهلكْ [من باب: ضَرَبَ][6]، ولما ورد هذا على اشتراط التصدير حيث أعمل إِذَنْ مع وقوعها حشوا بدليل عطف أطيرا عليه، دفعه بقوله: ((فمؤول][7] على حذف خبر إِنّ، أي: إني لا أقدر على ذلك،) بدليل السياق (ثم استأنف ما بعده،) وأوله الرضي: فجعل الخبر مجموع إِذَنْ أهلِكَ لا أهلكْ وحده فتكون مصدرة، كما تقول: زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ[8]، و[9] أشار بالتمثيل إلى ما قال السيرافي: من أنه شبه إِذَنْ بـلَن[10]، فلا يرد ما قيل: أنه يقتضي جواز مثل قولك: زَيْدٌ إِذَنْ يُقِيمَ- بالنصب- وظاهر كلامهم يأباه[11]، وأما قول الأندلسي: والوجه رفع أهلكُ، وجعل أوْ بمعنى إلا[12]، فمسلم إذ لم تثبت الرواية

---

(1) في (س): هذا من الرجز.
وذكر ابن الملا في منتهى أمل الأريب 1/ 203: أنه من مشطور السريع.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة ك للمفعول.

(4) في (س) بزيادة: قوله:.

(5) البقرة: 17.

(6) في (س): بكسر اللام، مضارع هَلَكَ بفتحها.

(7) في (س): فما دل.

(8) شرح الرضي على الكافية: 4/ 47.

(9) في (س) بزيادة: لعله.

(10) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 1/ 86، 87 . ط: 1986
- والسيرافي هو: أبو سعيد، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي، نحوي عالم بالأدب، قرأ القراءات على ابن مجاهد، واللغة على ابن دريد، والنحو على ابن السراج . من مصنفاته ك شرح كتاب سيبويه، الإقناع، أخبار النحويين والبصريين (ت: 368 هـ)
انظر إنباه الرواة: 1/ 348، البلغة في أئمة النحو واللغة: 321، بغية الوعاة: 1/ 507، الأعلام: 2/ 195، 196.

(11) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 45.

(12) قوله في شرح الرضي على الكافية: 4/ 47.

19 تثبت الرواية [بنصبه][1] (ولو قلت:) في جواب/ من قال آتيكَ، فالأظهر: ولو قيل (إنا يا عَبْدَ اللّهِ قلتُ: أكرِمُكَ- بالرفع-، للفصل بغير ما ذكرنا) من الفصل بالقسم، [وبـلا النافية][2]، لأن الفصل هنا بالنداء.

(وأجاز ابن عصفور)[3] علي بن مؤمن الأشبيلي[4]، تلميذ الشلوبين، مات سنة ثلاث وستين وستمائة (الفصل بالظرف،)[5] وشبهه، نحو: إذنْ عِنْدَكَ يَحْصُلُ الأمْرُ، [وما قيل: إن الظرف معمول لصلة أن][6]، ولا يتقدم على الموصول ما في صلته[7]، إنما يتأتى على قول من قال: إن نصب المضارع بعد إذنْ بـأنْ مضمرة[8] (و) أجاز (ابن بابشاذ) أبو الحسن، طاهر بن أحمد المصري، مات سنة تسع وستين وأربعمائة، وبابشاذ: مركب من لفظ عربي وفارسي، معناه: الفرح والسرور، ويعين إعجام داله قول [القائل][9]:

إنْ تُلْتِ الدَّالُ صَحِيحًا سَاكِنًا   أهْمَلَهَا الفُرْسُ وَإلاَّ أعْجَمُوا[10]

---

(1) في (س): بنصب أهلك.

(2) في (س): أو بـلا.

(3) في (س) بزيادة: أبو الحسن.

(4) في (س) بزيادة: النحوي.

(5) المقرب: 287. وفي الهمع 2/ 375 ذكر السيوطي أن الأبذي - شيخ أبي حيان - قال بالفصل بالظرف أيضا.

(6) في (س): وأما المنع: بأن الظرف معمول أن.

(7) القائل الرضي في شرح الكافية: 4/ 44.

(8) القائل الخليل بن احمد، انظر الكتاب: 3/ 16.

(9) في (س): من قال.

(10) البيت من البسيط، لظهر الدين الفارابي كما ذكر ذلك ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 207.

(الفصل بالنداء، [وبالدعاء][1]،) نحو: رَحِمَكَ اللهُ أُكْرِمُكَ، ووافقه [الرضي][2]، معللا بكثرة دورهما في الكلام كـالقسم[3]، وقال ابن قاسم: فالصحيح منعه، إذ لم يسمع شيء من ذلك[4] (و) أجاز (الكسائي،) أبو الحسن، علي بن حمزة، إمام الكوفيين، سابع القراء السبعة، مات بـالريّ، هو والإمام محمد، صاحب أبي حنيفة– رضي الله عنه– في يوم واحد، سنة ثنتين وثمانين ومائة، فقال الرشيد: دفن الفقه والنحو في يوم واحد (وهشام) أبو عبد الله بن معاوية الضرير، الكوفي النحوي، تلميذ الكسائي، مات سنة تسع ومائتين (الفصل بمعمول الفعل،)[5] المنصوب، نحو: إِذَنْ قَائِمًا أَضْرِبُكَ، وإِذَنْ زَيْدًا أَضْرِبُ، فلم يجوزه [بغيرهما][6] لعدم جواز تقدم صلة أنْ عليها، أو لعدم كثرة دوره، كـالدعاء

---

(1) في جميع النسخ: أو بالدعاء. انظر رأي ابن بابشاذ في الهمع: 2/ 375، والجنى الداني: 362 .
انظر ترجمة ابن بابشاذ في وفيات الأعيان: 2/ 515، بغية الوعاة: 2/ 17، شذرات الذهب: 3/ 333، الأعلام: 3/ 220.

(2) ساقط من (س).

(3) شرح الرضي على الكافية: 4/ 44.

(4) قوله هذا في الجنى الداني: 363.

(5) انظر آراء هؤلاء في شرح التسهيل لابن مالك: 4/ 22، والهمع: 2/ 375، والجنى الداني: 363، وتوضيح المقاصد والمسالك: 3/ 1239.
– والإمام محمد هو: أبو عبد الله، محمد بن الحسن بن فَرْقَد، إمام بالفقه والأصول، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة. من مصنفاته: الجامع الكبير، والجامع الصغير، والآثار (ت: 189 هـ)
انظر وفيات الأعيان: 4/ 184، البداية والنهاية: 10/ 218، 219، شذرات الذهب: 1/ 321 ،الأعلام: 6/ 80.
– وأبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت الكوفي، فقيه مجتهد، إمام الحنفية، ومؤسس المذهب الحنفي، واحد الأئمة الأربعة (ت: 150 هـ)
انظر وفيات الأعيان: 4/ 405، كشف الظنون: 6/ 495، شذرات الذهب: 1/ 227، الأعلام: 8/ 36 .
– والرشيد هو: أبو جعفر، هارون الرشيد ابن محمد بن المنصور العباسي، خامس خلفاء الدولة العباسية في العراق وأشهرهم (ت: 193 هـ)
انظر مرآة الجنان: 1/ 340، 341، شذرات الذهب: 1/ 334 – 339، الأعلام: 8/ 62 .
– انظر ترجمة هشام بن معاوية الضرير في إنباه الرواة: 3/ 364، وفيات الأعيان: 6/ 85، بغية الوعاة 2/ 32، الأعلام: 8/ 88.

(6) في (س): غيرهما.

والنداء (والأرجح حينئذ) أي: حين [إذ][1] جاز الفصل بالمعمول (عند الكسائي النصب،) لعدم اعتبار تقدم المعمول (وعند هشام الرفع،)[2] لعدم تصدير الفعل[3] (ولو قيل لك: أُحِبُّكَ، فقلت: إِذَنْ أَظُنُّكَ صَادِقًا رفعت، لأنه حال) كما يقتضيه الحال، حتى لو أردت به ان تخبره أن ظنك سيقع لنصبت.

(تنبيه

قال جماعة من النحويين: إذا وقعت إِذَنْ بعد الواو، [أو الفاء][4] جاز [فيها][5] الوجهان) الرفع بالإهمال، والنصب بالإعمال، وذلك لأنه من حيث كون إذن في أو ل جملة مستقلة[6] متصدر، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله[7] متوسط، وأجود الوجهين الإهمال، وبه قرأ السبعة (نحو: وَإِذاً لاَ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[8]، ﴿فَإِذاً لاَّ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً ﴾[9]، وقرئ شاذاً[10] بالنصب فيهما،)[11] وعلامته حذف النون[12]، ولا يجوز أن يكون شاذاً حالا من قوله: بالنصب لتقدمه عليه (والتحقيق: أنه إذا قيل: إِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ وَإِذَنْ أُحْسِنَ إِلَيْكَ، فإن قدرت العطف على الجواب) المجزوم (جزمت،) ما بعد إِذَنْ، وهو/ 1/20

---

(1) ساقط من (س).

(2) انظر الجنى الداني: 363، والهمع: 2/ 375، والمساعد: 3/ 73، وتوضيح المقاصد والمسالك :3/ 1240.

(3) في (س) بزيادة: وهو من شرط العمل.

(4) زيادة من المغني.

(5) ساقط من جميع النسخ.

(6) في (س) بزيادة: هو.

(7) = = = = = = = = =

(8) الإسراء: 76.

(9) النساء: 53.

(10) في (س) بزيادة: أي: قرآنا شاذا.

(11) وهي قراءة أبيّ بن كعب، وعبد الله بن مسعود، انظر البحر المحيط: 6/ 66.

(12) في (س) بزيادة: منهما.

أقوى الأوجه كما قال الرضي[1] (وبطل عمل إِذَنْ لوقوعها حشوا،) بين المتعاطفين (أو[2]على الجملتين) جملتي الشرط[3] (جميعا جاز[4]الرفع،) على عطف الجملة على الجملة، [ولا حاجة لتقدير][5] المبتدإ، أي: وَإِذَنْ أنا أُحْسِنُ كما قدره الرضي[6] (والنصب) على الاستئناف، وعطف إِذَنْ مع الفعل، وهما كالجملة الشرطية كما قال الرضي[7]، وفيه إشارة إلى أن هذا الاستئناف لا ينافي العطف على ما قبله (لتقدم العاطف،) علة لجواز الرفع والنصب، ووجههما ما مرّ من الجنبين (وقيل: يتعين النصب،) بالعطف على الجملتين (لأن ما بعدهما مستأنف) مبتدأ وقع جملة مستقلة، أو (لأن المعطوف على الأول أول،) يعني أن ما قبل العاطف غير مسبوق بشيء يطلبه فهو أول، وما عطف عليه مثله، قيل: لو لم يتعرض للتعليل لكان أظهر، لأن هذا هو الأول في المعنى، أو أقرب منه[8] (ومثل ذلك:) أي: مثل تقدم الشرط والجزاء على جملة إِذَنْ في جواز الإهمال والإعمال (زَيْدٌ يَقُومُ وَإِذَنْ أُحْسِنُ إِلَيْهِ إن عطفت على الجملة الفعلية) الصغرى الواقعة خبر المبتدإ (رفعت،) لوقوع إِذَنْ حشوا (أو على[9] الاسمية) [الكبرى، وإن اختلفتا][10] فإن الأكثر [جواز العطف][11] (فالمذهبان) جواز الرفع والنصب، وتعيين النصب، وقيل: [جواز الإهمال، وجواز الإعمال][12].

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 4/ 48.

(2) في (س) بزيادة: قدرت العطف.

(3) في (س) بزيادة: والجزاء.

(4) في (س) بزيادة: الوجهان.

(5) في (س): ولا يحتاج إلى تقدير.

(6) شرح الرضي على الكافية: 4/ 48.

(7) = = = = = = = = = = = = =.

(8) قال الأمير في حاشيته على المغني 1/ 21: "أو لأن ..." فالمناسب حذف "أو".

(9) في (س) بزيادة: الجملة .

(10) في (س): الكبرى المركبة من مبتدإ وخبر، وإن اختلفتا بالاسمية والفعلية.

(11) في (س): على الجواز.

(12) في (س) جواز الإعمال، وجواز الإهمال، وفيه بُعد. القائل ابن الملا في منتهى أمل الريب 1/ 209.

[مبحث: إِنْ]

(إِنْ- المكسورة الخفيفة-) أي: غير الثقيلة فتشمل الأقسام الأربعة لـ(إِنْ)، وأما ما في بعض النسخ من المخففة فإنما [يعملها][1] بأن يراد بالتخفيف ما يشمل الحقيقي، والمجازي كما قالوا في تقديم المسند إليه على المسند، وأما كونها من خففت الكلمة، أي: نسبتها إلى الخفة كـ(فَسَّقْتُهُ) إذا نسبته إلى الفسق، فموقوف على السماع[2] (ترد) في الكلام (على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون شرطية نحو: ﴿إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا) قَدْ سَلَفَ﴾[3]، ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾[4] وقد تقترن بـ(لا) النافية،) فتدغم نونها في [اللام][5] (فيظن من لا معرفة له أنها إِلاَّ الاستثنائية،)[6] لاسيما في القرآن الكريم فيستشكل ذلك (نحو: ﴿إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾[7]، ﴿إِلاَّ تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ﴾[8]، ﴿وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾[9]، ﴿وَإِلاَّ تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾[10]

---

(1) في (ح) و(س): يعمها. وهو الصواب.

(2) رد على الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 46.

(3) الأنفال: 38.

(4) الأنفال: 19.

(5) في (س): لامها.

(6) قال الشمني في المنصف 1/ 47: قال الدماميني: هذا الظن يأتيه من قِبل انه يجب قلب نون إِنْ لاما، ثم إدغامها في لام النافي لا التي تجيء بعدها، فيصير مجموعها في اللفظ كـ(إِلاَّ) الاستثنائية.

(7) التوبة: 40.

(8) التوبة: 39.

(9) هود- عليه السلام-: 47.

(10) يوسف- عليه السلام-: 33.

[وقد][1] بلغني أن بعض من يدعي الفضل [سُئِل][2] في: ﴿إِلاَّ تَفْعَلُوهُ﴾[3] فقال: ما هذا الاستثناء؟ [متصل أم منقطع؟][4].

الثاني:) من الأوجه الأربعة (أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية، نحو: ﴿إِنِ الْكَـافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ﴾[5]، ﴿إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلاَّ اللاَّئِي وَلَدْنَهُمْ﴾[6]، ومن ذلك) أي: [من][7] كون إِنْ نافية داخلة على الجملة الاسمية، وإنما فصله عمّا قبله لظهور الفرق بينهما (﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَـابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ [قَبْلَ مَوْتِهِ]﴾[8] أي: وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به، فحذف المبتدأ وبقيت صفته،) الظاهر أنه أراد بالتفسير: [تفسير إعراب][9] بأن الظرف صفة لـ﴿أَحَدٌ﴾ محذوف، لا خبر مقدم عليه، وما بعد إِلاَّ صفة، كما قال الزمخشري: وإن الخبر ما بعد إِلاَّ لكونه/ محط الفائدة[10]، مقتفيا في ذلك أثر أبي حيان، فيكون التفريغ في الخبر[11]، فلا يرد: أن الموصوف بجملة، أو ظرف لا يحذف في السعة إلا بشرط أن يكون بعض [مجرور][12] بـمِنْ، أو بـفِي، على أن الحذف عند وجود الشرط كثير كما قال الرضي[13]، فما قيل: إن المنعوت في الآية بعض مجرور بـمن[14]، محل بحث، إلا أن 20/ب

---

(1) في جميع النسخ: ولقد.

(2) في جميع النسخ: سال، وهو الأصوب.

(3) الأنفال: 73.

(4) في جميع النسخ: امتصل أم منقطع.
قال الشمني في المنصف: 1/ 47: قال الدماميني: قلت: وكان ينبغي أن يجاب بأن الاستثناء الذي تخيله متصل بالجهل، منقطع عن الفضل.

(5) الملك: 20.

(6) المجادلة: 2.

(7) في (س): ومن.

(8) النساء: 159. ما بين معقوفين ساقط من جميع النسخ.

(9) في (س): بيان الإعراب.

(10) انظر الكشاف: 1/ 581.

(11) انظر البحر المحيط: 3/ 392.

(12) في (س): ما قبله من المجرور.

(13) انظر شرح الكافية للرضي: 2/ 324 – 326.

(14) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 48.

يجعل التفسير [تفسيرا للمعنى تطبيقا لكلامه على كلام][1] الزمخشري، فيكون التفريغ في الصفة، وقد جوزه الزمخشري، وأبو البقاء، وصرح التفتازاني في شرح المفتاح بعدم الخلاف فيه[2]، لكن [يرده قول][3] المصنف في الباب الثاني نقلا عن الأخفش، وغيره: أن إلاّ لا تفصل بين الموصوف والصفة[4]، وما رآه الزمخشري، وأبو البقاء مخالف لكلام النحاة (ومثله:) في حذف المبتدإ الموصوف وبقاء صفته (﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا﴾[5]) أي: وما أحد منكم[6]، أو ما منكم أحد، وإنما فصله لكون الصفة هنا مفردا، (و) تدخل (على الجملة الفعلية، نحو: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَى﴾[7]، ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا﴾[8]، ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً﴾)، هذه آية الإسراء[9]، ولو أسقط ﴿وَتَظُنُّونَ﴾ لتضمن التمثيل آية المؤمنين[10]، وبعد عن الاشتباه (﴿إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا﴾[11]).

وقول بعضهم:) مبتدأ (لا تأتي إنْ النافية) في الكلام (إلا وبعدها إلاّ) الاستثنائية (كهذه الآيات، أو لمّا المشددة التي بمعناها، كقراءة بعض السبعة:) ابن

---

(1) في (س): بيانا للمعنى لا للإعراب، تطبيقا لكلام المصنف على ما قاله.

(2) انظر الكشاف: 1/ 580، التبيان في إعراب القرآن: 1/ 324، شرح المختصر للتفتازاني: 1/ 275.
- وأبو البقاء هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، عالم بالأدب، والفرائض، والحساب، قرأ العربية على ابن الحاج، وابن الخشاب، وقرأ عليه ناصح الدين ابن الحنبلي، وابن البخاري. من مصنفاته: التبيان في إعراب القرآن ، اللباب في علل البناء والإعراب، شرح اللمع لابن جني (ت: 616هـ)
انظر إنباه الرواة: 2/ 116 – 118، بغية الوعاة: 2/ 38، وفيات الأعيان: 3/ 100 – 102، الأعلام: 4/ 80.

(3) في (س): يشكل بما قاله.

(4) انظر مغني اللبيب: 2/ 491.

(5) مريم: 71.

(6) قال العكبري في التبيان في إعراب القرآن 2/ 129: وقيل: التقدير: وما منكم إلا من هو واردها.

(7) التوبة: 107.

(8) النساء: 117.

(9) الإسراء: 52.

(10) وهي قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً لَّوْ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ المؤمنون: 114.

(11) الكهف: 5.

عامر، وعاصم، وحمزة (﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1]- بتشديد الميم- أي: ما كل نفس إلا عليها حافظ،) وقرأ باقي السبعة بالتخفيف[2]، على أن تكون إنْ مخففة من الثقيلة، واللام فارقة، وماْ زائدة (مردود) خبر المبتدإ (بقوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِن سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾[3]، ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[4]، ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾[5]) فإن إنْ في هذه الآيات نافية لا محالة، وليس فيها إلاَّ ولا لمّاْ.

(وخرج جماعة على إنْ النافية قوله تعالى: ﴿ إِن كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾[6]،) أي: ما كنا فاعلين، والجملة كالنتيجة للشرطية[7] (﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَانِ وَلَدٌ﴾[8]،) أي: ما كان له ولد (وعلى هذا فالوقف هنا) بخلاف ما إذا كانت شرطية، فإن الوقف على الشرط بدون جزائه قبيح، وعلى هذا فالفاء في ﴿ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾[9] سببية، أو عاطفة على المقول ([وقوله][10] تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾[11] أي: في الذي ما مكّنّاكم فيه[12]؛ وقيل: زائدة،) تشبيها للموصولة بـماْ النافية، ولم يتعرض لكونها شرطية حذف جوابها، أي: في الذي إن مكناكم فيه

---

(1) الطارق: 4.

- وعاصم هو: أبو بكر، عاصم بن أبي النجود، الكوفي، أحد القرّاء السبعة، ثقة في القرآات، من التابعين، قيل: اسم أبيه عُبيد، وبهدلة: اسم أمه (ت: 127هـ)

انظر وفيات الأعيان: 3/ 9، تهذيب التهذيب: 3/ 30،29، غاية النهاية: 1/ 346، الأعلام: 3/ 248.

(2) أي: بتخفيف لمّا. انظر النشر: 2/ 291، والإقناع: 483، ومختصر الحجة: 242.

(3) يونس- عليه السلام-: 68.

(4) الجن: 25.

(5) الأنبياء: 111.

(6) الأنبياء: 17.

(7) نسب هذا التخريج أبو حيان في البحر المحيط: 6/ 302 للحسن، وقتادة، وابن جريج. ونسبه الدماميني للزجاج، وجماعة، وقال: والأكثرون على أنها في هذه الآية شرطية. انظر شرح المغني: 1/ 48.

(8) الزخرف: 81.

(9) نفس المصدر السابق.

(10) في (س): وكذا خرجوا عليه قوله.

(11) الأحقاف: 26.

(12) في (س) بزيادة: من القوة، والبسطة، وسعة الرزق.

طغيتم لظهوره (ويؤيد الأول ﴿مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾[1]) قال الزمخشري: والوجه هو الأول، ولقد جاء على غير آية في القرآن[2] ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾[3]، ﴿ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا﴾[4]، ولقد أحسن المصنف حيث[5] الدليل مادة المدلول (وكأنه إنما عدل عن ماْ) إلى إنْ سواء كانت نافية، أو زائدة، وإن كان المستفاد من/ السياق هو الأول[6] (لئلا يتكرر) أي لفظ ما (فيثقل اللفظ؛ [و][7] قيل: ولهذا) أي: للفرار عن التكرار (لما زادوا على ماْ الشرطية ماْ قلبوا ألف [ما][8] الأولى هاء فقالوا: مهما،) فإن أصله: ماما، قال الزمخشري: ولقد أغث أبو الطيب في قوله:

لَعَمْرُكَ مَامَا بَانَ مِنكَ لَضَارِبُ ... بِأَقْتَلَ مِمَّا بَانَ مِنكَ لَعَائِبُ[9]

وما ضره لو اقتدى بعذوبة التنزيل فقال: لعمرك ما إن بان منك[10] (وقيل: بل هي) أي: كلمة إنْ (في الآية) يعني: ﴿ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ ﴾[11] (بمعنى قدْ) لوقوع

---

(1) الأنعام: 6.
(2) المقصود: جاءت في كثير من الآيات.
(3) مريم: 74.
(4) غافر: 82. انظر الكشاف: 3/ 526.
(5) في (ح) و(س) بزيادة: جعل.
(6) في (س) بزيادة: فإن ماْ أيضا تكون زائدة.
(7) ساقط من جميع النسخ.
(8) = = = = = = = = =
(9) البيت من الطويل، للمتنبي في ديوانه: 1/ 158 وبرواية:

يرى أن ما ما بان منك لضارب

والشاهد فيه: ما ما بان، جاءت ماْ على الأصل بدون قلب.
(10) انظر الكشاف: 3/ 525.
(11) الأحقاف: 26.

نظيره في القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ ﴾[1]، [وقيل][2]: ما وجدنا من ذهب إلى كون إنْ هنا بمعنى قدْ[3] (وإن من ذلك) أي: من مجيء إنْ بمعنى قدْ (﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾[4]،) أي: قد نفعت ذكراك، إذ بها حصل إيمان كثير من الناس، نسبه المصنف إلى قطرب[5]، [وقال الحلبي: ذكره][6] ابن خالويه[7]، [وهو بعيد جدا][8] (وقيل:) قائله الفراء، والنحاس، والجرجاني، والزهراوي، [ذكره الحلبي][9] (في هذه [الآية][10] إن التقدير: وإن لم تنفع،) على أنه

---

(1) الأعراف: 10.

(2) في (س): كذا قيل.

(3) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 31/أ.

(4) الأعلى: 9.

(5) عندما تحدث أن لـإنْ معنيان آخران غير الأربعة المعروفة، انظر ص: 1/ 33، ورأي قطرب في الأزهية: 50.
- وقطرب هو: أبو علي، محمد بن المستنير النحوي، لازم سيبويه، وأخذ عنه عيسى بن عمرو. من تصانيفه: العلل في النحو، والأضداد، ومجاز القرآن (ت: 206هـ)
انظر طبقات النحويين واللغويين: 99، 100، بغية الوعاة: 1/ 242، 243، نزهة الألباء: 85، الأعلام: 7/ 95.

(6) في (س): ونسبه إلى الشهاب.

(7) انظر اللباب في علوم الكتاب: 2/ 282، والدر المصون: 10/ 763.
- وابن خالويه هو: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان، الهمذاني الأصل، اللغوي، النحوي، تلقى النحو، واللغة، وعلوم القرآن، والحديث، وغيرها عن ابن دريد، ونفطويه، وابن الأنباري، وغيرهم. من مصنفاته: الحجة في القراآت السبع، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، شرح ديوان أبي فراس الحمداني. (ت: 370هـ)
انظر إنباه الرواة: 1/ 359 ذكر أن اسمهُالحسين بن محمدْ، وفيات الأعيان: 2/ 178، بغية الوعاة: 1/ 529،530، الأعلام: 2/ 231.

(8) في (س): واستبعده.

(9) في (س): قاله أبو حيان. انظر الدر المصون: 6/ 510،511، والبحر المحيط: 8/ 459، ومعاني القرآن للنحاس: 5/ 206، والمحرر الوجيز: 5/ 480، ولم أعثر على قول الفراء في معاني القرآن.
- والزهراوي هو: سليمان بن محمد، كان ذا حظ من علوم اللسان، روى عن النحاس، والسيرافي، والزجاجي، وروى عنه ابنه أبو علي الحسن الحاسب. من مصنفاته: أدب الكاتب.
انظر بغية الوعاة: 1/ 602، معجم المؤلفين: 1/ 796.

(10) ساقط من جميع النسخ.

أنه من باب الاكتفاء، وهو نوع من إيجاز الحذف، حذف منه المعطوف، [و][1] العاطف[2]، يدل عليه قوله: (مثل:﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾[3] أي: والبرد) فإنه علم في الاكتفاء، وعلى هذا القول فالشرطية في موضع الحال عطف عليها ما يناقضها[4] نحو: آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي وَإِنْ لَمْ تَأْتِنِي، وفي هذه الصورة ترك الواو مستمر لأن [الشرطين المتناقضين في][5] مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط، بل يتحولان إلى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين في نحو: ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾[6] بخلاف ما إذا لم يعطف عليها نقيضها فإنه لا بد فيه من الواو، نحو: آتِيكَ وَإِنْ لَمْ تَأْتِنِي إذ لو تركت لالتبس بالشرط حقيقة، كما قرره صاحب الضوء[7]، وهذه الواو إنما تدخل على حرف الشرط إذا كان ضد الشرط [المذكور][8] أولى بجزائه[9]، نحو: أُكْرِمُهُ وَإِنْ شَتَمَنِي، ثم اختلف فذهب الزمخشري: إلى أنها للحال[10]، وبه جزم التفتازاني[11]، وذهب الرضي: إلى أنها للاعتراض[12]،

---

(1) في (ي): مع.

(2) الاكتفاء: ذكر أحد الضدين مع أن كلا منهما مراد. انظر البرهان في علوم القرآن: 3/ 118.

(3) النحل: 81.

(4) في (س) بزيادة: كما في.

(5) في (س): النقيضين من الشرطين.

(6) البقرة: 6.

(7) انظر ضوء المصباح: ل 23/ أ.

- صاحب الضوء هو: محمد بن محمد بن أحمد تاج الدين الأسفرايني، عالم بالنحو. من مصنفاته: ضوء المصباح، لباب الإعراب، لب الألباب (ت: 684هـ).

انظر كشف الظنون: 2/ 1708، تاريخ الأدب العربي: 5/ 269، الأعلام: 7/ 31.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: من الشرط.

(10) في (س) بزيادة: والمعنى: أكرمه والحال أنه شتمني فرضا وتقديرا. وانظر المفصل: 319.

(11) انظر المطول: 152.

(12) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 98.

[والجِنْزي][1]: إلى أنها للعطف على حال محذوفة[2]، وصوبه المصنف في شرح قول كعب- رضي الله عنه-:

كُلُّ ابْنِ أُنْثَى وَإِنْ طَالَتْ سَلاَمَتُهُ   يَوْمًا عَلَى آلَةٍ حَدْبَاءَ مَحْمُولُ[3]

ثم قال: ومتى أسقطت الواو [في][4] هذا البيت، ونحوه فسد المعنى، فبهذا [تبين][5] أن ما قيل: إن الواو الداخلة على إنْ الوصلية هي واو الحال[6]، [وكذا][7] ما قيل: إنها قد تستعمل بدون الواو[8]، ليس بسديد على إطلاقه، (وقيل: إنما قيل ذلك) أي: قوله: ﴿إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ﴾[9] (بعد ان عمهم) أي: عمَّ النبي الناس (بالتذكير [ولزمتهم][10] الحجة،) فلا يرد أن الواجب على النبي- عليه الصلاة

---

(1) في (س): والجمزي.

(2) انظر رأي الجنزي في المنصف: 1/ 50، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 99، وضوء المصباح: ل 23/ أ.
- والجِنْزي هو: أبو حفص، عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجِنْزي، إمام في الأدب والنحو، من علماء القرن السادس الهجري، قرأ الأدب على أبي المظفر الأبِيْوَرديّ، وسمع من عبد الرحمن الدونيّ سنن النسائي (ت: 550هـ)
انظر إنباه الرواة: 2/ 329، بغية الوعاة: 2/ 221، معجم الأدباء: 4/ 466 – 469، المعجم المفصل للشواهد العربية: 1/ 502، 503.

(3) البيت من البسيط ، لكعب بن زهير في ديوانه: 65، والمعجم المفصل للشواهد العربية: 6/ 317، ومغني اللبيب: 1/ 221، ولسان العرب: (ح . د . ب) 1/ 301، (أ . و . ل) 11/ 39، وتاج العروس: (ح . د . ب) 2/ 205. والشاهد فيه: وإن طالت، فالواو للحال.
- وكعب هو: أبو المضرّب، كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، شاعر من أهل نجد، له شهرة في الجاهلية والإسلام، وله ديوان شعر (ت: 26هـ)
انظر طبقات فحول الشعراء: 1/ 100،99، الشعر والشعراء: 80، الأغاني: 17/ 82، الأعلام: 5/ 226.

(4) في (س): من.

(5) في (س): ظهر.

(6) القائل الشمني في المنصف: 1/ 50.

(7) في (س): مثل.

(8) القائل الدماميني، واعترض عليه الشمني، انظر شرح المغني، والمنصف: 1/ 50،49.

(9) الأعلى: 9.

(10) في (ح) و(ظ): لزمت.

والسلام- التذكير نفع، أو لم ينفع[1]، لأن هذا في مبدإ الأمر، بخلاف سوق الآية فإنه بعد ذلك، فلا يضر وجود الشرط، وعدم العموم (وقيل: ظاهره الشرط ومعناه ذمُّهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم[2]، كقولك:) لمن يعظ (عِظِ الظَّالمين إنْ سَمِعُوا مِنْكَ، تريد بذلك الاستبعادَ،) مجازا بعلاقة/ الشك، والتردد فيهما، كأنه قيل: فذكر، 21/ب ولكن النفع بعيد مشكوك فيه بالنسبة إلى الناظرين إليهم (لا الشرط) الحقيقي وتقييد[3] بالسماع.

(وقد اجتمعت الشرطية، والنافية في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ﴾[4] الأولى: شرطية، والثانية: نافية، جواب) أي: جزء جواب (للقسم) المقدر (الذي آذنت به اللام الداخلة على[5] الأولى،) والمعنى: والله لئن زالت السموات والأرض ما أمسكهما [أحد][6] من بعد الله، أو من بعد الزوال (وجواب الشرط محذوف وجوبا) يدل عليه جواب القسم، وقد جرى هنا على ما عليه الجمهور: من أن القسم والشرط إذا اجتمعا فالجواب المذكور للسابق[7].

(وإذا دخلت) [أي:][8] إنْ النافية (على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه، والفراء،) لدخولها على القبيلين، وإنما عملت ’ما‘ الحجازية لقوة شبهها بـليس[9]، (وأجاز الكسائي،) وأكثر الكوفيين (والمبرد) وابن السراج، والفارسي،

---

(1) قاله الزمخشري في الكشاف: 4/ 244، وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 20/ 15.
(2) في (س) بزيادة: هذا هو الثاني من وجهي الزمخشري.
وانظر الكشاف: 4/ 244.
(3) في (س) بزيادة: الوعظ.
(4) فاطر: 41.
(5) في (س) بزيادة: إن.
(6) ساقط من (س).
(7) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 457،456.
(8) ساقط من (س).
(9) قال سيبويه في الكتاب 3/ 153،152: ’وتكون في معنى ’ما‘، قال الله- عز وجل-: ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ﴾، أي: ما الكافرون إلا في غرور.
وتصرف الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها ’ما‘ إلى الابتداء في قولك: ’إنما‘، وذلك قولك: ما إن زيد ذاهب والظاهر أن ما أثبته عبد السلام هارون من نسخة (ط) ليس صوابا، بل الصواب ما في آ وب وهو: وتصرف ’ما‘ إلى الابتداء كما صرفتها ’ما‘ إلى الابتداء في قولك: ’إنما‘.
بمعنى: أن ’إنْ‘ إذا زيدت بعد ’ما‘ أبطلتها عن العمل كما أبطلت ’ما‘ عمل ’إنّ‘.
وانظر رأي الفراء في الهمع: 1/ 453.

وابن جني من البصريين (إعمالها عمل ليس[1])، وهو الصحيح لورود السماع [به][2] نثرا ونظما، كقوله:

إنْ هُـوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أحَـدٍ ... إلاَّ عَلَى أضْعَفِ الْمَجَانِينِ[3]

ومنقول من سيبويه أيضا[4] (وقرأ سعيد بن جبير:) أحد أعلام التابعين، قتله الحجاج سنة خمس وتسعين، قيل: لم يسلط على قتل أحد بعده[5] (﴿ إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادً أَمْثَالُكُمْ ﴾[6] بنون [مخففة][7] مكسورة لالتقاء الساكنين،) نون إنْ ولام الذين، (ونصب عباداً) على أنه خبر إنْ النافية، واسمها الموصول (و) نصب (أمثالكمْ) على أنه صفة عباداً لأنه بمعنى: مما يليكم، وهذا التخريج نسب

---

(1) قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح 1/ 271: واختلف النقل عن سيبويه والمبرد، فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه، والمنع عن المبرد ، وعكس ذلك النحاس، ونقل ابن مالك عنهما الإجازة، وسمع ذلك من أهل العالية. وانظر شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 375، والهمع: 1/ 453، والمقتضب: 2/ 622، والإيضاح على شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 219، والمحتسب: 1/ 384.

- وابن السّراج هو: أبو بكر، محمد بن السري بن سهل، أديب لغوي من أهل بغداد، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه الزجاجي، والسيرافي، والفارسي (ت: 316هـ)

انظر إنباه الرواة: 3/ 145، بغية الوعاة: 1/ 109، شذرات الذهب: 2/ 273، الأعلام: 6/ 136.

(2) ساقط من (س).

(3) البيت من المنسرح، بلا نسبة في الخزانة: 4/ 166، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 2/ 112، وشرح شذور الذهب: 297، وشرح ابن عقيل: 1/ 169، والهمع: 1/ 153، وحاشية الصبان: 1/ 395، وفي الأزهية: 46، وشرح الكافية الشافية: 1/ 189 برواية حزبه الملاعين بدل أضعف المجانين.

والشاهد فيه: إن هو مستوليا، حيث أعملت إنْ عمل ليس.

(4) قال أبو حيان في الارتشاف 3/ 1207: واختلفوا على سيبويه، والمبرد، فنقل السهيلي: أن سيبويه أجاز إعمالها، وأن المبرد: منع ذلك، ونقل النحاس عكس ذلك. انظر الكتاب: 3/ 153،152، والمساعد: 1/ 281، والمقتضب: 2/ 622.

(5) الحجاج هو: أبو محمد، الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، قائد، داهية، خطيب (ت: 95هـ)

انظر طبقات المفسرين: 1/ 188، وفيات الأعيان: 2/ 371، شذرات الذهب: 1/ 108، الأعلام: 3/ 93.

(6) الأعراف: 194.

(7) في جميع النسخ: خفيفة.

التخريج نسب إلى ابن جني، فلا يناقض قراءة الجمهور بتشديد إنْ، ورفع عباد[1]، لأن معناها: أن الأصنام عباد له تعالى مماثلة لكم في المخلوقية، فلم تعبدونها وهي لا تصلح لذلك؟، ومعنى قراءة النفي: أنها ليست عبادا مماثلة لكم بل أنتم أعلى منها وأفضل لما لكم من كمال العقل وحسن الخلق، والمعبود لا يليق أن يكون دون العابد، بل ولا مساويا له، وخرجها أبو حيان: على أنها إنْ المخففة، نصبت الجزئين كما نصب أصلها في قوله:

... ... إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا[2]

(وسُمِعَ من أهل العالية:) وهم الحجاز وما والاها (إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إلاَّ بِالْعَافِيَةِ[3]، وإِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلاَ ضَارَّكَ) بنصبهما، على أن الأول خبر إنْ [النافية][4]، والثاني عطف عليه (ومما يتخرج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم:) بعض العرب (إِنَّ قَائِمٌ، واصله: إِنْ أَنَا قَائِمٌ[5]، فحذفت همزة أنا) مع حركتها (اعتباطا،) لا لعلة موجبة للحذف، والاعتباط: نحر البعير من غير علة[6] (وادغمت نون إنْ في نونها،) نون أناَ (وحذفت ألفها في الوصل،) هذا

---

(1) في (س) بزيادة: أمثالكم. انظر المحتسب: 1/ 384، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 338.

(2) انظر البحر المحيط: 4/ 444، والنهر الماد: 2/ 662.

شطر بيت من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة، والبيت بتمامه:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافًا إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

انظر شرح شواهد المغني: 1/ 122، والخزانة: 4/ 167، والهمع: 1/ 490، وشرح الأشموني: 1/ 402، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 102. والشاهد فيه: إن حراسنا أسدا، نصبت إنَّ الجزئين.

(3) في (س) بزيادة: بنصب خيراً على أنه خبر إنْ النافية.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: أي: ما أنا قائم.

(6) انظر القاموس المحيط: (ع . ب . ط) 2/ 386.

[على][1] رأي الكوفيين، فإن [ألف أناْ][2] عندهم من نفس الكلمة، وأما عند البصريين فزائدة[3]، ولا يخفى أن قاعدة الرسم أن تكتب الف أناْ كما في/ لكناْ 1/22
ولعل تركها للإلغاز والتعمية، ولا يبعد أن يكون هذا باعثا لذكر هذا القول، وإلا فالخلاف جار في أناْ مطلقا (وسُمِع إنْ قَائِماً على الإعمال) أصله: إن أنا قائما، وكيفية الإعلال فيه [مثل ما في الإهمال][4] (وقول بعضهم:) في إعلال مثل هذين المسموعين (نُقِلت حركة الهمزة إلى النون ثم أسقِطت) الهمزة (على القياس في التخفيف بالنقل) وبالإسقاط، لكن الأصوب تركهما حذرا عن المصادرة (ثم سكنت النون) التي نقلت إليها حركة الهمزة (وادغمت،) في نون أناْ (مردود، لأن المحذوف لعلة [كالثابت][5]،) الذي لم يحذف أصلا، وأراد بالعلة الموجبة القياسية بدليل قوله (ولهذا تقول: [هذا][6] قاضٍ– بالكسر– لا بالرفع،) لم يقل: لا بالضم، مع أنه يناسب الكسر إيماء إلى أنه لو حركت الواو بالضم لكان ذلك حركة الإعراب كما في هَذِهِ يَدٌ (لأن حذف الياء [لالتقاء الساكنين][7]؛)– الياء والتنوين– (فهي مقدرة الثبوت،) لثبوت علته، بخلاف من يؤيد المحذوفة اعتباطا، فإنها كانت محذوفة نسيا منسيا، فصار ما قبلها متعقب الإعراب كما قال الرضي[8] (وحينئذ) أي: حين إذ كان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت (فيمتنع الإدغام،) في مسألتنا (لأن الهمزة فاصلة) بين المثلين (في التقدير،) لثبوتها فيه، [ولهذا][9] لم تقلب الياء ألفا في جَيَلْ للضبع، إذ أصله جَيْأَلْ وزان فَيعل[10] (ومثل هذا البحث يتأتى في قوله تعالى: ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ

---

(1) ساقط من (س).
(2) في (س): الألف.
(3) انظر الارتشاف: 3/ 1208.
(4) في (س): ما في الإهمال بعينه.
(5) في جميع النسخ: بمنزلة الثابت.
(6) ساقط من جميع النسخ.
(7) في جميع النسخ: للساكنين.
(8) انظر شرح الرضي على الكافية: 1/ 77.
(9) في (س): ولذا.
(10) انظر لسان العرب: (ج . أ . ل) 11/ 96.

رَبِّي ﴾[1]) اقتصر الزمخشري على الوجه الثاني، وحكم [الحلبي][2] بأنه أحسن الوجهين لجريه على القاعدة[3]، ولا يجوز أن تكون لكنْ لكنْ مشددة، والألف للإشباع لوقوع 'هوْ بعدها، وتقدير ضمير الشأن من غير أنْ المفتوحة ضعيف، أو ضرورة كالإشباع، وإعرابه على ما قال أبو البقاء: 'أناْ مبتدأ، وْهوْ مبتدأ ثان، واْللهْ مبتدأ ثالث، وْربيْ الخبر، والياء عائدة على الأول[4].

(الثالث:) من أوجه إِنْ (أن تكون مخففة من الثقيلة، فتدخل على الجملتين[5]: فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها) عمل أصلها (خلافا) نصب على المصدر، أو الحال، أي: ذا خلاف، أو مخالفا (للكوفيين[6]،) الظاهر أن الخلاف راجع إلى جواز إعمالها، قال الرضي: 'ولا يجوز عند الكوفيين إعمال المخففة، والآية رد عليهم[7]، فجعل الكسائي أنْ مع اللام في الأسماء مخففة، وفي الأفعال نافية، واللام بمعنى: 'إلا'[8]، فبهذا [سقط][9] ما قيل: إن الكوفيين لا يقولون بالمخففة، ولا بإعمالها[10]، وكذا ما قيل: [إن الخلاف راجع إلى][11] قوله: أن تكون مخففة[12]، بناء على أنهم لا يقولون بها، كما صرح به المصنف في بحث أنّ- المشددة-[13]، [وفيه: أن ما صرح به][14] رواية ضعيفة عنهم بدليل قوله هناك، وعن الكوفيين أنها لا

---

(1) الكهف: 38.

(2) في (س): الشهاب.

(3) في (س) بزيادة: ولما قضى القاضي.

انظر الكشاف: 2/ 484، الدر المصون: 4/ 457، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 6/ 177.

(4) انظر التبيان في إعراب القرآن: 2/ 104.

(5) في (س) بزيادة: الاسمية والفعلية.

(6) انظر الإنصاف: 1/ 195، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 34، والهمع: 1/ 511.

(7) شرح الرضي على الكافية: 4/ 366.

(8) انظر الهمع: 1/ 513.

(9) في (س): ظهر أن.

(10) في (س) بزيادة: غير سديد. والقائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 52.

(11) في (س): إنه يرجع إلى صدر المسألة فقط، وهو.

(12) القائل الشمني في المنصف: 1/ 52.

(13) مبحث أنّ ص: 212.

(14) في (س): قلت ما صرحه.

تخفف (لنا) معشر البصريين في الاستدلال على إثبات أنْ المخففة وإعمالها (قراءة الحرميين، وأبي بكر) أحد رواة عاصم (﴿ وَإِن كُلاًّ لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[1]،) وفيه بحث، لأن قراءة أبي بكر بتخفيف إنْ وتشديد لمّا، وقراءة الحرميَيْن/ بتخفيفهما، فالأولى أن 22/ب يقول: وكذا قراءة أبي بكر، إلا أنه شدد ميم لمّا، ولعله اعتمد على ما قال في بحث لمّا: قراءة أبي بكر بتخفيف إنْ وتشديد لمّا محتملة لأن تكون إنْ مخففة، وأن تكون نافية، وكُلاً مفعول له بإضمار أرى، ولمّا بمعنى إلا[2]، ثم هذا الاحتمال لا يقدح في الاستدلال.

كما مر، فلا يرد ما قيل: إنه مع هذا الاحتمال لا يتأتي[3] الاستدلال بهذه القراءة، ثم للكوفيين أن يجيبوا عن قراءة الحرميين بمثل ذلك[4] (و) لنا (حكاية سيبويه إنْ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ) فإنه قال: صح عن العرب ذلك[5]، ولم يثبت أن اللام بمعنى إلا، وإلا لصح لَمْ يَقُمْ لَزَيْدٌ، ثم الأخفش موافق له في هذه الحكاية[6] (ويكثر إهمالها،) أي: ألفا إنْ المخففة الداخلة على الاسمية كثير في نفسه (نحو: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[7]، ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[8]، وقراءة حفص ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[9]،) بتخفيف إنْ (وكذا [قرأ][10] ابن كثير،

---

(1) هود- عليه السلام-: 111. انظر النشر: 2/ 290، 291، والإقناع: 410، ومختصر الحجة: 108.
- الحرميان هما: نافع، وابن كثير، وقد سبقت ترجمتهما في مبحث الهمزة المفردة.
- وشعبة هو: شعبة بن عياش الأزدي النهشلي الكوفي، كان إماما وعالما كبيرا، من كبار أئمة السنة، وهو أحد رواة عاصم، عرض عليه القرآن ثلاث مرات (ت: 193هـ).
انظر معرفة القراء الكبار: 1/ 110، النشر: 1/ 156، الإقناع: 69، الأعلام: 3/ 165.

(2) انظر مغني اللبيب: 1/ 311.

(3) في (س) بزيادة: له.

(4) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 52.

(5) قال في الكتاب 4/ 140: وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ.

(6) انظر معاني القرآن للأخفش: 1/ 290.

(7) الزخرف: 35.

(8) يس: 32.

(9) طه: 63.

(10) في (ظ): قراءة.

إلا أنه شدد نون هـذان[1]) فلا يكون مما لحن فيه (ومن ذلك ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[2] في قراءة من خفف لما) قيد للآيات التي فيها لما لا للآية الأخيرة فقط[3]، فإن من خفف لما وهم الحرميان، وأبو عمرو، والكسائي خففها في الكل[4]، فالأحسن أن لا يفصل بينها بقوله: وقراءة حفص، إلا أنه لما فصل فصل بقوله: ومن ذلك (وإن دخلت على [الفعل أهملت وجوبا][5]،) فإن تقدير الشأن معها قد ضعفه ابن الحاجب، ومنعه أبو علي[6]، وقال الرضي: [7]جوزه بعضهم قياسا على أن المفتوحة[8]، وإليه مال [البيضاوي][9]، والأحسن أن يكون كل مبتدأ، وعليها خبره، وحافظ فاعله، وما مزيدة بعد اللام الفارقة (والأكثر) بل اللازم عند البصريين (كون الفعل) الواقع بعدها من نواسخ المبتدإ والخبر، وأما الكوفيون فيعمّمون جواز دخولها على الأفعال كلها قياسا[10] (ماضيا ناسخا،) أما الأول: فلأن المشددة شبيهة بالماضي لفظا ومعنى، وأما الثاني: فلئلا يزول أصل وضعها بالكلية (نحو: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾[11]،)[12] على قراءة النصب، وأما على قراءة

---

(1) انظر النشر: 2/ 321، ومختصر الحجة: 145، 146.

- وحفص هو: أبو عمرو، حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدوري، إمام القراءة في عصره، كان ضريرا، وهو أول من جمع القرآات. من تصانيفه: كتاب ما اتفقت ألفاظه ومعانيه في القرآن، وقرآات النبي- صلى الله عليه وسلم-، وأجزاء القرآن (ت: 246هـ).

انظر غاية النهاية: 1/ 255، معجم الأدباء: 10/ 215، النشر: 1/ 156، الأعلام: 2/ 264.

(2) الطارق: 4.

(3) لتدخل آيتي الزخرف، ويس.

(4) انظر النشر: 2/ 291، والإقناع: 458، ومختصر الحجة: 242.

(5) في جميع النسخ: على الجملة الفعلية وجب إهمالها.

(6) انظر الإيضاح على شرح المفصل: 2/ 187، 188، والبغداديات: 57.

(7) في (س) بزيادة الواو.

(8) قال الرضي في شرح الكافية 4/ 368: وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة.

(9) في (س): القاضي. في حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي 2/ 415 قال القاضي: إن هي المخففة من الثقيلة، واللام هي الفاصلة.

(10) انظر الارتشاف: 3/ 1275، الهمع: 1/ 513، وشرح التصريح: 1/ 328.

(11) البقرة: 143.

(12) في (س) بزيادة: يعني:.

الرفع فهو من هذا الوجه لا من هذا الباب[1] (﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾[2]، ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا ﴾) أي: علمنا (﴿أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[3]، ودونه أن يكون مضارعا ناسخا،) وإنما كان[4] دون ما قبله لفوات المضي (نحو: ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾[5]، ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾[6]،) يفهم منه أن النسخ أقوى من المضي، [ولهذا][7] قال: (ويُقاس على النوعين) أي: على أمثلة نوعي الأكثر، والكثير المسموعة، وإلا فلا معنى للقياس على ذات النوعين (اتفاقًا،) [وفيه تعريض لابن مالك حيث قال: إنه إذا كان بلفظ المضارع يحفظ ولا يقاس عليه][8] (ودون هذا) أي: دون كونه مضارعا ناسخا (أن يكون ماضيا غير ناسخ، نحو قوله:) أي: قول من قال:

(شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ... ...)

صدر بيت من الكامل لعاتكة بنت زيد زوجة الزبير بن العوام[9]، عجزه:

---

(1) قراءة الجمهور بالنصب، وقرأ اليزيدي بالرفع.
انظر البحر المحيط: 1/ 425.

(2) الإسراء: 73.

(3) الأعراف: 102.

(4) في (س) بزيادة: هذا.

(5) القلم: 51.

(6) الشعراء: 186.

(7) في (س): ولذا.

(8) في (س): اقتفى فيه أثر أبي حيان، حيث قال في ارتشافه: دعوى ابن مالك أنه إذا كان بلفظ المضارع يحفظ ولا يقاس عليه ليس بشيء. انظر شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 37، وشرح الكافية الشافية: 1/ 223، والارتشاف: 3/ 1272.

(9) عاتكة هي: عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل العدوية، ابنة عم سيدنا عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- (ت: 40هـ).
انظر الحماسة البصرية: 2/ 607،606، الخزانة: 10/ 378، شرح أبيات المغني: 1/ 92، 93، الأعلام: 3/ 242.
- والزبير هو: أبو عبد الله، الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، الصحابي الشجاع، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأول من سلّ سيفه في الإسلام، شهد بدرا وأحدا وغيرهما (ت: 36هـ).
انظر تهذيب التهذيب: 2/ 148، 149، الإصابة: 1/ 445، البداية والنهاية: 3/ 387، الأعلام: 3/ 43.
والخطاب لعمرو بن جرموز، قاتل الزبير غدرا.

(... ... ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ/ الْمُتَعَمِّدِ)[1] 1/23

أي: وجبت عليك عقوبة الدم العمد، وهو: القَوَد، شُلَّتْ يَدُهُ تُشَلُّ- بالفتح-: يبست، وأشلت، وشُلت- مجهولتين- كما في القاموس[2].

(ولا يقاس عليه) أي: على ما سمع من أمثلته (خلافا للأخفش،) ولم يذكر الكوفيين كما [ذكره][3] ابن مالك، لأن الغرض بيان حالة المسألة عند البصريين، فإنه (اجاز: إِنْ قَامَ لَأَنَا، وإِنْ قَعَدَ لَأَنْتَ[4]،) وأما غيره فيمنعه، ويعد ما ورد منه[5] شاذا[6] (ودون هذا) أي: دون كونه ماضيا غير ناسخ (أن يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم: إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ،) والهاء للسكت (ولا يقاس عليه) لفوات المضي والنسخ معا (إجماعا) من البصريين[7]، ومن قال باتفاق الكوفيين والبصريين فقد نسي ما قدمت يداه من أن الكوفيين يعمِّمون دخولها على الأفعال كلها قياسا[8] (وحيث وجدت إِنْ وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه

---

(1) البيت لعاتكة في شرح شواهد المغني: 1/ 71، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 2/ 278، وشرح التصريح: 1/ 328، والخزانة: 1/ 398 وبرواية تالله ربكَ بدل شلت يمينكَ، ووجبتَ بدل حلتْ، وفي شرح المفصل لابن يعيش: 8/ 72 برواية بالله ربكَ بدل شلت يمينكَ، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: 2/ 440، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 37 برواية هبلتك أمكَ بدل شلت يمينكَ، وفي الإنصاف: 2/ 641 برواية كُتبتْ بدل حلتْ، وفي شرح أبيات سيبويه للنحاس: 57 برواية ثكلتك أمكَ بدل شلت يمينكَ. ولأسماء بنت أبي بكرْ في شرح الأشموني: 1/ 439. زوجة الزبير أيضا. والشاهد فيه: دخول إنْ المخففة على الماضي غير ناسخ.

(2) القاموس المحيط: (ش. ل. ل) 3/ 413.

(3) في (س): ذكر.

(4) في الهمع 1/ 513 قال السيوطي: فالبصريون إلا الأخفش على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه، وذهب الأخفش إلى جواز القياس عليه، ووافقه ابن مالك. وانظر شرح التسهيل: 2/ 37، والكافية الشافية: 1/ 224.

(5) في (س) بزيادة: كبيت عاتكة.

(6) قال ابن هشام في أوضح المسالك 1/ 154: ونذر كونه ماضيا غير ناسخ... وأنذر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا.

(7) قوله إجماعا غير سليم، فقد قاس عليه الأخفش ووافقه ابن مالك كما ذكرنا سابقا.

(8) قائله وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 35/ ب.

[المسألة][1] فاحكم [عليها][2] بأن أصلها التشديد) ثم خففت، فاللام لازمة سواء اهملت، او أعملت، قال الرضي: "مذهب سيبويه وسائر النحاة أنها لا تلزم المعملة لحصول الفرق بالعمل[3] (وفي هذه اللام خلاف) بين البصريين، وبينهم وبين الكوفيين (يأتي في باب اللام [إن شاء الله تعالى][4].

و[5] (الرابع: أن تكون زائدة،) وجودها وعدمها سواء بالنسبة إلى أصل المعنى (كقوله:

مَـا إِنْ أَتَيْـتُ بِـشَيْءٍ أَنْـتَ تَكْرَهُـهُ ... ...)

صدر بيت من البسيط لنابغة الذبياني، أحد شعراء الجاهلية[6]، عجزه:

(... ... ... إِذَنْ فَلاَ رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي)[7]

أي: ما فعلت شيئا من مكروهك، فإن فعلت شلت يده حتى لا تقدر على رفع السوط (وأكثر ما زيدت) إنْ هذه (بعد "ما" النافية) قال الفراء: "ما" و"إنْ" حرفا نفي

---

(1) في جميع النسخ: الأمثلة.

(2) ساقط من جميع النسخ.

(3) قال في شرح الكافية: 4/ 366: "وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة، فإنهم قالوا: المعملة لا يلزمها اللام، لحصول الفرق بالعمل".

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) في (س) بزيادة: الوجه.

(6) النابغة الذبياني هو: أبو أمامة، زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى من أهل الحجاز، كان الشعراء يقصدون قبته في سوق عكاظ يعرضون أشعارهم عليه، له ديوان شعر (ت: 18 ق هـ).

انظر طبقات فحول الشعراء: 56، الشعر والشعراء: 92، الخزانة: 2/ 135، الأعلام: 3/ 54، 55.

(7) البيت للنابغة في ديوانه: 451-، وبرواية صدر البيت:

ما قلت في شيء مما أتيت به

وبنفس رواية المصنف في شرح شواهد المغني: 1/ 74، وشرح أبيات المغني: 1/ 95، والخزانة: 8/ 451، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 41، والأزهية: 52، وفي لسان العرب: (ن. د. ي) 15/ 451 برواية "نديت" بدل "أتيت". والشاهد فيه: مجيء "إنْ" زائدة.

ترادفا كترادف حرفي التوكيد في إنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ[1]، ورده ابن الحاجب: بأنه لم يعهد اجتماع حرفين بمعنى من غير فصل[2] ([إذا][3] دخلت على جملة فعلية كما في البيت،) الذي أنشد صدره (أو اسمية كقوله:

فَمَـــا إنْ طِبُّنَـــا جُـــبْنٌ وَلَكِـــنْ   مَنَايَانَـــا وَدُولَـــةُ آخَرِينَـــا)[4]

بيت من الوافر لفروة بن مسيك[5]، وقبله:

إذَ مَـا الـدَّهْرُ جَـرَّ عَلَـى أُنَـاسٍ   كَلاَكِلَـــهُ أَنَـــاخَ بِآخَرِينَـــا
فَقُـلْ للـشَّامِتِينَ بِنَـا أَفِيـقُـــوا   سَـيَلْقَى الـشَّامِتُونَ كَمَـا لَقِينَـا

الطب[6]: العادة، قاله الجوهري[7]، وقال الأعلم: العلة والسبب، أي: لم يكن[8] قتلنا الجبن، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية، وانتقال الدولة[9]، والجبن ضد الشجاعة، والمنايا جمع منية وهي: الموت، والدولة- بالفتح- في الحرب

---

(1) انظر المفصل: 402، وشرح المفصل لابن يعيش: 8/ 129.

(2) انظر الإيضاح لابن الحاجب: 2/ 227.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) البيت لفروة بن مسيك في شرح شواهد المغني: 1/ 81، والخزانة: 4/ 115 وبرواية 'وما' بدل 'فما'، والكتاب: 3/ 153. وبلا نسبة في الكامل: 1/ 401، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 433، وشرح المفصل لابن يعيش: 8/ 129، والهمع: 1/ 449 برواية 'وما' بدل 'فما'. والشاهد فيه: وقوع 'إنْ' بعد 'ما' الحجازية ، وقد كفت عن العمل.

(5) في (س) بزيادة: أو للكميت. كما نسبه ابن يعيش في شرح المفصل: 8/ 129.
فروة بن مُسَيك هو: فروة بن مسيك بن الحارث بن سلمة، صحابي مخضرم، له شعر اجازه النبي- صلى الله عليه وسلم- (ت: 30هـ).
انظر خزانة الأدب: 4/ 116، 117، الحماسة البصرية: 4/ 1664، معجم الشعراء: 208، الأعلام: 5/ 143.

(6) في (س) بزيادة: هنا.

(7) الصحاح: (ط . ب . ب) 1/ 257.

(8) في (س) بزيادة: سبب.

(9) انظر قول الأعلم في شرح شواهد المغني: 1/ 83، 84، وشرح أبيات المغني: 1/ 104.
- والأعلم هو: أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي، المعروف بالأعلم، عالم باللغة والأدب، أخذ عن إبراهيم الإفليلي، وأبي سهل الحرّاني، وأخذ عنه أبو علي الغسّاني، وغيره. من تصانيفه: شرح الحماسة لأبي تمام، وشرح الجمل للزجاجي، وشرح أبيات الجمل (ت: 467هـ)
انظر معجم الأدباء: 5/ 649، البلغة في أئمة النحو واللغة: 322، بغية الوعاة: 2/ 356، الأعلام: 8/ 233.

في الحرب الغلبة، وبالضم: في المال، وآخرين- بفتح الخاء- أي: غيرنا من أعدائنا، [والواو بمعنى: مع][1] أي: منايانا ودولة آخرين مقرونان.

(وفي هذه الحالة تكف ما الحجازية) لضعف عملها بوقوع إنْ بعدها (كما في البيت، وأما قوله:

بَنِــي غُدَانَــةَ، مَــا إِنْ أَنْــتُمُ ذَهَبًــا وَلاَ صَرِيفًا، وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ)[2]

بيت من البسيط، غُدَانَةَ- بضم المعجمة ودال/ مهملة ونون-: حي من 23/ب
يربوع[3]، وبني غدانة: منادى حذف منه حرف النداء، والصريف: الفضة الخالصة، والخزف: كل ما يعمل من طين وشوي بالنار.

(في رواية من نصب[4] ذهباً وصريفاً) [وهو ابن السكيت][5]، لا في رواية من رفعهما[6] (فخرج على أنها نافية مؤكدة لـما) لا زائدة حتى تكف عملها.

(وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية[7]، كقوله:

---

(1) في (س): وذلك مثل قولهم: كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ.

(2) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 84، والخزانة: 4/ 119، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 186، والهمع: 4/ 449، وشرح شذور الذهب: 220، وفي لسان العرب: (ص. ر. ف) 5/ 320 وبرواية حقاً بدل ما إنْ. وقال ابن الملا في منتهى أمل الأريب 1/ 250: إنه لعقل.
والشاهد فيه: تخريج إنْ نافية مؤكدة لـما.

(3) انظر جمهرة النسب للكلبي: 220، وجمهرة أنساب العرب للأندلسي: 224.

(4) في (س) بزيادة: وهو ابن السكيت.

(5) سبق ذكرها في (س) في الرقم السابق. قال السيوطي في شرح شواهد المغني: 1/ 84 وبالنصب في رواية ابن السكيت، وانظر منتهى أمل الأريب: 1/ 246.

(6) انظر شرح شواهد المغني: 1/ 84.

(7) في (س) بزيادة: أشار بـقد إلى قلة زيادة إنْ بعد هذه المذكورات.

يُرَجِّــى الْمَــرْءُ مَــا إِنْ لاَ يَــرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَــاهُ الْخُطُوبُ[1]

بيت من الوافر لجابر بن رألان الطائي[2]، يرجى: من الترجية، اي: يأمل المرء من المطلب ما لا يراه، وتعرض: من قولهم: سرت فعرض لي في الطريق عارض من جبل، او نحوه، اي: مانع يمنع المضي، قاله الفيومي[3]، ودون: كما في دُونَهُ خَرْطُ الْقَتَادْ اي: امامه، وادناه: اقربه او اخسه، وهذا امس بالبيت، اي: إذا كانت تعرض امام اخسه فما ظنك باعلى منه، والخطوب: جمع خطب وهو الأمر الشديد، وروى الخليل هكذا:

يُرَجِّــى الْمَــرْءُ مَــا لاَ إِنْ يُلاَقِــي ... ...

واستدل به على ان اصل لن: لا إن[4].

(وبعد ما المصدرية، كقوله:

وَرَجُّ الْفَتَــى لِلْخَيْــرِ مَــا إِنْ رَأَيْتَــهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لاَ يَـزَالُ يَزِيـدُ)[5]

---

(1) البيت لجابر بن رألان، او لإياس بن الأرث في شرح شواهد المغني: 1/ 85، وشرح ابيات المغني: 1/107، والخزانة: 8/ 442. وبلا نسبة الجنى الداني: 1/ 211، وفي شرح الرضي على الكافية: 4/ 39 برواية لا ان يلاقي بدل أن لا يراه، وفي الهمع: 1/ 454 برواية أبعده بدل أدناه. ولجابر بن رألان في شرح التصريح: 2/ 359.

والشاهد فيه: زيادة إن بعد ما الموصولة الاسمية.

(2) في (س) بزيادة: وقيل: لإياس بن الأرث.

- وجابر بن رألان هو: جابر بن رألان السنبسي، شاعر جاهلي، احد بني سنبس بن معاوية بن جرول. انظر شرح الحماسة البصرية: 2/ 352، الخزانة: 8/ 445.

(3) المصباح المنير: (ع . ر . ض) 240.

- والفيومي هو: احمد بن محمد بن علي الفيومي، لغوي اديب، نحوي شافعي، تميز في العربية عند ابي حيان. من مصنفاته: المصباح المنير، نثر الجمان في تراجم الأعيان، ديوان خطب (ت: 770هـ) انظر بغية الوعاة: 1/ 389، كشف الظنون: 1710، الأعلام: 1/ 224.

(4) في (س) بزيادة: ذكره الرضي. انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 38، 39.

(5) البيت للمعلوط القريعي في شرح شواهد المغني: 1/ 86، وشرح ابيات المغني: 1/ 111. وبلا نسبة في الخزانة: 8/ 443، والكتاب: 4/ 222، وسر صناعة الإعراب: 2/ 55، والخصائص: 1/ 150، والهمع: 1/ 455 ، وضرائر الشعر: 61، 196. والشاهد فيه: وقوع إن زائدة بعد ما المصدرية.

بيت من الطويل للمعلوط القريعي[1]، رجّ: أمر من الترجية، والفتى: الشاب، مفعوله، والسن: مقدار العمر كما في القاموس[2]، فلا حاجة إلى تقدير مضاف، أي: على زيادة السن[3]، وخيرا: مفعول يزيد، والمعنى: إذا رأيت شابا كلما زاد عمره زاد خيره فرجه للخير[4]، وبه استشهد النحاة على جواز تقديم معمول خبر لا زال عليها[5]، وقيل: هو تمييز [قدم][6] على رأي المازني[7]، وقال الأعلم: قدمه ضرورة[8]، قيل: لا يتعين البيت شاهدا لزيادة إنْ لاحتمال أن تكون شرطية، ومَا زائدة داخلة على الفعلية، كـمَا الثانية في [قوله][9]:

إمَّـا تُرَيْنَـا حُفَـاةً لاَ نِعَـالَ لَنَـا إنَّا كَـذَلِكَ مَـا نَحْفِـي وَنَنْتَعِـلُ[10]

(1) المعلوط القريعي هو: قريع بن عوف بن كعب بن سعد بن مناة بن تميم، شاعر فحل.
انظر جمهرة النسب للكلبي: 239 – 241، جمهرة أنساب العرب: 219، شرح أبيات المغني: 1/ 114، الأعلام: 5/ 195، 196.

(2) القاموس المحيط: (س. ن. ن) 4/ 238. المعلوط القريعي هو: قريع بن عوف بن كعب بن سعد بن مناة بن تميم، شاعر فحل.
انظر جمهرة النسب للكلبي: 239 – 241، جمهرة أنساب العرب: 219، شرح أبيات المغني: 1/ 114، الأعلام: 5/ 195، 196.

(3) في (س) بزيادة: كما قيل. والقائل الدماميني، انظر المنصف: 1/ 55.

(4) في (س) بزيادة: قال السيوطي.

(5) انظر شرح شواهد المغني: 1/ 86.

(6) في (س) متقدم.

(7) القائل ابن يعيش في شرح المفصل: 8/ 130، وقال العيني في المقاصد النحوية بهامش الخزانة: 2/ 23 ويجوز أن يكون تمييزا مقدما على رأي المازني.
- والمازني هو: أبو عثمان، بكر بن محمد بن بقية، إمام عصره في النحو والأدب، درس على الأخفش الأوسط، وعلى المبرد. من تصانيفه: التصريف، الديباج، علل النحو (ت: 249هـ).
انظر إنباه الرواة: 1/ 281، معجم الأدباء: 7/ 107، 108، وفيات الأعيان: 1/ 283، الأعلام: 2/ 60.

(8) في مواهب الأريب: ل 37/ أ قال وحيي زادة: وقال الأعلم: خيراً تمييز، والعامل فيه يزيد قدم للضرورة.

(9) في (س): قول الأعشى. والقائل الدماميني، انظر قوله في شرح المغني: 1/ 55.

(10) البيت من البسيط، للأعشى في ديوانه: 147، وشرح أبيات المغني: 1/ 113، وشرح القصائد العشر للتبريزي: 279، والأمالي الشجرية: 2/ 246.

وفيه: [إن الأولى في ترك التشبيه، فإن ماْ الأولى زائدة أيضا][1].

(وبعد ألاَ الاستفتاحية كقوله:

ألاَ إنْ سَـرَى لَيْلِـي فَبِـتُّ كَئِيبًـا ... أُحَاذِرُ أنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبَا)[2]

بيت مصرع من الطويل، سرىْ بمعنى: سار، وإسناده إلى الليل مجاز مجرد عن قيد الليل، إذ لا معنى لذهاب الليل بالليل، ومن قال: أي: ذهب ليلي بالألم والمحنة، ولا حاجة إلى إخراج سرىْ عن حقيقته، لأن الليل لا يذهب بالنهارْ فقد خبط[3]، والكئيب: المنكسر من الحزن، وتنأى: تبعد، والنوى: الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد[4]، وغضوب- بمعجمتين- وزان صبورْ: اسم امرأة [ولهذا][5] لم [يصرف][6]، والباء: للملابسة حال من النوى، وقيل: متعلقة بها[7].

(وقبل مَدَّةِ الإنكار) هي مدة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالألف خاصة إذا [قصد][8] إنكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر، أو إنكار كونه بخلاف ما ذكر فيقال: أزيد إنيهْ فالياء [لمد الصوت][9]، والهاء للوقف، وإضافة المدة[10]

---

(1) في (س): بحث، لأن ماْ زائدة، فإن أراد الأولى في الموضعين ترك التشبيه، وإلا فالتشبيه في الأولى دون الثانية.

(2) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 86، وشرح أبيات المغني: 1/ 114، والخزانة: 8/ 443، والجنى الداني: 1/ 211، والهمع: 1/ 455. والشاهد فيه: الا إن سرى ، حيث وقعت إنْ بعد ألاَ الاستفتاحية.

(3) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 37/ أ.

(4) في (س) بزيادة: وهي غير مؤنثة.

(5) في (س): ولذا.

(6) في (س): يصرفه.

(7) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 37/ أ.

(8) في (س): قصدت.

(9) في (س): حرف مد.

(10) في (س) بزيادة: إلى الإنكار.

لأدنى ملابسة، على أن تكون كلمة إنْ علما للإنكار/ لكونها للنفي في بعض 24/أ
المواضع (سمع سيبويه رجلا يقال له: أتخرُجُ إنْ أخصَبَتِ البَادِيَةُ؟ فقال:) أي: ذلك الرجل (أأنا إنِيه؟) قيل: هذا بهمزتين وإسقاط الألف من أنا، وبعدها همزة ونون مكسورتان بعدهما ياء وهاء ساكنتان[1] (منكرا) على من خاطبه بهذا الكلام (أن يكون رأيه) أي: رأي ذلك الرجل (على [خلاف ذلك][2]،) أي: على خلاف أن يخرج، كأنه قال: كيف لا أخرج؟ فأنكر استفهامه عن شيء لا ينبغي أن يستفهم عن مثله لكونه لابد له (وزعم ابن الحاجب) أبو عمرو عثمان بن أبي بكر المصري المالكي، كان والده حاجبا للأمير عز الدين الصلاحي، توفي بالإسكندرية سنة [ست واربعين وستمائة][3] (أنها تزاد بعد لمّا الإيجابية،) هذا القيد مستفاد من تمثيله في الإيضاح بـلَمَّا أنْ جَاءَ زَيْدٌ أكْرَمْتُكَ[4] (وهو سهو، وإنما تلك) المزيدة بعد لما (أنْ المفتوحة) [وقد أقر الرضي بذلك من غير إيراد شاهد لذلك، فقال: وزيادة][5] أنْ المفتوحة بعد لمّا هي المشهورة، تقول: لَمَّا أنْ جَلَسْتَ جَلَسْتُ فتحا وكسرا، والفتح اشهر[6].

(وزيد على هذه المعاني الأربعة) لـإنْ المكسورة (معنيان آخران، فزعم قطرب) لقب محمد بن المستنير، [تلميذ سيبويه، وكان معتزليا][7]، مات سنة ست

---

(1) نسب وحيي زادة في مواهب الأريب: 37/ ب هذا القول لشارح المفصل، ولم يبين من هو.

(2) في جميع النسخ: غير.
ونص سيبويه في الكتاب: 2/ 420 هو "وسمعنا رجلا من أهل البادية قيل له: اتخرج إن اخصبت البادية؟ فقال: أنا إنيه؟ منكرا لرايه أن يكون على خلاف أن يخرج".

(3) في (س): 647. والصحيح ما في الأصل.
- عز الدين الصلاحي هو: عز الدين موسك الصلاحي.
انظر مواهب الأريب: ل 37/ ب.

(4) انظر الإيضاح في شرح المفصل: 2/ 227.

(5) في (س): نعم، شراح كلامه في الكافية قد أقروا ذلك من غير إيراد شاهد لذلك، قال الرضي: بل زيادة.

(6) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 434.

(7) في (س): النحوي من أصحاب سيبويه.

ومائتين (أنها قد تكون بمعنى قدْ، كما مر في ﴿ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ ﴾[1]،) ونسب ابن قاسم ذلك إلى الكسائي[2](وزعم الكوفيون أنها [تكون][3] بمعنى إذْ،) فتفيد التعليل كـإذْ، على القول [بأن إذْ][4] حرف تعليل[5] (وجعلوا منه: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[6]،) أي: لأجل كونكم مؤمنين (﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾[7]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»[8]، ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع،) [قيد][9] به ليفصل عن [البيت الآتي][10]، فإن المانع فيه كون القصة قد مضت، لا كون الفعل محقق الوقوع في المستقبل كما هو كذلك في الأمثلة السابقة إما لوعد الصادق بوقوعه كدخول المسجد، أو لقيام دليل الحس عليه كلحوق الخلف بالسلف في الموت، وما كان كذلك فمشيئة الله تعالى بوقوعه محققة، وأما ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ فلأن الخطاب للمتصفين بالإيمان (وقوله:

---

(1) الأعلى: 9. راي تطرب في الأزهية: 50.

(2) انظر الجنى الداني: 1/ 214، 215.

- وابن قاسم هو: ابن أم قاسم، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، بدر الدين، أخذ العربية عن السّراج الدمنهوري، وأبي حيان. من تصانيفه: الجنى الداني في حروف المعاني، توضيح المقاصد والمسالك، شرح المفصل (ت: 749هـ).

انظر الدرر الكامنة: 2/ 19، بغية الوعاة: 1/ 517، شذرات الذهب: 6/ 160، الأعلام: 2/ 211.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) في (س): بأنها.

(5) في (س) بزيادة: لا على القول بأنها ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام.

انظر الهمع: 1/ 455، والأزهية: 55، ورصف المباني: 110.

(6) المائدة: 57.

(7) الفتح: 27.

(8) انظر رياض الصالحين: 218، 219 باب: استحباب زيارة القبور للرجال.

(9) في (س): وإنما قيده.

(10) في (س): قول الشاعر الآتي.

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ[1]

بيت من الطويل للفرزدق يمدح سليمان بن عبد الملك[2]، ويهجو جريرا، ويذكر قتل قُتيبة بن مسلم[3]، والألف للإنكار التعجبي، أو التوبيخي، وضمير تغضبْ لـقَيسْ المراد به القبيلة في قوله:

لَقَدْ شَهِدَتْ قَيْسٌ فَمَا كَانَ نَصْرُهَا قُتَيْبَةَ إِلاَّ عَضَّهَا بِالْأَبَاهِمِ

لا للخطاب كما يقتضيه قول من قال: ينكر الشاعر على المخاطب غضبه من أمر يسير وترك غضبه من أمر عظيم، والحز: القطع، وجهارا: مصدر جاهر، 24/ب
وابن خازم- بمعجمتين- [كما قال][4] السيوطي[5]، وقيل: بالحاء المهملة[6] هو:/ عبد الله أمير خُراسان، قتله أهل خُراسان، فحملوا رأسه إلى عبد الملك بن مروان[7].

---

(1) البيت للفرزدق في ديوانه: 2/ 382، وشرح شواهد المغني: 1/ 86، وشرح أبيات المغني: 1/ 117، والخزانة: 9/ 78، والكتاب: 3/ 161، والكامل: 2/ 106، والهمع: 2/ 409.
وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب: 1/ 218. والشاهد فيه: أن إنْ بمعنى إذْ عند الكوفيين.

(2) سليمان بن عبد الملك هو: أبو أيوب، سليمان بن عبد الملك بن مروان، ولي الخلافة يوم وفاة أخيه الوليد. (ت: 99هـ)
انظر وفيات الأعيان: 2/ 420-427، فوات الوفيات: 2/ 68، شذرات الذهب: 1/ 116، 117، الأعلام: 3/ 130.

(3) في (س) بزيادة: وقد قتله وكيع بن حسان.
- قتيبة هو: قتيبة بن مسلم بن عمرو بن الحصين الباهلي، أمير فاتح من مفاخر العرب، افتتح خوارزم، وسجستان، وسمرقند، وأطراف الصين، كان راوية للشعر عالما به (ت: 96هـ)
انظر وفيات الأعيان: 4/ 86-91، شرح أبيات المغني: 1/ 123، الخزانة: 9/ 83، الأعلام: 5/ 189، 190.

(4) في (س): على ما صححه.

(5) انظر شرح شواهد المغني: 1/ 88.

(6) القائل الشمني في المنصف: 1/ 56.

(7) - ابن خازم هو: أبو صالح ، عبد الله بن خازم بن أسماء بن الصلت السلمي البصري، أمير خرا سان. (ت: 72هـ).
انظر النجوم الزاهرة: 1/ 243، البداية والنهاية: 8/ 35، الكامل في التاريخ: 4/ 345، الأعلام: 4/ 84.
- وعبد الملك بن مروان هو: أبو الوليد، عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص، الخليفة الأموي. (ت: 86هـ).
انظر فوات الوفيات: 2/ 402-404، شذرات الذهب: 1/ 97، الكامل في التاريخ: 4/ 517، الأعلام: 4/ 165.

(قالوا:) استئناف لبيان جعل إنْ في البيت بمعنى إذْ، [ومن قال: إنه خبر][1] لقوله: وقوله بتقدير العائد، [أي: قالوا فيه[2]، فقد غير نظم الكلام][3]، والواو بعده عطف على مقدر، أي: قالوا هي فيه بمعنى إذْ (وليست بشرطية، لأن الشرط مستقبل، وهذه القصة) [أي][4] حز أذني قتيبة (قد مضت) فلا تصلح شرطا.

(وأجاب الجمهور) عما استدل به الكوفيون (عن قوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[5] بأنه شرط جيء به للتَّهْييج و لِالهاب،) لا لإفادة الشك (كما تقول لابنك: إِنْ كُنتَ ابْنِي فَلاَ تَفْعَلْ كَذَا) قاصدا تهييجه وحثه على عدم المخالفة، فإن من شأن صدق البنوة إطاعة الأب في أمره ونهيه، وكذلك مَن[6] كان متصفا بالإيمان ظاهرا وباطنا أن يلزم التقوى ويكف نفسه عن الهوى، وأجاب الرضي- بعد تسليم كون إنْ مفيدة للشك-: بأنه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وإن كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التأويل، كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[7] لما كان أمرهم في نفسه محتملا للإيمان وضده، لا بالنسبة إلى علم الباري تعالى[8].

(وعن آية[9] المشيئة بأنه) أي:[10] تعليق المدة بمشيئة الله على ما يفهم من سوق الآية (تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أُخبِرُوا عن) فعل واقع في (المستقبل،) كما أن قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[11] تعليم لهم كيف يحمدونه، قال ثعلب: اُستثنى

---

(1) في (س): وجعله خبرا.
(2) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: 38/1.
(3) في (س): تغيير لنظم الكلام.
(4) في جميع النسخ: وهي.
(5) المائدة: 57.
(6) في (س) بزيادة: من شانه.
(7) المائدة: 57.
(8) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 333.
(9) في (س) بزيادة: آية ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [الفتح: 27] بوجوه.
(10) في (س) بزيادة: أن.
(11) الفاتحة: 1. وهناك آيات عديدة تشبهها.

فيما يعلم ليستثني الخلق فيما لا يعلمون[1]، وفيه تعريض أن الدخول من مشيئته [تعالى][2] لا من إقدامهم وجلادتهم (أو بأن [أصل][3] ذلك) أي: قول ﴿إِن شَاءَ اللَّهُ﴾ ([الشرط][4]، ثم صار يُذْكَر للتبرُّك؛) بذكر اسمه تعالى وصفة من صفاته، قيل: هذا إنما يناسب الحديث المذكور دون الآية إلا بتكلف صرفه إلى العباد فيكون قد علمهم بذلك كيف يتبركون به[5] (أو أن المعنى: لتدخلن جميعا إن شاء الله أن لا يموت) أو لا يغيب (منكم أحد قبل الدخول) فالمعلق بالمشيئة ليس أصل الدخول المحقق، بل دخولهم جميعا على وجه لا يتخلف منهم أحد (وهذا الجواب لا يرفع) وفي بعض النسخ لا يدفع (السؤال،) وهو ما وجه دخول ﴿إِن شَاءَ اللَّهُ﴾ في إخباره تعالى وعدم دفعه، لأن المشيئة حينئذ في إخباره تعالى بدخولهم جميعا، فيرد هذا السؤال، وقد يقال: إن وجهه إشعار بأن بعضهم لا يدخل لموت، أو غيبة[6] (أو أن ذلك) أي: قول ﴿إِن شَاءَ اللَّهُ﴾ (من كلام رسول الله- عليه الصلاة والسلام- لأصحابه حين أخبرهم بالمنام، فحكى ذلك لنا،) كأنه قيل: قال النبي- عليه الصلاة والسلام- بناء على تلك الرؤيا التي [ترد وهي][7] ﴿لَتَدْخُلُنَّ﴾ الآية (أو من كلام المَلَك الذي أخبره في المنام) فقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ﴾[8] الآية تفسير للرؤيا، كأنه قيل: هي قول الملك له- عليه الصلاة والسلام- في المنام، فذكر الله تعالى مقالته كما

---

(1) انظر قول ثعلب في الجامع لأحكام القرآن: 16/ 191.

- وثعلب هو: أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار الشيباني، إمام الكوفيين بالنحو واللغة، محدثا، سمع من محمد بن سلام الجمحي، وعلي بن المغيرة الأثرم، روى عنه محمد بن العباس اليزيدي، والأخفش الأصغر. من تصانيفه: الفصيح، ومجالس ثعلب، وقواعد الشعر (ت: 291هـ).

انظر إنباه الرواة: 1/ 173، بغية الوعاة: 1/ 396، وفيات الأعيان: 1/ 102، الأعلام: 1/ 267.

(2) ساقط من (س).

(3) في (ح) و(ظ): أصله.

(4) في جميع النسخ: للشرط.

(5) القائل ابن الملا الحصكفي في منتهى أمل الأريب: 1/ 258 (ج).

(6) في (س) بزيادة: كما قال القاضي.

انظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 8/ 538.

(7) في (س): هي وحي.

(8) الفتح: 27.

وقعت، وعليهما فالشرط للتبرك/ من النبي- عليه الصلاة والسلام-، أو الملك بخلاف الجواب الثاني، فإن التبرك فيه ليس منه، وليس الشرط على هذين التقديرين على بابه حتى يقال: إن هذا لا يدفع الإشكال، لأن رؤيا الأنبياء وحي، وكذا الملك مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود، فتحققت المشيئة بوقوعه[1]، وأما الحديث فلم يذكر الجواب عنه لانفهامه عن الجواب الأول، أو الثاني عن آية المشيئة، وقيل: الاستثناء فيه راجع إلى اللحوق بهم على الإيمان، أو في تلك البقعة[2].

(وأما البيت فمحمول على وجهين:) وجعله الرضي من قبيل استعمال الماضي في الشرط متحقق الوقوع بغير لفظ كانَ، لكنه قليل[3].

(احدهما: أن يكون على إقامة السبب مُقام المسبَّب، والأصل: أتَغْضَبُ إنْ افْتَخَرَ مُفْتَخِرٌ بِسَبَبِ [حَزٍّ][4]) فيما مضى مصدر أضيف إلى فاعله، وهو ضمير مفتخر (أذني قتيبة،) مفعوله (إذ الافتخار بذلك) الحز ([يكون سببا عن الغضب، ومسببا][5] عن الحز) والافتخار مستقبل، ولا ينافي كون الألف للتوبيخ، لأن التوبيخ يكون على ما يقع في المستقبل أيضا، نحو: أتَعْصِي رَبَّكَ وَقَدْ خَلَقَكَ، اي: لا ينبغي أن يكون الغضب منك في المستقبل.

(الثاني: أن يكون على معنى التَّبْيِين،) أي: تقديره وإرادته (أي: أتغضب إن تبين في المستقبل أن أذني قتيبة حُزَّتا فيما مضى، كما قال [الآخر][6]:

إِذَا مَــا انْتَــسَبْنَا لَــمْ تَلِــدْنِي لَئِيمَــةٌ وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بِهَا بُدًّا)[7]

---

(1) القائل الدماميني، واعترض عليه الشمني. انظر شرح المغني، والمنصف: 1/ 56.

(2) انظر الجنى الداني: 214.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 115.

(4) في جميع النسخ: حزه.

(5) في جميع النسخ: كما أنه سبب للغضب فهو مسبب.

(6) ساقط من (ح) و(ظ)، وفي (س): الشاعر الآخر.

(7) البيت لزائد بن صعصعة الفقعسي في شرح شواهد المغني: 1/ 89، وشرح أبيات المغني: 1/ 124، وشرح شذور الذهب: 353، وحاشية الأمير على المغني: 1/ 25، وتفسير الطبري: 1/ 333.
والشاهد فيه: أن ان على معنى التبين.

بيت من الطويل، لزائد بن صعصعة الفقعسي يخاطب امرأته[1].

(اي: يتبين أني لم تلدني لئيمة) الانتساب رفع النسب، واللئيم: الدنيء الأصل، اي: إذا رفعنا النسب معا يتبين أني كريم من نسل كريم، لأن الأم إذا كانت من الكرام فالأب أولى، لأن العرب لا يزوجون مَنْ دونهم، وقد يتزوجون مَنْ دونهم بخلافك أنت فإنه يتبين أنه قد ولدتك أمك لئيمة، والبد: الفراق، ومن: تتعلق به، وبه: تتعلق بـتُقَرِّيْ، [والضمير][2] للقول المتقدم، اي: لم تجدي يا هذه بُدًّا من إقرارك بما قلته: من أني لم تلدني لئيمة.

(وقال الخليل والمبرد: والصواب في رواية البيت أنْ أذنا بفتح الهمزة [من ان][3]، اي: لأن أذنا،)[4] هذا يوافق ما في الجنى الداني:من أن البصريين [تأولوه][5] على أنها المصدرية[6]، ثم يجوز أن يرجع الخليل عن هذا القول فلا يخالف ما في كتاب سيبويه: من أن مختار الخليل كسر إنْ بل يشعر بذلك[7]، ويؤيد ما قلنا ما قاله السيرافي في شرحه: من أنه لم يخالف سيبويه لأن العرب لم تفصل بين أنْ المفتوحة الناصبة وفعلها، ولم يأت في كلام، ولا شعر، فعدل عن المفتوحة إلى المكسورة[8]، والعجب من بعض [الشراح][9] أنه جزم بالمخالفة، وطالب تصحيح النقل بعد ما نقل كلام السيرافي[10]، وأعجب منه ما قيل: إن قول المصنف: (ثم هي عند الخليل

---

(1) لم اعثر له على ترجمة.

(2) في (س): وضمير به.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) انظر الكتاب: 3/ 161، والخزانة: 9/ 79.

(5) في (س): تأولوا.

(6) انظر الجنى الداني: 224.

(7) انظر الكتاب: 3/ 161.

(8) لم اتمكن من الحصول على الجزء الخاص بهذا القول.

(9) في (س): الأفاضل.

(10) الجازم هو البغدادي في الخزانة: 9/ 79، وعزمي زادة كما في هامش المخطوط.

أنْ الناصبة،) لا يمكن تصحيحه نقلا، ولا تعليلا[1] (وعند المبرد [أنها][2] أنْ المخففة من الثقيلة/) اسمها ضمير الشأن، وخبرها الجملة، فلا يرد عليه ما يرد على الخليل كما [ظن][3] من قوله: بفتح الهمزة، أنه يقول بـأنْ الناصبة [أيضا][4].

(ويردُ قولَ الخليل أنْ أنْ الناصبةَ لا يليها الاسم على إضمار الفعل،)[5] [لعدم تجويزهم حذف صلة أنْ مطلقا، وعلى قوله يلزم][6] أن يكون أذنامرفوعا بمحذوف يفسره المذكور بعده، أي: إن حزت أذنا قتيبة (وإنما ذلك) ولي الاسم على الإضمار (لـإنْ) الشرطية (المكسورة، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[7].

وعلى الوجهين[8]) إقامة السبب مقام المسبب، وإرادة معنى التبيين (يتخرج قول الآخر:

إِنْ يَقْتِلُـوكَ فَـإِنَّ قَتْلَـكَ لَـمْ يَكُـنْ عَـارًا عَلَيْـكَ وَرُبَّ قَتْـلٍ عَـارُ)[9]

بيت من الكامل، لثابت بن قطنة[10]، وقبله:

---

(1) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 49/أ.

(2) ساقط من جميع النسخ.

(3) في (س): كما فهم ابن عصفور، لأنه فهم.

(4) في (س): المبنية على حرفين.

(5) ما رد به على الخليل هو تعليل الخليل بعدم جواز فتحه كما يظهر من نقل سيبويه لكلامه. انظر الكتاب: 3/ 161.

(6) في (س): لأنه يلزم على قوله.

(7) التوبة: 6.

(8) في (س) بزيادة: المذكورين.

(9) البيت لثابت قطنة يرثي يزيد بن المهلب في شرح شواهد المغني: 1/ 89، وشرح أبيات المغني له 1/ 126، والخزانة: 9/ 576. وبلا نسبة في المقتضب: 3/ 66، والمقرب: 1/ 214، وضرائر الشعر: 173، وشرح التصريح: 2/ 115، والهمع: 1/ 369.
والشاهد فيه: تخريج أنْ على إقامة السبب مقام المسبب، وإرادة معنى التبيين.

(10) ثابت قطنة هو: ثابت بن كعب بن جابر العتكي، من الأزد، من شجعان العرب وأشرافهم، شهد الوقائع في خراسان وأصيبت عينه فجعل عليها قطنة، فعرف بهذا اللقب، له ديوان شعر (ت: 110هـ).
انظر الشعر والشعراء: 419، الأغاني: 14/ 263، الخزانة: 9/ 578، الأعلام: 2/ 98.

كُلُّ الْقَبَائِلِ بَايَعُوكَ عَلَى الَّذِي ... تَدْعُو إِلَيْهِ طَائِعِينَ وَسَارُوا
حَتَّى إِذَا حَمِيَ الْوَغَى وَتَرَكْتُهُمْ ... نَصَبُ الْأَسِنَّةِ أَسْلَمُوكَ وَطَارُوا[1]

(أي: إن يفتخروا بسبب قتلك،) فإن قتلك لم يكن عارا عليك لقيام عذرك في ذلك، بعد أن ظهرت أمارات نصرتك عليهم، فلا يضرك افتخارهم بسببه (أو: إن يتبين انهم قتلوك) فإن قتلك لم يكن عارا عليك، ورب قتل عار على صاحبه إذا لم يكن كقتلك، هذا على أن يكون ضمير "يقتلوك" للأعداء، ويجوز أن يكون لكل القبائل، وإنما خرجوه على أحد هذين الوجهين لأن القصة قد وقعت، وأيضا أن قتله في المستقبل لا يترتب عليه: أنه ما كان عارا، بل أن لا يكون عارا.

---

(1) في (س) بزيادة: فـ"عار" خبر لمبتدإ محذوف، او لـ"قتل" المجرور، فإنه في موضع مبتدإ لما سيأتي.

[مبحث: أنْ]

(أنْ المفتوحة الهمزة، الساكنة النون على وجهين: اسم،) بالرفع خبر ثان، وبالجر[1] بدل بتقدير: وجه اسم (و) وجه (حرف.

والاسم على وجهين: ضمير [المتكلم][2] في قول بعضهم:) أي: بعض العرب (أنْ فَعَلْتُ بسكون النون،) وصلا ووقفا، بمعنى: أنا فإنه أحد لغاته[3] (والأكثرون) من العرب (على فتحها) فتح النون (وصلاً،) أي: في وصل الكلام ودرجه، (وعلى الإتيان بالألف وقفا،) لبيان الفتح، [إذ][4] لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف فيلتبس بـأنْ الحرفية، [ولهذا][5] تكتب بالألف لأن الخط مبني على الوقف والابتداء، [وهي][6] زائدة عند البصريين بدليل [سقوطها][7] وصلا في لغة غير تميم، ومعاقبة هاء السكت وقفا، ومن نفس الكلمة عند الكوفيين [لثبوتها][8] وصلا ووقفا في لغة تميم[9] (وضمير [المخاطب][10] في قولك: أنتَ،) بالفتح (وأنتِ،) بالكسر (وأنتما، وأنتم، وأنتُنَّ على قول الجمهور:) منهم البصريين (إن الضمير هو أن) أصله أنا (والتاء حرف خطاب) وكان أنا ضمير

---

(1) في (س) بزيادة: على.

(2) في جميع النسخ: للمتكلم.

(3) قال الدماميني: لغة حكاها قطرب، انظر شرح المغني: 1/ 57.

(4) في (س): لأنه؟

(5) في (س): فلذا.

(6) في (س): والألف.

(7) في (س): سقوطه.

(8) بدليل ثبوته.

(9) قال الدماميني: وأما تميم فيثبتونها وصلا ووقفا، وبها قرأ نافع، ومذهب البصريين: أن الضمير هو الهمزة والنون، وأما الألف فزائدة، بدليل حذفها في الوقف، وقال الكوفيون: الضمير هو مجموع الثلاثة، بدليل ثبوتها في الوصل في لغة تميم انظر شرح المغني: 1/ 57، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 416، 417.
وقبيلة تميم نسبة إلى تميم بن مرة بن أد. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 1/ 157.

(10) في جميع النسخ: للمخاطب.

صالح لجمهور المخاطبين، والمتكلم[1]، وبينوا المخاطبين بالتاء، ومذهب الفراء: أنه بتمامه ضمير[2]، وقال بعضهم: إن الضمير هو التاء المتصرفة كانت [مرفوعا متصلا][3]، فلما أرادوا انفصالها دعموها بـأنْ ليستقل لفظا[4]، قال الرضي: [ما][5] أرى هذا القول بعيدا عن الصواب[6].

(والحرف على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون حرفا مصدريا)[7] لتأوله مع ما بعده [بالمصدر][8] (ناصبا للمضارع،) احترز به عن[9] المخففة (وتقع في موضعين،) بحسب الاستقراء (أحدهما: في الابتداء/ ،) أي: في ابتداء كلام، لا في موضع المبتدإ كما 1/26أ [توهم][10]، لقوله: (فتكون في موضع رفع،) بالابتدائية، فيه تسامح، والمراد: مع صلتها (نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[11]، ﴿ وَأَن تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[12]، ﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ ﴾[13]، ﴿ وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[14]،) فـأنْ وصلتها في تأويل مصدر مرفوع مبتدإ، خبره ﴿خَيْرٌ﴾ و﴿أَقْرَبُ﴾.

---

(1) في (س) بزيادة: فابتدءوا الكلام.
(2) انظر الارتشاف: 2/ 927، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 418.
(3) في (س): مرفوعة، متصلة.
(4) ممن قال بذلك الدماميني، والدسوقي، والأمير. انظر شرح المغني: 1/ 57، حاشية الدسوقي على المغني: 1/ 7، وحاشية الأمير على المغني: 26.
(5) في (س): وما. وهو ما جاء في شرح الرضي على الكافية.
(6) شرح الرضي على الكافية: 2/ 418.
(7) في (س) بزيادة: نسب إلى المصدر.
(8) في (س): به.
(9) في (س) بزيادة: المفتوحة.
(10) في (س): قيل. والمتوهم، والقائل هو ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 268 (ج).
(11) البقرة: 184.
(12) النساء: 25.
(13) النور: 60.
(14) البقرة: 237.

(وزعم الزجاج) [أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، تلميذ المبرد، مات ببغداد سنة إحدى عشرة وثلاثمائة][1] (أن منه: ﴿أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾[2] أي: خير لكم، فحذف الخبر[3]، [وقيل: التقدير: مخافةَ أن تبروا][4]،) هذا يوافق ما نقله أبو البقاء[5]، ويخالف ما [قاله الواحدي، لأن][6] الزجاج قال: تقديره 'في أن تبروا'، فسقط 'في' ووصل الفعل إليه[7]، وإنما قال: 'زعم' رمزا إلى ضعفه، لأنه يؤدي إلى انقطاع هذه الجملة عما قبلها، والظاهر تعلقها بها[8] (وقيل: التقدير 'مخافة أن تبروا'[9]، وقيل: في ﴿ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ ﴾[10]: أن ﴿أحق ﴾ خبر عما بعده[11]، والجملة خبر عن اسم الله [سبحانه][12]،) وجوز أبو البقاء: أن تكون[13] خبرا عن اسم الله، و﴿ أن تخشاهُ ﴾ بدلا منه[14] (و[15] في ﴿اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[16] كذلك،) أي: إن ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عما بعده والجملة خبر عن اسم الله، و﴿رَسُولُهُ﴾ مبتدأ ثان خبره محذوف، وقال سيبويه:

---

(1) ساقط من (س).

(2) البقرة: 224.

(3) انظر إعراب القرآن للزجاج: 1/ 112.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) قال أبو البقاء في التبيان في إعراب القرآن 1/ 151: 'وقال ابو إسحاق هو في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف؛ أي: أن تبروا وتتقوا خير لكم'.

(6) في (س): في تفسير الواحدي: من ان.

(7) قال ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 269 'وفي الوسيط قال الواحدي في تفسير قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّوا﴾ ما نصه: قال الزجاج: تقديره لا تعترضوا باليمين بالله في أن تبروا، وسقط 'في' ووصل الفعل إليه'.

(8) في (س) بزيادة: كما قال الشهاب. انظر الدر المصون: 1/ 546.

(9) ساقط من جميع النسخ.

(10) التوبة: 13.

(11) في (س) بزيادة: وهو 'أن' مع الفعل.

(12) ساقط من جميع النسخ.

(13) في (س) بزيادة: أحق.

(14) انظر التبيان في إعراب القرآن: 1/ 490.

(15) في (س) بزيادة: وقيل.

(16) التوبة: 62.

﴿أَحَقُّ﴾ خبر الرسول، وخبر الأول محذوف[1]، وقيل: الجملة خبر عن الاسمين، لأن أمر الرسول تابع لأمر الله[2]، وقول [البيضاوي][3]: احق بالإرضاء وتوحيد الضمير لتلازم الرضائين، أو لأن التقدير: والله أحق أن يرضوه والرسول كذلك مبني على الأخيرين[4]، ومن قال: إنه على تقدير حرف الجر كما هو مختار المصنف[5] فقد وهم (والظاهر فيهما) في هاتين الآيتين (أن الأصل أحق بكذا) على حذف الجار.

(و) الموضع (الثاني: بعد لفظ) اسم أو فعل (دال على معنى غير اليقين،)[6] أراد به ما يعم الظن، وما يؤدي معنى العلم من التبين والتيقن وغير ذلك مما تقع أنْ المصدرية بعده، ولا [يمنع ذلك][7] وقوع المخففة أيضا، لأن الغرض بيان مواقع أنْ الناصبة، لا الفرق بينهما، [و][8] الفارق: عدم مجيء أنْ الناصبة بعد فعل التحقيق الصِّرف كما قال الرضي[9]، وبه يندفع ما قيل: إن الواقعة بعد الظن قد تكون مخففة، وأنْ الناصبة قد تقع بعد فعل اليقين من غير أفعال القلوب، نحو: تُيَقِّنْتُ أنْ يَقُومَ زَيْدٌ[10] (فتكون في موضع رفع،) إما بعامل معنوي، نحو: الْأَمْرُ أنْ تَفْعَلَ كذا، فـأنْ مع الفعل خبر المبتدإ، ويشترط أن يكون المبتدأ مصدرا أيضا وإلا فلابد من التأويل، وإما بلفظي (نحو: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾[11]،) فـأنْ [وصلتها][12] فاعل ﴿ يَأْنِ ﴾ (﴿ وَعَسَىٰ أن

---

(1) انظر الكتاب: 1/ 76، 77.

(2) انظر الدر المصون: 3/ 478.

(3) في (س): القاضي.

(4) انظر قوله في حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 4/ 592، 593.

(5) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 41/].

(6) في (س) بزيادة: لعله.

(7) في (س): يمنعه.

(8) في (س): بل.

(9) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 32.

(10) القائل ابن الصائغ، انظر قوله في المنصف: 1/ 58.

(11) الحديد: 16.

(12) في (س): مع الفعل.

تكرَهُوا شيْئًا ﴾[1] [الآية][2]،) فـأنْ اسم عَسَى ([ونحو: يُعْجِبُنِي أنْ تَفْعَلَ][3]، و)
﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْءَانُ أنْ يُفْتَرَى ﴾[4]،) [فـ(أن
تكونْ في موضع (نصب، نحو: ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْءَانُ أنْ يُفْتَرَى ﴾) خبر كانْ بتأويل على تأويل][5] ليصح الإخبار به عن القرآن، وأما جعله نفس المصدر مبالغة فيقتضي بقاء أصل الافتراء، إلا أن يتمحل[6]، وجعل أبو البقاء خبر كانْ محذوفا تقديره: ممكنا أن يفترى[7]، فعلى هذا يكون في موضع رفع، وقيل: الأصل ليُفترى/ فلما حذف لام الجحود ظهرت أنْ المضمرة بعدها[8]، [وعلى هذا][9] فيحتمل النصب والجر، وقيل: لو قيل: بأن كانْ تامة وأن يفترىْ بدل اشتمال من فاعلها لم يكن ثمة حذف ولا تأويل[10]، ورد: بأنه لا ملابسة بين القرآن والافتراء[11]، [ومنع: بأن الملابسة][12] كما تتحقق بالإثبان تتحقق بالنفي (﴿ يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ﴾[13]، ﴿فَأَرَدْتُ أنْ أَعِيبَهَا﴾[14]، و) تكون في موضع (خفض،) إما بالإضافة (نحو: ﴿ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أن تَأْتِيَنَا﴾[15]،

26/

---

(1) البقرة: 216.
(2) ساقط من جميع النسخ.
(3) ساقط من جميع النسخ.
(4) يونس- عليه السلام-: 37.
(5) في (س): كذا أعربه غير واحد على أنه خبر كانْ، أي: افتراء بمعنى المفعول.
(6) من جعله هو الشهاب الحلبي في الدر المصون: 4/ 33.
(7) انظر التبيان في إعراب القرآن: 1/ 519.
(8) هذا القول منسوب في البحر المحيط: 5/ 157 لبعض النحويين، حيث قال أبو حيان: "ويزعم بعض النحويين أن أنْ هذه هي المضمرة بعد لام الجحود في قولك: "مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ"، وأنه لما حذفت اللام أظهرت أنْ، وأنْ اللام وأنْ يتعاقبان، فحيث جيء باللام لم تأت بـأنْ بل تقدرها، وحيث حذفت اللام ظهرت أنْ. ورد هذا أبو حيان. وهذا الرأي للرضي، انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 62.
(9) في (س): وعليه فالموضع.
(10) قائله الدماميني، انظر قوله في شرح المغني: 1/ 58.
(11) رده الشمني في المنصف: 1/ 59.
(12) في (س): ودفع: بأن عدم الملابسة ممنوع، لأنها. منعه ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 275.
(13) المائدة: 52.
(14) الكهف: 79.
(15) الأعراف: 129.

﴿ مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾[1]،) او بالحرف، نحو: (﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾[2]، و) تكون (محتملة لهما) اي: النصب والخفض (لحو: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي ﴾[3] أصله: في أن يغفر [لي][4]،) [لأن طمعَ يتعدى بـفي][5] (ومثله) في احتمال موضع أنْ لهما (﴿أَن تَبَرُّوا ﴾[6] إذا قدر[7] في أن تبروا،) فحذف الجار فقط (أو لئلا تبروا،) على حذف الجار والنافي معا وإنما قيد [بـ][8] ذلك لما سبق ولما سيأتي (وهل المحل بعد حذف الجار [جَرٌّ][9]،) بإبقاء [عمله][10] كما قال سيبويه[11] (أو نصب؟) بإيصال الفعل إليه كما قال الخليل[12] (فيه خلاف، [و][13]سيأتي،) في آخر الباب الرابع[14] (وقيل: التقدير: مخافة أن تبروا،) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامه، فالمحل نصب ليس إلا (واختلف في المحل) أي: محل أنْ وصلتها (من نحو: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ فالمشهور) من أقوال النحاة قول الجمهور (أنه نصب على الخبرية[15]، وقيل:) نصب (على المفعولية، وإنْ معنى عَسَيتَ أنْ تَفْعَلَ قاربت أن تفعل، ونُقِل) هذا القول (عن المبرد[16]، وقيل: نصب بإسقاط الجار،) توسعا، فـعسى فعل قاصر بمعنى دنا (أو بتضمين الفعل معنى

---

(1) المنافقون: 10.
(2) الزمر: 12.
(3) الشعراء: 82.
(4) ساقط من جميع النسخ.
(5) في (س): كما يقتضيه تعدية طمع.
(6) البقرة: 224.
(7) في (س) بزيادة: أن الأصل.
(8) ساقط من (س).
(9) ساقط من (س).
(10) في (س): عمل المحذوف.
(11) انظر الكتاب: 3/ 127، 128.
(12) نفس المصدر السابق.
(13) ساقط من جميع النسخ.
(14) انظر مغني اللبيب: 2/ 526.
(15) في (س) بزيادة: على أن مثل كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ كما سيأتي في باب عسى.
(16) المقتضب: 3/ 58.

قارب، نقله) أي:[1] المقول كله (ابن مالك عن سيبويه[2]،) ومختار المصنف[3] مذهب سيبويه، والمبرد كون عسى فعلا متعديا بمنزلة قارب معنى وعملا، أو قاصرا بمنزلة قرب، وحذف الجار توسعا[4]، فلا تدافع بين كلاميه كما توهم[5] (وأن المعنى: دَنَوْتَ من أن تفعل،) ناظرا إلى القول الأول لسيبويه، إشارة إلى أن الجار المحذوف[6] منْ (أو قاربت أن تفعل،) [ناظرا إلى التضمين][7]، لكن الأظهر: قاربت دانيا أن تفعل (والتقدير الأول) وهو كون النصب بإسقاط الجار (بعيد، إذ لم يذكر هذا الجار) يعني: مِنْ (في وقت،) من الأوقات[8] (وقيل: رفع على البدل) كما اختاره ابن مالك[9]، وعليه فعسى فعل ناقص كما [يقول][10] الجمهور، وأنْ والفعل بدل اشتمال من [مرفوع عسى كما يقول][11] الكوفيون[12]، [وليس ذلك مذهب الكوفيين كما ظن، لما سيأتي في بحث عسى][13] (سدّ) أي: البدل (مسد الجزأين) الاسم والخبر لعسى[14]، بناء على أن المبدل منه في حكم التنحية، فكأنه لم يذكر، فيدفع ما[15] يتوهم: من أنه إذا كان الاسم مذكورا كيف يقال: إن البدل سد مسد الجزائين (كما سد في قراءة حمزة ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الذِينَ

---

[1] في (س) بزيادة: نقل.
[2] انظر شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 394، والكتاب: 157.
[3] في (س) بزيادة: في بحث عسى أنْ.
[4] انظر مغني اللبيب: 1/ 173.
[5] توهمه عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.
[6] في (س) بزيادة: هو.
[7] في (س): بيان للتضمين.
[8] في (س) بزيادة: ولو كان المعنى عليه لذكر في وقت ما.
[9] شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 394.
[10] في (س): يقوله.
[11] في (س): مرفوعها كما يقوله.
[12] انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 216، والهمع: 1/ 474.
[13] في (س): لا ما ذهب إليه الكوفيّون كما ظن فإنه على تقدير عسى فعلا تاما، ومرفوعها فاعلا، كما سيأتي. ومن ظنه وحيي زادة في مواهب الأريب ل42/أ.
[14] في (س) بزيادة: هذا.
[15] في (س) بزيادة: عسى.

﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1]) [على صيغة][2] الخطاب للرسول [-عليه الصلاة والسلام-][3]، ولكل من يحسب والذين مفعول أول، وقوله تعالى: (﴿أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ [لِّأَنفُسِهِمْ]﴾[4])- بفتح الهمزة- بدل منه سد (مسد مفعولين) من حيث ان التقويل/ على البدل، و[أن][5] المبدل منه في حكم المنحى، [ولهذا][6] جاز 1/27
الاقتصار على مفعول واحد، وإن كان ممتنعا على المختار، ولم يجعل هذا مفعولا ثانيا لما قالوا في قوله:

إنَّا بُطَاءُ وَفِي إبْطَائِنَا سُرُعُ   مِنَّا الْإِنَاةُ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسِبُنَا[7]

أنه يجب حينئذ كسر أنْ حذرا عن لزوم الإخبار بالمعنى على العين، وجوزه الزمخشري بتقدير مضاف [قبل][8] إنما، أو الذين، وما مصدرية، وكان حقها أن تفصل في الخط، [9]لكنها وقعت متصلة في الإمام فاتبع[10].

(وأنْ هذه موصول حرفي،) تحتاج إلى صلة دون عائد[11] ([و][12] توصل بالفعل المتصرف[13]، مضارعا كان كما مر،) من الأمثلة (أو ماضيا، نحو: ﴿لَوْلاَ

---

(1) آل عمران: 178.

(2) في (س): بصيغة ز.

(3) ساقط من (ح) و(ظ). انظر القراءة في النشر: 2/ 244، والتيسير: 77.

(4) آل عمران: 178.

ما بين معقوفين ساقط من جميع النسخ.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): ولذا.

(7) البيت من البسيط، لوضاح بن إسماعيل في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 2/ 647، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: 4/ 287. وبلا نسبة في الجنى الداني: 407، وشرح عمدة الحافظ: 2/ 1202.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة واو.

(10) انظر الكشاف: 1/ 482.

(11) في (س) بزيادة: قال التفتازاني: يعدون الحرف المصدري المفتقر إلى جملة بعده من الموصولات، ويقسمون الموصول إلى الاسم والحرف.

(12) ساقط من جميع النسخ.

(13) في (س) بزيادة: اي: تقع صلتها.

أن مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنا﴾[1]، ﴿وَلَوْلاَ أن ثَبَّتْنَاكَ﴾[2]، أو أمرا كحكاية سيبويه[3]: كَتَبَ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ[4]) بدليل الباء إذ لولاها لاحتملت أن تكون مفسرة (هذا) أي: وصل أَنْ بجميع الفعل المتصرف، وقيل: وصله بالأمر[5] (هو) القول (الصحيح).

(وقد اختلف من ذلك في أمرين:

احدهما: كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، والمخالِفُ في ذلك ابنُ طاهرٍ) هو محمد بن أحمد، أستاذ ابن خروف، مات سنة ثمانين وخمسمائة[6] (زعم) استئناف جواب فماذا زعم؟ مقدرا، وفي بعض النسخ بالواو عطفا على محذوف، أي: خالف وزعم (أنها) أي: الموصولة بهما (غيرها) غير الموصولة بالمضارع (بدليلين:

أحدهما: أن الداخلة على المضارع تُخَلِّصُهُ للاستقبال،) باتفاق النحاة[7]، وكل ما كان كذلك لا يدخل على غيره (فلا تدخل) أَنْ الناصبة (على غيره كـالسينْ وسوف) سواء كان ذلك الغير ماضيا، أو أمرا فإنه للاستقبال، فلا يتصور له التخليص.

(والثاني: أنها لو كانت الناصبة لحكم على [موضعها][8])[9] موضع مدخولها (بالنصب، كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إِنْ الشرطية[10]،

---

(1) القصص: 82.

(2) الإسراء: 74.

(3) في (س) بزيادة: عن العرب.

(4) انظر الكتاب: 3/ 162.

(5) القائل وحي زادة في مواهب الأريب: ل 42/ ب.

(6) ابن طاهر هو: أبو بكر، محمد بن احمد بن طاهر الأنصاري، المعروف بـالخِدبّ، نحوي مشهور، حافظ بارع، اشتهر بتدريس الكتاب، أخذ الكتاب عن ابن الرّماك، وابن الأخضر، من تلاميذه ابن خروف، ومصعب الخُشني، له تعليق على كتاب سيبويه سماه الطرر، وله تعليق على الإيضاح. (ت: 580هـ)
انظر إنباه الرواة: 4/ 194، البلغة في أئمة النحو واللغة: 253، بغية الوعاة: 1/ 28.

(7) قال أبو حيان في الارتشاف: 4/ 1637 ليس ذلك بمتفق عليه، بل ذهب بعض النحويين إلى انها ربما تجيء غير مخلصة.

(8) في جميع النسخ موضعها.

(9) في (س) بزيادة: أي.

(10) انظر رأي ابن طاهر في الهمع: 2/ 360، والارتشاف: 4/ 1637.

ولا قائل به) أي: بأن الماضي بعد[1] الناصبة في موضع نصب، فثبت أن الداخلة على الماضي والأمر غير الداخلة على المضارع، بل هي قسم برأسها.

(والجواب عن الدليل الأول[2]: أنه منتقض بنون التوكيد،) خفيفة كانت او ثقيلة (فإنها تخلص المضارع للاستقبال، وتدخل على الأمر باطراد [واتفاق][3]) هذا دليل [لكبرى الدليل المطوى][4] كما قدرناها، وما قيل: إن معنى قول المستدل تخلص المضارع للاستقبال إنها موضوعة لهذا التخليص كالسين، فلا يتم النقض بالنون، فإنها موضوعة للتأكيد، ولهذا لا يكون للماضي، ولا للحال لغنائهما عن ذلك[5]، ففيه: [أنه إن أريد][6] أنها موضوعة [له][7] لا لتفيد شيئا آخر غير التخليص فممنوع، وإلا فالنقض وارد، وما قيل: إن المستفاد من كلام المصنف فيما يجيء كون الاستقبال شرطا في دخولها، وأين هذا من تخليص المضارع للاستقبال؟[8]، ليس [بـ][9]شيء، لأن المراد به: أن لا يحتمل غيره بعد دخولها على ما يحتمل الاستقبال وغيره، (و) أنه منتقض [أيضا][10] (بأدوات الشرط،) يعني: غير لَو/ فإنها للشرط في الماضي (فإنها أيضا تخلصه) للاستقبال (مع دخولها على الماضي باتفاق) من النحاة[11]. 27/ب

---

[1] في (س) بزيادة: أن.

[2] في (س) بزيادة: لابن طاهر.

[3] ساقط من جميع النسخ.

[4] في (س): لكبر الدليل المطوية.

[5] القائل ابن الصائغ، وانظر قوله في حاشية الأمير على المغني: 1/ 28.

[6] في (س): بحث، لأنه إن أراد.

[7] ساقط من (س).

[8] القائل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

[9] ساقط من (س).

[10] ساقط من (س).

[11] انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 29.

(و) الجواب (عن الثاني: أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إنْ الشرطية) حاصله: إبداء الفارق بين الماضي [بعدها][1]، والماضي بعد أنْ الناصبة (لأنها) أي: إنْ الشرطية (أثرت القلب) أي: قلب الماضي (إلى الاستقبال في معناه، حتى صار معناه مستقبلا بعد أن كان ماضيا (فأثرت الجزم في محله) بخلاف أنْ الناصبة فإنها[2] تؤثر في معناه شيئا، فلا تؤثر عملا في محله (كما أنها) أي: أنْ الناصبة (لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه) فالتأثير اللفظي ولو في المحل دائر على المعنوي وجودا معدما، [ولهذا][3] تعمل أنْ المصدرية في المضارع دون مَا [وسوف، ولأن فيها تأثيرين][4] بخلاف مَا وسوف، [فسقط][5] ما قيل: [إنه][6] ليس بين تأثير الأداة لتخليص المعنى إلى الاستقبال وتأثيرها للنصب في اللفظ تلازم بدليل سوف[7]، وأما [ما أجيب][8]: بأن التأثير اللفظي لازم لوجود التأثير المعنوي لا لماهيته، ولازم الوجود لا يجب ثبوته لكل فرد من أفراد ملزومه، بل قد يثبت لبعضها فقط ككون الجسم ذا ظل في الشمس فإنه لازم لوجود الجسم غير ثابت لبعض أفراده كالهواء[9]، ففيه بحث، لأن لازم الشيء يجب ثبوته لكل فرد وإلا لم يكن لازما، وأن لازم الوجود هو لازم الماهية كالسواد للإنسان الحبشي، وأن الظلية إنما تلزم الجسم بشرط كونه كثيفا لا مطلق الجسم، والهواء من أفراد المطلق.

---

(1) في (س): بعد إنْ الشرطية.
(2) في (س) بزيادة: لا.
(3) في (س): ولذا.
(4) في (س): المصدرية، ولأن فيها تأثيرين نقله إلى معنى المصدر، ونقله إلى الاستقبال.
(5) في (س): فيندفع.
(6) ساقط من (س).
(7) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 60، 61.
(8) في (س): جوابه.
(9) المجيب الشمني في المنصف: 1/ 61.

(الأمر الثاني: كونها توصل بالأمر) وكذا بالنهي (والمخالف في ذلك أبو حيان) [أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي النحوي، توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة][1] (زعم أنها لا تُوصَل به[2]) قال الرضي: "صلة أنْ المصدرية لا تكون أمرا، ولا نهيا على الأصح[3]، وأجازه سيبويه، وأبو علي[4] (و[5] أن كل شيء سمع من ذلك فأنْ فيه تفسيرية[6]) إن كان في الجملة السابقة فعل [بمعنى][7] القول فيها، وإلا فيقدر كما في[8] ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْ أَقِمْ﴾[9] أي: وأوحي إلي أن أقم، فلا يرد ما قيل: [إنه][10] لا يمكن حمل أنْ على التفسيرية في هذه الآية لعطفها على أنْ المصدرية[11] (واستدل) أبو حيان (بدليلين:

أحدهما: أنهما) أي: أنْ وفعل الأمر (إذا قدرا بالمصدر فات معنى الأمر) قال الرضي: "[12]المصدر المؤول به أنْ مع الأمر لا يفيد معنى الأمر، فقولك: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أنْ [قُمْ][13] ليس إلا بمعنى القيام، ليس فيه معنى طلب القيام، بخلاف

---

(1) ساقط من (س).
(2) انظر الارتشاف: 4/ 1637.
(3) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 36، 4/ 440.
(4) انظر الكتاب: 3/ 162، وكتاب الشعر: 2/ 401.
(5) في (س) بزيادة: زعم أيضا.
(6) انظر البحر المحيط: 3/ 285، 504.
(7) في (س): فيه معنى.
(8) في (س) بزيادة: قوله تعالى.
(9) يونس- عليه السلام-: 104، 105.
(10) ساقط من (س).
(11) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 43/ ب.
(12) في (س) بزيادة واو.
(13) في (س): قمت.

أنْ قُمْ[1]، ويفهم من كلام الزمخشري أن دليل من منع ذلك أن الصلة حقها أن تكون جملة تحتمل الصدق والكذب[2].

والدليل (الثاني: أنهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا،) ولا مجرورا (لا يصح أعْجَبَنِي أنْ قُمْ، ولا كَرِهْتُ أنْ قُمْ،) ولا عَجِبْتُ مِنْ أنْ قُمْ، (كما يصح ذلك مع الماضي، ومع المضارع) نحو: أعْجَبَنِي أنْ قُمْتَ، وأنْ تَقُومَ، وكَرِهْتُ أنْ قُمْتَ وأنْ تَقُومَ، وعَجِبْتُ مِنْ أنْ قُمْتَ، وأنْ تَقُومَ.

1/28 (والجواب/ عن) الدليل (الأول: أن فوات معنى الأمرية) [والمراد بـالأمرية: طلب الفعل، فالإضافة بيانية][3] (في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كـفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي، والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور،) يعني: أنه لا يضر فوات معنى الأمر في نحو: كَتَبْتُ إلَيْهِ بِأنْ قُمْ إذا أولته بقيامك، كما لا يضر فوات معنى [المضي][4] والاستقبال في نحو: أعْجَبَنِي أنْ قُمْتَ، أو أنْ تَقُومَ إذا أولته بالقيام، فإن المؤول بالمصدر كصريحه لا يدل على المضي والاستقبال، ولا يدفعه ما [قال][5] المرزوقي: إن كلمة أنْ إذا وصلت بالماضي أفادت حدثا ماضيا، وبالمستقبل مستقبلا، كما توهم[6]، ولا يخالف ما في إيضاح المفصل:[7] أن المصدرية إذا دخلت على المضارع لم تكن إلا مستقبلا، وعلى الماضي لم تكن للاستقبال، بل يكون الماضي على معناه في المضي كما ظن[8]، لأن ذلك إنما هو قبل التأويل بالمصدر، ويؤيده ما قال الأندلسي[9]:

---

(1) انظر شرح الرضي الكافية: 4/ 440.

(2) في (س) بزيادة: تأمل.

(3) في (س): الإضافة بيانية، على أن يكون المراد بالأمرية: طلب الفعل.

(4) في (س): الماضي.

(5) في (س): قاله.

(6) لم أجد هذا القول للمرزوقي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي. قال وحيي زادة في مواهب الأرب 40/ب بعد ما ذكر كلام المرزوقي: ليكن هذا على ذكر منك حتى تضمحل به الشبه الكثيرة.

(7) في (س) بزيادة: من.

(8) انظر الإيضاح على شرح المفصل: 2/ 237، 238. ظنه عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(9) في (س) بزيادة: في الفرق.

إن المصدر لا يدل على زمان بعينه، وأنْ مع الفعل يدل على أن الفعل وقع من فاعله فيما مضى، أو يقع فيما يأتي[1]، [وبهذا تبين][2] أن مراد الرضي بقوله: معنى ﴿ بِمَا رَحُبَتْ ﴾[3] ويرحبها واحد، اتحادهما في عدم الدلالة على الزمان[4]، فلا يصح سند المنع فوات معنى المضي والاستقبال عند التقدير المذكور، كما [زعم][5] على أن "ما" المصدرية لا تدل على الزمان أصلا[6]، [وما قيل][7] نصرة لأبي حيان: [أن][8] الموصولة بالأمر عند التأويل بالمصدر إنما تؤول بمصدر يدل على الطلب، فإذا قيل: كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ فالمعنى: بالأمر بالقيام، فإنما فات الدلالة بالصيغة[9]، فلا يصح نصرة له، [بل هو جواب عن قوله:][10] (ثم إنه) أي: أبا حيان (يسلم مصدرية أنْ المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك) أي: مثل فوات معنى الأمر، [وهو][11] فوات معنى الدعاء (فيها) [12]في أنْ المخففة (في نحو: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾[13]،) على قراءة نافع بتخفيف أنْ، وغضب على صيغة الماضي[14]، فالخامسة: [15]مبتدأ، وأنْ: مخففة، واسمها: ضمير الشأن

---

(1) قول الأندلسي في مواهب الأريب: ل 44/أ.

(2) في (س): وبه ظهر.

(3) التوبة: 118.

(4) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 440.

(5) في (س): قيل.

(6) القائل الشمني، انظر المنصف: 1/ 61.

(7) في (س): ثم العجب ممن قال.

(8) ساقط من (س).

(9) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 61، 62.

(10) في (س): فإنه جواب عن قوله: لا نصرة له.

(11) في (س): يعني.

(12) في (س) بزيادة: أي.

(13) النور: 9.

(14) وقرأ باقي السبعة بتشديد أنّ.
انظر التيسير: 131، الكشف عن وجوه القرآات: 2/ 134، ومختصر الحجة: 495.

(15) في (س) بزيادة: على أنه.

المحذوف، وخبرها: غضب الله، والمصدر المنسبك [منها][1] خبر المبتدإ، أي والخامسة كينونة غضب الله، وما قيل: إن غَضِبَ جملة دعائية، خبر أنْ بالتأويل بالقول أي: مقول في حقه غضب الله[2]، فخارج عما هو بصدده (إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولا مطلقا،) ولو في الأصل، فلا يرد[3] ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ حتى يقال: إن أصله النصب على أنه مفعول مطلق[4]، وقيل: غير وارد، لأن الدعاء فيه [لا][5] يفهم من المصدر، بل من الجملة الاسمية[6] (نحو: سَقْيًا وَرَعْيًا)[7] الأولى ان يلزمه، لقوله في ﴿أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ﴾[8]: ان أنْ مصدرية مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن.

والجواب (عن) الدليل (الثاني:) لأبي حيان (أنه إنما امتنع ما ذكره) من نحو: أَعْجَبَنِي أنْ قُمْ، وكَرِهْتُ أنْ قُمْ (لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء،)/ فإنه يقتضي أن يكون لهما وجود خارجي، والإنشاء لا خارج له (لا لما ذكر،[9]) فوات معنى الأمر، وإلا فأين الإنشاء إذا قدر بالمصدر؟، وأيضا لكان هذا مناقضا لذاك، نعم يرد: انه لا مانع من تعليقهما بالإنشاء إذا أولا بمصدر طلبي، أي: أَعْجَبَنِي الْأَمْرَ بِالْقِيَامِ، وكَرِهْتُ الْأَمْرَ بِهِ، كما جوزه الزمخشري في أول سورة نوح [عليه السلام][10]، فالأولى حينئذ أن يمنع عدم صحة المثالين[11] (ثم

/28

---

(1) في (س): فيها.

(2) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 44/ ب.

(3) في (س) بزيادة: عليه.

(4) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 62.

(5) في (س): لم.

(6) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 44/ ب.

(7) في (س) بزيادة: واو.

(8) يونس- عليه السلام-: 2.

(9) في (س) بزيادة: له.

(10) زيادة يقتضيها المقام. انظر الكشاف: 4/ 161.

(11) في (س) بزيادة: فتامل.

ينبغي له)[1] لأبي حيان (أن لا يسلم مصدرية كيْ،) وقد سلمها في ارتشافه[2] (لأنها لا تقع فاعلا ولا مفعولا، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل) وله أن يقول: إن أصلها ان تقع كذلك كما في الماضي والمضارع، وإذا لم تقع الموصولة بالأمر كذلك دل على أنها ليست بمصدرية، بخلاف كيْ فإن أصلها ليس كذلك.

(ثم مما يقطع به) [أي: بسببه][3] (على قوله بالبطلان) [4]صلة يقطعْ، وتعديته بـعلىْ [بتضمين][5] معنى يحكمْ (حكاية سيبويه كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ[6]،) لأن الباء لا تدخل إلا على المصدرية (وأجاب) أبو حيان (عنها: بأن الباء محتملة للزيادة[7]) على أن تكون تفسيرية (مثلها) أي: مثل الباءْ على التسامح، لأن الباء متعينة للزيادة (في قوله:

[هُنَّ الْحَرَائِرُ لاَ رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ ... سُودُ الْمَحَاجِرِ][8] لاَ يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ)[9]

فإن قرأ يتعدى بنفسه، وقيل: ضمير مثلها للزيادة[10]، وسيأتي تمام البيت في حرف الباء[11].

(وهذا) الجواب (وهم فاحش، لأن حروف الجر) إذا لم تكن مكفوفة بـماْ (-زائدة كانت، أو غير زائدة- لا تدخل إلا على الاسم، أو ما في تأويله). فإذا

---

(1) في (س) بزيادة: أي.
(2) الارتشاف: 4/ 1646.
(3) ساقط من (س).
(4) في (س) بزيادة: الباء الأولى سببية، والثانية.
(5) في (س): على تضمين.
(6) انظر الكتاب: 3/ 162.
(7) الارتشاف: 2/ 431.
(8) ساقط من جميع النسخ.
(9) البيت من البسيط، للراعي النميري في ديوانه: 122، وشرح شواهد المغني: 1/ 336. وللقتال الكلابي في شرح أبيات المغني: 2/ 368. وفي الخزانة: 9/ 107 ذكر الخلاف في نسبة هذا البيت. وبلا نسبة في المعاني الكبير: 2/ 1138، ولسان العرب: (ل . ح . د) 8/ 45. والشاهد فيه: بالسور، فالباء زائدة.
(10) القائل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 290 (ج).
(11) مغني اللبيب: 1/ 126.

جعلت أنْ في الحكاية تفسيرية كما ادعاه أبو حيان كانت الباء غير داخلة على اسم وما في تأويله، واجيب: بأنها داخلة على الاسم، إذ المعنى: كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِقُمْ اي: بهذا اللفظ[1].

(تنبيه

ذكر بعض الكوفيين، وأبو عبيدة) معمر بن المثنى البصري، توفي سنة عشر ومائتين (أن بعضهم) [بعض العرب][2] (يجزم بـأنْ،) وفي الجنى الداني: قال الرؤاسي: فصحاء العرب ينصبون بـأنْ، وأخواتها، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها[3] (ونقله اللِّحْيَاني) علي بن [حازم البصري][4]، ولحيان كـعمرانْ أبو قبيلة[5] (عن بعض بني صَبَّاح) بفتح المهملة وتشديد الموحدة، ابو قبيلة[6] (من ضَبَّة) بفتح المعجمة وتشديد الموحدة، أبو قبيلة أيضا[7] (وأنشدوا) القائلون بالجزم بـأنْ ([عليه قوله:][8]) القائلون بالجزم بـأنْ:

---

(1) الجيب الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 63.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر الجنى الداني: 1/ 226.

- والرؤاسي هو: أبو جعفر محمد بن الحسن، أول من وضع كتابا في النحو من الكوفيين، روى الحروف عن ابي عمرو، وسمع الأعمش، أستاذ الكسائي والفراء. من تصانيفه: الفيصل، ومعاني القرآن، والتصغير (ت: 187هـ)

انظر نزهة الألباء: 65، بغية الوعاة: 1/ 82، 83، المعجم المفصل للشواهد العربية: 2/ 105، الأعلام: 6/ 271.

(4) في (س): المبارك. انظر قوله هذا في: الهمع: 2/ 363، والارتشاف: 4/ 1642.

- واللحياني هو: أبو الحسن، علي بن الحسن- أو المبارك، أو ابن حازم، الأحمر، نحوي أخذ عن الكسائي والأصمعي وأبي عبيدة، وأخذ عنه القاسم بن سلام، له النوادر المشهورة (ت: 194هـ)

انظر إنباه الرواة: 2/ 255، البلغة في ائمة النحو واللغة: 206، بغية الوعاة: 2/ 185، الأعلام: 4/ 271.

(5) انظر أسماء القبائل وانسابها: 248.

(6) انظر أسماء القبائل وانسابها: 162.

(7) انظر أسماء القبائل وانسابها: 167.

(8) ساقط من جميع النسخ.

(إِذَا مَـا غَـدَوْنَا قَـالَ وِلْـدَانُ أَهْلِنَـا ... تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ)[1]

بيت من الطويل لـامرئ القيس، غدونا: بكرنا، ومن قال: ذهبنا بعد زوال الشمس فقد سها[2]، والولدان: جمع وليد، بمعنى: المولود، والصبي، والعبد، كما في القاموس[3]، والمراد هنا غير الأول [يعني المراد هنا: العبد][4]، والظاهر الأخير، وقيل: الثاني[5]، وتعالوا: مقول قال، أي: هلموا نجمع الحطب إلى أن يأتينا الصيد لشيّ لحومه، لوثوقهم بالإتيان لتكرر التجربة، وأنكر الفارسي هذه/ 29/أ الرواية، وقال: الرواية: "هلم إلى أن يأتي الصيد [نحطب][6]"، وعلى تقدير صحتها فيمكن تأويلها على أنه حذف الياء تخفيفا، كما حذفت من قوله تعالى: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[7] لكنه في الآية في غاية الحسن للمشاكلة.

(وقوله:

أُحَــاذِرُ أَنْ تَعْلَـــمْ بِهَـــا فَتَرُدَّهَـــا ... فَتَتْرُكَهَـا ثِقْـلاً عَلَـيَّ كَمَـا هِيَـا)[8]

---

(1) البيت لامرئ القيس في ديوانه: 389 وبرواية "ركبنا" بدل "غدونا"، وبنفس رواية المصنف في شرح شواهد المغني: 1/ 91، وشرح أبيات المغني: 1/ 128، والخزانة: 4/ 292، وسمط اللآلي: 1/ 67، والجنى الداني: 227 وبرواية "قومنا" بدل "أهلنا". والشاهد فيه: الجزم بـ"أنْ" في قوله: أن يأتنا.

(2) الساهي وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 45/ ب.

(3) القاموس المحيط: (و. ل. د) 1/ 418.

(4) زيادة للإيضاح.

(5) القائل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(6) ساقط من (س).

لم أجد هذا الإنكار للفارسي في ضرائر الشعر: 91، ولكنه بعد ذكر البيت قال: "هكذا رواه الفراء. ووجهه أنه سكن الياء من "يأتينا" تخفيفاً.

(7) الفجر: 4.

(8) البيت لجميل في ديوانه: 238 وبرواية:

أخاف إذا نبأتكم أن تردني ... فأتركها

وبنفس رواية المصنف في شرح شواهد المغني: 1/ 98، وشرح أبيات المغني: 1/ 131، والجنى الداني: 227، والهمع: 2/ 363. والشاهد فيه: الجزم بـ"أن" في قوله: أن تعلم.

بيت من الطويل، لجميل بن عبد الله، صاحب بثينة بنت الأسود[1]، ضمير تعلمْ لها، و[2] بها لـحاجةٌ في قوله:

الأ طَـالَ كِتْمَـانِي بُثَيْنَـةَ حَاجَـةً   مِنَ الْحَاجِ مَا تَدْرِي بُثَيْنَةُ مَا هِيَا

والثقل كـالحملْ واحد الأثقال، وكـالطلبْ ضد الخفة، وكما هيْ في محل نصب[3] حال من مفعول [تتركْ][4].

(وفي هذا) الاستدلال في البيت الثاني (نظر، لأن عطف المنصوب) يعني تردها، وهذا وإن كان يحتمل أن يكون مجزوما حرك بالفتح للساكنين، لكن يعين كونه منصوبا عطف تتركَهاْ- بالنصب- ([عليه][5]) وضمير عليهْ لـتعلمْ (يدل على أنه مسكن للضرورة، لا مجزوم) وإلا لكان المعطوف عليه أيضا مجزوما، وما قيل: إن السكون فيه للإدغام في بابها، كما في قراءة أبي عمرو في ﴿ يَحْكُمْ بَيْنَهُمْ ﴾[6]، فلا يفيد إلا إذا ثبتت الرواية [بالإدغام][7].

(وقد يرفع الفعل بعدها) أي: بعد أنْ غير واقع قبلها علم، أو ظن (كقراءة ابن مُحَيْصن ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾[8]،) بضم الميم[9] قراءة شاذة، نسبها صاحب المفصل، والرضي، و[الحلبي][10] إلى مجاهد، وكذا المصنف

---

(1) في (س) بزيادة واو.
- وبثينة هي: بثينة بنت حبا بن ثعلبة العذرية، شاعرة من بني عذرة، من قضاعة، اشتهرت بأخبارها مع جميل، في شعرها رقة ومتانة، مات جميل قبلها فرثته، ولم تعش بعده طويلا (ت: 82هـ).
انظر أعلام النساء: 102، منتهى أمل الأريب: 1/ 295 (ج)، الأعلام: 2/ 43
(2) في (س) بزيادة: ضمير.
(3) في (س) بزيادة: على أنه.
(4) في (س): تتركها.
(5) ساقط من (س).
(6) الزمر: 3.
القائل هو ابن الصائغ، انظر قوله في المنصف: 1/ 63.
(7) في (س): على الإدغام.
(8) البقرة: 233.
(9) في (س) بزيادة: وهي.
(10) في (س): الشهاب.

في شرح بانت سعاد[1]، [ولهذا][2] قيل: نسبته هنا إلى ابن مُحَيصن غلط[3]، ثم إيراد الآية ليس لإثبات المسألة حتى يقدح فيه احتمال: أن يكون الأصل أن يتموا بواو الجمع على معنى مَنْ، كما استحسنه في الباب الخامس[4] (وقول الشاعر:) عطف على مدخول الكاف.

(أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ... مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدًا)[5]

بيت من البسيط، وقبله:

يَا صَاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نُفُوسَكُمَا ... وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لاَقَيْتُمَا رُشْدَا

أَنْ تَحْمِلاَ حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمَلُهَا ... وَتَصْنَعَا نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا

[أن][6] تحملا: في موضع نصب بفعل مقدر، أي: أسألكما، وتقرآن: بدل منه، أو من حاجة، أو [رفع خبر هي مقدرة][7]، فقد أهمل الشاعر بعد ما

(1) انظر المفصل: 407، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 35، والدر المصون: 1/ 569، وشرح بانت سعاد: 1/ 265.
- ومجاهد هو: أبو الحجاج، مجاهد بن جبر المكي، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين، قرأ على عبد الله بن الحسن، يقال: إنه مات وهو ساجد، له كتاب تفسير (ت: 104هـ).
انظر غاية النهاية: 2/ 41، الأعلام: 5/ 278.

(2) في (س): ولذا.

(3) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 46/ ب.

(4) مغني اللبيب، الجهة الرابعة: 1/ 633.

(5) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 100، وشرح أبيات المغني: 1/ 135، والخزانة: 8/ 421، والإنصاف: 2/ 563، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 4/ 380. والشاهد فيه: إهمال أنْ في الشطر الأول.

(6) في (س): فأن.

(7) في (س): خبرا محذوفا.

أعمل، وأعمل بعد ما أهمل، وويح: كلمة رحمة[1]، نصب بفعل واجب الحذف من غير لفظ، والسلام: مفعول تقرآن، ومني: حال منه.

(وزعم الكوفيون أن أنْ هذه) التي يليها مضارع مرفوع (هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل[2]،) لعدم الفصل بين أنْ والفعل الذي ليس بدعاء بأحد حروف التعويض، قال الرضي: حكى المبرد عن البغاددة عَلِمْتُ أنْ تَخْرُجُ بلاعوض، وذلك شاذ[3] (والصواب قول البصريين: إنها أنْ الناصبة أهملت حملا على [ما أختها] المصدرية،) أو على المخففة كما قال الرضي[4]، لاشتراكهما في اللفظ، والتأويل بالمصدر، وفيه: أن عطف أنْ تشعرا عليه يأباه (وليس من ذلك) من إهمال الناصبة (قوله:/

وَلاَ تَدْفِنَنِّي فِي الْفَلاَةِ، فَإِنَّنِي ... أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لاَ أَذُوقُهَا[5]

بيت من الطويل، لأبي محجن بن حبيب الثقفي [الصحابي][6]، وقبله:

---

(1) في (س) بزيادة: كما أن ويلاً كلمة عذاب.

(2) ما ذكره المصنف هو عكس المشهور عنهم، فإن القول: إنها مخففة من الثقيلة هو قول البصريين، والقول بأنها الخفيفة أهملت حملا على ما هو رأي الكوفيين.

انظر الخصائص: 1/ 390، والخزانة: 8/ 425، وشرح المفصل لابن يعيش: 8/ 143، والهمع: 2/ 362.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 34.

(4) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 35.

(5) البيت لأبي محجن في شرح شواهد المغني: 1/ 101، وشرح أبيات المغني: 1/ 138، والخزانة: 8/ 398، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 4/ 381، وأمالي ابن الشجري: 1/ 253، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 34.

والشاهد فيه: أن أنْ هنا مخففة من الثقيلة، لأنها أتت بعد الخوف وهو هنا يقين.

(6) ساقط من (س).

- أبو محجن هو: عمرو بن حبيب بن عمرو بن عمير، أحد الشعراء في الجاهلية والإسلام، له ديوان شعر (ت: 30هـ).

انظر الإصابة: 4/ 173، معجم الشعراء: 241، الخزانة: 8/ 407، الأعلام: 5/ 76.

إذَا مِتُّ فَـادْفِنِّي إِلَـى جَنْـبِ كَرْمَـةٍ ... تُرَوِّي عِظَامِي بَعْدَ مَـوْتِي عُرُوقُهَـا
أُبَاكِرُهَـا عِنْـدَ الـشُّرُوقِ وَتَـارَةً ... يُعَاجِلُنِي عِنْـدَ الْمَـسَاءِ غَبُوقُـهَا
وَلِلْكَـأْسِ وَالـصَّهْبَاءِ حَـقٌّ مُعَظَّـمٌ ... فَمِنْ حَقِّهَا أَنْ لاَ تُضَـاعَ حُقُوقُـهَا

(كما زعم بعضهم،) زعمه ابن مالك في شرح كافيته[1] (لأن الخوف هنا يقين،) أي: متيقن، تعليل للنفي لا لـزعمْ (فـأنْ مخففة من الثقيلة). لا ناصبة اهملت لأنها لا تقع بعد فعل اليقين الغير المؤول بالظن، خلافا للفراء، وابن الأنباري[2]، قال الرضي: كما جاز أن يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فتقع بعده المخففة كذلك، قد يشتد الخوف[3] حتى يلحق بالمتيقن، فتقع [بعده][4] أيضا المخففة، وأنشد هذا البيت[5]، وقال أبو حيان[6] في إجراء الخوف مجرى العلم خلاف جوزه سيبويه، والأخفش، ومنعه المبرد[7]، وإنما حمل الخوف هنا على اليقين لظهور عدم ذوقه بعد الموت، وأن الخوف منه إذا دفن في الفلاة كالمتيقن، بخلاف ما إذا دفن في جنب كرمة فإنه غير متيقن، وهذا كاف في أمره بدفنه جنبها، ولا ينافي استهتاره بشربها، على أن البحث على الذوق وعدمه بعد الموت ينادي باستهتاره.

---

(1) انظر شرح الكافية الشافية: 2/ 113.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 34، والارتشاف: 4/ 1639، والإنصاف: 2/ 563.

- وابن الأنباري هو: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عُبيد الله بن أبي سعيد الأنباري، كمال الدين، كان إماما زاهدا صدوقا، فقيها مناظرا، غزير العلم، برع في النحو، قرأ الفقه على سعيد بن الرزّاز، والأدب على أبي منصور الجواليقي، ولازم ابن الشجري. من مصنفاته: الإنصاف في مسائل الخلاف، أسرار العربية، ولمع الأدلة في أصول النحو (ت: 577هـ).

انظر إنباه الرواة: 2/ 169–170، بغية الوعاة: 2/ 86–88، فوات الوفيات: 2/ 292–295، الأعلام: 3/ 327.

(3) في (س) بزيادة: والرجاء.

(4) في (س): بعدهما.

(5) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 34.

(6) في (س) بزيادة واو.

(7) انظر الارتشاف: 2/ 388، والكتاب: 3/ 167، والمقتضب: 3/ 6.

(الوجه الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة ، فتقع بعد فعل اليقين،) يعني: فعل التحقيق كـالعلمْ وما يؤدي معناه (أو ما نزل منزلته،) مما يفيد الترجع كـظنْ، وحسبْ ليؤذن من أول الأمر أنها مخففة تفيد التحقيق، لا ناصبة للمضارع، ولم يقنعوا بهذا فأوجبوا الفرق بينهما بأحد حروف التعويض إذا كان فعلها متصرفا غير دعاء (نحو: ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾[1]،) برفع ﴿يَرْجِعُ ﴾ قراءة الجمهور[2]، والرؤية علمية[3] (﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾[4]،) [وهما مثال لوقوع أنْ بعد فعل اليقين][5]، ومثال وقوعها بعد ما نزل منزلته قوله تعالى: (﴿ وَحَسِبُوا أَن لاَّ تَكُونُ ﴾[6] فيمن رفع ﴿تَكُونَ﴾،) على تنزيل الحسبان منزلة العلم وهم حمزة، وأبو عمرو، والكسائي[7] (وقوله:

زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مِرْبَعًا أَبْشِرْ بِطُولِ سَلاَمَةٍ يَا مِرْبَعُ)[8]

بيت من الكامل لجرير، مربع كـمِنْبَرٍ لقب وعوعة بن سعيد، راوية جرير[9]، فنذر الفرزدق دمه، وإنما استعمل[10] الزعم في القول[11] تبكيتا به، أي: دعواه أنه سيقتل مربعا دعوى كاذبة لا يمكنه الوفاء بها، ولا يقدر على قتلك يا مربع، فتطول سلامتك، فكن صاحب البشارة، وادخل في البِشر.

---

(1) طه: 89.

(2) انظر البحر المحيط: 6/ 269، واللباب في علوم الكتاب: 13/ 359.

(3) في (س) بزيادة: فهي مثال لوقوع أنْ بعد فعل اليقين، كقوله تعالى:.

(4) المزمل: 20.

(5) ساقط من (س) لوقوعها في (8).

(6) المائدة: 71.

(7) وقرأ الحرميان، وعاصم، وابن عامر بنصب تكون. انظر النشر: 2/ 255، والتيسير: 83.

(8) البيت لجرير في ديوانه: 348، وشرح شواهد المغني: 1/ 103، وشرح أبيات المغني: 1/ 144، وأمالي ابن الشجري: 1/ 252، والأزهية: 66، ولسان العرب: (ر. ب. ع) 4/ 51.
والشاهد فيه: أن أنْ مخففة من الثقيلة وقعت بعد ما نزل منزلة اليقين وهو زعمْ.

(9) وعوعة هو: وعوعة بن سعيد بن قرط بن عُبيد بن كلاب، كان راوية لجرير
انظر شرح أبيات المغني: 1/ 145، ومواهب الأريب: ل 48/ أ.

(10) في (س) بزيادة: جرير.

(11) في (س) بزيادة: الباطل.

(وأنْ هذه ثلاثية الوضع،) وإن كانت ثنائية اللفظ الآن بخلاف أنْ الناصبة، فإنها ثنائية الوضع، واللفظ (وهي مصدرية أيضا،) أي: كـ[أنْ][1] الناصبة (وتنصب الاسم، وترفع الخبر) كأصلها (خلافا للكوفيين،) وإنما زاد قوله: (زعموا أنها لا تعمل شيئا[2]،) نصا على أن خلافهم في عمل أنْ/ لا في 1/30
نصب الاسم ورفع الخبر، وقيل: لئلا يتوهم عوده إلى المسائل الثلاث[3]، قال ابن قاسم: "مذهب الكوفيين أنها لا تعمل لا في ظاهر، ولا في مضمر، وقد أجاز سيبويه إلغاءها لفظا وتقديرا، فلا يكون لها عمل[4] (وشرط اسمها) عند القائلين بعملها (أن يكون ضميرا محذوفا،) سواء كان ضمير شأن، أو لا كما قدر سيبويه في ﴿أَنْ يَـاإِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ [الرُّءْيَا][5]﴾: إنك قد صدقت، ذكره ابن عقيل[6] (وربما [ثبت]) اسمها فلا يكون إلا ضميرا غير ضمير الشأن (كقوله:

فَلَـوْ أَنْـكِ يَـوْمَ الرَّخَـاءِ سَـأَلْتِنِي   طَلاَقَكِ، لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ)[7]

---

(1) ساقط من (س).

(2) انظر الكتاب: 1/ 480، والهمع: 1/ 514.

(3) القائل الدماميني، وعبارته: "رفع ما يتوهم من أن خلافهم راجع إلى جميع ما تقدم، من كونها ثلاثية الوضع، وأنها مصدرية، وأنها تنصب". انظر قوله هذا في شرح المغني: 1/ 65.

(4) انظر الجنى الداني: 1/ 219.

(5) ساقط من (س). الصافات: 104، 105.

(6) انظر المساعد: 1/ 330.

(7) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 105، وشرح أبيات المغني: 1/ 147، والخزانة: 5/ 426، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 2/ 282، والأزهية: 62، وشرح التصريح: 2/ 490، ولسان العرب: (ص. د. ق) 5/ 299.

والشاهد فيه: ثبوت اسم أنْ المضمر في قوله: أنت.

بيت من الطويل، [قيل: هو][1] لـغُفَلْ يخاطب امرأته[2]، وليس قوله: في يوم الرخاء، وأنت صديقٌ من التمم كما ظن[3]، بل من التكميل، وهو: أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه، فالأول: في وسط الكلام يدفع توهم عدم بخله بطلافها، لكونه في يوم شدة، والمرء يفارق أحبابه فيه، والثاني: في آخره يدفع توهم عدم بخله به لعدم خبره بصداقتها، ثم الأحرى أن يكون مراده: وصف نفسه بمحبة هذه المرأة، وأنه يؤثر ما تختاره هي[4] حرصا على رضاها، وتحصيل مرادها، والصديق: الحبيب، وإنما ترك التاء لأنه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، [ولحمله على النسب][5]، وقيل: لتأويل أنتِ بإنسان[6]، وفيه: أن التأويل في جانب الخبر أولى[7].

(وهو) أي: ثبوت اسمها المضمر (مختص بالضرورة[8] على الأصح)

قال الرضي: حكى بعض أهل اللغة إعمالها في المضمر في السعة، نحو: أظُنُّ أنْكَ قَائِمٌ، وأحْسَبُ أنَّهُ ذاهِبٌ، وهذه رواية شاذة غير معروفة[9] ([وشرط][10] خبرها أن يكون جملة،) لأنه تفسير لضمير الشأن، وهو لا يفسر إلا بجملة اسمية، نحو:

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: كذا قيل.
والقائل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(3) ظنه الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 65.

(4) في (س) بزيادة: على ما يختاره.

(5) ساقط من (س).

(6) القائل السيوطي في شرح شواهد المغني: 1/ 105.

(7) في (س) بزيادة: ويجوز أن يحمل على النسب، كما قال المرزوقي في قوله:

إذا الناس ناس والزمان بغرة ... وإذ أم عمار صديق مساعف

انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 3/ 1348.

(8) في (س) بزيادة: فلا يستعمل في سعة الكلام.

(9) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 368.

(10) في (س): وشرطها.

نحو: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1]، أو فعلية فعلها دعاء، نحو: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ [عَلَيْهَا][2]﴾، أو جامد نحو: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ [إِلَّا مَا سَعَىٰ][3]﴾، أو متصرف مفصول بـقدْ، نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[4]، أو حرف تنفيس، [نحو:﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾][5]، أو [حرف][6] نفي، نحو: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾[7]، أو لوْ، نحو: ﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا [عَلَى الطَّرِيقَةِ][8]﴾، وشذ قوله:

عَلِمُوا أنْ يُؤمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ[9]

وتسمى هذه الحروف حروف التعويض، لأنها كالعوض من إحدى نوني أنْ (ولا يجوز إفراده، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران،) كون الخبر مفردا، وكونه جملة، لأنه إذا ذكر لم يكن ضمير [الشأن][10] (وقد اجتمعا في قوله:) أي: قول من قال:

(بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ)[11]

---

(1) يونس – عليه السلام -: 10.

(2) النور: 9. ما بين معقوفين ساقط من جميع النسخ.

(3) النجم: 39. ما بين معقوفين ساقط من (س).

(4) المائدة: 113.

(5) في (س): كما مرّ.
والآية في المزمل: 20.

(6) ساقط من (س).

(7) المزمل: 20.

(8) ما بين معقوفين ساقط من (س). الجن: 16.

(9) البيت من الخفيف، بلا نسبة في المقاصد النحوية بهامش الخزانة: 2/ 294، وأوضح المسالك: 1/ 188، والمساعد: 1/ 331، والجنى الداني: 219، والهمع: 1/ 516، وحاشية الصبان: 1/ 451.

(10) في (س): شأن كما مر.

(11) البيت منسوب لعمرة بن العجلان، أو جنوب كما ذكر ذلك في شرح شواهد المغني: 1/ 106، والخزانة: 10/ 382، وشرح أبيات المغني: 1/ 149 وبرواية (وقدماً) بدل (وأنك)، شرح التصريح: 1/ 330.
وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: 8/ 75، ومعاني القرآن للفراء: 2/ 90 وبرواية (وقدماً) بدل (وأنك).
والشاهد فيه: أن خبر أنْ المخففة مفردا في الصدر في قوله: بأنك ربيع، وجملة في العجز في قوله: تكون الثمالا.

بيت من المتقارب، لـعَمْرَة بن العجلان[1]، [ونسبه المصنف في شرح الشواهد إلى كعب بن زهير][2]، فجعل الخبر مفردا في الصدر، وجملة في العَجُز، واسم أنْ ضمير الخطاب فيهما، وأراد بـالربيعْ ربيع الأزمنة، لا ربيع الشهر، والغيث: المطر، فإسناد المَربعْ- بفتح الميم- إليه مجاز، لأن المطر سبب لكون الوادي مربعا، أي: مكلأ خصيبا[3]، ووصفه بالمربع من التكميل[4]، كقوله:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا ... صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي[5]

وهناك/ ظرف مكان، وقد يراد به زمان كما أريد هنا متعلق بـيكونْ، قدم عليه للاهتمام، لا للوزن [كما توهم شيخ العروض][6]، والثِّمال- بكسر المثلثة-: الغيَّاث الذي يقوم بأمر قومه[7].

الوجه (الثالث: أن تكون مفسرة، بمنزلة أي) لكنها لا تدخل إلا على جملة فعلية (نحو: ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾[8]) أو اسمية نحو: (﴿ وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةِ ﴾[9]، وتحتمل) أنْ الواقعة في الآيتين (المصدرية بأن يقدر قبلها

---

(1) عمرة بن العجلان هي: أخت عمرو ذي الكلب بن عجلان الكاهلي، وقيل: اسمها جنوب.
انظر جمهرة أنساب العرب: 198، الخزانة: 10/ 384، شرح شواهد المغني: 1/ 106.

(2) في (س): أو لكعب بن زهير [رضي الله عنه].

(3) في (س) بزيادة: وفي القاموس: مرع الوادي- مثلثة الراء- مراعة: أكلأ، كأمرع. القاموس المحيط: (م. ر. ع) 3/ 94.

(4) التكميل هو: أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع هذا التوهم.

(5) البيت من الكامل، لطرفة بن العبد في عروس الأفراح: 1/ 87، 2/ 127، ولسان العرب: (هـ. م. ى) 9/ 143. وبلا نسبة في الهمع: 2/ 306.

(6) في (س): كذا قيل. والقائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 48/ ب.

(7) في (س) بزيادة: قال أبو طالب في النبي – عليه الصلاة والسلام -:

... ... ثمال اليتامى عصمة للأرامل

(8) المؤمنون: 27.

(9) الأعراف: 43.

قال أبو حيان في البحر المحيط 4/ 300: وأن تحتمل ان تكون المخففة من الثقيلة، وأن تكون مفسرة لوجود شرطها.

حرف الجر،) وهو الباء (فتكون في) الآية ‹[الأول][1] أنْ الثنائية لدخولها على الأمر،) إذا المخففة الثلاثية الوضع لا تدخل عليه [اتفاقًا][2] (وفي الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على) الجملة (الاسمية) إذ [الناصبة][3] لا تدخل عليها.

(وعن الكوفيين إنكار التفسيرية ألبته)[4] قال الأندلسي: ‹والكوفيون [لا][5] يعرفون أنْ‌هذه، وجعلوها في موضع نصب بإسقاط الخافض›[6]، وقول أبى حيان: ‹وهى عندهم الناصبة للفعل›[7]، محل بحث، [و][8] قال الرضى: ‹لا مانع لو ارتكب مرتكب أن المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو معنى القول، معنى أمرته أن قم. قلت له: قم، بتأويل أمرت بـ‹قلت›، أو بتقدير: قلت بعده، وهذا يطرد في جميع الأمثلة[9] (وهو [عندي][10] متجه، لأنه إذا قيل: ‹كتبت إليه أن قمْ لم يكن ‹قم›[11] نفس ‹كتبت›، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: ‹هذا عسجدٌ [أي][12]: ذهب) هذا يوافق ما قال الزمخشري في ﴿ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾[13]: ‹إن جعلت أنْ مفسرة لم يكن لها بد من مفسر، والمفسر إما فعل القول، أو فعل الأمر›[14]، وكلاهما لا وجه [له][15] دون ما قال الرضي: ‹وأن لا تفسر إلا

---

(1) في جميع النسخ: الأولى.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): والخفيفة.

(4) في الجنى الداني 221: نقل عن الكوفيين أنها عندهم مصدرية، وانظر: البحر المحيط 1/ 118، والارتشاف 4/ 1692، والهمع 2/ 408.

(5) ساقط من (س).

(6) انظر قول الأندلسي في مواهب الأريب: ل 49/ أ.

(7) البحر المحيط 1/ 118، 399، 5/ 122.

(8) ساقط من (س).

(9) انظر شرح الرضي على الكافية 4/ 439.

(10) ساقط من جميع النسخ.

(11) في جميع النسخ: كتبت إليه أن افعل، لم يكن ‹افعل›.

(12) زيادة من المغني.

(13) المائدة: 117.

(14) الكشاف: 1/ 656.

(15) ساقط من (س).

مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول، نحو: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ، أي: كتبت إليه شيئا هو قم، فـأنْ حرف دال على أن قمْ تفسير للمفعول به المقدر لـكتبتْ، وقد يفسِّر المفعول به الظاهر كقوله تعالى: ﴿ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ أَنِ اقْذِفِيهِ﴾[1]، [وقال الأندلسي][2] نقلا عن حواشي المفصل: فائدة أن المفسرة وما بعدها فائدة المميز، لأن قولك: كتبت إليهْ مبهم في المكتوبات، فإذا قلت: أن افعل كذا، ميزت واحدا من جنس ما يحتمله كتبت[3]، وبهذا [تبين][4] أن [قوله: متجه][5] غير متجه لظهور عدم المغايرة بين المفسّر والمفسَّر، على أن المفسر إنما يلزم أن يكون نفس المفسَّر إذا كانا مفردين (ولهذا لو جئت بـأيْ مكان أنْفي المثال لم تجده مقبولا في الطبع) هذا ممنوع، لأن من شروطها أن تقع بين جملتين،مع أنه لا مدخل للطبع في الأحكام النحوية لا ردًا ولا قبولا[6].

(ولها عند مُثْبِتِهَا [7]شروط[8]:

أحدها: أن تسبق بجملة) أي: كلام تام لا يحتاج إلى ما بعده إلا من جهة تفسير المبهم[9] (فلذلك غلط)[10] نسب إلى الغلط (من جعل منها) قوله تعالى: (﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾[11]) لأن ما قبل أنْ فيه مفرد مبتدأ خبره ما بعده.

---

(1) طه: 38، 39. انظر شرح الرضي على الكافية 4/ 438.

(2) في (س): وقد اقتفى في ذلك أثر الأندلسي، حيث قال:.

(3) قول الأندلسي في حواشي المفصل، كما ذكر وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 49/ أ.

(4) في (س): ظهر.

(5) في (س): ما قاله المصنف.

(6) قائله الدماميني في شرح المغني: 1/ 67، وتعقبه الأمير في حاشيته على المغني 1/ 31، ورأى في هذا تحاملا ت على المصنف.

(7) في (س) بزيادة: وهم البصريون.

(8) في (س) بزيادة: خمسة.

(9) في (س) بزيادة: المقدر.

(10) في (س) بزيادة: أي.

(11) يونس – عليه السلام –: 10.
ومذهب سيبويه: أن أنْ في هذه الآية مخففة من الثقيلة، انظر الكتاب: 3/ 163، وشرح المفصل لابن يعيش: 8/ 142.

(والثاني: أن تتأخر عنها جملة) مستقلة، لأن الجملة لا تفسر إلا بمثلها، وإن قلنا: إن تفسيرها باعتبار متعلقها بخلاف أيْ فإنه لا يشترط فيها ذلك/ (فلا 1/31 أ يجوز: ذكرت عسجدا أن ذهبا) حتى تكون مفسرة للمفعول به الظاهر، فليس عدم جوازه بناء على فقدان الشرط الأول فقط كما ظن[1] (بل يجب الإتيان بأي) التي هي أم الباب، وتقع كيف ما اتفق (أو ترك حرف التفسير،) على أن يكون الثاني بدلا (ولا فرق) في الوقوع بعدها (بين الجملة الفعلية [كما][2] مثلنا) بالآية (و[3] الاسمية) [ولم يجادل على ما سبق، لا لما توهم: من أنه لم يمثل للاسمية فيما مر، بل إيماء إلى أنها تقع تفسيرا للفعلية][4] (نحو : كتبت إليه أن ما أنت وهذا)[5] ما: استفهامية مبتدأ، خبره أنت[6]، وهذا: عطف على أنتَ، أي[7]: ما مناسبتك مع هذا الفعل؟.

(و[8] الثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر) من قوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾[9]، ﴿ وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ ﴾[10] (ومنه) أي: مما فيه أنْ تفسيرية، قوله تعالى: (﴿ وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾[11]) جوز [الحلبي][12] كونها مصدرية، أي: انطلقوا بقولهم: أن امشوا[13]، قال الرضي: تمسك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول المقدر بهذه الآية، قال:

---

(1) ظنه: عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): أو.

(4) في (س): فيجوز أن تفسر إحداهما بالأخرى، ولذا لم يكتف بما سبق، لا لأنه لم يمثل بالاسمية كما قيل، فقال:.

(5) المثال في الكتاب 3/ 163 أرسلَ إليه أنْ ما أنتَ وذا؟.

(6) في (س): وأنت خبرها.

(7) في (س): يعني.

(8) في (س) بزيادة: الشرط.

(9) المؤمنون: 27.

(10) الأعراف: 43.

(11) ص: 6.

(12) في (س): الشهاب.

(13) الدر المصون: 9/ 358.

التقدير: قائلا بعضهم لبعض أن امشوا[1]، وأجيب: بأنه زائد، أو بأن صريع القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور، أو بأن 'انطلق' متضمن لمعنى القول، لأن المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه، أو بأن ﴿انطَلَقَ الْمَلَأُ﴾ بمعنى: انطلقوا في القول وشرعوا[2]، واختار [البيضاوي][3] تقدير المجوز حيث قال: 'قائلين بعضهم لبعض امشوا[4]، فلا حاجة إلى جعله بيانا لحاصل المعنى كما قيل[5] (إذ ليس المراد بالانطلاق المشي،) منهم (بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي) في ﴿ أَنِ امْشُوا﴾ ([المشي][6] المتعارف عليه) الذي هو السعي على الأقدام (بل الاستمرار على المشي) الذي هو عبادة الأصنام، أي: استمروا عليها[7] ذكره السفاقسي[8]، والذي عليه الزمخشري أن[9] 'امشوا' يعني: أكثروا واجتمعوا، من مشت المرأة إذا كثرت ولادتها[10].

---

(1) شرح الرضي على الكافية 4/ 439.

(2) في (س) بزيادة: فيه.

(3) في (س): القاضي.

(4) انظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي 8/ 125.

(5) في (س) بزيادة: وعرض ما اختاره المصنف لكونه خلاف الظاهر من لفظ الانطلاق.
وهذه العبارة موجودة في هامش (ح) و(ظ)، والمعارض: سعدي أفندي، كما في هامش المخطوط.
وفي المنصف 1/ 68 قال الشمني: 'قال اليمني: 'والمراد بالانطلاق متضمن لمعنى القول على العادة المعهودة، وإنما قلنا: على العادة المعهودة ليعلم أنه ليس بفعل في معنى القول كما في كتبت ونحوه، ولكنه لما لم ينفك عنه من حيث العادة نزل منزلة ما هو في معناه'.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: هذا ما.

(8) لم أجد هذا القول في المجيد في إعراب القرآن المجيد.
- السفاقسي هو: أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السفا قسي، برهان الدين، فقيه مالكي، من مصنفاته: المجيد في إعراب القرآن المجيد، وشرح ابن الحاجب في أصول الفقه (ت: 742هـ).
انظر الدرر الكامنة: 1/ 38، بغية الوعاة: 1/ 425، معجم الأعلام: 20، الأعلام: 1/ 63.

(9) في (س): كون.

(10) الكشاف: 3/ 360.

ست وستمائة[4]، والرازي نسبة إلى الري على خلاف القياس، كنسبة المروزي إلى مرو (بأن قبله ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾[5] والوحي هنا إلهام باتفاق)[6] احترز بقوله: هنا عما كان الموحى إليه صالحا للخطاب القولي، ومن غفل عنه [فقد][7] خبط حيث قال[8]: رد غريب وأغرب منه قبوله، وعارضه بنحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾[9] ثم قال: فلابد من القول بالكل[10]، أورد الكل إذ لا فصل بين الإيحاء والإيحاء (وليس في الإلهام معنى القول) لأنه مفسر بالفاء معنى في الردع[11] بطريق الفيض، ولعل كلام الزمخشري مبني على زيادة القيد في تعريفه، أو على أن القول لكل شيء بحسبه، كما قيل في قوله تعالى: ﴿[فَقَالَ لَهَا][12] وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا﴾[13] إنه تعالى/ خاطبهما وأقدرهما على الجواب، 31 / ب [ولهذا][14] قال: ﴿طَائِعِينَ﴾[15]، وقيل: يكفي أن يكون فيه معنى القول بحسب الوضع الأصلي[16]، وفيه: أن التفسير إنما يكون بحسب المعنى[17] (قال) أي: الرازي

---

(1) النحل: 68.

(2) في (س): وعلله.

(3) الكشاف 2/ 417.

(4) انظر ترجمته في وفيات الأعيان: 4/ 248، طبقات الشافعية:4/ 283، طبقات المفسرين: 2/ 215 –218، الأعلام: 6/ 313.

(5) النحل: 68.
والرأي الذي ذكره المصنف للزمخشري قال به غيره فلم ينفرد به، انظر: البحر المحيط 5/ 511، ومفاتيح الغيب 20/ 72، والكشاف 2/ 417.

(6) انظر التفسير الكبير: 20/ 56، 57.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س): فقال.

(9) المؤمنون: 27.

(10) من غفل عنه: وحي زادة، انظر مواهب الأريب: ل 50/ أ، ب.

(11) في (س): القلب.

(12) ساقط من (س).

(13) فصلت: 11.

(14) في (س): ولذا.

(15) فصلت: 11.

(16) قائله: سعدي أفندي، كما في هامش المخطوط.

(17) في (س) بزيادة: المراد.

([و][1] إنما هي) أي: أن الواقعة في الآية (مصدرية) بتقدير الباء قبلها (أي: باتخاذ الجبال بيوتا)[2] هذا على أن 'من' تبعيضية، فما قيل: الصواب باتخاذ بيوت من الجبال[3] ليس بصواب، ولا يمنع حملها على المصدرية خلافهم في وصلها [بالجملة][4] الإنشائية كما توهم[5].

(و[6] الرابع: أن لا يكون في الجملة السابقة أحرف القول، فلا يقال: قلت له أن افعل) لأن التفسير يستدعي سبق الإبهام، وصريح القول لوضوحه لم يحتج إليه (وفي شرح الجمل) لأبي القاسم الزجاجي[7] (الصغير) احترازا [به][8] عن[9] الكبير (لابن عصفور، أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول[10]، وذكر الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾[11] أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر، أي: ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله)[12] قال الرضي: إنه تفسير للضمير في 'به'، وفي 'أمرت' معنى القول، وليس مفسرا لـ'ما' لأنه مفعول لصريح القول، ومن جوزه استدل بالآية، ولا استدلال بالمحتمل، وأجيب: بأنها مصدرية، وقيل: زائدة[13] (وهو) أي: ما ذكره

---

(1) ساقط من جميع النسخ.

(2) ذكر هذا أبو حيان في البحر المحيط 5/ 515.

(3) قائله: عزمي زادة، كذا في هامش المخطوط.

(4) في (س): بالجمل.

(5) توهمه: عزمي زادة، كذا في هامش المخطوط.

(6) في (س) بزيادة: الشرط.

(7) في (س) بزيادة: وإنما وصفه بقوله:.
- الزجاجي هو: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، لزم الزجاج شيخه حتى برع في النحو. من مصنفاته: الجمل في النحو، الإيضاح، الأمالي (ت: 339هـ).
انظر إنباه الرواة: 2/ 160، 161، بغية الوعاة 2/ 210، شذرات الذهب 2/ 357، الأعلام 3/ 299.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: الشرح.

(10) انظر شرح الجمل: 2/ 282، 3/ 75.

(11) المائدة: 117.

(12) الكشاف: 1/ 656، 657، ورد أبو حيان على الزمخشري، انظر البحر المحيط: 4/ 61.

(13) شرح الرضي على الكافية: 4/ 438.

الزمخشري من البناء على التأويل (حسن) ومن حسنه ما نُقل عنه: أنه كان الأصل ما أمرتهم إلا ما أمرتني به، فوضع القول موضع الأمر [نزولا على قضية الأدب][1] الحسن لئلا يجعل نفسه وربه معا في أمرين، ودل على الأصل بإقحام أنْ المفسرة[2] (وعلى هذا) أي: وإذا بنينا على ما ذكره الزمخشري (فيقال في هذا) المقام الذي نحن فيه (الضابط) بالرفع على أنه مبتدأ، خبره (أن لا يكون فيها) أي: في الجملة السابقة (حروف القول)، أو بالجر على أنه صفة لـهذا، وما بعده خبر مبتدأ محذوف، والجملة مقول يقال، و[قد][3] يقال: بمعنى يذكر، فلا يحتاج حينئذ إلى تقدير [المبتدأ][4] (إلا والقول مؤول بغيره) هذه الجملة حال من المستكن في فيها، أو من حروف القول، ورجح هذا [بقربها من ذي الحال][5]، وقوة عاملها (ولا يجوز في الآية أن تكون مفسرة لـأمرتني لأنه لا يصح أن يكون ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُم ﴾[6] مقولا لله تعالى)، وأجاب [عنه][7] أبو حيان: بأنه يصح ذلك على أن يكون ﴿ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ من كلام عيسى- عليه السلام- على إضمار أعني، لا [على أنه من جملة ﴿ اعْبُدُوا﴾][8]، وأجيب أيضا: بأنه لا يمتنع أن يكون الله تعالى قال لعيسى- عليه السلام-: قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم، فحكاه كما أمر به[9]، ولا يخفى أن ذلك خروج عن الظاهر، قال صاحب الكشف: وكون أن[10] مفسرة لفعل الأمر يستدعي بظاهره ما قاله الزمخشري، والحكاية عما أدى

---

(1) في (س): رعاية للأدب.
(2) في (س) بزيادة: قال التفتازاني: وفيه نظر، أما بطريق القياس فلأن أحدهما مغن عن الآخر، وأما في الاستعمال فلأنه لا يوجد.
(3) ساقط من (س).
(4) في (س): الحذف.
(5) في (س): بقرب ذي الحال.
(6) المائدة: 117.
(7) ساقط من (س).
(8) في (س): الصفة التي فهمها الزمخشري. وانظر البحر المحيط: 4/ 61.
(9) المجيب الدماميني في شرح المغني: 1/ 70.
(10) في (س): وكونها.

إليهم يقتضي ربي وربهم، والنقل على المعنى يخرج الفعل عن كونه مفسرا لفعل الأمر[1] (فلا يصح أن يكون تفسيرا لأمره، لأن المفسَّر عين تفسيره[2]، ولا أن[3] تكون مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في'به' ولا بدلا من 'ما') كما جوزه أبو علي، ذكره الرضي[4] (أما الأول:/ فلأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات) حتى سماه سيبويه[5] صفة، فينبغي أن يشارك النعت في أحكامه، [ولهذا][6] قال: (فكما أن الضمير لا يُنعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان، ووهم الزمخشري فأجاز ذلك)[7] أي: كونها عطف بيان على الهاء (ذهولا عن هذه النكتة) التي هي: كون عطف البيان في الجامد كالنعت في المشتق، وإن مقتضاها كونه في حكم النعت في امتناع كونه تابعا للضمير (وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد بن السِّيد) عبد الله البطليوسي، توفي سنة إحدى وسبعين وخمسمائة[8]، والسِّيد: [وزان 'قيل'][9] الذئب (وابن مالك[10]، والقياس معهما في ذلك) مبناه اعتبار تلك النكتة، وأجيب عنه: بأن كلام الزمخشري مبني على أن ما

---

(1) في مواهب الأريب: ل 51/ ب قال: قال صاحب كشف الكشاف: الجمع بين صلة الأمر وحرف التفسير لا يكاد يوجد، لا يقال: أمرتك بهذا أن قم، لأن أحدهما مغن عن الآخر، إلا على الموصولة، والإبدال والتوضيح انتهى.
- وصاحب كشف الكشاف هو: عمر بن عبد الرحمن بن عمر البهبهاني الكناني القزويني، سراج الدين. من مصنفاته: الكشف على الكشاف وهو مخطوط، ونصيحة المسلم المشفق لمن ابتلي ببحث المنطق (ت: 745هـ).
انظر هدية العارفين: 1/ 789، شذرات الذهب: 6/ 143، 144، الأعلام: 5/ 49.

(2) في (س) بزيادة: هذا حاصل ما في الكشاف. وانظر الكشاف: 1/ 656.

(3) في (س) بزيادة: يجوز.

(4) انظر شرح الكافية على الرضي: 4/ 438.

(5) انظر الكتاب: 2/ 192.

(6) في (س): ولذا.

(7) انظر الكشاف: 1/ 656.

(8) في وفيات الأعيان: 3/ 96-98، أنباه الرواة 2/ 241-143، بغية الوعاة 2/ 56،55، الأعلام 4/ 123 (ت: 521هـ).

(9) في (س): بكسر السين وسكون الياء.

(10) انظر شرح التسهيل: 3/ 325.

ينزل منزلة الشيء لا يلزم أن تثبت جميع أحكامه له، ولذلك لا يمتنع نعت المنادي المفرد المعين مع أنه منزل منزلة الضمير[1]، وقد يقال: إنه على[2] ما جوزه الكسائي من أنه: ينعت الضمير، وقد قال ابن مالك: "وقياس مذهب الكسائي جواز اتباع عطف البيان ضمير الغائب قياسا على النعت"[3]، فإن الزمخشري[4] كثيرا ما يخرّج الوجوه القرآنية على مذهب الكوفيين، إلا أنه جعله عطف البيان نظرا إلى جموده[5]، وبه يندفع أيضا مناقشة أبي حيان: بأن عطف لبيان أكثر ما يكون بالأعلام[6]، وأما ما قيل: إن عطف البيان هو البدل عند سيبويه[7]– صرح به الرضي[8]– فجواب لا يرتضيه الزمخشري، لأنه منع البدلية في الآية[9] (وأما الثاني:) أي: عدم جواز كون "أنْ" مصدرية بدلا من "ما" (فلأن العبادة لا يعمل فيها فعل القول) لأن العبادة لا تقال كما قال الزمخشري[10]، وكذا لو [اعتبرت][11] معنى الطلب، فإن العبادة أيضا لا تقال، كما [قال][12] التفتازاني[13]، فلا يرد ما قيل: إن الأمر بالعبادة لا يقال[14]، لأن ما يقال هو الأمر بالصيغة وليس الكلام فيه (نعم إن أوّل القول بالأمر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز[15])

---

(1) المجيب الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 70.

(2) في (س) بزيادة: مبني.

(3) في (س) بزيادة: وأشار إليه المصنف في الباب الرابع.

(4) في (س): فإنه.

(5) انظر الكشاف: 1/ 656.

(6) البحر المحيط: 4/ 61.

(7) قاله وحي زادة في مواهب الأريب: 51/ ب.

(8) انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 379.

(9) انظر الكشاف: 1/ 656.

(10) نفس المصدر السابق.

(11) في (س): اعتبر.

(12) في (س): نص عليه.

(13) انظر حاشيته على الكشاف: ل 186 / ب.

(14) قاله الدماميني في شرح المغني: 1/ 71.

(15) انظر الكشاف: 1/ 656، 657.

أي: كونها بدلا من 'ما'، أي: ما أمرتهم إلا عبادة الله، إذ العبادة مما يؤمر به ([ولكنه][1] قد فاته هذا الوجه) [أي][2]: تأويل القول بالأمر (هنا) أي: في جعل 'أنْ' مصدرية بدلا من 'ما'، وأما الاعتذار عنه: بأن الضمير المجرور حيث كان راجعا إلى 'ما' تكون البدلية في الضمير في حكم البدلية من 'ما'[3]، فليس بشيء، لأن الزمخشري منع البدلية من الضمير أيضا (فأطْلَق المنع) أي: منع البدلية من 'ما'، والحق جواز ذلك على كلا الوجهين، فتعرضه للتأويل في التفسيرية دون المصدرية ليس مما ينبغي فلا [يدفع ذلك][4] ما قيل: إن المنع مقيد بعدم التأويل[5]، وإلا فلو أول القول بالأمر لزال المانع، وقد يدفع: بأن إطلاق المنع لعدم قيام البدل مقام المبدل منه، والتأويل المذكور لا يفيد صحته [تأمل][6] (فإن قيل: لعل امتناعه من إجازته) أي: امتناع الزمخشري من تأويل القول بالأمر في صورة كون أنْ مصدرية حيث سكت عنه، والسكوت في مقام البيان بيان (لأن أمرْ لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المأمور به/ إلا قليلا) كما في قولك: أمرتك الخيرَ فافعل ما أمرت بهْ (فكذا ما أول به) فحيث أول قلت بـأمرتْ لزم تعديته بنفسه إلى[7] ما أمرتني به وكان من القليل فلا يصار إليه. 2

(قلنا: هذا) أي: ما ذكره السائل من أن تعدي أمرْ بنفسه إلى المأمور به قليل فكذا ما أول به (لازم له) أي: للزمخشري (على توجيهه التفسيرية،) حيث وجهها بتأويل القول بالأمر مع لزوم تعدي أمر[8] بنفسه، وما ذلك إلا لأنه لم يعده

---

(1) ساقط من جميع النسخ.

(2) في (س): يعني.

(3) المعتذر عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(4) في (س): يدفعه.

(5) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 71.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: المأمور به قليل، فكذا.

(8) في (س): تعديته.

مانعا، إذ لا يلزم [من][1] تأويل شيء بشيء أن يكون حكمه حكم ما أول به، فيجوز أن يتعدى "قالْ" بنفسه، وإن كان مؤولا بـ"أمرْ" نظرا إلى أصله، بخلاف "أمرْ" وإذا لم يعده مانعا ثم، فلا وجه لكونه مانعا هنا (ويصح أن يقدر) أي: اعبدوا على جعل "أنْ" مصدرية (بدلا من الهاء في "به") كما[2] جوزه أبو علي[3] (ووهم الزمخشري فمنع ذلك[4]، ظنا) مفعول له لـ"منعْ" (أن المُبدَل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد) قال في المفصل: "قولهم: إن البدل في حكم تنحية الأول إيذان منه باستقلاله ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه، لا أن يعنوا إهدار الأول واطّراحه، ألا تراك تقول: زَيْدًا رَأَيْتُ غُلاَمَهُ رَجُلاً صَالِحًا، فلو ذهبت تهدر الأول لم يَسِدَّ كلامك[5]، قال الرضي: "اختلف النحاة في المبدل منه، فقال المبرد: إنه في حكم الطرح معنى[6]، وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه تبين أن الأول ليس في حكم الطرح إلا في بدل الغلط، ولا كلام أنه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض والاشتمال، وأيضا في بدل الكل قد يعتبر الأول في اللفظ دون الثاني، كقوله:

إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوُّهَا وَرَوَاحُهَا ... تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ[7]

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): وممن.

(3) انظر شرح الأبيات المشكلة للإعراب: 1/ 81.

(4) في (س) بزيادة: أي: كونها بدلا من الهاء. وذكر البغدادي في الخزانة 1/ 130 أن ابن الحاجب تبع الزمخشري في هذا.

(5) انظر المفصل، "باب البدل": 155.

(6) شرح الرضي على الكافية: 2/ 392.

(7) البيت من الكامل، للأخطل التغلبي في ديوانه: 36، والخزانة: 5/ 197، وكتاب الشعر للفارسي: 2/ 517، والكامل: 2/ 32، وشرح الأشموني: 3/ 243. والشاهد فيه "تركت..." حيث ألحق الشاعر بالفعل تاء التأنيث اعتمادا على المبدل منه، ولم يقل: "تركا" وبذلك كان المبدل في حكم الملغي.

(والعائد موجود حسا) فإن ضمير به محسوس مشاهد، وما كان كذلك لا يكون في قوة الساقط من كل وجه (فلا مانع) من بدلية ﴿ أنْ اعبُدُوا ﴾[1] من الهاء، وهذا رد على[2] الزمخشري، قيل: لا محيص له عنه، ولا إنكاره[3]، فتأمل.

(والخامس:) من شروط أنْ التفسيرية (أن لا يدخل عليها جار، فلو قلت: كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنِ افْعَلْ كانت مصدرية) لا تفسيرية، لدخول الجار عليها، وبها استدل سيبويه على جواز كونها مصدرية[4]، ورد[5] الرضي: بأنه يجوز أن تكون زائدة لكراهية[6] دخول الجار على ظاهر الفعل[7]، ثم رَدَّ على من زعم أنها زائدة في ﴿ أنْ اعبُدُوا اللّهَ ﴾[8]: بأن الأصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالأصالة محتمل[9].

(مسألة)

صدر هذا البحث بها إيماء إلى أنه مما يسأل عنه

(إذا وَلِيَ أنْ الصالحة للتفسير[10]) لوجود شرطها (مضارع معه لا، نحو: أشَرْتُ إِلَيْهِ أنْ لاَ تَفْعَلْ جاز رفعه) رفع المضارع (على تقدير لا النافية، وجزمه على تقديرها ناهية، وعليهما) أي: على رفعه وجزمه (فأنْ مفسِّرة) وفي الإطلاق

(1) المائدة: 117.

(2) في (س): فهذا جواب عن منع.

(3) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 72.

(4) انظر الكتاب: 2/ 162.

(5) في (س): ورده.

(6) في (س): لكراهة.

(7) شرح الرضي على الكافية: 4/ 438.

(8) في (س): بتقديم ﴿ أنْ اعبُدُوا ﴾ على زائدة.

(9) شرح الرضي على الكافية: 4/ 439.

(10) في (ح) و (ظ): للتفسيرية.

بحث[1]، إذ لا يتعين على الثاني كونها مفسِّرة، إلا على قول من يمنع وقوع الطلب صلة، وليس بمرتضاه، والحق أنها تحتمل المصدرية[2] (و) جاز (نصبه على تقدير لا نافية، وأنْ مصدرية) ناصبة للفعل، قال الرضي: / ولا تكون لا نهيا 1/33
فينجزم الفعل إلا عند أبي علي[3] (فإن فقدت لا امتنع الجزم) لفقد[4] عامله على قول الجمهور، والمختار عنده، وإن حكى الجزم[5] بعض الكوفيين، وأبو عبيدة، [فلا يرد ما قيل: فكيف يمنعه هنا][6] وما بالعهد من قدم (وجاز الرفع) على تقدير أنْ مفسِّرة (والنصب) على تقديرها مصدرية.

(والوجه الرابع:) من وجوه أنْ الحرفية (أن تكون زائدة) وضعا، وليس أصلها مثقلة فخففت، خلافا لبعضهم كما في الجنى الداني[7] (ولها أربعة مواضع[8]:

أحدها– وهو الأكثر-: أن تقع بعد لمّا التوقيتية)[9] نسبة إلى التوقيت، وهو ذكر الوقت وتعيينه، واحترز به عن لمّا النافية، ولمّا الموجبة بمعنى إلاّ (نحو: ﴿وَلَمَّا أن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ﴾[10].

والثاني: أن تقع بين لوْ وفعل القسم، مذكورا) حال من الفعل (كقوله:

---

(1) في (س): نظر.

(2) في (س) بزيادة: بتقدير الجار.

(3) قال الرضي في شرح الكافية 4/ 440: "وصلة أنْ لا تكون لا أمرا ولا نهيا، خلافا لما ذهب إليه سيبويه. وأبو علي".

(4) في (س): لفقدان.

(5) في (س): لا ما حكاه.

(6) في (س): من الجزم حتى يقال.
والقائل ابن الصائغ، انظر المنصف: 1/ 72.

(7) انظر الجنى الداني: 223.

(8) في (س) بزيادة: تقع فيها.

(9) في رصف المباني 116: "بعد لمّا، وقيل: لوْ، على المراد لمّا أن جاء زيد أحسنت إليه، وأن لو قام زيد لخرجت"، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 434، وشرح المفصل لابن يعيش: 8/ 130.

(10) العنكبوت: 33.

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ[1]

بيت من الطويل، للمسيب بن علس[2]، خال الأعشى؛ أقسم: فعل متكلم من الإقسام، وأنتم: عطف على المستتر في 'التقينا'من غير تأكيد ولا فصل، جوزه البصريون في الشعر بلا قبح[3]، وكان: تامة أو ناقصة [ويوم: اسمها][4]، ولكم: [خبرها][5]، ومن: تعليلية أو تجريدية، واللام: جواب القسم على القاعدة المشهورة، وقد نص المغاربة أنه لا فرق في هذا الحكم بين الشرط الامتناعي وغيره، ومن قال: 'جواب لو' فقد تبع ابن مالك في قوله: 'أن لو' مع جوابها جواب قسم' لكنه قال في الجوازم: 'جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب لو'[6]، والمعنى على ما قال الأعلم: لو التقينا متحاربين لأظلم نهاركم فصرتم[7] في مثل الليل[8] (أو متروكا) عطف على 'مذكوراً' للتنويع.

(كقوله:

---

(1) البيت للمسيب بن علس في شرح شواهد المغني: 1/ 109 وشرح أبيات المغني: 1/ 153، والخزانة: 10/ 80، والكتاب: 3/ 107، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 313. الخزانة برواية 'وأقسم' بدل 'فأقسم'. وبلا نسبة في ضرائر الشعر: 181.

(2) هو: المسيب بن علس بن مالك بن عمرو بن قمامة، من ربيعة بن نزار، شاعر جاهلي، كان أحد المقلين المفضلين في الجاهلية، وهو خال الأعشى ميمون، وكان الأعشى راويته.

وقيل: هو: أبو فضة، زهير بن علس بن مالك بن عمرو بن قمامة، شاعر جاهلي، وينسب إلى بني ضُبيعة، عده ابن سلام في الطبقة السابعة من الجاهليين.

انظر طبقات الشعراء: 89، الشعر والشعراء: 95، جمهرة أشعار العرب: 432، الأعلام: 7/ 225.

(3) قال ابن عصفور في ضرائر الشعر: 181 'ضرورة الوزن أوجبت حذف الضمير المؤكد'.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): الخبر.

(6) القائل السيوطي في شرح شواهد المغني: 1/ 110. وانظر شرح التسهيل: 3/ 216، 4/ 98.

(7) في (س) بزيادة: منه.

(8) انظر رأي الأعلم في شرح شواهد المغني: 1/ 110.

أَمَـــا وَاللهِ أَنْ لَـــوْ كُنْـــتَ حُـــرًّا   وَمَا [بِـ][1]الْحُرِّ أَنْتَ وَلاَ الْعَتِيقُ[2]

بيت من الوافر، أما: حرف استفتاح، [والعتيق][3]: من سبقه الرق، [والحر][4]: خلافه[5]، وجواب القسم- على رأي الجماعة، أو الشرط على أحد قولي ابن مالك- محذوف[6]، أي: لو كنت حرا لقاومتك، وفيه دليل على جواز دخول الباء على خبر 'ما' المتقدم، كما جوزه الربعي[7]، ومنعه الأخفش وأبو علي[8]، قيل: ومن أنكر ذلك [أي: دخول الباء][9] جعل 'ما' تميمية، أو الباء داخلة على المبتدأ[10]، و(هذا) أي: كون'أن' زائدة بين 'لو' و[فعل][11]القسم (قول سيبويه وغيره)[12] يخالف ما قاله الرضي: أنها عند سيبويه موطئة للقسم كاللام قبل

---

(1) ساقط من (ح) و (ظ).

(2) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 111، وشرح أبيات المغني: 1/ 157، والإنصاف: 1/ 200، وشرح التصريح: 2/ 364، والهمع: 2/ 407، 484، وفي شرح التسهيل: 3/ 216، وكتاب الشعر: 4/ 443، والخزانة: 4/ 131 برواية:

لو أنك يا حسين خلقت حرا   وما بالحر أنت ولا الخليق

والشاهد فيه وقوع 'أن' بين 'لو' وفعل القسم متروكا.

(3) في (س): والمراد بالعتيق.

(4) في (س): وبالحر.

(5) في (س) بزيادة: وهو أبلغ من المدح.

(6) انظر شرح التسهيل: 3/ 216.

(7) قال الرضي في شرحه على الكافية: 2/ 189 'ومنع أبو علي والأخفش دخولها على خبر 'ما' المتقدم، خلافا للربعي'.

- والربعي هو: أبو الحسن، علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي، أحد أئمة النحاة، أخذ عن السيرافي، ولازم الفارسي. من تصانيفه: شرح الإيضاح للفارسي، وشرح مختصر الجرمي (ت: 420هـ). انظر إنباه الرواة: 2/ 297، معجم الأدباء: 4/ 193، 194، بغية الوعاة: 2/ 181، 182، الأعلام: 4/ 318.

(8) انظر كتاب الشعر: 2/ 443.

(9) زيادة للإيضاح.

(10) القائل السيوطي في شرح شواهد المغني: 1/ 111.

(11) ساقط من (س).

(12) انظر الكتاب: 3/ 152، والمقتضب: 2/ 359.

كاللام قبل أن[1]، [وأسماء الشرط، وعند غيره زائدة][2] (وفي مقرب ابن عصفور) دون مقرب المبرد (أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم[3]، ويُبْعِدُه) أي: ما في المقرب (أن الأكثر) في استعمال العرب (تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك) [منقوض][4] باللام الداخلة على جواب لوْ المنفي، فإن الأكثر تركُها كما سيجيء[5].

(والثالث- وهو نادر-:) يفهم منه أن الثاني والرابع كثير[6] (أن تقع بين الكاف ومخفوضها، كقوله:

وَيَوْمًـــا تُوَافِينَـــا بِوَجْـــهٍ مُقَـــسَّمٍ   كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَـى وَارِقِ السَّلَمِ)[7]

بيت من الطويل، لباغت بن [صريم][8] اليشكري، أوالأرقم بن علباء اليشكري[9]، يذكر امرأته ويمدحها، يوما: ظرف توافيناً، وروي بالجر على أن الواو واو رُبَّ، وتوافينا: أي: تأتينا [فعل الغائبة][10]، يدل عليه[11] قوله:

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 4/ 313.

(2) ساقط من (س).

(3) المقرب: 225.

(4) في (س): ينتقض.

(5) قال المصنف في مغني اللبيب: 1/ 300 والغالب على المنفي تجرده منها.

(6) في (س): أكثر لا كثير كما ظن. وظنه عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(7) البيت من الطويل، لزيد بن أرقم في شرح شواهد المغني: 1/ 111، وشرح أبيات المغني: 1/ 158، والخزانة: 10/ 438، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 371، والكامل: 1/ 137، والإنصاف 1/ 202، والهمع 1/ 517. وفي الكتاب 2/ 143، 3/ 165: لابن صريم اليشكري. وفي شرح الأشموني 1/ 449، وشرح قطر الندى 157، والكشاف 4/ 540: لباغت بن صريم. والشاهد فيه وقوع أنْ بين الكاف ومخفوضها في قوله: كأن ظبية.

(8) في (س): خزيم.

(9) هو: باغت بن صريم اليشكري، شاعر جاهلي من فرسان بني غنر الشجعان.
انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 2/ 531 - 537، معجم الشعراء: 36.
- والأرقم هو: الأرقم بن علباء بن عوف بن الأسعد بن كعب بن عجل بن العتيك بن كعب بن يشكر، الذي نبح كبش النعمان.
انظر جمهرة أنساب العرب: 308.

(10) في (س): بلفظ الغيبة.

(11) في (س) بزيادة: البيت الثاني.

وَيَوْمًــا تُرِيــدُ مَالَنَــا مَــعَ مَالِهَــا فَإِنْ لَمْ نُنِلْهَا/ لَمْ تُنِمْنَا وَلَمْ تَـنَمْ[1] 33/ب

ومقسم- كمجسم- أي: [محسّن][2]، من القسام وهو الحسن، وتعطو: صفة ظبية، أي: تتطاول إلى الشجر لتناول منه كما في القاموس[3]، وإنما خص تشبيهها بالظبية في هذه الحالة لأن ما يمدح به الظبي طول جيدِه وهو أبلغ فيها، والوارق[4]: بمعنى المورق[5]، والسَّلَم- بفتحتين- شجر يعظم وله شوك [قال الزمخشري: معنى البيتين][6]: أنه يستمتع بحسنها يوما وتشغله يوما آخر بطلب ماله، فإن منعها آذته وكلمته بكلام يمنعه[7] (في رواية من جر الظبية)[8] متعلق بالكاف لا بـيَنفعْ كما توهم[9]، وإنما قيد به ليتعين كون الكاف جارة، وأنْ زائدة، وأما في رواية الرفع فـكأنْمخففة، اسمها محذوف، أي: كأنها ظبية، وأما في رواية النصب فهي الاسم، والخبر تعطوْ، وقيل: الخبر محذوف[10]، أي: هذه المرأة، على جعل المشبه مشبها به للمبالغة، وقيل: التقدير: كأن مكانها ظبية[11].

(والرابع: بعد إذا، كقوله:

---

(1) في (س) بزيادة: كذا قيل.
والقائل: وحي زادة، كما في مواهب الأريب: ل 54/ب.

(2) في (س): المحسن.

(3) القاموس المحيط: (ع. ط. و) 4/ 363.

(4) في (س) بزيادة: فاعل، من ورق الشجر.

(5) في (س) بزيادة: إذا صار ذا ورق.

(6) في (س): ومعنى البيتين على ما نقل الزمخشري.

(7) الكشاف: 4/ 450.

(8) انظر أوضح المسالك في النحو :1/ 189.

(9) توهمه وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 55/أ.

(10) في (س): أو محذوف.
والقائل: وحي زادة، كما في مواهب الأريب: ل 55/أ.

(11) القائل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 342 .

فَأَمْهَلَـــهُ حَتَّـــى إِذَا أَنْ كَأَنَّـــهُ   مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَـامِرُ[1]

بيت من الطويل، لأوس بن حجر[2]– بفتحتين– من قصيدة فائية يصف [بها][3] صائدا رمى الحمار الوحشي بالسهم، [قال السيوطي: هكذا أنشده المصنفُ، وفيه تحريف في موضعين، والصواب:

فَأَمْهَلَـــهُ حَتَّـــى إِذَا أَنْ كَأَنَّـــهُ   مُعَاطِي يَدٍ مِنْ جُمَّةِ الْمَـاءِ غَـارِفُ

فاعل][4] امهله للصائد، ومفعوله: الحمار[5]، والمعاطي: المناول واللُّجة[6]: معظم الماء، [والغامر][7]: من غمره الماء غطاه، فاعل بمعنى مفعول[8] (وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك)[9] من المواضع الأربعة (وأنها تنصب المضارع) إذ لا منافاة بين الزيادة والعمل (كما تجر مِنْ والباءُ– الزائدتان– الاسم)[10] نحو: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[11]، ﴿ وَكَفَـى بِاللَّهِ شَهِيـدًا ﴾[12]

---

(1) البيت لأوس بن حجر في ديوانه: 71، وبرواية العجز:

معاطي يد من جمة الماء غارف .

وانظر: شرح شواهد المغني 1/ 113، وشرح أبيات المغني: 1/ 146، والهمع: 2/ 408.
وبلا نسبة في شرح التصريح: 2/ 233، وشرح عمدة الحافظ: 1/ 331. والشاهد فيه زيادة أنْ بعد إذاً.

(2) أوس بن حجر هو: أبو شريح، أوس بن حجر بن مالك التميمي، شاعر تميم في الجاهلية، له ديوان شعر مطبوع (ت: 2 ق م).
انظر الشعر والشعراء: 127، الأغاني: 11/ 70، الخزانة: 4/ 379، الأعلام: 2/ 31.

(3) ساقط من (س).

(4) ساقط من (س). انظر: شرح شواهد المغني: 112.

(5) في (س): للصائد، ومنصوبه للحمار.

(6) في (س) بزيادة: بضم اللام.

(7) في (س): وغامر.

(8) في (س) بزيادة ما سقط في (5).

(9) في (س) بزيادة: المذكور.

(10) انظر معاني القرآن للأخفش: 1/ 377.

(11) فاطر: 3.

(12) الفتح: 28.

(وجعل منه[1] ﴿ وَمَالَنَا أَن لاَ نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ ﴾[2]، ﴿ وَمَالَنَا أَن لاَ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[3]) فالجملة المنفية بعدها [حال][4] كأنه قيل: مالنا غير متوكلين، ومالنا غير مقاتلين، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿ فَمَالَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾[5] (وقال غيره: هي في ذلك) أي: فيما استشهد به الأخفش (مصدرية)[6] لا زائدة (ثم قيل:) في التخريج على القول بالمصدرية (ضمّن ْمالنا ْمعنى ْما منعنا) أي: التوكل، والقتال، ولاْ زائدة فيهما، وهذا هو قول الفراء[7] (وفيه نظر، لأنه لم يثبت إعمال) الظرف، و(الجار والمجرور في المفعول به) وفيه بحث، [فإن][8] ْمنعْ [يتعدى][9] إلى المفعول الثاني بنفسه [وبـ ْمنْ][10]، يقال: منعته الأمر، [ومن الأمر][11]، ذكره الفيومي[12]، [فعلى الأول يرد النظر، وأما على الثاني فلا يجوز أن تكون أنْ وصلتها معمولا لـْمالناْ][13] على نزع الخافض، أي: ما منعنا من كذا، فلا يكون مفعولا به مصرحا، والمحل حينئذ إما نصب، أو جر على الخلاف، إلا أن يقال: إنه تحاشى عن الحذف فأورد ما أورد (ولأن الأصل أن لا تكون ْلاْ زائدة) كما أن الأصل أن لا تكون أنْ زائدة، ولهذا قال: (والصواب قول بعضهم:

---

(1) في (س) بزيادة: قوله تعالى.

(2) إبراهيم – عليه السلام -: 12.

(3) البقرة: 246.

(4) في (س): في محل نصب على الحال.

(5) المدثر: 49.

(6) انظر إعراب القرآن للنحاس: 1/ 325، والبحر المحيط: 2/ 256، والجنى الداني: 1/ 223.

(7) انظر: معاني القرآن للفراء 1/ 163.

(8) في (س): هذا مبني على كون.

(9) في (س): متعديا.

(10) ساقط من (س).

(11) = = = = = = =

(12) في (س): كما في المصباح.
انظر المصباح المنير: (م. ن. ع) 345.

(13) في (س): وأما إذا كان متعديا بـْعنْ كما قال الجوهري، فلا يرد النظر، لجواز أن تكون أنْ وصلتها معمولين للجار والمجرور المضمنين معنى ْما منعناْ. انظر الصحاح: (م. ن. ع) 3/ 580.

إن الأصل: ومالنا في أن لا نفعل كذا) أجمل ما في الآيتين ليعم الباب، وهذا هو قول الكسائي[1]، قيل: [رجحه الفارسي][2] على قول الفراء: بأنه على القولين لابد من إضمار حرف الجر، لكن على قول الكسائي يبقى اللفظ على ظاهره/ 1/34
بخلاف قول الفراء[3]، [هذا][4] مبني على [تعدية "منع" بـ"من"][5] (وإنما لم يجز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال) هذا لكون البحث عن العمل فيها، لا [أنه][6] شرط عملها هو الاختصاص بها، فإن الاختصاص بالأسماء أيضًا موجب للعمل (بدليل دخولها على [أحرف][7]، وهو "لو"، و"كأن" في البيتين،) قيل: بل في الأبيات الثلاثة[8]، واستصوبه بعض الشراح[9]، وليس بشيء (وعلى الاسم وهو "ظبية") بالكسر والتنوين، أو بالرفع بلا تنوين[10] (في البيت السابق، بخلاف حرف الجر الزائد، فإنه كالحرف) الجار (المُعَدِّي) أي: الذي يعدي الفعل، أو ما في معناه إلى المفعول (في الاختصاص بالاسم، فلذلك عمل[فيه][11]) ولم يلتفت إلى كونه زائدا، على أنه ينزل من مدخوله منزلة الجزء فلا ينتقض بالسين[12].

---

(1) انظر معاني القرآن للفراء: 1/ 163، والتبيان للعكبري: 1/ 165.
(2) في (س): رجح الفارسي قول الكسائي.
(3) قاله ابن عادل في اللباب في علوم الكتاب: 4/ 265.
(4) في (س): وهذا.
(5) في (س): ما نقلناه عن الجوهري. انظر: الصحاح (م ن ع) 3/ 580.
(6) في (س): لأن.
(7) في جميع النسخ: الحرف.
(8) قال ابن الملا في منتهى أمل الأريب 1/ 346: "بل في الأبيات السابقة".
(9) المستصوب عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.
(10) بالكسر والتنوين على الحكاية، أو بالرفع مع ترك التنوين، لأنه اسم على نفس هذا اللفظ أي: الواقع في البيت ففيه العلمية وتاء التأنيث فيمتنع الصرف. حاشية الدسوقي على المغني: 1/ 95.
(11) ساقط من جميع النسخ.
(12) أي: التي تدخل على المضارع ولا تعمل فيه مع اختصاصها وعدم زيادتها.

(مسألة:

ولا معنى لـ(أنْ الزائدة غير التوكيد[1] كسائر الزوائد، قال أبو حيان:) في شرح التسهيل (وزعم الزمخشري أنه) قد (ينجر مع التوكيد معنى آخر[2]، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ﴾[3] دخلت (أنْ في هذه القصة) أي: قصة لوط [عليه السلام][4] (ولم تدخل في قصة إبراهيم) [عليه السلام] (في قوله [تعالى][5]: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَمًا﴾[6] تنبيها وتأكيدا على[7] أن الإساءة كانت تعقب المجيء) [فالظرف][8] مستقر، أي: كائنين في ذلك، لأن التأكيد يتعدى باللام، والتنبيه بـ(على)، ومن قال: (في) هنا بمعنى (على)، أو (اللام) فقد قصر[9] (فهي مؤكدة [في قصة لوط][10]) [عليه السلام] (للاتصال واللزوم،) أي: لاتصال جواب (لمّا) بشرطها، ولزومه له (ولا كذلك) أي: لا اتصال ولا لزوم (في قصة إبراهيم) [عليه السلام] حتى يؤكد (إذ ليس الجواب بها[11]) [أي: في قصة][12] إبراهيم [عليه السلام][13] بتأويل [البناء][14]، وقيل: [في الاتصال][15] واللزوم[16] (كـ) الجواب (الأول) لأن

---

(1) في جميع النسخ: التأكد.

(2) في (س) بزيادة: للزائد.

(3) العنكبوت: 33.

(4) زيادة يقتضيها المقام.

(5) ساقط من جميع النسخ.

(6) هود – عليه السلام –: 69.

(7) في جميع النسخ: في.

(8) في (س): والظرف.

(9) القائل وحي زادة، كما في هامش المخطوط.

(10) ساقط من جميع النسخ.

(11) في جميع النسخ: فيه.

(12) في (س): ضمير فيه لـ(قصة).

(13) زيادة يقتضيها المقام.

(14) في (س): الشأن.

(15) في (س): للاتصال.

(16) القائل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

[الإساءة][(1)] حاصلة عقيب المجيء بلا ريث، والتحية بعده تبطؤ (وقال الشلوبين: لما كانت أنْ للسبب في ﴿جِئْتُ أنْ أعْطِيَ﴾[(2)] أي: للإعطاء، أفادت هنا) أي: في قصة لوط [عليه السلام][(3)] (أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه) لأن ما هو مسبب عن الشيء واقع عقيب ذلك الشيء (وكذلك في قولهم: أَمَا وَاللهِ) أن (لَوْ فَعَلْتَ لَفَعَلْتُ، أكدت [أنْ][(4)]ما بعد [لَو][(5)]) [أي][(6)]: واو القسم (وهو السبب في الجواب) تفسير لما بعد الواو، أي: إن أنْ لكونها للسبب أكدت السببية التي في جواب القسم، أعني: الجملة الشرطية عند من لا يقول بالحذف، وفي بعض النسخ: ما بعد لَوْ هو السبب، والمال واحد (وهذا الذي [ذكراه][(7)]) الزمخشري والشلوبين (لا يعرفه كبراء النحويين) فضلا عن صغرائهم، ومدار العربية[(8)] على معرفتهم (انتهى[(9)]) كلام أبي حيان، فشرع المصنف في تبرئة ساحة الزمخشري وتخطئته [لـ][(10)] أبي حيان من وجوه فقال: (والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه: أنْ صلة أكدت وجود الفعلين) مجيء الرسل والمساءة في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا أن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ ﴾[(11)] (مرتبا أحدهما على الآخر) حال من الفعلين، والعامل[(12)] الوجود (في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما) أي: الفعلين المرتبين (وُجِدَا في جزء واحد من الزمان)

---

(1) في (س): المساءة.
(2) في جميع النسخ: تعطيني.
(3) زيادة يقتضيها المقام.
(4) ساقط من جميع النسخ.
(5) في جميع النسخ: الواو.
(6) ساقط من (س).
(7) في (ح) و(ظ): ذكره.
(8) في (س): الأعرابية.
(9) انظر مواهب الأريب: ل 56/ ب.
(10) ساقط من (س).
(11) العنكبوت: 33.
(12) في (س) بزيادة: فيه.

وهو الآن (كأنه قيل لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث/ انتهى) كلام 34/ب
الزمخشري[1] (والريث: البطء) وفي القاموس: الريث عن الحاجة: الحبس عنها[2]
(وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين) قصة لوط، وقصة إبراهيم [عليهما
السلام] المذكور بالعبارة التي هي (كما نقل) أبو حيان (عنه) فلا يرد ما قيل:
يكفي في التعرض لهما سكوته في قصة إبراهيم [عليه السلام] الخالية عن أنْ،
وكلامه في قصة لوط [عليه السلام][3] التي فيها أن[4]، لأن هذا فرق آخر، ومن
غفل عنه أبدى الفرق بين[5] لوط [عليه السلام][6] في هود، والعنكبوت[7] (ولا
كلامه مخالف لكلام النحويين) كما ادعاه أبو حيان (لإطباقهم،) وإجماعهم (على
أن الزائد يؤكد معنى ما جيء به) أي: بالزائد (لتوكيده[8]) أي: [لتأكيد][9] ما
جيء به (ولَمَّا تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه) [لما سيأتي][10]،
أنها حرف وجود لوجود[11] (فالحرف الزائد) الذي هو أنْ (يؤكد ذلك، ثم إن
قصة الخليل) [عليه السلام][12] أشار بـثُمَّ إلى تفاوت ما بين التخطئتين (التي فيها
﴿ قَالُوا سَلَمًا ﴾[13] ليست في السورة التي) هي سورة العنكبوت (فيها ﴿ سِيءَ

(1) الكشاف: 3/ 205.
(2) القاموس المحيط: (ر. ي. ث) 1/ 205.
(3) زيادة يقتضيها المقام.
(4) قائله ابن الصائغ، وقوله هذا في المنصف: 1/ 75.
(5) في (س) بزيادة: قصتي.
(6) زيادة يقتضيها المقام.
(7) والذي غفل عنه هو: الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 74، 75.
(8) في جميع النسخ: لتأكيده.
(9) ساقط من (س).
(10) في (س): كما سيجيء.
(11) مغني اللبيب: 1/ 309.
(12) زيادة يقتضيها المقام.
(13) هود - عليه السلام -: 69.

بِهِمْ ﴾[1]) مع أنْ بعد لَمَّا، ولابد من هذا القيد، وإلا ففي سورة هود [عليه السلام] أيضًا ﴿ سِيءَ بِهِمْ ﴾ (بل في سورة هود) [عليه السلام] (وليس فيها) أي: في قصة الخليل [عليه السلام] (لَمَّا) بل في قصة لوط [عليه السلام] التي في سورة هود [عليه السلام] لكن بدون أنْ، والأولى أن يقول: ثم إن قصة الخليل [عليه السلام] لم يجتمع فيها ﴿ قَالُوا سَلَمًا ﴾[2] مع لَمَّا في آية واحدة حتى تظهر تخطئة أبي حيان، إذ ليس في كلامه ما يقتضي كون الآيتين في سورة واحدة (ثم كيف يتخيل أن التحية تقع بعد المجيء ببطء؟) كما يلزم من [تقرير][3] أبي حيان مراد الزمخشري: والاستفهام [إنكاري][4]، [أي][5]: لا يتخيل ذلك، لأن تعجيل التحية من القادم من الآداب التي يعد تركها إساءة، وهذه تخطئة ثالثة (وإنما يحسن اعتقادنا[6] تأخر الجواب في سورة العنكبوت) لا في سورة هود [عليه السلام][7] لعدم لَمَّا فيها (إذ الجواب فيها ﴿قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ ﴾[8]) وإهلاك القرية إذا تأخر لا يعد قبيحا، وفيه إيماء إلى أنه ينبغي أن يجعل ما ذكره الزمخشري من بيان فائدة أنْ في قوله تعالى ﴿وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ ﴾[9] مقابلا [لهذه الآية لا لآية ﴿قَالُوا سَلَمًا ﴾ كما فعله أبو حيان][10] (ثم [إن][11] التعبير) أي: تعبير أبي حيان (بالإساءة لحن) [هذه][12] تخطئة رابعة (لأن

---

(1) العنكبوت: 33.
(2) العنكبوت: 33.
(3) في (س): أخذ.
(4) في (س): الإنكاري.
(5) في (س): أن.
(6) في جميع النسخ: اعتقاد.
(7) زيادة يقتضيها المقام.
(8) العنكبوت: 31.
(9) العنكبوت: 33.
(10) في (س): لقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ ﴾ لا لما قاله أبو حيان من آية ﴿ قَالُوا سَلَمًا ﴾. وانظر: البحر المحيط 5/ 241.
(11) ساقط من جميع النسخ.
(12) في (س): وهذه.

الفعل ثلاثي[1] كما نطق به التنزيل) والإساءة إنما هي مصدر المزيد فيه (والصواب المساءة) [لأنها][2] مصدر الثلاثي (وهي عبارة الزمخشري[3]) ثم شرع في تزييف ما نقله أبو حيان عن الشلوبين فقال: (وأما ما نقله عن الشلوبين) ⁃ الأوجه]: وأما قول الشلوبين (فمعترض من وجهين:

أحدهما: أن المفيد للتعليل في مثاله) وهو: "جِئتُ أنْ تُعطِيَنِي" (إنما هو لام العلة المقدرة) قبل أنْ، [أي][4]: جئت لأن تعطيني(لا أن)[5] يقال: كون أنْ للسبب لتضمنها له لكثرة استعمال اللام معها.

(والثاني: أنَّ أنْ في المثال مصدرية، والبحث في الزائدة) دفع: بأن[6] الزائدة في الأصل هي المصدرية التي تضمنت التعليل، وإنما لوحظ/ فيها معنى التعليل لتناسب "لَمّا" وتؤكد معناها[7]، [وفيه][8] ما مرّ. 1/35

(تنبيه

وقد ذُكِر لـ"أنْ" معان أربعة أخر)[9] بل خمسة أخر، خامسها: أن تكون بمعنى أنْ المخففة، نحو: أن كان زيدٌ لعالمًا ذكره أبو علي[10]، [ولعل المصنف][11] لم

---

(1) في (س) بزيادة: مجرد.

(2) في (س): إذ هي.

(3) في (س) بزيادة: كما نقلها المصنف آنفا.
وانظر: الكشاف 3/ 205.

(4) في (س): والتقدير.

(5) في (س) بزيادة: وقد.

(6) في (س): وما قيل دفعه أنْ.

(7) في (س) بزيادة: ليس بشيء. والذي دفعه: ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 351.

(8) في (س): لما.

(9) في (س) بزيادة: جمع آخر أو أخر.

(10) قال في الحجة 2/ 420،421: "جاز إضمار كان المقتضية للخبر".

(11) في (س): ولعله.

يذكره[1] لما في الجنى الداني: "ذهب الأخفش الصغير، وابن الأخضر إلى أنه: لا يجوز فيها إلا الكسر، وعليه أكثر نحاة بغداد"[2].

(أحدها: الشرطية، كـإنْ المكسورة، وإليه ذهب الكوفيون) قال الرضي: "ولا أرى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى إياه"[3] (ويرجحه) وينزع الاستبعاد منه (عندي أمور) ثلاثة:

(أحدها توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد) سواء كان في القراءتين، أو في الروايتين (والأصل) فيما توارد فيه شيئان على محل واحد (التوافق) من جهة المعنى، بأن يجعل المفتوحة بمعنى المكسورة، ولم يعكس حتى يرتفع الاختلاف لعدم قائل به، وقيل: "معناه عدم التخالف سواء كان بالترادف، أو التقارب، أو التشابه، أو غير ذلك"[4]، وفيه بحث[5] (فقرئ بالوجهين في قوله تعالى: ﴿أن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) فَتُذَكِّرَ ﴾[6]) قرأ حمزة بكسر أنْ ورفع تُذَكِّرُ[7]، وخرجها أبوعلي على أنها للشرطية، وتُضِلّ مجزوم، والفتح للساكنين، والفاء في الجزاء لتقدير المبتدأ وهو ضمير المرأتين، وقيل: "ضمير القصة أو الشهادة"[8]، وقرأ الباقون بفتح أنْ، ونصب تُذَكِّرَ[9]، وخرجها غير المصنف[10] على [أنها][11] شرطية كالمكسورة في قراءة حمزة، ونصب تُذَكِّرَ بإضمار أنْ بعد الفاء كما في

---

(1) في (س) بزيادة: المصنف.

(2) الجنى الداني: 1/ 226.

وابن الأخضر هو: أبو الحسن ،علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران التنوخي الأشبيلي، عالم بالعربية والأدب، أخذ عن الأعلم، وسمع من الحافظ أبي علي الغساني، وأخذ عنه جماعة منهم القاضي عياض. من مصنفاته: شرح الحماسة، وشرح شعر حبيب . (ت: 415هـ)

انظر إنباه الرواة: 2/ 332، 333، بغية الوعاة: 2/ 174، الأعلام: 4/ 299 .

(3) انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 149.

(4) قائله وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 57/ ب..

(5) في (س) بزيادة: لا يخفى.

(6) البقرة: 282.

(7) انظر الحجة: 2/ 427، والتيسير: 71، وشرح الشاطبية: 229، والنشر: 2/ 236.

(8) قائله التفتازاني في حاشيته على الكشاف: ل/ 111 ب.

(9) انظر التيسير: 71، وشرح الشاطبية: 229، والنشر: 2/ 236.

(10) في (س) بزيادة: على أنها مصدرية، وتذكرَ معطوف على تضلَّ المنصوب بـأنْ، وخرجها المصنف.

(11) في (س): على أنْ المفتوحة.

قولك: أن تأتيني فتكرمني أنتْ لا بالعطف على تُضِلْ ﴿ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـئَـانُ قَوْمٍ أن صَدُّوكُمْ ﴾[1]) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر أنْ على أنه شرط معترض أغنى عن جوابه ﴿لاَ يَجْرِمَنَّكُمْ﴾، والباقون بفتحها[2]، وخرجها المصنف على [أنها][3] شرطية[4]على مذهب الكوفيين[5]، وغيره على أنها مصدرية، أي: لأن صدوكم[6] (﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا إِن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾[7]) قرأ نافع، وحمزة، والكسائي إنْ بالكسر على أنها شرطية، وما قبلها دليل الجزاء، و[8]الباقون بالفتح[9]، وخرجها المصنف على الشرطية أيضا، وغيره على المصدرية، أي: لأن كنتم (وقد مضى أنه روي بالوجهين قوله:

أتغْـضَبُ إنْ أذْنَـا قُتَيْبَـةَ حُزَّتَـا ... ...)[10]

فرواية الفتح محمولة على الشرطية عند المصنف، وعلى المصدرية عند غيره.

(و[11] الثاني: مجيء الفاء بعدها كثيرا،) كما تجيء بعد الشرطية (كقوله:

أبَـا خُرَاشَـةَ أمَّـا أنْـتَ ذَا نَفَـرٍ ... فَإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَـأكُلْهُمُ الـضَّبُعُ)[12]

---

(1) المائدة: 2.
(2) انظر التيسير: 74، والإقناع: 316.
(3) ساقط من (س).
(4) في (س) بزيادة: أيضا.
(5) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 37.
(6) انظر إعراب القرآن للدرويش: 2/ 175.
(7) الزخرف: 5.
(8) في (س) بزيادة: قرأ.
(9) انظر التيسير: 158، والحجة: 208، والنشر: 2/ 368.
(10) تقدم في مبحث إنْ ص: 125.
(11) في (س) بزيادة: الأمر.
(12) البيت للعباس بن مرداس في شرح شواهد المغني: 1/ 116، وشرح أبيات المغني: 1/ 173، والخزانة: 4/ 13، والكتاب: 1/ 293، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 149، والخصائص: 2/ 381.
والشاهد فيه: مجيء الفاء بعد أنْ كثيرا.

بيت من البسيط، للعباس بن مرداس السلمي الصحابي[1]، أبا خراشة- بضم الخاء- كنية خفاف بن ندبة، شاعر صحابي أيضا[2]، وأما أنت: أصله عند البصريين 'لأن كنت'، قال الرضي: 'فحذف حرف الجر جوازا، ثم حذف كان وأبدل منه 'ما' فوجب الحذف لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه، ثم أدغم النون في الميم[3]، فبقي الضمير المنفصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا[4]، ولابد من تقدير فعل يعمل في 'أما أنت'، [إذ لا يعمل فيه][5] 'لم تأكلهم' لوجود المانع، فيقدرون: أما أنت[6] تتكبر وتفتخر، وعند الكوفيين'أن' المفتوحة بمعنى المكسورة، و'ما' أيضا عوض من ['كان'][7]، والمعنى: أن كنت ذا عدد فلست بفرد ، والنفر: الرهط، والفاء: زائدة،/ [وصوب هذا، يعني: كونها][8] رابطة لما بعدها بالأمر المستفاد [من السابق][9]، لأن المعنى: تنبه يا أبا خراشة إن كنت كثير القوم [عزيزا][10] فإن قومي معروفون [لما][11] تأكلهم الضبع، وهي- بضم الباء- السنة المجدبة [على التشبيه، أو على الحقيقة][12]، وتأكل استعارة[13] لتستأصل[14].

35/ب

---

(1) العباس بن مرداس هو: أبو الهيثم، العباس بن مرداس السلمي الصحابي، من مضر، شاعر فارس، أمه الخنساء، له ديوان شعر (ت: 18 هـ)
انظر :الإصابة: 2/ 272، الشعر والشعراء: 501، معجم الشعراء: 144، الأعلام: 3/ 267.

(2) أبو خراشة هو: خفاف بن ندبة بن عُمير الحارث بن الشريد السلمي الأنصاري، شاعر جاهلي (ت: 20هـ)
انظر المؤتلف والمختلف: 136، الإصابة: 1/ 434، الشعر والشعراء: 212، الأعلام: 2/ 309.

(3) في (س) بزيادة: وجوبا.

(4) شرح الرضي على الكافية: 2/ 149.

(5) في (س): ولا يصلح أن يكون.

(6) في (س) بزيادة: ذا نفر.

(7) في (س): المحذوفة.

(8) في (س): أو.

(9) ساقط من (س).

(10) ساقط من (س).

(11) في (س): لم.

(12) ساقط من (س) .إن كانت على التشبيه ـ أي: الاستعارة ـ فتأكل ترشيح، وإن كانت على الحقيقة فتأكل استعارة.

(13) في (س) بزيادة: تبعية.

(14) في(س) بزيادة: وقال ابن الأعرابي: الضبع هنا الحيوان المعروف، وإذا ضعفوا عاثت فيهم الضباع.

(الثالث:) من الأمور المرجحة لكون المفتوحة شرطية (عطفها) أي: عطف أنْ مع [صلتها] (على إنْ المكسورة) مع [صلتها][1] (في قوله:

إمَّا أقَمْتَ وأمَّا أنتَ مُرتَحِلاً   فاللّهُ يَكْلأُ مَا تأتِي وَمَا تَذَرُ)[2]

بيت من البسيط[3]، [وفيه اربع طِباقات: بين إمَّا وأمَّا، وبين أقمتْ ومرتحلاً، وبين الفعلية والاسمية، وبين تأتيْ وتذر][4]، والمعنى: إن أقمت [مرتحلا][5]، وإن ارتحلت فالله يحفظ ما تفعله في إقامتك وارتحالك، و[6] تدعه فيهما[7] (الرواية بكسر إنْ الأولى) على أنها شرطية ومْا زائدة (وفتح) أنْ (الثانية،) على أنها شرطية[8] (فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة)[9] مع عدم تأتي رد أحدهما إلى الآخر، ولابد من هذا القيد، وإلاّ فالجمهور على جوازه حينئذ، كما في قوله تعالى: ﴿ يُخرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾[10]، وعلى جواز عكسه، كما في قوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ﴾[11]، وأما منع الملازمة بجواز أن يكون المصدر المسبوك فاعل فعل محذوف، أي:[12] أقمت ووقع ارتحالك، فتعسف[13] (وتعسف

---

(1) في (س) في الموضعين: مدخولها.

(2) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 118، وشرح أبيات المغني: 1/ 179، والخزانة: 4/ 19، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 98، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 150، وأمالي ابن الحاجب: 1/ 411.
والشاهد فيه: عطف أنْ المفتوحة على إنْ المكسورة.

(3) في (س) بزيادة: المثمن.

(4) ساقط من (س).

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: ما.

(7) في (س) بزيادة: وفيه اربع طباقات.

(8) في (س) بزيادة: أيضا.

(9) في (س) بزيادة: اي.

(10) الأنعام: 95.

(11) العاديات: 3، 4.

(12) في (س) بزيادة: إن.

(13) في (س) بزيادة: لا يخفى.
والمانع هو الدماميني في شرح المغني: 1/ 77.

ابن الحاجب في توجيه ذلك) أي: كسر إنْ الأولى، وفتح الثانية[1] (فقال:) في إيضاحه (لمّا كان معنى قولك: إنْ جِئْتَنِي أكْرَمْتُكَ) ولفظه: إنْ أتَيْتَنِي أكْرَمْتُكَ، وعليه قوله: (وقولك: أكْرِمُكَ لإتْيَانِكَ إيَّايَ واحدا صح عطف التعليل على الشرط في البيت، [ولذلك][2] تقول: إنْ جِئْتَنِي وَأَحْسَنْتَ إلَيَّ أكْرَمْتُكَ، ثم تقول: إنْ جِئْتَنِي وَلإحْسَانِكَ إلَيَّ أكْرَمْتُكَ، فتجعل الجواب لهما) أي: للشرط والتعليل جميعا، وفيه تغليب، لأن ما يترتب على التعليل لا يسمى جوابا (انتهى[3]).

(وما أظن العرب فاهت بذلك يوما) أي: نطقت به وقتا من الأوقات، على أنه من استعمال المقيد في المطلق، ومراده: نفي السماع عن العرب، وابن الحاجب لم يدع السماع منهم حتى يقال: المثبت مقدم على النافي[4].

(المعنى الثاني:) من المعاني الأربعة[5] (النفي كـإنْ المكسورة أيضا[6]، قاله بعضهم) وهو الفراء[7]، وحكاه ابن السيد عن أبي الحسن الهروي[8]، كما في الجنى الداني[9] (في [قوله تعالى][10]: ﴿ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ ﴾[11]) أي: لا يؤتي أحد، كما في قراءة إنْ بالكسر[12] (وقيل: [إن][13] المعنى: ولا تؤمنوا بأن

---

(1) في (س) بزيادة: من البيت.

(2) في جميع النسخ: وكذلك.

(3) انظر الإيضاح: 1/ 383.

(4) القائل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(5) في (س) بزيادة: الأخر.

(6) في (س) بزيادة: أي: كما أنها للشرط مثلها.

(7) قال في معاني القرآن 1/ 222، 223: "... فقد بين أنه لا يؤتى أحد مثل ما أوتي أهل الإسلام. وصلحت آحدٌ لأن معنى أنْ معنى لا.

(8) انظر الأزهية: 70.

- والهروي هو: أبو الحسن، علي بن محمد، عالم بالنحو، إمام في الأدب . صنف: الأزهية في الحروف، والذخائر في النحو (ت: 415 هـ)

انظر: إنباه الرواة: 2/ 311، بغية الوعاة: 2/ 205، معجم الأدباء: 4/ 287، الأعلام: 4/ 327.

(9) في (س): ذكره ابن قاسم. انظر الجنى الداني: 1/ 224.

(10) ساقط من (ح) و (ظ).

(11) آل عمران: 73.

(12) قرأ بالكسر الأعمش، وشعيب بن أبي حمزة. انظر البحر المحيط: 2/ 521، والدر المصون: 2/ 139، واللباب في علوم الكتاب: 5/ 327، والمحرر الوجيز: 1/ 456.

(13) في جميع النسخ: إنما.

يؤتى أحد مثل ما أوتيتم [من الكتاب][1] إلا لمن تبع دينكم) [هذا][2] الوجه قدمه الزمخشري وقال: ﴿ وَلاَ تُؤْمِنُوا ﴾ متعلق بقوله: ﴿ أن يُؤْتَى أحَدٌ ﴾ وما بينهما اعتراض، أي: ولا تظهروا إيمانكم بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لأهل دينكم دون غيرهم[3] (وجملة القول) وهو ﴿ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَى اللَّهِ﴾[4] (اعتراض) يدل على أن كيدهم لا يجدي بطائل.

(والثالث: بمعنى إذْ) المفيدة للتعليل (كما تقدم عن بعضهم في إنْ المكسورة) حيث قال: وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذْ[5]، وهذا ما (قاله/ 1/36 بعضهم في: ﴿ بَلْ عَجِبُوا أن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ﴾[6] ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ ﴾[7]، [وفيه تنبيه][8] على أنها تكون بمعنى إذْ مع الماضي والمضارع.

(وقوله:

أتغضبُ أنْ أذنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا ... ...)[9]

فيمن رواه بفتح أن[10].

---

(1) ساقط من جميع النسخ.
(2) في (س): وهذا.
(3) انظر الكشاف: 1/ 437.
(4) آل عمران: 73 .
(5) في (س) بزيادة: وجعلوا منه: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾. المائدة: 114. وانظر رأي الكوفيين في الهمع: 2/ 549.
(6) ق: 2.
(7) الممتحنة: 1.
(8) في (س): نبه بإيراد الآيتين.
(9) سبق الحديث عن هذا الشاهد في مبحث أنْ ص: 125.
(10) وهو: الخليل، والمبرد، كما في الخزانة 9/ 83.

(والصواب: أنها في ذلك كله مصدرية[1]) في الآيتين، ومخففة في البيت على قول المبرد[2] (وقبلها لام العلة مقدرة) [يعني: مع][3] قطع النظر عن رواية الكسر، وأما ما سبق من [ترجيح أنها في البيت][4] شرطية فمبني على جمع الروايتين فيه، فلا تناقض[5] كما ظن[6].

(و[7]الرابع: أن تكون بمعنى لئلا) أي: حرفا بسيطا بمعنى مجموعٍ، هذا اللفظ (قيل به في ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾[8]، وقوله:

نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا ... فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا)[9]

بيت من الوافر، من معلقة عمرو بن كلثوم التغلبي[10]، من: اتصالية، والقرى: ما يقدم للضيف، والشتم- [من باب نَصَرَ وضَرَبَ][11]-: السب[12]، والمعنى: تعرضتم لمعاداتنا كما يتعرض الضيف للقرى، فقريناكم عجالا، كما

---

(1) في (س) بزيادة: خفيفة.
(2) انظر الكامل: 2/ 106.
(3) في (س): ولعل هذا الحكم منه مبني على.
(4) في (س): كون أنْ.
(5) في (س) بزيادة: بينهما.
(6) ظنه الدماميني في شرح المغني: 1/ 78.
(7) في (س) بزيادة: المعنى.
(8) النساء: 176.
(9) البيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه: 73، وشرح شواهد المغني:1/ 119، وشرح أبيات المغني: 1/ 118، والأزهية: 66، وأمالي المرتضي: 2/ 49، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 101. والشاهد فيه: مجيء أنْ بمعنى لئلا.
(10) هو: أبو الأسود، عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتّاب، من بني تغلب، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى. له ديوان مطبوع (ت: 40 ق م)
انظر طبقات الشعراء: 64، الأغاني: 11/ 52 – 60، الشعر والشعراء: 137، الأعلام: 5/ 84.
(11) ساقط من (س).
(12) في (س) بزيادة ما سقط في (3).

بمد تعجيل قِرى الضيف، ثم قال تهكما بهم: أن تشتمونا، أي: قريناكم على عجل كراهية شتمكم إيانا إن أخرنا قِراكم، كذا قال الزوزني[1]، وليس القِرى المعجل لهم قِرى الضيف[2] بل قرى الأسنة والسيوف، فهو استعارة تحقيقية، كالتبعية في قوله:

نَقْـــرِيهِمُ لَهْـــذَمِيَّاتٍ نَقُـــدُّ بِهَـــا ... مَا كَانَ خَـاطَ عَلَـيْهِمْ كَـلُّ زَرَّادِ[3]

(والصواب: أنها مصدرية، والأصل: [كراهية][4] أن تضلوا) فحذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مُقامه، [ومفعول يُبين][5] محذوف وهو الحقّ، [ويجوز ان تكون أنْ وصلتها][6]، أي: يبين الله لكم الضلالة لتجتنبوها (ومخافة أن تشتمونا، وهو قول البصريين[7]. وقيل: هو على إضمار [لام][8] قبل أنْ ولا بعدها) [وهو قول الكوفيين][9] (وفيه تعسف) [إذ لا نظير لحذف الحرفين][10] هكذا.

---

(1) في (س) بزيادة: في شرح المعلقات. وانظر شرح المعلقات العشر للزوزني: 208.
والزوزني هو: أبو عبد الله، حسين بن احمد بن حسين الزوزني، نحوي، عالم بالأدب، قاض. من تصانيفه: شرح المعلقات السبع، والمصادر، وترجمان القرآن (ت: 486 هـ)
انظر هدية العارفين: 1/ 310، بغية الوعاة: 1/ 531، تاريخ الأدب العربي: 5/ 207، الأعلام: 2/ 231.

(2) في (س): الضيوف.

(3) البيت من البسيط للقطامي في ديوانه: 13، والكامل 1/ 112.

(4) في جميع النسخ: كراهة.

(5) في (س): والمفعول.

(6) في (س): وفيه وجه آخر وهو: ان تكون أنْ مفعول يُبين.

(7) انظر معاني القرآن للفراء: 1/ 297، وإعراب القرآن لابن النحاس: 1/ 477، والبحر المحيط: 3/ 409.

(8) ساقط من (س).

(9) ساقط من (س). وانظر إعراب القرآن للزجاج: 1/ 59، والتبيان للعكبري: 1/ 414.

(10) في (س): لما فيه من حذف حرفين، ولا نظير للحذف.

[مبحث: إنّ]

(إنّ- المكسورة المشددة- على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر[1]، وقد تنصبهما في لغة) [وفي الجنى الداني][2]: أجازه بعض الكوفيين[3]، وقال ابن عصفور: وممن ذهب إليه ابن سلاّم[4]، وقال ابن السِّيد: نصب خبر إنّ قول عمر بن ربيعة[5] (كقوله:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافًا، إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا)[6]

بيت من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة، جنح الليل- بضم الجيم وكسرها: طائفة منه، فلتأت: أمر حاضر باللام دون لتكن[7]، والخطى- جمع خطوة-: وهي ما بين القدمين، وخفافا: جمع خفيفة، والحراس: جمع حارس، وأسدا- بضم

---

(1) في (س) بزيادة: قيل.

(2) في (س): قال ابن القاسم.

(3) قال المرادي في الجنى الداني: 393، 394: وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معا بـإنّ وأخواتها، وانظر الهمع 1/ 490.

(4) في (س) بزيادة: في طبقات الشعراء. انظر: شرح الجمل: 1/ 424.

- وابن سلام هو: أبو عبد الله، محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم الجمحي، إمام في الأدب. من مصنفاته: طبقات الشعراء، غريب القرآن، بيوتات العرب (ت: 232هـ)

انظر: نزهة الألباء: 141، 142، معجم الأدباء: 5/ 345، بغية الوعاة: 1/ 115، الأعلام: 6/ 146.

(5) انظر الجنى الداني: 394، وشرح التسهيل: 2/ 10، والهمع: 1/ 490.

(6) لعمر بن أبي ربيعة في شرح شواهد المغني: 1/ 122، وشرح أبيات المغني: 1/ 183، والخزانة: 4/ 156، 10/ 262، والجنى الداني: 394، والبحر المحيط: 4/ 444، والدر المصون: 2/ 643، والهمع: 1/ 490، ولم أجد البيت في ديوان عمر. والشاهد فيه: نصب خبر إنّ وهو أسدا.

(7) في (س) بزيادة: فإنه مسند إلى خطاك. [يقصد: أن التاء في تأت للخطاب، وأما في تكن فهي للمفردة الغائبة].

فسكون-: جمع أسَد- بفتحتين-، قال الجوهري: هو مخفف من أسُد- بضمتين- مقصور من أسود[1].

(وفي الحديث ﴿ إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا ﴾[2]) أي: إن مسافة السير إلى قعرها سبعون خريفا[3] ([وقد][4] خُرِّجَ البيت) على أن نصب أسداً (على الحالية، وأن الخبر محذوف، أي: تلقاهم أسدا) أي: شجعانا، [ولهذا][5] صحت الحالية، وقيل: على المفعولية، [أي: يشبهون أسدا][6]، [أو على الخبرية لـكان محذوفة][7] (و[8] الحديث على أن القعر مصدر قَعَرْتُ الْبِئْرَ إذا بلغت)/ أنت (قعرها، وسبعين ظرف) [لخبر محذوف][9]، لا خبر (أي: أن بلوغ قعرها) بيان لمعنى القعر، لا تقدير مضاف (يكون في سبعين عاما) أشار إلى أن الخريف بمعنى العام، وخرجه ابن مالك أيضا على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله، أي: سير سبعين[10]؛ وأنت خبير بأن كلا التخريجين لا ينافي كونه لغة أخرى كما ظن[11]، [ولهذا][12] قدح الرضي في استدلالهم بالحديث بأن المروي﴿ إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُونَ خَرِيفًا﴾[13]. 36/ب

---

(1) انظر الصحاح: (أ . س . د) 2/ 6.

(2) هذا الحديث ليس من كلام الرسول- صلى الله عليه وسلم- وإنما هو من كلام أبي هريرة- رضي الله عنه ولقد أورده مسلم في أحاديث الشافعة في آخر كتاب الإيمان. انظر: صحيح مسلم بشرح النووي: 3/ 70-72. وفي شرح الرضي على الكافية: 4/ 334 ذكر الحديث ﴿ إن قعر جهنم لسبعين خريفا ﴾.

(3) في (س) بزيادة: كما في رواية سبعون. وانظر المنصف: 1/ 79.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) في (س): ولذا.

(6) في (س): أو تجدهم أسدا. قاله الدماميني في شرح المغني: 1/ 79، والأمير في حاشيته على المغني: 1/ 35، والدسوقي في حاشيته على المغني: 1/ 103، وابن مالك في شرح التسهيل: 2/ 10.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: خرج.

(9) في (س): متعلق بالخبر المحذوف.

(10) انظر شرح التسهيل: 2/ 10.

(11) قال وحيي زادة في مواهب الأرب: ل 1/61 فالأولى حمله على لغة أخرى.

(12) في (س): ولذا.

(13) شرح الرضي على الكافية: 4/ 336.

(وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفا)[1] ضعفه ابن الحاجب[2]، قال الرضي: "والمجوز [هو][3] صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه[4]، وقال ابن مالك: "ولا يختص بالشعر سواء كان ضمير الشأن أو غيره[5] (كقوله عليه [الصلاة][6] والسلام ﴿إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ﴾[7]) مبتدأ خبره "من أشد الناس" (الأصل إنه، أي:[8] الشأن، كما قال:

إِنَّ مَـــنْ يَـــدْخُلِ الْكَنِيـــسَةَ يَوْمًـــا ... يَلْـــقَ فِيهَـــا جَـــآذِرًا وَظِبَـــاءَ)[9]

بيت من الخفيف، للأخطل النصراني[10]، وبعده:

مَالَـــتِ الـــنَّفْسُ نَحْوَهَـــا إِذْ رَأَتْـــهَا ... فَهْـــيَ رِيـــحٌ وَصَـــارَ جِـــسْمِي هَبَاءَ
لَيْـــتَ كَانَـــتْ كَنِيـــسَةُ الـــرُّومِ إِذْ ذَا ... كَ عَلَيْنَـــــا قَطِيعَـــــةً وَحَبَـــاءَ

---

(1) انظر الكتاب: 2/ 134.

(2) انظر الكافية: 2/ 361.

(3) ساقط من (س).

(4) انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 468.

(5) في (س) بزيادة: ووافقه المصنف هنا. انظر شرح التسهيل: 2/ 13.

(6) ساقط من جميع النسخ.

(7) في صحيح مسلم بشرح النووي: 7/ 76 ذكر له ثلاث روايات:
أ- إن أشد الناس (بدون "من"). ب- أشد الناس (بدون "إن" و"من"). ج- إن من أشد.

(8) في (س) بزيادة: إن. قال المالقي في رصف المباني 119: لا يجوز حذف اسم "إن" لأنه مبتدأ عمدة في الأصل، فإن كان ضمير شأن جاز فيه ذلك.

(9) انظر شرح شواهد المغني: 1/ 122، وشرح أبيات المغني: 1/ 85، والخزانة: 1/ 435، 9/ 156، 10/ 474، 476، وأمالي ابن الشجري: 1/ 295، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 115، وشرح الجمل لابن عصفور: 1/ 442، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 271، والهمع: 1/ 497.
والشاهد فيه: كون اسم ضمير الشأن لارتفاع المبتدإ بعدها في قوله: "من"، ولم تجعل اسما لأنها شرطية.

(10) هو: أبو مالك، غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة التغلبي، شاعر بني أمية (ت: 20هـ).
انظر: الشعر والشعراء 319-328، الأغاني 8/ 280- 320، معجم الشعراء 13، الأعلام 5/ 123.

الكنيسة: معبد النصارى، والجآذر- جمع جؤذر-: أولاد البقرة الوحشية، والظباء[1] ظبي[2] أو ظبية، والمراد بهما: صور حسان من الإنس تشبهها (وإنما لم تجعل مَنْ اسمها لأنها شرطية، بدليل جزمها الفعلين) [واللام][3] كسرت في الأول للساكنين، [وحذف][4] في الثاني للجزم (والشرط له) أي: لأداته (الصَّدر، فلا يعمل فيه ما قبله) من رافع، أو ناصب، وأما الجار فلشدة اتصاله يعمل فيه[5]، وإذا قدر ضمير الشأن كان مَنْ على صدارته.

(وتخريج الكسائي الحديث على زيادة مَنْ في اسم إنّ)[6] بناء على أنه منع حذف ضمير الشأن إذا وقع بعد إنْ ما يصح عملها فيه (يأباه غير الأخفش من البصريين)[7] لاشتراطهم فيها النفي والتنكير (لأن الكلام) في الحديث (إيجاب، والمجرور معرفة على الأصح) فإن إضافة أفعل التفضيلْ محضة تفيد التعريف عند سيبويه والأكثرين[8]، وغير محضة عند الفارسي، وشيخه ابن السراج، والجز ولي، وابن عصفور، والكوفيين، ذكره ابن عقيل[9] (والمعنى:) أي: معنى الحديث (أيضا يأباه، لأنهم) أي: المصورين (ليسوا أشد عذابا من سائر الناس) لأن فيهم من يدعي الربوبية كفرعون، فلا يرده وروده مَنْ فيمن يصور

---

(1) في (س) بزيادة: ككساء.

(2) في (ح) و(ظ) تصحيف، حيث وردت جمع.

(3) في (س): فاللام.

(4) في (س): وحذفت.

(5) في (س) بزيادة: كما سيجيء.

(6) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 376، والمساعد: 1/ 311.

(7) قال بهذا الأخفشْ من البصريين، والكسائيْ وهشامْ من الكوفيين. انظر: شرح الرضي على الكافية: 4/ 268.

(8) انظر الكتاب: 1/ 203.

(9) المساعد: 2/ 332.

- والجُزولي هو: أبو موسى، عيسى بن عبد العزيز يلبخت بن عيسى، اخذ النحو عن ابن بريْ، وقرأ عليه الجمل، له مقدمة في النحو مشهورة بـقانون الجز ولي (ت: 607هـ).

انظر إنباه الرواة: 2/ 378، وفيات الأعيان: 3/ 488، بغية الوعاة: 2/ 236، الأعلام: 5/ 104.

الصور لتعبد من دون الله تعالى[1]، وقيل: الحديث محمول على المبالغة في تعذيبهم[2] ونظيره قوله عليه [الصلاة][3] والسلام ﴿مَا أَظَلَّتِ الْخَضْرَاءُ، وَمَا أَقَلَّتِ الْغَبْرَاءُ أَصْدَقَ مِنْ أَبِي ذَرٍّ﴾[4] وعلى القلب[5]، بأن يراد بـأشد العذابْ الخلود في النار. (وتُخفَّفُ) إنّ هذه (فتعمل قليلا وتُهْمَل كثيرا) وفي المفصل: المكسورة أكثر إعمالاً[6] (وعن الكوفيين أنها لا تخفف[7]، وأنه إذا قيل: إنْ زَيْدٌ لَمُنطَلِقٌ فـإنْ نافية، واللام بمعنى إلا)[8] أي: ما زيد إلا منطلق (ويردُّه: أن منهم)[9] من العرب (من يعملها مع التخفيف، حكى سيبويه: إنْ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ[10]، وقرأ/ الحِرْمِيّان، وأبو بكر ﴿ وَإِن كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾)[11] على 1/37 الإعمال وقد تقدم الكلام فيه[12].

(والثاني[13]: أن تكون حرف جواب بمعنى نَعم) فلا تعمل مشددة كانت، أو خفيفة[14]، كقوله:

---

(1) فيه رد على الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 79.

(2) قائله وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 61/ ب.

(3) زيادة يقتضيها المقام.

(4) في سنن ابن ماجة: 56 ﴿ما أقلت الغبراء ، ولا أظلت الخضراء، من رجل أصدق لهجة من أبي ذر﴾.

(5) في (س) بزيادة: كما في قوله:

يكون مزاجها عسل وماء

(6) المفصل: 300.

(7) في (س) بزيادة: وقد مر ما يتعلق بهذا البحث في بحث الخفيفة. انظر ص: 112، والهمع: 2/ 460.

(8) انظر شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 34، 35، والإنصاف: 2/ 40.

(9) في (س) بزيادة: أي.

(10) انظر الكتاب: 2/ 140.

(11) هود- عليه السلام- 111. انظر التيسير: 103، والكشف عن وجوه القراءات: 1/ 536.

(12) انظر: مبحث إنْ ص: 113.

(13) في (ح) و(ظ) بدون واو، وفي (س) بزيادة: الوجه.

(14) في الكتاب: 3/ 151 بمنزلة أجلْ، وانظر: أمالي ابن الشجري: 1/ 322، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 32، وفي الكتاب: 3/ 151 بمنزلة أجلْ.

قُلْتُ لَهَا- وَالثَّوْبُ عَنْهَا لَمْ يَبِنْ-: لاَ أَنْتِ أَسْمَاءُ، فَقَالَتْ لِي: أَنْ[1]

أي: نعم أنا أسماء (خلافا لأبي عبيدة)[2] [و][3] نسبه الجوهري إلى تلميذه القاسم بن سلاّم أبى عبيد- بلا تاء- حيث قال: قال أبو عبيد: وهذا اختصار من كلام العرب يُكتفى منه بالضمير، لأنه قد علم معناه[4]، وأما قول الأخفش: إنه بمعنى نعم[5]، فإنما يريد تأويله ليس أنه موضوع في اللغة، [كذلك][6] (استدل المثبتون) وهم سيبويه، والأخفش، والكسائي (بقوله:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَ كِ، وَقَدْ كَبِرْتِ فَقُلْتُ: إِنَّهْ)[7]

بيت من الكامل، لعبيد[8] الله بن قيس الرقيات[9]؛ شيب- خبر لهذا محذوفا-: وهو[10] الشعر الأبيض، ويطلق على بياضه، وعلاك: صفة شيباً، وكبرت- بضم الباء وكسرها- أي:شخت، حال من فاعل [علا][11]، وقلت:

---

(1) البيت من الرجز، ولم أعثر له على قائل. انظر منتهى أمل الأريب: 1/ 381 (ج).
(2) انظر قول أبي عبيدة في الجنى الداني: 398، وشرح أبيات المغني: 1/ 189.
(3) ساقط من (س).
(4) قوله هذا في الصحاح: (إ. ن. ن) 5/ 483.
(5) في (س) بزيادة: وابن عصفور تابع لأبي عبيدة في ذلك.
(6) في (س): والكسائي والأخفش وغيرهم. انظر المنصف: 1/ 80.
(7) البيت لعبيد الله بن قيس لبرقيات في ديوانه: 153، وشرح شواهد المغني 1/ 126، وشرح أبيات المغني: 1/ 188، والخزانة: 11/ 113، 116، والكتاب: 3/ 151، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 33، وشرح المفصل لابن يعيش: 8/ 6، وأمالي ابن الشجري: 1/ 322، ومعاني الحروف للرماني: 110.
والشاهد فيه: أن إنّ بمعنى نعم.
(8) في (س): لعبد.
(9) هو: عبد الله بن قيس بن شرع بن مالك بن ربيعة العامري، شاعر قريش (ت: 85هـ).
انظر طبقات الشعراء: 186، الشعر والشعراء: 361، 362، معجم الشعراء: 158، الأعلام: 4/ 196.
(10) في (س) بزيادة: كالمشيب.
(11) في (س): علاك.

عطف على يقلنْ، وإنه: مقول قلت، أي: نعم قد علاني شيب وكبرت ولكن لا أسلو عن العشق والغرام فلا فائدة في العذل والملام، بدليل ما قبله:

بَكَـرَتْ عَلَـــيَّ عَـوَاذِلِي يَـلْحَيْنَنِـي وَأَلُـومُهُنَّـهْ

وهذا الاستدلال مبني على أن هاء إنهْ للسكت زيدت لبيان حركة النون، [ولهذا][1] قال: (ورُدّ: بأنّا لا نسلم أن الهاء للسكت، بل هي ضمير منصوب بها) أي: بـأنّ [وهو][2] اسمها (والخبر محذوف، أي: إنه كذلك) فالضمير عائد إلى مضمون ما قبله، أي: ما يقلنه كذلك، [ويؤيد][3] تقدير الجوهري أنه قد كان كما يقلن، وليس بضمير الشأن، وإلا لقال: إنه الأمر كذلك[4]، وقيل: إنه ضمير الشأن[5]، وكذلك عبارة عن جملة شيب قد علاني وقد كبرتْ (والجيد) مبتدأ، خبره (الاستدلال بقول ابن الزُّبير [رضي الله عنه][6] لمن قال له:) في القاموس: القائل لعبد الله بن الزُّبير: عبد الله بن الزَّبير- وزان الأمير[7]، وفي النهاية هو: فضالة بن شريك، حكى أنه أتى ابن الزُّبير في حاجة فأقبل عليه فقال له: إنَّ ناقتي تعبت، فقال له: أرحها، فقال: وأعطشها الطريق، فقال: اسقها، فقال فضالة: ما

---

(1) في (س): ولذا.

(2) في (س): فهو.

(3) في (س): ويؤيده.

(4) الصحاح: (أ. ن. ن) 5/ 483.

(5) قائله ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 384.

(6) ساقط من جميع النسخ.

(7) عبد الله بن الزُّبير هو: أبو بكر، عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، فارس قريش، بويع له بالخلافة سنة 64هـ (ت: 73هـ).

انظر الأغاني: 14/ 217- 262، وفيات الأعيان: 3/ 71- 75، فوات الوفيات: 2/ 171، الأعلام: 4/ 87.

- وعبد الله بن الزَّبير هو: عبد الله بن الزَّبير بن الأشيم الأسدي، من شعراء الدولة الأموية، كان هجاء يخاف الناس شره. له ديوان مطبوع. (ت: 75هـ).

انظر الأغاني: 14 / 217 – 262، خزانة الأدب: 2/ 232، 233، الأعلام: 4/ 87.

جئتك مستطبا وإنما جئتك مستمنحا[1] (لعن الله ناقة حملتني إليك) فقال ابن الزُبير: (إنّ وراكبَها، أي: نعم ولعن) الله (راكبها) وإنما كان الاستدلال بهذا [حسنا][2] (إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جيعا) [فتعين][3] جعلها بمعنى نَعمْ لسلامته عن ذلك، قال الرضي: هذا نص في كونها للتصديق، لكنه يدل على أنه يجيء لتقرير مضمون الدعاء[4]، وهذا يرد على المصنف، لأن مواقع استعمال نَعمْ منحصرة عنده في تصديق المخبر، وإعلام المستخبر، ووعد الطالب، وليس الدعاء منها، وأجيب: بأن المراد بالمخبر المتكلم بالجملة الخبرية، لا من هو بصدد الإخبار[5].

(وعن المبرد) محمد بن يزيد، أبى العباس البصري، أخذ عن المازني، ولما صنف كتاب الألف واللام [ساله][6] عن دقيقة [فأجاب المبرد][7] بأحسن جواب، فقال له: قم فأنت/ المبرِد- بكسر الراء- أي: المثبت للحق، فغيره الكوفيون وفتحوا الراء، توفي سنة خمس وثمانين ومائتين (أنه حمله على ذلك قراءة من قرأ) وهو عدا ابنَ كثير، وأبا عمرو، وحفصا (﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[8]) بتشديد إنّ، وإثبات الألف في هذان[9]، رده أبو علي: بأن ما قبل إنْ هذه لا يقتضي أن يكون جوابه نَعمْ، إذ لا يصح أن يكون جوابا لقول موسى [عليه 37/ب

---

(1) انظر النهاية في غريب الحديث: 1/ 78.
فضالة بن شريك هو: فضالة بن شريك بن سلمان بن خويلد الأسدي، شاعر من أهل الكوفة، أدرك الجاهلية، واشتهر في الإسلام (ت: 64هـ).
انظر الإصابة: 3/ 285، الخزانة: 4/ 67، معجم الشعراء: 217، الأعلام: 5/ 146.

(2) في (س): والاستدلال بهذا أحسن.

(3) في (س): فيتعين.

(4) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 431.

(5) المجيب ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 386 (ج).

(6) في (س): سأل المبرد.

(7) في (س): فأجابه.

(8) طه: 63. انظر المقتضب: 1/ 623.

(9) في (س) بزيادة: قيل. وانظر: التيسير 123، والنشر 2/ 320، 321.

السلام] ﴿وَيْلَكُمْ لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾[1]، ولا لقوله تعالى: ﴿ فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ ﴾[2]، وقيل: هو كلام حسن[3]، وقيل: لا حسن فيه[4]، فإنه على هذا الحمل جواب لإخبار بعضهم بعضا، أو لاستخبار بعضهم [من بعض][5] عند إسرارهم النجوى، حكاه الله لنا، ويؤيده قول الزمخشري: والظاهر أنهم تشاوروا في السر وتجاذبوا أهداب القول، ثم قالوا: ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[6] فكانت نجواهم في تلفيق الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما، وتثبيطا للناس عن اتباعهما[7]، ورد: بأن كلام الزمخشري ظاهر في أن ما قالوه من ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[8] تثبيطا للناس عن اتباعهما، إنما كان علانية ومن كلهم، لا سرا ومن بعضهم لبعض[9] (واعترض بأمرين:

أحدهما: أن مجيء إنّ بمعنى نعمْ شاذ، حتى قيل: إنه لم يثبت،) قيل: هذا أمر لا يلتفت إليه مع نقل سيبويه، وغيره له عن الفصحاء، وليس غاية للحكم بالشذوذ[10]، بل [لا][11] يستلزمه الشذوذ من معنى الخفاء، فكأنه قيل: قد خفي حتى إنه لم يطلع عليه بعض الناس فقال: إنه لم يثبت[12]، وقيل: حتىْ سببية لا

---

(1) طه: 61.
(2) طه: 62.
انظر الحجة: 3/ 142.
(3) في (س): واستحسن. والمستحسن الدماميني في شرح المغني: 1/ 80.
(4) نفاه الشمني في المنصف: 1/ 80.
(5) في (س): لبعض.
(6) طه: 63.
(7) الكشاف: 3/ 153.
(8) طه: 63.
(9) رده ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 387.
(10) انظر حاشية الأمير على المغني: 1/ 36.
(11) في (س): لما.
(12) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 80، 81.

غائية، فلا حاجة إلى هذا التكلف[1]، وفيه: أن الشذوذ لا يصلح سببا للقول لعدم الثبوت بدون اعتبار الخفاء.

(و[2]الثاني: أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ) فلو كانت إنْ هنا بمعنى نعمْ لكان هـاذانْ مبتدأ، ولَساحرانْ خبرا (وأجيب عن هذا[3]: بأنها لام زائدة[4] وليست للابتداء) فلا محذور حينئذ، لأن دخولها في الخبر إنما امتنع لصدارتها، ولا صدارة للزائدة [5] (أو بأنها داخلة على مبتدإ محذوف[6]، أي: لَهما ساحران) فلا محذور حينئذ، لأنها متصدرة في جملتها، وهذا قول الزجاج[7] (أو بأنها دخلت بعد إنْ هذه) التي بعد نعمْ (لشبهها بـإنَّ المؤكدة لفظا) تمييز عن النسبة في شبهها، أي: شبه لفظها بـ[إنَّ][8] المؤكدة التي تدخل في خبرها اللام، فحملت [إنْ][9] هذه عليها (كما قال[10]:

وَرَجُّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لاَ يَزَالُ يَزِيدُ)[11]

تقدم شرحه في بحث إنْ الخفيفة.

---

(1) القائل الشمني في المنصف: 1/ 81.

(2) في (س) بزيادة: الأمر.

(3) في (س) بزيادة: الثاني.

(4) في (س) بزيادة: في خبر المبتدإ.

(5) في (س): بخلاف الزائدة.

(6) في (س) بزيادة: وهي للابتداء.

(7) قال في معاني القرآن: 3/ 363: "والذي عندي- والله أعلم- وكنت عرضته على عالمنا- محمد بن يزيد، وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي فقبلاه وذكرا أنه أجود ما سمعاه في هذا، وهو: أنْ قد وقعت موقع نعمْ، وأن اللامْ وقعت موْقِعَها، وأن المعنى: هذان لهما ساحرانْ.

(8) ساقط من (س).

(9) ساقط من (س).

(10) في (س) بزيادة: الشاعر.

(11) سبق تخريج هذا البيت في مبحث إنْ ص: 121.

(فزاد إنْ بعد ماْ المصدرية لشبهها في اللفظ بـماالنافية)[1] لعله لم يتعرض لضعف هذا الجواب لظهوره، ولعدم الاعتناء بشأنه (ويضعف) الجواب (الأول: أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر)[2] ولا يكون في غيره، [و][3] أجيب عنه: بأن القرآن حجة على غيره[4]، ورد: بأن المحتمل لا يحتج به[5]. ويضعف الجواب (الثاني: أن الجمع بين لام التوكيد، وحذف المبتدإ كالجمع بين متنافيين) [فإن][6] التوكيد يقتضي الطول، والحذف خلافه، وبه اعترض/ أبو علي على الزجاج تبعا 1/38 للأخفش في منع حذف المؤكد وبقاء التوكيد، مخالفا للخليل وسيبويه، كما سيأتي في [خاتمة][7] الباب الخامس[8]، ثم[9] المصنف نبه بحرف التشبيه على أن اعتبار الجمع بين المتنافيين كاف في ذلك، فسقط ما قيل[10]: إن المحذوف لدليل في حكم الثابت[11]، وقيل في بيان وجه الضعف: إنه لو كان ذلك جائزا لما حمل النحاة قول الشاعر:

أمُّ الْحُلَـيْسِ لَعَجُـوزٌ شَـهْرَبَهْ ... ...[12]

---

(1) في (س) بزيادة: الواو.

(2) انظر الارتشاف: 3/ 1268، 1269.

(3) ساقط من (س).

(4) المجيب النيسابوري، كما في مواهب الأريب: ل 63/ أ.

(5) رده سعدي أفندي سعد الدين الرومي كما في مواهب الأريب: ل 63/ أ.

(6) في (س): لأن.

(7) في (س): آخر.

(8) انظر المغني: 2/ 723.

(9) في (س) بزيادة: أن.

(10) في (س) بزيادة: إن المنافاة إذا كانت الجهة واحدة، وأما إذا تعددت فلا، وكذا ما قيل:

(11) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 81.

(12) صدر بيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج، وعجزه:

ترضى من اللحم بعظم الرقبة

انظر شرح شواهد المغني 2/ 605، وشرح ابن عقيل 1/ 196، وشرح الرضي على الكافية 4/ 359، وقال العيني في المقاصد 1/ 535: أقول: قائله رؤبة بن العجاج، ونسبه الصنعاني في العباب إلى عنترة بن عروس، وهو الصحيح.

على الاضطرار[1]، وأجيب: بأن ذهول القدماء عن وجه لا يقتضي بطلانه كم ترك الأول للآخر[2] (وقيل: اسم إنْ ضمير الشأن[3]، وهذا أيضا ضعيف، لأن الموضوع لتقوية الكلام) أي:[4] لأجل هذا الغرض، كما يقال: حروف الهجاء موضوعة لتركيب الكلمات، وليست اللام صلة للوضع حتى [يرد][5]: أن ضمير الشأن موضوع للإبهام ويلزمه التفسير[6] (لا يناسبه الحذف) [و][7] المفوت لهذا الغرض (والمسموع من حذفه شاذ)[8] لا يقاس عليه، وقيل: لا يوجد[9] (إلا في [باب][10] أنْ المفتوحة إذا خففت) فَظُنّ أنها دعوى غريبة[11]، [وفيه أن أبا علي قائل بحذفه، وبه سقط][12]ما قيل: إن بين كلاميه تدافعا[13] (فاستمهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف) بحذف[14] إحدى النونين من أنْ (فحذف) ضمير الشأن (تبعا لحذف النون) ورب شيء يحذف تبعا ولا يحذف استقلالا كالفاعل[15] (ولأنه لو ذكر) عطف على لوروده، أو على تبعا[16] (لوجب التشديد) حيث أريد التخفيف (إذ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها) أي: المستعملة، فلا يرد مثل: يْدكْ، وْدمكْ كما ظن[17]، بل يرد مثل قوله:

---

(1) القائل ابن جني في سر صناعة الإعراب: 2/ 55، 56.

(2) في (س) بزيادة: قال الرضي: قدر بعضهم لمي عجوزْ. وانظر: شرح الرضي على الكافية 4/ 359، والمجيب: سعدي أفندي سعد الدين الرومي محشي تفسير القاضي انظر مواهب الأريب: ل 63/ ب.

(3) في (س) بزيادة: المحذوف.
ونسب ابن يعيش هذا الرأي لأبي إسحاق، انظر شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 130.

(4) في (س) بزيادة: الموضوع.

(5) في (س): يقال.

(6) الذي أورده ابن الصائغ، انظر المنصف: 1/ 82.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: أي: حذف ضمير الشأن.

(9) القائل وحي زادة في مواهب الأريب: ل 64/أ.

(10) ساقط من جميع النسخ.

(11) ظنه وحي زادة في مواهب الأديب: ل 64/أ.

(12) في (س): وليس بشيء، لما سبق من أن حذف ضمير الشأن مع غير أنْ هذه، قولين، وبه اندفع انظر: البغداديات 175.

(13) القائل وحي زادة في مواهب الأريب: ل64/أ.

(14) في (س): يعني حذف.

(15) انظر المنصف 1/ 82.

(16) في (س) بزيادة: أي: ولأنه لو لم يحذف.

(17) في (س): قيل، والقائل: الدماميني في شرح المغني: 1/ 82.

فَلَوْ أنكِ فِي يَـوْمَ الرَّخَـاءِ سَـأَلْتِنِي ....[1]

والأولى أن يقال: إنه حكم أكثري لا كلي كما نقل ابن عصفور[2] (ألا ترى أن من يقول: لَدُ، ولَمْ يَكُ) بحذف النون فيهما تخفيفا (ووالله) بجعل الواو بدلا من الباء (يقول:) مع الضمير (لَدُنْكَ، ولَمْ يَكُنْهُ، وبكَ)[3] الأنسب "وبه"[4] (لأفعلنّ، ثم يَرِدُ) على القول بأن اسم "أنْ" ضمير الشأن (إشكال دخول اللام) على خبر المبتدإ (وقيل: هذان اسمها) أي: اسم "أنْ" المؤكدة (ثم اختلف) في توجيه مجيئه بالألف (فقيل: جاءت) أي: هذه القراءة (على لغة بلحارث بن كعب)[5]- بفتح الباء- أصله: بني الحارث فخفف بالحذف، [كذا نسبها الجوهري[6]، وقال العيني][7]: نسبها الكسائي إلى بلحارث، وزبيد، وخثعم، وهمدان، و[8]أبو الخطاب: إلى كنانة، وبعضهم: إلى بلعنبر، وأنكره المبرد مطلقا[9] (في إجراء المثنى بالألف دائما) أي: في الأحوال الثلاث، كقوله:

---

(1) سبق تخريجه في مبحث "أنْ" ص: 155.
(2) في (س) بزيادة: تأمل، قال في المقرب 122: "وقد يثبت المضمر في الضرورة، نحو قوله: ...".
(3) انظر الكتاب: 3/ 286، والهمع: 2/ 220.
(4) لأن الاسم الظاهر- وهو هنا لفظ الجلالة- من قبيل الغائب، لذلك كان الأنسب "وبه" دون "وبك".
(5) انظر البحر المحيط: 6/ 255، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 53، 3/ 130.
(6) انظر الصحاح: (ح . ر . ث) 1/ 264.
(7) في (س): قيل.
(8) في (س) بزيادة: نسبها.
(9) انظر المقتضب: 1/ 623، 624، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 1/ 138.
- قبيلة بلحارث هي: قبيلة كبيرة، تنقسم إلى ثلاثة أقسام: بنو الأوس وبنو شعيب، وآل موسى. انظر: معجم القبائل 1/ 102.
- وقبيلة زبيد هي: بطن من العرب بغوطة دمشق، انظر معجم القبائل: 2/ 464.
- وقبيلة خثعم نسبة إلى: مصعب بن المقدام الخثعمي الكوفي. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب 1/ 296.
- وقبيلة همدان هي: بطن من كهلان، من القحطانية، ديارهم باليمن. انظر: معجم القبائل 3/ 1225.
- وقبيلة كنانة هي: كنانة بن خزيمة، قبيلة عظيمة من العدنانية. انظر: معجم القبائل 3/ 996.
- وقبيلة بلعنبر هي: بطن من حنظلة، ومنهم "سجاح بنت أوس" التي ادعت النبوة. انظر سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب: 104.
- وأبو الخطاب هو: الأخفش الأكبر، وقد سبقت ترجمته.
- والعيني هو: أبو محمد، محمود بن أحمد بن موسى، بدر الدين العيني الحنفي، مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين. من تصانيفه: المقاصد النحوية، والبناية في شرح الهداية، وفرائد القلائد (ت: 855هـ).
انظر: بغية الوعاة 2/ 275، شذرات الذهب 7/ 286، الأعلام 7/ 163.

([إِنَّ أَبَاهَـا وَأَبَـا أَبَاهَـا][1] قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا)[2]

رجز لأبي النجم،[3] وقبله:

إِنَّ أَبَاهَـا وَأَبَـا أَبَاهَـا ... ...

(واختار هذا الوجه ابن مالك)[4] في الآية (وقيل :هذان) يعني: ما كان من الأحوال الثلاثة على هذه الصيغة (مَبْنِيٌّ) وإلا فـ'هذانِ' في الرفع، و'هذينِ' في غيره كذلك (لدلالته على معنى الإشارة)[5] الذي هو علة البناء في المفرد والجمع، والأوضح لاحتياجه إلى معنى الإشارة (وإن قول الأكثرين:) عطف على مقول/ 38/أ
قيل (هذينِ جرا ونصبا ليس إعرابا أيضا) أي: كما أن 'هذانِ'- رفعا- ليس إعرابا، وإنما هي صيغ مرتجلة، وإنما ذكر هذا مع عدم تعلقه بتوجيه هذه القراءة توطئة لقوله: قلت (واختاره ابن الحاجب) حيث قال في الأمالي: 'والأظهر أن 'هذانِ' مبني لأنه من أسماء الإشارة، فجاء في الرفع والنصب والجر على حال واحدة، وهي لغة واضحة، ومما يقويها: أن اختلاف الصيغ في اللغة الأخرى ليس إعرابا في التحقيق'[6] (قلت: وعلى هذا) القول (فقراءة 'هذانِ' أقيس،) من قراءة 'هذينِ'[7] (إذ الأصل في المبني أن لا تختلف صيغه،) رفعا، ونصبا، وجرا، فصيغة 'هذانِ' كذلك (مع أن فيها) أي: في تلك القراءة (مناسبة لألف 'ساحران') مناسبة متقدم

---

(1) ساقط من جميع النسخ.

(2) لأبي النجم في شرح شواهد المغني: 1/ 137، وشرح أبيات المغني: 1/ 193، والخزانة: 4/ 97، 7/ 425، 427، وسر صناعة الإعراب: 2/ 340، 341، والإنصاف: 1/ 18، وشرح شذور الذهب: 77، والهمع: 1/ 140، 147. والشاهد فيه: إجراء المثنى دائما بالألف.

(3) في (س) بزيادة: وقيل لرؤبة.
- وأبو النجم هو: الفضل بن قدامة العِجْلي، من الرجاز المشهورين في العصر الأموي، له ديوان (ت: 130هـ).
انظر طبقات الشعراء: 239، الشعر والشعراء: 435، خزانة الأدب: 1/ 116، الأعلام: 5/ 151.

(4) انظر شرح التسهيل: 1/ 45.

(5) انظر شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 126.

(6) أمالي بن الحاجب: 1/ 62.

(7) من قرأ (هـذين) أبو عمرو، انظر: مختصر الحجة: 145، النشر: 2/ 241، التيسير: 115.

لمتأخر (وعكسه) أي: عكس الألف في ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[1] (الياء في ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ ﴾[2]) وإنما كان هذا عكس ذاك، لأن الأول حكم بأرجحية الألف على الياء، والثاني بالعكس كذا قيل[3]، والأولى [أن يقال][4]: لأن المتأخر فيه مناسب للمتقدم لقوله: (فهي) أي: الياء (هنا) أي: في الآية (أرجح) من الألف (لمناسبة ياء ابنتي) وإن صح أن يقال: هاتان أيضا على اللغة الأخرى (وقيل: لما اجتمعت ألف هذا وألف التثنية في التقدير) وإن لم يجتمعا في التحقيق لوجوب حذف أحدهما، وهذا على أن هذان تثنية هذا. (قدّر بعضهم سقوطَ ألف التثنية) أي: في حالة الرفع لأنها أول الأحوال (فلم تقبل ألف هذا التغيير) في حالتي النصب والجر، فكانت مثل ألف عصا ولهذا حكم ببقائها في الأحوال الثلاث[5]، فلا يرد: أن تقدير سقوط الألف في الآية مشكل.

(تـنـبـيـه)

نبه به على أن[6] ما ذكر بعده ليس مما نحن فيه أصالة، فلا يرد ما قيل: [إنه][7] لا ينبغي عد بعض الأقسام هنا لأن الكلام في اللفظ المفرد[8].

(تأتي) أي: تكون (إنّ فعلا ماضيا مسندا لجماعة المؤنث) الغائبة، مبينا للفاعل (من الأين– وهو التعب– تقول: النساء إنَّ، أي: تَعِبْنَ،) أصله: أَيَنَّ فقلبت الياء ألفا، فحذف الألف للساكنين، فبقيت الهمزة مفتوحة، ثم كسرت

(1) طه: 63.
(2) القصص: 27.
(3) القائل الشمني في المنصف: 1/ 83.
(4) ساقط من (س).
(5) في (ح)و (س) بزيادة: وليس هذا القول تخريجا خامسا للقراءة المذكورة كما ظن، بل توجيه لقول من. قال: هذان في الأحوال الثلاث. وقد ذكرت هذه العبارة في هامش (ظ).
ومن ظنه وحي زادة في مواهب الأريب: ل 65/أ.
(6) في (س) بزيادة: جميع.
(7) ساقط من (س).
(8) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 84.

لبيان أن الكلمة من ذوات الياء[1]، [وفيه تسامح، لأن إِنَّ هنا ليس بمسند إلى جماعة المؤنث، بل إلى ضميرها][2] (أو من آنَ بمعنى: قرب،) ومصدره أيضا: أينٌ، فالأنسب أو من الأينْ بمعنى القرب (أو مسند لغيرهن) أي: لغير جماعة المؤنث، يعني: الظرف (على أنه) مشتق (من [الأين][3] و) [على][4] (أنه مبني للمفعول) أصله أُئِنَ كـفُرِنْ، فأدغم النون في النون، وكسرت الهمزة (على لغة من قال في رُدَّ وحُبَّ) بفتح الفاء فيهما (رِدَّ، وحِبَّ- بالكسر-) فيهما، وهو لغة في مجهول المضاعف[5] (تشبيها له بـقِيلَ، وبِيع) أي: بالمعتل الواوي واليائي (والأصل مثلا: أَنَّ زَيْدٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ) بفتح أنّ [مبينا للفاعل][6]، معناه: حصل له الأنين من وجع أو غيره (ثم قيل: إِنَّ يوم الخميس)- بكسر إنْ- مبنيا للمفعول مسندا إلى الظرف، معناه: وقع الأنين فيه[7] (أو) تأتي (فعل أمر للواحد) المخاطب/ (من الأنين) مثل: فِرْ- بكسر الفاء-، فمعنى إِنْ يا رجلُ: اظهر الأنين (أو لجماعة الإناث من الأينْ،) تقول: إِنَّ يا نساءُ أي: اتعَبْنَ (أو من آنَ بمعنى قَرُبْ،) أي: اقربن(أو[8] للواحدة) المخاطبة (مؤكدا بالنون) الثقيلة (من وأى بمعنى وعد) أي:عِدْنْ (كقوله: 1/39

إِنَّ هِنْـدُ الْمَلِيحَـةُ الْحَسْنَاءُ ... ...)[9]

---

(1) انظر: المنصف 1/ 83.

(2) في (س): وهي مسند إلى ضمير جماعة الإناث، لا إليها.

(3) في جميع النسخ: الأنين.

(4) ساقط من (س).

(5) انظر: الممتع في التصريف 2/ 451، 452، والجنى الداني 400.

(6) في (س) : على بناء المعلوم.

(7) في (س) بزيادة : مع قطع النظر عن الفاعل من هو.

(8) في (س) بزيادة : فعل أمر.

(9) سبق تخريجه ص : 73.

(وقد مرّ) في آخر الألف المفردة (و) تأتي (مركبة من) الكلمتين (إنْ النافية، وأنا) يوهم أن جميع ما ذكر[ه][1] قبله غير مركب، وليس كذلك، تأملْ (كقول بعضهم: إنَّ قَائِمٌ، والأصل: إن أنا قائم، ففعل فيه ما مضى شرحه) في إنْ المخففة[2].

(فالأقسام إذن عشرة: هذه الثمانية) أمر للواحد من الأنين، وماض مجهول منه، وأمر للإناث من الأين، وماض مخبر عنهن منه، وأمر لهن من آنَ، وماض مخبر عنهن منه، وأمر للواحد من وأى، ومركبة من إنْ وأنا (والمؤكدة، والجوابية) التي بمعنى نعمْ.

(تـنـبـيـه)

(في الصحاح: الأين: الإعياء، وقال أبو زيد:) سعيد بن اوس [البصري][3] اللغوي النحوي، توفي سنة خمسة عشرة ومائتين[4] (لا يُبنى منه فعل) لما لا يبنى من المزيّة بمعنى: الفضيلة (وقد خولف فيه، انتهى[5] فعلى قول أبي زيد يسقط بعض الأقسام) وهو كون إنَّ ماضيا من الأين، وأمرا منه، فتصير الأقسام على رأيه ثمانية.

---

(1) ساقط من (س).

(2) ص : 111.

(3) ساقط من (س).

(4) سعيد بن أوس هو: أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، احد ائمة الأدب اللغة، كان إماما نحويا، روى عن أبي عمرو بن العلاء، ورؤبة العجاج، وأبي حاتم السجستاني. من تصانيفه: النوادر في اللغة، والهمز، والمطر. (ت: 215هـ).
انظر طبقات المفسرين: 1/ 186، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 143، بغية الوعاة: 1/ 582، 583، الأعلام 3/ 92.

(5) انظر الصحاح: (أ . ي . ن) 2/ 1528.

[مبحث: أنَّ]

(أنّ- المفتوحة المشددة- على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيد،) مثل إنّ المكسورة (تنصب الاسم وترفع الخبر) واختلف فيها، فقيل: إنها[1] المكسورة[2]، وقيل: هما أصلان[3] (والأصح أنها فَرْع عن المكسورة) وهو مذهب سيبويه، والمبرد، وابن السراج[4]، ولذلك عدد الحروف المشبهة خمسة (ومن هنا) أي: من أجل أنها فرع[5] المكسورة (صح للزمخشري أن يدّعي أن أنّما- بالفتح- تفيد الحصر كإنّما)[6] بالكسر، إذ الأصل في كل فرع أن يفيد ما أفاده الأصل، ما لم يمنع مانع بنقصانه في علة الأصل، والعلة في إفادة[7] المكسورة الحصر تضمنها معنى 'ما' و 'إلا' على ما نقل عن علي بن عيسى الربعي: من [أن إنّ][8] لما كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها 'ما' المؤكدة ناسب إن تتضمن معنى الحصر، لأن الحصر ليس إلا تأكيدا على تأكيد، وهذا بعينه [موجود][9] في[10] المفتوحة، فلما رأى الزمخشري مساعدة الاستعمال أيضا حكم به، فلا يرد: أنه إثبات اللغة بالقياس[11]، ولا ما قيل: إنه لا يلزم من كونها فرعا إفادتها الحصر، إذ لا يلزم

---

(1) في (ح) و(س) بزيادة: أصل.

(2) انظر الجنى الداني: 403.

(3) انظر حاشية الأمير على المغني: 1/ 38، والهمع: 1/ 484.

(4) انظر الكتاب: 2/ 131، والأصول: 1/ 234، والمقتضب: 2/ 392.

(5) في (س) بزيادة: عن.

(6) انظر الكشاف: 3/ 208.

(7) في (س) بزيادة: إن.

(8) في (س): أنها.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س) بزيادة: أن.

(11) القائل الشمني في المنصف: 1/ 84.

مساواة الفرع للأصل في جميع أحكامه[1]، ولا حاجة إلى دفعه بجعل هنا إشارة إلى كونها حرف توكيد[2] (وقد اجتمعتا) أي: الحصر بـإنّما، والحصر بـأنّما (في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[3] فالأولى) أي: إنّما الأولى، [لا الآية الأولى كما توهم][4] (لقصر الصفة على الموصوف) مثل: إنّما يقوم زيدٌ (و) أنّما (الثانية [بالعكس][5]) لقصر الموصوف على الصفة، مثل: إنّما زيد قائمٌ (وقول أبي حيان: هذا) أي: القول: بإفادة أنّما[6] الحصر (شيء انفرد به) الزمخشري (ولا يعرف القول بذلك إلا في إنّما- بالكسر-)[7] وهو [أيضا ينكر][8]/ إفادة المكسورة الحصر، حيث قال: إن ما مع إنْ كهي مع كانْ، ولعلْ، 39/ ب فكما لا تفيد الحصر في التشبيه، وفي الترجي فكذا لا تفيده مع إنْ المكسورة[9] (مردود بما ذكرت) من أن حكم الزمخشري بذلك مستخرج من صحة كونها فرعا عن المكسورة، ومثل هذا الحكم من مثله لا يتوقف على إثبات قول من غيره وعلى شهرته عند النحاة، فسقط ما قيل: [إن قول أبي حيان لا يرد][10] إلا بإثبات ذلك[11]، وكذا [ما أجيب][12]: بأن القياس على إنّما- بالكسر- [لما][13]

---

(1) قائله الدماميني في شرح المغني: 1/ 84.

(2) في (س) بزيادة: كما قيل. قال الشمني في المنصف 1/ 84: وأقول: هذا النظر مبني على ان الإشارة في قوله: ومن هنا راجعة إلى قوله: أنها فرع عن إنّ المكسورة وهو ممنوع، وإنما هي راجعة إلى قوله: أن يكون حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر.

(3) الأنبياء: 108.

(4) في (س): وقيل: الآية الأولى. والمتوهم عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(5) ساقط من جميع النسخ.

(6) في (س) بزيادة: بالفتح.

(7) انظر البحر المحيط: 6/ 344.

(8) في (س): لا يسلم أيضا.

(9) البحر المحيط: 6/ 344.

(10) في (س): إنه لا يرد قول أبي حيان.

(11) القائل هو الدماميني في شرح المغني :1/ 85. وعبارته: ورد هذا بأن ثبت ان غير الزمخشري قال بذلك، وأن القول به معروف مشهور عند النحاة لا بكون أنّ المفتوحة فرع المكسورة، فإن هذا لا يقتضي أن يكون القول بإفادة أنّما- بالفتح – للحصر معروفا، حتى يرد قول أبي حيان فتأمله.

(12) في(س): الجواب عنه.

(13) ساقط من (س).

كان صحيحا كان القول به كالمشهور المتعدد قائله[1] [وفيه][2]: أن صحة القياس لا تحتاج إلى كون القول به كالمشهور (وقوله:) أي: قول أبي حيان (إن دعوى القصر) بإفادة 'إنما'- بالكسر- إياه فضلا عن [إفادة][3] 'أنما'- بالفتح- (هنا) أي: في الآية (باطلة لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد[4]) مع أنه أوحي إليه شيء غير التوحيد (مردود أيضا، بأنه حصر مقيد) لا مطلق، أي: إضافي لا حقيقي (إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى: ما أوحي إلي في أمر الربوبية إلا التوحيد، لا الإشراك) وقوع 'لا' بعد 'ما' و 'إلا' مما منعه [عبد القاهر][5]، والسكاكي[6]، قال الطيبي: 'والحق جوازه على تأكيد ما هو منفي قبلها[7]، وقال التفتازاني: 'إن مثل هذا التركيب قد يقع في كلام المصنفين دون البلغاء المستشهد بكلامهم[8]' (ويسمى) عند المعانيين (ذلك) أي: النوع الأول الذي هو في ضمن الفرد (قَصْر قَلْب، لقلب اعتقاد المخاطب) يعني: المشركين واعتقادهم أن الموحى من الله [تعالى][9] إليه هو الإشراك، فالأولى ترك قوله في أمر الربوبية لئلا يخرج الكلام عن الحصر الإضافي (وإلا) أي: وإن لا يكن مردودا بأنه حصر مقيد إضافي، كذا قيل.[10]، والأنسب- وإن لم يقل أبو حيان بصحة ذلك- بحمل الحصر على المقيد،

---

(1) قائله الشمني، انظر المنصف: 1/ 85.

(2) في (س): على.

(3) في (س): أن تفيده.

(4) البحر المحيط: 6/ 344.

(5) في (س): الشيخ. وبزيادة: والخطيب.

(6) انظر دلائل الإعجاز: 328، 329، والإيضاح: 124، ومفتاح العلوم: 291.

(7) قوله هذا في: حاشية الدسوقي على المغني 1/ 110، والمنصف 1/ 85.

- والطيبي هو: الحسن بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، من علماء الحديث والتفسير والبيان. من تصانيفه: التبيان في المعاني والبيان، الخلاصة في أصول الحديث، حاشية على الكشاف (ت: 743هـ).

انظر: بغية الوعاة 1/ 522، هدية العارفين 5/ 285، شذرات الذهب 6/ 137، وفي الأعلام 2/ 256: هو 'الحسين'.

(8) المطول: 215.

(9) ساقط من (س).

(10) القائل هو ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 56 (ع).

لقوله: (فما الذي يقول هو في نحو: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ﴾[1] فإن [ما][2] للنفي، وإلا للحصر قطعا) ولم يخالف فيه أحد كما خولف في إنما بالكسر، وأما ما [قاله][3] النووي: من إجماع النحويين والأصوليين على إفادتها الحصر[4]، [فقد استغربه المصنف في رسالة إنما][5]، وفي بعض النسخ: فإن ما للنفي، وإلا للحصر، فيرد: أن إلا ليست بمفردها للحصر[6]، وأجيب: بأن قوله: للحصر خبر إن، وقوله: للنفي متعلق بمحذوف[7]، وقيل: إنه من قبيل «الحج عرفة»[8] (وليست صفته- عليه [الصلاة] والسلام- منحصرة في الرسالة) بل هو متصف بها وبغيرها (ولكن لما استعظموا) أي: الصحابة- رضي الله عنهم- (موته) عليه [الصلاة][9] والسلام (جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم) مع وصف الرسالة (فجاء الحصر باعتبار ذلك) وهو حصر إضافي، ومعناه: أنه [عليه الصلاة والسلام][10] مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى البقاء الدائم، فيكون إخراجا على خلاف مقتضى الظاهر، وإليه [يشير قوله][11]: كأنهم أثبتوا له، ولو جعل الحصر بالنظر إلى استعظام موته لكان على مقتضى الظاهر (ويسمى قصر إفراد)

---

(1) آل عمران: 144.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): ذكره.

(4) انظر صحيح مسلم بشرح الإمام النووي 13/ 54 كتاب الإمارة، باب قوله - صلى الله عليه وسلم-: «إنما الأعمال بالنية».

النووي هو: أبو زكرياء، يحي بن شرف بن مرى بن حسن الحزامي، النووي، الشافعي، محي الدين، علامة بالفقه والحديث. من تصانيفه: شرح صحيح مسلم، تهذيب الأسماء واللغات، حلية الأبرار (ت: 676هـ).

انظر: طبقات الشافعية للسبكي: 5/ 165، النجوم الزاهرة: 7/ 278، الأعلام 8/ 149، 150.

(5) في (س): فهو غريب.

(6) أورده الدماميني في شرح المغني: 1/ 85.

(7) الجيب الشمني في المنصف: 1/ 86.

(8) في (س): بتقديم القول الثاني على القول الأول. القائل هو ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 56 (ع) وانظر الحديث في: مسند الإمام أحمد 14/ 264، كتاب: مسند الكوفيين، باب: حديث عبد الرحمن بن يعمر.

(9) زيادة يقتضيها المقام.

(10) ساقط من (س).

(11) في (س): أشار.

40/ أ قال بعض المحققين: والأقرب/ عندي أنه قصر قلب، أي: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾[1] لا إله ينزل استعظامهم موته منزلة دعوى الوهية، لأن البقاء يخص الإله[2].

(والأصح أيضا) أي: كما أنها فرع عن المكسورة (أنها موصول حرفي [[مؤول]][3] مع معموليه بالمصدر) قال ابن الحاجب: إنْ مع اسمها وخبرها جميعا مقدرة بالمصدر في خبرها إن أمكن، وإلا قلنا كونا[4]، وقال الرضي: إنها موضوعة ليكون بتأويل مصدر خبرها مضافا إلى اسمها، فمعنى بُلَغَنِي أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ: بلغني قيام زيد، وكذا إذا كان خبرها جامدا، نحو: بُلَغَنِي أَنَّكَ زَيْدٌ، أي: زيدتك، فإن ياء النسبة إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر[5] (فإن كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه) أي: من جنس لفظ ذلك[6] فعلا كان أو اسما، وبه [يظهر][7] كونه قسيما لتأويل الجامد بالكون (فتقدير بُلَغَنِي أَنَّكَ تَنطَلِقُ او أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ بلغني الانطلاق) أي: انطلاقك، ولا يقال: بلغني الذهاب، وإن كان بمعناه (ومنه بُلَغَنِي أَنَّكَ فِي الدَّارِ) مما الخبر فيه ظرف (التقدير: استقرارك) أو كونك (في الدار، لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف) وأما الثابت فقيد له نائب منابه، وقيل: أن الخبر هو المجموع، إلا أنهم حذفوا المتعلق على اللزوم، [وأقاموا المتعلق][8] مقام المجموع وسموه خبرا[9] (من اُستقرْ أو مُستقر) على الخلاف

---

(1) آل عمران: 144.

(2) القائل عصام الدين الحنفي في الأطول: 1/ 559.

(3) ساقط من (ح).

(4) انظر الكافية: 2/ 347.

(5) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 341.

(6) في (س) بزيادة: الخبر.

(7) في (س): ظهر.

(8) في (س): وأقاموه.

(9) القائل: السيد عبد الله، شارح اللب، وانظر قوله في منتهى أمل الأريب 1/ 60، 61 (ع).

المشهور[1] (وإن كان جامدا قُدِّر بالكون) أي: ما لم يكن في معنى المشتق، وإلا لقدر بمصدر ما بمعناه أيضا، نحو: أَعْجَبَنِي أَنَّ زَيْدًا أَخُوكَ، أي: إخوّتك له (نحو: بُلَغْنِي أَنَّ هَذَا زَيْدٌ، تقديره: بلغني كونه زيدا) والظاهر أن 'زيدا' خبر للكون، على أن تكون من 'كان' الناقصة، لما سيأتي في الباب الثالث أن الصحيح: أن الأفعال الناقصة إلا 'ليس' دالة على المصدر[2]، وإن جاز تقديره بالكون (لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون) [ولهذا جوز الشريف تعلق الظرف به][3] في قوله: 'فالفصاحة في المفرد' (تقول: 'هَذَا زَيْدٌ، وإن شئت) تقول بدل هذا (هَذَا كَائِنٌ زَيْدًا' إذ معناهما واحد) لكون المخبر كونا مخصوصا (وزعم السهيلي:) أبو القاسم، عبد الرحمن، الخطيب الأندلسي المالقي، نسب إلى سهيل قرية بقرب مالقة[4]، توفي سنة إحدى وثمانين وخمسمائة[5] (أن الذي يُؤوَّل بالمصدر إنما هو 'أنْ' الناصبة للفعل لأنها أبدا مع الفعل المتصرف) فيتأتى تأويله بالمصدر ('وأنَّ' المشددة) بالنصب عطف على[6] الذي، أو بالرفع صفة 'أنْ' مبتدأ، خبره[7] (إنما تؤول بالحديث) فإذا قلت: بُلَغْنِي أَنَّكَ فَاضِلٌ' يؤول بـ'بلغني حديث فضلك (قال: وهو قول سيبويه[8]، ويؤيده: أن خبرها [قد][9] يكون اسما محضا) لا تشوبه شبهة

(1) في (س) بزيادة: قال التفتازاني: أنه إذا قدر في الظرف المستقر 'كان' أو 'كائن' فهو من 'كان' التامة بمعنى 'حصل' و'ثبت'، والظرف بالنسبة إليه لغو، لا الناقصة، وإلا لكان الظرف في موقع الخبر فيقدر 'كان' اخرى، وتسلسل التقديرات'.

انظر هذه المسألة الخلافية في الإنصاف: 1/ 245، وشرح التسهيل: 1/ 313، واللمع: 74.

(2) انظر مغني اللبيب: 2/ 503.

(3) في (س): وعليه جواز تعلق الظرف به كما قال السيد الشريف. انظر المطول: 16.

(4) هي بلدة من بلاد الأندلس.

انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 2/ 260.

(5) انظر إنباه الرواة: 2/ 162، بغية الوعاة: 2/ 81، وفيات الأعيان: 3/ 144، الأعلام: 3/ 313.

(6) في (س) بزيادة: قوله.

(7) = = = = = = = = = =

(8) انظر الكتاب: 3/ 144.

(9) ساقط من جميع النسخ.

اشتقاق (نحو: عَلِمْتُ أنَّ اللَّيْثَ الأَسَدُ ' وهذا) الاسم (لا يشعر بالمصدر) حتى يؤول به (انتهى[1]. وقد مضى أن هذا) أي: ما كان خبره اسما محضا (يقدر/ 40/ ب بالكون) وبأسدية الليث على رأي الرضي[2]، فلا تخرج بذلك عن التأويل بالمصدر.

(وتُخفَّف أنَّ) هذه (بالاتفاق[3]،) أي: باتفاق أهل البلدين (فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم شرحه في أنْ الخفيفة) المفتوحة[4].

(الثاني:) من وجهي أنَّ المفتوحة المشددة (أن تكون لغة في لَعلّ[5]، كقول بعضهم: ائْتِ السُّوقَ أنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا) حكاه الخليل عن بعض العرب[6]، والاستدلال به إنما يتم إذا ثبت أن القائل قصد الترجي، وإلا فمحتمل لإرادة التعليل على حذف اللام كذا قيل[7]، ولا يدفع ذلك قول الرضي: أمور النحو أكثرها ظني كما ظن[8]، لكنه يرجح قصد الترجي قوله: إنك تشتري دون أن تشتري (وقراءة من قرأ) نافع، وحمزة، والكسائي، وحفص (﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا

---

(1) انظر الارتشاف: 3/ 1255، والهمع: 1/ 500.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 342.

(3) خلافا للكوفيين، انظر الإنصاف: 1/ 195، واشترط البصريون في اسم المخففة أن يكون ضميرا محذوفا، وخبرها جملة. انظر شرح التسهيل: 2/ 39، ومغني اللبيب: 1/ 35، واشترط ابن الحاجب في الكافية: 4/ 366 – 368: لزوم اللام مع المخففة العاملة، وأن يكون اسمها ضمير الشأن مقدرا. وهي اللام الفارقة.

(4) انظر ص: 153.

(5) في لَعلّ عدة لغات:

أ- عدها الزمخشري في المفصل: 303 ثماني لغات . وانظر شرح المفصل لابن يعيش 8/ 87.

ب- وعدها ابن مالك في التسهيل: 2/ 39 عشر لغات.

ج- وعدها الرضي في شرح الكافية: 4/ 373 إحدى عشرة لغة.

د- وعدها المرادي في الجنى الداني: 582 اثنتي عشرة لغة.

هـ- وعدها السيوطي في الهمع: 3/ 153 ثلاث عشرة لغة.

(6) قال سيبويه في الكتاب 3/ 123: 'وأهل المدينة يقولون: أنها فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا أي: لعلك'.

(7) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 87.

(8) ظنه وحي زادة في مواهب الأريب: ل 67/ ب.

إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾[1]) بفتح أنْ[2]، ويؤيد كونها بمعنى لَعلْ قراءة لَعلها[3] (وفيه بحث سيأتي) إن شاء الله تعالى (في باب اللام[4]).

---

(1) الأنعام: 109.

(2) انظر التيسير: 87، والنشر: 2/ 261.

(3) قال الحلبي في الدر المصون 3/ 155: أنها منقولة عن أُبي بن كعب، وقال: ذكر ذلك أبو عبيدة وغيره، وانظر اللباب في علوم الكتاب: 8/ 370.

(4) انظر مغني اللبيب: 1/ 279.

[مبحث: أم]

(أم) ذهب ابن كيسان إلى أن أصلها أوْ، والميم بدل من الواو[1]، [وعن][2] محمد بن مسعود [أنها][3] ليست بحرف عطف[4]، ولم يعتد[5] بما ذهب إليه أبو عبيدة: من أنها بمعنى الهمزة[6]، ولا بما اختاره التفتازاني أنها بمعنى بلْ[7]، ولهذا قال: (على أربعة أوجه) دون ستة.

(أحدها: أن تكون متصلة، [وهي][8] منحصرة في نوعين، وذلك لأنها: إما أن تتقدم على همزة التسوية) وقد عرفت الضابط فيها[9] (نحو:﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾[10] ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾[11]

---

(1) قوله هذا في: توضيح المقاصد 2/ 1006، والهمع 3/ 196.
- وابن كيسان هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم، أخذ عن المبرد وثعلب، ومزج بين المذهبين البصري والكوفي، فأخذ من كل منهما ما غلب على ظنه صحته. من مصنفاته: معاني القرآن، علل النحو، كتاب المقصور والممدود (ت: 299هـ).
انظر إنباه الرواة: 3/ 57 – 59، بغية الوعاة: 1/ 18، 19، شذرات الذهب: 2/ 232، الأعلام: 5/ 308.

(2) في (س): وقال.

(3) في (س): أن أمْ.

(4) في (س) بزيادة: خلافا للجمهور. وقوله هذا في الجنى الداني 205، والهمع 3/ 196.
- ومحمد بن مسعود هو: ابن الذكي، محمد بن مسعود الغزي، صاحب كتاب 'البديع' أكثر أبو حيان من النقل عنه، وقال عنه ابن هشام: إنه خالف فيه أقوال النحاة (ت: 421هـ)
انظر كشف الظنون: 236، بغية الوعاة: 1/ 245.

(5) في (س) بزيادة: المصنف.

(6) انظر الجنى الداني: 205، والمنصف: 1/ 87، والهمع: 3/ 196.

(7) انظر المطول: 235.

(8) في جميع النسخ: وهذه.

(9) وهو: أن الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها. انظر شرح التصريح 2/ 142.

(10) المنافقون: 6.

(11) إبراهيم – عليه السلام -: 21.

وليس منه قول زهير:) بن أبي سلمى، صاحب المعلقة، ولم يدرك [الإسلام][1]، وليس في العرب سِلمى- بضم السين- غيره[2].

(وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي ... أَقَـوْمٌ آلُ حِـصْنٍ أَمْ نِـسَاءُ؟)[3]

بيت من الوافر[4]، إخال - بكسر الهمزة، وقد تفتح -[5] أظنّ. [قيل: فيه دلالة على أن القوم للرجال خاصة لمقابلتهم بالنساء، وفيه: أنه يجوز مقابلة المجتمع منهما بالنساء الصرفة][6]. قال في القاموس: القوم الجماعة من الرجال والنساء معا، أو الرجال خاصة، أو تدخله النساء على تبعية ويؤنث[7] (لما سيأتي)عن قريب (أو يتقدم عليها همزة يطلب بها وبـأمْ التعيين) كما يطلب بـأيٍ (نحو: أَزَيْدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو) فالمعنى: أيهما في [الدار][8] (وإنما سميت) أمْ (في النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر) فالاتصال حينئذ بين السابق واللاحق، فإطلاق المتصلة على أمْ باعتبار وقوعها في مجاورة المتعاطفين المتصلين بها. وقال الرضي: سميت متصلة لكونها [مع][9] الهمزة التي قبلها كـأي[10]، وهذا أيضا يشمل النوعين بناء على أن أمْ المتصلة لازمة للاستفهام

---

(1) في (س): النبوة.

(2) في (س): وسلمى- بضم السين- وليس في العرب غيره.

(3) سبق تخريجه في مبحث الهمزة ص: 59.

(4) في (س) بزيادة: وقبله:

عفـا مـن آل فاطمـة الجـواء ... فـيمن فـالقوادم فالحسـاء

(5) في (س) بزيادة: بمعنى.

(6) في (س): قال الجوهري: القوم الرجال دون النساء، واستشهد بالبيت على ذلك لمقابلتهم بالنساء، ولا شاهد فيه، لجواز مقابلة المجتمع منهما بها. وانظر الصحاح: (ق. و. م) 2/ 1486.

(7) القاموس المحيط: (ق. و. م) 4/ 189.

(8) ساقط من (ح).

(9) في (س): بعد.

(10) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 404.

وضعا[1]، فبقيت مع همزة التسوية متصلة، [فسقط ما قيل: إن][2] هذا إنما يتأتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية، فيترجح الوجه الأول لشموله النوعين[3] (تسمى أيضا مُعَادِلة) بكسر الدال (لمعادلتها [للهمزة][4] في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني. ويفترق النوعان)/ أَمْ 41/ أ الواقعة بعد همزة التسوية، والواقعة بعد همزة التعيين (من أربعة أوجه:

أولها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا)[5] ولم يقل: لا تجاب احترازا عما إذا قلت: "سواء عندي أقمت أم قعدت" فإنه يجوز أن يقول المخاطب: نعم، لغرض التصديق (لأن المعنى معها ليس على الاستفهام) حتى يكون طلبا، ويستحق الجواب (وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر) بخلاف قسيمه، فإن الاستفهام قسم من الإنشاء (وليست تلك) أي: أَمْ الواقعة بعد همزة التعيين(كذلك) بل هي مستحقة للجواب، والكلام معها غير قابل للتصديق والتكذيب (لأن الاستفهام معها على حقيقته) أي: باق على إنشائيته، غير مراد به الخبر، بدليل ما قبله من أن الكلام مع[6] الواقعة بعد همزة التسوية خبر، فيجوز أن تقع المتصلة بعد الهمزة التي استعملت في غير الاستفهام الحقيقي كالإنكار، والتقرير، وغير ذلك، إلا أن يمنع مانع، ككون الهمزة للإنكار الإبطالي بمنزلة النفي على ما سيصرح به، فسقط ما قيل[7]: إن خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي مناف للمتصلة عنده[8]، وكذا ما قيل: إن مراده أنه على حقيقته في الجملة لا في جميع الصور[9]، لما سيحكيه عن الزمخشري من جواز كون

---

(1) في (س) بزيادة: على تسميتها.
(2) في (س): وغفل عنه من قال.
(3) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 88.
(4) في جميع النسخ: الهمزة.
(5) في (س) بزيادة: يعني.
(6) في (س) بزيادة: أم.
(7) في (س): وغفل عن ذلك من قال.
(8) القائل هو الشمني في المنصف: 1/ 88.
(9) القائل هو الدماميني في شرح المغني: 1/ 88.

أمْ متصلة في قوله تعالى: ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ ﴾[1] والهمزة فيه للإنكار التوبيخي[2]، وفي قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا ﴾، ﴿ أَمْ تَقُولُونَ﴾[3] والهمزة فيه للتقرير[4]، وكذا ما قيل: [إن][5] المسبوقة بهمزة لغير الاستفهام منقطعة لا متصلة[6]، وكذا ما قيل: [إنه][7] يرد عليه بيت زهير، فإن الهمزة فيه للتجاهل لا للحقيقة[8]، [وفيه][9]: أن الاستفهام مع التجاهل حقيقي بسبب الإدعاء، [وكذا ما قيل: إنه لا بد من][10] أن يحمل قوله هذا على ما يتعين فيه كون أمْ متصلة مؤولة مع الهمزة بـأيّ لا تحتمل التسوية، والانقطاع، والإضراب، والزيادة[11].

(والثالث والرابع: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين) بإرادة المصدر من الفعل من غير تقدير أنْ، كما في قوله تعالى: ﴿ يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[12] (وتكونان فعليتين) ماضويتين (كما تقدم) قال الرضي: ʼاستقبح الأخفش وقوع المضارع بعدهما، نحو: ʼسَوَاءٌ عَلَيَّ أَتَقُومُ أَمْ تَقْعُدُ‘[13]، وأيده أبو علي: بأن ما جاء في التنزيل من هذا النحو[14] (واسميتين) قال الرضي: ʼاستهجن الأخفش على ما

---

(1) البقرة: 133.
(2) انظر الكشاف: 1/ 314.
(3) البقرة: 76.
(4) قائله الشمني، انظر المنصف: 1/ 88، 89، والكشاف: 1/ 292.
(5) ساقط من (س).
(6) القائل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 74.
(7) ساقط من (س).
(8) قائله وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 68/ ب.
(9) في (س): على.
(10) في (س): ثم قال: فلا بد.
(11) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 68/ ب.
(12) المائدة: 119.
(13) شرح الرضي على الكافية: 4/ 410.
(14) قال أبو علي في الحجة 1/ 274: ʼوقوع المضارع لا يحسن في نحو: سواء علي أتقوم أم تذهب، كما لا يحسن في قوله: لأضربنه يمكث أو يذهب، على حد: لأضربنه ذهب أو مكث‘.

حكى عنه أبو علي أن يقع بعدهما الابتدائية، نحو: سَوَاءٌ عَلَيَّ، أو مَا أُبَالِي أَدِرْهَمٌ مَالُكَ أَمْ دِينَارٌ[1]، واعتذر عن الآية الآتية بأنه جاز لتقدم الفعلية، ويرد عليه: ما إذا باشرت الهمزة الاسمية[2] (كقوله:

وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكًا أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ؟)[3]

بيت من الطويل، قيل: لمتمم بن نويرة[4]، ناء: بعيد[5] مبتدأ، خبره واقع، والآن: ظرفه (ومختلفتين) بالفعلية والاسمية(﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ/ 41/ب صَامِتُونَ ﴾[6] وأمْ الأخرى التي يطلب بها وبالهمزة التعيين (تقع بين المفردين) اللذين يطلب تعيين أحدهما، سواء انضم إلى الثاني ما يصير به كلاما مما يسأل عنه، نحو: ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾[7]أو إلى الأول (وذلك هو الغالب فيها، لنحو: ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ) بَنَاهَا ﴾[8] وجه وقوعها بين المفردين أن السماء عطف على أنتم، وأشد: خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديرا، وبناها: بيان لكيفية خلقه إياها[9] (وبين الجملتين ليستا في تأويل المفردين) وإن تأتى جعلهما في معنى المفردين إذا قصد إفادة حاصل الكلام، فلا يخالف ما في

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 4/ 410.

(2) قائله ابن الحنبلي، انظر اللباب في علوم الكتاب: 9/ 424.

(3) لمتمم بن نويرة في شرح شواهد المغني: 1/ 134، وشرح أبيات المغني: 1/ 199، وشرح التصريح: 2/ 168، والمقاصد النحوية: 4/ 136، والارتشاف: 4/ 2006. وبلا نسبة في حاشية الدسوقي على المغني: 1/ 114. والشاهد فيه وقوع أمْ بين جملتين اسميتين قبلهما همزة التسوية.

(4) متمم بن نويرة هو: أبو نهشل، متمم بن نويرة اليربوعي، من فرسان قومه وشعرائهم، أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه، وعدّ من الصحابة، عدّه ابن سلام من طبقة أصحاب المراثي (ت: 30هـ)
انظر الإصابة: 3/ 360، طبقات الشعراء: 107، الشعر والشعراء: 209 – 211، الأعلام: 5/ 274.

(5) في (س) بزيادة: وهو.

(6) الأعراف: 193.

(7) الأنبياء: 108.

(8) النازعات: 27.

(9) انظر التبيان: 2/ 449، والبحر المحيط: 5/ 240.

شرح الألفية- لابن المصنف- من أنها تقع بين جملتين في معنى المفردين[1]. قال في البيت:

... ... أهِـيَ سَـرَتْ أمْ عَـادَنِي حُلُـمٌ

أي: أي هذين كما توهم[2] (وتكونان أيضا فعليتين كقوله:

فَقُمْـتُ لِلطَّيْـفِ مُرْتَاعًـا فَـأرَّقَنِي فَقُلْتُ: أهِيَ سَرَتْ أمْ عَادَنِي حُلُمٌ؟)[3]

بيت من البسيط، لزياد بن حَمَل[4]، الطيف: الخيال، والطائف [في المنام][5]، اللام: للتعليل، والمرتاع: الخائف، وأرقني: أي: أسهرني الطيف، وأهي: بسكون الهاء[6]، وسرت: سارت ليلا، وعادني: جاءني، والحلم- بضمتين وقد تسكن-: رؤيا النوم. وحاصل المعنى: رأيت الحبيبة في المنام فظننت أنها أتتني، فلما استيقظت قلت: أهي أتتني حقيقة؟ أم أتاني خيالها.

(وذلك) أي: كون الجملتين في البيت فعليتين، مبني (علي الأرجح في "هي" من أنها فاعل لمحذوف يفسره "سرت")[7] لأن الاستفهام بالفعل أولى[8]، وأما

---

(1) انظر شرح الألفية لابن الناظم: 528.

(2) توهمه عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(3) البيت في شرح شواهد المغني 1/ 134: نسبه لزياد بن حمل، وقيل: لزياد بن منقذ، وقيل: للمرار بن منقذ. و للمرار العدوي في شرح أبيات المغني: 1/ 202، والخزانة: 5/ 244. ولزياد بن حمل في شرح التصريح: 2/ 169، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 4/ 137. وبلا نسبة في شرح الأشموني 3/ 185، وشرح المفصل لابن يعيش 9/ 139، في شرح المفصل برواية: "للزور" بدل "للطيف". والشاهد فيه: وقوع "أم" بين جملتين فعليتين قبلهما همزة التسوية.

(4) زياد بن حمل هو: زياد بن منقذ بن عمرو، يلقب بالمرار، من شعراء الدولة الأموية (ت: 100هـ). انظر زهر الآداب: 1064، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1389، معجم الشعراء المخضرمين والأمويين: 170، 171، الأعلام 3/ 55.

(5) في (س): والزائر.

(6) في (س) بزيادة: تشبيها بـ"كتف".

(7) في (س) بزيادة: وذلك.

(8) في (س) بزيادة: كما قرر في باب الاشتغال. وانظر المنصف: 1/ 89، وشرح الأشموني: 2/ 144.

المرجوح فهو: أن تكون (هي) مبتدأ، و(سرت) خبره، فتكون الجملتان مختلفتين (واسميتين كقوله:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي- وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا- شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مُنْقِرِ)[1]

بيت من الطويل، للأسود بن يعفر [التميمي][2]، لعمرك: مبتدأ، خبره (قسمي) محذوفا، وأدري: معلق عن العمل بحرف الاستفهام المقدر، و[3] إن كنت: اعتراض، وشعيث: تصغير (شعث) حي من تميم[4]، وهو في الموضعين ليس موصوفا بـ(ابن) بل هو مبتدأ، خبره[5]: (ابن سهم) حي من قيس[6]، و[7] ابن منقر- كمنبر- وهو: أبو القبيلة[8]، الأصل: (أشعيث، بالهمزة في أوله، والتنوين في آخره، فحذفهما للضرورة) فيه بحث:

أما أولا: فلما تقدم في الألف المفردة: من جواز إطلاق حذفها[9].

---

(1) البيت للأسود بن يعفر في شرح شواهد المغني: 1/ 138، وشرح أبيات المغني: 1/ 208، والخزانة: 11/ 122، والكتاب: 3/ 175، والمقاصد النحوية: 4/ 138. ولـاللعين المنقري في الكامل: 3/ 21. وبلا نسبة في شرح الأشموني: 3/ 186، والمقتضب: 2/ 242، وشرح الرضي: 4/ 404.
والشاهد فيه: وقوع (أم) بين جملتين اسميتين قبلها همزة محذوفة.

(2) ساقط من (س).
- الأسود بن يعفر هو: أبو نهشل، وأبو الجراح، الأسود بن يعفر بن عبد قيس بن نهشل بن دارم التميمي النهشلي، جاهلي متقدم، جعله ابن سلام في الطبقة الخامسة من شعراء الجاهلية (ت: 22 ق.هـ)
انظر طبقات الشعراء: 82، الشعر والشعراء: 176، معجم الشعراء: 18، الأعلام: 1/ 330.

(3) في (س) بزيادة: جملة.

(4) انظر معجم القبائل: 2/ 598، 599.

(5) في (س) بزيادة: في الأول.

(6) انظر شرح شواهد المغني: 1/ 138.

(7) في (س) بزيادة: في الثاني.

(8) ابن منقر هو: منقر بن عبيد بن مقاعس، من تميم، جد جاهلي.
انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 339، جمهرة أنساب العرب للأندلسي: 216، 217، الأعلام: 7/ 309.

(9) انظر مبحث الألف ص: 42.

وأما ثانيا: فلما قيل: إنه يحتمل أن يكون ممنوعا من الصرف نظرا إلى أنه اسم قبيلة، فلا يكون حذف تنوينه للضرورة[1]. ولا يدفع هذا ما قيل: إنه [لا][2] يلزم من إرادة القبيلة بمثله من الأعلام منع الصرف كقوله:

فَأَضْحَتْ زُهَيْرُ فِي السِّنِينَ الَّتِي مَضَتْ ... ...[3]

[بل يدفعه][4] أن يقال: إنه مما سلكوا فيه طريقة الصرف، كما في ثقيف، وحنيف، ومعد[5]، فلا يجوز مخالفتهم بمنع الصرف بتأويل القبيلة كما قرره الرضي[6].

(والمعنى: ما أدري أيُّ النسبين هو الصحيح) [نسب شعيث بن سهم، أم شعيث بن منقر][7] (ومثله) أي: مثل/ هذا البيت في وقوع أمْ بين[8] اسميتين 1/42 (بيت زهير السابق)[9] إذ التقدير: أم هم نساء؟ لأن المسؤول عنه بالهمزة[10]

---

(1) قاله الدماميني في شرح المغني: 1/ 90. قال المرزوقي في شرح الحماسة 1/ 457: أنث الفعل لأن المراد بذكر زهير القبيلة بأسرها.

(2) ساقط من (س).

(3) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وما بعد لا يدعون إلا الأشاعا

انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1/ 457، ومواهب الأريب: ل 70/ أ.
والقائل: وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 70/ أ.

(4) في (س): فليس شيء، إذ القائل لم يدع لزوم منع الصرف، والأولى.

(5) ثقيف: بطن متسع من هوازن، من العدنانية، اشتهروا باسم أبيهم . انظر معجم قبائل العرب: 1/ 148، 149. وحنيف: قبيلة من بكر بن وائل من العدنانية، تنسب إلى حنيفة بن لجيم بن صعب. انظر معجم قبائل العرب: 1/ 313، 312. ومعد: معد بن عدنان، بطن عظيم تناسل منه عقب عدنان كلهم. انظر معجم قبائل العرب: 3/ 114.

(6) انظر شرح الرضي على الكافية: 1/ 139.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: جملتين.

(9) في (س) بزيادة: ذكره.

(10) في (س) بزيادة: يجب أن يكون جملة.

لكونه معمولا لـأدري[1] وإن علق [بها][2]، وكذا ما بعد معادلها يجب أن يكون جملة، فبهذا يظهر الفرق بينه وبين آية ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَآءُ ﴾[3] إذ لا مقتضى لكون المعمول فيها جملة، ولهذا حكم بوقوع أمْ فيها بين المفردين.

(والذي غلط ابن الشجري) هبة الله بن علي، من أولاد الحسن بن علي- رضي الله عنه- تلميذ الخطيب التبريزي، مات سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة ، أي: أوقعه في الغلط (حتى جعله من النوع الأول) وهو: ما وقعت الهمزة وأمْ التسوية[4] (توهُمُه أن معنى الاستفهام[5] غير مقصود البتة، لمنافاته لفعل الدراية) لأن مضمون الاستفهام الجهل بحال المستفهم عنه فلا يجامع العلم ، ثم هذا الرد مبني على[6] مجيء الهمزة وأمْ بعد باب ْدريتْ وْعلمتْ، [كما ذكرنا في الألف المفردة][7] فلا يخالف ما تقدم من أن ما وقع بعد ْما أدريْ هو همزة التسوية كما ظن[8].

(وجوابه) أي: جواب توهمه (أن معنى قولك: ْعَلِمْتُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ" علمت: جواب أزيد قائمْ،) بتقدير المضاف، فلا منافاة بين الاستفهام وفعل الدراية، وقد يوجه: بأن متعلق العلم مضمون الجملة الاستفهامية، على أن أداة الاستفهام لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم[9]، فلا منافاة (وكذلك ما علمت) [فإن معناه][10]: ما علمت [جواب][11] أزيد قائم، فالاستفهام أيضا على حقيقته،

---

(1) في (س) بزيادة: من أفعال القلوب.

(2) في (س): بالهمزة لفظا.

(3) النازعات: 27.

(4) انظر الأمالي لابن الشجري: 1/ 266، 2/ 333، 334.

(5) في (س) بزيادة: فيه.

(6) في (س) بزيادة: اختيار عدم.

(7) في (س): نقلناه في بحث الألف عن الرضي ص: 59. وانظر شرح الرضي على الكافية 4/ 412.

(8) ظنه وحيي زادة في مواهب الأريب: 70/ ب.

(9) وجهه الرضي في شرح الكافية: 4/ 163 – 165.

(10) في (س): اي.

(11) ساقط من (س).

والعلم إنما يسلط على جوابه، وإنما تعرض لصورة النفي تنبيها على أن [حكمه][1] متفرع على حكم الإثبات، حتى لا يتوهم أن المسلط على[2] البيت فعل الدراية [المنفي، فلا ينافيه الاستفهام، وذلك][3] لأن قوله:

... ... وَسَوْفَ أخَالُ أدْرِي ... ...[4]

اعتراض بين "ما أدري" وجملة الاستفهام، ولو سلم صحة التنازع فيه، فإعمال الأول أولى (وبين المختلفتين) بالاسمية والفعلية (نحو: ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾[5] وذلك أيضا على الأرجح من كون "أنتمْ" فاعلا) لأن الاستفهام بالفعل أولى، قيل: لا ينبغي ترجيحه على كونه مبتدأ بل الأمران في نظر النحوي سواء، لأن للفعلية مرجحا وهو" كثرة إيلاء الفعل الهمزة"، وللاسمية مرجحا وهو "تناسب المتعاطفين"[6].

(مسألة:

"أمْ" المتصلة التي تستحق الجواب) وهي الواقعة بعد همزة الاستفهام (إنما تجاب بالتعيين، لأنها سؤال عنه) والجواب يجب أن يطابق السؤال (فإذا قيل: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟ قيل في الجواب: زيد، أو قيل: عمرو) ويتعين أحدهما (ولا يقال:) فيه (لا" ولا "نعم) لأن "أمْ" تختص بالسؤال عن أحد الشيئين معينا إذا علم السائل ثبوت الحكم لواحد منهما، ومن ثمة وجب في الجواب تعيين أحدهما،

---

(1) في (س): حكم النفي.

(2) في (ح) و(س) بزيادة: الاستفهام في.

(3) في (س): منفي لا يمانعه.

(4) سبق تخريجه في مبحث الهمزة ص: 59.

(5) الواقعة: 59.

(6) قاله الدماميني في شرح المغني: 1/ 90. وقال أبو حيان في البحر المحيط 8/ 212: إنه يجوز أن يكون "أنتمْ" مبتدأ، خبره "تخلقونه"، ثم قال: والأول أن يكون فاعلا بفعل محذوف، كأنه قال: أتخلقونه؟ فلما حذف الفعل انفصل الضمير.

ولا يكفي فيه نعمْ لأن مدلوله ثبوت الحكم لأحدهما وهو معلوم للسائل، ولا لأن مدلوله نفي الحكم عنهما فلا يصلح جوابا لما الحكم فيه/ ثابت لأحدهما 42/ب
(فإن قلت[1]: فقد قال ذو الرمة:) [لقب][2] أبو الحارث، غيلان بن عقبة، صاحب مية[3]:

(تَقُـولُ عَجُـوزٌ مَـدْرَجِي مُتَرَوِّحًـا   عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَغَادِيًا)[4]

هذه الأبيات من الطويل، المدرج: مصدر دْرج الرجل [إذا][5] مشى، والمتروح: اسم فاعل من تروحْ بمعنى: راح رواحا، ولم يقل: رايحا للوزن[6]، وهو حال من ياءْ المتكلم، وعلى: تتعلق [به][7] بتضمين معنى المرور، وكذا مْن [وغاديا عطف عليه][8]، ومدرجي: مبتدأ، خبره محذوف يقدر بعد غاديا لئلا يلزم الإخبار قبل استكمال معمولاته، وقيل: خبره على بابها، والجملة وصف سببي لعجوز[9]، ومقول تقول قوله:

---

(1) في (س) بزيادة: هذا مع جوابه ذكره ابن عصفور في شرح الجمل ص: 1/ 193.

(2) ساقط من (س).

(3) ذو الرمة هو: غيلان بن عقبة، الشاعر الإسلامي المشهور، عده الجمحي في الطبقة الثالثة من شعراء الإسلام (ت: 117هـ)، ومية هي: مية بنت فلان بن طلبة بن قيس بن عاصم.
انظر طبقات الشعراء 202، الشعر والشعراء 385، وفيات الأعيان 4/ 11 – 17، الأعلام 5/ 124.

(4) البيت لذي الرمة في ديوانه: 443، وشرح شواهد المغني 1/ 139، وشرح الجمل لابن عصفور 1/ 193.
وبلا نسبة في حاشية الدسوقي على المغني 1/ 117، وفي الكامل 2/ 80 برواية: متروخا بدل متروحا، وبيتها بدل بابها. الشاهد في قوله: فقلت لها: لا، فهذا ليس جوابا لسؤالها بل ربما لما توهمته من وقوع أحد الأمرين.

(5) في (س): أي.

(6) في (س) بزيادة: وغاديا عطف عليه.

(7) في (س): بهما.

(8) ساقط من (س) لوروده في رقم (2).

(9) قاله السيوطي في شرح شواهد المغني: 1/ 139.

(أَذُو زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ، أَمْ ذُو خُصُومَةٍ أَرَاكَ بِهَا بِالْبَصْرَةِ الْعَامَ ثَاوِيَا؟)

اي: اذو زوجة أنت، او بالعكس؟ على الاختلاف المشهور، وبالمصر: صفة زوجة أراد بها البصرة[1]، ولهذا عرفه باللام، وضمير لها: للخصومة، واللام: للتعليل، والعام: ظرف لثاويا، أي: مقيما، وهو حال إن كانت أراك بصرية، وإلا فمفعول ثان.

(فَقُلْتُ لَهَا: لاَ، إِنَّ أَهْلِيَ جِيرَةٌ لِأَكْثِبَةِ الدَّهْنَا جَمِيعًا وَمَالِيَا)

اي: فقلت للعجوز مجيبا عما سألته، والأهل: يطلق على الزوجة، لكنه غير مراد هنا لقوله: جيرة- بكسر الجيم- جمع جار، واكثبة- جمع كثيب- وهو الرمل المتجمع، واللام: تتعلق بجيرة، والدهنا: موضع ببلاد تميم، يمد ويقصر[2]، فقصره[3] ليس ضرورة [كما ظن][4]، وقوله: وماليا عطف على إنّ ومعمولها، وما قيل: عطف على اسم إنّ بعد مضي الخبر، والتقدير: ومالي جار[5]، سهو [بين][6]، وحقيقة الجواب في قوله:

(وَمَا كُنْتُ مُذْ أَبْصَرْتِنِي فِي خُصُومَةٍ أُرَاجِعُ فِيهَا- يَا ابْنَةَ الْقَوْمِ- قَاضِيَا)

---

(1) البصرة هي: مدينة في العراق، بناها عتبة بن غزوان، في خلافة عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- سنة سبع عشرة، ولم يعبد بأرضها صنم. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 113.

(2) الدهناء: موضع من ديار بني تميم. انظر معجم البلدان: 2/ 493.

(3) في (س) بزيادة: هنا.

(4) ساقط من (س). قال وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 71/ب والدهناء موضع ببلاد تميم يمد ويقصر، وههنا مقصور للوزن بغير ضرورة.

(5) القائل ابن الملا في منتهى امل الأريب: 1/ 105.

(6) ساقط من (س).

كنت: فعل المتكلم، وأبصرتني: خطاب للعجوز، وضمير فيهاْ: للخصومة، ويا ابنة القوم: اعتراض بين [أراجع][1] و مفعوله، وإضافتها إلى القوم إشعارا بأنها ليست لهم بنت سواها في الفهم والإذعان[2] قال الطغرائي:

فَإِنَّمَــا رَجُــلُ الــدُّنْيَا وَوَاحِــدُهَا مَنْ لاَ يُعَوِّلُ فِي الــدُّنْيَا عَلَـى رَجُـلِ[3]

(قلت: ليس قوله لا جوابا لسؤالها) حتى يرد الإشكال به على ما مهد من القاعدة (بل ربما لما توهمته من وقوع أحد الأمرين:) كونه ذا زوجة، وكونه ذا خصومة بالجر بدل من الأمرين، لا من واحد، وإلا لعطف بـأوْ (ولهذا لم يكتف بقوله: لا، إذ كان ردّ ما لم تلفظ به إنما يكون بالكلام التام) لعدم ما يكون قرينة على ما يحذف من الجواب، بخلاف ما لم يلفظ فإنه يكفي فيه غير التام لقيام[4] الملفوظ به قرينة (فلهذا قال: إِنَّ أَهْلِيَ جِيرَةٌ– البيت، [و] وَمَا كُنْتُ مُذْ أَبْصَرْتِنِي– البيت) وليس قوله: أراجعْ صفة مقيدة لخصومة حتى يكون المعنى: وما كنت في خصومة شأنها كذا، بل في خصومة أخرى فيلزم وقوع أحدهما ، بل هو صفة مؤكدة بناء على أن شأن الخصومة ذلك ليس إلا.

(مسـألـة

إذا عطفت بعد الهمزة بـأوْ/ فإن كانت همزة التسوية لم تجز) لأن أوْ 1/43
لأحد الشيئين، أو الأشياء فهي لا تقتضي الجمع بخلاف المساواة بين الشيئين فإنها

---

(1) في (س): الفعل.

(2) في (س) بزيادة: كما.

(3) البيت من البسيط للطغرائي في لامية العجم كما ذكر وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 71/ب، وانظر وفيات الأعيان: 2/ 187، ومعجم الأدباء: 3/ 156، ومواهب الأريب: ل 80/ب.
- والطغرائي هو: أبو إسماعيل، الحسين بن علي بن محمد بن عبد الصمد الأصبهاني، أديب، ناثر، شاعر، من مصنفاته: ديوان شعر جمعه بعض أحفاده، ولامية العجم، والإرشاد للأولاد (ت: 513هـ)
انظر وفيات الأعيان 2/ 185، معجم الأدباء 3/ 151، شذرات الذهب 4/ 41، 42، الأعلام 2/ 246.

(4) في (س) بزيادة: كون.

تقتضيه[1] (قياسا) بيان للواقع، وليس في مقابلة السماع، يعني: أن القياس وقوع أمْ هاهنا، وعليه أكثر النحاة، ووقوع أوْ على خلاف القياس، وإن ذهب إليه [بعضهم][2]، مؤيدا ذلك بالسماع فلا ينافي ما جوزه سيبويه من الإتيان بـأوْ في نحو: مَا أَدْرِي أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو[3]، ولا تأتي ما سبق من الضابط في همزة التسوية كما ظن[4] (وقد أُولع)- على بناء المجهول- أي: أغري (الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء كان كذا وكذا وهو نظير قولهم: يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا، والصواب العطف في الأول بـأمْ، وفي الثاني بالواو) لأنه بيان للأمرين، وكل مثنى فهو في قوة المتعاطفين بالواو (وفي الصحاح تقول: سواء عليّ قمت أو قعدت[5] انتهى. ولم يذكر غير ذلك، وهو سهو،) إذ اقتصاره على ما ذكر يوهم تعينه وعدم جواز غيره، وإنما الأمر بالعكس(وفي [كامل][6]) كتاب في القراءات[7] (الهذلي) أبي القاسم، يوسف بن علي، توفي سنة خمسة وستين وأربعمائة[8] (أن ابن مُحَيْصِن قرأ من طريق الزعفراني) الحسن بن محمد الصباح الشافعي، مات سنة سبع وأربعين ومائتين[9] ([﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ][10]أوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[11] وهذا من الشذوذ بمكان)[12] أي: بمكان كثير إذ فيه مخالفة القياس

---

(1) قاله الشمني في المنصف: 1/ 91.

(2) في (س): البعض.

(3) انظر الكتاب: 3/ 180.

(4) ظنه الدماميني في شرح المغني: 1/ 91، 92.

(5) الصحاح: (س. و. ا) 2/ 1735.

(6) في جميع النسخ: الكامل.

(7) انظر كشف الظنون: 2/ 1381.

(8) الهذلي هو: أبو القاسم، يوسف بن علي بن جُبارة بن محمد بن عقيل الهذلي، مغربي سافر من المغرب إلى المشرق، وكان مقدما في النحو والصرف، روى عن أئمة القراءة حتى انتهى إلى ما وراء النهر. ألف كتاب الكامل في القراءات الخمسين (ت: 465هـ)
انظر غاية النهاية: 2/ 397، كشف الظنون: 2/ 1381، مواهب الأريب: ل 73/ 1، الأعلام: 8/ 242.

(9) الزعفراني هو: الحسن بن محمد الصباح، فقيه من رجال الحديث، كان راويا للإمام الشافعي.
انظر مواهب الأريب: ل 73/ ا، وفي الأعلام: 2/ 212 توفي سنة 259هـ.

(10) غير موجود في جميع النسخ.

(11) البقرة: 6.

(12) انظر المحتسب: 1/ 129، 130، وفي إعراب القراءات الشواذ للعكبري: 1/ 116 لم ينسبها لأحد.

من وجهين، والذي يظهر أن إيراد هذه الأمور الثلاثة مبني على أن المنافاة بين ٲوْ والتسوية المنفهمة من عدم جواز جمعهما قياسا تتأتى في كل منها من غير مدخل في ذلك للهمزة، فسقط ما قيل، كما أنه توهم أن الهمزة لازمة بعد سواء في أول جملتيها[1]، وكذا الاعتذار عنه [بحمل ذكرها على الاستطراد][2]، نعم ذكر أقل الأمرين كذا وكذا استطرادا نبه عليه بقوله: ْوهو نظير قولهمْ، وإن أجيب عن هذا: بأن المبين الأقل وهو أحد الأمرين، فجاز العطف بـأو[3]، وثم المصنف اقتفى في ذلك اثر أبي علي حيث قال: ْلا تجوز أوْ بعد سواء، فلا تقول: ْسواء عليّ قمت او قعدتْ لأنه يكون المعنى: سواء على أحدهما[4]، بناء على أنه جعل ْسواءْ خبرا مقدما، وما بعده مبتدأ، أو بالعكس. و[5]رده الرضي، فجوز أن تكون ْسواءْ خبر[6] محذوف ساد مسد جواب الشرط، بناء على تضمين الفعل بعد ْسواءْ معنى الشرط، أي: إن قمت أو قعدت فهما سواء علي[7]، وهذا مسلك السيرافي، فلا مانع من حمل قول الفقهاء[8]، وما في الصحاح، وقراءة ابن مُحَيْصِن على هذا، بل هو أولى من النسبة إلى خطإ، وسهو، وشذوذ (وإن كانت) الهمزة التي عطفت بعدها بـأوْ، و(همزة الاستفهام جاز) العطف بـأوْ (قياسا، وكان الجواب بـنَعمْ أو بـلا، وذلك أنه إذا قيل: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرٌو)[9] لم يقل: أَقَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌوْ مع أنه احسن في أوْ، كما أن تقديم الاسم في أمْ احسن لما أنه في صدد الفرق بين مسألتي أوْ وأمْ (فالمعني: [أ][10] احدهما عندك أم لا، فإن اجيب بالتعيين) بأن يقال:/ 43/ب زيد أو عمرو عندي (صح لأنه جواب وزيادة، ويقال: أَلحسن أو الحسين أفضل

---

(1) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 92.

(2) في (س): بأنه ذكر هذه الأمور استطرادا. والمعتذر الشمني في المنصف: 1/ 93.

(3) المجيب الدماميني في شرح المغني: 1/ 93.

(4) انظر المنصف: 1/ 93.

(5) في (س) بزيادة: إن.

(6) في (س) بزيادة: مبتدإ.

(7) انظر شرح الرضي على الكافية: 409، 410.

(8) انظر قول السيرافي في المنصف: 1/ 92.

(9) في (س) بزيادة: كأنه.

(10) ساقط من جميع النسخ.

أم ابن الحنفيّة؟)[1] محمد بن علي- رضي الله عنهما- اشتهر بالنسبة إلى أمه خولة بنت جعفر، وكانت من سبي اليمامة، من بني حنيفة، وسمته الشيعة المهدي، ومن قبيح كذبهم فيه [قولهم][2]: إنه لم يمت، [وقد][3] مات بالمدينة سنة إحدى وثمانين، ودفن بالبقيع[4] (فتعطف الأول بـ"أوْ"، والثاني بـ"أمْ") إذ المراد: أحدهما أفضل من ابن الحنيفة، أو ابن الحنفية أفضل من أحدهما، ولا يجوز العكس لأنك في "أمْ" عالم لحال أحدهما، فكيف تسأل عما تعلم؟ (ويجاب عندنا) معاشر أهل السنة والجماعة (بقولك: أحدهما) لا على التعيين، فقد حصل التعيين بعدم التعيين (وعند الكيسانية) فرقة من الروافض أصحاب المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب، أمير الكوفة[5]، من قبل ابن الزُّبير، كان يلقب بـ"كيسانْ"- كسكران- من الكيس بمعنى: الإدراك والظرافة (بابن الحنفيّة، ولا يجوز أن تجيب بقولك: الحسن، أو بقولك: الحسين) قيل: هذا معارض لما تقدم من صحة الجواب بالتعيين، لأنه جواب وزيادة[6]، وفيه بحث:

أما أولا: فلأن ذلك فيما الجواب بـ"نعمْ" أو بـ"لا".

---

(1) في (س) بزيادة: هو.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): والصحيح.

(4) انظر ترجمة محمد بن علي في الطبقات الكبرى لابن السعد: 5/ 91 - 116، سير أعلام النبلاء 5/ 137، وفيات الأعيان 4/ 169- 173، الأعلام 6/ 270.

- واليمامة: مدينة من مدن نجد كانت قديما تسمى "جوْ" وسميت باليمامة باسم المرأة المشهورة "زرقاء اليمامة" انظر معجم البلدان: 5/ 441.

- والبقيع هو: مكان بالمدينة المنورة- على ساكنها أفضل الصلاة والسلام- انظر معجم البلدان: 1/ 474.

(5) المختار هو: أبو إسحاق، المختار بن أبي عُبيد بن مسعود الثقفي، من زعماء الثائرين على بني أمية (ت: 67هـ)

انظر الإصابة: 3/ 518-520، شذرات الذهب: 1/ 74، البداية والنهاية: 8/ 319 - 322، الأعلام: 7/ 192.

الكوفة: المصر المشهور بأرض بابل من سواد العراق. انظر معجم البلدان: 4/ 490.

(6) قائله الدماميني في شرح المغني: 1/ 93، 94.

وأما ثانيا: فلأن أحد طرفي السؤال هو الحسنْ و الحسينْ على سبيل البدل في نسبة الأفضلية، لا في ذكر المتكلم مترددا، فلا يكون الاقتصار على[1] أحدهما في الجواب موفيا حقه فضلا عن الزيادة، وإليه يشير قوله: (لأنه لم [يسأل][2] عن الأفضل من الحسن، وابن الحنفية) ولا عن الأفضل من الحسين، وابن الحنفيّة (وإنما جعل واحدا منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفيّة، فكأنه قال: [أ][3] أحدهما افضل أم ابن الحنفيّة؟) فالجواب فيه بأحدهما، لا بالاقتصار على واحد منهما.

(مسـألـة

سمع حذف أمْ المتصلة ومعطو فها، كقول الهذلي:

دَعَـانِي إِلَيْهَـا الْقَلْـبُ إِنِّـي لأَمْرِهَـا سَمِيعٌ، فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلاَبُهَا؟)[4]

تقديره: أم غيٌّ، كذا قالوا،)[5] لدلالة الرشد عليه لما بينهما من التضاد، قال تعالى: ﴿ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾[6] (وفيه بحث كما مر) في الألف المفردة: من أنه لا حاجة إلى تقدير معادل لصحة جعل الهمزة فيه لطلب التصديق[7] (وأجاز بعضهم) [يعني الفراء][8] (حذفَ معطو فها بدونها[9]، فقال في قوله

---

(1) في (س) بزيادة: ذكر.

(2) في (س): سال.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) في (س) بزيادة: قد مر شرحه. انظر مبحث الألف المفردة ص: 37.
والشاهد فيه: حذف أمْ مع معطوفها.

(5) في (س) بزيادة: وإنما حذفت.

(6) البقرة: 254.

(7) انظر مبحث الألف المفردة ص: 37.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: قيل: أراد بالبعض الفراء.

تعالى: ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ ﴾[1]: إن الوقف هنا، وإن التقدير: أم تبصرون، ثم يُبْتَدأ ﴿ أَنَا خَيْرٌ ﴾)[2] واكتفى بلفظ أمْ، كما تقول: أتأكل أم؟، أي: أم لا تأكل، لكنك تقتصر على أمْ اختصارا (وهذا باطل، إذ لم يسمع حذف معطوف) يعني بتمامه (بدون عاطفه) فلا يرد عليه مثل قوله:

... ... وَزَجَّجْـنَ الْحَوَاجِـبَ وَالْعُيُونَـا[3]

واشتريته بدرهم فصاعدا[4]، لأن المحذوف هنا بعض المعطوف، [فسقط][5] ما قيل: إن مراده حذف المعطوف وماله من متعلق إن كان[6]، و[كذا][7] ما قيل: إن مراده بالعاطف ما ليس الواو[8] (وإنما المعطوف جملة/ ﴿ أَنَا 1/44 خَيْرٌ ﴾ ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل أم تبصرون) لفظ سيبويه: أم أنتم بصراء[9]، وغيره المصنف تبعا للزمخشري[10]، لأن المعتبر في الأصل موافقة الجملتين في الاسمية والفعلية، ولو بتأويل (ثم أقيمت الاسمية) جملة ﴿ أَنَا خَيْرٌ ﴾ (مقام الفعلية) التي هي ﴿ تُبْصِرُونَ ﴾ (والسبب) وهو ﴿ أَنَا خَيْرٌ ﴾ إذ المراد: أنا

---

(1) الزخرف: 50، 51.

(2) لم أجد هذا في معاني القرآن للفراء، وانظر الكشاف: 4/ 162، والهمع: 3/ 199.

(3) عجز بيت من الوافر، صدره: إذا ما الغانيات برزن يوما ... ...
بلا نسبة في الخزانة: 9/ 141، وشرح التصريح: 1/ 535، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 262، والارتشاف: 2/ 289، والهمع: 2/ 245، 3/ 189. وقد ذكر محققو هذه الكتب أنه للراعي النميري، وقيل: لعبيد الراعي.
والشاهد فيه: حذف بعض المعطوف وليس المعطوف بتمامه.

(4) في (س) بزيادة: كما قيل.

(5) في (س): فلا حاجة إلى.

(6) قائله الدماميني في شرح المغني: 1/ 94.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: ليس بشيء.
القائل الشمني في المنصف: 1/ 94.

(9) الكتاب: 3/ 173.

(10) انظر الكشاف: 3/ 492.

خير في اعتقادكم فتبصرون (مقام المسبب) وهو ﴿ تُبْصِرُونَ ﴾ فالمعتبر معادلا في التقدير هو ﴿ تُبْصِرُونَ ﴾ إلا أنه عبر عنه بـ﴿ أَنَا خَيْرٌ ﴾ (لأنهم إذا قالوا له: أنت خير كانوا عنده بصراء) فإذا قال هو: أنا خير في اعتقادكم كانوا عنده كذلك فصح وضعه موضع ﴿ تُبْصِرُونَ ﴾، فلا يرد أن هذا التعليل يقتضي كون السبب قولهم له ذلك، لا قوله ذلك (وهذا) اي: مجموع ما ذكر (معنى كلام سيبويه)[1] هذا مبني على أن له قولين: أحدهما: [هذا كما نقل عنه أبو حيان][2]. والثاني: كون أمْ في الآية منقطعة. ذكره المصنف في حرف بلى[3].فلا يرد ما قيل: إن كلام الزمخشري والمصنف مخالف لكلام سيبويه، حيث حكم في الكتاب: بأن أمْ في الآية منقطعة[4]، ولا [حاجة إلى التوجيه بإرجاع هذا إلى القريب، وهو][5] إقامة ﴿ أَنَا خَيْرٌ ﴾ مقام ﴿ تُبْصِرُونَ ﴾[6]، وقيل:[7] كلام المصنف برمته موافق للزمخشري ولسيبويه أيضا ولا غبار عليه[8].

(فإن قلت: فإنهم يقولون: أتفعل هذا أم لا؟ والأصل: أم لا تفعل؟) فيحذفون معطوف أمْ بدونها، فكيف يدّعي بطلانه مستندا بعدم السماع؟

(قلت: إنما وقع الحذف بعد لا) وليس ما بعدها هو المعطوف بل بعض منه (ولم يقع بعد العاطف) حاصله: منع كون المعطوف برمته محذوفا لبقاء البعض منه، والباطل سماع ذاك، فلا يرد ما قيل: [إنه][9] لو منع كون المعطوف في المثال

---

(1) الكتاب: 3/ 173.

(2) في (س): كون أمْ في الآية متصلة، نقله أبو حيان. وانظر البحر المحيط: 8/ 22.

(3) انظر مغني اللبيب: 1/ 132.

(4) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 94.

(5) في (س): وجه للجواب عنه بصرف هذا إلى.

(6) في (س) بزيادة: انتهى، ولا ما. وجهه الشمني في المنصف: 1/ 95.

(7) في (س) بزيادة: إن.

(8) القائل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 121.

(9) ساقط من (س).

محذوفا لاستغنى عن الاعتذار[1] بقوله: (وأحرف الجواب تُحذَف الجمل بعدها كثيرا، وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل، فكأن الجملة هنا مذكورة، لوجود ما يغني عنها) هذه إشارة إلى جواب تسليمي، كأنه يقول: سلمنا أن المعطوف [هنا][2] محذوف برمته لكنه كالمذكور لقيام حرف الجواب مقامه، وليس هذا رضي بما منع، بل هو من باب إرخاء العنان للخصم ليكرّ عليه بالرد، لكن يرد: أن لا فيه ليس حرفا جوابيا بل مجرد النفي مع أنه في كلام السائل دون المجيب[3]، وأن ظاهر كلامه أن أمْ هنا متصلة لحكمه بأنها عاطفة، والمنقطعة غير عاطفة، مع أن سيبويه قطع بكونها منقطعة[4].

(وأجاز الزمخشري [وحده][5] ما عَطَفَتْ عليه أمْ)[6] قال أبو حيان: هو قول انفرد به، ولا نعلم أحدا أجازه، ولا نحفظه في شعر ولا في غيره، ولا يجوز أمْ زيدْ وأنت تريد: أقام عمرو أم زيدْ لأن الكلام في معنى: أي الأمرين واقع؟ فهو في الحقيقة جملة واحدة، والصحيح: أن أمْ في الآية منقطعة[7] (فقال)/ [أي][8]: 44/ب الزمخشري (في ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ ﴾[9] يجوز كون أمْ متصلة على أن الخطاب لليهود، وحُذِف مُعادلها ، أي: أتدّعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء؟)[10] يعني: أن أوائلكم من بني إسرائيل كانوا مشاهدين لـيعقوبْ [عليه السلام][11] إذا

---

(1) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 95.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر منتهى أمل الأريب: 1/ 121، 122.

(4) انظر الكتاب: 3/ 172 – 174.

(5) ساقط من جميع النسخ.

(6) انظر الكشاف: 1/ 314.

(7) البحر المحيط: 1/ 639.

(8) ساقط من (س).

(9) البقرة: 1332.

(10) قال الزمخشري في الكشاف: 1/ 314: ألوجه أن تكون أمْ متصلة، على أن يقدر قبلها محذوف، كأنه قيل: أتدّعون على الأنبياء باليهودية أم كنتم شهداء؟. وانظر آراء ابي حيان في البحر المحيط: 1/ 400.

(11) زيادة يقتضيها المقام.

أراد بنيه على الإسلام، وقد علمتم ذلك فلم تدّعون على الأنبياء ما هم منه براء؟ (وجوز ذلك) أي: حذف ما عطفت عليه أمْ (الواحدي) أبو الحسن، علي بن أحمد النيسابوري، توفي سنة ثمان وستين وأربعمائة (أيضا، وقدّر: أَبَلَغَكم ما تنسبون إلى يعقوب) [عليه السلام][1] (من إيصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء؟)[2] أي: أتدّعون ذلك عن بلاغ؟، أم كنتم حاضرين وصيته لبنيه بالإسلام؟، فالواحدي قد اعتبر الادعاء مقيدا بكونه عن بلاغ، والزمخشري أطلقه[3] (انتهى). كلام الواحدي، وفي ذكره تعريض لأبي حيان.

([الوجه][4] الثاني:) من أوجه أمْ (أن تكون منقطعة) سميت بها لكون ما بعدها وما قبلها على كلامين (وهي ثلاثة أنواع:

مسبوقة بالخبر المَحْض،) وهو ما لا يكون مؤولا لا بالإنشاء، ولا الإنشاء مؤولا به (نحو: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[5]) أي: بل يقولون افتراه إنكارا لقولهم، وتعجبا منه لظهور أمره في عجز بلغائهم عن ثلاث آيات منه (ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام) أي: [للتسوية][6]، و[لـ][7] طلب التعيين على أن اللام للعهد، فيدخل فيه مثال سيبويه: أَعَمْرٌو عِنْدَكَ أَمْ عِنْدَكَ زَيْدٌ[8] فإن الهمزة فيه ليست لواحد منهما، فلا ينتقض الحصر به كما [ظن][9] (نحو: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ﴾[10]، إذ

---

(1) زيادة يقتضيها المقام.

(2) قال في الوجيز في تفسير القرآن العزيز: 1/ 35 ترك الكلام الأول، وعاد إلى مخاطبة اليهود، والمعنى: بل كنتم شهداء.

(3) هذا التفسير لابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 126.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) السجدة: 1، 2.

(6) في (س): لغير التسوية.

(7) ساقط من (س).

(8) الكتاب: 3/ 172.

(9) في (س): قيل. والقائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 96.

(10) الأعراف: 195.

الهمزة في ذلك للإنكار،) يعني: الإبطالي لا التوبيخي، [بدليل قوله][1]: (فهي بمنزلة النفي،) ومن قال: الظاهر عمومه للتوبيخي أيضا، ولا يبعد تخصيصه بالإبطالي بمعونة المثال[2]، فقد غفل عنه (والمتصلة لا تقع بعده) أي: بعد النفي، لأنه خبر فلا يكون من مواقعها، ولا ينتقض بنحو: ما أدري أزيد عندك أم عمرو، ولأنها ليست بعد النفي بل بعد الاستفهام، قيل: صرح الأندلسي بكون أمْ بعد الهمزة للإنكار، أو التوبيخ، أو التقرير غير متصلة، وكلام المصنف ساكت عنه[3]، قلت: بل يشعر بجواز الأمرين في الأخيرين (ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة) قيده الرضي: بما إذا كان بهلْ، أو باسم استفهام، ولم يدخل ما بعد أمْ في عمومه، ولا عموم الحكم المنسوب إليه، نحو: من عندك أم عندك حمارٌ، و من عندك أم ضربت عمرا[4] (نحو :﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ [أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ][5] ﴾.

(ومعنى أمْ المنقطعة الذي لا يفارقها) هو (الإضراب) سواء كان للدلالة على أن الأول وقع غلطا، نحو: إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ، أو على الانتقال من كلام إلى آخر كما في: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾[6] (ثم تارة تكون له) أي: للإضراب (مجردا،) عن الاستفهام وتفسر ببلْ وحدها (وتارة تتضمن مع ذلك) الإضراب (استفهاما إنكاريا، أو استفهاما طلبيا) وهو المعني بالحقيقي/ . 1/45

(فمن الأول:) أي: مما تمحضت فيه أمْ للإضراب، قال الرضي: قد [تكون][7] أمْ بمعنى بلْ وحده، كقوله تعالى: ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾[8] إذ لا معنى

---

(1) في (س): لقوله.

(2) القائل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(3) نفس المصدر السابق.

(4) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 405.

(5) الرعد: 16. ما بين معقوفين ساقط من جميع النسخ.

(6) يونس– عليه السلام–: 38، والأحقاف: 8.

(7) في (س): تجيء.

(8) الزخرف: 51.

للاستفهام هنا، وكذا بعد أداة الاستفهام[1] (﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾[2] أما) أمْ (الأولى [فلأن][3]الاستفهام لا يدخل على الاستفهام) لأن الحرف لا يدخل على مثله في المعنى (وأما الثانية: فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء) لا على الاستفهام عن اعتقاد الشركاء، قيل: لا مانع من جعلها متضمنة للاستفهام التوبيخي، ففيه مع الإخبار بإشراكهم إفادة توبيخهم، وهو أولى من جعلها لمجرد الإضراب[4]، قال الزمخشري: أم جعلوا بل أجعلوا، ومعنى الهمزة للإنكار[5]، وفي كون ما قاله الزمخشري سند البحث، لأنه اعتبر دخول الوصف في الإنكار، حيث فسر: بأنهم لم يتخذوا لله شركاء خالقين مثله، فيكون إبطاليا لا توبيخيا (قال الفراء: يقولون: هل لكِ قِبَلَنا حقٌّ أم أنت رجلٌ ظالمٌ يريدون بل أنت[6].

ومن الثاني:) أي: مما تضمنت فيه أمْ مع الإضراب استفهاما إنكاريا (﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾[7] تقديره: بل أله البنات ولكم البنون،) فالاستفهام إبطالي، أي: ليس الأمر كذلك (إذ لو قدرت) أمْ (للإضراب المحض لزم المُحَال) وهو: إثبات البنات له- تعالى عن ذلك-.

(ومن الثالث:) أي: مما تضمنت [معه][8] استفهاما طلبيا (قولهم: إنَّها لَإبَلٌ أمْ شَاءٌ، التقدير: بل أهي شاء. وزعم أبو عبيدة أنها) أي: أمْ المنقطعة (قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد،) عن الإضراب، [وقيل][9]: إنها قد تجيء لمجرد

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 406.
(2) الرعد: 16.
(3) في جميع النسخ: فلأنه.
(4) قاله الدماميني في شرح المغني: 1/ 97.
(5) الكشاف: 2/ 511.
(6) انظر معاني القرآن: 1/ 72.
(7) الطور: 39.
(8) في (س): فيه. وبزيادة: مع الإضراب.
(9) في (س) وفي اللب.

الإنكار من دون[1] بلْ كالهمزة، كقوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾[2]، ولما كان هذا شاذا مخالفا للإجماع- على أن الإضراب لا يفارق معنى أَمْ المنقطعة- قال: زعم (فقال في قول الأخطل:) لقب:غيّاث بن غوث النصراني:

(كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاَ)[3]

بيت من الكامل، الخطاب لنفسه، وواسط: بلد بالعراق[4]، والباء[5]: ظرف لـرأيتْ، وغلس- كـغرسْ-: ظلمة آخر الليل ظرف له أيضا، ومن الرباب: حال من خيالْ مفعول رأيتْ، [وهي][6]وزان الشباباسم امرأة[7] من الرباب بمعنى: السحاب الأبيض.

(إن المعني: هل رأيتَ)[8] وهذا ليس يظاهر [لما][9] قال سيبويه: زعم الخليل أن قول الأخطل كقولك: إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ، ويجوز في الشعر أن تحذف

---

(1) في (س) بزيادة: معنى.

(2) الطور: 30.

انظر اللباب في عالم الإعراب: 137.

(3) البيت للأخطل في ديوانه: 196، وشرح شواهد المغني: 1/ 143، وشرح أبيات المغني: 1/ 25، 235، والكتاب: 3/ 174، والمقتضب: 2/ 242، والأزهية: 129. وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية: 4/ 404.

والشاهد فيه: أن أمْ للاستفهام المجرد.

- والأخطل هو: أبو مالك، غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو، من بني تغلب، شاعر مصقول الألفاظ حسن الديباجة، تهاجى مع جرير والفرزدق، له ديوان شعر (ت: 90هـ)

انظر الأغاني: 8/ 280، الشعر والشعراء: 354، الأعلام: 5/ 123

(4) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان 5/ 347، 348: واسط في عدة مواضع: واسط الحجاج، وواسط نجد، وواسط الحجاز، وواسط الجزيرة - ثم ذكر بيت الأخطل - وواسط اليمامة، وواسط العراق.

(5) في (س) بزيادة: بمعنى في.

(6) في (س): والرباب.

(7) في (س) بزيادة: منقول.

(8) انظر مجاز القرآن: 1/ 57.

(9) في (س): كما.

الف الاستفهام، أي: أكذبتك، فإنه يدل علي أن أمْ علي التوجيه الأول: منقطعة، وعلي الثاني: متصلة[1]، اختاره الرضي[2].

(ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها [أبداً][3] بمعني بَلْ والهمزة جميعا،) يرده: ما نقل عن الخليل: أنأمْ بعد أداة الاستفهام لمجرد الإضراب[4]، وقال الزجاج: في ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾[5] إنها لمجر د الإضراب في غير تقدير همزة بعدها،/ [ذكره الحلبي][6] (وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك) حيث 45/ب
قالوا: إن أمْ المنقطعة بمعنى بَلْ مجردة عن الاستفهام[7] (والذي يظهر [لي][8] قولهم: إذ المعنى في نحو: ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾[9] ليس على الاستفهام) أراد: مطلق الاستفهام، بدليل قوله: فلأن المعنى على الإخبار، والجزم بأن الاستفهام في الآية توبيخي مستندا على ما قاله الزمخشري، غير سديد[10]، لما مر من أنه على تقديره إبطالي (ولأنه يلزم البصريين دَعْوَى التوكيد في نحو: ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾[11] (ونحو: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[12] ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ ﴾[13]) فإن هلْ ومَا و منْ للاستفهام، فلو كانت أمْ بمعنى بَلْ والهمزة لزم تكرر الاستفهام تأكيدا مع أن الأصل التأسيس، قيل: التحقيق أن أهل

---

(1) انظر الكتاب: 3/ 174.

(2) شرح الرضي على الكافية: 4/ 405.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) انظر الكتاب: 3/ 189.

(5) آل عمران: 142.

(6) في (س) نقله الشهاب. قال الحلبي في الدر المصون 2/ 218 عندما تحدث عن هذه الآية: في أمْ هذه أوجه أظهرها: أنها منقطعة مقدرة ببَلْ وهمزة الاستفهام، ويكون معناها الإنكار، وقيل: أمْ بمعنى الهمزة وحدها.

(7) انظر أمالي ابن الشجري: 2/ 335.

(8) في (س): مبتدأ، خبره.

(9) الرعد: 16.

(10) جزم به الدماميني، وتبعه الشمني في المنصف: 1/ 98.

(11) الرعد: 16.

(12) النمل: 84.

(13) الملك: 20.

البلدين متفقون على أن أمْ تجيء للإضراب، وإنما الخلاف في تسميتها حينئذ منقطعة، فهو أمر لفظي[1]، وقد صرح التفتازاني: بأن أمْ الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الإضراب بمعنى بلْ، وليست متصلة ولا منقطعة[2]، فحينئذ لا يرد على البصريين شيء مما قاله المصنف، وفيه: أن هذا مسلم إذا كانت التسمية من الكوفيين، وإلا فلأن ما قاله المنصف على تقدير أن المنقطعة عندهم بمعنى بلْ والهمزة، وكلام القوم على تسميتها منقطعة، فما قاله التفتازاني مخالف [لكلامهم][3]، وهو مطالب فيه بتصحيح النقل، كما يطالب هذا القائل بتصحيح اتفاق [أهل][4] البلدين، وأما الرد: بأنه لو كان الأمر كذلك لزادوا في أوجه أمْ- على القول بأنها لا تسمى حينئذ منقطعة- وجها خامسا وهو: أن تكون حرف إضراب[5]، فلا يتم إلا إذا كان ذلك معتدا به عند من ربّع الأوجه كالمصنف[6] (وقوله:) عطف على المضاف إليه، أو المضاف.

(أنَّـى جَـزَوْا عَـامِرًا سُـوءًا بِفِعْلِهِـمُ ... أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوأَى مِنَ الْحَسَنِ؟
أَمْ كَيْـفَ يَنْفَـعُ مَـا تُعْطِـي الْعَلُـوقُ بِـهِ ... رِئْمَـانِ أَنْـفٍ إِذَا مَـا ضُـنَّ بِاللَّبَـنِ؟)[7]

---

(1) قاله الدماميني في شرح المغني: 1/ 97.

(2) صرح به في حواشي الكشاف: ل 64/ أ، وانظر المطول: 418. كما ذكره الدماميني في شرح المغني: 1/ 97.

(3) في (س): لكلام القوم.

(4) ساقط من (س).

(5) رده الشمني في المنصف: 1/ 98.

(6) في (س) بزيادة: وغيره.

(7) البيتان لأفنون التغلبي في شرح شواهد المغني: 1/ 144، 145، والخزانة: 11/ 139، 145.
وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري: 1/ 37، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/ 361، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 406، 449، ولسان العرب: (ر. أ. م) 4/ 11.
والشاهد فيه: أمْ الداخلة على الاستفهام هل هي متصلة، أو منقطعة.

[بيتان][1] من البسيط، لـصريم بن معشر الملقب بـأفنون[2]، أنّى بمعنى: كيف، والجزاء: المكافأة، والسوء- بالضم-: كل ما يقبح، والسوأى: ضد الحسن، و(العَلوق- بفتح العين المهملة- الناقة التي علق قلبها بولدها، وذلك أنه يُنحَر ثم يحشى) أي: يملأ (جلده تبناً) وهو ما يقطع في أصول الحنطة، أو الشعير عند الدراس (ويجعل بين يديها لتشمه) من بابي: علم، ونصر (فتدرّ،) من الإدرار، أي: فتدر اللبن عليه (فهي تسكن إليه مرة) نظرا إلي صورته (وتنفر) أي: تجرع وتباعد (عنه أخري) نظرا إلي عدم حركته، وضَنَّ- علي بناء المفعول- أي: بخل.

(وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل، ولا يفعله، لا نطواء قلبه على ضدّه، وقد أنشده الكسائي في مجلس الرشيد) أبي جعفر، هارون بن المهدي، أحد الخلفاء العباسية، توفي بـطوس سنة ثلاث وتسعين ومائة[3] (بحضرة الأصمعي) عبد الملك ابن[4] الباهلى البصري اللغوي،/ توفي سنة ست عشرة ومائتين، [حكي][5] 46/أ أنه، وسيبويه ناظرا، فقال يونس النحوي: الحق مع سيبويه، وهذا [يغلبه][6] بلسانه (فرفع رئمان فردّه عليه الأصمعي[7]، وقال: إنه بالنصب) قيل: يحتمل أن الأصمعي إنما رده لأجل الراوية لا للإعراب[8] وقد كان يحفظ ست عشرة ألف أرجوزة (فقال له الكسائي: اسكت، ما أنت) ما: استفهامية مبتدأ، وأنت: خبر، أو

---

(1) في (س): هما.

(2) أفنون التغلبي هو: صريم بن المعشر بن ذهل بن تميم، من بني تغلب، شاعر جاهلي (ت: 60 ق.هـ).
انظر: الشعر والشعراء: 301، شرح شواهد المغني: 54، معجم الشعراء: 26، الأعلام: 3/ 204.

(3) طوس هي مدينة بخرا سان، بينها وبين نيسابور نحو عشرة فراسخ، تشتمل على بلدتين يقال لإحداها: الطبران، وللأخرى: نوقان. انظر معجم البلدان: 4/ 49.
- انظر ترجمة الرشيد في البداية والنهاية: 10/ 232، شذرات الذهب: 1/ 333، هدية العارفين: 5/ 439، الأعلام: 8/ 62.

(4) في (س) بزيادة: قريب.

(5) في (س): روي.

(6) في (ح): يطلبه، وفي (س): يقلبه.

(7) في (س) بزيادة: ولم يقبل الرفع وخطاه.

(8) قاله الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 98.

بالعكس (وهذا؟) عطف على أنت، ويجوز نصبه بتقدير فعل، أي: ما تصنع وهذا؟، والواو بمعنى: مع توزن بالملابسة، والمقصود إنكارها، أي: أي ملابسة لك بهذا العلم حتى تجزم بمثل ذلك فإنك لغوي تنقل المفردات ومعانيها ولست من أئمة النحو حتى تنظر وجوه الإعراب (يجوز الرفع والنصب والجر،) استئناف لبيان رفعه، وأمره بالسكوت (فسكت- ووَجْهُه) أي: وجه ما ذكره الكسائي من تجويز الوجوه الثلاثة من الإعراب (أن الرفع على الإبدال من ما) وهو فاعل ينفع (والنصب بـتعطي) علي أنه مفعول ثان، والأول: ضمير محذوف عائد إلى ما (والخفض بدل من الهاء) في به العائد إلى ما بدل اشتمال إن أريد بها البوّ، وبدل كل إن أريد به الرئمان، وعليهما فالباء للسببية، أو صلة لـتعطي بتضمين معني تسمح وإما علي النصب، فـما عبارة عن البوّ[1]، والباء سببيه (وصوّب ابن الشّجري إنكار الأصمعي، فقال:) في توجيه التصويب (لأن رئمانها للبوّ بأنفها)[2] الرئمان- كحرمان-: مصدر رئمت الناقة على ولدها إذا عطفت عليه[3]، وإضافته إلى الأنف لأدنى ملابسة، والمراد: الدقة الداعية إلى الشم لا تتجاوز إلى غيره، ولا يظهر أثرها في القلب، والبوّ- كالجو- جلد خوار محشو على صورته (هو عطيتها إياه لا عطيّة لها غيره، فإذا رفع لم يبق لها عطية في البيت،) ولا يخفى حسن ترتيب عدم البقاء على الرفع (لأن في رفعه إخلاء تعطي من مفعوله لفظا) [وهو ظاهر][4] (وتقديرا،)[5] لأن المفروض أن لا عطية لها سوي الرئمان، فإذا رفع علي أنه بدل من فاعل ينفع فات أن تكون عطية للعلوق، فلو قدر كان المعني كيف ينفع رئمان تعطي العلوق الرئمان، ولا معني له لكن هذا على[6]

---

(1) في (س): بزيادة: فقط.

(2) انظر أمالي ابن الشجري: 1/ 38، 39.

(3) في (س) بزيادة: واحبته.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: أما لفظا فظاهر، وأما تقديرا فـ

(6) في (س) بزيادة: تقدير.

طرح المبدل منه وهو غير لازم، وأجيب: بأنه ينزل منزلة اللازم[1]، و[قيل][2]: إن الباء في ٰبهٰ زائدة في المفعول، وفيه بحث[3]. (والجر أقرب إلى الصواب قليلا) لصيرورة الرئمان الذي هو عطيتها مفعولا لتعطي بإبداله من ضمير ٰبهٰ الذي هو مفعول بالواسطة، لأنه بدل مما هو كذلك، بخلاف الرفع فإنه بدل من [الـ][4]فاعل، فلزم إخلاء تعطي من مفعول.

ولو بالواسطة، وقيل: لأنه غير محتاج إلى تقدير محذوف بخلاف الرفع فإنه عنده يفتقر إلى تقدير الرابط[5]، وفيه أن ضمير ٰبهٰ عائد إلى ٰماٰ فلا فرق في احتياجهما إلى تقدير الرابط (وإنما حق الإعراب والمعنى النصب) أما الأول: فلأن ٰتعطيٰ لا تبقى بلا مفعول، وأما الثاني:/ فلتحقق العطية حينئذ، بخلاف الرفع 46/ ب
والجر (وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير راجع إلى المبدل منه، أي: رئمان أنف له) هذا مبني على أن ٰماٰ عبارة عن البوّ، والبدل بدل اشتمال [فسقط ما قيل: إن هذا مبني][6] على أنه بدل بعض، أو اشتمال، ولا يتعين بدليته لذلك، بل يجوز أن يكون بدل كل من كل فلا يحتاج إلى [تقدير][7] رابط[8]، [لأن هذا مبني على كون ٰماٰ عبارة عن الرئمان، ولا وجه لكونه بدل بعض][9].

(والضمير في ٰبفعلهمٰ لعامر،) والباء سببية، وقيل: للمقابلة[10] (لأن المراد به القبيلة) [فصرفه للضرورة، فلا يرد ما قيل: إنه لو كان كذلك لمنعه الصرف،

---

(1) في (س) بزيادة: ولا يقدر له مفعول. والمجيب الدماميني في شرح المغني: 1/ 99.
(2) ساقط من (س).
(3) قال وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 79/ ب قال حسن بن الفناري في حاشية المطول: وفيما ذكره ابن الشجري نظر، لجواز أن يقال من طرف الكسائي: إن الباء في ٰبهٰ زائدة في المفعول.
(4) ساقط من (س).
(5) قاله الدماميني في شرح المغني: 1/ 99.
(6) في (س): وقيل:.
(7) ساقط من (س).
(8) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 99.
(9) في (س): وفي كونه مبنيا على أنه بدل بعض بحث لا يخفى.
(10) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 78/ ب.

ولو قال: المراد به الحي لكان أحسن][1] (ومْن) في مْن الحسنْ (بمعنى البدل) أي: كيف يجزونني السؤى بدل الحسن (مثلها في ﴿ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾[2] وأنكر ذلك بعضهم) أي: مجيء مِنْ للبدل[3] (وزعم أن مْنْ متعلقة بكلمة البدل) والأولى: بكلمة بدلا (محذوفة) إذ التقدير: كيف يجزونني السؤى بدلا من الحسن، وهي حال، ومْنْ للابتداء.

(ونظير هذه الحكاية أن ثعلبا) أحمد بن يحيى[4]، إمام الكوفيين في النحو، توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين (كان يأتي الرّياشي) أبا الفضل، العباس بن الفرج البصري تلميذ الأصمعي، قتل في مسجده سنة سبع وخمسين ومائتين[5] (ليسمع منه الشعر، فقال له [الرّيّاشي][6] يوما: كيف تروي بْازلْ من قوله:

مَا تُنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوَانُ مِنِّي   بَازِلُ عَامَيْنِ حَدِيثٌ سِنِّي

---

(1) في (س): قيل: لو قال: المراد به الحي لكان أحسن، لأن عامرا في البيت منصرف، ولو أراد به القبيلة لمنعه الصرف، وفيه: أنه يجوز صرفه للضرورة. والقائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 99.

(2) التوبة: 38.

(3) قال أبو حيان في البحر المحيط: 5/ 42: أصحابنا لا يثبتون أن تكون من للبدل.

(4) في (س) بزيادة: أبي العباس.

(5) انظر ترجمة الرياشي في إنباه الرواة: 2/ 367، بغية الوعاة: 2/ 27، شذرات الذهب: 2/ 136، الأعلام: 3/ 264.

(6) ساقط من جميع النسخ.

لِمِثْلِ هَذَا وَلَدَتْنِي أُمِّي؟)[1]

[قاله أبو جهل][2] في وقعة بدر، [قيل][3]: هذه أبيات ثلاثة من مشطور السريع، قيل: وعليه أن يزيد ومكسوفة[4]، إذ وزن هذا الضرب كعروضه ْمفعولنْ إلا أن ضرب البيتين الأولين على رواية المصنف[5] بإضافة ْحديثْ إلى ْسنْ، وهي رواية المبرد في الكامل مزاحف بالخبن[6]، ووزنه ْفعولنْ، وأما على رواية من جعله منونا، وْسنيْ مضاف إلى ياء المتكلم- وهي رواية ابن إسحاق[7]- فالزحاف

---

(1) هذه الأبيات منسوبة لأبي جهل في شرح شواهد المغني: 1/ 147، والخزانة: 11/ 325، وأمالي ابن الشجري: 1/ 276، وسيرة ابن هشام: 2/ 200.

ولعلي بن أبي طالب- كرم الله وجهه، ورضي الله عنه- في ديوانه: 153، وبرواية:

قد عرف الحرب العوان أني	بازل عامين حديث سني
سنحنح الليل كأني جني	أستقبل الحرب بكل فن
معي سلاحي ومعي مجني	وصارم يذهب كل ضغن
أقصي به كل عدو عني	لمثل هذا ولدتني أمي

وبلا نسبة في: شرح أبيات المغني 1/ 254، والكامل: 2/ 388.

والشاهد فيه: بازل، يروى بالرفع على الاستئناف، والخفض على الإتباع، والنصب على الحال.

(2) في (س): هو لأبي جهل.

- وأبو جهل هو: عمرو بن هشام بن المغيرة، كان يكنى أبا الحكم، فكناه الرسول عليه الصلاة والسلام أبا جهل، وكان من سادة قريش في الجاهلية، قتل يوم بدر سنة (2هـ).

انظر: الأعلام 5/ 87.

(3) في (س): قال الشارح.

(4) قال ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 162 (ع) قال الشارح: هذه ثلاثة أبيات من مشطور السريع، وتلاه شيخنا، فجزم بذلك، وكان عليهما أن يقولا من مشطور السريع، ومكسوفهْ. والكسف هو: حذف السابع المتحرك.

(5) في (س) بزيادة: أعني.

(6) انظر الكامل: 2/ 388.

(7) ابن إسحاق هو: محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، كان بحرا من بحور العلم، ذكيا حافظا، طلاّبا للعلم، إخباريا، نسّابة، علاّمة (ت: 151هـ).

انظر: وفيات الأعيان 4/ 276، 277، معجم الأدباء 5/ 219- 221، تهذيب التهذيب9/ 38، الأعلام 6/ 28.

إنما هو في ضرب البيت الأول فقط، [وقيل][1]: قد يتخيل أن فيها العيب المسمى بـالإكفاء، وهو: اختلاف حرف الروي بما يقاربه في المخرج، بناء على أنه في الأولين نون، وفي الثالث ميم، وليس كذلك، لأن الروي فيها الياء ولم يختلف[2]، فلا إكفاء، وفيه: [أن][3] هذا إنما يتم على رواية ابن إسحاق دون رواية المصنف لعدم الياء فيها، وإنما الروي النون والياء حرف إطلاق لبيان حركته، ولهذا حكم في الباب الثامن بأن فيها إكفاء[4]، ومَا استفهامية، وتنقم: من [بابي][5] ضربَ و علمَ، أي: نكرة، والعوان: كسحاب، من الحروب التي قوتل فيها مرة بعد مرة، [والبازل من الإبل][6] ما انشق نابه ذكرا [كان][7]، أو أنثى، وذلك في السنة التاسعة كما في القاموس[8]، والمراد [به][9]: وصفه بالقوة، والجلادة تشبيها بالبعير البازل، لأنه في هذه السن كامل القوة، و[10] بـبَازلَ عامين: بازل مرّ عليه عامان، لا بازل في عامين حتى يُستشكل معناه[11].

(فقال ثعلب: ألمثلي تقول هذا؟) أي: لا ينبغي أن تقول ذلك لمثلي (إنما [أسير][12] إليك لهذه المقطّعات) جمع: مقطّعة، وهي: ما نقص عن عشرة أبيات/ 1/47
(والخرافات) جمع: خرافة، اسم رجل من عذرة، استهوته الجن، وكان يحدث بما

---

[1] في (س): ثم قال الشارح.
[2] قائله الدماميني وتبعه الشمني في المنصف: 1/ 99. وانظر الوافي في العروض والقوافي: 216.
[3] في (س): وانت تعلم ان.
[4] انظر مغني اللبيب: 2/ 788.
[5] في (س): باب.
[6] ساقط من (ح) و(ظ) والمقام يقتضيها.
[7] ساقط من (س).
[8] القاموس المحيط: (ب. ز. ل) 1/ 411.
[9] ساقط من (س).
[10] في (س) بزيادة: المراد.
[11] انظر منتهى امل الأريب: 1/ 168، 169.
[12] في جميع النسخ: أصير.

راى فكذبوه[1]، وقالوا حديث خرافة.ولا يدخله اللام، إلا أن [يراد][2] به الخرافات الموضوعة من حديث الليل، ذكره الجوهري[3].

(يروى [البيت][4] بالرفع على الاستئناف) هذا من كلام ثعلب، أي: على أنه بعض كلام مستأنف، والتقدير: أنا بازل عامين (وبالخفض على الإتباع) اي: على أنه عطف بيان من ضمير منّي، أو بدل منه بلا إعادة الجار على رأي من جوز البدل من ضمير الحاضر مطلقا[5]، لا على من اشترط إفادة الإحاطة والشمول كقوله تعالى: ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾[6] (وبالنصب على الحال) من ضمير منيْ.

(ولا تدخل أمْ المنقطعة على مفرد،) لاختصاصها بالدخول على الجملة[7] (ولهذا قدروا المبتدأ في إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ) فقالوا: التقدير أم هي شاءٌ (وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين، فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدإ) في المثال[8] (وزعم أنها تعطف المفردات كبْلْ، وقدرها [ها][9] هنا ببْلْ دون الهمزة)[10] لأنها لا تتوسط بين مفردين متعاطفين، ولعله مبني على تجريد أمْ لمعنى بلْ فلا خرق (واستدل بقول بعضهم: إِنَّ هُنَاكَ لَإِبِلاً أَمْ شَاءً بالنصب،) لظهور أن

(1) انظر ترجمة خرافة في المنصف: 1/ 100، الأعلام: 2/ 303.

(2) في (س): تريد.

(3) الصحاح: (خ. ر. ف) 2/ 1034.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) جوزه الأخفش، انظر الارتشاف 4/ 5، 19.

(6) المائدة: 114.

(7) انظر المتبع في شرح اللمع: 2/ 437، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 406.

(8) في (س) بزيادة: المذكور.

(9) ساقط من (ظ).

(10) قال في شرح التسهيل 3/ 362: "وزعم ابن جني أنها بمنزلة الهمزة وبلْ، وأن التقدير: بل أهي شاء. وهذا دعوى لا دليل عليه، ولا انقياد لها. وقد قال بعض العرب: إن هناك إبلا أم شاءً فنصب ما بعد أمْ حيث نصب ما قبلها، وهذا عطف صريح مقوٍ لعدم الإضمار قبل المرفوع".

النصب فيه بالتبعية مع أن الأصل عدم التقدير، فكذا فيما[1] اكتنف أمْ المرفوعان (فإن صحت روايته) بالنصب فيه إشارة إلى أن في [صحته][2] نزاعا (فالأولى) سابق كلامه يقتضي أن يقول: فالصواب (أن يقدر لـشاءَ ناصب، أي: أم أرى شاء).

(تـنـبـيـه

قد ترد أمْ محتملة للاتصال والانقطاع، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾[3] قال الزمخشري: يجوز في أمْ أن تكون مُعَادِلة) للهمزة، فتكون متصلة (بمعنى: أي الأمرين كائن على سبيل التقرير) والحمل على الإقرار لعلم المستفهم الذي هو النبي عليه الصلاة والسلام بوجود أحد الأمرين على التعيين وهو الافتراء، وهذا معنى قوله: (لحصول العلم يكون أحدهما) تعليل لكون الاستفهام تقريريا لا حقيقيا، لأن حقيقة الاستفهام بالهمزة، وأمْ [المنقطعة][4] إنما تكون حيث يستوي الأمران في علم المستفهم، ويكون السؤال على التعيين وذلك منتف هنا[5] (ويجوز أن تكون منقطعة[6]، انتهى) فالهمزة حينئذ للإنكار، وأمْ بمعنى بلْ، وهمزة التوبيخ والتقرير بمعنى: التحقيق والتثبيت، أو الحمل على الإقرار، أو لمحض الإضراب على ما قرره التفتازاني[7].

(ومن ذلك) أي: مما يحتمل الاتصال والانقطاع (قول المتنبي:

---

(1) في (س) بزيادة: إذا.

(2) في (س): الصحة.

(3) البقرة: 80.

(4) في (ح) و(س): المتصلة، وهو الصواب.

(5) في (س) بزيادة: كما عرفت.

(6) الكشاف: 1/ 147.

(7) حاشية الكشاف للتفتازاني: ل/ 64.

أحَـادٌ أمْ سُـدَاسٌ فِـي أحَـادِ لُيَيْلَتُنَـا الْمَنُوطَـةُ بِالتَّنَـادِ؟[1]

بيت من الوافر، وبعده:

كَـأنَّ بَنَـاتِ نَعْـشٍ فِـي دُجَاهَـا خَرَائِـدُ سَـافِرَاتٌ فِـي حِـدَادِ

المنوطة: المتعلقة، والتناد: مصدر تنادي، حذف الياء اجتزاء بالكسرة، وحذف المضاف كما في قوله:

... ... كَـأنَّ أوَّلَ يَـوْمِ الْحَـشْرِ آخِـرُهُ[2]

قال الواحدي: والله سمى يوم القيامة: بيوم التناد، لأن النداء يكثر فيه[3].

47/ب (فإن قدرتها[4] فيه متصلة فالمعنى: أنه استطال الليلة فشكّ/ أواحدة هي؟ أم ست اجتمعت في واحدة؟) أي: فشكّ في وحدتها، وكونها بهذا العدد الخاص، فالجملة الاستفهامية في محل مفعول مقيد بالجار، وشكّ معلق عن العمل[5]، قال الواحدي: خصّ هذا العدد لأنه أراد ليالي الأسبوع، وجعلها اسما لليالي الدهر كلها، لأن كل أسبوع بعده أسبوع آخر إلى آخر الدهر، تقول: هذه الليلة واحدة، أو ليالي الدهر كلها جمعت في هذه الواحدة حتى طالت وامتدت

---

(1) البيت للمتنبي في ديوانه: 1/ 353، وشرح أبيات المغني :1/ 256، ودرة الغواص: 124، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 130.

(2) عجز بيت من البسيط، للمتنبي، وصدره:

من بعد ما كان ليلي لا صباح له

انظر ديوان المتنبي: 2/ 118.

(3) شرح ديوان المتنبي للواحدي: 1/ 137.

(4) في (س) بزيادة: أي أمْ.

(5) قال الدسوقي في حاشيته على المغني 1/ 130: إذ هو فعل قلبي، والمعنى: فشك في وحدتها، وتعددها بهذا العدد الخاص.

وامتدت إلى يوم القيامة[1] (فطلب التعيين،) لالتباس الأمر عليه (وهذا من تجاهل المعارف،) الذي سماه السكاكي: سوق المعلوم مساق غيره لنكتة[2] (كقوله:

أَيَـا شَـجَرَ الْخَـابُورِ ....)

موضع بالشام، أو بديار بكر[3]

.... (مَالَـكَ مُورِقَـا كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ)[4]

بيت من الطويل، لـليلى بنت طريف ترثي أخاها الوليد حين قتله يزيد الشيباني[5]، ما: اسم استفهام تعجبي، أو توبيخي، ومورقا: اسم فاعل من أورق الشجر إذا صار ذا أوراق، نصب على الحال، والتجاهل في استعمال كأن، وفي الاستفهام عن سبب كونه مورقا، فإنها لما رأته مورقا مع فقدان ابن طريف شكت في أن ذلك بالسبب العادي، أو لعدم جزعه عليه.

---

(1) شرح ديوان المتنبي للواحدي: 1/ 137.

(2) انظر مفتاح العلوم: 427.

(3) انظر معجم البلدان: 2/ 334.

(4) البيت ليلى بنت طريف في: شرح أبيات المغني 1/ 274، وشرح شواهد المغني 1/ 148.
وبلا نسبة في: أمالي القالي 2/ 274، والهمع 1/ 486، ومفتاح العلوم 427، ولسان العرب (خ. ب. ر) 3/ 14.
والشاهد فيه: قوله: كأنك، وهو من تجاهل المعارف.

(5) ليلى هي: ليلى بنت طريف بن الصلت، وقيل الفارعة، وقيل فاطمة، التغلبية، الشيبانية، شاعرة من الفوارس (ت: 200هـ).
انظر جمهرة الأنساب: 307، وفيات الأعيان: 6/ 32، الأعلام: 5/ 128.
- والوليد هو: الوليد بن طريف بن الصلت بن طارق بن عمرو بن فد وكس الشيباني، كان على رأس الخوارج، خرج في خلافة الرشيد وحشد جموعا كثيرة، فأرسل إليه الرشيد جيشا يتقدمه أبو خالد، يزيد الشيباني، فلقي الوليد فقتله سنة (179هـ).
انظر جمهرة النسب للكلبي: 573، وفيات الأعيان: 6/ 31، شذرات الذهب: 1/ 289،288، الأعلام: 8/ 120.
- ويزيد الشيباني هو: أبو خالد، يزيد بن مزيد بن زائدة الشيباني، من الأمراء المشهورين، والشجعان المعروفين، كان واليا بأرمينيا (ت: 185هـ)
انظر الكامل في التاريخ: 6/ 169، جمهرة النسب للكلبي: 511، 512، وفيات الأعيان: 6/ 327، الأعلام: 8/ 188. وانظر القصة بأكملها في: وفيات الأعيان 6/ 31.

(وعلى هذا) أي: على تقدير الاتصال (فيكون قد حذف الهمزة قبل أحادَ، ويكون تقديم الخبر وهو أحادَ على المبتدأ وهو لُيلتنا تقديما واجبا، لكونه) أي: الخبر (المقصود بالاستفهام مع سُدَاس) و[1]مثل هذا التقديم أولوي لا واجب عند سيبويه[2]، قيل: هلاَّ جعل كل شيء في موضعه فأعرب أحادَ مبتدأ، ولُيلتنا خبرا، وسوغ الابتداء بالنكرة الاستفهام المقدر، والعطف عليه كما قال سيبويه في نحو: من أبوكَ، و كيف حالك[3]، وأجيب: بأن المنقول عن سيبويه إنما هو في اسم الاستفهام نكرة بعد معرفة، ولو سلم فالغرض الإخبار عن ليلته لا عن واحدة، أو ست في واحدة[4]، وما قيل: إن فِعالاً، ومَفْعَلاً المعدولين لم يستعملا في كلامهم إلا حالين، أو خبرين[5]، فيرده قوله:

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ ... ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ[6]

(إذ شرط الهمزة المعادلة لـأمْ أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعين أحدهما)[7] صفة جرت على غير من هي له (ويلي أمْ المعادلة الآخر، ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه) مبتدأ كانَ أو خبرا، فلا حاجة إلى تقديرمع معادله [كما ظن][8]، كما (تقول إذا استفهمت عن تعين المبتدأ أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو) بتقديم الخبر على المعطوف (وإن شئت) قلت: (أَزَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو قَائِمٌ) بتأخير الخبر عنه، وحيث حذف الخبر فعلى أحد هذين التقديرين، كقوله:

---

(1) في (س) بزيادة: فيه أن.
(2) انظر الكتاب: 3/ 169، 170.
(3) القائل ابن الصائغ، وقوله هذا ذكره الشمني في المنصف: 1/ 101.
(4) المجيب الشمني في المنصف: 1/ 101.
(5) القائل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 183.
(6) البيت من الطويل، لساعدة بن جؤية في شرح شواهد المغني: 2/ 942، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 62، 8/ 57، والمقتضب: 2/ 317. الشاهد فيه: استعمال فِعالاً ومَفْعَلاً غير حالين.
(7) في (س) بزيادة: من قبيل.
(8) ساقط من (س).
ومن ظنه ابن الملا في منتهى أمل الأريب 1/ 183.

أَيَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جَلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَاءِ أَأَنْتَ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ؟[1]

(وإذا استفهمت عن تعيين الخبر) [قلت][2]: (أَقَائِمٌ زَيْدٌ أَمْ قَاعِدٌ، وإن شئت[3]: أَقَائِمٌ أَمْ قَاعِدٌ زَيْدٌ، وإن قدرتها) أي: إن [قدّرت][4] أمْ في قول المتنبي (منقطعة، فالمعنى: أنه أخبر عن ليلته بأنها ليلة واحدة، ثم نظر/ إلى طولها فشكّ 1/48
في أنها واحدة (فجزم بأنها ست في ليلة) واحدة لاستطالتها (فأضرب،) عن إخباره الأول إلى الثاني بناء على أن أمْ المنقطعة مقدرة ببَلْ وحده (أو شكّ هل هي ست في ليلة أم لا) بعد أن جزم بوحدتها لما استطالها، ورأى أن ذلك ليس شأن الليلة الواحدة (فأضرب) عن إخباره بأنها واحدة (واستفهم،) بناء على أنها مقدرة ببَلْ والهمزة، فالوجهان اتفقا في الإخبار والشك بعده، وافترقا بالجزم بعد الشك وعدمه (وعلى هذا) أي: على تقدير أمْ منقطعة سواء كانت لمحض الإضراب، أو مع الاستفهام (فلا همزة مقدرة) قبل آحادْ لأن المنقطعة تأتي مسبوقة بالخبر (ويكون تقديم آحادْ ليس على الوجوب، إذِ الكلام) قبل أمْ، وقيل: بعد أم[5] (خبر، وأظهر الوجهين الاتصال، لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدإ يكون سُداسْ خبرا عنه في وجه الانقطاع) لأن التقدير: بل هي، أو بل أهي سداس، [لما][6] عرفت أن النحاة على أن المفرد لا [يلي المنقطعة][7] (كما لزم) أي: الاحتياج إلى تقدير المبتدإ (عند الجمهور في إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ) هذا يقتضي وجود الخلاف في لزوم ولي أمْ الجملة، فيعارض ما سبق من أن ابن مالك خرق

---

(1) البيت من الطويل، لذي الرمة في الكتاب: 3/ 551، وأمالي ابن الشجري: 1/ 321، وأمالي القالي: 2/ 58، والأزهية: 36. وبلا نسبة في الإنصاف: 2/ 482، والخصائص: 2/ 219.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: قلت.

(4) ساقط من (س).

(5) القائل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(6) في (س): كما.

(7) في (س): لا يليها.

إجماع النحويين في ذلك[1]، إلا أن يحمل هذا على أن إجماعهم غير معتبر [كما ذهب إليه بعض العلماء][2] (و) لسلامته (من الاعتراض بجملة أم هي سداسْ بين الخبر وهو أحادْ، والمبتدأ وهو ليلتنا،) هذا مبني على ما [سيأتي][3] في الباب الخامس: من أن الأمر إذا دار بين كون المحذوف أولا، وكونه ثانيا، فكونه ثانيا أولى، وإلا لجاز أن يكون المحذوف هنا مبتدأ لـأحاد[4] (و) لسلامته (من الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة، فإن ذلك معلوم لا فائدة فيه،) فلا يكون ما تضمنه كلاما لأنه قول مفيد، وكذا لا فائدة في الإخبار عن ليلته بأنها ليلة واحدة، وإن ظُنَّ أنه حق العبارة[5]، لأن ليلته ليلة واحدة، إلا أن يقال: إن هذا مفيد باعتبار أنها ليلة لم يزد فيها[6] (ولك أن تعارض الأول بأنه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل) وفيه دليل على أن حذفها ليس بضرورة (بخلاف حذف المبتدأ) فإنه كثير.

(واعلم أن هذا البيت اشتمل على لحنات:) أي[7]: أمور كل منها خطأ في اللغة سماعا أو قياسا[8].

[اللحن الأول][9]: (استعمال أحادْ و سُداسْ بمعنى واحدةْ وستْ، وإنما هما بمعنى واحدة واحدةْ وستْ ست) فإنهما معدولان عن العدد المكرر، لأنا وجدنا أحادْ و واحدة واحدةْ بمعنى واحد، وفائدتهما: تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد، نحو:

---

(1) انظر: ص 243 من هذا المبحث.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): سيجيء.

(4) انظر مغني اللبيب: 2/ 711.

(5) ظنه ابن الصائغ، انظر المنصف: 1/ 102.

(6) هذا القول للدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 102.

(7) في (س) بزيادة: على.

(8) هذا مأخوذ من كلام الحريري في درة الغواص: 177.

(9) في (س): اللحينة الأولى.

قَرَأْتُ الْكِتَابَ جُزْءًا جُزْءًا، فكان القياس في باب العدد أيضا التكرار عملا بالاستقراء[1]، فإذا استعمل فيما لا تكرار فيه كان لحنا، وخروجا عن قياس استعماله،[2] قيل: [يحتمل][3] أنه قصد التقسيم، والمعنى على الانقطاع:/ الإخبار 48/ب عن ليلة فراقه بأنها منقسمة إلى واحدة واحدة، أي: كل جزء [من أجزائها][4] بمثابة ليلة، ثم [رأى أنها أطول من ذلك][5] فأضرب واستفهم هل هي باعتبار الأجزاء منقسمة إلى ست ست في كل واحد واحد من أجزاء الليلة، وعلى الاتصال طلب التعيين لأحد هذين الأمرين فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله في معناه[6] [وفيه أن هذا سقط][7] في العربية.

و[اللحن الثاني][8]: (استعمال 'سداس'، وأكثرهم[9] يأباه) أي: [أكثر البصريين][10] [يأبى استعمالها][11] فيكون لحنا على رأيهم، خلافا للمبرد والكوفيين[12]، والمتنبي كوفي فلا يضره استعمالها، ولهذا حمل قوله: 'لحنات' على التغليب[13] (ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة) قال الرضي: "وقد جاء 'فِعَال، ومَفْعَل' في باب العدد من واحد إلى أربعة اتفاقا، والمبرد والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة. والسماع مفقود، بل يستعمل على وزن 'فعال' من واحد إلى عشرة مع ياء النسب[14].

---

(1) هكذا قال الرضي في شرح الكافية: 1/ 114.
(2) في (س) بزيادة: وما.
(3) ساقط من (س).
(4) في (س): منها.
(5) في (س): استطالها.
(6) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 102.
(7) في (س): فسقطة.
(8) في (س): اللحنة الثانية.
(9) في (س) بزيادة: أي: أكثر البصريين.
(10) في (س) وردت في الرقم السابق.
(11) ساقط من (س).
(12) انظر المقتضب: 2/ 316، والهمع: 1/ 99، 100.
(13) حمله الشمني في المنصف: 1/ 103.
(14) انظر شرح الرضي على الكافية: 1/ 114.

(و) [اللحن الثالث][1]: (تصغير ليلة على لُييلة، وإنما صغّرتها العرب على لُييلية بزيادة الياء على غير قياس،) فيكون تصغيرها بدون الياء لحنا لعدم موافقته، يعني: أن [للاستعمال][2]، وإن كان على القياس، وكما صُغرت بزيادة الياء على غير قياس [كذلك][3] جمعت جمع تكسير[4]، فقالوا: الليالي لأنهما أخوان (حتى قيل: إنها مبنية على ليلاة) تصغيرها على لُييلة مبني على أن أصلها ليلاة فحذفت الألف، قاله الجوهري[5] (في نحو قول الشاعر:

.... فِي كُلِّ مَا يَوْمٍ وَكُلِّ لَيْلاَةْ)[6]

عجز بيت من السريع لـغفل صدره:

يَـا وَيْحَـهُ مِـنْ جَمَـلٍ مَـا أَشْـقَاهُ ....

[يا: حرف تنبيه، أو نداء، حذف مناداه][7] والويح: كلمة ترحم، ومن: بيان لضمير ويحه، والجمل: زوج الناقة، وما أشقاه: جملة تعجبية وبه يتعلق في،

---

(1) في (س): اللحنة الثالثة.

(2) في (س): الاستعمال.
وانظر درة الغواص: 177.

(3) ساقط من (س).

(4) بزيادة ما سقط في الرقم السابق. وانظر شرح شواهد الشافية: 4/ 102.

(5) الصحاح (ل. ي. ل) 2/ 1351.

(6) البيت بلا نسبة في: شرح شواهد المغني 1/ 150، وشرح ابيات المغني 1/ 280، والخصائص 1/ 278، وفي شرح شواهد الشافية برواية:

في كل ما يوم ما وكل ليلاه   حتى يقول كل راء إذ رآه
يا ويحه من جمل ما أشقاه

وفي لسان العرب: (د. ل. م) 3/ 402: ان ابن جني نسبه إلى دلم أبو زغيب.
والشاهد فيه: والاستشهاد به إنما يتم إذا كانت الف ليلاه كألف سعلاه.

(7) ساقط من (س).

ومْا: زائدة، وصف هذا بأنه كثير العمل لا يهدأ من الحركة نهارا وليلا، قيل: فهو يتعجب من شقاوته، ويترحم له[1]، والاستشهاد به إنما يتم إذا كانت الف ليلاء كالف سعلاء[2]، وأما إذا قدرت الف إشباع كالف العقرب فلا[3].

(ومما قد يستشكل فيه أنه جمع بين متنافيين: استطالة الليل) بأن وصفها بالامتداد إلى يوم التناد (وتصغيرها،) فإنه يدل على قصر الليل (وبعضهم) يعني الكوفيين (يثبت مجيء التصغير للتعظيم،)[4] ولو حمل [على هذا][5] لاندفع المحذور، ويكون كناية عن بلوغ الغاية في العظم، لأن الشيء إذا جاوز حده جانس ضده[6] (كقوله:

دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ)[7]

عجز بيت من الطويل، لـلَبيد[8]، صدره:

(وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ....)

---

(1) القائل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 196.

(2) السِّعلاة، والسِّعلاء- بكسر السين- الغول، أو ساحرة الجن. انظر القاموس المحيط: (س. ع. ل) 3/ 447.

(3) المقصود العقراب في قول الشاعر:

أعوذ بالله من العقراب الشائلات عقد الأذناب

بيت من الرجز، بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 795، وضرائر الشعر ص: 33.

(4) انظر الهمع: 3/ 378.

(5) في (س): عليه.

(6) انظر شرح الشافية: 1/ 191.

(7) البيت للبيد في ديوانه 111، وشرح شواهد المغني: 1/ 150، وشرح أبيات المغني: 1/ 281، والخزانة: 1/ 94، 6/ 159. وبلا نسبة في الإنصاف: 1/ 139، وشرح المفصل لابن يعيش: 5/ 114، والهمع: 3/ 378.

والشاهد فيه: تصغير دويهية للتعظيم.

(8) في (س) بزيادة: ابن ربيعة.

دويهية: تصغير داهية، وهي الموت، وأجيب: بأن تصغيرها لتقليل المدة[1]، أو على حسب احتقار الناس لها، أي: يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصفرّ منها الأنامل، أي: رءوس الأصابع، واصفرارها: كناية عن الموت.

(الثالث)من أوجه أمْ (أن تقع زائدة ذكره أبو زيد، وقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلاَ تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾[2] إن التقدير: أفلا تبصرون أنا خير،)[3] وعلى هذا/ 1/49 أ فالجملة استئناف كأنه لما قال: أفلا تبصرون، [قالوا][4] ما نبصر، فقال: أنا خير (والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤيّة:) تصغير جؤوة، بمعنى: غبرة في حمرة، اسم [أمه][5] منقول منه، كما أن اسمه منقول من اسم الأسد.

(يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلاَ مَنْجَى مِنَ الْهَـرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَـدَمِ)[6]

بيت من البسيط، [فجملة الاستفهام][7] في محل نصب بـشِعري على أنه مصدر مضاف إلى الفاعل، أي: يا ليت شعري بهذا الأمر ثابت، أو رفع[8] خبر ليتْ، والشعر: بمعنى الشعور، فزيادة فيه[9] ظاهرة بخلاف الآية لإمكان [جعلها][10] متصلة، أو منقطعة كما مرّ، ويروى: ألا منجى[11]، أي: هل ينجو

(1) المجيب الحسين الجار بردي، انظر مجموعة الشافية: 2/ 49، وشرح الشافية: 1/ 191.
(2) الزخرف: 50، 51.
(3) قال المبرد في المقتضب: 3/ 243. فاما أبو زيد وحده فكان يذهب إلى خلاف مذاهبهم فيقول: أم زائدة، ومعناه أفلا تبصرون أنا خير.
(4) في (س): قيل.
(5) في (س): أم الشاعر.
(6) البيت لساعدة في شرح شواهد المغني: 1/ 156، وشرح أبيات المغني: 1/ 284، والخزانة: 8/ 16، 161، والأمالي الشجرية: 2/ 336، والأزهية: 131. وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ: 1/ 319، وحاشية الدسوقي. على المغني: 1/ 133، ولسان العرب: (ا. م. م) 1/ 230. والشاهد فيه: أن أمْ زائدة.
(7) في (س): فالجملة الاستفهامية.
(8) في (س) بزيادة: على أنها.
(9) في (س) بزيادة: أمْ.
(10) في (س): جعل أمْ فيها.
(11) رواه السكري في شرح أشعار الهذليين: 3/ 1122.

أحد من الهرم أم يندم إنسان على العيش بعد الشيب، فتكون أمْ للإضراب.

(الرابع: أن تكون للتعريف، نقلت عن طيء) كـ'سيّدْ (وحِمْيَر،) كـ'درهمْ، هما اسما قبيلتين[1] (وأنشدوا:

ذاكَ خَلِيلِــــي وَذُو يُوَاصِـــلُنِي يَرْمِي وَرَائِيَ بِامْسَهْمِ وَامْسَلَمَةْ)[2]

بيت من المنسرح، لـ[بجير بن غنمة الطائي][3] ذو: بمعنى الذي[4] عطف على خبر المبتدأ وهو 'خليلي'، ويرمي: استئناف لبيان مواصلة، أو حال، أو خبر ثان فاعله ضمير ['خليلي'][5]، وبالسهم: يتعلق به، وورائي: ظرف له، وهو من الأضداد يكون بمعني 'قدام'، و'خلف'، [والثاني أنسب هنا][6] ليفيد كونه خليله على حفظ الغيب[7]، [وفيه شاهد على استعمال 'ذو' بمعنى 'الذي'، و'أمْ' بمعنى 'ألْ'،

---

(1) طيء هي: طيء بن أدد، قبيلة عظيمة من كهلان من القحطانية. انظر: معجم قبائل العرب 2/ 689.
- حير هي: من أصول قبائل اليمن. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 1/ 276، ولب الألباب في تهذيب الأنساب 139.

(2) البيت لبجير في شرح شواهد المغني: 1/ 160، وشرح أبيات المغني: 1/ 287. وبلا نسبة في معاني الحروف للرماني: 71، وشرح المفصل لابن يعيش: 9/ 20، وشرح الأشموني: 1/ 197، ولسان العرب: (س. ل. م) 4/ 666 . والشاهد فيه: أن أمْ للتعريف.
والبيت ملفق من البيتين:

ذاك خليلـــي وذو يعاتبـــني لا أجنـــة عـــنده ولا جـــرمه
ينـــصرني منـــك غـــير معتـــذر يرمي ورائي بامـــسهم وامـــسلمة

(3) ساقط من (س).
- وبجير هو: بجير بن غنمة، أحد بني بولان بن عمرو بن الغوث بن طيء، شاعر جاهلي مقل.
انظر المؤتلف والمختلف: 71، معجم الشعراء :37، المقاصد النحوية بهامش الخزانة: 1/ 464، شرح شواهد المغني: 1/ 160.

(4) في (س) بزيادة: مع صلته.

(5) في (س): الخبر.

(6) في (س): والأنسب هنا الثاني.

(7) في (س) بزيادة: والسلمة كـ'كلمة': الحجارة.

واستشهد به الجوهري على أن السِلمة- بكسر اللام- واحدة السلام، وهي الحجارة][1].

(وفي الحديث: ﴿لَيْسَ مِنْ امْبِرِّ امْصِيَامِ فِي امْسَفَرِ﴾)[2] قال الأزهري: الوجه أن لا يثبت الألف في الكتابة لأنها ميم جعلت كالألف واللام،[3] قيل: في عدّ [هذه][4] الميم من حروف المعاني نظر، لأنها بدل لا أصل[5]، [ويرد على هذا القائل][6] عدهم واو القسم وتاءه منها[7] (كذا رواه النمر بن تولب [رضي الله عنه][8]) قال ابن يعيش: لم يروِ النمر عن النبي عليه [الصلاة][9] والسلام [غير هذا الحديث][10] (وقيل: إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها) أي: في الحرف الأول لكونه من

---

(1) ساقط من (س). وانظر الصحاح: (س. ل. م) 2/ 1441.

(2) أخرجه الإمام أحمد في مسنده 17/ 75 كتاب: باقي مسند الأنصار، باب: حديث كعب بن عاصم الأشعري. والطبراني في المعجم الكبير 19/ 172، حديث كعب بن عاصم، رقم 387.

(3) في (س) بزيادة: وما. انظر تهذيب اللغة: 15/ 625.

- والأزهري هو: أبو منصور، محمد بن أحمد الأزهر بن طلحة بن نوح بن أزهر، المعروف بالأزهري، الإمام المشهور في اللغة. من مصنفاته: تهذيب اللغة، وغريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء، وتفسير السبع الطوال (ت: 370هـ).

انظر معجم الأدباء: 5/ 112، وفيات الأعيان: 4/ 334 - 336، شذرات الذهب: 3/ 72، الأعلام: 5/ 311.

(4) ساقط من (س).

(5) القائل المرادي في الجنى الداني: 140.

(6) في (س): ويرده.

(7) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 300، وشرح المفصل لابن يعيش: 8/ 32.

(8) ساقط من جميع النسخ.

- النمر بن تولب هو: النمر بن تولب بن زهير بن أُقيش العلكي، شاعر مخضرم من الصحابة الأجلاء، كان أبو عمرو بن العلاء يسميه الكيس لجودة شعره، وكثرة أمثاله (ت: 14هـ).

انظر طبقات الشعراء: 90، الشعر والشعراء: 191، 192، الأغاني: 22/ 273 - 285، الأعلام: 8/ 48.

(9) زيادة يقتضيها المقام.

(10) في (س): غيره.

انظر شرح المفصل لابن يعيش: 9/ 20.

الحروف القمرية التي يجمعها قولك: أبغ حجك وخف عقيمه[1] (نحو: غلام، وكتاب، بخلاف رجل، وناس، ولباس) مما في أوله الحروف الشمسية، وهي ما عدا القمرية، فلا تجري فيها هذه اللغة، لأن اللام [بالإدغام][2] كالزائل المعدوم فانى يبدل منها الموجود (وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: خُذِ الرُّمْحَ وَاركَبْ أمْفَرَسِ، ولعلّ ذلك) أي: الإدغام مع الراء، والإبدال مع الفاء (لغة لبعضهم، لا لجميعهم،) توفيقا بين القولين (ألا ترى إلى البيت السابق؟) كيف أبدلت مع السين[3] (وأنها في الحديث دخلت على النوعين) فإن ألباءَ من القمرية، وألصادَ و ألسين[4] من الشمسية، ولله درّه حيث استطرد لبحث أمْ بحث ألْ للتعريف، وخرج إليه بهذا التلفيق[5] اللطيف فقال:.

---

(1) انظر البرهان في تجويد القرآن: 10.

(2) في (س) بزيادة: بواسطة إدغامها.

(3) في (س): وهي من التسمية.

(4) في (س): والشين.

(5) الانتقال أفضل من التلفيق، لأن التلفيق لا يتناسب مع لله درهُ فهو صيغة مدح، والتلفيق ليس كذلك.

[مبحث: أل]

(ألْ على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسما موصولا بمعنى ٱلذيْ وفروعه)من المؤنث، والمثنى/ ، والجموع، هذا ما ذهب إليه الجمهور: من أن ٱلْ اسم براسه، ٱلزم 49/ ب دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف[1]، وذهب الزمخشري: إلى أنه منقوص من ٱلذيْ وفروعه[2]، وضعفه الرضي: بأن لام ٱلذيْ زائدة[3] (وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين،) هذا على قول الجمهور[4]، و[أما][5] ما سيأتي في الجهة الثانية: من أن تعلق فيْ بٱلزاهدينْ ممتنع إذا قدرت ٱلْ الموصولة، وأما إذا قدرت للتعريف فواضح[6]، فعلى قول المازني، ومن استدل [بذلك على أن المصنف أراد هنا][7] أن ٱلْ إذا دخل على اسم الفاعل والمفعول يصح حمله على الموصولية مع جواز [الحرفية][8] فقد وهم[9]، لأن من قال بموصولية ٱلْ لم [يقل بحرفيتها][10]،[ولهذا][11] قيل: ٱلابد أن تفيد هنا بما إذا لم تكن للعهد، وإلا فلا خلاف في حرفيتها في نحو: ٱجَاءَنِي ضَارِبٌ فَأَكْرَمْتُ الضَّارِبَ[12]، وكذا [بما إذا

---

(1) واستدلوا بعود الضمير عليها في السعة، نحو: ٱلمرور به زيدٌ، وبدخولها على الفعل نحو: ٱلترضىٰ.
انظر شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 122، شرح التصريح: 1/ 160.

(2) انظر المفصل: 143.

(3) شرح الرضي على الكافية: 3/ 12.

(4) انظر الارتشاف: 1/ 531، والمنصف: 1/ 104.

(5) ساقط من (س).

(6) انظر مغني اللبيب: 2/ 622، 623.

(7) في (س): به على أنه أراد المصنف.

(8) في (س): عدم حمله عليه.

(9) المتوهم وحيي زادة في مواهب الأريب: 84/ ب.
وانظر رأي المازني في شرح التسهيل: 1/ 200، وشرح الأشموني: 1/ 195.

(10) في (س): يجوز حرفيتها.

(11) في (س): ولذا.

(12) قائله الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 104.

لم يكونا][1] بمعنى الثبوت[2]، [كما يشير إليه][3] قوله: (قيل: والصفات المشبهة،) قال ابن مالك[4]: "وتوصل بصفة محضة[5]، وفسرها [ابن عقيل][6]: "باسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة[7] (وليس بشيء، لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل) الدال على الحدوث، لنقصان مشابهتها به[8] (ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق،)[9] إذ لو كانت موصولة لزم أن يؤول 'أفعل' بالفعل، ولا فعل له دال على الزيادة حتى يؤول به إلا في مسالة الكحل[10]، وهو فيها مجرد عن 'أل'، وأما مع 'أل' فليس في اللفظ ذكر المفضل عليه[11]، فجعلوا 'أل' فيه للعهد إحالة على رجل معهود بزيادة الفعل على آخر معروف، فإن معنى 'جَاءَ زَيْدٌ الْأَفْضَلُ': جاء زيد المعهود بزيادة فضله على من يعلم (وقيل: هي في الجميع) أي: المشتق والجامد (حرف تعريف) وهو قول المازني، صرح به التفتازاني[12]، ومحكي عن الأخفش، [ذكره][13] ابن عقيل[14] (ولو صح ذلك) أي: كونها حرف تعريف[15] الجميع (لمنعت من إعمال اسمي الفاعل

---

(1) في (س): فيما كانا.

(2) في (س) بزيادة: صرح به التفتازاني.

(3) في (س): وإليه يشير.

(4) في (س) بزيادة: في شرح التسهيل.

(5) شرح التسهيل: 1/ 201.

(6) في (س): شراحه.

(7) انظر المساعد: 1/ 149.

(8) انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 414.

(9) انظر شرح الألفية لابن الناظم: 482.

(10) ومسألة الكحل هي: "مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ"، فيجوز أن يقال: ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل لحسنه في عين زيد.
انظر الكتاب: 2/ 31، وشرح التسهيل: 3/ 68، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 463 – 471.

(11) انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 453.

(12) قال في المطول 82: "واللام في اسم الفاعل، واسم المفعول، اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني".

(13) في (س): قاله.

(14) انظر المساعد: 1/ 149.

(15) في (س) بزيادة: في.

الفاعل والمفعول) بمعنى: الحال، أو الاستقبال، أو الماضي لبعدهما عن شبه الفعل، بدخول ما هو من خواص الاسم عليهما، واللازم باطل، [لقوله][1]:

فَيِتُّ وَالْهَمُّ تُغْشَانِي طَوَارِقُهُ   مِنْ خَوْفِ رَحْلِهِ بَيْنَ الظَّاعِنِينَ غَدًا[2]

ونقل عن المازني: أن انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر، قال الرضي: "وإنما ارتكب ذلك لأن اللام عنده ليست بموصول، فليس ذو اللام عنده فعلا في صورة الاسم"[3] (كما منع منه) من إعمالها (التصغير، والوصف،) فلا يقال: "زَيْدٌ ضُوَيْرِبُ عَمْرًا"، ولا "ضَارِبٌ عَاقِلٌ عَمْرًا"[4]، وقيده صاحب اللب بما إذا كان الوصف قبل العمل[5] (وقيل: موصول حرفي) قال أبو حيان: "هو مذهب المازني"[6]، والذي حكاه ابن مالك عنه ما حكيناه عن الأخفش: من أن "ألْ" للتعريف[7]، والجمع بينهما: أنه اشترك المذهبان في كونها للتعريف، واختص مذهب المازني بالوصل (وليس بشيء، لأنها لا تؤول بمصدر،) يعني: مع صلتها، 1/50
لفساد التركيب في نحو: "جَاءَ الضَّارِبُ"، وتأويله[8]/ بـ"ذو الضرب"، كما قيل[9]، تكلف على أن ما من موصول حرفي إلا وهو مؤول به (وربما وُصِلت) "ألْ" هذه

---

(1) في (س): قال الشاعر.

(2) البيت من البسيط، لجرير في: ديوانه 151 وبرواية:

بَاتَتْ هُمُومِي تُغْشَاهَا طَوَارِقُهُ   مِنْ خَوْفِ رَوْعِهِ بَيْنَ الظَّاعِنِينَ غَدًا

وبنفس رواية المصنف في الخزانة: 8/ 139.

وبلا نسبة في: شرح التسهيل 3/ 77، وشرح الرضي على الكافية 3/ 419.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 420.

(4) في (س) بزيادة: وهذا موافق لكلام الرضي.

(5) لم أقف على هذا الكتاب.

(6) في الارتشاف: 1/ 531 قال أبو حيان: "فقال المازني: موصول حرفي".

(7) انظر التسهيل: 34، وشرح التسهيل لابن مالك: 1/ 200.

(8) في (س) بزيادة: بتقدير.

(9) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 104.

(بظرف، أو بجملة اسمية، أو فعلية فعلها مضارع، [وذلك][1] دليل على أنها ليست حرف تعريف،) لأنه من خواص فلا يدخل على هذه الأشياء، فلا يشكل بالظرف لأن المراد به ما لا يدخل عليه حرف التعريف، بقرينة المثال، [وقيل][2]: ما كان مضافا[3]، [وقيل][4]: ما كان تاما بمعنى الجملة[5].

(فالأول كقوله:

مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ ... ...)

أي: على الذي معه وعنده

(... ... ... فَهْـوَ حَـرٍ ... ...)

خليق وجدير.

(... ... ... بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ)[6]

كدعة خلاف الضيق، وهو بيت من تام الرجز مقفى، أو بيتان من مشطوره، لغفل، وإنما يتعين أحدهما بالوقوف على بقية الشعر.

---

(1) في جميع النسخ: وهذا.

(2) في (س): فلا حاجة إلى ما قيل: مراد به.

(3) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 104.

(4) في (س): ولا إلى ما قيل: مراده به.

(5) القائل الشمني في المنصف: 1/ 104.

(6) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني/ 1/ 161، وشرح أبيات المغني: 1/ 290، والخزانة: 1/ 475، والمقاصد النحوية: 1/ 475، والارتشاف: 1/ 531، وشرح التسهيل: 1/ 203، وشرح الأشموني: 1/ 213، والجنى الداني: 203. والشاهد فيه: وصل ألْ بظرف وهو المعه.

(والثاني: كقوله:

مِـنَ الْقَـوْمِ الرَّسُـولُ اللهِ مِـنْهُمْ   لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِـي مَعَـدُّ)[1]

بيت من الوافر دانت: خضعت وذلت، ورقاب: جمع رقبة فاعله، واللام يتعلق به، ومعد- بفتح الميم-: ابن عدنان [وبنوه قريش، وهاشم القوم][2]: بنو هاشم، أو قريش، والرسول: مبتدأ، ومنهم: خبره. قال أبو حيان: يريد الذين رسول الله منهم[3]، ومن النحويين من جعل ألْ فيه زائدة لا موصولة[4]، وقيل: مبقاة من الذين، والباقي محذوف للضرورة، قيل: ولك أن تقول بمثله في على المعه، واليجدع[5].

(والثالث: كقوله:

... ...صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَـدَّعُ)[6]

---

(1) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 161، وشرح أبيات المغني: 1/ 291، والخزانة: 1/ 33، والمساعد: 1/ 150، وتوضيح المقاصد: 1/ 446، 477، والهمع: 1/ 333، وفي المقاصد النحوية 1/ 15 وبرواية: بل القوم الرسول الله فيهم هم أهل الحكومة من قصي.

والشاهد فيه: وصل ألْ بالجملة الاسمية في قوله: الرسول الله.

(2) في (س): وأراد بني معد: العرب، وقيل: قريش وهاشم، وبالقوم. انظر شرح شواهد المغني: 1/ 161.

(3) انظر الارتشاف: 1/ 532.

(4) قال أبو حيان في الارتشاف: 1/ 532: وقيل: هي زائدة في الرسول.

(5) القولان لابن الملا الحصكفي في منتهى امل الأريب: 1/ 223 (ع).

(6) البيت لذي الخرق في شرح شواهد المغني: 1/ 162، وشرح أبيات المغني: 1/ 292، والخزانة: 1/ 31، والمقاصد النحوية 1/ 467.

وبلا نسبة في الإنصاف: 1/ 151، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 144، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 15، والهمع: 1/ 332، ولسان العرب: (ج. د. ع) 2/ 56، (ع. ج. م) 6/ 197.

والشاهد فيه: وصل ألْ بالفعل المضارع في قوله: اليجدع.

بعض بيت من الطويل، لـذي الخرق: دينار بن هلال الطهوي[1]، وتمامه:

(يَقُولُ الْخَنَى وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا) صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

وقبله:

أَتَانِي كَلَامُ التَّغْلِبِيُّ ابْنُ دَيْسَقٍ فَفِي أَيِّ هَذَا - وَيْلَهُ- يَتَسَرَّعُ

فاعل يقول ضمير ابن ديسق، ومفعولـه: الخنـى- [بفـتح الخـاء المعجمـة والنون]-[2] وهو [الفاحش من الكلام][3]، وأبغض: مبتدأ، أي: أبغض أصـوات العجم [لأن][4] خبره: صوت الحمار، والعجم: جمع أعجـم وهـو [الحيـوان][5]، والنطق: التكلم بالحروف المفهمة، واستعمل هنا في مجرد خروج الصوت، وناطقا: حال من [المبتدإ على رأي، لا من فاعل يقول للفصل، ولا من الحمـار، لأن تـابع المضاف إليه لا يقدم على المضاف، ولا مـن العجـم لتـذكير الحـال، إلا أن يكـون ناطقا بمعنى ذات نطق][6]، ويجدع- بالـدال المهملـة- مـن التجـديع [مـن الجـدع بمعنى][7]: الحبس، والحمار إذا حبس كثر تـصويته وعـلا نهيقـه قيـل[8]، وأمـا إذا

---

(1) هو قرط، ويقال ذو الخرق بن قرط الطهوي، أخو بني سعيدة بن عوف بن مالك بن حنظلة، شاعر.
انظر المؤتلف والمختلف: 150، معجم الشعراء: 83، المقاصد النحوية1/ 476، شرح أبيات المغني: 1/ 300.

(2) في (س): كالعصا.

(3) في (س): وهو الكلام الفاحش.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): كل ما لا يقدر على الكلام.

(6) في (س): المستكن في أبغض، وقيل: من العجم، شبه صوته إذ يقول الخنى في بشاعته بصوت الحمار إذ تقطع أذناه، وصوت الحمار شنيع في تلك الحال فما الظن به فيها، فكان حقه أن يقول: ناطقة أو ناطقات، إلا أنه أناب المفرد عن الجمع للضرورة، كقوله: كلوا في بعض بطنكم تعفو.
انظر منتهى أمل الأريب: 1/ 227.

(7) في (س): وهو.

(8) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 105.

جعل من الجدع الذي هو: قطع الأذن، فلا يظهر له معنى، [قلت][1]: بل يظهر، قال العيني: أن الحمار إذا كان مقطوع الأذن يكون صوته أرفع[2]، [ويرده أيضا][3] قول الجوهري: حمار مجدع، أي: مقطوع الأذن، وأنشد البيت[4]، وما قيل: إن هذا القائل ظن أن المراد صوته بعد التجديع[5]، وليس كذلك، بل المراد: حالة التجديع، فإن صوته حالة قطع أذنه أكثر وأقبح لما يقاسيه من الألم، [ففيه أن][6] صوته في تلك الحالة غير مسموع.

(والجميع) أي: جميع ما ذكر من وصل 'أل' بالظرف، وبالجملتين (خاص بالشعر) قيل: ينتقض بما حكاه الفراء: من أن رجلا أقبل فقيل لعربي: هاهو ذا، فقال: نعم/ الها هو ذا[7] (خلافا للأخفش، وابن مالك في الأخير) أما الأخفش 50/ب
فقال في قوله 'اليجدع': أراد الذي يجدع، كما تقول: هو اليضربك، تريد: الذي يضربك[8]، وأما ابن مالك فقال في التسهيل: 'وقد توصل بمضارع اختيارا[9]، [وبنى ذلك][10] على أن الضرورة ما لا مندوحة للشاعر منه [وبها يمكنه أن][11] يقول: صوت حمار يجدع، ورد: بأن هذا يفضي إلى عدم تحقق الضرورة دائما أو غالبا، لأن الشعراء قادرون على تغيير التراكيب، ولإتيان بالأساليب المختلفة، وقلما يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه[12]، والمختار في تفسير الضرورة

---

(1) ساقط من (س).
(2) المقاصد النحوية: 1/ 468.
(3) في (س): على أنه يرده.
(4) الصحاح: (ج. د. ع) 1/ 926.
(5) القائل السيوطي، انظر شرح شواهد المغني: 1/ 163.
(6) في (س): فغير مسلم، بل.
(7) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 105، وانظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 15.
(8) انظر الصحاح: (ج. د. ع) 1/ 926.
(9) قال في التسهيل ص 34: 'وقد توصل بمضارع اختيارا، وبمبتدإ وخبر، أو ظرف اضطراراً.
(10) في (س): ومبني.
(11) في (س): وهنا لا مندوحة، بأن.
(12) انظر المنصف: 1/ 105.

عندهم أن يقال: هي ما لم ترد إلا في الشعر، وذلك أعم من أن يكون للشاعر عنه مندوحة أولا.

(والثاني:) من أوجه آلْ (أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عهدية، وجنسية) لأنها إن أشير بها إلى حصة معينة من مسمى الاسم فهو الأول، وإلى مسماه فالثاني[1] (وكل منهما ثلاثة أقسام:

فالعهدية: إما أن يكون مصحوبها معهودا ذكريا،) قال الرضي: لام العهد كاللام التي عهد المخاطب مدلولَ مصحوبها قبل ذكره، أي: لقيه وأدركه، يقال: عهدت فلانا، أي: أدركته وعهده إما يجري ذكره مقدما[2] (نحو: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ ﴾[3] ونحو: ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ [دُرِّيٌّ] ﴾[4]، ونحو: اشْتَرَيْتُ فَرَسًا ثُمَّ بِعْتُ الْفَرَسَ) وإما بعلم المخاطب به قبل ذكره، نحو: خَرَجَ الْأَمِيرُ إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد[5] (وعبرة [هذه][6]) أي: ما يعتبر به ويدور معه وجودا وعدما ما لم يمنع مانع (أن يَسُدَّ الضمير مسدها مع مصحوبها) أي: أن يصح سده مسدهما إن لم يمنع مانع، فلا ينتقض بقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ﴾[7] فإن عدم صحته فيه لمانع، وهو عدم دخول الكاف على الضمير في الفصيح، وأما قوله تعالى:﴿ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصَالِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾[8] فإن كانت آلْ فيه عهدية– كما[9] عند الشافعية– فلا شك في صحة أن يقال: وهو خير، وإن

---

(1) في (س) بزيادة: ولذا قدم الأول على الثاني.
(2) شرح الرضي على الكافية: 3/ 242.
(3) المزمل: 15، 16.
(4) النور: 35.
(5) انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 242.
(6) في جميع النسخ: هذا.
(7) آل عمران: 36.
(8) النساء: 128.
(9) في (س) بزيادة: هو.

كانت جنسية كما[1] عند الحنفية، ولهذا استدلوا بها على خيرية كل صلح، سواء كان بين الزوجين، أو [لا][2]، فلا يصح [سده][3] مسدهما، إذ الأصل: [مساواة الضمير][4] لمرجعه[5]، (أو) يكون مصحوبها (معهودا ذهنيا) يعني: ما يعلم من الخارج من غير سبق ذكره ولا حضوره حال التكلم، وهذا اصطلاح بعض النحاة[6] وأما اصطلاح بعض آخر وهو مختارعلماء[7] المعاني [فيشير][8] إليه بقوله: وبعضهم أنها لتعريف العهد. انتهى[9]. ومن غفل عنه قال: جعل المصنف العهد الذهني قسمان من لام العهد إلحاقا له بالعهد الحقيقي[10]، والمحققون على أنه قسم من تعريف الجنس[11] (نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾[12]) وهو نقب في أعلى ثور، وهو جبل في يمنى مكة على مسيرة ساعة، مكث فيه النبي- عليه الصلاة والسلام- مع أبي بكر- رضي الله عنه- ثلاثا[13]، ولم يسبق ذكره في الكلام (ونحو: ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾[14]) وهي/ سمرة، 51/أ
أو سدرة، ولم يسبق ذكرها (أو) يكون (معهودا حضوريا،) يعرفه المتكلم والمخاطب من غير سبق ذكره وهو حاضر عند المتكلم (قال ابن عصفور: ولا تقع هذه) أي: ذات العهد الحضوري (إلا بعد أسماء الإشارة، نحو: جَاءَنِي هَذَا

---

(1) في (س) بزيادة: هو.
(2) في (س): غيرهما.
(3) في (س): سد الضمير.
(4) في (س): مساواته.
(5) انظر منتهى أمل الأريب: 1/ 237 (ع).
(6) انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 242.
(7) في (س): أهل.
(8) في (س): فقد أشار.
(9) انظر المطول: 79.
(10) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 87/ ب.
(11) انظر شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 256، 257، والارتشاف: 1/ 514.
(12) التوبة: 40.
(13) انظر معجم البلدان: (ث. و. ر) 2/ 86، 87.
(14) الفتح: 18.

الرَّجُلُ، أو) بعد (أيّ في النداء، نحو: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، أو) بعد (إذا الفجائية نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ، أو في اسم [الزمان][1] الحاضر، نحو: الآنَ[2] انتهى) جعل الرضي اللام في الأولين لتعريف الحاضر، وفي غيرهما لتعريف الغائب[3] (وفيه نظر، لأنك تقول لشاتم رجل بحضرتك: لاَ تَشْتُمِ الرَّجُلَ فهذه للحضور في غير ما ذكر،) فلا يصح حصره [فيه][4]، قيل: لعل ابن عصفور قصد بـألْ التي للحضور: ما يكون معها لفظ دال على الحضور كـاسم الإشارة، ولفظي المنادى، والمفاجأة، ومادة اللفظ في الآن[5]، وأجيب: بأن هذا القصد مع ما بعده إن تم في لفظ الآنَ لكونه اسما للوقت الذي أنت فيه لا يشركه فيه غيره، فلا يتم في نحوه مما هو اسم للزمن الحاضر كـالساعة، والوقت، إذ مادة اللفظ فيها لا دلالة لها على الحضور[6]، وقد يقال: الدال كما يكون لفظا يكون قرينة كما في مثال المصنف، قال أبو حيان: وما عدا الأربعة لا تكون فيه للحضور إلا أن يقوم فيه دليل، كقوله:

فَأَنْتِ طَلاَقٌ وَالطَّلاَقُ عَزِيمَةٌ ... ...[7]

(ولأن التي بعد إذا[8] ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم) فإنك إذا قلت: خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ لم يكن الأسد حاضرا حالة التكلم، بل حالة

---

(1) في (س): الزمن.

(2) انظر شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 40.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 242.

(4) في (س): فيما ذكر.

(5) القائل ابن الصائغ، وانظر قوله في المنصف: 1/ 106.

(6) المجيب ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 239.

(7) تخريج هذا البيت في هذا المبحث ص: 282.
وانظر قول أبي حيان في الارتشاف: 1/ 514.

(8) في (س) بزيادة: الفجائية.

الخروج، ولا يستلزم الحضور الثاني الحضور الأول (فلا تشبه ما الكلام فيه) وهو أن يكون مصحوبها بها حاضرا حالة التكلم، وأجيب: بأن الحضور فيه محكي نظير الحضور في اسم الإشارة في: ﴿ هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾[1] يريد: أن الحضور المحكي في حكم الحضور حالة التكلم[2]، فلا يرد ما قيل: إن المصنف لم ينف الحضور مطلقا بل حالة التكلم[3] (ولأن الصحيح في الداخلة على 'الآنْ' أنها لازمة،) قال أبو علي: بني 'الآنْ' لتضمنه اللام كـ'أمسِ'، وأما اللام الظاهرة فليست للتعريف، إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على النكرات فتعرفها، و'الآنْ' لم يسمع مجردا عنها، واحترز بالصحيح عما قال السيرافي: إنه إذا بني لشبهه الحرف بلزومه في أصل الوضع موضعا واحدا، أو إبقائه في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام[4]، قيل: يحتمل أن ابن عصفور أراد 'ألْ' التي في 'الآنْ' لتضمنه إياها، لا المنطوق بها[5]، ورد: بأن ما تضمنه 'الآنْ' معنى 'ألْ' لا لفظها الذي الكلام فيه، وبأن قول ابن عصفور في اسم الزمن الحاضر نحو 'الآنْ' متناول للساعة والحين، ولا يراد باللام فيهما إلا الملفوظ[6]، وما قيل: إن هذا أضعف من الأول لاقتضائه أن يخرج منه 'الآنْ' لأن لامه لازمة، بخلاف لام 'الساعةْ' و'الحينْ' فإنها للتعريف[7]، فسهو بيِّن (ولا [يعرف][8]) أي: لا نرى نحن (أن التي للتعريف وردت لازمة،) كأنه لم يعتدّ بما قيل: / إن 'ألْ' في 'الذيْ' وفروعه للتعريف مع [أنها لازمة لما مرّ][9] 51/ب

---

(1) القصص: 15.

(2) المجيب ابن الصائغ، وانظر قوله في المنصف: 1/ 106، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 139.

(3) القائل الشمني في المنصف: 1/ 106.

(4) قال الرضي في شرح الكافية 3/ 229، 230: 'الآن، قال الزجاج: بني لتضمنه معنى الإشارة ...، وقال السيرافي: شبه الحرف ... ، وقال أبو علي: بني لتضمنه اللام كـ'أمسِ'.

(5) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 106.

(6) رده الشمني في المنصف: 1/ 106.

(7) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 88/ ب.

(8) في جميع النسخ: نعرف.

(9) في (س): لزومها، لما قال الرضي. انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 17.

أنها زائدة، ولا بما [نقل][1] شارح اللب عن سيبويه: أن اللام في ألبتة لازمة[2]، قال الرضي: [لا أفعله ألبتة][3]، كان اللام فيها في الأصل للعهد، أي: القطعة المعلومة مني لا تردد فيها[4]، وإن جعل يُعرف على بناء الغائب المجهول فالمراد عدم الاعتداد به (بخلاف الزائدة،) فإنها تعرف لزومها[5] (والمثال الجيد للمسألة) وهي: وقوع ألْ للعهد الحضوري في اسم الزمن الحاضر (قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾[6]) لسلامته [عما][7] ذكر من الإيراد.

(والجنسية إما لاستغراق الأفراد) أي: إحاطة كل فرد فرد (وهي التي تخلفهاكل) الإفرادي (حقيقة، نحو: ﴿ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾[8]) وذلك لأن دلالة اللفظ على ماهيته خارجية، إما أن تكون بجميع أفرادها، أو [ببعضها][9]، ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي وإن أمكن تصورها في الذهن، لكن الكلام في المشخصات الخارجية، لأن الألفاظ موضوعة بازائها، فإن لم يكن للبعضية- لعدم [دليلها][10] وهو التنوين- وجب كونه للكل[11] (ونحو: ﴿ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي

---

(1) في (س): نقله.

(2) في (س) بزيادة: لما في القاموس: أنه يقال: لا أفعله ألبتةَ ، وبَتّة.

قال السيد عبد الله في شرح لب الألباب في علم الإعراب: 179 وقد يجيء اللام لازما في بعضه، نحو: لا أفعلُه البتّةَ فإن سيبويه حكم في كتابه بأن اللام فيه لازمةٌ. وانظر الكتاب: 1/ 379.

- وشارح اللب هو: عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني، جمال الدين، وينعت بالشريف، عالم بالعربية وأصول الفقه. من مصنفاته: شرح المنار في الأصول، وشرح لب الألباب في النحو، وشرح الشافية في التصريف.(ت: 776هـ).

انظر بغية الوعاة: 2/ 54، شذرات الذهب: 6/ 242، الأعلام: 4/ 126، 127.

(3) ساقط من (ح) و(س).

(4) شرح الرضي على الكافية: 1/ 325.

(5) انظر شرح المفصل لابن يعيش: 9/ 20، وشرح الأشموني: 1/ 240.

(6) المائدة: 3.

(7) في (س): عما.

(8) النساء: 28.

(9) في (س): لبعضها.

(10) في (س): الدليل.

(11) انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 237.

خُسْرٍ إِلاَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾[1]) فإن الاستثناء يدل على أنها للاستغراق (أو لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها كلُّ الإفرادي (مجازا) اعترض: بأن الاستغراق العرفي تخلف كلُّ فيه اللام بتجوز، نحو: جَمَعَ الْأَمِيرُ الصَّاغَةَ، أي: صاغة بلده، وليست لشمول الخصائص، بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ[2]، وأجيب: بأن الاستغراق [الحقيقي][3] أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب [اللغة والعرف أن يراد ذلك][4] بحسب متفاهم العرف، وعلى هذا لم تخلف كل فيه اللام مجازا بل حقيقة، ولو سلم فالغرض من تفسير الشيء قد يكون تميزه عن شيء معين[5] (نحو: زَيْدٌ الرَّجُلُ عِلْمًا أي: الكامل في هذه الصفة،) الجامع لخصائص الرجال التي [علومهم هي][6]، وإنما خلفت كلُّ اللام فيه مجازا، لاستحالة أن يكون زيدٌ كل رجل حقيقة، وجواز أن يعتبر كل رجل مجازا [للمبالغة][7] تنبيها على كماله في ذلك الوصف، أو في جميع الأوصاف، كان ما ثبت لهم من الصفة أو الصفات ثبت له[8] (ومنه: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾[9]،) على أن المعنى: ذلك كل كتاب، أي: هو الجامع لكمال كل كتاب، المستغرق لخصائص كل فرد من أفراده، وإنما [فصل][10] لاحتمال أن تكون اللام فيه للعهد، والمراد به: الكتاب الموعود إنزاله لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً﴾[11] والجنس والكمال مستفاد من جهة أن معناه: أن ذلك هو الكتاب الكامل، كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص، وأنه الذي يستأهل أن يسمى كتابا كما قال الزمخشري[12]، بناء على أن مفاد اللام حقيقة عنده الجنس، أو العهد، وإنما

---

(1) العصر: 2، 3.

(2) المعترض الدماميني في شرح المغني: 1/ 107.

(3) في (س): العرفي.

(4) ساقط من (س).

(5) المجيب الشمني، انظر المنصف: 1/ 107.

(6) في (س): هي علومهم.

(7) في (س): على المبالغة.

(8) انظر منتهى أمل الأريب: 1/ 144 (ع).

(9) البقرة: 2.

(10) في (س): قال: منه.

(11) المزمل: 5.

(12) انظر الكشاف: 1/ 34.

الاستغراق يستفاد بمعونة القرائن، ومن غفل عنه غفل عن مراد المصنف[1] (أو لتعريف الماهية،) ويقال لها: لام الحقيقة، ولام الجنس، ومنها[2] الداخلة على التعريفات/ (وهي التي لا تخلفها كلٌ لا حقيقة ولا مجازا،)[3] لعدم ملاحظة جانب الإفراد فيها مطلقا (نحو: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾[4]) أي: جعلنا مبدأ كل حي من هذا الجنس الذي هو جنس الماء (وقولك: وَاللهِ لاَ أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، أو لاَ أَلْبَسُ الثِّيَابَ ولهذا) أي: ولأن اللام فيهما لتعريف الماهية (يقع الحنث بواحد منهما،) إذ لم يكن هناك معهود، وليس للاستغراق لعدم الفائدة، فلزم الحنث بذلك لوجود الماهية في ضمنه، ولا يضر وقوع المنازعة فيه، وأية مسألة لم [يقع النزاع][5] فيها؟، [فسقط][6] ما قيل: [إنها][7] للاستغراق[8]، وما استدل به من وقوع الحنث بالواحد منهما منازع فيه، فمذهب الشافعي أنه لا يحنث إلا بتزوج ثلاث، كما صرح به الرافعي[9]، بناء على أن معنى الجمع باق على مع أداة العموم وليس مسلوبا بها كما ذهب إليه قوم [وفيه بحث][10]، [إذ لو كان مذهبه][11] مبنيا على كون اللام فيهما للاستغراق لزم ألا يحنث إلا بالجميع، لا بالثلاث، بل هو مبني على أنها للجنسية الجمعية[12]، قال[13] الشريف: جمهور أئمة التفسير واللغة على أن الجمع المحلى باللام يتناول كل واحد كالمفرد[14]، 1/52

---

(1) غفل عنه وحي زادة في مواهب الأريب: ل 89/ أ.

(2) في (س) بزيادة: اللام.

(3) في (س) بزيادة: وذلك.

(4) الأنبياء: 30.

(5) في (س): تقع المنازعة.

(6) في (س): فلا يرد.

(7) في (س): ولمانع أن يمنع كونها في مثال اليمين لتعريف الماهية، بل هي.

(8) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 107.

(9) انظر هذا القول في عروس الأفراح: 1/ 303، ومواهب الأريب: ل 89/ ب.

- والرافعي هو: أبو القاسم، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل، إمام الدين، المعروف بالرافعي، القزويني، الشافعي. من مصنفاته: شرح الوجيز في الفروع، وأمالي الشارحة على مفردات الفاتحة، التدوين في أخبار قزوين (ت: 623هـ).

انظر طبقات الشافعية الكبرى: 4/ 400، كشف الظنون: 2/ 2002، 2003، شذرات الذهب: 5/ 108، الأعلام: 4/ 55.

(10) ساقط من (س).

(11) في (س): على أنه لو كان مذهب الشافعي.

(12) القائل الشمني، انظر المنصف: 1/ 108.

(13) في (س) بزيادة: السيد.

(14) انظر المطول: 84.

ولذلك يقال: بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية، حتى إذا قال: "والله لا أتزوج النساء" حنث بواحدة، وإذا قال: "نساء" لا يحنث إلا بالثلاث (وبعضهم يقول في هذه) أي: في "أل" التي لتعريف الماهية (إنها لتعريف العهد،) [أي: الذهني، لقوله][1]: (فإن الأجناس أمور معهودة في الأذهان متميز بعضها عن بعض) لعله أراد بالبعض "ابن مالك" فإنه قال في شرح كافيته: "ويلحق بالعهد ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية، نحو: "اشترِ اللَّحْمَ"[2] فإن قائل هذا إنما يخاطب من هو معتاد بقضاء حاجته، فقد صارما يبعثه لأجله معهودا بالعلم به، فهو كالمشاهد، أو ابن معزوز، حيث [زعم][3]: [أن "أل"][4] للعهد الذهني لا غير[5]، وهو رأي الكسائي، ذكره الدماميني في شرح التسهيل[6]، وفي التلويح: "ذهب المحققون إلى أن اللام للعهد، إلا أن القوم أخذوا بالحاصل فجعلوه أربعة أقسام"[7]، والفرق بين القولين: أنه لا يعتبر العهد مع لام الماهية، ولو ذهبنا على الأول، [ويعتبر على الثاني][8] (ويقسم المعهود إلى شخص وجنس) ويخص الجنسية بما تفيد الاستغراق.

(والفرق بين المعرف بـ"أل" هذه) يعني على القولين، أما على الأول: فظاهر، وأما على الثاني: فلأن المراد بالعهد الذهني، فينتظم الفرق أيضا بينه وبين

---

(1) في (س): بدليل قوله.

(2) انظر الكافية الشافية: 1/ 137.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): أنها.

(5) رأي ابن معزوز في الهمع: 1/ 309.
- وابن معزوز هو: أبو الحجاج، يوسف بن معزوز القيسي، الأستاذ النحوي، شارح الإيضاح للفارسي، والرد على الزمخشري في المفصل (ت: 625هـ).
انظر بغية الوعاة: 2/ 362، كشف الظنون: 212، 1776، الأعلام: 8/ 254.

(6) في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: 2/ 356 ذكر أن هذا الرأي للسكاكي، وليس كما ذكر المؤلف أنه للكسائي.
- والدماميني هو: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي الأسكندراني، بدر الدين المعروف بابن الدماميني، عالم بالشريعة وفنون الأدب، تصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو، ثم رجع إلى الاسكندرية واستمر يقرئ بها، ويحكم ويتكسب بالتجارة. من تصانيفه: تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، وشرح تسهيل الفوائد، وشرح الخزرجية (ت: 827هـ).
انظر الضوء اللامع المجلد الرابع: 7/ 184 - 187، بغية الوعاة: 1/ 66، 67، شذرات الذهب: 7/ 181، 182، الأعلام: 6/ 57.

(7) التلويح: 1/ 117.

(8) في (س): وعلى الثاني يعتبر.

النكرة، ومن لم يتفطن له قال: والعجب من المصنف أنه لم يتعرض للفرق بين العهد الذهني والنكرة مع القرب والاشتباه بينهما[1] (وبين اسم الجنس النكرة: هو الفرق بين المقيد والمطلق، وذلك لأن ذا الألف واللام) مقيد، حيث (يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن،) وهي بهذا الاعتبار أخص من مطلق الجمعية (واسم الجنس النكرة) مطلق، حيث (يدل على مطلق الجمعية، لا باعتبار قيد) أي: قيد حضورها في الذهن، هذا على رأي من جعل اسم الجنس موضوعا للماهية/ من حيث هي هي[2] وإن كان مرجوحا، لأن الألفاظ موضوعة بإزاء 52/ب المشخصات الخارجية، كما حققه الرضي[3]، لا على قول من جعله موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها كما ذهب إليه ابن الحاجب[4]، حتى يرد: أن اسم الجنس النكرة لا يدل على مطلق الحقيقة بل على واحد من آحاد جنسه.

(تنبيه

قال ابن عصفور: أجازوا في نحو: "مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ" [كون الرجل][5] نعتا،) لاسم الإشارة (وكونه بيانا) له (مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المُبَيَّن[6]،) قيل: لا نسلم هذا الاشتراط، فإن سيبويه جعل "ذا الجُمَّةِ"[7] من قولهم: "يا هذا ذا الجُمَّةِ" عطف بيان، مع أن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ذي اللام[8]، وأن التفتازاني قال: "لا يلزم في عطف البيان كون الثاني أوضح، لجواز

---

(1) القائل وحي زادة في مواهب الأريب: ل 90/أ.

(2) انظر هذا الرأي مفصلا في المنصف: 1/ 108، 109.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 237.

(4) قال في الإيضاح: 1/ 68: "والصحيح أن يقال: هو ما علق على شيء لا بعينه".

(5) ساقط من (س).

(6) شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 272.

(7) في (ظ) تصحيف، حيث وردت: الجملة.

(8) القائل الشمني في المنصف: 1/ 110، والكتاب: 2/ 189، 190.

ان يحصل الإيضاح في مجموعهما[1]، وفيه بحث، اما اولا: فلأنه يجوز أن يريد سيبويه بعطف البيان البدل، قال الرضي: "ما أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فإنه لم يذكر عطف البيان[2]، وأما ثانيا:فلأن كلام التفتازاني- بعد تسليم كون الأوضح مساويا للأعرف- يحمل على أنه لا يلزم كليا (و) اشتراطهم (في النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت) [علل][3] الرضي: [بأن][4] الحكمة تقتضي أن [يبدأ][5] المتكلم بما هو أخص، فإن اكتفى به المخاطب فذاك، وإلا زاده [من النعت ما يزداد][6] به المخاطب معرفة[7] (فكيف يكون الشيء اعرف وغير أعرف؟

وأجاب: بأنه إذا قُدِّر) أي: الرجل (بيانا قُدِّرت ألْ فيه لتعريف الحضور، فهو يفيد الجنس بذاته) التي هي لفظ الرجلُ (والحضور بدخول ألْ) عليه (والإشارة) التي اشتمل عليها المتبوع، أعني ك هذا (إنما تدل على الحضور دون الجنس،) إذ هي إنما تكون إلى حاضر، وما يدل على الحضور والجنس أعرف مما يدل على الحضور فقط (وإذا قُدِّر نعتا قُدِّرت ألْ فيه للعهد) أي: الذهني، بمعنى: أن المعهود غير مذكور في الكلام، ولا حاضر وقت التكلم، وهذا أنسب لكلام ابن عصفور في تقسيم ألْ العهدية من حمل العهد على الخارجي أو الذهني مطلقا [كما ظن][8] ([والمعنى][9]: مررت بهذا هو الرجل المعهود بيننا، فلا دلالة فيه على الحضور، والإشارة تدل عليه) أي: على الحضور (فكانت أعرف) مما يدل

---

(1) انظر المطول: 96.

(2) شرح الرضي على الكافية: 2/ 379.

(3) في (س): قال.

(4) في (س): لأن.

(5) في (س): يبدل.

(6) في (س): من اللعن ما يراد.

(7) انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 314.

(8) ساقط من (س). ومن ظن ذلك وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 91/ ب.

(9) في جميع النسخ: فالمعنى.

عليه (قال:) أي: ابن عصفور (وهذا معنى كلام سيبويه[1]) حيث سماه بيانا تارة، ونعتا أخرى، يعني: أن الشيء إذا اختلفت الجهة يجوز أن يكون أعرف باعتبار، وغير أعرف باعتبار آخر، بناء على أن تعريض الحضور و[2]العهد ليسا في مرتبة واحدة، فلا يرد ما قيل: إن مرتبة التعريف [باللام عند الجميع سواء كان التعريف باللام تعريف حضور أو عهد][3].

([الوجه][4] الثالث:) من أوجه ألْ (أن تكون زائدة، وهي نوعان: لازمة،) لمدخولها (وغير لازمة.

فالأولى: كالتي في الأسماء الموصولة) ولا ينتقض بقولهم: لذى، ولذان، ولذين، ولتي، ولتان، ولاتي، كما [ظن][5]، لأنه لغة فيها لا الحذف، ولو سلم، فلعل المصنف لم يعتبره لقلته (على القول بأن تعريفها بالصلة،) لا على القول/ 1/53 بأن تعريفها باللام مع لزومها، بناء على أنه لم يعتد به كما مرّ في ألآن[6]، [فسقط][7] ما قيل: فأين ما ادعيته الآن في الآن؟[8] (وكالواقعة في الأعلام، بشرط مقارنتها لنقلها) أي: مقارنة ألْ لنقل الأعلام من المعاني الأصلية، فلا يرد[9]: أن العلم بالفرض هو مجموع ألْ وما بعدها فهي جزء العلم، كجيم جُعفرْ، ومثل هذا لا يقال: بأنه زائد[10]، لأن [تسميتها][11] زائدة باعتبار الأصل،

---

(1) انظر شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 272، والمقرب: 242.

(2) في (س) بزيادة: تعريف.

(3) في (س): بالإشارة أعلى من مرتبة التعريف باللام عند الجميع سواء، كان التعريف باللام تعريف حضور، أو عهدهم مع كونه تعسفا، يرد عليه ما أورده المصنف في الجهة السادسة. والقائل الشمني في المنصف: 1/ 11.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) في (س): قيل. والقائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 11.

(6) انظر ص: 266 من هذا البحث.

(7) في (س): فلا يرد.

(8) القائل ابن الصائغ، وانظر قوله في المنصف: 1/ 111، والمرادي في الجنى الداني: 197.

(9) في (س) بزيادة: ما قيل.

(10) أورده الدماميني في شرح المغني: 1/ 111.

(11) في (س): كونها.

[فإن][1] المنقول لا يتصرف فيه، فكانت لازمة بالنظر إليه[2] (كـالنّـضْرْ) فإنـه في الأصل اسم للذهب، ثم نقل إلى نضر بن كنانة، أبى قريش باللام[3] (والنُّعمـان،) في الأصل اسم للدم، ثم نقل إلى النعمان بن المنذر ملك العرب (والـلات،) اسـم صنم كان لثقيف بالطائف، أو لقريش بـنْخلة[4]، قرأها الجمهور بـالتخفيف، وهـي فُعلةٌ من لوى، لأنهم كانوا يلوون عليها، أو يطوفون، وقـرئ بالتـشديد علـى أنـه سمي به[5]، لأنه صورة رجل كان يلـتّ الـسويق بالـسمن ويطعـم الحـاج، ذكـره [البيضاوي][6]، وهو منقول عن أحدهما، ومن قال عـن الـلات: بالتـشديد بعـد تخفيف التاء، فقد قصر[7] (والعُزّى،) في الأصل تأنيث الأعـز، ثـم نقـل إلى صـنم كان لبني كنانة[8]، أو إلى سمرة كانـت لغطفـان كـانوا يعبـدونها[9] (أو لارتجالهـا) والعلم المرتجل ما لم يسبق لـه اسـتعمال في غـير العلميـة، وهـو ضـد المنقـول[10] (كالسموأل،) وزان سفرجلْ، اسم لابن عاد ياء- بالمد- وهو يهودي مـن شـعراء الحماسة[11]، قيل: في عده من الأعلام المرتجلة نظر، ففـي القـاموس: الـسمو أل-

---

(1) في (س): لأن.

(2) القائل ابن مالك في شرح التسهيل: 1/ 176، 177.

(3) هي قبيلة سميت باسم رجل منهم يقال له: قريش بن الحارث بن مخلد بن النضر بن كنانة، وكان دليـل بـني النضر وصاحب سيرتهم. انظر معجم البلدان: 4/ 336.

(4) الطائف: واد وجّ، وهو ببلاد الطائف، بينها وبين مكة اثنا عشر فرسخا. انظر معجم البلدان: 4/ 9، ومعجم قبائل العرب: 1/ 148.

- نخلة: واد بين الحجاز وبين مكة مسيرة ليلتين. انظر معجم البلدان: 5/ 278.

(5) قرأ بالتشديد ابن عباس، ومنصور بن المعتمر. انظر المحتسب: 2/ 294.

(6) في (س): القاضي. وانظر حاشية الشهاب على البيضاوي: 9/ 10.

(7) القائل الشمني في المنصف: 1/ 111، وتبعه ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 268 (ع).

(8) كنانة هي: قبيلة كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 2/ 232.

(9) سمرة هي: سمرة بن جندب. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 1/ 469.

- وغطفان هي: قبيلة غطفان بن معد بن قيس غيلان. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 2/ 113.

(10) انظر شرح الكافية الشافية: 1/ 102، وشرح الأشموني: 1/ 160.

(11) انظر ترجمة السموال في الأغاني: 22/ 117، طبقات الشعراء: 106، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1/ 110، الأعلام 3/ 140.

بالهمزة- طائر، والظل، وذباب الخل، وابن عاد ياء[1]، إذ يجوز أن يكون منقولا من أحدها مع اللام[2]، وعن ابن در يد: أنه ليس بعربي[3]، فلا يكون مما نحن فيه (أو) بشرط مقارنة ألْ (لغلبتها) أي: لغلبة تلك الأعلام (على بعض مَنْ هي له) الظاهر: ما هي له (في الأصل، كـألبيتْ للكعبة، والمدينة لطَيْبَة، والنجم للثريا،) قال في هذه الكلمات: لازمة مسلوبة التعريف (وهذه) اللام الداخلة على الأعلام الغالبة (في الأصل لتعريف العهد) أي: قبل أن تصير أعلاما، قال الرضي: قد يكون بعض الأعلام اتفاقيا، أي: يصير علما، بلا وضع واضع معين، بل لغلبة، وكثرة استعماله في فرد من أفراد جنسه باللام، أو الإضافة، فالعلم الغالب: إما مضاف كـابن عباسْ، أو ذو اللام كـالنجمْ، واللام[4] للعهد، والعهد قد يكون بجري ذكر المعدود، وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته، فلام الأعلام الغالبة من هذا القسم[5].

(والثانية:) وهي الزائدة غير اللازمة (نوعان:)[6] الأول: (كثيرة واقعة في الفصيح، وغيرها) أي :غير الكثيرة الواقعة في الفصيح، فينبغي أن تنسحب الغَيْرية على مجموع الأمرين ليظهر تقسيمه إلى النوعين أيضا[7].

(فالأولى) اللام (الداخلة على عَلَم منقول من) اسم (مجرد) من ألْ (صالح لها) احترز به عن المنقول من فعل كـيْشكرْ، فإنه لا يصلح لـألْ إلا في

---

(1) القاموس المحيط: (س. م. ل) 3/ 449.

(2) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 111.

(3) قال في الاشتقاق ص 436: كان السمو ال يهوديا، وهو صاحب تيماءْ، والسمو ال عبراني ...ْ.

- وابن در يد هو: أبو بكر، محمد بن الحسن بن در يد الأزدي، من أئمة اللغة والأدب. من مصنفاته: المقصورة، والاشتقاق، والجمهرة (ت: 321هـ)

انظر نزهة الألباء: 225 – 227، البلغة في أئمة النحو واللغة: 260، 261، بغية الوعاة: 1/ 76، الأعلام: 6/ 80.

(4) في (س) بزيادة: لتعريف.

(5) انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 255.

(6) في (س) بزيادة: النوع.

(7) قال الدماميني في شرح المغني 1/ 112: ْولكنها لم تصل من الكثرة بحيث يقاس عليها.

الضرورة، وأما اليسعْ فاسم أعجمي دخل عليه ألْ، ولا يدخل على نظائره كيْزيدْ كما في القاموس[1] (ملموح) صفة بعد صفة لعْلم/ لا لـنْجـردْ كما توهم[2] 53/ب (أصله) نائب فاعل [ملموح][3]، أي: ملحوظ أصله المنقول عنه، سواء كان مصدرا كفضلْ، أو اسم عين كأسدْ، أو صفة (كحارثْ،) من الحراثة، بمعنى: الجمع والكسب (وعبّاس،) من العبس (وضحّاك،) من الضحك ([فـ][4] تقول [فيها][5]) بملاحظة هذه الأصول (الحارث، والعباس، والضحاك، وبتوقف هذا النوع على السماع، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو: محمد، ومعروف، وأحمد؟) قال الرضي: 'وليس جواز دخول ألْ في الأعلام المنقولة عن الوصف، والمصدر مطردا، وما ليس منقولا منها، [فإن][6] في الأصل المنقول منه معنى المدح والذم، فالأولى جواز لمح الأصل نحو: ألأسدْ في المسمى بأسد، وألكلبْ في المسمى بكلب، وإلا لم تدخله ألْ إلا إذا وقع اشتراك اتفاقي'[7].

(والثانية:) أي: غير اللازمة التي لم تقع كثيرا، ولم توجد في الفصيح (نوعان:) أحدهما (واقعة في الشعر، و) الثاني (واقعة في شذوذ من النثر.

فالأولى: كالداخلة على يْزيدْ وعْمرو) علمين (في قوله:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا)[8]

---

(1) القاموس المحيط: (و. س. ع) 3/ 105.

(2) توهمه عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(3) ساقط من (س).

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) ساقط من (ح) و(ظ).

(6) في (س): كان.

(7) انظر شرح الرضي على الكافية: 1/ 368.

(8) البيت لأبي النجم في شرح شواهد المغني: 1/ 163، وشرح أبيات المغني: 1/ 302، والمفصل: 13، وشرح شواهد الشافية: 506، والجنى الداني: 198، والإنصاف: 1/ 317.
والشاهد فيه: أن ألْ في قوله: العمرو، زائدة غير لازمة، واقعة في الشعر.

رجز لـأبي النجمْ، باعد: فعل ماض بمعنى بُعُدْ، وأم العمرو: مفعولـه، [وحرّاس: جمع ْحارس ْفاعله][1]، والأسير: فعيل بمعنى ْمفعولْ معناه: المبسم المستعبد بالعشق[2]، وعلى: بمعنى فيْ ظرف مستقر صفة لـأبواب، وقيل: لـْحراس[3]، والقصور: جمع ْقصرْوهو المنزل، وإنما غيّر الترتيب للأخذ في القريب.(و[في])[4] قوله:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا   شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ[5]

بيت من الطويل، لابن ميادة، الرماح بن أبرد[6]، رأيت بمعنى: علمت، أو أبصرت، جزم ابن الحاجب بالأول لأن شرط الثاني أن يكون مفعوله الثاني وصفا مرتبا، نحو: ْرَأَيْتُ زَيْدًا أَسْوَدْ، أو مُتَحَرِّكًا[7]، وشديدا: مفعول بعد مفعول[8]، ومن جوز كونه من الثاني جعل ْمباركاْ بمنزلة المرئي إدعاء، وْشديداْ [صفته][9]، وأعباء الخلافة: [أثقالها][10]، جمع ْعبء- بالكسر- أراد به أمورها

---

(1) ساقط من (س)، وبزيادة: وْمنْ متعلقة به.
وقال السيوطي في شرح شواهد المغني 1/ 163: إنه جمع ْحَرَسِيّْ.

(2) إثبات ما سقط في (4).

(3) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 93/ I.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) البيت لابن ميادة في شرح شواهد المغني: 1/ 164، وشرح أبيات المغني: 1/ 304، والخزانة: 2/ 226. وبلا نسبة في المفصل: 13، وأوضح المسالك: 1/ 41، وأمالي ابن الشجري: 2/ 252، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 369، وشرح الكافية الشافية: 1/ 67. والشاهد فيه: ان ْألْ في قوله: الوليد للمح الأصل.

(6) في (س): للرماح بن ميادة.
- والرماح بن ميادة هو: أبو شرحبيل، الرماح بن ميادة بن أبرد بن ثوبان الذبياني الغطفاني المضري، شاعر رقيق هجاء، من مخضرمي الدولة الأموية والعباسية (ت: 149هـ).
انظر المؤتلف والمختلف: 158، الأغاني: 2/ 261 - 340، الشعر والشعراء: 520، الأعلام: 3/ 31.

(7) الإيضاح على شرح المفصل: 1/ 100.

(8) في (س) بزيادة: لأن علمت من دواخل المبتدا.

(9) في (س): صفة له.

(10) في (س): أحمالها.

الشاقة، وكاهله: مرفوع بـشديدٌ وهو ما بين الكتفين (فأما الداخلة على ُوليدٌ في البيت فلِلَمْح الأصل،) لأنه في الأصل ُفعيلٌ بمعنى ُمفعولٌ، فتكون من الكثيرة الواقعة في الفصيح، وإنما ذكره لتعيين لفظ ُاليزيدٌ للاستشهاد به، [فسقط][1] ما قيل: إنه مستدرك لأن الكلام في الواقعة في الشعر ليس إلا[2](وقيل: ُالٌ في ُاليزيدٌ و ُالعمروٌ للتعريف) وليست بزائدة، وقال ابن جرير: إنها في ُاليزيدٌ للإتباع للوليدٌ، ذكره في الأشباه[3] (وإنهما نُكِّرا) وزال تعريفهما العلمي (ثم أدخلت عليهما ُالٌ، كما ينكر العلم إذا أضيف،) في المفصل: ُقد يتأول العلم بواحد من الأمة المسماة به، فلذلك يجري مجرى ُرجلٌ، وُفرسٌ فيتجرأ على إدخال اللام عليه كبيت أبي النجم[4]، وعلى إضافته (كقوله:

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ... ...)

صدر بيت من الطويل، لرجل من طيء، عجزه:

(... ... ... بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ)[5]/ 1/54

---

(1) في (س): فلا يرد.

(2) القائل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(3) الأشباه والنظائر: 1/ 20؟.

- وابن جرير هو: أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الآملي بن الطبري، حفظ القرآن ببيروت على العباس بن الوليد بن يزيد، وسمع عن يونس الأعلى، وروى عنه عبد الله بن الحسن، وأبو عمرو النيسوري. من مصنفاته: جامع البيان في تفسير القرآن، وتاريخ الأمم والملوك، واختلاف الفقهاء (ت: 310هـ).

انظر غاية النهاية: 2/ 106، معجم الأدباء: 5/ 242، شذرات الذهب: 2/ 260، الأعلام: 6/ 69.

(4) انظر المفصل: 40، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 43.

(5) البيت لرجل من طيء في شرح شواهد المغني: 1/ 165، وشرح أبيات المغني: 1/ 308. وبلا نسبة في الخزانة: 2/ 224، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 44، وشرح التصريح: 1/ 186، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 368، وفي أمالي ابن الحاجب: 2/ 58 برواية ُالحمىٌ بدل ُالنقاط، وُمشحوذ الغرارٌ بدل ُماضي الشفرتينٌ. والشاهد فيه: إجراء زيد مجرى النكرات فأضيف.

النقا- كالعصا-: كثيب من الرمل، أضاف اليوم إليه لوقوع الحرب عنده، والمراد بأبيض: السيف[1]، والماضي: القاطع، والشفرتين- تثنية شفرة: وهي حدّ السيف، وباليمان: نسبة إلى اليمن، والألف عوض عن الياء فلا يجتمعان[2]، قال سيبويه: "وبعضهم يقول: "يمانيّ"- بالتشديد- ، ذكره الجوهري[3]، [لكن الأظهر ما قال الرضي: إن الألف فيه عوض عن إحدى يائي النسب][4].

(واختلف في الداخلة على "بنات أوبر" في قوله:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً ۝ وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ)[5]

بيت من الكامل، جنيت بمعنى: [قطفت][6]، يتعدى إلى واحد فعداه إلى اثنين، إما بتضمينه معنى "أعطيت"، أو بحذف اللام توسعا، أو تناسبا، لقوله: "نهيتك" فإنه نوع من البديع يسمى "الموازنة"، ذكره السيوطي[7]، والأكمؤ- جمع كمؤ- وهو: نبت معروف، يقال للواحد: كمؤ، وللجماعة: كمأة على خلاف "تمر وتمرة"، وهو من النوادر، والعساقل- جمع "عسقول" كعصفور، أصله: "عساقيل" حذف الياء للضرورة- وهي: الكمأة الكبار البيض يقال لها: شحمة الأرض، وبنات الأوبر: كمأة صغار على لون التراب، يضرب بها المثل في الرداءة وقلة الخير، فيقال: إن بني فلان بنات أوبر. (فقيل: زائدة للضرورة، لأن "ابن أوبر" عَلَم على نوع من

---

(1) في (س) بزيادة: والباء للاستعانة.

(2) القائل الشمني في المنصف: 1/ 113، وانظر معجم البلدان: 5/ 447.

(3) انظر الصحاح: (ي م. ن) 2/ 1621، والكتاب: 3/ 338.

(4) ساقط من (س).

(5) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 166، وشرح أبيات المغني: 1/ 310، والخصائص: 2/ 294، والمقتضب: 2/ 359، وسر صناعة الإعراب: 2/ 44، وتوضيح المقاصد: 1/ 465، ولسان العرب: (و. ب. ر) 9/ 201.
والشاهد فيه: "أل" الداخلة على بنات أوبر هل هي زائدة للضرورة ، أو للمح الأصل، أو للتعريف.

(6) في (س): قطعت.

(7) انظر شرح شرح شواهد المغني: 1/ 166. والموازنة هي: تساوي الفاصلتين في الوزن دون التقفية، نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴾. انظر عروس الأفراح: 2/ 394.

الكماة، ثم جمع على بْنات أوبر) لأن قياس ابنْ إذا ركب مع غيره، وجُعل علما إن كان مسماه ممن يعقل يجمع بالواو والنون، وإلا فبالألف والتاء (كما يقال في ابن عُرْس: بْنات عرسْ، ولا يقال: بْنو عرسْ، لأنه لما لا يعقل،) وذلك لأنهم قصدوا الفرق بين العاقل وغيره، وكان غير العاقل فرعا على العاقل، كما أن المؤنث فرع المذكر، فألحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه، ذكره الرضي[1] (وردّه السّخاوي:) علم الدين، أبو الحسن، علي بن محمد المصري، شارح المفصل والشاطبية، مات بدمشق سنة ثلاث وأربعين وستمائة[2]، وهو نسبة إلى سخا: كورة بمصر[3]، والقياس سْخوي[4] (بأنها لو كانت [زائدة][5] لكان وجودها كالعدم،) كما هو شأن [الزائد][6] (فكان يخفضه بالفتحة،) لكونه غير متصرف (لأن فيه العلمية والوزن،) مثل أحمدْ (وهذا سهو منه،)[7] ومثل هذا محمول على طغيان القلم، وإلا فمثله لا يخفى على أصاغر الطلبة فضلا عن إمام فاضل[8] (لأن ألْ تقتضي أن ينجرّ الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة [فيه][9]، لأنه قد أمِنَ فيه التنوين،) هذا على القول بأن سقوط الكسر في غير المتصرف [لتبعية][10] التنوين، لا بالأصالة[11]، وأيده الرضي: بعوده في الضرورة مع التنوين تابعا له[12] (وقيل: ألْ فيه للَمْح الأصل، لأن أوبرْ صفة) بمعنى: كثير الوبر، وهو:

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 386، 388.

(2) انظر ترجمة السخاوي في إنباه الرواة: 2/ 311، 312، بغية الوعاة: 2/ 192، شذرات الذهب: 5/ 222، الأعلام: 4/ 332.

(3) انظر معجم البلدان: 3/ 196.

(4) كما في شرح الشافية: 2/ 38.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): كل زائد.

(7) في (س) بزيادة: قيل:.

(8) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 113.

(9) ساقط من جميع النسخ.

(10) في (س): لتفيد.

(11) انظر المنصف: 1/ 113.

(12) انظر شرح الرضي على الكافية: 1/ 102.

صوف الإبل، ولحوه[1] (كَحَسَنْ و حُسَيْنْ و أحمرْ) في جواز الاستعمال باللام وبدونها (وقيل: للتعريف، وأن ابن أوبرْ نكرة كابن لبونْ فألْ فيه مثلها في قوله:

وَابْنُ اللَّبُونِ، إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرَنٍ، لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ)[2]

بيت من البسيط، لَجريرْ، فابن اللبون: ولد الناقة إذا استكمل الثانية ودخل في الثالثة/، ولُزّ- على بناء المفعول-: شدّ، والقَرَن- بفتحتين-: حبل يقرن 54/ب به البعيران، والصولة: الوثوب، والبُزْل- كالحمرْ: جمع بازل، والقناعيس- جمع قِعناسْ بالكسر-: وهو العظيم من الإبل، قال الأعلم: [ضرب][3] هذا مثلا لنفسه، ولين من رام مقاومته في الشعر والفخر لابن اللبون الضعيف إذا لُزّ في قرن ببازل[4].

(قاله المبرد[5]، ويرده: أنه لم يُسمع ابن أوبرْ إلا ممنوع الصرف) ولو كان نكرة لصرف إذ ليس فيه إلا وزن الفعل، إذ هو اسم بالفرض وليس وصفا[6]، واجيب: بأن أوبرْ صفة في الأصل، فإذا جعل علما منع للعلمية والوزن، وإذا نكر منع أيضا اعتبارا للصفة الأصلية كما هو رأي سيبويه في نحو: أحمرْ، فتكون ألْ فيه للتعريف[7]، وفيه بحث، أما أولا: فلأن هذا إنما يتم إذا ثبت أن المبرد يعتبر الصفة الأصلية أيضا، وأما ثانيا: فلأن ما قاله المصنف يتمشى على رأي الأخفش، ويحتمل أن يوافقه المبرد، وأما ثالثا: فلأن أوبرْ يجوز أن تكون عند المبرد اسم

---

(1) في (س) بزيادة: فيكون.

(2) البيت لجرير في ديوانه: 272، وشرح شواهد المغني: 1/ 167، وشرح أبيات المغني: 1/ 315، والكتاب: 2/ 97، والمقتضب: 1/ 356، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 35، ولسان العرب: (ل. ب. ن) 8/ 27.

(3) في (س): صرف. الشاهد فيه: أن ألْ في قوله: اللبون للتعريف.

(4) انظر قول الأعلم في شرح شواهد المغني: 1/ 167.

(5) انظر المقتضب: 2/ 356، 360.

(6) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 114.

(7) انظر المنصف: 1/ 114، والكتاب: 2/ 99.

جنس كالبصل، وأما رابعا: فلأن شرط اعتبار الوصف الأصلي عند سيبويه أن يكون معنى الوصف ظاهرا غير خفي[1]، ولهذا لو سميت رجلا بأجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته إجماعا، ذكره الرضي[2]. وبهذا يندفع أيضا ما قيل: [إن أوبر][3] يجوز أن يكون[4] ممنوعا من الصرف للوزن والصفة الأصلية، فإن طروّ الاسمية لا تخرجها عن كونها علة لمنع الصرف كأسود لِلْحَيَّة[5].

(والثانية:) أي[6]: الواقعة في شذوذ من النثر (كالواقعة في قولهم: ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ.) [بالنصب][7] على الحال، أي: مترتبين، كأنه قيل: سابقا فسابقا في الزمان، أو في السن، أو غير ذلك (وَجَاءُوا الْجَمَّاءَ) من الجم، وهو: الكثير (الْغَفِيرَ) من الغفر، وهو: الستر، بمعنى: الغافر، صفة الجماء، حذف التاء حملا له على الفعيل بمعنى المفعول[8]، أي: الجماعة الكثيرة الساترة بكثرتهم وجه الأرض، واللام في الاسمين زائدة، كما في قوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... ...[9]

---

(1) في (س) بزيادة: كما في أحمر.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 1/ 178.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: أوبر.

(5) القائل الشمني، انظر المنصف: 1/ 114.

(6) في (س) بزيادة: اللام الزائدة غير اللازمة.

(7) في (س): نصب.

(8) في (س) بزيادة: كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾.

(9) صدر بيت من الكامل، لرجل من بني سلول، عجزه:

فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لاَ يَعْنِينِي

في شرح شواهد المغني: 1/ 310، والخزانة: 1/ 357، والكتاب: 3/ 24، والمقاصد النحوية: 4/ 58، وفي شرح التصريح: 2/ 114 برواية العجز: فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ: لا يَعْنِينِي. والشاهد فيه: اللام في قوله: اللئيم زائدة.

ذكره الرضي[1]، هذا على رأي النحاة ، أما على رأي أهل البيان: فاللام للعهد الذهني[2] (وقراءة بعضهم: ﴿ لَيَخْرُجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾[3] بفتح الياء)[4] احترز به عن قراءة العامة بضم الياء وكسر الراء، وهذا كاف في التمسك بزيادة ألْ في الحال، ولا حاجة إلى ذكر قراءة ﴿ لَنُخْرِجَنَّ ﴾ بالنون مبنيا للفاعل، وقراءة: ﴿لَيُخْرَجَنَّ﴾ بالياء مبنيا للمفعول، وإن كان في كل منهما تمسك[5] (لأن الحال واجبة التنكير،) ولو صورة، نحو: أَخَذَ الْمَالَ كُلاًّ[6]، لأن النكرة أصل، والمقصود بالحال: تقييد الحدث المذكور فقط، فلو عرّفت لضاع التعريف، وهذا تعليل لزيادة ألْ في المسائل الثلاث، لا في الأخيرة فقط كما ظن[7] (فإن قدرت الأذلْ مفعولا مطلقا على حذف مضاف، أي: خروج الأذل كما قدره الزمخشري[8] لم يحتج إلى دعوى زيادة ألْ[9].

تنبيه:

كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف)/ يعقوب بن إبراهيم، صاحب 1/55 أبي حنيفة، وُلّي القضاء لثلاثة خلفاء المهدي، والهادي، والرشيد، مات ببغداد سنة اثنتين وثمانين ومائة[10] (يسأله عن قول القائل:

فَإِنْ تَرْفُقِي يَا هِنْدُ فَالرِّفْقُ أَيْمَنُ   وَإِنْ تَخْرُقِي يَا هِنْدُ فَالْخُرْقُ أَشْأَمُ

---

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 20، 21.

(2) انظر المطول: 81، 82.

(3) المنافقون: 8.

(4) انظر الدر المصون: 6/ 223.

(5) تعريض بالدماميني، حيث ذكر ذلك في شرح المغني: 1/ 115.

(6) قال الرضي في شرح الكافية 2/ 259 في بحث الإضافة: وقد ينصب كلْ على الحال ، نحو : أخذ المال كلاً ، وذلك لكونه في صورة المنكر، وإن كان معرفة حقيقة ، لكونه بتقدير: كلهْ.

(7) ظنه وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 1/95.

(8) الكشاف: 4/ 402.

(9) في (س) بزيادة: إذ لا يجب تعرية المفعول المطلق من ألْ.

(10) انظر ترجمة يعقوب في وفيات الأعيان: 6/ 378، شذرات الذهب: 1/ 198، الأعلام: 8/ 193. وفي حاشية الأمير على المغني 1/ 51: قيل: أن الصواب من الكسائي لـمحمدْ، قلنا: تعدد الواقعة ممكن.

فَأَنْتِ طَلاَقٌ وَالطَّلاَقُ عَزِيمَةٌ ثَلاَثٌ وَمَنْ يَخْرُقْ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ(1)

الرفق: ضد العنف، مصدر رفق كـنْصرْ، والخـرق: ضـد الرفـق، مـصدر خرق كـفْرح(2)، والخُرق- بالضم- [اسم منه](3)، وأيمن: من اليمن، وهو: البركة، وأشام: من الشؤم، ضد اليمن، وأعقّ أي: فهو أعق، على حـذف الفـاء والمبتـدإ، قاله ابن يعيش(4)، [وردّ: بأن](5) هذا مبني علـى أن مـنْ شـرطية، ولـيس بمتعين، لجواز أن تكون موصولة مبتدأ، وتسكين القاف للتخفيف، كقراءة أبي عمرو﴿ وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾(6)، وأعـق: [خـبر المبتـدإ](7)، فـلا حـذف، ولا ضـرورة، ولا قـبح(8) (فقال:) أي: الرشيد (ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث، وإذا نصبها؟ قال أبـو يوسـف: [فقلت](9): هذه مسألة نحوية فقهية، ولا آمَنُ) [مـن](10) (الخطأ إن قلـت فيهـا برأيي، فأتيت الكسائي وهو علـى فراشـه، فـسألته،) وهـذا لا يقـدح في إمامتـه، ومرتبة اجتهاده، لأن التردد في بعض المسائل قد ثبت عمـن هـو مجتهـد بالإجمـاع، كأبي حنيفة ومالك (فقال:) [أي](11) الكسائي (إن رفع ثلاثا طُلِّقت واحدة، لأنه قال: أنت طلاقٌ، ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث،) ولا يلزم من إخباره بذلك أنه طلق امرأته ثلاثا، وعلى هذا فنصب عزيمةً على إضمار فعل، أو على الحـال، أي:

---

(1) البيتان من الطويل، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 168، وشـرح أبيـات المغـني: 1/ 324، والخزانـة: 3/ 459، 461، وبرواية يجني بدل يخرق، وفي شرح المفصل لابن يعيش: 1/ 12 برواية ثلاثـا بـدل ثـلاث. وورد البيت الثاني فقط في الارتشاف: 2/ 986، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 136.
والشاهد فيه: قوله: ثلاث، هل تروى بالرفع، أو بالنصب. وذكر الخلاف.

(2) في (س) بزيادة: أي: عمل شيئا فلم يرفق به، والاسم.

(3) ساقط من (س).

(4) انظر شرح المفصل لابن يعيش: 1/ 13.

(5) في (س): قيل:.

(6) الأنعام: 109.

(7) في (س): خبره.

(8) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 115.

(9) ساقط من (ظ).

(10) ساقط من (س).

(11)

= = = = = = =

والطلاق ثلاث أعزم ذلك عزيمة، أو والطلاق إذا كان عزيمة ثلاث، ذكره في الأشباه[1] (وإن نصبها طُلِّقت ثلاثا؛ لأن معناه: أنت طالق ثلاثا،) نصب على المصدر، لأنه عدده (وما بينهما جملة معترضة،) بالواو بين المصدر وعامله (فكتبت بذلك إلى الرشيد، فأرسل إليَّ بجوائز، فوجهت بها إلى الكسائي، انتهى ملخصا)[2].

(وأقول: إن الصواب أن كلا من الرفع والنصب) في قوله: ثلاث (محتمل لوقوع الثلاث، ولوقوع الواحدة، أما الرفع: فلأن ألْ في الطلاق إما لمجاز الجنس) أي: لاستغراق خصائص أفراده (كما تقول: زَيْدٌ الرَّجُلُ، أي: هو الرجل المعتد به،) الكامل في صفات الرجال، وكأن غيره ليس رجلا (وإما للعهد الذكري) الذي سبق في الكلام ذكر معهوده (مثلها [في][3]: ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾[4] أي: [و][5] هذا الطلاق المذكور) في قوله: أنت طلاق (عزيمة ثلاث، ولا تكون للجنس الحقيقي،) أي: لاستغراق الأفراد حقيقة، قيل: ما المانع من أن تكون بمعنى الكل المجموعي، لا كل فرد فرد، يصير المعنى: أن مجموع أفراد الطلاق الثلاث، [لأن الواقع في العقود ثلاث][6]، [وفيه أن][7] المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد، ولهذا امتنع وصفه بالجمع عند الجمهور[8] (لئلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص) ولا ينتقض بصحة الإخبار عن الأفراد، لأن الكلام في منع الاستغراق الحقيقي (كما يقال:) الأولى: فلا يقال (الْحَيَوَانُ إِنسَانٌ) على أن ألْ فيه للاستغراق، لقوله/ : (وذلك باطل، إذ ليس كل 55/ب

---

(1) انظر الأشباه والنظائر: 4/ 294.

(2) انظر مجالس العلماء: 259، 260، والخزانة: 3/ 460، 461.

(3) ساقط من (س).

(4) المزمل: 16.

(5) ساقط من جميع النسخ.

(6) ساقط من (س). والقائل ابن الصائغ، انظر المنصف: 1/ 116، وحاشية الأمير على المغني: 1/ 51.

(7) في (س): وقد يدفع.

(8) القائل التفتازاني في المطول: 87.

حيوان إنسانا، ولا كل طلاق عزيمة و[لا][1] ثلاثا،) فيه إشارة إلى أن ثلاثا خبر ثان[2] (فعلى العهدية يقع الثلاث،) قيل: 'هذا كلام من يتعقب على هذين الإمامين، أين قاعدة الشرع إذا احتمل اللفظ وقوع الثلاث، والواحدة فإنما تقع الواحدة'[3]، ويدفع [بأن الاحتمال إنما يتصور إذا لم يعلم أن العهدية مراد الشاعر][4]، وبأن كلام المصنف إنما هو بالنظر إلى ما يقتضيه اللفظ مع قطع النظر عن نيته، أو قاعدة شرعية، كما يفصح عنه آخر كلامه[5] (وعلى الجنسية تقع واحدة) وفيه: أن 'ثلاثا' حينئذ يحتمل أن تكون صفة 'طلاق'، وما بينهما اعتراض[6]، فتقع الثلاث لا الواحدة كما لو كان منصوبا نصب المصدر [تأمل][7] (كما قال الكسائي، وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق، وحينئذ يقتضي وقوع [الطلاق][8] الثلاث،) قيل: [9]هذا إذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الأول [وللثاني][10]، واللام للعهد، وأما إذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الثاني واللام للجنس، فلا [يقتضي ذلك][11]، ويدفع: بأن المراد هو الأول، لأنه المنقول عن الكسائي، ولأن إعمال المصدر باللام قليل[يدل على ذلك][12] قوله: (إذ المعنى: فأنت طالق ثلاثا، ثم اعترض بينهما بقوله: والطلاق عزيمة،) فإنه على تقدير أن يكون 'ثلاث' مفعولا مطلقا للمنكر لا للمعرف، سواء كان 'أل' فيه للعهد،

---

(1) ساقط من جميع النسخ.

(2) في (س) بزيادة: لا أنه خبر، و'عزيمة' حال.

(3) القائل ابن الصائغ، وقد ورد قوله في المنصف: 1/116.

(4) في (س): بانه إذا علم أن العهدية مراد الشاعر لا يتصور الاحتمال.

(5) دفعه الشمني في المنصف: 1/116.

(6) قال ابن الصائغ: 'لا اعتراض لأنه إذا احتمل الواحدة وغيرها لم يلزم إلا واحدة، فصح أنه على الرفع طلقت واحدة' وقوله هذا في حاشية الأمير على المغني: 1/ 51.

(7) ساقط من (س).

(8) ساقط من جميع النسخ.

(9) في (س) بزيادة: إنما يقتضي ذلك.

(10) في (س): أو الطلاق الثاني.

(11) ساقط من (س).

والقائل الشمني في المنصف: 1/116.

(12) في (س): بدليل.

أم للجنس حتى لا يكون اعتراضا كما توهم[1] (ولأن يكون حالا من الضمير المستتر في ُعزيمةُ) بتأويل معزوم عليه [حتى يتضمن][2] الضمير (وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث) اعترض: ُبأن الكلام محتمل على تقدير الحال أيضا، بأن تجعل ألْ للعهد الذكري، كأنه قال: والطلاق الذي ذكرت ليس بلغو بل هو معزوم عليه حال كونه ثلاثا[3]، ولا يقدر حينئذ إذا كان، بل إذ كان، وأجيب: بأن المصنف لم يلزم الواحدة على تقدير الحال[4]، وإنما نفى لزوم الثلاث، وهو يصدق باحتمال الثلاث[5]، على تقدير أن تكون ألْ للعهد، وباحتمال الواحدة[6] على تقدير أن لا تكون له[7]، وفيه: أن قول المصنف إذا كان يأبى كون ألْ للعهد كما نبه عليه المعترض (لأن المعنى: والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثا) بيان لحاصل المعنى، لأن الحال والظرف من واد واحد، فمعنى ُجَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًاُ: جاء وقت الركوب، فلا يلزم أن يكون ُثلاثاُ على هذا التقدير خبرا لـُكانُ [محذوفة][8]، وإذا كان كل من الرفع والنصب محتملا لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة (فإنما يقع ما نواه) وأما جعله: ُجواب سؤال نشأ من قوله: إن الصواب[9]، انتهى. فيرده: أن الاستئناف بالفاء لم يعهد (هذا) الاحتمال المذكور في الصورتين (ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر،) من نية، أو قاعدة شرعية (وأما) المعنى (الذي أراده هذا الشاعر المعين) بالرفع صفة للمعنى (فهو ُالثلاثُ، لقوله [بعدُ][10]:

---

(1) توهمه وحي زادة في مواهب الأريب: ل 96/ أ.

(2) في (س): ليتضمن.

(3) المعترض الدماميني في شرح المغني: 1/ 116.

(4) في (س) بزيادة: من غير عزيمة.

(5) في (س) بزيادة: وذلك.

(6) = = = = = = = = =

(7) المجيب الشمني في المنصف: 1/ 116.

(8) في (س): المقدر.

(9) من جعله الشمني في المنصف: 1/ 116.

(10) ساقط من (س).

فَبِينِي بِهَا إِنْ كُنْتِ غَيْرَ رَفِيقَةٍ   وَمَا لِامْرِئٍ بَعْدَ الثَّلاثِ مُقَدَّمُ)

بيني: أمر من البينونة، أي: فارقي، وضمير "بها" للثلاث، وإن كنت: [أي: لإن كنت، تعليل/ للأمر][1]، والمُقَدَّم مصدر ميمي من "قدَّم" بمعنى: تقدَّم، ليس 1/55 لأحد تقدم إلى العِشرة والألفة بعد إيقاع الثلاث، إذ بها تمام الفرقة[2].

(مسألة:

اجاز الكوفيون) ظاهره يشعر بأنهم أجازوا نيابة "ألْ" عن الضمير [المضاف إليه][3] فقط[4]، لكن صرح التفتازاني: "بأن نيابة "ألْ" عن المضاف إليه مطلقا مذهب الكوفيين"[5] (وبعض البصريين، وكثير من المتأخرين نيابة "ألْ" عن الضمير المضاف إليه، وخرجوا على ذلك: ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾[6]) أي: مأواه، [لئلا تخلو][7] الجملة الواقعة خبرا عن ضمير المبتدإ وهو "مَنْ" (وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهُ) أي: وجهه، لئلا يلزم خلو الصفة عن عائد موصوفها، إذ ليس فيها ضمير مرفوع لامتناع رفع الاسمين بعامل واحد، [و][8] هذا إذا رفع "الوجه"، وأما إذا

---

(1) في (س): تعليل للبينونة، أي: لأن كنت.

(2) قائله الدماميني في شرح المغني: 1/ 116.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: ويؤيده إسناد نيابتها عن الظاهر إلى الزمخشري، ويوافق كلام الرضي.
انظر الكشاف: 1/ 119، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 242، 243.

(5) حاشية التفتازاني على الكشاف: ل 51/ ب، حيث قال: "وظاهر كلامه [أي: الزمخشري] أن اللام عوض عن المضاف إليه كما هو مذهب الكوفيين. وانظر ارتشاف الضرب: 1/ 517، والهمع: 3/ 84.

(6) النازعات: 39.
وانظر اختلاف العلماء في الهمع: 3/ 84، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 247، 441، والبحر المحيط: 8/ 42.

(7) في (س): وإلا لخلت.

(8) ساقط من (س).

جر، أو نصب فلا حاجة إلى جعل ألْ [نائبة][1] عن الضمير لوجوده في الصفة (وضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالْبَطْنُ) أي: ظهره وبطنه، لأنهما في الأصل بدلا بعض أجريا مجرى التأكيد بكل، إذ المعنى: ضُرب زيدٌ كلُّه، ولابد في كُل من بدل البعض، والتأكيد بـكُلْ من عائد على المتبوع، [وهذا إذا رفعا، أما][2] إذا نصبا فلا ضرورة إلى نيابة ألْ عن الضمير، لانتصابهما على أنه مفعول ثان بحذف علىٰ، أو على الظرف كما [قرره][3] الرضي[4]، وإلى ذلك[5] أشار بقوله: (إذا رفع الوجه، والظهر، والبطن، والمانعون) من نيابة ألْ عن الضمير (يقدرون: هي المأوى له [والوجه منه، والظهر والبطن منه][6] [في الأمثلة][7]، وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة[8]،) فيخرج نحو: قَامَ الَّذِي ضَرَبَ الْغُلاَمَ، [يريد][9]: أنه قيد الجواز عند القائلين به لا عنده، فلا يرد ما قيل: [إنه][10] يفهم من قول المصنف أن غير ابن مالك طرد الجواز فيها، [فتكون][11] محل خلاف، مع أن الاتفاق فيها على عدم الجواز[12]، ثم ما ذكره المصنف مخالف لقول الرضي: وعند البصريين لا تعوض ألْ من الضمير في كل ما شرط فيه الضمير، كالصلة، والصفة إذا كانت جملة، والخبر، والوصف المشتق، ويجوز في غيره كقوله:

---

(1) في (س): نيابة.
(2) في (س): هذا إذا رفعا، وأما إذا نصبا.
(3) في (س): ذكره.
(4) انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 369.
(5) في (س) بزيادة: ما قررناه.
(6) في (ح) و(ظ): والظهر والبطن منه، والوجه منه.
(7) في (س): له في الآية، ومنه في الأمثلة.
(8) انظر شرح التسهيل: 3/ 102، 337.
(9) في (س): يعني.
(10) ساقط من (س).
(11) في (س): الصلة.
(12) القائل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 313.

لِحَافِي لُحَافُ الضَّيْفِ وَالْبُرْدُ بُرْدُهُ ... ...[1]

(وقال الزمخشري في[2] ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ الْأَسْمَآءَ [كُلَّهَا][3] ﴾: إن الأصل أسماء المسميات،) فحذف المضاف إليه لكونه مدلولا عليه بذكر الأسماء، لأن الاسم لابد له من مسمى[4]، وعوض منه اللام، كقوله تعالى: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[5]، وقال في قوله تعالى: ﴿ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾[6] يراد: أنهارها، نعوض التعريف باللام من تعريف الإضافة، قال[7] الشريف: إنه مذهب كوفي مرجوح[8]، وقد منعه في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾[9] فوجب أن يؤول بأنه أراد الاستغناء عن الإضافة لحصولها بالقرينة، لا بإدخال اللام، لأن

---

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 131.
صدر بيت من الطويل، لمسكين الدرامي، وعجزه:

ولم يلهني عنه غزال مقنع

في الخزانة: 4/ 251، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 228، 3/ 242، وفي أمالي المرتضى: 1/ 474، وبرواية:

أضاحك ضيفي قبل إنزال رحله ... ولم يلهني عنه غزال مقنع

ولعطية بن مسكين الدرامي في أمالي ابن الشجري: 2/ 205.
(2) في (س) بزيادة: قوله تعالى.
(3) البقرة: 31. ما بين معقوفين غير موجود في جميع النسخ.
(4) الكشاف: 1/ 119.
(5) مريم: 4. وانظر الكشاف: ¾.
(6) المائدة: 119.
(7) في (س) بزيادة: السيد.
(8) قال السيد الشريف في حاشية الكشاف: 1/ 259 "وأن يكون تعريفا لاما هو عوض عن تعريف الإضافة، وهذا يعني: معنى كون اللام بدلا من الإضافة، لكنه مذهب كوفي مرجوح".
(9) النازعات: 39.

بإدخال اللام، لأن المراد معين، لكنه تجوز بإطلاق التعويض، وأوله التفتازاني: بأنه ليس كل ما يذكره من المحتملات مختارا عنده[1].

(وقال أبو الشامة) عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، شارح الشاطبية، توفي سنة خمس وستين وستمائة[2] (في قوله:) أي: قول الشاطبي[3]:

(بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلاً ... ...

صدر بيت من الطويل، عجزه:

.. .. تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْئِلا[4]

(إن الأصل: في نظمي،)[5] لفظه: اللام في النظم للعهد المعلوم من جهة القرينة، وهي قائمة مقام الإضافة، كقوله تعالى: ﴿ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ﴾[6]/ أي: في 56/ب
نظمي، نزله منزلة المعروف المشهور تفاؤلا بذلك (فجوزا) أي: الزمخشري، وأبو الشامة، وفيه لف إجمالي، ونشر تفصيلي، كما قيل في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا كُونُوا

---

(1) حاشية التفتازاني على الكشاف: ل 51 ب.

(2) انظر ترجمة أبي الشامة في غاية النهاية: 1/ 365، بغية الوعاة: 2/ 77، شذرات الذهب: 5/ 318، الأعلام: 3/ 299.

(3) الشاطبي هو: قاسم بن فيرُّة ابن أبي قاسم خلف بن أحمد الرعيني الأندلسي، أخذ القراءات عن أبي هذيل وغيره، وأخذ عنه السخاوي. من مصنفاته: القصيدة المشهورة في القراءات المعروفة بـالشاطبية، والرائية في رسم القرآن (ت: 590هـ).
انظر غاية النهاية: 2/ 20، طبقات المفسرين: 2/ 43 – 46، بغية الوعاة: 2/ 260، الأعلام: 5/ 180.

(4) البيت من الطويل للإمام الشاطبي- رحمه الله- في الوافي في شرح الشاطبية: 9، وشرح أبيات المغني: 1/ 336.

(5) وانظر قول أبي الشامة في إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع: 9.

(6) الروم: 3.

كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾[1] (نيابتها عن) الاسم (الظاهر،) وهو المسميات (وعن ضمير الحاضر،) وهو ياء المتكلم (والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب.) يرده تمثيل الرضي بقوله:

لِحَافِي لُحَافُ الضَّيْفِ وَالْبُرْدُ بُرْدُهُ ... ...[2]

(مسألة:

من الغريب أن ألْ تأتي للاستفهام، وذلك في حكاية قطرب: ألْ فَعَلْتَ؟ بمعنى: هل فعلت؟[3]، وهو من إبدال الخفيف ثقيلا) لأن الهاء أخف من الهمزة التي هي أثقل الحروف (كما في الآلْ عند سيبويه،) فإن أصله أهلْ أبدلت هاؤه همزة، والهمزة ألفا كما مرّ[4] (لكن ذلك) أي: إبدال الهاء همزة (سهل، لأنه جُعِل وسيلةً إلى الألف التي هي أخف الحروف) فالقياس على الآلْ قياس مع الفارق، ولا يخفى ما في تعقيب هذا البحث ببحث أماْ من رعاية المناسبة بينهما.

---

(1) البقرة: 135.
قال الحلبي في الدر المصون 1/ 343 عندما تحدث عن قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾: إن أوْ هنا للتفصيل والتوزيع، لأنه لما لف الضمير في قوله: ﴿ وقالوا ﴾ فصل القائلين ... ... ونظيره: ﴿ وقالوا كونوا هودا أو نصارى ﴾، وصدرت الجملة بالنفي بلَنْ لأنها تخلص للاستقبال، ودخول الجنة مستقبل، وقدمت اليهود على النصارى لفظا لتقدمهم زماناً.

(2) سبق تخريجه في ص: 289 من هذا البحث، وانظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 242.

(3) انظر حكاية قطرب في: الممتع في التصريف 1/ 350، 351، وشرح الشافية 3/ 208.
وفي المنصف: 1/ 118، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 150 حكاية ثعلبْ، وفي شرح المفصل لابن يعيش: 10/ 16 نسب هذا القول لأبي عبيدة.

(4) انظر خطبة المصنف ص: 5، ولم يذكره سيبويه في كتابه، وذكره أبو حيان في الارتشاف: 1/ 263، 264، وابن عصفور في الممتع: 1/ 348 – 350، وشرح الشافية: 3/ 208، ولسان العرب: (أ. و. ل) 1/ 277.

[مبحث: أمَا]

(أمَا- بالفتح والتخفيف- على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف استفتاح بمنزلة ألاَ) قال الرضي: كأنهما مركبتان من همزة الإنكار، وحرف النفي، ونفي النفي إثبات، ركبا لإفادة الإثبات والتحقيق، فصارا بمعنى إنّ، إلا أنهما غير عاملين[1] (وتكثر قبل القسم) كما تكثر ألاَ قبل النداء (كقوله:

أمَا وَالَّذِي أبْكَى وَأضْحَكَ، وَالَّذِي   أمَاتَ وَأحْيَا، وَالَّذِي أمْرُهُ الْأمْرُ)[2]

بيت من الطويل، لأبي صخر، عبد الله بن سلمة الهذلي[3]، قال المرزوقي: تكرير الذي ليس بتكثير للأقسام، لأن اليمين واحدة، بدلالة أن لها جوابا واحدا [وهو قوله:

---

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 421.

(2) البيت لأبي صخر الهذلي في شرح شواهد المغني: 1/ 169، وشرح أبيات المغني: 1/ 338، وشرح أشعار الهذليين: 2/ 957، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 3/ 1231، وشرح المفصل لابن يعيش: 8/ 114، وأمالي القالي: 1/ 149. وبلا نسبة في المفصل: 410، والهمع 2/ 588، ورصف المباني: 97.

والشاهد فيه: وقوع ألا قبل القسم.

(3) في (س) بزيادة: جواب القسم:

لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى   أليفين منها لا يروعهما الذعر

- وأبو صخر هو: عبد الله بن سلمة السهمي الهذلي، شاعر إسلامي، في الدولة الأموية، كان متعصبا لبني مروان (ت: 08هـ).

انظر سمط اللآلي: 1/ 399، شرح أشعار الهذليين: 2/ 915، معجم الشعراء: 129، الأعلام: 4/ 90، 91.

لَقَدْ تَرَكَتْنِي أَحْسُدُ الْوَحْشَ أَنْ أَرَى أَلِيفَيْنِ مِنْهَا لاَ يَرُوعُهُمَا الذُّعْرُ][1]

ولو كانت أيمانا مختلفة لوجب أن تكون لها أجوبة مختلفة، وفائدته: التفخيم والتهويل[2]، [جملة أحسد][3] مفعول ثان لـ"تركتني"، و"أن أرى" بتقدير اللام، وقيل: بـ"على"[4]، وهو من الرؤية البصرية، و"أليفين" مفعوله، و"منها" أي: من الوحش صفة "أليفين"، [مثل قوله][5]: "لا يروعهما"، وهو من راعه إذا أفزعه، لا من روّعه كما توهم[6]، و"الذعر" -بالضم- الخوف. يقول: لقد صيرتني هذه المحبوبة لكثرة ما تخيفني بالفراق أحسد الوحش لرؤية الألفة بين اثنين منها لا[7] يخيفها ذعر بقطع تآلفهما، وإذا كان يحسد ما ليس من جنسه، فلإن يحسد من هو [من][8] جنسه أولى.

(وقد تبدل همزتها هاء، أو عينا قبل القسم[9]، وكلاهما) أي: كلا الإبدالين (مع ثبوت الألف وحذفها[10]، أو تحذف الألف) بالمثناه، عطف على "تبدل" (مع ترك الإبدال،) اكتفاء بفتح الميم، فيكون فيها ست لغات[11] (وإذا

---

(1) في (س) ورد في (3).

(2) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 3/ 1231.

(3) في (س): واحسد.

(4) قال الدماميني في شرح المغني 1/ 118: أن أرى في محل نصب، أو خفض بالجار المحذوف وهو "على" أو "اللام" فالنصب على البدل من "الوحش"، والجر بحرف الجر المحذوف.

(5) في (س): الجملة.

(6) في (س) بزيادة: لا مخلا له بالوزن.
توهمه وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 107/ أ حين قال: والترويع التخويف. وغفل عن كونه مخلا بالوزن مع أنه شيخ العروض، وشارح الخزرجية. كما في هامش المخطوط.

(7) في (س) بزيادة: بحيث.

(8) في (س): في.

(9) في (س) بزيادة: نحو: "هما" و"عما". وانظر المفصل: 411، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 42.

(10) في (س) بزيادة: كـ"هم" و"عم".

(11) انظر شرح المفصل لابن يعيش: 8/ 116.

وقعت أنّ بعد أمّا هذه، كسرت) [أي][1]: همزة أنّ (كما تكسر بعد ألا الاستفتاحية) نحو: ﴿ ألاَ إنّ أوْلِيَاءَ اللّهِ لا َخَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾[2].

(والثاني: أن تكون بمعنى ْحَقًّا أو أَحَقًّا على خلاف في ذلك سيأتي، و[3] هذه تفتح [أنّ بعدها][4] كما تفتح بعد ْحَقًّا،) على أنها مبتدأ بتأويل المصدر، وْحَقًّا[5] مصدر واقع ظرفا مخبرا به[6] (وهي) أي: أمّا (حرف[7] عند ابن خروف، وجعلها مع أنّ ومعموليها كلاما تركب من حرف واسم[8]، كما قال الفارسي في يَا زَيْدٌ،) فإنه ذهب إلى أنه كلام ركب من حرف واسم، وأن يـا عامل في المنادى بالنيابة عن الفعل، وعنه: أن/ حروف النداء أسماء أفعال[9]، ذكره الرضي[10] 1/57

(وقال بعضهم: [هي][11] اسم بمعنى ْحَقًّا، وقال آخرون: هي كلمتان الهمزة للاستفهام، ومْا اسم بمعنى شْيء، وذلك الشيء ْحَقًّا،)[12] [أشار][13] إلى مْا نكرة بمعنى شْيء، إلا أن المراد به الحق، ولهذا لم يقل: بمعنى حـقّ (فالمعنى[14]: أحَقًّا، وهذا) القول بأنها كلمتان (هو الصواب، وموضع مْا النصب على الظرفية كما انتصب ْحَقًّا على ذلك في نحو قوله:

أحَقًّا أنّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا ... ...)

---

(1) ساقط من (س).

(2) يونس- عليه السلام-: 62. وانظر الكتاب: 3/ 122.

(3) في (س) بزيادة: أما.

(4) في جميع النسخ: بعدها أنّ.

(5) في (س) بزيادة: خبر.

(6) انظر شرح المفصل لابن يعيش: 8/ 115، والهمع: 2/ 588.

(7) في (س) بزيادة: يؤدي.

(8) ومذهب ابن خروف ذكره المرادي في الجنى الداني: 391، 392، ونقله الدماميني في شرح المغني: 1/ 118، والسيوطي في الهمع: 2/ 588.

(9) كتاب الشعر: 1/ 97.

(10) انظر شرح الرضي على الكافية: 1/ 346.

(11) ساقط من جميع النسخ.

(12) انظر شرح المفصل لابن يعيش: 8/ 115، والهمع: 2/ 580، والجنى الداني: 390، 391.

(13) في (س): نبه.

(14) في جميع النسخ: والمعنى.

صدر بيت من الوافر، للمفضل، عامر بن معشر [البكري، أو لعامر بن أسحم الكندي][1]، عجزه:

(... ... ... [فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقٌ])[2]

الجيرة- بالكسر-: جمع "جارٌ" واستقلوا: ارتحلوا، فنيتنا أي: قصدنا، مبتدأ، وفريق: خبره، وحقا: ظرف مجازي، والأصل: أفي حق هذا الأمر، أي: هذا الأمر معدود من الحق وثابت فيه.

(وهو قول سيبويه[3]،) والجمهور (وهو الصحيح، بدليل) أنهم ربما نطقوا بـ"فيْ" داخلة عليه، نحو (قوله:

أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَـائِمٌ ... ...)

صدر بيت من الطويل، لفائد بن المنذر القشيري[4]، عجزه:

---

(1) ساقط من (س).
- المفضل هو: عامر بن معشر بن أسحم بن عدي بن شيبان بن سودة بن عذرة، عده ابو سلام في طبقة شعراء البحرين.
انظر : طبقات الشعراء: 137، الحماسة البصرية: 1/ 53، شرح شواهد المغني 1/ 171.
- وعامر هو: عامر بن أسحم بن عدي الكندي ، الشاعر الجاهلي.
انظر الحماسة البصرية: 1/ 177، المقاصد النحوية بهامش الخزانة: 2/ 235، ومنتهى امل الأريب: 1/ 131(ع).

(2) زيادة في المغني. قال السيوطي في شرح شواهد المغني: 1/ 171 اليت للمفضل السكري واسمه عامر بن معشر، وقال صاحب الحماسة: هو لعامر بن أسحم بن عدي. وللمفضل العبدي في الخزانة: 10/ 277، والكتاب: 3/ 136، وشرح ابيات سيبويه وللسيرافي: 2/ 208، والأصمعيات: 69.
وفي المقاصد النحوية: 2/ 235 لرجل من عبد قيس. وبلا نسبة في شرح أبيات المغني: 1/ 346، وشرح الأشموني: 1/ 419، وشرح الفية ابن الناظم: 168، وشرح التصريح: 1/ 309، والهمع: 2/ 588، ولسان العرب: (ف. ر. ق) 7/ 83. والشاهد فيه: نصب أحقاً على الظرفية.

(3) انظر الكتاب: 3/ 135.

(4) شاعر إسلامي مقل، شعره غزل رقيق وجذاب.
انظر معجم الشعراء: 207.

(... ... ... وَأَنَّكِ لاَ خَلٌّ هَوَاكِ وَلاَ خَمْـرُ])[1]

الهمزة: للإنكار والتوبيخ، ومغرم: اسم مفعول من أغـرم بكـذا إذا أولـع به، وهائم: اسم فاعل من هام على وجهه ذهب من العشق وغيره، والواو في أنك للحال[2]، ومعنى لا خل[3] ولا خمر: لـيس بـشيء يخلـص، كمـا العنـب المـتردد [بينهما][4]، فمن كان حال هواه بهذه المثابة، كيف يكون غرام من أغرم به حقـا؟ (فأدخل عليها) أي: على كلمة حق معرفـة (في، وأن وصـلتها مبتـدأ، والظـرف) يعني: أفي الحق (خبره) قدم عليه، ولهذا لم يجز كسر أن لأن الظرف لا يتقـدم علـى المكسورة لانقطاعها عما قبلها، وإنما ذكر هذا الإعراب علـى التمثيـل، وإلا ففـي المرفوع[5] الواقع بين أحد الأشياء الستة ثلاثة مذاهب[6]: كونه مبتـدأ، مـع جـواز كونـه فـاعلا [وهـو الأرجـح][7]، و[8]عكـسه، و[9] وجـوب كونـه فـاعلا، كمـا سيأتي[10].

(وقال المبرد: حقًّا مصدر لـحَقّ) بمعنى: ثبت (محذوفا وأنّ وصلتها فاعل) لمصدر، أو الفعل منوب عنه[11].

---

(1) زيادة من المغني.
والبيت لفائد بن المنذر في شرح التصريح: 1/ 517، والمقاصد النحوية: 3/ 81. ولعابد بن المنـذر في شـرح شواهد المغني: 1/ 172، والخزانة: 1/ 401، 10/ 274. وبلا نسبة في أوضـح المـسالك: 2/ 34. وقـد ورد البيت في ديوان مجنون ليلى: 91. والشاهد فيه: أفي الحق منصوب على الظرفية.

(2) في (س) بزيادة: وإنْ بالكسر.

(3) في (س) بزيادة: هواك.

(4) في (س): بين كونه خلا، وكونه خمرا، أي.

(5) في (س) بزيادة: بعد الظرف.

(6) في (س) بزيادة: أن الأرجح.

(7) في (س) ورد في (5).

(8) في (س) بزيادة: الثاني.

(9) في (س) بزيادة: الثالث.

(10) انظر المغني، الباب الثالث: 1/ 511.

(11) انظر المقتضب: 1/ 215.

(وزاد المالقي لـ ْأمَا ْ معنى ثالثا، وهو أن تكون [حرف][1] عَرْضٍ بمنزلة [ألا][2]،) وعليه[3] الرضي[4]، إلا أنه جعلها مركبة بلا شك، وقال ابن قاسم: لم اره في غير كلامه[5] (فتختص بالفعل، نحو: [أمَا تقُومُ، و][6] أمَا تقْعُدُ) فإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل نحو: أمَا زَيْدًا[7]، والمعنى: أما تبصر زيدا، كذا نقل عنه [ابن قاسم][8].

(وقد يُدَّعَى في ذلك) المثال (أن الهمزة للاستفهام التقريري، مثلها في ألمْ وألا، وأن ْما ْ نافية،) دخلت عليها الهمزة لتقرير ما بعد النفي، على رأي من قال: إن التقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة، بل بما يعرفه المخاطبْ كما مر[9]، ثم إنه مبني على أن لا تكون ْأماْ حرف عرض، فلا يرد: أن هذا التقدير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض[10] (وقد تحذف هذه الهمزة) التي للاستفهام التقريري قبل ْماْ (كقوله:

مَا تُرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعَدًّا وَأَبَادَ السَّرَاةَ مِنْ عَدْنَانِ)[11]

---

(1) زيادة في المغني.

(2) في جميع النسخ: لولا، وفي (س) بزيادة: ويؤيده: أنها بسيطة كألاَ للاستفتاح. انظر رصف المباني: 96.

(3) في (س) بزيادة: كلام.

(4) شرح الرضي على الكافية: 4/ 443.

(5) الجنى الداني: 392.

(6) ساقط من (ح) و(ظ).

(7) في (س) بزيادة: أما عمرا.

(8) في (س): في الجنى الداني. انظر الجنى الداني: 392.

(9) انظر مبحث الألف ص: 66.

(10) أورده الدماميني في المنصف: 1/ 119.

(11) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 173، وشرح أبيات المغني: 1/ 359، والهمع: 2/ 588، وفي الجنى الداني: 393 برواية ْقحطانْ بدل ْعدنانْ، وفي التوضيح 89 برواية العجز:

وأباد القرون من قوم عاد

والشاهد فيه: حذف الهمزة من ْماْ اصلها ْأماْ.

بيت من الخفيف، أصل ْما ْأما، وترى: تعلم، وأباد: [أهلك وأذهب][1]، ومعد بن عدنان: أبو العرب[2]، والسراة- بفتح السين-: السارات جمع سَرِيّ، قال الفيومي: ْهو جمع عزيز لا يكاد يوجد/ له نظير، لأنه لا يجمع ْفَعِيلْ على ْفَعَلَة[3]، وفي القاموس: أنه اسم جمع[4]، قيل: ْيمكن أن تكون ْما ْهنا نافية، ولا همزة محذوفة، والكلام خبر محض خوطب به من يعلمه، ولكن عنده غفلة وانهماك في اللذة تنزيلا منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم[5].

---

(1) في (س): أذهب وأهلك.

(2) معد بن عدنان هو: هو معد بن عدنان بن أد بن أدد بن الهميسع، من أحفاد إسماعيل ، جد جاهلي، من سلسلة النسب النبوي.

انظر: جهرة أنساب العرب: 9، الروض الأنف: 1/ 11، السيرة النبوية لابن هشام: 1/ 8، الأعلام: 7/ 265، 266.

(3) المصباح المنير: (س. ر. ي) 150.

(4) القاموس المحيط: (س. ر. و) 4/ 389.

(5) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 120.

[مبحث: أمَّا]

(أمَّا- بالفتح والتشديد - [و][1] قد تبدل ميمها الأولى ياء) وهو لغة بني تميم، وبني عامر، ذكره ابن عادل[2] (استثقالا للتضعيف،) ولهذا أبدلت اللام ياء في نحو: أمليت[3] (كقول عمر بن أبي ربيعة:

رَأَتْ رَجُلاً أَيْمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى، وَأَيْمَا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصَرُ)[4]

بيت من الطويل، كذا أنشده ابن خروف[5]، [لكن أنشده ابن قاسم بإبدال الميم في الصدر فقط][6]، فيكون فيه جمع بين الأمرين. عارضت: ارتفعت [في الأفق][7]، ويضحى- من [بابي][8] عَلِمَ و فَتَحَ-: يبرز للشمس، ويخصر[9]- من باب عَلِمَ مضارع خصرَ-: الرجل إذا آلمه البرد في أطرافه، يقول:

---

(1) ساقط من جميع النسخ.

(2) قال في اللباب في علوم الكتاب 1/ 468: قوله: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ لغة بني تميم، وبني عامر في أمَّا أيْمَا يبدلون من أحد الميمين ياء؛ كراهة التضعيف.

(3) انظر الممتع في التصريف: 1/ 373.

(4) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: 102 وبرواية أمَّا في الموضعين، وفي شرح شواهد المغني: 1/ 174، وشرح أبيات المغني: 1/ 360 برواية أيما في الصدر وأما في العجز، والخزانة: 5/ 315 برواية يخسر بدل يخصر، والأزهية: 148، وفي الكامل: 1/ 125، واللباب في علوم الكتاب: 1/ 468 برواية أيما في الموضعين، وفي لسان العرب: (ض. ح. ا) 5/ 472 وبرواية أما في الموضعين.

وبلا نسبة في الجنى الداني: 527 وبرواية أيما في الصدر وأما في العجز، ورصف المباني: 99 وبرواية أيما في الموضعين. والشاهد فيه: إبدال الميم الأولى من أمَّا ياء.

(5) في (س) بزيادة: بالإبدال في الصدر والعجز.

وفي شرح الرضي على الكافية 4/ 477 قال: روى ابن خروف أيما في الصدر، وأما في العجز.

(6) في (س): وفي الجنى الداني الإبدال في الصدر فقط.

انظر الجنى الداني: 527.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س): باب.

(9) في (س) بزيادة: بالخاء المعجمة.

رأت رجلا فقيرا لا ثياب له، فهو إذا ارتفعت الشمس يبرز لها ليدفأ، وإذا جاء العشي آلمه البرد.

(وهي حرف شرط) يوافق كلام ابن الحاجب، حيث عدها من حروف الشرط[1]، ويخالف ما في الكشاف: من أنها حرف فيه معنى الشرط[2]، وما في الجنى الداني: من أنها حرف إخبار مضمن معنى الشرط[3]، وأجيب: بأن المصنف جعلها حرف شرط باعتبار تضمنها لمعنى الشرط، لا باعتبار أنها موضوعة للشرط، والإضافة لأدنى ملابسة[4] (و) حرف (تفصيل) قاله ابن مالك وغيره[5] (وتوكيد.

أما أنها للشرط فيدل لها لزوم الفاء بعدها،) لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد من الشرط[6]، ولهذا لم يلزم الفاء في نحو: افْعَلْ وَإِلاَّ أَضْرِبْكَ (نحو: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ ﴾[7] الآية، ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه،) لا بالفاء، ولا بغيرها من حروف العطف (ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها،) كما هو شأن الزائد، قيل: قد يناقض بمثل الباء في أفعل به للتعجب، فإنه زائد لازم[8]، ويرده ما قال الرضي: أنه قد يحذف إن كان المتعجب منه أنْ وصلتها، نحو: أَحْسِنْ أَنْ تَقُولَ[9] (ولما لم يصلح ذلك،) الاستغناء (وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء.

---

(1) الإيضاح: 2/ 260.

(2) الكشاف: 1/ 110.

(3) الجنى الداني: 522.

(4) الجيب الشمني في المنصف: 1/ 120.

(5) انظر شرح الكافية الشافية: 2/ 181.

(6) قاله الرضي في شرح الكافية: 4/ 469.

(7) البقرة: 26.

(8) القائل ابن الصائغ، انظر قوله في المنصف: 1/ 121، وعزمي زادة كما في هامش المخطوط.

(9) شرح الرضي على الكافية: 4/ 234.

فإن قلت: قد استغني عنها في قوله:

فَأَمَّـا الْقِتَـالُ لاَ قِتَـالَ لَـدَيْكُمُ ... ...)

تمامه:

(... ... ... [وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ])[1]

[وقبله:

فَـضَحْتُمْ قُرَيْـشًا بِـالْفِرَارِ وَأَنْـتُمُ قُمُـدُّونَ سُـودَانٌ عِظَـامُ الْمَنَاكِـبِ][2]

القتال: مبتدأ، خبره: لا قتال لديكم حذف منه الفاء، وأغنى عموم النفي عن العائد، وسيرا: نصب على المصدر، على تقدير: لكنكم تسيرون سيرا، أو اسم لكنْ على تقدير: لكن لكم سيرا[3]، وعراض- بالكسر-: الجانب والناحية،

---

(1) ما بين معقوفين زيادة من المغني.
البيت من الطويل، للحارث بن خالد المخزومي في شرح شواهد المغني 1/ 177، وشرح أبيات المغني: 1/ 369.
وبلا نسبة في الخزانة: 1/ 452، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 134، 9/ 12، وأمالي ابن الشجري: 1/ 290، وشواهد التوضيح: 137. والشاهد فيه: حذف الفاء من قوله: لا قتالَ للضرورة.

(2) ساقط من (س). وفي (س) بزيادة: قال أبو الفرج: هذا مما هجي به بنو أسد.
القُمُدّ هو: القوي الشديد. انظر القاموس المحيط: (ق. م. د) 1/ 399.
- وأبو الفرج هو: علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المروني الأصبهاني، من أئمة الأدب والأعلام في معرفة التاريخ، والأنساب، والسير، والآثار، واللغة، والمغازي. من مصنفاته: الأغاني، مقاتل الطالبين، نسب في عبد شمس (ت: 356هـ).
انظر: مرآة الجنان: 2/ 271، شذرات الذهب: 3/ 19، 20، الأعلام 4/ 278.

(3) فعلى الأول اسم لكنْ محذوف، وعلى الثاني خبرها محذوف. انظر هامش المخطوط.

كالعرض- بالضم- كما في القاموس[1]، لا جمع عريض كما ظن[2]، والمواكب: جمع موكب وهم ركاب الإبل للزينة[3].

(قلت: هو ضرورة،) إذ البيت من الطويل، ومفاعيلن[4] لا يصير مفاعلتن لا بزحاف ولا بغيره، بخلاف العكس، [وسره أن لنا ما تسكن المتحرك، وليس لنا ما تحرك الساكن][5] (كقول عبد الرحمن بن حسان:) بن ثابت[6]/، 1/58

وعزاه الأندلسي إلى كعب بن مالك[7].

(مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ... ...)

صدر بيت من البسيط، وعجزه:

(... ... ... [وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ])[8]

---

(1) القاموس المحيط: (ع. ر. ض) 2/ 382.

(2) ظنه ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 358.

(3) في (س) بزيادة: وكذا الفرسان.

(4) في (س) بزيادة: فيه.

(5) ساقط من (س). وبزيادة: ومثله مستفعلن فلو صرح بالفاء لصار إياه.

(6) في (س) بزيادة: رضي الله عنه.

- عبد الرحمن بن حسان هو: أبو محمد، عبد الرحمن بن حسان بن ثابت- رضي الله عنه- بن المنذر بن حزام، الشاعر المشهور (ت: 104هـ).

انظر: الإصابة 3/ 89 ت:6205، الأعلام 3/ 303، 304.

(7) في (س) بزيادة: رضي الله عنه. انظر قول الأندلسي في مواهب الأريب: ل 100/ أ.

- كعب بن مالك هو: أبو عبد الله، كعب بن مالك بن عمرو بن القين الأنصاري الخزرجي السلمي، أحد شعراء النبي- عليه الصلاة والسلام-، وأحد الثلاثة المخلفين الذين تاب الله عنهم، عده الجمحي في طبقة شعراء أهل المدينة (ت: 50هـ).

انظر: طبقات الشعراء 117، 118، الإصابة 3/ 401، معجم الشعراء 274، 275، الأعلام 5/ 228.

(8) ما بين معقوفين زيادة من المغني.

البيت لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب: 2/ 365، والكتاب: 3/ 65، والمقتضب: 1/ 375، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 4/ 433، وشرح المفصل لابن يعيش: 9/ 3، وأمالي ابن الشجري: 1/ 290، وشرح التصريح: 2/ 406. وله، أو لكعب بن مالك في شرح شواهد المغني: 1/ 178، ولكعب بن مالك في شرح أبيات سيبويه: 2/ 109. وبلا نسبة في الكتاب: 3/ 114، وشرح التسهيل لابن مالك: 4/ 76، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 97، 111، 463. والشاهد فيه: حذف العائد من جواب اسم الشرط، كما حذف منه الفاء.

فيه تلميح إلى آية: ﴿ مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[1] حذف العائد من جواب اسم الشرط، كما حذف [منه الفاء][2] ضرورة، أي: فالله يشكرها لـه، والشر: مبتدأ، خبره: بالشر، ومثلان: خبر محذوف، أي: همـا مـثلان، إذ لا يـصح أن يكون خبرا عن[3] المذكور، كذا قيل[4]، ولك أن تجعله من قبيـل رَاكِـبُ النَّاقَـةِ طُلَيْحَانْ فإن الإضافة وحرف الجر من واد واحد.

(فإن قلت: فقد حُذِفت) الفاء (في التنزيل في قوله تعـالى: ﴿ فَأَمَّـا الـذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُـوهَهُمْ أَكَفَـرْتُم [بَعْـدَ إِيمَـانِكُمْ] ﴾[5]،) قلـت: الأصـل فيقـال لهـم: أكفرتم؟[6] (فحذف القول) الذي هو[7] المبتدأ (استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف[8]، ورُبَّ شـيء يـصح تبعـا ولا يـصح اسـتقلالا،) هـذا [كلـي][9] مخصوص[10] بالعربية، ثم نظر له بجزئ من المسائل الفقهية ليحصل المستفيد زيادة [النماء][11]، بأن هذا الكلي له موضع في القبول حتى يعتـبر في الفقـه الـذي هـو مدار الدين والدنيا فقال: (كالحاج عن غيره يُصلِّي عنه ركعتي الطواف، ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح،) وما قيل: [إنه][12] كـان الأليـق أن

---

(1) الأنعام: 160.

(2) في (س): الفاء منه.

(3) في (س) بزيادة: المبتدأ.

(4) القائل ابن الملا في منتهى أمل الأريب: 1/ 362، وهذا إعراب العيني في المقاصد النحوية: 4/ 433.

(5) ما بين معقوفين ليس موجودا في جميع النسخ.
آل عمران: 106.

(6) انظر الكشاف: 1/ 351.

(7) في (س) بزيادة: خبر.

(8) في (س) بزيادة: وإن كان حذفها في غير هذا في الشعر.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س) بزيادة: مسائل.

(11) في (س): أنس.

(12) ساقط من (س).

يمثل بمسألة النسب إلى فَعيلة فإنك تحذف الياء تبعا للنداء، وفي فَعيل لا تحذف[1]، ليس بشيء، لأن هذه داخلة في الكلي المذكور، والتنظير إنما يكون بشيء خارج عنه، على أنه يجوز أن تحذف الياء والتاء معا من غير [تبع][2]، و(هذا) أي: حذف[3] جواب أمّا تبعا لحذف القول المستغنى عنه بمقولة (قول الجمهور[4].

وزعم بعض المتأخرين) هو[5]: كمال الدين عبد الواحد بن الزملكاني، من مشائخ الشام، مات بدمشق سنة إحدى وخمسين وستمائة، فإنه اعترض على النحاة في تفسيره الموسوم بنهاية التأميل في أسرار التنزيل[6]، وقد نقله أبو حيان في النهر، وبذل جهده في رده[7] (أن فاء جواب أمّا لا تحذف في غير الضرورة أصلا،) أي: لا استقلالا ولا تبعا (وأن الجواب في الآية ﴿ فَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴾[8]) اقتصر المصنف في نقل كلامه على ما هو اللازم هنا، وإلا قال:[9] قوله تعالى: ﴿ فَذُوقُوا ﴾ جواب ﴿أمّا ﴾، ولقوله: ﴿ أَكَفَرْتُم ﴾، ورده أبو حيان: بأن الاستفهام هنا لا جواب له، لأنه على طريق التوبيخ[10] (والأصل: فيقال لهم: ذوقوا، فحذف القول) وحده، يعني: مادته، وإلا فالمقدر هنا ليس [لفظ المصدر][11] (وانتقلت

---

(1) قائله ابن الصائغ، وأجاب عنه الشمني، انظر المنصف: 1/ 121.

(2) في (س): ان يتبع أحدهما الآخر.

(3) في (س) بزيادة: فاء.

(4) انظر شرح الكافية الشافية: / 182.

(5) في (س) بزيادة: الشيخ.

(6) قوله في اللباب في علوم الكتاب: 5/ 455.

- والزملكاني هو: أبو المكارم، عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري الزملكاني كمال الدين، أديب، من القضاة، وله شعر حسن . من مصنفاته: التبيان في علم البيان المُطْلع على إعجاز القرآن، ورسالة في الخصائص النبوية.

انظر بغية الوعاة: 2/ 119، شذرات الذهب: 5/ 254، هدية العارفين: 2/ 164، الأعلام: 4/ 176.

(7) في (س) بزيادة: والمصنف اكتفى بقوله: زعم. وانظر النهر الماد بهامش البحر المحيط: 3/ 23، 24.

(8) آل عمران: 106.

(9) في (س) بزيادة: إنّ.

(10) البحر المحيط: 3/ 23.

(11) في (س): لفظه.

الفاء إلى المقول، وأن ما بينهما) من قوله تعالى: ﴿ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (اعتراض) بين المبتدإ والخبر (وكذا قال) ذلك البعض (في آية الجاثية ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَاتِي ﴾[1] الآية، قال: أصله فيقال:) لهم (ألم تكن آياتي، ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة) قضاء لحق صدارتها، كما تأخرت عنها في ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾[2] على قول سيبويه والجمهور[3]، إلا أن الفاء [هنا جوابية][4]، وهناك عاطفة، [وصرح الزمخشري][5]: بأن الفاء في هذه الآية أيضا عاطفة على جواب "أمَّا" المقدر، وهو "فيقال"[6]، على خلاف ما زعمه الزاعم، وقد يقال: إن ما زعمه لا يرد على النحاة، لأن مدعاهم/ ليس عدم صحة حذف القول بعد "أمَّا" بدون حذف الفاء، بل إنه يجوز حذف الفاء من الخبر القولي مطردا. 58 / ب

(وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة،)[7] قال الرضي: "والمعنى الأول لازم لها في جميع مواقع استعمالها"[8] (ومن ذلك: ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ ﴾ ﴿ وَأَمَّا الْغُلَٰمُ ﴾ ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ ﴾[9] الآيات، وقد يترك تكرارها) خلافا لبعضهم، فإنه يرى: أن التفصيل لا يكون إلا بتكرار

---

(1) الجاثية: 31.
(2) يوسف – عليه السلام –: 109.
(3) في (س) بزيادة: كما مر. انظر مبحث الألف المفردة ص: 52.
(4) ساقط من (س).
(5) في (س): وكلام الزمخشري صريح.
(6) قال في الكشاف 4/ 193: "وجواب "أمَّا" محذوف تقديره: وأما الذين كفروا فيقال لهم".
(7) الآية: 26.
(8) في شرح الرضي على الكافية 4/ 466، 467: "والمعنى الثاني: أي: الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها، بخلاف معنى التفصيل فإنها قد تتجرد عنه، وقد التزم بعضهم هذا المعنى فيها أيضا في جميع مواقعها".
(9) الكهف: 79، 80، 82.

للفصل بينه وبين الأول، كما في الجنى الداني[1] (استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم.

فالأول[2]: نحو: ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ واعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ ﴾[3] [أي:][4] وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا). فإنه ذكر حال أحد الفريقين وهم الذين آمنوا، واكتفى بذكر حالهم من حال الفريق الذي هو ضدهم وهم الذين كفروا، وهذا الطريق من الإيجاز يسمى الاكتفاء وهو: ذكر أحد الضدين مع [أن][5] كلا منهما مراد[6]، مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي الَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾[7] أي: وما تحرك.

(والثاني:) أي: الذي ترك [فيه][8] تكرار أمّا استغناء بكلام انتهى (نحو: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾[9] أي: وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم،) هذا هو القسم الذي ترك (ويدل على ذلك: ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ أي: [كل][10] من المتشابه والمحكم من عند الله، والإيمان بهما واجب،) هذا هو المذكور في موضع القسم الآخر (وكأنه قيل: وأما الراسخون في العلم

---

(1) الجنى الداني: 523.

(2) في (س) بزيادة: أي: الذي يترك فيه تكرار أمّا استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر.

(3) النساء: 174، 175.

(4) ساقط من (ظ).

(5) في (س): كون.

(6) انظر تعريف الاكتفاء في البرهان في علوم القرآن: 3/ 118.

(7) الأنعام: 13.

(8) ساقط من (س).

(9) آل عمران: 7.

(10) ساقط من (ظ).

يقولون: وهذه الآية في أمَّا المفتوحة، نظير قولك في إمَّا المكسورة: إمَّا أنْ تَنطِقَ بخيرٍ وَإلاَّ فَاسكُتْ)[1] وإنما كان نظيره لأن المفتوحة[2] لتفصيل الجملة، والمكسورة لتفصيل المفرد، فكما استغنى عن [إمَّا][3] الثانية المكسورة بذكر ما يغني عنها استغنى عن المفتوحة الثانية كذلك (وسيأتي ذلك، كذا ظهر لي،) بيان لكونه مستبدا بهذا [التنظر][4] (وعلى هذا) أي: على كون ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ كلاما ذكر في موضع القسم الآخر (فالوقف على ﴿إِلاَّ اللَّـهُ﴾) [لازم][5]، لأن الكلام تم عنده، ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾ استئناف لبيان القسم الآخر ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأوِيلَهُ إِلاَّ اللَّـهُ﴾ اعتراض بين القسم الأول ودليل القسم الثاني، وعليه فالراسخون غير عالمين بالمتشابهات وهو مذهب علمائنا، ذكره في التوضيح[6]، [قال][7] التفتازاني: والحق انه إن أريد بالمتشابه ما لا سبيل للمخلوق فالحق الوقف، وإن أريد ما لا يتضح، بحيث يتناول المجمل، والمؤول، فالحق العطف[8] (وهذا المعنى) أي: مدح الراسخين بتسليم ما في كتاب الله والإيمان به، وذم طالب المتشابه بقوله: ﴿ فَأَمَّا الذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ الآية (هو) المعنى (المشار إليه في آية البقرة السابقة) حيث مدح المؤمنين، وجعل ذم الكافرين مقابلا له، ثم ذيل بقوله:
﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ/ كَثِيرًا ﴾[9] فكأنه أشير إلى ما ذكر هنا من الفريقين 1/59
المتقابلين (فتأملها) [كأنه][10] إشارة إلى الفرق بينهما، بأن مساق هذه الآية على

---

[1] انظر ص: 323 من مبحث إمَّا.
[2] في (س) بزيادة: الثانية كذلك.
[3] ساقط من (س).
[4] في (س): التنظير.
[5] ساقط من (س).
[6] انظر شرح التصريح على التوضيح: 2/ 427.
[7] في (س): وقال.
[8] انظر حاشية التفتازاني على الكشاف: ل 114/أ
[9] البقرة: 25.
[10] في (س): فكأنه.

ما وقع في القرآن من المتشابهات، ومساق[1] آية البقرة على ضرب أمثال منه تعالى.

(وقد تأتي لغير تفصيل أصلا،) [أي][2]: لا لفظا ولا معنى، وهذا تصريح بما علم من قوله: فهو غالب حالها (نحو: أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ) [من غير سبق إجمال][3]، قال الرضي: قد التزم بعضهم لزوم التفصيل في جميع مواقعها[4]، وجواز السكوت على مثل قولك: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ يدفع دعوى اللزوم، ولهذا اختاره المصنف هنا، نعم قال في [حواشيه على التسهيل][5] تبعا [لابن مالك][6]: والظاهر أن أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ لا يقال إلا إذا وقع تردد [من][7] شخصين نسباهما، أو أحدهما إلى ذلك، فهي على هذا للتفصيل، أي: وأما غيره فليس كذلك[8].

(وأما التوكيد فقلّ من ذكره،) قال بعض المحققين: أَمَّا لتفصيل مجمل سابق مع التأكيد لمضمون الجزاء، وقد تستعمل لمجرد التأكيد، ونسبه إلى الرضي[9] (ولم أرَ من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال: فائدة أَمَّا في الكلام أن تعطيه فضل توكيد،) أي: توكيد زيد (تقول: زَيْدٌ ذَاهِبٌ،) إذا قصدت مجرد الإخبار بذهاب زيد (فإذا قَصَدْتَ توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب) وقربه (وأنه منه عزيمة) [أي][10]: إرادة الشيء مع القطع به، ويقابلها الرخصة

---

(1) في (س) بزيادة: ما في.
(2) في (س): يعني.
(3) ساقط من (س).
(4) شرح الرضي على الكافية: 4/ 467.
(5) في (س): شرح التسهيل.
(6) في (س): للمصنف.
(7) في (س): في.
(8) انظر المنصف: 1/ 123.
(9) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 466.
(10) في (س): وهي.

(قلت: أَمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ ولذلك) أي: للإعطاء المذكور (قال سيبويه في تفسيره: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ ذَاهِبٌ، وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين:) أي: محضر لهما، من أدلى بحجته إذا أحضرها (بيان كونه توكيدا،) فإنه بمنزلة التعليق بوجود شيء ما، لأن معنى مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ ذَاهِبٌ أن يقع في الدنيا شيء يقع ذهاب زيد، وما دامت الدنيا باقية فلابد من وقوع شيء فيها، فيكون المعنى: إن ذهاب زيد ثابت البتة (وأنه في معنى الشرط، انتهى)[1]. قال الرضي: ليس قصد سيبويه به أن أمَّا بمعنى مهما كيف وهذه حرف، ومهما اسم؟ بل [قصده][2] إلى المعنى البحت، لأن معنى مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ قَائِمٌ: إن كان شيء فزيد قائم، أي: هو قائم البتة[3].

(ويُفصل بين أمَّا وبين الفاء بواحد من أمور ستة،) يعني: غالبا ،[إذ يجوز][4] الفصل [بينهما][5] بأكثر، قال [الحلبي][6] في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ ﴾[7] الإنسان: مبتدأ، وفي خبره وجهان، أحدهما- وهو الصحيح: أنه جملة فيقول، والظرف منصوب به لأنه في نية التأخير[8]، نعم قال الرضي: ولا يتقدم من أجزاء الجزاء شيئين فصاعدا، لأنك لا تتجاوز قدر الضرورة[9]، فحمل كلام المصنف [على هذا][10] إنما يتم إذا علم ما ذهب إليه في المسألة، وما قيل: إنه

---

(1) انظر الكتاب: 4/ 235.

(2) ساقط من (س).

(3) شرح الرضي على الكافية: 4/ 469.

(4) في (س): وإلا فيجوز.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): الشهاب.

(7) الفجر: 15.

(8) انظر الدر المصون: 6/ 520.

(9) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 468.

(10) في (س): عليه.

منقوض بتجويزهم مثل: أَمَّا الْيَوْمَ [يَرْحَمُكَ][1] اللَّهُ فَالْأَمْرُ كَذَا[2] [غير][3] وارد،[لأن جملة الدعاء][4] ليست من أجزاء الجزاء.

(أحدها:/ المبتدأ كالآيات السابقة.

والثاني: الخبر، نحو: أَمَّا فِي الدَّارِ فَزَيْدٌ، وزعم الصفار:) قاسم بن علي، شارح كتاب سيبويه، صاحب الشلوبين وابن عصفور [مات بعد الثلاثين وستمائة][5] (أن الفصل به قليل[6].

والثالث: جملة الشرط، نحو: ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ ﴾[7] الآيات) قال [الحلبي][8]: اختلف النحاة في الجواب المذكور هل هو لـ"أمّا"، أو لـ"إنْ" وجواب الأخرى محذوف أو الجواب لهما معا، ثلاثة أقوال، الأول: لسيبويه، والثاني: للفارسي في أحد قوليه، وله قول آخر كسيبويه، والثالث: للأخفش[9]. [فما][10] ذكره المصنف هو قول سيبويه، وعليه الرضي حيث قال: [والدليل على أنه ليس جواب إنْ][11] عدم جواز أَمَّا إِنْ جِئْتَنِي أُكْرِمْكَ بالجزم[12] [واستدل

---

(1) في (س): رحك.

(2) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 101/ ب.

(3) في (س): فغير.

(4) في (س): فالجملة الدعائية.

(5) ساقط من (س).

(6) قال أبو حيان في الارتشاف 2/ 568: "في كتاب البطليوسي للصفار أن الفصل بينهما بالخبر قليل"، وفي الجنى الداني 525: "وفي كتاب الصفار أن الفصل بينهما بالخبر قليل".
انظر ترجمة الصفار في كشف الظنون: 1428، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 235، بغية الوعاة: 2/ 25، الأعلام: 5/ 178.

(7) الواقعة: 88، 89.

(8) في (س): الشهاب.

(9) الدر المصون: 6/ 270. وانظر الكتاب: 3/ 79، وكتاب الشعر: 1/ 64، 65، ومعاني القرآن للأخفش: 2/ 493.

(10) في (س): مما.

(11) في (س): فروح: جواب أمّا استغني به عن جواب أنْ لا جواب إنْ بدليل.

(12) شرح الرضي على الكافية: 4/ 469.

المصنف بأن القاعدة: أنه إذا اجتمع شرطان، ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد فإنه يجعل لأولهما](1)، [ورُدّ: بأنا](2) لا نسلم أن ثمة شرطين اجتمعا تحقيقا، بل الجواب المذكور للثاني، وهو وجوابه جواب الأول(3)، وفيه بحث:

أما [في الأول](4): فلما صرحوا بأن أمّا بمنزلة إنْ يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ.

وأما [في الثاني](5): فلأنه(6) أحد المذاهب الثلاثة في الجواب بعد الشرطين الصريحين.

(والرابع: اسم منصوب لفظا أو محلا بالجواب،) سواء كان ذلك الاسم مفعولا به (نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ﴾(7) الآيات). و(8)الثالث: مثال لمنصوب محلا بالجواب، أو [كان](9) حالا، نحو: أمَّا مُجَرَّدًا فَأنَا ضَارِبُكَ(10)، أو مفعولا مطلقا نحو: أمّا ضَرْبَ الْأَمِيرِ فَأنَا ضَارِبُكَ، أو مفعولا له نحو: أمَّا تَأْدِيبًا فَأنَا ضَارِبُكَ، قال الرضي: يتقدم على الفاء هذه المعمولات إذا قصدت أنها ملزومات للحكم؛ والمعنى: أن عدم القهر ينبغي أن يكون لازما لليتيم، وذهابي: لازما ليوم الجمعة، وكذا غيره، ولا يستنكر عمل ما بعد الفاء السببية](11) فيما قبلها، وإن

---

(1) ساقط من (س). وانظر شرح التسهيل: 3/ 215، 216.

(2) في (س): وما قيل.

(3) رده الدماميني في شرح المغني: 1/ 124.

(4) في (س): أولا.

(5) في (س): ثانيا.

(6) في (س) بزيادة: لم يذهب إليه أحد في مسألتنا، بل هو.

(7) الضحى: 9.

(8) في (س) بزيادة: الآية.

(9) ساقط من (س).

(10) سهو، لأن مجرداً حال.

(11) ساقط من (س).

كان ممتنعا في غير هذا الموضع، بل يجوز ذلك مع وجود المانعين [نحو][1]: أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ زَيْدًا سَائِرٌ[2].

(والخامس: اسم كذلك) أي: منصوب لفظا أو محلا (معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو: أَمَّا زَيْدًا فَاضْرِبْهُ) وأَمَّا بِزَيْدٍ فَامْرُرْ بِهِ (وقراءة بعضهم ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[3] بالنصب،) قراءة عاصم في رواية، وقرأ الجمهور بالرفع على الابتداء[4] (ويجب تقدير العامل بعد الفاء، وقبل ما دخلت عليه،) بأن يقال: أَمَّا زَيْدًا فَاضْرِبْ اضْرِبْهُ حذف المفسَّر وبقي الفاء مع المفسِّر (لأن أمَّا نائبة عن الفعل، فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل،) ولأن المفسَّر يكون متقدما على المفسِّر [ولابد من هذا القيد][5]، لأن ما ذكره علة لتقدير العامل بعد الفاء فقط، ويرد عليه: أن هذا إنما يمتنع تقدير الفعل قبل الفاء والمعمول معا دون تقديره قبل الفاء وحدها كما قدره [الحلبي][6] في الآية، [فقال][7]: وأما ثمود هديناهم فهديناهم[8]، إلا أن يقال: لما كان الغرض من نحو: أَمَّا زَيْدًا فَاضْرِبْهُ كون زيد ملزوما للضرب، والضرب لازما له، لم يكن التقدير: أما زيدا اضرب فاضربه لفوات الدال على لزوم الضرب/ [لزيد][9] وهو وقوعه بعد الفاء (وأما نحو: زَيْدٌ 160 كَانَ يَفْعَلُ ففي كانَ ضمير) عائد إلى زيدٌ (فاصل) بين الفعلين (في التقدير،) وفيه: أن أمَّا بمعنى مهما يكنْ، وفي يكنْ ضمير عائد إلى مهما فاصل كذلك، وأما ما

---

(1) في (س): كقولك.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 468.

(3) فصلت: 17.

(4) في (س) بزيادة: في رواية.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): الشهاب.

(7) في (س): حيث قال.

(8) الدر المصون: 6/ 36.

(9) في (س): له.

وانظر المنصف: 1/ 126.

قيل: إنه يرد عليه قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ ﴾[1] ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾[2] فمدفوع بأن الخبر هنا في نية التأخير (وأما لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ) هذا كلام دائر بين [الأدباء][3] ذكروا فيه وجوها من الإعراب، خلق: فعل ماض، فاعله: [اسم][4] الله، [ومفعوله: مثله][5]، وضمير مثله [للممدوح][6] شخصا أو غيره، قال الرضي: "والوجه أنه من باب توجه الفعلين إلى مرفوع واحد"[7]، وخلق: خبرليس ففي ليس ايضا) أي: كما في كان (ضمير) [فاصل][8] في التقدير ([لكنه ضميرا][9] الشأن والحديث،) المقدر، والمفسر جملة فعلية[10]، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ مِن بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ ﴾[11]: في كاد ضمير الشأن، [شبهه][12] سيبويه بقولهم: لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ"[13] (وإذا قيل:) كما قال ابن السراج، و[14] الفارسي[15] (بأن ليس حرف) ليس بفعل (فلا إشكال،) لعدم ولي الفعل الفعل (وكذا إذا قيل: فعل يشبه الحرف،) يعني: ما بمعنى ليس (ولهذا)

---

(1) الأعراف: 137.

(2) الجن: 4.
والقائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 102/ ب.

(3) في (س): أهل الأدب.

(4) في (س): لفظة.

(5) في (س): ومثله مفعوله.

(6) في (س): عائد إلى الممدوح.

(7) شرح الرضي على الكافية: 1/ 458.

(8) في (س): يعتبر فاصلا.

(9) زيادة من المغني.

(10) في (س) بزيادة: كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾.

(11) التوبة: 118.

(12) في (س): وشبهه.

(13) الكشاف: 2/ 338، وانظر الكتاب: 1/ 70.

(14) في (س) بزيادة: تلميذه.

(15) انظر الأصول: 1/ 82، وكتاب الشعر: 1/ 7.

أي: لكون ليس شبه حرف، وقيل: لكون ليسْ حرفا، أو شبه حرف[1] (أهملها بنو تميم، إذ قالوا:لَيْسَ الطِّيبُ إِلاَّ المِسْكُ بالرفع)[2] قال الرضي: ْوبعض من قال بحرفيتها جوز إلغاءها إلغاء ْمَا استدلالا بهذا القول، ويحمل عليه قولهم: لَيْسَ خَلَقَ اللّهُ مِثْلَهُ"[3]، وهذا مبني على أن الشيء إذا شبه بشيء، أو ناب عنه يعطى المشبه حكم المشبه به، والنائب حكم المنوب عنه، لكون التشبيه والنيابة مقصودينْ، فلا يرد[4]:أنه إذا كان ضعف الفعل بمشابهة الحرف يوجب اغتفار مباشرته لفعل آخر، فهلاَّ اغتفر ذلك في أمَّاْ مع عراقتها في الحرفية[5].

(والسادس: ظرف معمول لـأمَّاْ لما فيها من معنى) الفعل (الذي نابت عنه، أو للفعل المحذوف،) ترجيحا لإعمال المنون عنه، وقيل: بْناء على القول بعدم النيابة[6] (نحو: أَمَّا الْيَوْمَ فَإِنِّي ذَاهِبٌ وَأَمَّا فِي الدَّارِ فَإِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ ولا يكون العامل) في الظرف (ما بعد [الفاء][7]، لأن خبر إِنَّ لا يتقدم عليها) لصدارتها (فكذلك معموله، هذا قول سيبويه، والمازني، والجمهور،)[8] فيه تعريض بابن مالك، حيث اقتصر على ذكر المازني[9]، ولعله لم يذكر سيبويه لأن في المسألتين روايتين عنه، قال صاحب الضوء: وقد نقل بعض المتأخرين عن

---

(1) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 103/ا.

(2) انظر شرح الألفية لابن الناظم: 145، وشرح الكافية الشافية: 1/ 184، والكتاب: 1/ 147.

(3) انظر شرح الرضي على الكافية: 1/ 458.

(4) في (س) بزيادة: ما قيل.

(5) أورده الدماميني في شرح المغني: 1/ 126، وقد عقب عليه الشمني بقوله: إذا شبه شيء بشيء، أو ناب شيء عن شيء يكون التشبيه والنيابة مقصودين، فيعطى المشبه والنائب حكم المشبه به والمنوب عنه، لا الحكم نفسه...ْ.

(6) القائل عزمي زادة، كما في هامش المخطوط. وانظر أمالي ابن الشجري: 1/ 291.

(7) في جميع النسخ: أمَّا.

(8) انظر الكتاب: 3/ 137، والبحر المحيط: 1/ 119.

(9) قال في التسهيل: 245 ْولا يمتنع أن يلي أمَّا معمول خبر إنَّ، خلافا للمازني.

سيبويه مثل ما قال المبرد[1]، قيل: "الصواب ما عليه المبرد ومن معه، إذ لو أعمل هذا المعنى لفات التخصيص، ولزم أن يمتنع أَمَّا زَيْدًا فَأَنَا ضَارِبٌ، لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله، لكنه جائز بالاتفاق[2]، وفيه بحث:

أما أولا: فلأن التخصيص إنما قاله السكاكي في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[3]، ورد عليه شراحه، قال[4] الشريف: "قدم/ بشيء مما في حيز الفاء 60/ب عليها ليكون فاصلا بين الحرفين، وليدل على أن المقصود بيان حال الاسم بعد أمّا، أعني ثمود مثلا، فالتقديم لهذه الفوائد لا لقصد التخصيص"[5].

وأما ثانيا: فلأن من جوز ذلك لم يعدّ الفاء مانعة، قال ابن السِّيد في شرح ادب الكاتب: "والمازني يفرق بين الفاء وإنّ، لأن الفاء قد وجدنا ما بعدها يعمل فيما قبلها من غير أمّا في قولك: زَيْدًا فَاضْرِبْ وَبِعَمْرٍو فَامْرُرْ" ولم [نجد][6] في خبر إنّ يعمل فيما قبلها من غير أمّا، فتقيس أمّا عليه"[7].

(وخالفهم المبرد، وابن دُرُسْتَوَيْه،) عبد الله بن جعفر، صاحب المبرد[8]، مات سنة سبع وأربعين وثلاثمائة[9] (والفراء، فجعلوا العامل نفس الخبر، وتوسع

---

(1) قال الأسفراييني في ضوء المصباح: ل 3/ أ "فالمسالة ممتنعة عند جميع النحويين إلا عند أبي العباس المبرد، فإنه أجاز نصب "زيداً" بضارب، وجعل لـ"أما" خاصية تصح التقديم لما يمنع تقديمه، وقد نقله بعض المتأخرين عن سيبويه هكذا".

وانظر المقتضب: 1/ 617، 618، 2/ 22.

(2) القائل ابن الملا في منتهى امل الأريب: 1/ 396.

(3) فصلت: 17.

وانظر مفتاح العلوم: 223.

(4) في (س) بزيادة: السيد.

(5) انظر المطول: 200.

(6) في (س): يجز.

(7) انظر الاقتضاب: 289.

(8) في (س) بتقديم "صاحب المبرد" على "عبد الله بن جعفر".

(9) ابن دُرُسْتويه هو: أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتويه بن المرزبان، نحوي جليل القدر، روى عن جماعة من العلماء منهم: المبرد، وابن قتيبة . من مصنفاته: الإرشاد في النحو، شرح كتاب سيبويه، النكت.

انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 167، 168، بغية الوعاة: 2/ 36، هدية العارفين: 1/ 446، الأعلام: 4/ 76.

الفراء فجوزه في بقية أخوات إنّ،)[1] قال أبو حيان[2]: "وما ذهب إليه المبرد، وابن دُرُستويه، والفراء غير صحيح، ولم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس صحيح، بل القياس مذهب سيبويه، وقد رجع إليه المبرد فيما حكاه عنه [ابن][3] ولاد[4]، وقال الزجاج: رجوعه عندي مكتوب بخطه، وصار المنع إجماعا من البصريين"[5] (فإن قلت: أَمَّا الْيَوْمَ فَأَنَا جَالِسٌ) تفريع على الخلاف، والمسألة جائزة بالاتفاق (احتمل كون العامل أمّا،) لكون المعمول ظرفا (وكونه الخبر لعدم المانع،) [فإن][6] ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها (وإن قلت: أَمَّا زَيْدٌ فَإِنِّي ضَارِبٌ لم يجز أن يكون العامل واحدا منهما،) من أمّا والخبر (وامتنعت المسألة عند الجمهور،) [فإن][7] مذهبهم: أن يقدر حذف أمّا والفاء، فما جاز أن يعمل فيه بعد تقدير حذفهما جاز أن يعمل فيه مع وجودهما، وما لا فلا، كما في الجنى الداني[8] (لأن أمّا لا تنصب المفعول، ومعمول خبر إنّ لا يتقدم عليها، وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه) بناء (على تقدير إعمال الخبر[9].

---

(1) انظر المقتضب: 1/ 617، 618، والارتشاف: 2/ 570، والجنى الداني: 527.

(2) في (س) بزيادة: في شرح التسهيل.

(3) ساقط من (س).

(4) انظر الانتصار: 78.

- وابن ولاد هو: أبو الحسين، محمد بن الوليد بن ولّاد التميمي النحوي، من أهل مصر،أخذ عن أبي علي الدينوري، وثعلب. من مصنفاته: المقصور والممدود، المنمق في النحو (ت: 289هـ).

انظر معجم الأدباء: 5/ 476، البلغة في أئمة النحو واللغة: 284، بغية الوعاة: 1/ 259، الأعلام: 8/ 133.

(5) انظر قول الزجاج في المساعد: 3/ 237.

(6) في (س): بناء على أن.

(7) في (س): لأن.

(8) الجنى الداني: 526.

(9) انظر المقتضب: 2/ 22.

قال ابن الشجري في الأمالي 1/ 291: "اعلم أن أمّا لما نزلت منزلة الفعل نصبت، ولكنها لم تنصب المفعول به لضعفها، وإنما نصبت الظرف الصحيح ...".

تنبيهان

الأول: أنه سمع أَمَّا الْعَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ بالنصب،) رواه يونس عن بعض العرب، قال سيبويه: لُغة خبيثة قليلة[1]، ومع ذلك لا يجوز في المعرف إلا إذا كان غير معين، فيكون في موضع الحال[2]، وأما إذا أردت بالعبيد عبيدا معينين فلا يجوز فيه إلا الرفع، كما في قولك: أَمَّا الْبَصْرَةُ فَلاَ بَصْرَةَ لَكَ[3]، قال الرضي: أما الحمل على الحال في مثله فضعيف ولا معنى له، بل على أنه مفعول به لما بعد الفاء، لأن معنى ذو عبيد أي: يملكهم، وذلك كما روى الكسائي[4] (وَأَمَّا قُرَيْشًا فَأَنَا أَفْضَلُهَا،) أي: أغلبهم بالفضل، ولم يقيده بالنصب لما فيه ما [يعينه][5] (وفيه عندي دليل على أمور،) [ونص سيبويه على قلته لا ينافي بناء الغير][6] عليه.

(أحدها: أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء، [بل][7] يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل[8]، إذ التقدير هنا) أي: في المثالين المسموع النصب فيهما (مهما ذكرتَ،) قيل: لو كان كذلك لم يكن معنى لاشتراط سيبويه أن يكون المعرف باللام غير معين[9]، وفيه: أنه مبني على تخريج نصبه على الحالية كما مر[10] (وعلى ذلك يتخرج قولهم: أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ، و أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ،) أي: مهما ذكرت العلم، أو علما ([فهذا][11]/ أحسن مما قيل: إنه مفعول مطلق) مطلقا 1/61

(1) الكتاب: 1/ 389.

(2) في (س) بزيادة: كما في الجماء الغفير.

(3) الكتاب: 1/ 389.

(4) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 474.

(5) في (س): يدل عليه.

وانظر شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 330.

(6) في (س): هذا وإن نص سيبويه على أنه لغة خبيثة لا بأس في بناء الغير عليه.

(7) في (س): و.

(8) في (س) بزيادة: أي: لا يتعين ذلك التقدير في كل محل، بل يقدر فيه ما يناسبه.

(9) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 127.

(10) انظر ص: 310 من هذا المبحث.

(11) في جميع النسخ: فهو.

(معمول لما بعد الفاء، أو مفعول لأجله إن كان معرفا، وحال إن كان منكرا) قال ابن مالك: "النصب عند سيبويه على أنه مفعول له، وعند الأخفش على أنه مفعول مطلق"[1]، وقال الرضي: "الأولى أن النصب في المصدر المعرف على أنه مفعول مطلق، وفي المنكر على أنه حال، أو مفعول مطلق، وزيف كونه مفعولا له: بأنه لا دليل عليه، ولو كان كذلك لجاز أَمَّا لِلْعِلْمِ فَعَالِمٌ"[2]، ورد[3] مذهب الأخفش: "بأنه لا يطرد في نحو: أَمَّا عِلْمًا فَلاَ عِلْمَ لَهُ"، وبأن المصدر التوكيدي لا يكون معرفا"[4]، فبهذا ظهر [أن][5] ما ذكره المصنف [من أن المعرف والمنكر ينتصبان على المفعولية][6] أحسن وهو مذهب الكوفيين،[7] اختاره ابن مالك، وبعض المغاربة، وأجازه السيرافي[8]، [ورده ابن عقيل بعدم اطراده فيما ليس بمصدر، ولا صفة، وأما ما رواه الكسائي ويونس فقليل جدا][9].

(والثاني:) من الأمور (أن أَمَّا ليست العاملة، إذ لا يعمل الحرف في المفعول به،) سواء كان نائبا عن الفعل أو لا، فإذا تحقق عدم [عمل أَمَّا][10] فيه فالأحسن أن[11] تجعل عاملة في الظرف كما ادعوا ذلك، لحصول الغنية عنه بتقدير "مهما ذكرت".

---

(1) انظر شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 329.
(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 472، 473.
(3) في (س) بزيادة: ابن عقيل.
(4) المساعد: 2/ 16.
(5) في (س): كون.
(6) ساقط من (س).
(7) في (س) بزيادة: واو.
(8) انظر شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 330.
(9) ساقط من (س). وانظر المساعد: 2/ 16، 17.
(10) في (س): العمل لـأمّا.
(11) في (س) بزيادة: لا.

(والثالث:) أي: ثالث الأمور (أنه يجوز أمَّا زَيْدًا فَإِنّي أُكْرِمْ على تقدير العمل للمحذوف). هذا المثال ممتنع عند الجمهور [لما مرّ][1]، ووجه الجواز: أنه إذا قدر مُهما ذكرت زيدا فإني أكرمهُ لا تمتنع المسألة عندهم، كما لا تمتنع عند المبرد، ومن [معه][2] فيكون [أحسن][3]، قال ابن الحاجب: إذا قيل: أمَّا عَمْرًا فَإِنّي أَضْرِبُ فمن زعم أن عمراً جزء مما بعد الفاء حكم بأنه مفعول لـأضرب، ومن زعم أنه معمول [لمحذوف][4] قدر مُهما تذكر عمراً، أو مُهما يذكر احدٌ عمراً فيكون جزءا من الجملة المحذوفة[5].

التنبيه (الثاني: أنه ليس من أقسام أمَّا التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[6]، ولا التي في قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ)

تقدم شرحه في أنْ المفتوحة الخفيفة[7].

(بل هي فيهما كلمتان، فالتي في الآية هي أمْ المنقطعة، ومَا الاستفهامية، وادغمت الميم في الميم للتماثل،) وقرأ أبو حيوة: ﴿ أَمَا ﴾- بالتخفيف- على أن الهمزة داخلة على مَا تأكيدا[8]، كقوله:

---

[1] في (س): بناء على العلة السابقة.

[2] في (س): وافقه.

[3] ساقط من (ظ) والمقام يقتضيها.

[4] في (س): لفعل محذوف.

[5] انظر شرح المفصل: 2/ 261.

[6] النمل: 84.

[7] ص: 183.

[8] انظر قراءة أبي حيوة في البحر المحيط: 7/ 99، واللباب في علوم الكتاب: 15/ 204.

... ... أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ[1]

(والتي في البيت [هي][2] أنْ المصدرية، ومْا المزيدة،) هذا [يوافق ما][3] قدمه من أنه الصواب، ومن غفل عنه قال: قد تقدم أن الأرجح عنده ثبوت إنْ الشرطية[4]، وقيل: أورد الكلام هنا على رأي الجماعة لا على معتقده[5] (والأصل: لأن كنتْ، فحذف الجار وكانْ للاختصار، فانفصل الضمير، لعدم ما يتصل به، وجيء بمْا عوضا عن كانْ، وادغمت النون في الميم للتقارب)[6].

---

(1) عجز بيت من البسيط، وصدره:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا

وهو لزيد الخيل في شرح شواهد المغني: 2/ 772.
وبلا نسبة في الخزانة: 11/ 261، المفصل: 437، وشرح المفصل لابن يعيش: 8/ 152، والهمع: 2/ 609، وشرح التسهيل لابن مالك: 4/ 112 وبرواية بقاعِ بدل بسطحِ، والقفّ بدل القاعِ.
والأكم: جمع اكمة، وهي ما نشز عن الأرض قليلا.
والشاهد فيه: اجتماع همزة الاستفهام، وهلْ.

(2) ساقط من جميع النسخ.

(3) في (س): موافق لما.

(4) من غفل عنه ابن الصائغ، وانظر المنصف: 1/ 128.

(5) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 128.

(6) انظر المسألة في الكتاب: 1/ 293.

[مبحث: إمَّا]

(إمَّا- المكسورة المشددة- قد تفتح همزتها،) حكاه قطرب[1]،[2] قال ابن قاسم: هي لغة قيس، وتميم، وأسد[3] (وقد تبدل ميمها الأولى ياء،) مع الكسر والفتح (وهي مركبة عند سيبويه من إنْ وما،)[4] [وبسيطة عند غيره][5]، واختاره أبو حيان لأنه الأصل[6] (وقد تحذف ما، كقوله:

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ / وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا)[7] 61/ب

بيت من المتقارب، للنمر بن تولب- رضي الله عنه- ، الرواعد- جمع رعد-: وهي السحابة الماطرة، فاعل سقته، [والهاء: للصدع][8] في قوله:

---

(1) انظر حكاية قطرب في شرح الرضي على الكافية: 4/ 402.

(2) في (س): بزيادة واو.

(3) الجنى الداني: 535.

وقيس هي: قبيلة تنسب إلى قيس بن غيلان بن مضر . انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 2/ 203، ولب الألباب في تحرير الأنساب: 330.

وتميم هي: قبيلة من العدنانية، تنسب إلى تميم بن مرة. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 1/ 157.

أسد هي: قبيلة تنسب إلى الأزد، فيبدلون السين من الزاي. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 1/ 39.

(4) قال في الكتاب 3/ 331: والدليل على أن ما مضمومة إلى إنْ قول الشاعر:

لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبَنْهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالُ صَبْرِ

(5) في (س): وعند غيره بسيطة.

(6) انظر الارتشاف: 2/ 642، 643. وذكر الأمير في حاشيته على المغني 1/ 56: أنه الأصل.

(7) البيت للنمر بن تولب، انظر شرح شواهد المغني: 1/ 181، وشرح أبيات المغني: 1/ 180، والخزانة: 9/ 25، والكتاب: 1/ 267، والجنى الداني: 534، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 402، وشرح المفصل لابن يعيش: 8/ 102. والشاهد فيه: حذف ما من إمّا في قوله: وإن من خريف.

(8) في (س): ومفعوله ضمير الصدع.

فَلَـوْ أنَّ مِـنْ حَتْفِـهِ نَاجِيًـا   لَكَـانَ هُـوَ الـصَّدَعَ الْأعْـصَمَا

الصدع: الوعل، وهو تيس الجبل، والعصمة: بياض في اليد، والصَّيِّف- بالتشديد-: مطر الصيف، والخريف، الفصل المعروف، لكن أريد به مطره، كما أريد بالربيع مطره في قوله:

سَقَى اللَّهُ نَجْدًا مِنْ رَبِيعٍ وَصَيِّفٍ   ... ...[1]

(أي: إما من صيف، وإما من خريف،) فحذفت إمّا الأولى، وما من إمّا الثانية على مذهب سيبويه[2] (وقال المبرد والأصمعي: أنْ في هذا البيت شرطية،)[3] وليس فيه حذف إمّا، بل مضمون الإخبار بأن السحب الماطرة سقته من صيفها (والفاء فاء الجواب،) وعلى الأول: فاء التفريع (والمعنى: وإن سقته من خريف فلن يعدم الريّ،) من رويت الماء- بالكسر- ريًا، والاسم الرِّي- بالكسر-، وفيه [رمز][4] إلى أن الألف بعدها للإشباع، ومفعوله محذوف، وفاعله: ضمير الصدع، وهو من عدمت الشيء- بالكسر- إذا فقدته (وليس) هذا القول (بشيء، لأن [المراد][5] وصف هذا الوَعِل بالرِّي على كل حال)[6] قال الأعلم:

---

(1) صدر بيت من الطويل، عجزه:

وَمَـاذا نُرَجِّـي مِـنْ رَبِيـعٍ سَـقَى نَجْـدَا

بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 1/ 390، والخزانة: 11/ 106.

(2) قال في الكتاب 1/ 267: إنما يريد: وإما من خريف.

(3) انظر المقتضب: 3/ 23، 24 والأزهية: 57، والجنى الداني: 212، 535، وشرح المفصل لابن يعيش: 8/ 102.

(4) في (س): إشارة.

(5) في (س): المبرد.

(6) في (س) بزيادة واو.

وصف وعلاً في روضة مخصبة في جبل حصين لا يوصل إليه، والأمطار ملازمة له، فلا يحتاج إلى أن يسهل فيصاد[1] (ومع الشرط لا يلزم ذلك،) أي: وصف الوعل بالرِّي دائما، لأن مدخول إنْ مشكوك فيه، [وبه سقط][2] ما قيل: إن هذا بناء على القول بالمفهوم[3]، وفيه كلام على أن إنكار المفهوم إنما هو في الحنفية، وكون قائل هذا الكلام حنفيا غير متبين، ولو سلم فالمفهوم معتبر في العلوم الأدبية (وقال أبو عبيدة: إنْ في البيت زائدة)[4] ورد: بأن زيادتها لم تثبت بعد العاطف، وثبت حذف إمَّا وما[5].

(وإمَّا عاطفة عند أكثرهم[6]، أعني إمَّا الثانية في نحو قولك: جَاءَنِي إمَّا زَيْدٌ وَإمَّا عَمْرٌو، وزعم يونس،)[7] بن حبيب البصري[8]، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة والفارسيّ، وابن كيسان)[9] محمد بن أحمد، حافظ المذهبين، لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، مات سنة عشرين وثلاثمائة (أنها غير عاطفة كالأولى)[10] [قال الرضي: منع أبو علي، وعبد القاهر كونها عاطفة][11]، [لأن الأولى][12] داخلة على ما ليس بمعطوف، والثانية مقترنة بواو العطف فلا تصلحان للعطف، وشبهة من جعلها عاطفة: كونها بمعنى أوْ، ولا يلزم ذلك، لأن أنْ المصدرية تنصب

---

(1) قوله في المنصف: 1/ 129.
(2) في (س): فلا يرد.
(3) القائل الشمني في المنصف: 1/ 129.
(4) قوله في المقاصد النحوية: 4/ 152، 153، والارتشاف: 2/ 643.
(5) انظر المنصف: 1/ 129.
(6) انظر رصف المباني: 100.
(7) في (س) بزيادة: أبو عبد الرحمن.
(8) في (س) بزيادة: روى عن سيبويه.
(9) في (س) بزيادة: أبو الحسن.
(10) انظر شرح التسهيل: 3/ 343، والارتشاف: 2/ 629، وذكر ابن يعيش في شرح المفصل 8/ 103: الفارسي وابن السراج.
(11) ساقط من (س).
(12) في (س): لأنها.

تنصب المضارع دون 'ما' مع أنهما بمعنى[1] (ووافقهم ابن مالك،) في كون إمَّا الثانية غير عاطفة، هذا هو المدعى، ودليله قوله: (لملازمتها غالبا الواوَ العاطفة،)[2] فلا يصدق هذا إذا كان العاطف مجموع الواو وإمَّا حتى يقال: إنه أعم من الدعوى[3] (ومن غير الغالب قوله:

يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا ... أَيْمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمَا إِلَى نَارِ[4]

بيت من البسيط [عزاه الجوهري إلى الأحوص، والصحيح أنه][5] لسعد بن قرط كان عاقا لأمه[6]، شالت: ارتفعت، والنعامة: [إما][7] باطن القدم فهو كناية عن موتها، [فإن][8] من هلك ارتفعت/ رجلاه وانتكس رأسه فظهرت 1/62

---

(1) في (س) بزيادة: ذكره الرضي. وانظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 403.

(2) قال في شرح عمدة الحافظ 2/ 607: 'لم اذكر من حروف العطف إمَّا مع أن ذكرها مشهور وفاقا لابن كيسان، وأبي علي، واخترت رأيهما'. وانظر شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 344.

(3) انظر الإيضاح لابن الحاجب: 2/ 213.

(4) البيت لسعد بن قرط في شرح شواهد المغني: 1/ 186، والخزانة: 11/ 88، والمقاصد النحوية: 4/ 153، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 4/ 175 وبرواية "يا ليت ما أمنا ...". وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: 6/ 75، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/ 366، والمساعد: 2/ 461، والهمع: 3/ 209، والجنى الداني: 533

وبرواية 'أما' في الموضعين. والشاهد فيه: إبدال الميم الأولى ياء في قوله: أيما، وفتح همزتها، وحذف واو العطف من الثانية.

(5) ساقط من (س). وانظر الصحاح: (إ. مْ. ا) 2/ 272.

- والأحوص هو: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح الأنصاري، كان شاعرا حسن الديباجة، عده ابن سلام في الطبقة السادسة من فحول الإسلامة (ت: 105هـ)

انظر الأغاني: 4/ 224، طبقات الشعراء: 224 – 226، الشعر والشعراء: 380، الأعلام: 4/ 116.

(6) هو سعد بن قرط بن سيار، الملقب بالنُّحيف، وهو من بني جذيمة.

انظر: الخزانة: 11/ 92، شرح ديوان الحماسة للتبريزي: 4/ 174.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س): لأن.

نعامة قدمه، [أو][1] جماعة القوم، وشالت نعامتهم: تفرقوا، والمعنى: ليت أمنا فارقتنا بالموت.

(وفيه شاهد ثان، وهو فتح الهمزة، وثالث: وهو الإبدال، ونقل ابن عصفور الإجماع على أن إمّا الثانية غير عاطفة كالأولى، قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها[2] لحرفه)[3] قال ابن قاسم: [عد سيبويه][4] إمّا من حروف العطف[5]، فحمل بعضهم كلامه على ظاهره، وقال: الواو رابطة بين إمّا الأولى و[إمّا][6] الثانية، واستدل الرماني على أنها [عاطفة][7] بأن الواو للجمع، وليست هنا كذلك، فعلم أن العطف لـإمّا[8] (وزعم بعضهم أن إمّا عطفت الاسم على الاسم، والواو عطفت إمّا على [إمّا][9]، وعطف الحرف على الحرف غريب) قال الأندلسي: إمّا الأولى مع الثانية حرف عطف، قدمت تنبيها على أن الأمر مبني على الشك، والواو جامعة بينهما، عاطفة لـإمّا الثانية على الأولى، حتى تصيرا [حرفا واحدا][10]، ثم تعطفان معا: ما بعد الثانية على ما بعد الأولى[11]، قال الرضي: هذا عذر بارد: لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه، وعطف بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف، غير موجود، فالحق أن الواو هي العاطفة، وإمّا مفيدة لأحد الشيئين غير عاطفة[12] (ولا خلاف

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): لمصاحبه.

(3) انظر شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 174، والمقرب: 251.

(4) في (س): ورد: بان سيبويه عد.

(5) انظر الكتاب: 1/ 435.

(6) زيادة للإيضاح.

(7) ساقط من (ح) و(ظ) والمقام يقتضيها.

(8) انظر الجنى الداني: 529، ومعاني الحروف للرماني: 131.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س): الحرف واحد.

(11) شرح الرضي على الكافية: 4/ 403.

(12) في (س) بزيادة: والواو في البيت مقدرة.
وانظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 403، 404.

أن إمَّا الأولى غير عاطفة،) يعني: استقلالا، فلا ينتقض بما قاله الأندلسي كما ظن[1] (لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو: قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو، وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو: رَأَيْتُ إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا،) فإن إمَّا فيه معترضة بين فاعل رأيتُ ومفعوله (وبين المبدل منه وبدله، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾[2] فإن ما بعد الأولى بدل [عما قبلها][3].

ولـإمَّا خمسة معان:) يعني بحسب القرائن، وإلا فهي موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، قال الرضي: ‹[4]هذه المعاني تعرض في الكلام، لا من قبل إمَّا وأوْ بل من قبل أشياء أخر، فالشك من قبل جهل المتكلم، وعدم قصده إلى التفصيل أو الإبهام، والتفصيل من حيث قصده إلى ذلك، والإباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة، والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك›[5].

(أحدها: الشك، نحو: جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو إذا لم تعلم الجائي منهما) وأما إذا علم، وقصد إبهام الأمر على السامع فهو الإبهام[6].

(والثاني: الإبهام، نحو: ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾)[7] قال [الحلبي][8]: ‹إمَّا هنا للشك بالنسبة إلى المخاطب، وللإبهام بالنسبة إلى أنه أبهم على المخاطبين›[9].

---

(1) ظنه وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 106/ ب.

(2) مريم: 75.

(3) في (س): من مَا الموصولة.

(4) في (س) بزيادة واو.

(5) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 398.

(6) انظر رصف المباني: 101، ومعاني الحروف للرماني: 130.

(7) التوبة: 106.

(8) في (س): الشهاب.

(9) الدر المصون: 3/ 501، 502.

(والثالث: التخيير، نحو: ﴿ إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾[1] ﴿إِمَّا أَن تُلْقِيَ وَإِمَّا أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾[2] ووهم ابن الشجري، فجعل من ذلك) التخيير (﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾)[3] [وجه][4] وهمه: [أن][5] إمَّا التخييرية إذا وقع الفعل بعدها لابد أن تكون معه أنْ- صرح به أبو البقاء[6]- ومسبوقة بالطلب.

(والرابع: الإباحة، نحو: تُعَلَّمْ [إِمَّا فِقْهًا وَإِمَّا نَحْوًا][7] وجَالِسْ/ إمَّا الحَسَنَ وَإِمَّا ابْنَ سِيرِينْ، ونازع في ثبوت هذا المعنى) أي: معنى الإباحة (لـإِمَّا جماعة) منهم ابن مالك[8] (مع إثباتهم إياه لـأوْ. 62/ ب

(والخامس: التفصيل،) إذا قصد بيان أقسام الشيء، وعبر عنه ابن مالك بالتفريق المجرد (نحو: ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[9] وانتصابهما على هذا) أي: على معنى التفصيل (على الحال المقدرة،) بناء على أنهما حالان من الهاء، لأن الهداية: نصب الدليل، ولا شك في تأخرهما عنه، لأن المراد بالشكر: العمل بما بين له، وبالكفر:ضده، ويجوز أن يكون ذو الحال السبيلْ، ووصفه بهما مجازا (وأجاز الكوفيون كون إمَّا هذه) التي في الآية (هي إنْ الشرطية، ومَا الزائدة[10]؛ [قال][11] مكي: ولا يجيز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده)

---

(1) الكهف: 86.

(2) طه: 65.

(3) التوبة: 106. وانظر أمالي ابن الشجري: 2/ 343.

(4) في (س): بيان.

(5) ساقط من (س).

(6) انظر التبيان: 1/ 506.

(7) في جميع النسخ: إمَّا نحوًا وإمَّا فِقهًا.

(8) لم يثبته في شرح التسهيل: 3/ 365.

(9) الإنسان: 3.
قال ابن مالك في شرح التسهيل 3/ 365 عندما تحدث عن إمَّا: وجيئها للتفريق المجرد، وذكر الآية.

(10) قال ابن الشجري في أماليه 2/ 245، 246: وأجاز الكوفيون ان تكون إمَّا ههنا شرطية.

(11) في (س): نقل عنهم.

أي: بعد الاسم (فعل يفسره) أي: يفسر فعل الشرط المحذوف، قيل: أراد بالشرط تعليق أمر بآخر، وبضميره فعل الشرط على طريق الاستخدام[1] ([المحو][2]: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾)[3] وقال أيضا: لا يصح إضمار الفعل هنا، لأنه يلزم رفع ﴿شَاكِرًا﴾ أورده [الحلبي][4]: بأنه يمكن أن يقدر إن خلقناه شاكرا فشكور، وإن خلقناه كافرا فكفور[5] (ورد عليه ابن الشجري بأن المضمر هنا كان[6]، بمنزلة قوله:

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا ... ...)

صدر بيت من البسيط، لـالنعمان بن المنذرْ وقيل: لـحسان[7]، عجزه:

(... ... ... فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَا؟)[8]

الفاء: جواب شرط مقدما، والمعنى: إذا قيل في حقك قول لا يفيد اعتذارك عنه وتكذيبك القائل، سواء كان قوله حقا أو كذبا.

---

(1) الاستخدام هو: أن يراد بلفظ له معنيان: أحدهما ثم بضميره الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما ثم بالآخر بالضمير الآخر. انظر شروح التلخيص: 4/ 323.

(2) في (س): مثل.

(3) النساء: 128.
وانظر مشكل إعراب القرآن: 2/ 435.

(4) في (س): الشهاب.

(5) الدر المصون: 6/ 438.

(6) قال ابن الشجري في أماليه 2/ 347: "... في قوله: ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ قول بعيد من معرفة الإضمار في مثل هذا الكلام، لأن المضمر ههنا فعل يشهد بإضماره القلوب وهو كانْ.

(7) الدر المصون: 6/ 438 .

(8) البيت للنعمان في شرح شواهد المغني: 1/ 188، وشرح أبيات المغني: 2/ 8، والخزانة: 4/ 10، 9/ 552، والكتاب: 1/ 260، والمقاصد النحوية: 2/ 66 وبرواية:

قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا ... فما اعتذارك من قيل إذا قيلا

وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 97، وأمالي ابن الشجري: 1/ 341، 2/ 347، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 168. والشاهد فيه: إضمار كان بعد إنْ.

(وهذه المعاني) الخمسة التي ذكرت لـ'إمَّا' ثانية (لـ'أوْ' كما سيأتي،)[1] قال ابن قاسم: 'وزاد بعضهم لـ'إمَّا' و'أوْ' معنى سادسا وهو: أن يكونا لإيجاب أحد الشيئين في وقت دون وقت، نحو: 'إنَّمَا أَنْتَ إِمَّا طَعْنٌ وَإِمَّا ضَرْبٌ'[2] (إلا أن 'إمَّا' يُبْنَى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك وغيره، ولذلك)[3] البناء المذكور (وجب تكرارها في غير ندور، و'أوْ' يفتتح الكلام معها على الجزم، ثم يطرأ الشك أو غيره، ولهذا لم تتكرر)[4] قال الرضي: 'الكلام[5] مع 'إمَّا' على أحد الشيئين أو الأشياء، وأما مع 'أوْ' فإن تقدم 'إمَّا' على المعطوف عليه فكذلك، وإلا لجاز أن يعرض للمتكلم معنى أحد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه، تقول: 'قَامَ زَيْدٌ' قاطعا لقيامه، ثم يعرض الشك، أو يقصد الإبهام فتقول: 'أوْ عَمْرٌو'، ويجوز أن تكون شاكا، أو مبهما من أول الأمر وإن لم تأت بحرف دال عليه، كما تقول: 'جَاءَنِي الْقَوْمُ'، وأنت عازم من أول الأمر على الاستثناء بقولك: 'إلاَّ زَيْدًا'[6].

(وقد يستغنى عن 'إمَّا' الثانية بذكر ما يغني عنها، نحو: إِمَّا أَنْ تَتَكَلَّمَ بِخَيْرٍ) أي: وإمَّا أن تسكت، وقوله: (وَإِلاَّ فَاسْكُتْ) مغن عنه (وقول المُثَقَّب:) بالثاء المثلثة كـ'مُحَدِّث'، لقب عائذ بن محصن الشاعر[7]، كما في [القاموس][8]، وقيل: بالنون العبدي– بفتح المهملة وسكون الموحدة– نسبة [إلى][9] عبد القيس[10]

---

(1) في (س) بزيادة: أو.
(2) الجنى الداني: 530، 531.
(3) في (س) بزيادة: أي:.
(4) في (س) بزيادة: هذا تفنن منه، وإلا فلا فرق بالقرب والبعد . انظر قول الدماميني في شرح المغني: 1/ 132.
(5) في (س) بزيادة: مبني.
(6) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 401.
(7) في (س) بزيادة: من عبد القيس. وانظر الأزهية: 140.
- والمثقب هو: عائذ بن محصن، وقيل اسمه شاس بن عائذ بن محصن بن ثعلبة، شاعر جاهلي من شعراء البحرين، ذكره ابن سلام في طبقة شعراء البحرين (ت: 35 ق هـ).
انظر طبقات الشعراء: 136، الشعر والشعراء: 280، معجم الشعراء: 206، الأعلام: 3/ 239، وفي الشعر والشعراء ورد أن اسمه محصن بن ثعلبة.
(8) في (س): الصحاح. انظر القاموس: (ث. ق. ب) 1/ 58، والصحاح: (ث. ق. ب) 1/ 127.
(9) في (س): أبا.
(10) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 133.

(فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ/ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي 1/63
وَإِلاَّ فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي)[1]

بيتان من الوافر[2]، فأعرفَ بالنصب: عطف على تكونَ، والغث: ضد السمين، والمراد [بهما][3]: الفاسد و[4]الصالح، وقيل:[5] الرديء و[6] الجيد[7]، والواو عاطفة على إمّا، وإلاَّ نائبة مناب إمّا، فاطرحني: أمر من الافتعال، وأتقيك وتتقيني: صفة عدو [مراعا به][8]، والأصل: يتقيك وتتقيه، أو استئناف جواب، فماذا يكون إذا اتخذتك عدوا؟.

(وقد يستغنى عن الأولى لفظا) وتقدر معنى (كقوله:

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ ... ...[9]

البيت، وقد تقدم، وقوله:

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا)[10]

---

(1) للمثقب في شرح شواهد المغني: 1/ 190، وشرح أبيات المغني: 2/ 12، والخزانة: 7/ 489، والمقاصد النحوية: 4/ 149. وبلا نسبة في شرح التسهيل: 3/ 366، 367، والهمع: 3/ 210.
والشاهد فيه: الاستغناء عن إمّا الثانية بإلاَّ في قوله: وإلا فاطرحني.

(2) في (س) بزيادة: للمثقب العبدي.

(3) في (س): به.

(4) في (س) بزيادة: بالسمين.

(5) في (س) بزيادة: الغث.

(6) في (س) بزيادة: السمين.

(7) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 132.

(8) في (س): مراعي بها المعنى.

(9) تقدم تخريجه في ص: 320 من هذا المبحث.

(10) البيت لذي الرمة في شرح شواهد المغني: 1/ 193، والمقاصد النحوية: 4/ 150. وللفرزدق في ديوانه: 476 وبرواية تَهاضُ بدل تُلمُّ، والخزانة: 11/ 76، والارتشاف: 2/ 642. وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية: 4/ 402، والأزهية: 142، وفي الجنى الداني: 533، والهمع: 3/ 209. وبرواية تُهاضُ بدل تُلمُّ.
والشاهد فيه: الاستغناء عن إمّا الأولى لفظا، وتقديرها معنى في قوله: تلم بدار، أي: إما بدار.

بيت من الطويل، لـذي الرمة، تلم- من الإلمام-: تنزل، والباء تتعلق بـه، وقد تقادم: صفة دار، كما أن ألم صفة أموات، والمعنى: تلم في دار قد تقادم عهـد نزولها، وإما في مقابر أموات، على حذف المضاف، أو المجاز.

(اي: إمّا بدار،) فحذف إمّا الأولى (والفراء يقيسه،) ويجري الثانية مجـرى أو (فيجيز زَيْدٌ يَقُومُ وَإِمّا يَقْعُدُ كما يجوز أَوْ يَقْعُدُ)[1] [ونـص النحـاس: علـى أن البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرار، كما في الجنى الداني][2].

(تـنـبـيـه

ليس من أقسام إمّا التي في قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾[3] بل هي إنْ الشرطية، وما الزائدة).

---

[1] انظر معاني القرآن للفراء: 1/ 390.

[2] ساقط من (س).

وانظر الجنى الداني: 532.

[3] مريم: 26.

[مبحث: أو]

(أوْ- حرف عطف). مذهب الجمهور أنه يشترك في الإعراب لا المعنى[1]، لأن [الفعل][2] في نحو: قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو [وقع][3] من أحدهما، وقال ابن مالك: يشترك فيهما[4]، الا ترى أن كلا منهما مشكوك فيه؟ (ذكر له المتاخرون معاني انتهت إلى اثني عشر[5]:

أحدها: الشك،) أي: شك المتكلم (نحو: ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾)[6] قال التفتازاني: التحقيق أن أوْ لأحد الأمرين، والشك هو المتبادر من إطلاقها في الخبر، مثل: جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو، وإن كانت تحتمل التشكيك والإبهام على السامع، أو المبالغة في تفخيمه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلاَّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[7].

(والثاني: الإبهام،) وهو ترك التعيين لداع يدعو إليه، كترك التصريح بتضليل المخاطبين (نحو: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾[8])

---

(1) قال أبو حيان في الارتشاف 2/ 639: أوْ مذهب الجمهور أن أوْ لأحد الشيئين أو الأشياء، وأكثر النحاة تجعل أوْ مشتركة في اللفظ لا في المعنى.

(2) في (س): المعنى.

(3) في (س): واقع.

(4) قال في شرح التسهيل 3/ 348: وكثير من كلام النحويين جعل أمْ وأوْ تشتركان لفظا لا معنى. والصحيح: أنهما يشتركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا إضرابا.

(5) في شرح المفصل لابن يعيش: 8/ 99، 100 ذكر لها ثلاثة مواضع، وفي المقرب لابن عصفور: 252 ذكر لها خمسة مواضع، وفي توضيح المقاصد: 2/ 1007 – 1010 ذكر لها سبعة مواضع، وفي الجنى الداني: 228– 230 ذكر لها ثمانية مواضع، وفي الأمالي الشجرية: 2/ 314 - 320 ذكر لها تسعة مواضع، وفي الأزهية للهروي: 111– 123 ذكر لها ثلاثة عشر موضعا.

(6) الكهف: 19، والمؤمنون: 113.

(7) النحل: 77.

وقول التفتازاني في حاشيته على الكشاف: ل 37/ أ.

(8) سبأ: 24.

هذا[1] جار على ما يتخاطب به العرب من استعمال الإنصاف في محاوراتهم على[2] الفرض والتقدير، لأنه عليه [الصلاة][3] والسلام لم يشك أنه على هدى وأن الكفار على ضلل، فلما كان [ذلك][4] وقع في أوْ الأولى لإفادتها الإبهام، قال: ([5]الشاهد في) أوْ (الأولى،) وغفل [عن ذلك][6] من قال: ولا أرى لم امتنع كون الشاهد في أو الثانية[7]، وكذا من أجاب: بأنه لابد في جعل الإبهام من قصد المتكلم عليه، وقد اعتبر[8] في الأولى فلا حاجة إلى اعتباره في الثانية[9] (وقول الشاعر:

نَحْنُ أَوْ أَنْتُمُ الْـأُولَى أَلِفُـوا الْحَقْـ ... قَ فَبُعْـدًا لِلْمُـبْطِلِينَ وَسُـحْقًا)[10]

بيت [مدرج][11] من الخفيف، الأولىْ بمعنى: الذين، وألفوا: صلته، فبعدا- نصب/ على المصدر-: دعاء بالهلاك، وسحقا: [بمعناه][12] عطف عليه، مثل قوله: 63/ب

... ... وَأَلْفَـى قَوْلَهَـا كَـذِبًا وَمَيْنًـا[13]

---

[1] في (س) بزيادة: الكلام.

[2] في (ح) و (س) بزيادة: سبيل .

[3] زيادة يقتضيها المقام .

[4] في (س): مجازاة الخصم .

[5] في (س) بزيادة الواو.

[6] في (س): عنه.

[7] قال الدماميني في شرح المغني 1/ 133: ولا أدري لِمَ لَمْ يكن الشاهد في أوْ الثانية .

[8] في (س) بزيادة: ذلك.

[9] من أجاب بذلك الشمني في المنصف: 1/ 133 .

[10] البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 194، وشرح أبيات المغني: 2/ 19، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/ 363، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 170، والمنصف: 1/ 134. والشاهد فيه: مجيء أوْ للإبهام.

[11] ساقط من (س) .

[12] في (س): بمعنى بُعْد.

[13] عجز بيت من الوافر، وصدره:

فَقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ

لعدي بن زيد في شرح شواهد المغني: 2/ 777، ولسان العرب (م. ي. ن) 8/ 416.
وبلا نسبة في الهمع: 2/ 509، 3/ 187، والأشباه والنظائر: 2/ 114 .

(والثالث: التخيير، وهي الواقعة بعد الطلب، وقبل ما يمتنع فيه الجمع، نحو: تُزَوِّجْ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا، و نخذ [مِنْ][1] مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا) فإنهما كانا محظورين، فإذا خيره المالك في أخذ واحد منهما بقي الآخر على حظره.

(فإن قلت: فقد مثل العلماء بآيتي الكفارة،) وهي: ﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾[2] (والفدية)[3] ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾[4] (للتخيير مع إمكان الجمع) وعدم وقوعها بعد الطلب.

(قلت: [لا يجوز الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير على أن الجميع الكفارة، ولا بين الصيام والصدقة والنسك على أنهن الفدية، بل تقع واحدة][5] منهن كفارة أو فدية والباقي قُرْبَة مستقلة خارجة عن ذلك) أي: كونه كفارة أو فدية، فيكون الاجتماع في الوجود لا في الكفارة ولا في الفدية. والجواب عن الثاني: أنه إنشاء شرعا وإن كان إخبارا لغة، قال في التلويح: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ﴾[6] الآية، بمعنى: الأمر، أي: فليكفر بأحد هذه الأمور[7].

(والرابع: الإباحة: وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع،) ويكون فيما ليس أصله الحظر (نحو: جَالِسِ الْعُلَمَاءَ أَوِ الزُّهَّادَ وتَعَلَّمِ الْفِقْهَ أَوِ النَّحْوَ) فإن أتى بأحد الأمرين خرج عن العهدة، لأن أَوْ تقتضي أحدهما، وله

---

(1) ساقط من جميع النسخ.

(2) المائدة: 89.

(3) في (س) بزيادة: وهي.

(4) البقرة: 196.

(5) في جميع النسخ: لا يجتمع الإطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة، ولا الصيام والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فدية، بل يقع واحد.

(6) المائدة: 89.

(7) شرح التلويح على التوضيح: 1/ 267.

جمعهما لكنه لأمر خارج: وهو حصول الفضيلة به (وإذا دخلت لا الناهية امتنع الجميع، نحو: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[1] إذ المعنى: لا تفعل[2][أحدهما][3]، فأيهما فعله فهو أحدهما،) قال الزمخشري: إن الناهي عن [نطع] طاعة أحدهما [يكون][4] عن طاعتهما جميعا أنهى[5]، قال التفتازاني: هذا يشير إلى أن العموم من قبل دلالة النص، وذهب كثير من المحققين إلى أن أوْ لأحد الأمرين، والعموم إنما جاء من قبل الوقوع في سياق النفي، كأنه قيل: ولا تطع واحدا منهما[6] (وتلخيصه: أنها تدخل للنهي عما كان مباحا،) قيل: هذا[7]غير متات، لأن طاعة الآثم أو الكفور في الإثم أو الكفر لا تباح، بل تحرم، ولعل الإباحة إنما لحظ ما كان الكفار يعتقدونه: من أن طاعة الآثم أو الكفور مباحة[8]، وقيل: إنما المراد بها الإباحة بحسب الفعل أو العرف لا الإباحة الشرعية[9].(وكذا حكم النهي الداخل على التخيير،) نقلوا في هذا الحكم، أو وافقنا فيه (وفاقا للسيرافي،) أبي سعيد، الحسن بن عبد الله، [شارح الكتاب، تلميذ ابن السرّاج][10]، توفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة [وسيراف: بلدة من بلاد فارس][11] (وذكر ابن مالك أن أكثر ورود أوْ للإباحة في التشبيه، نحو: ﴿فَهِيَ

---

(1) الإنسان: 24 .

(2) في جميع النسخ: لا تفعل .

(3) ساقط من (ح) و(ظ) .

(4) ساقط من (س) .

(5) الكشاف: 4/ 521.

(6) انظر حاشية الكشاف للتفتازاني: ل 37/أ .

(7) في (س) بزيادة: في الآية .

(8) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 134 .

(9) القائل الشمني في المنصف: 1/ 135.

(10) في (س) بتقديم تلميذ ابن السراج على شارح الكتاب.

(11) ساقط من (س). وبزيادة: وقال ابن كيسان: يجوز كون النهي عن واحد، وكونه عن الجميع. انظر الارتشاف: 2/ 640، والجنى الداني: 231.
وسيراف هي: بلاد على ساحل البحر مما يلي كرمان. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 1/ 488.

﴿ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾[1]، والتقدير) عطف على/ التشبيه، أي: في بيان 1/64
المقدار (نحو: ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾[2] فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب).

والخامس: الجمع المطلق كالواو) هذا[3] على رأي البعض، وإلا قالوا: وعند المصنف لمطلق الجمع كما سيأتي (قاله الكوفيون، والأخفش، والجَرْمِي،)[4]- بفتح الجيم وسكون الراء- أبو عمرو، صالح بن إسحاق البصري، نسب إلى جرم[5]، وهي قبائل لما نزل بواحدة منها،[6] قدم بغداد وأخذ النحو عن الأخفش، ولقي يونس، ولم يلقَ سيبويه، واللغة من أبي عبيدة، توفي سنة خمس وعشرين ومائتين[7] (واحتجوا بقول توبة:) علم لابن حُمَيْر، تصغير حمار، منقول من مصدر تاب من الذنب[8]

(وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بِأَنِّيَ فَاجِرٌ   لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا)[9]

---

(1) البقرة: 74.

(2) النجم: 9. وانظر الكافية الشافية: 1/ 548، 549.

(3) في (س) بزيادة: التشبيه.

(4) قال أبو حيان في الارتشاف: 2/ 641: وذهب الأخفش والجرمي إلى أن أوْ بمعنى الواو احتجاجا بقوله تعالى ﴿أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ وهو مذهب جماعة من الكوفيين في الآية، وذهب الأزهري إلى أن أوْ تستعمل بمعنى الواو في النثر والنظم، وانظر معاني القرآن للأخفش: 1/ 34، والجنى الداني: 230 .

(5) جرم: قبيلة منسوبة لجرم بن ريان بن عمران بن إسحاق بن قضاعة. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 1/ 19.

(6) في (س) بزيادة الواو.

(7) انظر ترجمة الجرمي في غاية النهاية: 1/ 332، البلغة في أئمة النحو واللغة: 155، بغية الوعاة: 2/ 8، 9، الأعلام: 3/ 189.

(8) توبة هو: أبو حرب، توبة بن الحُمَيِّر بن سفيان بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، فارس، وشاعر إسلامي (ت: 85 هـ) انظر الشعر والشعراء: 323 – 325، شرح شواهد المغني: 1/ 195، الأعلام: 2/ 89، 90.

(9) البيت لتوبة في شرح شواهد المغني: 1/ 194، وشرح أبيات المغني: 2/ 20، والخزانة: 11/ 68، والأزهية: 114، وأمالي ابن الشجري: 2/ 317. وبلا نسبة في لسان العرب: (أ. و. ا) 1/ 287.
والشاهد فيه: أن أوْ بمعنى الواو في قوله: أو عليها.

بيت من الطويل، الباء: زائدة، والتاء: بدل من الواو[1].

(وقيل: أوْ فيه للإبهام، وقول جرير:

جَاءَ الْخِلاَفَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ)[2]

بيت من الطويل، وبعده:

الْخَيْرُ مَا دُمْتَ حَيًّا لاَ يُفَارِقُنَا ... بُورِكْتَ يَا عُمَرَ الْخَيْرَاتِ مِنْ عُمَرِ

فاعل[3] ضمير الممدوح ٌعمر بن عبد العزيزٌ، والخلافة مفعوله، وقدراً اي: مقدرة من غير سعي، خبر كانٌ، والكاف: للتشبيه، وما: مصدرية محلها نصب على أنه صفة لمصدر محذوف، وربّه: مفعول أتىٌ، وضميره لـٌموسىٌ لأنه فاعل أتىٌ، قال ابن عصفور: ٌيحتمل أن تكون أوٌ فيه للشك، كأنه شك هل الممدوح نال الخلافة لما أرادها، أو قدرت له من غير طلب[4].

(والذي رأيته في ديوان جرير إذ كانتٌ) إذٌ بمعنى: حين، أو للتعليل ٌقيل: وما رآه المصنف لا يقدح في رواية الجماعة[5] (وقوله:) بالجر عطف على [مدخول الباء][6].

---

(1) في (س) بزيادة: كما في تراث. وهي تاء ٌتقيٌ، انظر شرح شواهد المغني: 1/ 195 .

(2) البيت لجرير في ديوانه: 238، وبرواية ٌنالٌ بدل ٌجاءٌ، وبنفس رواية المصنف في شرح شواهد المغني: 1/ 196، وشرح أبيات المغني: 2/ 26، والخزانة: 11/ 69، وأمالي ابن الشجري: 2/ 317، وشرح التصريح: 1/ 415. وفي حاشية الصبان: 2/ 545 لجرير الخطفي. والشاهد فيه: أن أوٌ في قوله: أو كانت بمعنى الواو.

(3) في (س) بزيادة: جاء.

(4) قاله في شرح الجزولية، كما ذكر الدماميني في شرح المغني: 1/ 136، وابن الملا في منتهى أمل الأريب: 2/ 468.

(5) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 135.

(6) في (س): أحد القولين.

(وَكَـانَ سِيَّانِ أَنْ لاَ يَسْرَحُوا نَعَمًـا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا، وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ)[1]

بيت من البسيط، لأبي ذؤيب، النعم: واحد الأنعام، وسرّحْت الإبل: رعيتها، وسرحت هي: رعت، وضمير بها للبقعة، والسوح- جمع ساحة- وهي: الناحية، واغبرارها: عدم النبات فيها لعدم القطر، والواو للحال.

(أي: وكان الشأن أن لا يرعَوا الإبل وأن يرعوها سيان لوجود القحط،) في تلك النواحي، فلابد أن تكون أوْ بمعنى الواو لاقتضاء التسوية إياه (وإنما قدرنا كانَ شأنية لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة،) لأن أنْ في تأويل مصدر معرف، [قال ابن يسعون: وقد كان ينبغي أن ينصب سيانِ][2]، و[3] كأنه كره اجتماع ثلاث ياءات[4] فعدل إلى الألف، كما في طائيٍ، أو على لغة بلحارث[5]، ثم ما ذكره المصنف محمول على الأولوية، أو على رأي من منعه كصاحب المفتاح، فإنه

---

(1) البيت لأبي ذؤيب في شرح شواهد المغني: 1/ 198، وشرح أبيات المغني: 2/ 30، والخزانة 5/ 134، وفي: 5/ 137 قال أنه ملفق من بيتين هما:

وقـال راعيهم سيـان سيركم وإن تقيموا به واغبرت السوح

وكان مثلين أن لا يسرحوا غنما حيث استدارت مواشيهم وتستريح

والشاهد فيه: أو يسرحوه، فإن أوْ بمعنى الواو لاقتضاء التسوية.

وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: 8/ 91، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 353، 4/ 398، والخصائص: 1/ 348.

(2) ساقط من (س). وقوله هذا في شرح شواهد المغني: 1/ 199، والخزانة: 5/ 136.

وابن يسعون هو: أبو الحجاج، يوسف بن يبقى بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن بن يسعون، لغوي. من مصنفاته: المصباح في شرح أبيات الإيضاح للفارسي (ت: 542 هـ)

انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 322، 323، بغية الوعاة: 2/ 363 وذكر انه توفي سنة 540، الأعلام: 8/ 256.

(3) في (س) بزيادة: قيل.

(4) لأن سيانِ مثنى، فتنصب بالياء، فتصبح: سيّين.

(5) القائل ابن يسعون في شرح شواهد المغني: 1/ 199، والخزانة: 5/ 136.

هل مثله على القلب[1]، وإلا فهو مغتفر في الضرورة، وجوزه ابن مالك اختيارا[2]، قال الرضي: ولا خلاف عند مجوزه اختيارا، أن الأولى جعل المعرفة اسما، والنكرة خبرا[3] (وقول الراجز:) الأسدي.

(إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَامَا   خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا)[4]

وقبله:

خَلِّ الطَّرِيقَ وَاجْتَنِبْ/ أَرْمَامَا   ... ...   64/ ب

وبعده:

لَمْ يَدَعَا لِسَارِحٍ مَقَامَا

أرزام- بفتح الهمزة-: اسم موضع[5]، وضمير بها: للطريق، وأكتل: كأفضل، ورزام- بالكسر-: لِصّان، وخويربين: تثنية خويرب، تصغير خارب،

---

(1) في (س) بزيادة: كقوله:

يكون مزاجها عسل وماء.

انظر مفتاح العلوم: 135.

(2) قال في التسهيل ص 54: وقد يخبر هنا، وفي باب إنّ بمعرفة عن نكرة اختياراً.

(3) شرح الرضي على الكافية: 4/ 207.

(4) البيت للأسدي في شرح شواهد المغني: 1/ 199، وشرح أبيات المغني: 2/ 37، وفي الكتاب: 2/ 149 لرجل من بني أسد. وبلا نسبة في شرح الأشموني: 3/ 194، وحاشية الصبان: 3/ 1106، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 174. ولليث في لسان العرب: (ك. ت. ل) 7/ 595.

والشاهد فيه: مجيء أوْ بمعنى الواو في قوله: أو رزاما.

(5) هو موضع في بلاد مراد انظر معجم البلدان: (ر. ز. م) 3/ 24.

والنقف: كسر الهامة، أي: الرأس، [وهو][1] من مشطور السريع المكشوف[2]، لا من بحر الرجز المعروف، بدليل ما قبله وما بعده، [ولا يطلق الراجز عند العروضيين إلا على من قال شعرا منه، ويطلق عند الشعراء على من قال شعرا من غيره، فعلى هذا يحمل قول المصنف][3]، وفي النهاية: الرجز بحر من بحور الشعر، ونوع من أنواعه يكون كل مصراع منه مفردا، وتسمى قصائده أراجيز، واحدها: أرجوزة، فهي كهيئة السجع، إلا أنه في وزن الشعر، ويسمى قائله راجز، كما [يقال][4]- قائل بحور الشعر-: شاعرا[5]، وفي القاموس: زعم الخليل أن الرجز ليس بشعر، وإنما هو أنصاف أبيات أو أثلاث[6].

(إذ لم يقل: 'خويربا) ولو كانت 'أو' على بابها لقال: كذا (كما تقول: زَيْدٌ أوْ عَمْرٌو لِصٌّ) بالإفراد (ولا تقول: لِصّان،) بالتثنية، ولا يخفى حسن ما في المثال من الإشارة إلى تفسير 'خويربين' (وأجاب الخليل عن هذا: بأن 'خويربين' بتقدير [أشتم][7] لا نعت تابع[8]، وقول النابغة:) الذبياني، زياد بن معاوية[9].

---

(1) في (س): وهذا.

(2) المكشوف هو: ما حذف متحرك وتده المفروق. انظر الوافي في العروض والقوافي: 190.

(3) في (س): وكثيرا ما يطلق الراجز على من قال شعرا من السريع، قال الجوهري: قال الراجز:

بنتي سيدة البنات عيشي ولا نأمن أن تماتي.

الصحاح (م. و. ت) 1/ 254.

وهذا تعريض بالدماميني حيث قال في شرح المغني 1/ 136: 'فإن قلت: ... قلت: إن وجد قبل هذا أو بعده ما يعين أنه من السريع ورد، وإلا فهو محتمل لأن يكون بيتا مصرعا من عروض الرجز الأولى، وضربها الثاني الذي على زنة 'مفعولن'، و'أو' في هذا النظم بمعنى الواو'.

(4) في (س): يسمى.

(5) النهاية في غريب الحديث: (ر. ج. ز) 2/ 199.

(6) في القاموس المحيط (ر. ج. ز) 4/ 37: 'وفي التهذيب: وزعم الخليل أن الرجز ....

(7) في (س): الشتم.

(8) انظر قول الخليل في الكتاب: 2/ 150.

(9) في (س) بزيادة: صاحب النعمان بن المنذر.

(قَالَتْ ألاَ لَيْتَمَا هَـذَا الْحَمَـامُ لَنَـا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُـهُ، فَقَـدِ
فَحَسَّبُوهُ، فَـأَلْفَوْهُ كَمَـا ذَكَـرَتْ [سِتًّا وَسِتِّينَ][1] لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدِ)[2]

[بيتان][3] من البسيط، ضمير "قالتْ" لفتاة الحي في قوله:

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ إِلَـى حَمَـامٍ شَـارِعٍ وَارِدِ الثَّمَـدِ

وهي "زرقاء اليمامة"، وكانت في بصرها حدة تبصر من مسيرة ثلاثة أيام[4]، نظرت إلى سرب قطا يسرع لورود الماء، [جملتها][5] ست وستون، وعندها قطاة فقالت:

لَيْتَ الْحَمَامُ لِيَهْ إِلَى حَمَامَتِيَهْ
وَنِـصْفُهُ قَدِيَـهْ تَمَّ الْحَمَامُ مِيَهْ[6]

---

[1] في جميع النسخ: تسعا وتسعين.

[2] البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: 43، وبرواية "حسبتْ" بدل "ذكرتْ"، و"تسعا وتسعينْ" بدل "ستا وستين"، وكذلك في المقاصد النحوية: 2/ 254، وفي شرح شواهد المغني: 1/ 75، 200، وشرح أبيات المغني: 2/ 46 مثل رواية النسخ. وفي الخزانة: 6/ 157 ذكر الشطر الأول من البيت الأول فقط، وفي الكتاب: 2/ 137، والإنصاف: 2/ 479، وشرح شذور الذهب: 299 ذكر البيت الأول فقط، وفي لسان العرب (ق. د. د) 7/ 261 ذكر عجز البيت الأول فقط. والشاهد فيه: أو نصفه، فـ"أوْ" هنا بمعنى الواو.

[3] ساقط من (س).

[4] زرقاء اليمامة هي: الزرقاء من بني جديس، من أهل اليمامة، يقال لها: "زرقاء اليمامة" و "زرقاء جوّ" لزرقة في عينيها، و"جوْ" اسم مدينة .
انظر الخزانة: 1/ 320، شرح شواهد المغني: 1/ 77، شرح أبيات المغني: 2/ 47، الأعلام: 3/ 44 .

[5] في (س): جملته.

[6] البيتان من مربع البسيط، لزرقاء اليمامة في شرح شواهد المغني: 1/ 77، وشرح أبيات المغني: 2/ 48، والصحاح (ح. م. م) 2/ 1412.

فنظمه الشاعر [فالشراع- بالمعجمة - الداخلة الماء][1]، والثمد- كالمدد-: الماء القليل، و[إلى][2] بمعنى مع، وقد بمعنى حسب كسر للضرورة، مبتدأ خبره محذوف، أي: فحسبي ذلك، أو بالعكس، وحسّبوه- بالتشديد-: عدوه، والفوه: وجدوه، وكما ذكرت مفعول ألفوه، وتسعا: بدل منه، ولم تنقص: استئناف أو صفة، فإذا كان الحمام ستا وستين، ونصفه ثلاثا وثلاثين يكون المجموع تسعا وتسعين، وإذا ضُمّت إليه حمامتها تكمل المائة، كما قال:

فَكَمُلَتْ مِائَةٌ فِيهَا حَمَامَتُهَا ... وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ

(ويقوّيه:) أي: كون أوْ بمعنى الواو (أنه [روي][3]: ونصفه) بالواو، والروايات يبين بعضها بعضا (وقوله:

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ ... مَا بَيْنَ مُلَجِّمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ)[4]

بيت من الكامل، لحميد بن ثور الهلالي الصحابي[5]، قوم: [خبر هم مقدرا][6]، والصريخ: المستغيث، ورأيتهم :جواب إذا، وملجّم: من ألجمت

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): أنا.

(3) في جميع النسخ: يروى.

(4) البيت لحميد الهلالي في شرح شواهد المغني 1/ 200، والمقاصد النحوية 4/ 146، وشرح التصريح 2/ 174.
وبلا نسبة في شرح أبيات المغني: 2/ 51، وشرح التسهيل: 3/ 364، ولسان العرب (س. ف. ع) 4/ 601.
والشاهد فيه: أو سافع، فأو بمعنى الواو.

(5) حميد بن ثور هو: أبو المثنى، حميد بن ثور بن حزن الهلالي العامري، عده الجمحي في الطبقة الرابعة من الإسلاميين (ت: 30 ؟ هـ)
انظر طبقات الشعراء: 214، الشعر والشعراء: 276، الإصابة: 1/ 467 ت: 1834، الأعلام: 2/ 283.

(6) في (س): خبر محذوف.

الفرس، والمهر- بالضم-: ولد الفرس، وسافع: من سفعت الفرس، أي: أخذت [بها][1]، ومْنْ زائدة على رأي الأخفش[2]، أو للابتداء، أي: أن رؤيتك إياهم ابتدأت من بين هذين القسمين، [وعليهما][3] فـأو[4] بمعنى: الواو، لأن بْينْ [لا يضاف إلا إلى متعدد][5]،/ وتقدير: فريق ملجم، أو فريق سافع، خلاف الظاهر[6]. 1/65

(ومن الغريب أن جماعة- منهم ابن مالك- ذكروا مجيء أوْ بمعنى الواو، ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى وْلاَ نحو: ﴿ وَلاَ عَلَى أَنفُسِكُمْ ﴾[7]) عطف على ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ ﴾ أي: وليس على أنفسكم حرج (﴿ أن تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَائِكُمْ ﴾)[8] أي: ولا بيوت آبائكم (وهذه) الواو في وْلاَ (هي تلك) الواو العاطفة (بعينها) وليست مركبة مثل لْولاَ حتى تكون أوْ بمعناها (وإنما جاءت لاَ توكيدا للنفي السابق،) في المعطوف عليه (ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع،)[9] أكل الأعمى، [والمريض، والأعرج][10]، وأصحاب البيوت من بيوتهم، وبيوت آبائهم، إلى آخر ما ذكر من حيث هو المجموع (لا بكل واحد، وذلك) أي: تعليق النفي بكل واحد (مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الإجماع) هذا على تقدير ترك لاَ حتى يصبح التوهم، وأما بعد ذكرها فهي مانعة

---

(1) ساقط من (س).

(2) انظر معاني القرآن للأخفش: 1/ 222، وشرح أبيات المغني: 2/ 53.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: هنا.

(5) في (س): يقتضي العدد.

(6) تعريض بالدماميني حيث قال في شرح المغني 1/ 137: "ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون المراد: بين فريق ملجم، أو فريق سافع، فكل واحد من القسمين ذو تعدد، فهو كقولك: جلست بين العلماء أو الزهاد، أو لأحد الأمرين ولا إشكال".

(7) النور: 61.

(8) انظر شرح التسهيل: 3/ 364، 365.

(9) في (س) بزيادة: هو.

(10) في (س): وأكل الأعرج، وأكل المريض.

عنه ولا حاجة إلى دليل خارجي، وإن دل عليه أيضا فالحكم المذكور يثبت بالكتاب والإجماع (ونظيره قولك: لاَ يَحِلُّ [لَكَ][1] الزِّنَا والسَّرِقَةَ) فإنه بترك لا يدل على أنهما من حيث الإجماع حرام، و[أما][2] من حيث الانفراد [فـ][3] يمكن أن يتوهم [متوهم][4] خلافه، لكن الإجماع قاطع به، وإذا قيل: ولا السرقة، يندفع التوهم بالكلية وتثبت حرمة كل منهما مع قطع النظر عن الإجماع (ولو تركت لا في التقدير لم يضرّ ذلك) التوهم، لكون الإجماع قاطعا به.

(وزعم ابن مالك أيضا) أي: كما زعم أن أوْ تجيء بمعنى وَلاَ (أن أوْ التي للإباحة حالّة) في (محل الواو[5]، وهذا أيضا مردود، لأنه لو قيل: جَالِسِ الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ كان المأمور به مجالستهما [معا][6] ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما) يريد بالعهدة: امتثال الأمر، فلا يرد ما قيل: [إنه مشكل][7] فأيّ عهدة على المخاطب مع أن الأمر للإباحة لا إلزام فيه بالفعل، ولا حرج بالترك[8]، وقد يقال: وجه الرد على ابن مالك أن[9] الأمر مع الواو [ليس][10] للإباحة[11] [لقوله][12]: (هذا هو المعروف من كلام النحويين، ولكن ذكر الزمخشري- عند الكلام على قوله تعالى:﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[13]: أن الواو تأتي للإباحة، نحو: جَالِسِ الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ) وفسره: بأنه لو جالسهما جميعا،

---

(1) ساقط من جميع النسخ.
(2) ساقط من (س).
(3) ساقط من (س).
(4) في (س): المتوهم.
(5) قال ابن مالك في شرح التسهيل 3/ 364: "ومن علامات التي للإباحة استحسان وقوع الواو موقعها".
(6) ساقط من جميع النسخ.
(7) ساقط من (س).
(8) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 138.
(9) في (س) بزيادة: لا يكون.
(10) ساقط من (س).
(11) القائل الشمني في المنصف: 1/ 138.
(12) في (س): بدليل قوله:.
(13) البقرة: 196.

أو أحدهما كان ممتثلا[1]، وهذا يدفع [قول][2] المصنف: [و][3] لم يخرج [المأمور][4] عن العهدة (وأنه إنما جيء بالفذلكة) وهو قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ[5] ﴾ لظهور أن الثلاثة والسبعة تكون عشرة، والفذلكة في الحساب: أن يذكر تفاصيله ثم يجمل فيقال: فذاك كذا[6] (دفعا لتوهم إرادة الإباحة في: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾[7] وقلده في ذلك صاحب الإيضاح البياني) جلال الدين، محمد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، قدم من بلاده وولي خطابة دمشق، ثم ولي قضاء القضاة بالشام، ثم بالديار المصرية، ثم أعيد إلى قضاء دمشق،[8] توفي بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمائة (ولا تعرف هذه المقالة/ لنحوي) فيه بحث، قال الزجاج: جمع العددين لجواز أن 65/ب
يظن عليه ثلاثة، أو سبعة[9]، لأن الواو قد تقوم مقام أو منه ﴿ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾[10] فأزال احتمال التخيير، وهذا مذهب الكوفيين ذكره [الحلبي][11]، وقيل: قد رجع المصنف عنه فقال في [حواشيه][12] على التسهيل: أن أو تأتي للجمع كالواو[13].

---

(1) انظر الكشاف: 1/ 220.

(2) في (س): ما قاله.

(3) في (س): من أنه.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: كاملة.

(6) انظر حاشية الكشاف للتفتازاني: ل 94/ ب .

(7) البقرة: 196.

(8) في (س) بزيادة الواو. قال في الإيضاح ص 57: "... أو للإباحة أو التخيير، وهو أن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشيئين أو الأشياء فحسب، مثالهما قولك ليدخل الدار زيد أو عمرو، والفرق بينهما واضح، فإن الإباحة لا تمنع من الإتيان بهما، أو بها جميعاً".

(9) قال الزجاج في معاني القرآن 1/ 268: "لما قيل: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ جاز أن يتوهم المتوهم أن الفرض ثلاثة أيام، أو سبعة في الرجوع، فاعلم الله عز وجل أن العشرة مفترضة كلها، فالمعنى: المفروض عليكم صوم عشرة كاملة على ما ذكر من تفرقها في الحج والرجوع".

(10) النساء: 3.

(11) في (س): الشهاب. الدر المصون: 1/ 489.

(12) في (س): حواشي.

(13) القائل الدماميني في شرح: 1/ 138.

(والسادس: الإضراب كبَلْ، فعن سيبويه إجازة ذلك بشرطين: تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل،) مع حرف النفي أو النهي (نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ أَوْ مَا قَامَ عَمْرٌو و لاَ يَقُمْ زَيْدٌ أَوْ لاَ يَقُمْ عَمْرٌو، ونقله عنه ابن عصفور[1]، ويؤيده أنه) اي: أن سيبويه (قال في ﴿ وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[2]: ولو قلت: او لا تطع كفورا) بإعادة العامل (انقلب المعنى،)[3] الذي هو النهي عن طاعة كل منهما بلا إضراب (يعني: أنه يصير إضرابا عن النهي الأول) لوجود شرط كون أوْ للإضراب (ونهيا عن الثاني فقط،) فتجوز طاعة الأول (وقال الكوفيون، وابو علي، وأبو الفتح ، وابن بَرهان:) وزان سكرانْ، أبو محمد، سعيد بن المبارك البغدادي[لما][4] توفي سنة تسع وستين وخمسمائة[5] (تأتي للإضراب مطلقا،) سواء وجد ما ذكر من الشرطين أو لا (احتجاجا بقول جرير:

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ ... لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلاَّ بِعَدَّادِ؟
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً ... لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلاَدِي)[6]

بيتان من البسيط][7]، ترى: من الرأي في الأمر فلا يتعدى إلا إلى واحد وهو ماذا، وعيال: [الرجل من يعوله، أي: ينفق عليه ويقوم بمصالحه، وواحده

---

(1) انظر شرح جمل الزجاجي: 1/ 235 .
(2) الإنسان: 24. .
(3) الكتاب: 3/ 188.
(4) ساقط من (س).
(5) بعد الرجوع إلى كتب التراجم تبين أن هذه الترجمة لابن الدهانْ وليست لابن برهانْ.
- ابن برهان هو: أبو القاسم، عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي العُكبري، عالم بالأدب والنسب. من تصانيفه: الاختيار في الفقه، وأصول اللغة، واللمع في النحو (ت: 465 هـ)
انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 191، مرآة الجنان: 3/ 60، بغية الوعاة: 2/ 120، الأعلام: 4/ 176 .
(6) انظر الإنصاف: 2/ 318، والجنى الداني: 229، والخصائص: 2/ 219، وشرح الكافية الشافية: 1/ 547، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 4/ 145 .
البيتان لجرير في ديوانه: 150، وشرح شواهد المغني: 1/ 201، وشرح أبيات المغني: 2/ 54، والمقاصد النحوية: 4/ 144، وشرح الأشموني: 3/ 192، والهمع: 3/ 204. والشاهد فيه: او زادوا، فأوْ للإضراب بمعنى بلْ .
(7) ساقط من (س).

عَيِّل كَسَيِّد- بالتشديد-][1]، وبرمت- بكسر الراء-: ضجرت، ولم أحص: حال، والاستثناء مفرغ، أي: لم أحص عدتهم في حال من الأحوال إلا في حال استعانتي بعدّاد، وهو كناية عن الكثرة المفرطة[2].

(وقراءة ابن السَّمال) وزان: حَمّال (﴿أَوْكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾[3] بسكون [واو أوْ][4]) وقال التفتازاني: أوْ في مثل هذه المواضع تفيد تساوي الأمرين في الوقوع، مع أن الثاني أبعد واليق بأن لا يقع فيحمل على أنها بمعنى بَلْ، وقد أثبتها الثقاة، وشهد به الاستعمال، ودلت عليه هنا القرينة، أعني قوله تعالى: ﴿ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾[5] ترقيا إلى الأغلظ فالأغلظ[6].

(واختلف في ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[7] فقال الفراء: بَل يزيدونْ) وإنما جاز الإضراب في كلامه تعالى بناء على عادة الناس، أو لأن الإخبار على ما يحزر الناس ، والإضراب عما يغلطون فيه، أي: أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس [في][8] مائة ألف، وليس كذلك بل يزيدون (هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية[9]، وقال بعض الكوفيين: بمعنى الواو،)[10] يؤيده قراءة

---

(1) في (س): جمع عَيِّل - بتشديد الياء - من عاله غيره يعوله إذا أنفق عليه وقام بمصالحه.

(2) في (س) بزيادة ما سقط في (2).

(3) البقرة: 100.

(4) في جميع النسخ: الواو. وانظر المحتسب: 1/ 99 .

- وأبو السمّال هو: قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، رواه عنه أبو زيد سعيد بن أوس.

انظر: غاية النهاية: 2/ 27، القاموس المحيط: (س. م. ل) 3/ 349.

(5) البقرة: 100.

(6) حاشية الكشاف للتفتازاني: ل 67/ ب.

(7) الصافات: 147.

(8) ساقط من (س).

(9) انظر معاني القرآن للفراء: 2/ 393.

(10) قال أبو حيان في الارتشاف 2/ 641: وذهب الأخفش، والجرمي إلى أن أوْ تأتي بمعنى الواو احتجاجا بقوله تعالى: ﴿ أوْ يَزِيدُون ﴾ وهو مذهب جماعة من الكوفيين في الآية، وذهب الأزهري إلى أن أوْ تستعمل بمعنى الواو في النثر والنظم، وانظر الهمع: 3/ 204.

﴿وَيَزِيدُونَ﴾ بالواو عطفا على المعنى[1]، أي: ومائة ألف أرسلناه إليهم وهم يزيدون (وللبصريين فيها أقوال: قيل: للإبهام،) بالنسبة إلى أن الله تعالى أبهم أمرهم.

(وقيل:/ للتخيير، أي: إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول: هم مائة ألف، 1/66 أو يقول:) الظاهر ويقولُ (هم أكثر،) بالواو (نقله ابن الشجري عن سيبويه[2]، وفي ثبوته عنه نظر،) بيّن وجهه بقوله: (ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما،) وهو كونهم أزيد من مائة ألف، وذلك لأن التخيير يقتضي سبق الطلب الذي يستدعي مطلوبا غير واقع، وهذا شرط مقرر عند النحاة، وإن [نازع فيه ابن مالك][3]، ولعل سيبويه ممن يعتبره، وأجيب: بأن التخيير على هذا التفسير بين أن يقول: الرائي هم مائة ألف، وأن يقول: هم أكثر، ولم يقع واحد من هذين القولين، وإن وقع أنهم أكثرُ، لأن المراد: أنهم بهذه الحيثية لا أن ذلك قيل فيهم[4].

(وقيل: هي للشك مصروفا إلى الرائي، ذكره ابن جني)[5] أبو الفتح، عثمان الموصلي، تلميذ أبي علي الفارسي، توفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، كان أبوه جني مملوكا روميا، قال ابن خِلِّكان: جني -: بكسر الجيم وتشديد النون بعدها ياء[6]، وقيل: الياء ساكنة ليست للنسبة وإنما هو معرب كني[7]، وقيل: هي

---

(1) وهي قراءة جعفر بن محمد، انظر المحتسب: 2/ 273.

(2) انظر أمالي ابن الشجري: 2/ 318، 319.

(3) في (س): ثبت فيه النزاع .
انظر شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 363 .

(4) المجيب الشمني في المنصف: 1/ 140.

(5) قال ابن جني في الخصائص 2/ 221، 222: فأما قوله تعالى: ﴿ وأرسلناه ...﴾ الآية فلا تكون فيها أوْ على مذهب الفراء بمعنى بلْ، ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو، لكنها عندنا على بابها في كونها شكاً.

(6) انظر وفيات الأعيان: 3/ 248 .
- وابن خلكان هو: أبو العباس، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البر مكي الإربلي، المؤرخ الحجة، والأديب الماهر، صنف وفيات الأعيان وأنباء أبناء أهل الزمانْ (ت: 681 هـ)
انظر النجوم الزاهرة: 7/ 299، فوات الوفيات: 1/ 110 - 118، شذرات الذهب: 5/ 371، الأعلام: 1/ 220.

(7) القائل السيوطي في بغية الوعاة: 2/ 132.

للإباحة، أي: أن الناظر إليهم يباح له أن يحزرهم بهذا القدر، أو بهذا المقدر ذكره [الحلبي][1]، وقيل: للتفصيل، أي: بعض الناس يحزرهم بكذا، وبعضهم بكذا، وقيل: للتقريب، ذكرهما الأندلسي[2].

(وهذه الأقوال،) المذكورة في[3]﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[4] (- غيرَ القول بأنها بمعنى الواو- مقولة) مذكورة (في ﴿ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلاَّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[5]) قال الفراء: "أوْ للإضراب[6]، والزجاج: للإبهام على المخاطب، كما في ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا ﴾[7]، وابن عطية: للشك[8]، و[البيضاوي][9]: للتخيير[10]، فوجه: "بأنه على مذهب ابن مالك، إذ لا منازع في [اشتراط][11] سبق الطلب إلا هو، وبأن المراد: تخيير المخاطب بعد فرض الطلب[12] (﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾[13]) [قيل][14]: "هذا شاهد صدق على أن حمل أوْ على التخيير ليس مشروطا [بسبق][15] الطلب، [و][16] ليس بشيء، لما عرفت[17].

---

(1) في (س): الشهاب. الدر المصون: 5/ 514.

(2) وقول الأندلسي في شرح المفصل، كما ذكر وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 116/ ب.

(3) في (س) بزيادة: قوله تعالى.

(4) الصافات: 147.

(5) النحل: 77.

(6) انظر معاني القرآن للفراء: 2/ 393.

(7) يونس - عليه السلام -: 24. قال الزجاج في معاني القرآن 3/ 214: "ليس يريد أن الساعة تأتي في أقرب من لمح البصر، ولكنه يصف سرعة القدرة على الإتيان بها". وانظر رأي الزجاج في البحر المحيط: 5/ 521.

(8) قال ابن عطية في المحرر الوجيز 3/ 410: "فأوْ على هذا بابها في الشك".
- وابن عطية هو: أبو محمد، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الغرناطي، مفسر، فقيه، عارف بالأحكام والحديث، وله شعر. صنف: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ت: 542 هـ)
انظر طبقات المفسرين: 1/ 256 - 267، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 177، 178، بغية الوعاة: 2/ 73، 74، الأعلام: 3/ 282.

(9) في (س): وقال القاضي.

(10) انظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 5/ 629.

(11) في (س): اشتراق.

(12) وجهه سعدي أفندي، كما في هامش المخطوط.

(13) البقرة: 74.

(14) في (س): وما قيل.

(15) في (س): لسبق.

(16) ساقط من (س).

(17) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 116/ ب.

(والسابع: التقسيم، نحو: الكلمة: اسم، أو فعل، أو حرفٌ ذكره ابن مالك في [منظومته الصغرى][1]) والكافية الشافية (وفي شرح الكبرى،) يعني الكافية[2] (ثم عدل [عنه][3]) [4]التعبير بالتقسيم (في التسهيل، وشرحه، فقال: تأتي للتفريق المجردمن الشك، والإبهام، والتخيير، وأما هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره،)[5] وهو الشك، والإبهام، والتخيير (ومثّل)[6] للتفريق المجرد (بنحو: ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾[7]، ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾[8]) الواو: عاطفة من كلام المصنف على حذف واو التلاوة، أو بالعكس (قال:)[9] ابن مالك ([أو][10] هذا)[11] التعبير[12] (أولى من التعبير بالتقسيم، لأن استعمال الواو في التقسيم أجود) من استعمال أوْ فيه، قيل: الفرق بينهما: أن التقسيمْ جعل الشيء أقساماً، وذلك يستدعي تقدم ما يتناول الأقسام سواء كان كليا (نحو: الكلمة اسم، وفعل، وحرف) أو كلا كالبيت الثاني، وأما التفريق: فهو قطع

---

(1) في جميع النسخ: منظومته، الألفية. حيث قال في الألفية:

خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِمِ ... أَوْ شَكٌّ وَالإِضْرَابُ عَنْ قَوْمٍ نُمِي

(2) قال في شرح الكافية الشافية 1/ 547: أو تبين قسمة نحو: الاسم نكرة او معرفةٌ .

(3) في جميع النسخ: عن ذلك.

(4) في (س) بزيادة: أي.

(5) التسهيل: 176، وشرح التسهيل: 3/ 362، 363.

(6) في (س) بزيادة: ابن مالك.

(7) النساء: 135.

(8) البقرة: 135.

(9) في (س) بزيادة: أي:

(10) ساقط من (ح) و(ظ).

(11) في (س) بزيادة: أي.

(12) في (س) بزيادة: بالتفريق.

التفريق: فهو قطع الاتصال/ بين شيئين أو أكثر، وذلك لا يستدعي تقدم ما 66/ب يتناول، فهو أعم من التقسيم[1].

(وقوله:

[وَنَنْـصُرُ مَوْلاَنَـا وَنَعْلَـمُ أَنَّـهُ][2] كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ)[3]

عجز بيت من الطويل، لعمرو بن برّاقة الهمداني[4]، صدره:

وَنَنْـصُرُ مَوْلاَنَـا وَنَعْلَـمُ أَنَّـهُ ... ...

الناس: مرفوع[5] على أن "ما" كافة، أو مجرور على أنها زائدة، ومجروم: خبر مبتدإ [مذكور، أو][6] محذوف، أي: بعضهم مجني عليه، وبعضهم جان، يقول: تنصر سيدنا مع اعتقادنا أنه كغيره من الناس تارة يكون مظلوما، وتارة يكون ظالما، فنحن ننصره على كل حال، ولا نقصر نصرنا على مظلوميته.

(ومن مجيئه) أي: مجيء التقسيم (بـ"أو" قوله:

---

(1) قاله الشمني في المنصف: 1/ 141.

(2) في جميع النسخ ذكر الصدر مؤخرا.

(3) البيت لعمرو بن براقة في شرح شواهد المغني: 1/ 202، 500، 2/ 725، 778 ،وشرح أبيات المغني: 2/ 57، والمقاصد النحوية: 3/ 332، وشرح التصريح: 1/ 666. وبلا نسبة في الخزانة: 10/ 207، وشرح التسهيل: 3/ 363، وشرح الأشموني 2/ 421، 3/ 197، وحاشية الصبان: 2/ 810، والهمع: 2/ 476.

والشاهد فيه: وجارم، الواو بمعنى "أو" وهي للتقسيم.

(4) هو عمرو بن براقة الهمداني، شاعر مخضرم، وبراقة اسم أمه، واسم أبيه "منبّه"، وينتهي نسبه إلى همدان، وهو شجاع فاتك.

انظر الأغاني: 21/ 175، معجم الشعراء: 176، شرح شواهد المغني: 1/ 501، شرح أبيات المغني: 2/ 59.

(5) في (س) بزيادة: مبتدأ.

(6) ساقط من (س).

فَقَالُوا: لَنَا ثِنْتَانِ، لاَ بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلاَسِلُ[1]

بيت من الطويل، لـجعفر بن علبة الحارثي[2] وثنتان أي: خصلتان، فسرهما بقوله: صدور رماح انتهى، وخص الصدور لأن المقاتلة تقع بها، وأشرعت الرماح نحو العدو: إذا صوبتها إلى جهته وقصدت طعنه، هذا على أن المراد: لابد منهما جيعا، فصدور الرماح لمن يقتل، والسلاسل لمن يؤسر، أي: يكون بعضنا كذا، وبعضنا كذا، فلما جعلهم صنفين صح دخول أوْ للتقسيم (انتهى[3]،) كلام ابن مالك، ورده المصنف أولا بقوله: (ومجيء الواو في التقسيم أكثر) وفيه: أن ابن مالك لم يقل إلا أن يراد بالأجودية: ما كانت ناشئة عن الأكثرية (لا يقتضي أن أوْ لا تأتي له،) أي: للتقسيم، وأجيب: بأنه لما كان في الواو أكثر [جعل][4] فيها معنى مستقلا، وفي أوْ أقل لم يجعله كذلك، بل أتى بالتفريق المجرد إظهارا لحط رتبته في أوْ عن رتبته في الواو[5] (بل إثباته بالأكثرية للواو يقتضي [ثبوته بقلة لـأوْ][6]،) على طريق المفهوم، وقد مر أنه معتبر في العربية، ثم القلة نسبية فيدخل فيه مادة الأكثر كثيرا كان أو قليلا، فلا يرد: أنه[7]

---

(1) البيت لجعفر بن علبة في شرح شواهد المغني: 1/ 203، وشرح أبيات المغني: 2/ 59 . وبلا نسبة في شرح الأشموني: 3/ 195، وحاشية الصبان: 3/ 1107، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 181، والهمع: 3/ 206.

والشاهد فيه: أو سلاسل، فأوْ بمعنى الواو للتقسيم.

(2) هو: أبو عارم، جعفر بن علبة بن ربيعة الحارثي، شاعر غزل مقل، من مخضرمي الدولتين الأموية، والعباسية (ت: 145 هـ)

انظر الأغاني: 13/ 45 – 57، شرح شواهد المغني: 1/ 204، الخزانة: 10/ 310، 311، الأعلام: 2/ 125.

(3) شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 363.

(4) في (س): جعله.

(5) الجيب الشمني في المنصف: 1/ 142.

(6) في جميع النسخ: الثبوت في أوْ بقلة.

(7) في (س) بزيادة: إنما.

يقتضي في أوْ بكثرة لا بقلة[1] (وقد صرح بثبوته في البيت الثاني) هذا من تتمة الرد، وثانيا: بقوله: (وليس فيه) أي: في[2] البيت (دليل) على ما قال ابن مالك: من ثبوت التقسيم لـأوْ (لاحتمال أن يكون المعنى لابد من أحدهما، فحذف المضاف،) قال المرزوقي: أراد لابد منهما على طريق التعاقب، لا على طريق الجمع بينهما، وإلا لسقط التخيير الذي أفاده أو[3]، وإذا كان الأمر على هذا فالمعنى لابد من أحدهما[4] فتأمل.

(كما قيل في: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ [وَالْمَرْجَانُ] ﴾[5]) أي: من أحد البحرين وهو: الملح الأجاج، لأن اللؤلؤ والمرجان لا يخرجان من العذب الفرات، فأوْ في البيت لأحد الشيئين بلا تقسيم، والمعطوف عليه أو المعطوف وحده بدل المقدر بخلاف ما إذا لم يقدر، لأن المعطوف عليه والمعطوف [معا يكون][6] بدلا من ضمير التثنية، ومع هذا الاحتمال لا استدلال به على ثبوت التقسيم[7] (وغيره،) أي: غير ابن مالك (عدل عن العبارتين) التقسيم والتفريق المجرد (فعبّر بالتفصيل، ومثله بقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ﴾[8] ﴿ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾[9] إذ المعنى: وقالت اليهود: [كونوا هودا]، وقالت النصارى: كونوا نصارى، وقال/ بعضهم: ساحر، وقال بعضهم: مجنون، فأوْ فيهما) أي: في 1/67
الآيتين (لتفصيل الإجمال في ﴿ قَالُوا ﴾) فإن لف الضمير فيه لفهم المعنى، وأمن الإلباس، لأن من المعلوم أن اليهود لا تقول: كونوا نصارى، وكذلك النصارى

---

(1) أورده عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(2) في (س) بزيادة: هذا.

(3) في (س) بزيادة: من قوله: أو سلاسل.

(4) شرح ديوان الحماسة: 1/ 46.

(5) ما بين معقوفين ساقط من جميع النسخ. الرحمن: 22.

(6) في (س): يكون معا.

(7) في (س) بزيادة: لـأوْ. وانظر الدر المصون: 6/ 240.

(8) البقرة: 135.

(9) الذريت: 52.

[كما][1] لا تقول كونوا هودا[2] (وتعسف ابن الشجري فقال في الآية الأولى: إنها حذف منها مضاف،) وهو بعض الأول[3] (وواو، وجملتان فعليتان،) الأولى وقال بعضهم: والثانية كونوا، [وفيه][4] تسامح (وتقديره: وقال بعضهم- يعني اليهود-: كونوا هودا، وقال بعضهم- يعني النصارى-: كونوا نصارى، [قال][5]:) [أي][6] ابن الشجري ([فأقام][7] ﴿أَوْ نَصَارَىٰ﴾ مقام ذلك كله،) يعني أن هذا اللفظ أفاد ما أفاده المحذوف كله، الذي من جملته المضاف، وإلا فـ﴿ أَوْ نَصَارَىٰ ﴾ ليس مما يقوم مقامه (وذلك دليل على شرف هذا الحرف،) حيث حصل به الاستغناء عن ألفاظ كثيرة، قال الشاعر:

وَلَيْلٍ قَصِيرٍ يَجْمَعُ الطِّيبَ كُلَّهُ ... كَمَا جَمَعَ اللَّفظُ الْقَلِيلَ الْمَعَانِيَا[8]

(انتهى)[9].

(والثامن: أن تكون بمعنى إلاَّ في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار أن) لا بـأو نفسها، كما قال الكسائي والجَرمي[10] (كقولك: لَأَقْتُلَنَّهُ أَوْ يُسْلِمْ، وقوله:

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: فتعين أن يكون المعنى ذلك.

(3) في (س) بزيادة: وأقيم المضاف إليه مقامه.

(4) في (س): وفي عده جملة.

(5) في (س): فقال.

(6) ساقط من (س).

(7) في جميع النسخ: فقام.

(8) لم اعثر على تخريج هذا البيت.

(9) انظر امالي ابن الشجري: 2/ 320.

(10) انظر الأزهية: 121، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 398، والجنى الداني: 232.

وكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ   كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا)[1]

بيت من الوافر [لأبي أمامة، زياد الأعجم بن سليم][2]، غمزت الشيء بيدي: إذا عصرته، والقَناة: الرمح، وكعوبه: النواشز في أطراف الأنابيب، وقوله: كسرت، إشارة إلى شدة الغمز والتثقيف إذا لم تستقم على التليين والتلطيف، والمعنى: أردت كسر كعوبها إلا أن تستقيم من شدة العوج، وهذا إشارة إلى ما عليه المهجو[3] من[4] الاضطراب والهوج، وقال الزمخشري: المعنى: كنت إذا هجوت قوما أبيدهم بالهجاء إلا أن يتركوا هجائي[5].

(وحمل عليه بعض المحققين) منهم [الزمخشري][6] (قوله تعالى: ﴿ لاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾[7] فقدر (تفرضوا) منصوبا بأنْ مضمرة،)[8] وأوْ بمعنى إلاَّ، أي: ما لم تمسوهن إلا أن تفرضوا (لا مجزوما بالعطف على ﴿ تَمَسُّوهُنَّ ﴾) وأوْ على بابها كما قال ابن

---

[1] البيت لزياد الأعجم في شرح شواهد المغني: 1/ 205، وشرح أبيات المغني: 2/ 68، والكتاب: 3/ 48، وشرح التصريح: 2/ 372، ولسان العرب: (غ. م. ز) 6/ 674. وبلا نسبة في شرح ابن عقيل: 2/ 243، وشرح شذور الذهب: 317، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 182. والشاهد فيه: أو تستقيما، فأوْ بمعنى إلا.

[2] في (س) زياد الأعجم بن سليم، يكنى: أبا أمامة.

- زياد الأعجم هو: أبو أمامة، زياد الأعجم بن سليم أو سليمان الأعجم العبدي، من شعراء الدولة الأموية، جزل الشعر، فصيح الألفاظ (ت: 100 هـ)

انظر: الأغاني: 15/ 380 - 394، الشعر والشعراء: 312، الخزانة: 10/ 7، الأعلام: 3/ 54.

[3] في (س) بزيادة: وهو المغيرة بن حبناء

[4] في (س) بزيادة: شدة.

[5] قاله في شرح أبيات الكتاب، كما ذكر السيرافي في شرح أبيات سيبويه:2/ 170، وانظر شرح شواهد المغني: 1/ 205.

[6] في (س): صاحب الكشاف.

[7] البقرة: 236.

[8] قال في الكشاف 1/ 257: إلا أن تفرضوا لهن فريضة، أو حتى تفرضوا.

عطية، وابن [الكمال][1] (لئلا يصير المعنى:) تعليل لنفي كونه مجزوما بالعطف (لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء هذين الأمرين،) المسيس، والفرض، وفيه إشارة إلى أن 'ما' مصدرية ظرفية معمولة لقوله: ﴿ لاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ (مع أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل،) لأن الفروج لا تستباح مجانا (وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمّى،) نصا ﴿ إِلاَّ أَنْ يَعْفُونَ ﴾[2] (فكيف يصح نفي الجناح) في لزوم المهر (عند انتفاء أحد الأمرين؟،) وهو ثابت على انتفائهما معا (ولأن المطلقات) تعليل ثان للنفي المذكور (المفروضَ لهن) قبل المسيس (قد ذكر ثانيا بقوله [تعالى][3]: ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ ﴾[4] الآية، وترك ذكر الممسوسات) أي: حكم المطلقات بعد المسيس (لما تقدم من المفهوم،) أي: للعلم به/ كما تقدم من مفهوم قوله:﴿ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ ﴾ (ولو كان ﴿ تَفْرِضُوا ﴾ مجزوما) بالعطف على ﴿تَمَسُّوهُنَّ ﴾ (لكانت الممسوسات والمفروض لهن [مستويين][5] في الذكر،) بطريق المفهوم، وإذا كن مستويات في ذلك ناسب ترك ذكر المطلقات المفروض لهن، بناء على ذكرهن بطريق المفهوم، كما ترك ذكر ممسوسات بناء على ذلك حذرا عن التكرار (وإذا قدرت 'أو' بمعنى 'إلا' خرجت المفروض لهن عن مشاركة الممسوسات في الذكر) التي هي حكم العطف، وإذا لم تكن 'أو' للعطف انتفت المشاركة. 67/ب

(وأجاب ابن الحاجب) في الأمالي (عن) التعليل (الأول: بمنع كون المعنى مدة انتفاء أحدهما،) أي: أحد الأمرين 'المسيس والفرض' (بل) المعنى: إن

---

(1) في (س): الوزير. قال ابن عطية في المحرر الوجيز 1/ 318: 'و﴿ تَفْرِضُوا ﴾ عطف على ﴿ تَمَسُّوا ﴾.

- وابن الكمال هو: محمد بن أحمد بن داود بن موسى، ابن مالك اللخمي، محدث فقيه ذو حظ في اللغة والعربية والأدب. من تصانيفه: الممتع في تهذيب المقنع: (ت:702 هـ)

انظر الدرر الكامنة: 3/ 192، معجم المؤلفين: 3/ 63 .

(2) البقرة: 237.

(3) زيادة في المغني.

(4) البقرة: 237.

(5) في جميع النسخ: مستويات.

طلقتموهن (مدّةً لم يكن واحد منهما،) أي: من الأمرين (وذلك) أي: لفظ ْواحدْ في الصورة الثانية (بنفيهما جميعا، لأنه نكرة في سياق النفي الصريح، بخلاف الأول) وهو لفظ أحدهماْ في الصورة الأولى (فإنه لا ينفي إلا أحدهما)[1] [حاصله][2] على ما قيل: إن الغرض الحامل على جعل أوْ بمعنى إلاّ يتأدى بجعلها عاطفة لأحد الشيئين على الآخر، لأن نفي الأحد المبهم يفيد العموم لأنه بمنزلة نكرة في سياق النفي، فلا حاجة إلى جعلها بمعنى [إلا][3]، وإخراجها عن حقيقتها[4].

(وأجاب بعضهم عن) التعليل (الثاني: بأن ذكر المفروض لهن) قبل المسيس (إنما كان لتعيين النصف لهن، لا لبيان أن لهن شيئا في الجملة) أي: بطريق الإجمال، فلا يغني أحدهما عن الآخر، فذكرت أولا بطريق المفهوم، ثم بين أن لهن نصف المهر، لكن لابد له من بيان وجه ذكر حكم أحد الفريقين بطريق الإجمال والتفصيل دون حكم الآخر.

(وقيل أوْ بمعنى الواو) وعزاه أبو حيان إلى السجاوندي[5]، [وقال الرازي: ذكر][6] كثير من المفسرين أن أوْ هنا بمعنى الواو، ويريد: ما لم تمسوهن، ولم تفرضوا لهن، وهذا تأويل متكلف، بل خطأ قطعاً[7] (ويؤيده قول المفسرين:) وفي التيسير قال الكلبي: (إنها نزلت في رجل أنصاري طلق امرأته قبل المسيس

---

(1) انظر أمالي ابن الحاجب: 1/ 264.

(2) في (س): حاصل الجواب.

(3) ساقط من (ظ) والسياق يقتضيها.

(4) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 144.

(5) انظر البحر المحيط: 2/ 231.

- والسجاوندي هو: أبو عبد الله، محمد بن طيفور الغزنوي السجاوندي، مفسر، عالم بالقراءات. من تصانيفه: الإيضاح في الوقف والابتداء، وعلل القراءات (ت: 560 هـ)

انظر غاية النهاية: 2/ 157، طبقات المفسرين: 2/ 160، إنباه الرواة: 3/ 153، الأعلام: 6/ 179.

(6) في (س): وفي التفسير الكبير: وذكر.

(7) انظر التفسير الكبير: 6/ 138.

وقبل الفرض،)[1] فقال عليه [الصلاة][2] والسلام: ﴿ مَتِّعْهَا وَلَوْ بِقَلَنْسُوَتِكَ ﴾[3] (وفيها قول آخر سيأتي) وهـو كون أوْ بمعنى إلى[4].

(والتاسع: أن تكون بمعنى إلىْ وهـي كـالتي قبلـها في انتـصاب المـضارع بعدها بـأنْ مضمرة، نحو: لَألْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي) قـال الرضـي: معنـى أوْ في الأصل لأحد الشيئين أو الأشياء، فإذا قصدت مع إفادة هـذا المعنـى- الـذي هـو لزوم أحد الأمرين- التنصيص على حصول أحـدهما عقيـب الآخـر، وأن الأول امتد إلى حصول الثاني نصبت ما بعد أوْ، فسيبويه يقـدر بـإلا[5]، وغـيره بـإلىْ، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد، فإن فسرته بـإلاّ فالمـضاف بعـده محـذوف، أي: لألزمنك إلاّ وقت أن تقضيني حقي، وعند من فسره بـإلىْ [فـ][6] ما بعـده [مـؤول بمصدر][7] مجرور بـأوْ بمعنى إلى[8] (وقوله:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَـالُ إِلاَّ لِصَابِرِ)[9]

---

(1) في مواهب الأريب: 120/ ب قال في التيسير: قال الكلبي: ....
- والكلبي هو: أبو النضر، محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن الحارث الكلبي، نسابة راوية، عالم بالتفسير والأخبار وأيام العرب، صنف كتابا في التفسير (ت: 146 هـ)
انظر مرآة الجنان: 1/ 236، شذرات الذهب: 1/ 217، 218، الأعلام: 6/ 133.

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) ورد هذا الحديث في رجل من الأنصار تزوج امرأة من بني حنيفة ولم يسم لها مهرا ثم طلقها قبل أن يمسها، فنزل قوله تعالى (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ...) فقال النبي - عليه الصلاة والسلام- هذا الحديث.
انظر الجامع لأحكام القرآن: 2/ 371، والبحر المحيط: 2/ 231، واللباب في علوم الكتاب: 4/ 209.

(4) في (س) بزيادة: وعبر بالكشاف بـحتى. انظر الكشاف: 1/ 257.

(5) قال في الكتاب 3/ 47: واعلم أن ما انتصب بعد أوْ على إلاّ أنْ.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س): بتأويل مصدر.

(8) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 75.

(9) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 206، وشرح أبيات المغني: 2/ 74، وشرح التصريح: 2/ 372، وشرح التسهيل لابن مالك: 4/ 25، وشرح شذور الذهب: 316، وشرح الأشموني: 3/ 525، وشرح قطر الندى: 69.
والشاهد فيه: أو أدرك، حيث نصب الفعل المضارع بعد أوْ التي بمعنى حتى بـأنْ مضمرة وجوبا.

بيت من الطويل، استسهل أمره: عده سهلا، والمُنى جمع مُنْيَة وهي: اسم لما يتمناه الإنسان، [والآمال: جمع بمعنى المأمول][1] بمعنى: التمنيات،/ و[لهذا][2] 1/68
وضعت موضع ضمير المنى، وانقيادها: موافقتها للمراد، قيل، جعل أَوْ على بابها ممكن في بعض ما جعلوها فيه بمعنى إِلاَّ، أو إلى المضارع منصوب بـأَنْ مضمرة فتؤول مع صلتها بمصدر، ويعطف هذا المصدر على مصدر مُتَصَيَّد من الفعل المتقدم، أي: ليكونن قتل مني أو إسلام منه، وليكونن لزوم مني أو قضاء منه لحقي، وليكونن استسهال مني أو إدراك للمنى[3]، وأجيب: بأن هذا هو التقدير الإعرابي[4]، وما ذكروه تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب.

(ومن قال: ﴿ أَوْ تَفْرِضُوا ﴾ إنه منصوبٌ جوز هذا المعنى [فيه][5] ويكون غاية لنفي الجُنَاح، لا لنفي المسيس،) فيه إشكال، وهو أن أَوْ بمعنى إِلَىْ غاية للمعطوف عليه، فمعنى: لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّيْ أن اللزوم ينتهي عند قضاء حقي (وقيل: أَوْ) في هذا البيت (بمعنى الواو.

والعاشر: التقريب، نحو: مَا أَدْرِي أَسَلَّمَ أَوْ وَدَّعَ) أي: قرب بين التسليم والتوديع في الزمان من غير مهلة، حتى ما أدري أكان تسليم من غير توديع، أو توديع من غير تسليم، مع أن العادة جرت بكون التسليم في زمان أول، والتوديع في زمان متراخ عنه (قاله الحريري) قال في [درة الغواص][6]: إنهم لا يفرقون بين قولهم: لاَ أَدْرِي أَأَذَّنَ أَوْ أَقَامَ، وبين قولهم: مَا أَدْرِي أَأَذَّنَ أَمْ أَقَامَ، والفرق بينهما: أنك إذا نطقت بـأَمْ كنت شاكا فيما يأتي به من الأذان أو الإقامة، وإذا أتيت بـأَوْ

---

(1) في (س): والمراد بـالآمال: المامولات..
(2) في (س): لذا.
(3) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 145.
(4) المجيب الشمني في المنصف: 1/ 145.
(5) ساقط من جميع النسخ.
(6) في (س): الدرة.

فقد حققت أنه أتى بالأمرين، إلا أنه لسرعته، وقرب ما بينهما صار بمنزلة من لم يؤذن، أو لم يقم[1] (وغيره) قيل: أراد به [العُكبري][2].

(الحادي عشر: الشرطية، نحو: لَأضْرِبَنَّهُ عَاشَ أَوْ مَاتَ، أي: إن عاش بعد الضرب، وإن مات،) كأنه لما وجد إنْ بدون أوْ في بيان المعنى، قيل: هي بمعنى إنْ، وقيل: وجهه أن أوْ لأحد الشيئين، فيكون منشأ للشك مثل إنْ، ولهذا قالوا: معنى قولنا: سَوَاءٌ عَلَيَّ قُمْتَ أَوْ قَعَدْتَ أن الفعلين في معنى الشرط[3] (ومثله: لَآتِيَنَّكَ أَعْطَيْتَنِي أَوْ حَرَمْتَنِي) أي إن أعطيتني وإن حرمتني (قاله ابن الشجري[4].

الثاني عشر: التبعيض، نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾[5] نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين،)[6] [وليس][7]هذا ما ذكره المصنف قبيل هذا [بقوله][8]: وتعسف ابن الشجريْ [كما وهم][9] (والذي يظهر لي أنه إنما أراد) أي: ذلك البعض (معنى التفصيل [السابق][10]) المستلزم لمعنى التبعيضْ، لكنه تجوز فأطلق اسم اللازم على الملزوم (فإن كل واحد مما قبل أوْ التفصيلية وما

---

(1) انظر درة الغواص في أوهام الخواص: 160.

- والحريري هو: أبو محمد، القاسم بن علي بن عثمان الحريري البصري، الأديب الكبير، إمام في الفصاحة والبلاغة ورشاقة الألفاظ قرأ النحو على علي القصبانيْ وعلي بن فضالْ. من مصنفاته: درة الغواص في أوهام الخواص، والمقامات الحريرية، وملحة الإعراب (ت: 516 هـ)

انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 234، بغية الوعاة: 2/ 257 - 259، شذرات الذهب: 4/ 50 - 53، الأعلام: 5/ 177، 178.

(2) في (س): أبو البقاء.

قال في اللباب في علل البناء والإعراب 1/ 423: وقد تكون أوْ للتقريب كقولك: ما أدري أأذنَ أو أقامَ أي: لسرعته، وإن كان يعلم أنه أذنْ. والقائل هو عزمي زادة، كما في هامش المخطوط.

(3) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 121/أ.

(4) الأمالي الشجرية: 2/ 319.

(5) البقرة: 135.

(6) الأمالي الشجرية: 2/ 320.

(7) في (س): قيل.

(8) في (س): حيث قال.

(9) ساقط من (س). والمتوهم: وحيي زادة في مواهب الأريب: 121/أ.

(10) ساقط من جميع النسخ.

بعدها بعض لما تقدم عليها من الجمل،) المراد تفصيله (ولم يُرِد أنها) أي: أَوْ هـذه (ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعيض) من غير أن يكون معنى التفصيل مرادا.

(تـنـبـيـه:)

إنما وسم [هذا البحث به][1] لأن مـن تأمـل فيمـا ذكـر المتـأخر ون مـن معاني أَوْ، وجد ما ذكره المتقدمون ثابتا فيه إلا ما استثني.

(التحقيق: أن أَوْ موضـوعة لأحـد الـشيئين أو الأشيـاء، وهــو الــذي يقوله المتقدمون،)[2] في بيـان معنـى أَوْ (وقـد تخـرج إلى معنـى بَـلْ، وإلى معنـى الواو[3]، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها). قال الرضي: ينبغـي أن تعـرف/ 68/ ب أن جواز الجمع بين الأمرين في نحو: تُعَلَّمْ إِمَّا النَّحْوَ وَإِمَّا الْعِلْمَ لم يفهم من إمَاْ وأَوْ بل ليستا هما إلا أحد الشيئين في كل موضع، وإنما استفيدت الإباحة مما قبـل أَوْ، وما بعدها معا، لأن تعلـم العلـم خـير، وزيـادة الخـير خـير، فدلالـة أَوْ وإمـاْ في الإباحة، والتخيير، والشك، والإبهـام، والتفـصيل علـى معنـى أحـد الـشيئين أو الأشياء على السواء، وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قِبَل أَوْ وإماْ، بـل مـن قِبَل أشياء أخر[4]، وقد مرّ التفصيل في بحث إمّاْ[5].

(ومن العجب أنهم ذكروا أن من معاني صيغة أفعلْ التخـيير والإباحـة، ومثلوه بنحو: خُذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا أو جَالِسِ الْحَسَنَ أَوِ ابْنَ سِيرِينَ، ثم

---

(1) في (س): به هذا البحث.

(2) قال الشمني في المنصف 1/ 145: قال السفاقسي: قال السهيلي، وابن الصائغ: أو لأحد الشيئين او الأشياء، وإنما وقعت في الخبر المشكوك من جهة أن الشك تردد بين أمرين من غير ترجيح، لا أنها موضوعة للشك، ولهذا تكون في الخبر من غير شك إذا أريد الإبهام على المخاطب، وأما التي للتخيير فعلى أصلها، لأن المخبر إنما يريد أحد الشيئين، وأما التي زعموا أنها للإباحة فلم تؤخذ الإباحة من لفظ أَوْ، ولا معناها، وإنما أخذت من صيغة الأمر مع قرائن الأحوالْ انتهى.

(3) في (س) بزيادة: فتكون بمعناها .

(4) شرح الرضي على الكافية: 4/ 398.

(5) انظر مبحث إمّا ص: 325.

ذكروا أن [أو][1] تفيدهما، ومثلوا بالمثالين المذكورين لذلك،) وفيه: أنه لا عجب لما سبق أن أوْ التخييرية والإباحية لا تكونان إلا بعد الطلب، فكل مثال يصلح لها يصلح للصيغة من غير عكس، فلا يلزم توارد المؤثرين على أثر واحد كما ظن[2]، لأن ما يضاف إلى الصيغة من التخيير والإباحة بين فعل وترك، وما يضاف إلى كلمة أوْ بين فعلين أو أكثر (ومن البين الفساد [هذا][3] المعنى العاشر،) وهو التقريب (وأوْ فيه إنما هي للشك على زعمهم[4]، وإنما استفيد [معنى][5] التقريب في إثبات اشتباه السلام بالتوديع،) فيكون المثال المذكور من قبيل تجاهل المعارف (إذ حصول ذلك) الاشتباه (- مع تباعد ما بين الوقتين- ممتنع أو مُسْتَبْعَد،) فيكون التقريب لازما عقلا، أو عادة، ليتأتى هذا الاشتباه (وينبغي لمن قال: إنها تأتي للشرطية، أن يقول: وللعطف، لأنه قدر مكانها ُوإنْ،) وهما حرفان[6] (والحق أن الفعل الذي قبلها) أي: قبل أوْ ([دال][7] على معنى حرف الشرط) أي: يلاحظ فيه معناه (كما قدره هذا القائل،) [يخيل][8] أن يكون هذا من قبيل الحال المقدرة، أي: لأضربنه مقدرا حياته، أو مقدرا موته، والمعنى: لأضربنه على كل حال، ولا حاجة إلى تقدير الشرط، ولا إلى تقدير قدْ [كذا قيل][9]، ولك أن تجعله حالا أصلية، وأوْ للتسوية، معناه: لأضربنه مستويا عندي عيشه وموته (وأن أو) باقية (على بابها،) وهو كونها لأحد الشيئين أو الأشياء (ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط) وهو عاش (دخل المعطوف) وهو ماتْ (في معنى الشرط).

---

(1) ساقط من (ظ).

(2) ظنه وحيي زادة في مواهب الأريب: 121/ب.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) في (س) بزيادة: أي: زعم الجمهور.

(5) زيادة في المغني.

(6) في (س) بزيادة: واو العطف، وإنْ الشرطية.

(7) في جميع النسخ: محمول.

(8) في (س): قيل: يحتمل.

(9) ساقط من (س).

والقائل هو الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 146.

[مبحث: ألاَ]

(ألاَ- بفتح الهمزة والتخفيف- على خمسة أوجه[1]:

أحدها: أن تكون للتنبيه،) أي: لتنبيه المخاطب على ما يذكر بعدها لئلا يفوته شيء لغفلته، [ولهذا فرغ][2] قوله: (فتدل على تحقق ما بعدها،) قال الرضي: وفائدتها المعنوية توكيد مضمون الجملة[3] (وتدخل على الجملتين،) الاسمية والفعلية (نحو: ﴿أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾[4] ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[5] ويقول المعربون فيها: حرف استفتاح،) قال ابن مالك: قد يعزى التنبيه إلى ألاَ وأمَا وهما للاستفتاح مطلقا[6]، قال ابن عقيل: يعني: أن الأكثر كونهما للاستفتاح مطلقا، سواء قصد تنبيه، أو لا[7] (فيبيِّنون مكانها،) بأن لها صدر الكلام ومفتتحة ([ويهملون][8]) ذكر (معناها) الذي هو التنبيه المختص بها في الدلالة، ولهذا قيل: تسميتها بحرف التنبيه أولى[9]، وفيه إشعار بأنهما متلازمان، حيث جعل التنبيه معناها، والاستفتاح/ مكانها[10] (وإفادتها التحقيق) 69/ أ

مبتدأ، خبره: (من جهة تركيبها من الهمزة) التي للإنكار الإبطالي (ولاَ،) التي للنفي (وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق،) لكن بعد

---

[1] وزاد المالقي وجها سادسا وهو: أنها حرف جواب، وقال: إنه قليل. انظر رصف المباني: 79.

[2] في (س): ولذا.

[3] شرح الرضي على الكافية: 4/ 421.

[4] البقرة: 13.

[5] هود - عليه السلام -: 8.

[6] شرح التسهيل لابن مالك: 4/ 115.

[7] المساعد: 3/ 228.

[8] في جميع النسخ: ويهملون.

[9] قال ابن الحاجب في الأمالي 2/ 838: تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها باستفتاح الكلام، لأن إضافة الحرف في تسميته إلى المعنى المختص به في الدلالة أولى من إضافته إلى أمر ليس من دلالته.

[10] في (س) بزيادة: تأمل.

التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه لا، وكذا الكلام في أما، والأكثرون أنهما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما كما قال التفتازاني[1]، وبهذا يندفع ما قيل: إن لا ليست للنفي لدخولها على أن ورب وليت والنداء، وليس كل منها صالحا للنفي، وأما الرد: بأن دعوى التركيب خلاف الأصل، فمعارض: بأن الأصل عدم إحداث لفظ آخر[2] (نحو: ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾[3] قال الزمخشري: ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة) رفع على التنازع، أو على أنها فاعل تقع [بتقدير][4] ضمير القصة في لا تكاد، أو على زيادة كاد على مذهب الكوفيين[5]، أي: لا تقع الجملة (بعدها إلا مصدرة بنحو ما يُتَلَقَّى به القسم،) كإن، واللام، وحرف النفي، وهذا بناء على الغالب، فلا يرد ما قيل: إن الجملة بعدها تستفتح برب، وبليت، وبفعل الأمر، وبالنداء، وبحبذا، أو لا يتلقى بشيء منها القسم[6] (نحو: ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾[7] وأختها) مبتدأ أما بدل منه، خبره: (من مُقَدِّمات اليمين وطلائعه)[8] طليعة الجيش: مقدمته (كقوله:

---

(1) حاشية الكشاف للتفتازاني: ل 21/ب.

(2) القائل والمعارض هو السفاقسي عندما عقب على قول الزمخشري، حيث قال في المجيد في إعراب القرآن المجيد 114: اعترض بأن الأصل عدم التركيب، بأن الكلام الذي وقعت فيه ألا غير صالح للنفي. لو قلت: ألا إنَّ زيدًا منطلقٌ لم يصح فيه لا إنَّ زيدًا منطلقٌ إذ ليس من تركيبهم، بخلاف ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ ﴾، لو قلت: ليس ذلك بقادر صح. وبأنها وقعت قبل رُبَّ، وقبل ليت، وقبل النداء، ولا يصلح فيها النفي، ولا أن تكون جوابا للقسم. وأجاب عن كون الأصل عدم التركيب: بأنه معارض بأن الأصل عدم إحداث لفظ آخر وقوله هذا في المنصف: 1/ 147.

(3) القيامة: 40.

(4) في (س): على تقدير.

(5) في الارتشاف 2/ 126 قال أبو حيان: ولا تزاد كاد خلافا للأخفش، وقال الرضي في شرح الكافية 4/ 225: وعند الأخفش يجوز زيادة كاد.

(6) القائل السفاقسي، انظر المصدر رقم (1).

(7) يونس - عليه السلام -: 62.

(8) انظر الكشاف: 1/ 61.

أَمَا وَالَّذِي لاَ يَعْلَمُ الْغَيْبَ غَيْرُهُ ... ...)

بيت من الطويل لـحاتم [1] الجواد، عجزه:

(... ... ... وَيُحْيِي الْعِظَامَ الْبِيضَ وَهْيَ رَمِيمُ)[2]

وجواب القسم قوله:

لَقَدْ كُنْتُ أَخْتَارُ الْقِرى طَاوِيَ الْحَشَا مُحَاذَرَةً مِنْ أَنْ يُقَالَ لَئِيمُ[3]

الرميم: البالي،[4] يستوي فيه الواحد والجمع، والحشا: ما اشتملت عليه الضلوع، والطاوي: الجائع، والمحاذرة: الخوف، واللئيم: الدنيء الأصل، الشحيح النفس.

---

(1) في (س) بزيادة: الطائي.

(2) البيت لحاتم الطائي في ديوانه: 84، وشرح شواهد المغني: 1/ 207، وشرح أبيات المغني: 2/ 75 وبرواية العجز:

ومن هو يحيي العظم وهو رميم

وفي اللسان (ر. م. م) 4/ 253 برواية: السر بدل الغيب. ولأعرابي في أمالي القالي: 3/ 27.
والشاهد فيه: أن أما للتنبيه.

(3) ورد هذا البيت في أمالي القالي 3/ 28 برواية:

لقد كنت أطوي البطن والزاد يشتهى محافظة من أن يقال لئيم

وفي الخزانة 8/ 422 برواية وإني لاختار بدل لقد كنت اختار.

(4) في (س) بزيادة: فعيل.

(وقوله:

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ، وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا؟ وَالَّذِي أَمْرُهُ الْأَمْرُ)[1]

تقدم شرحه في بحث أمَا.

(و[2]الثاني:) [من أوجه ألاَ][3] (التوبيخ، والإنكار، كقوله:

أَلاَ طِعَـــانَ أَلاَ فُرْسَـــانَ عَادِيَـــةٍ إِلاَّ تَجَـشُّؤُكُمْ حَـوْلَ التَّنَـانِيرِ)[4]

بيت من البسيط، لحسان بن ثابت[5]، الهمزة: للاستفهام دخلت على لا لنفي الجنس، قصد بهما التوبيخ والإنكار مع بقاء عمل لا، والطعان: مصدر طاعن بالرمح، [وعادية: نعت، أو حال من فرسان، ولا خبر لـلا عند سيبويه والخليل، وعند غيرهما محذوف، ويروى: بالرفع على أنها][6] خبر لا من العدو، أو العدوان، أي: مسرعة إلى الحرب، أو ظالمة لخصومها، ومن الغدوّ: ضد الرواح، والتجشؤ- بالجيم-: خروج التنفس من الفم عند امتلاء المعدة، كني به عن كثرة الأكل، وهو [نصب][7] على الاستثناء المنقطع، والمعنى: ألا طعان

---

(1) تقدم تخريجه في مبحث أمَا ص: 293.

(2) في (س) بزيادة: الوجه.

(3) ساقط من (س).

(4) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: 110، وشرح شواهد المغني: 1/ 210، والخزانة: 4/ 69، والكتاب: 2/ 306، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 171، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 70، 3/ 61. وفي المقاصد النحوية: 2/ 362 برواية ألا طعان ولا فرسان بدل ألا طعان الا فرسان، وشرح الجمل لابن هشام: 319. وفي شرح أبيات المغني: 2/ 80 ذكر الاختلاف في نسبة هذا البيت. والشاهد فيه: أن ألا للتوبيخ والإنكار.

(5) في (س) بزيادة: رضي الله عنه.

(6) في (س): والعادية – بالنصب – نعت أو حال، وبالرفع. وانظر الكتاب: 2/ 308.

(7) في (س): منصوب.

عندكم، ولا فرسان فيكم يعدون على أعدائكم، أي: لستم أهل حرب، وإنما أنتم أهل أكل كثير عند التنانير، وهو جمع تَنور يخبز فيه (وقوله:

أَلاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ ... وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ)[1]

بيت من البسيط، الارعواء: الانزجار عن القبيح، اسم لا، ولمن: خبرها، وولت: [أجزت أدبرت][2]، والشبيبة: الشباب، وآذنت: أعلمت،/ والمشيب: 69/ب الشيب، والهرم: كبر السن.

(والثالث: التمني، كقوله:

أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ ... فَيَرْأَبُ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاَتِ)[3]

بيت من الطويل، عمر: بمعنى الحياة، اسم لا مبني على الفتح، وجملة وَلَّى صفته، [كقوله][4]: مستطاع رجوعه، ويراب أي: يصلح، فاعله: ضمير الرجوع، وما أثأت أي: ما أفسدته[5]، ويد الغفلات: فاعله، وفيه استعارة مكنية وتخييلية.

(ولهذا) أي: لكون ألا للتمني (نصب يراب لأنه جواب تمنٍ مقرون بالفاء.

والرابع: الاستفهام عن النفي، كقوله:

---

(1) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 212، وشرح أبيات المغني: 2/ 92، والمقاصد النحوية: 2/ 360، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 70، وشرح الأشموني: 2/ 25، والهمع: 1/ 532. والشاهد فيه: ألا ارعواء حيث أبقى عمل لا مع دخول همزة الاستفهام، مع أنه قصد بالحرفين معا الإنكار التوبيخي.

(2) في (س): أدبرت وذهبت.

(3) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 213، وشرح أبيات المغني: 2/ 92، والخزانة: 4/ 70، والمقاصد النحوية: 2/ 360، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 71، وشرح ابن عقيل: 1/ 219، والهمع :1/ 533. والشاهد فيه: ألا عمر حيث أبقى عمل لا مع دخول همزة الاستفهام التي للتمني.

(4) في (س): كجملة.

(5) في (س) بزيادة: على حذف العائد.

أَلاَ اصْـطِبَارٌ لِـسَلْمَى أَمْ لَهَـا جَلَـدٌ إِذَا أُلاَقِـي الَّـذِي لاَقَـاهُ أَمْثَـالِي)

تقدم شرحه في الألف المفردة[1].

(وفي هذا البيت ردّ على من أنكر وجود هذا القسم) وذلـك لأن الهمـزة فيه لمجرد الاستفهام عن نفي الاصطبار، أي: المقيـد بـالنفي، وهـو مـن معـاني ألاَ المركبة كما صرح به في أول البحث[2]، فلا يرد مـا قيـل: إن ألاَ ليـست اسـتفهاما عن النفي، وإنما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها، وأن الاسـتفهام متـى كـان مفـادا بالهمزة، والنفي مفادا بـ"لا" لزم أن تكون ألاَ كلمتين، والكـلام في الحـروف المفـردة بالأصالة، أو التي حصل لها بالتركيب [معنى][3] تعديه في المفردات[4]، وأمـا عـدم ورود الثاني فظاهر، وأما عدم ورود الأول فلأن الهمزة إنما تفيد الاستفهام المطلق عن قيد الإثبات والنفي، وهنا ليس كذلك (وهو الشلوبين)[5]. قال الرضي: قـال الأندلسي: "لا أعرف أحدا يقول: تلحق ألف الاستفهام أداة النفي فتكـون الألـف لمجـرد الاسـتفهام، بـل لابـد إمـا أن تكـون للإنكـار، أو للتـوبيخ، أو للـتمني، أو للعرض؛ وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سـيبويه: أن "لا" في الاسـتفهام تعمـل فيما بعدها، كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر، وأنشد قوله:

(1) انظر ص: 51.

(2) ص: 359.

(3) في (س): مع.

(4) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 149.

(5) قال أبو حيان في الارتشاف 2/ 176: "وإذا دخلت الهمزة على لا فتارة يراد صريح عن النفي المحض دون تقرير، ولا إنكار، ولا توبيخ خلافا للأستاذ أبي علي إذ زعم أنه لابد من إنكار وتوبيخ، ولا يكون لصريح الاستفهام عن النفي المحض، والصحيح ك وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل".
وقال الأشموني في شرحه 2/ 24: "ويقل ذلك إذا كان مجرد استفهام عن النفي، حتى توهم الشلوبين أنه غير واقع".

أَلاَ طِعَـــــانَ ... ...[1]

(وهذه الأقسام الثلاثة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية،) لبقاء عمل لا الذي لا تكون ألا فيها مثل إنْ (وتعمل) اي: لا في ألا على التسامح، وقيل: أشار به إلى أن ألا جعلت كلمة واحدة عاملة[2] (عمل لا التَّبْرِئة،) بالإضافة، على حد قوله:

عَــــلاَ زَيْـــــدُنَا ... ...[3]

أو من قبيل ٬رَجُلٌ عَدْلٌ٬ (ولكن تختص التي للتمني بأنها لا خبر لها لفظا، و) لا (تقديرا،) بل هي ومتلوها كلام تام مركب من اسم وحرف كما قال الفارسي في ٬يَا زَيْدُ٬[4] (وبأنها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت) كما يجوز قبل التركيب، مثل: ٬لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ٬[5].

(أما الأول: فلأنها) أي: ألا التي للتمني (بمعنى: أتمنى،) واسمها بمعنى المفعول (وأتمنى لا خبر له،) لفظا ولا تقديرا.

(وأما الآخر: فلأنها بمنزلة ٬لَيْتَ٬) ولا يجوز مراعاة [ليت][6] باسمه، ولا إلغاؤه بالتكرير، فكذا ما بمنزلته.

(وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه،)[7] قال الرضي: ٬وأما إذا كان ألا بمعنى التمني فالمازني والمبرد قالا: حكمهما حكم المجردة، فيجوز عندها العطف والوصف على الموضع، نحو: ألاَ مَالٌ كَثِيرٌ أُنْفِقُهُ، وألاَ مَاءَ وَخَمْرًا أَشْرَبُهُمَا،

---

[1] انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 170، 171. وانظر الكتاب: 2/ 206.

[2] القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: 124/ ب.

[3] تقدم تخريجه في مبحث ٬أل٬ ص: 279.

[4] قال في العسكريات ص109: ٬فأما قولهم في النداء: يا زيد، واستقلال الكلام مع أنه مؤلف من اسم وحرف٬.

[5] انظر الارتشاف: 2/ 177.

[6] في (س): محله.

[7] انظر الكتاب: 2/ 309.

وخبرهما عندهما إما ظاهر، وإما مقدر كما في الجردة[1]، واختار ابن الحاجب والجزولي مذهبهما[2] (وعلى هذا) أي: على قول سيبويه يفصل/ الكلام 1/70 (فيكون قوله في البيت مُسْتَطَاعٌ رُجُوعَهُ مبتدأ وخبرا على التقديم والتأخير) والفاء جوابية لأن المعنى: وعلى هذا، وإن بنينا على هذا فيكون ودخول الفاء على الجزاء إذا كان مضارعا مثبتا مما جوزه المبرد[3]، واختاره ابن الحاجب نظرا إلى أن أداة الشرط لم تؤثر في معناهما كما أثرت في الماضي[4] (والجملة صفة [ثانية][5]) لاسم لا حملا (على اللفظ،) فيكون في محل النصب (ولا يكون مستطاع خبرا) لـلا (أو نعتا) لاسمها حملا (على المحل، ورجوعه[6] مرفوع به) و[هذه][7] الجملة مستأنفة، وقيل: حال من خبرا، أو نعتا لتحملها ضميرهما[8] (عليهما) أي: على كونه خبرا، وكونه نعتا (لما بينا). من أن ألا للتمني بمعنى: أتمنى، لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها.

(والخامس:) من أوجه ألا (العَرْض والتحضيض، ومعناهما: طلب الشيء، لكن العرض طلب بلين، والتحضيض طلب بحث، وتختص ألا هذه بالفعلية) لأنها للحدوث والتجدد فيتعلق [به الطلب][9]، بخلاف الاسمية فإنها

---

[1] انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 171. والمقتضب: 2/ 591، 592.

[2] قال الرضي في شرح الكافية 2/ 172: "واختار المصنف والجزولي مذهبهما".

[3] قال في المقتضب 1/ 319: "فإن قلت: من يأتني آته فأكرمُه، كان الجزم الوجه، والرفع جائز على القطع، على قولك: فأنا أكرمه".

[4] قال في الأمالي 2/ 732: "إن جعلت الفعل دالا على الاستقبال من قبل الشرط امتنع دخول الفاء، وهذا هو الكثير، لأن الفعل من أصل وضعه لا يدل على الاستقبال خصوصا، فصار الاستقبال فيه من الشرط، وإن قدرت مبتدأ محذوفا، أو جعلت الفعل في نفسه مرادا به الاستقبال من حيث كان صالحا لوقوعه مشتركا أو ظاهرا فيه عند قوم، دخلت الفاء".

[5] ساقط من جميع النسخ.

[6] في (س) بزيادة: مبتدأ، خبره.

[7] ساقط من (س).

[8] القائل وحي زادة في مواهب الأريب: 124/ ب.

[9] في (س): الطلب به.

للثبوت، ولأن التخصيص إنما يكون بالفعل كالشرط (نحو: ﴿ أَلاَ تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾[1] ﴿أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾[2]، ومنه عند الخليل قوله:

أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا ... يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تُبِيتُ[3]

بيت من الوافر، لأعرابي أراد أن يتزوج امرأة بمتعة، وبعده:

تُرَجِّلُ لِمَّتِي وَتَقُمُّ بَيْتِي ... وَأُعْطِيهَا الإِتَاوَةَ إِنْ رَضِيتُ

المحصِلة- بكسر الصاد-: المرأة التي تحصل تراب المعدن، وتبيت: من بات [يفعل كذا، إذا فعل بالليل][4] خبره: ترجّل، وفيه العيب المسمى بالتضمين[5]، وقيل: من أبات، بمعنى:[6] بنى بيتا، أي: امرأة بنكاح، واستحسنه السيوطي[7]، والترجيل: تسريح الشعر، واللِّمة- وزان: القلة-: الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن، فإذا بلغ المنكبين فهو: جمة، والقمم: كنس البيت، والإتاوة- بالكسر-: الخراج.

---

(1) النور: 22.

(2) التوبة: 13.

(3) البيت لعمرو بن قعناس في شرح شواهد المغني: 1/ 214، وشرح أبيات المغني: 2/ 94، والخزانة: 3/ 53،51. وبلا نسبة في الكتاب: 2/ 308، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 469، والأزهية: 164، ولسان العرب: (ح. ص. ل) 2/ 479 وبرواية ألا رجلٌ بالرفع بدل ألا رجلاً. والشاهد فيه: ألا رجلاً فألا للعرض .

(4) ساقط من (س).

(5) التضمين هو: أن يضمِّن الشعر شيئا من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهورا عند البلغاء. عروس الأفراح: 1/ 138.

(6) في (س) بزيادة: تجعل.

(7) في (س) بزيادة: ويندفع به التضمين.
انظر شرح شواهد المغني: 1/ 215.

(والتقدير عنده: ألا [تُرُونِي][1] رجلا هذه صفته[2]، فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى، وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير، أي: ألا جزى الله رجلا جزاه خيرا، وألا على هذا) التقدير (للتنبيه،)[3] وكذا على قول الجوهري: ألا رجلا بمعنى: هات لي رجلا[4]، لأن التي للعرض لا تدخل على الجملة الإنشائية لأنه طلب، والمطلوب أمر يقع في الخارج، والإنشاء لا خارج له، وأما التي للتنبيه فتدخل عليها، لأن الغرض منه إقبال السامع على ما يلقى إليه (وقال يونس: ألا للتمني، ونوّن [اسم لا][5] للضرورة؛)[6] لأن التمني لا يخرج لا عما كانت عليه قبل التركيب، قال الرضي: "وروي الإلغاء فيها، وألا رَجُلٍ - بالجر - أي: من رجل[7]، وقيل: الرفع على أن يكون "رجلٌ" فاعلا لمحذوف يفسره المذكور، أي: ألا يدل رجل، والجر على حذف المضاف، أي: ألا دلالة رجل، ويدل عليه: بدل[8].

(وقول الخليل أولى،) من قول يونس (لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل، بخلاف التنوين، وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره) يعني على شريطة التفسير

---

(1) في جميع النسخ: تُروني. وهو ما جاء في الكتاب.

(2) قال سيبويه في الكتاب 2/ 308: "وسألت الخليل - رحمه الله - عن قوله:

ألا رجلا جزاه الله خيرا   تدل على محصلة تبيت

فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: "فهلاّ خيرا من ذلك"، كأنه قال: ألا تُروني رجلا جزاه الله خيراً.

(3) ومن ذلك البعض السيوطي في شرح شواهد المغني: 1/ 214، والعيني في المقاصد النحوية: 2/ 368.

(4) الصحاح (ح. ص. ل) 2/ 1254.

(5) في جميع النسخ: الاسم.

(6) انظر الكتاب: 2/ 308.

وعقب عليه سيبويه في 2/ 309 بقوله: والذي قال مذهب.

(7) انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 172. ومن روى بالجر "ابن فارس" كما قال العيني في المقاصد 2/ 368.

(8) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 151، وقال العيني في المقاصد النحوية 2/ 368: "فإن صحت رواية الرفع يكون وجهه: أن يكون مرفوعا بالابتداء، وتخصص لتقديم الاستفهام عليه، وخبره قوله: "يدل على محصلة".

(لأنه) أي: الشاعر (لم يُرِدْ أن/ يدعوَ لرجل على هذه الصفة،) كما زعم ذلك 70/ب
البعض (وإنما قصده طلبه،) أي: قصد الشاعر من كلامه طلب حصول رجل بهذه الصفة، فلا يرد[1]: أن الدعاء يشعر بالطلب، كما في قول السائل: رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً أغاثني. وهو هنا متأت[2]، لأنه ليس مقصودا من الكلام، بل القرينة الخارجة عنه، [وفيه بحث][3]، لما سيأتي في الجهة العاشرة[4].

(وأما قول ابن الحاجب) في الأمالي (في تضعيف هذا القول:)أي: الإضمار على شريطة التفسير (إنْ يُدُلُّ صفة لرَجلٍ فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة، وهي أجنبية[5]. فمردود بقوله تعالى: ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾[6]) فإن ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ صفة ﴿امْرُؤٌ﴾، وقد فصل بينهما بجملة ﴿هَلَكَ﴾ المفسرة، ولا يضره احتمال أن يكون حالا من ضمير ﴿هَلَكَ﴾ كما قاله أبو البقاء[7]، لأن الاستدلال بالمحتمل مردود أو ضعيف، على أن الزمخشري منعه[8]، ورده التفتازاني: بأن ضمير ﴿هَلَكَ﴾ لكونه مفسرا غير مقصود، وربما يدعى أنه لا ضمير فيه، لأنه تفسير للفعل فقط[9] (ثم الفصل بالجملة) أي: الأجنبية (لازم) في البيت (وإن لم تقدر مفسرة، إذ لا تكون صفة،) يعني: بلا تأويل، كما هو عند

---

(1) في (س) بزيادة: ما قيل.
(2) أورده الدماميني في المنصف: 1/ 152.
(3) ساقط من (س).
(4) انظر المغني: 2/ 689.
(5) انظر أمالي ابن الحاجب: 1/ 413.
(6) النساء: 176.
(7) قال في التبيان في إعراب القرآن 1/ 329 ﴿ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾: الجملة في موضع الحال من الضمير في ﴿هَلَكَ﴾.
(8) قال في الكشاف 1/ 516: ومحل ﴿ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ الرفع على الصفة، لا النصب على الحال، أي: إن هلك امرؤ غير ذي ولد.
(9) حاشية الكشاف للتفتازاني: ل 168/ ب.

الأكثرين (لأنها إنشائية). فلا يرد[1]: أنه لو قدرت: ألا رجلا مقولا فيه جزاه الله خيراً لم يقع فصل بجملة، لكن يرد: جواز كونها معترضة، والفصل بها مغتفر[2].

---

(1) في (س) بزيادة: ما قيل.

(2) أورده الدماميني في شرح المغني: 1/ 152.

[مبحث: إِلاَّ]

(إلاَّ- بالكسر والتشديد- على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون للاستثناء) استفعال، من ثَنيته عن الأمرْ إذا صرفته عنه، أو من ثنيته إذا ضاعفته، فسمي به لأن المستثنى صرف عن الأول، وضوعف به الخبر (نحو: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾[1]) وقرئ بالرفع حملا على المعنى[2]، أي: فلم يطيعوه إلا قليل (وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها) مما وقع المستثنى في الموجب (بها) أي: بـإلاَّ (على [الصحيح][3]،) وهو مذهب سيبويه، والمبرد، والجرجاني، واختاره ابن مالك[4]، وقيل: بما قبلها معدى بها[5]، قال ابن عصفور: "هو مذهب سيبويه، والفارسي، وجماعة[6]، وقال الشلوبين: "مذهب المحققين[7]، ورد بقولهم: "قَبَضْتُ عَشَرَةً إِلاَّ ثَلاثَةً إِلاَّ أَرْبَعَةً"[8] _ونحو: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[9] وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها) مما وقع في غير الموجب (على

---

(1) البقرة: 249.

(2) هي قراءة عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، والأعمش. انظر مختصر ابن خالويه: 22، والدر المصون: 1/ 605.

(3) في جميع النسخ: الأصح.

(4) انظر الكتاب: 2/ 310، والمقتضب: 2/ 597، وشرح التسهيل: 2/ 271.

(5) قال ابن الناظم في شرح الألفية 293: "وذهب ابن خروف إلى أن الناصب ما قبل إلاَّ على سبيل الاستقلال"، وانظر الإنصاف: 1/ 262، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 80.

(6) وقد ذكر هذا المرادي في الجنى الداني: 516.

(7) انظر قوله في المساعد: 1/ 556.

(8) قال ابن الناظم في شرح الألفية 293: "وذهب السيرافي إلى أن الناصب هو ما قبل إلاَّ من فعل، أو غيره بتعديه بإلاَّ. ويبطل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء نحو: "قَبَضْتُ عَشَرَةً إِلاَّ أَرْبَعَةً إِلاَّ اثْنَيْنِ" إذ لا فعل في المثال المذكور إلا "قبضت"، فإذا جعل متعديا بـإلا لزم تعديته إلى الأربعة بمعنى الحظ، وإلى الاثنين بمعنى الجبر، وذلك حكم بما لا نظير له".

(9) النساء: 66.

أنه بدل بعض من كل عند البصريين)[1] لصحة حلوله محله (ويبعده أنه لا ضمير معه في نحو: ﴿مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ﴾، كما في [نحو][2]: ﴿أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ﴾) أجيب: بأنه لا يحتاج إلى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل، لإفادة أن المستثنى بعض المستثنى منه[3]، وقيل: إنه بدل شيء من شيء، لأن البدل مجموع ﴿إِلاَّ زَيْداً﴾ أي: غير زيد، ذكره ابن عقيل[4]، وبه يندفع أيضا قوله: (وأنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب،) وهذا الاعتراض لثعلب، ذكره الرضي، فأجاب: بأنه لا منع منه مع الحرف المقتضي لذلك، كما جاز في الصفة، نحو: ﴿مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لاَ ظَرِيفٍ وَلاَ كَرِيمٍ﴾ جاز في البدل، جعلت حرف النفي مع الاسم بعده صفة، والإعراب على الاسم[5] (وعلى أنه معطوف على المستثنى منه)/ عطف على قوله: على أنه 1/71
بدل، وليس المقام مقام أو كما ظن[6] (وإلاّ حرف عطف عند الكوفيين)[7] قال الرضي: لا خلاف بينهم في معنى إلاّ وأنه للاستثناء، وإنما جعل الكسائي، والفراء عطفا، لأن البدل والمبدل منه في كلام واحد، والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في آخر، لأن معنى ﴿مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدٌ﴾: ما قام القوم مقام زيد، والجواب: أنهما في اللفظ كلام واحد، والإبدال معاملة لفظية[8] (وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، لكن ذاك) أي: ما بعد لا (منفي بعد إيجاب، وهذا) أي: ما بعد إلاّ (موجب بعد نفي، وردّ) أي: مذهب الكوفيين (بقولهم: ﴿مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ﴾، وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل، وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقرير، إذ الأصل: ما قام أحد إلاّ زيد.

---

(1) انظر الأصول لابن السراج: 1/ 303، والمساعد: 1/ 560.

(2) زيادة من المغني.

(3) المجيب الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 153.

(4) المساعد: 1/ 560.

(5) انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 97.

(6) ظنه وحيي زادة في مواهب الأريب: 127/ ب.

(7) انظر الجنى الداني: 520، والهمع: 3/ 218.

(8) انظر شرح الرضي على الكافية: 1/ 561.

الثاني:) من أوجه إلاَّ (أن تكون بمنزلة غيرْ) يعني في مغايرة ما بعدها لما قبلها ذاتا أو صفة، لا في كونها اسما، إذ لا قائل باسمية إلاَّ، صرح به التفتازاني في قوله تعالى: ﴿ لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ ﴾[1]، قال الرضي: أصل غيرْ مغايرة ما بعده لما قبله ذاتا أو صفة، وأصل إلاَّ: مغايرته له نفيا أو إثباتا، فلما اجتمع ما بعد إلاَّ، وما بعد غيرْ في معنى المغايرة حملت إلاَّ على غيرْ في الصفة، من غير اعتبار أصلها، وحملت غيرْ على إلاَّ في الاستثناء كذلك[2] (فيوصف بها وبتاليها،) لا بـإلاَّ وحدها، لأن الحرف لا يوصف به جمع منكر[3] (أو شبهه،) وهو إما جمع معرف بـ[لام][4] الجنسْ، وإما مفرد يدل على متعدد، كـالنكرة في سياق النفيْ، وغيرْ، ومثلْ، وشبهْ.

(فمثال الجمع المنكر: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[5] فلا يجوز في إلاَّ هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى، إذ التقدير حينئذ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا.وليس ذلك المراد) إذ للمشرك أن يقول ذلك، فلا تبقى للآية دلالة على التوحيد (ولا من جهة اللفظ، لأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه) لأن الله غير واجب الدخول في آلهةْ المنكرة، لأنه غير عام ولا محصور ([فـ][6]لو قلت: قَامَ رِجَالٌ إِلاَّ زَيْدٌ لم يصح) استئناف لبيان ما قبله (اتفاقا) يحمل على اتفاق الأكثرين، أو على عدم الاعتداد بقول من قال: بعمومه[7]، وإلا ففي عموم الجمع المنكر بوصف الاستغراق خلاف، فالأكثر ون

---

(1) البقرة: 68. انظر حاشية الكشاف للتفتازاني: ل 60/ أ.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 125، 126.

(3) انظر الجنى الداني: 518، وشرح المفصل لابن يعيش: 2/ 90.

(4) في (س): بتعريف.

(5) الأنبياء: 22.

(6) ساقط من جميع النسخ.

(7) قاله بعض الأصوليين، كما في حاشية الأمير على المغني: 1/ 67، والمنصف: 1/ 154.

على أنه ليس بعام، وبعضهم على أنه عند الإطلاق للاستغراق فيكون عاما لصحة الاستثناء كما في الآية، ورد: بأنا لا نسلم أنه استثناء بل صفة، وإلا لوجب نصبه، ذكره في التلويح[1] (وزعم المبرد أن إِلاَّ في [هذه][2] الآية للاستثناء، وأن ما بعدها بدل، محتجا بأن لَوْ تدل على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه،) فكأنه قيل: ما فيهما آلهة إلا الله (وزعم أن التفريغ بعدها جائز، وأن نحو: لَوْ كَانَ مَعَنَا إِلاَّ زَيْدٌ أجود كلام)[3] قال الرضي: أجاز المبرد/ رفع اللهُ على البدل لأن في لَوْ معنى 71/ب
النفي[4]، وهذا كما أجرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ ﴾[5] مجرى النفي، فأجاز البدل في ﴿ قَوْمَ يُونُسَ ﴾[6]، والأولى عدم إجراء الشرط والتحضيض في جواز الإبدال والتفريغ مجرى النفي، إذ لم يثبت (ويرده:) أي: ما زعمه المبرد (أنهم لا يقولون: لَوْ جَاءَنِي دَيَّارٌ أَكْرَمْتُهُ [ولا لَوْ][7] جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ أَكْرَمْتُهُ) قيل للمبرد أن يقول: قد أجمعنا على إجراء النفي المؤول مجرى النفي الصريح في مثل: أَبَى زَيْدٌ إِلاَّ الْقِيَامَ فأجزنا التفريغ[8]، مع أنه لا يجوز أن يقال: أَبَى دَيَّارٌ الْمَجِيءَ وأَبَى مِنْ أَحَدٍ الذَّهَابَ فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا[9]، يقال: جوابه إن تأويل أَبَى بالنفي وإجراؤه مجرى النفي الصريح، وجواز التفريغ بعده مجمع عليه بخلاف لَوْ فإنه لم يذهب أحد غيره إلى أنه مثل أَبَى في ذلك، مع أن لنا ما يخالفه من عدم صحة وقوع لَوْ موقع النفي في مثل: لَوْ جَاءَنِي دَيَّارٌ أَكْرَمْتُهُ (ولو كانت) لَوْ (بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز مَا فِيهَا دَيَّارٌ،

---

(1) التلويح: 1/ 129.

(2) زيادة في المغني.

(3) انظر المقتضب: 4/ 607 .

(4) شرح الرضي على الكافية: 2/ 130.

(5) يونس – عليه السلام -: 98.

(6) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 3/ 34، 35.

(7) في (ح) و (س): ولولا.

(8) في (س) بزيادة: فيه، قال: ﴿ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلاَّ كُفُورًا ﴾ الفرقان: 50.

(9) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 155.

وَمَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ، ولما لم يجز ذلك دل على أن الصواب قول سيبويه: ان إلاَّ وما بعدها صفة[1]. قال الشَّلَوبين، وابن الضائع:)[2] بضاء معجمة وعين مهملة، [علي بن محمد الكتاني الأشبيلي، شارح الكتاب][3]، تلميذ الشلوبين، توفي سنة ثمانين وستمائة[4] (ولا يصح المعنى) أي: معنى الآية حينئذ، أي: حين إذ جعل ﴿إلاَّ اللَّهُ﴾ صفة، ومن قال: حين جعل ﴿ إلاَّ اللَّهُ﴾ بدلا، كما ذهب إليه المبرد، فقد وهم[5] (حتى تكون إلاَّ بمعنى غيرٍ والتي يراد بها [البدل والعوض][6]، قالا: وهذا) أي: معنى البدل والعوض (هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة) وهو كون إلاَّ صفة بمنزلة غيرٍ (وهو) أي: المثال المذكور (لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إلاَّ زَيْدٌ لَغُلِبْنَا) على بناء المجهول، إذا أريد مدح زيدٍ، أو المعلوم إذا أريد ذمه (أي: رجل مكان زيد، أو عوضا من زيدٍ، انتهى[7].

قلت: وليس كما [قالا][8]،) لأن المعنى يصح بدون كون إلاَّ بمعنى غيرٍ التي يراد بها البدل أو العوض، لأن الوصف بـإلاَّ في الآية مؤكد صالح للإسقاط (بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف، فهو في المثال مخصص مثله في قولك: [جاء][9] رجل موصوف بأنه غير زيد، وفي الآية مؤكد، مثله في قولك: متعدد موصوف بأنه غير الواحد) فيكون الوصف في المثال خلاف ما في الآية

---

(1) انظر الكتاب: 2/ 331، 332 .

(2) في (س) بزيادة: هو.

(3) في (س) بتقديم شارح الكتاب على علي بن محمد الكتاني الاشبيلي.

(4) انظر ترجمة ابن الضائع في البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 218، بغية الوعاة: 2/ 204، كشف الظنون: 5/ 713، الأعلام: 4/ 234، 235.

(5) الواهم وحيي زادة في مواهب الأريب: 1/129.

(6) في (س) بتقديم العوض على البدل.

(7) قال الزركشي في البرهان 4/ 266، 267: الخامس بمعنى البدل، وجعل ابن الضائع منه قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ أي: بدل الله، أي: عوض الله.

(8) في جميع النسخ: قالاه.

(9) ساقط من جميع النسخ.

([وهذا])[1] الحكم ابدا: إن طابق ما بعد إلاّ موصوفَها فالوصف مخصص [له][2]، وإن خالفه بإفراد أو غيره) من التثنية والجمع (فالوصف مؤكد، ولم أرَ من أفصَحَ عن هذا، لكن النحويين قالوا: إذا قيل له: عِنْدِي عَشَرَةٌ إلاَّ دِرْهَمًا فقد أقر له بتسعة، فإن قال:) له [عندي][3] عشرة (إلاَّ دِرْهَمٌ فقد أقر له بعشرة) قال ابن يعيش: قولك: عِنْدِي مِائَةٌ غَيْرُ دِرْهَمٍ إذا نصبت كان استثناء، وكنت مخبرا أن عندك تسعة وتسعين، وإذا رفعت كنت قد وصفته بأنه مغاير لها[4] (وسِرُّه أن المعنى حينئذ) أي:/ حين إذ رفع درهم (عشرة موصوفة بأنها غير درهم، وكل 1/72 عشرة فهي موصوفة بذلك،) أي: بكون غير درهم، وإذا تقرر هذا فـ(الصفة هنا) أي: في[5] إلاَّ دِرْهَمٌ (مؤكدة صالحة للإسقاط، مثلها في ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[6] وتخرج الآية على ذلك) أي: على كون ﴿ إلاَّ اللَّهُ﴾ وصفا مؤكدا صالحا للإسقاط (إذ المعنى حينئذ: لو كان فيهما آلهة[7] لفسدتا، أي: أن الفساد مترتب على تقدير تعدُّد الآلهة، وهذا هو المعنى المراد) لا يخفى حسن هذا التخريج، إذ لا يمكن الخلاص عن الشبهة التي نشأت عن المفهوم، سواء حمل على الوصفية، أو البدلية، أو حمل المغايرة على معنى العوض والبدل، لكن يرد: أن الوصف إنما يكون للتأكيد إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف إفادة ضمنية واحدة، كما في ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾.

(ومثال) الجمع (المعرف الشبيه بالمنكر قوله:

(1) في (س): وهكذا.

(2) ساقط من جميع النسخ.

(3) في (س): عندنا.

(4) انظر شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 88.

(5) في (س) بزيادة: قولك.

(6) الحاقة: 13.

(7) في (س) بزيادة: إلا الله.

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلاَّ بُغَامُهَا)[1]

بيت من الطويل، لذي الرمة، البلدة الأولى: الصدر، والثانية: الأرض، يقول: ابركت هذه الناقة فألقت صدرها على الأرض، ففيه جناس تام[2]، وقليل- [بالجر][3] صفة بلدة، والأصوات: فاعله، وبغام الناقة- بضم الباء والغين المعجمة-: صوتها الذي لا تفصح به، وإلاّ: صفة للأصوات.

(فإن تعريف الأصوات تعريف الجنس). وهو في حكم المنكر، فيصح وصفه بها، لأن غير لا تتعرف بالإضافة[4]، ويجوز فيه أن تكون إلاّ للاستثناء، وما بعدها بدلا من الأصوات، لأن في قليل معنى النفي، ذكره الرضي[5].

(ومثال شبه الجمع قوله:

لَوْ كَانَ غَيْرِي- سُلَيْمَى- الدَّهْرَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الْحَوَادِثِ، إِلاَّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ)[6]

بيت من البسيط، للبيد، سليمى: تصغير سلمى منادى[7]، والدهر: ظرف مستقر خبر كان، وغيري: جواب لو، ووقع الحوادث: سقوطها، فاعله، [والهاء][8]: عائد على غيري.

---

(1) البيت لذي الرمة في ديوانه: 431، وشرح شواهد المغني: 1/ 218، وشرح أبيات المغني: 2/ 100، والخزانة: 3/ 418- 420، والكتاب: 2/ 332، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 184، ولسان العرب (ب. غ. م)1/ 466، (ب. ل. د) 1/ 492. والشاهد فيه: الأصوات معرف تعريف جنس فهو شبيه بالمنكر.

(2) الجناس التام هو: أن يتفق اللفظان في أنواع الحروف وأعدادها وهيآتها وترتيبها. انظر المطول: 445.

(3) في (س): مجرور.

(4) ذهب السيرافي إلى أن غير تتعرف إذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم: الحركة غير السكون. انظر التصريح :1/ 556.

(5) شرح الرضي على الكافية: 2/ 129.

(6) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه: 58، وبرواية اليوم بدل الدهر ،وكذلك في شرح أبيات سيبويه للسيرافي: 2/ 44، ولسان العرب (إلا) 1/ 184، وللبيد وبنفس رواية المصنف في شرح شواهد المغني: 1/ 218، وشرح أبيات المغني: 2/ 102. وبلا نسبة في الكتاب: 2/ 333، وشرح الأشموني: 2/ 257. والشاهد فيه: غيري لأنه شبه جمع.

(7) في (س): مناداه.

(8) في (س): وضمير المفعول.

(فـإلاَّ الصَّارِمُ: صفة لـغيري). لأنـه شبه الجمع [ينظم][1] أشخاصا متعددة، والصارم: السيف القاطع[2]، والذكر، والمذكر من السيوف: ما كان ذا ماء ورونق، والمعنى: لو كـان غـيري الموصـوف بأنـه مغـاير للسيف الـصارم الـذكر موجودا في هذا الدهر لغيره سقوط النوائب، لكن لم يغيرني لصبري وثباتي على الشدائد والمحن.

(ومقتضى كلام سيبويه [أن][3] لا يُشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه، لتمثيله بـلَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلاَّ زَيْدٌ [لَغُلِبْنَا][4]) ولما ورد أن تمثيلـه بـه لا يقتضي عدم اشتراطه، لأن رجلاً شبه جمع، [لأنـه][5] نكـرة في سـياق لَـوْ الجارية مجرى النفي، [وفقه][6] بقوله: (وهو) أي: سيبويه (لا يُجْرِي لَوْ مجرى النفي، كما يقـول المبرد[7].

وتفارق إلاَّ هذه غيراً من وجهين:

أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوفها)، وإقامة إلاَّ مقامه، كمـا جـاز في غير لأنه اسم يعمل فيه العوامل إذا حذف موصوفه من غير تقدير أنه صفة تـابع، وإلاَّ حرف لا يعمل/ فيه عامل، وإذا حذف موصوفه لزم أن يعمل فيه وهو ممتنع 72/ب

(لا يقال: جَاءَنِي إِلاَّ زَيْدٌ) وأنـت تريـد الـصفة (ويقـال: جَـاءَنِي غَيْـرُ زَيْـدٍ)[8] والأصل: جاءني رجل غير زيد، وفي المفصل: شبهه سيبويه بـأجمعون[9]، أي: شبه

---

[1] في (س): ينتظم.

[2] في (س) بزيادة: على حذف الموصوف.

[3] في جميع النسخ: أنه.

[4] ساقط من جميع النسخ. انظر الكتاب: 2/ 331.

[5] في (س): لكونه.

[6] في (س): أجاب.

[7] انظر المقتضب: 2/ 607.

[8] في (س) بزيادة: برفع فاعل جاءني.

[9] المفصل: 100. قال سيبويه في الكتاب 2/ 334: ونظير ذلك من كلام العرب أجمعون لا يجري في الكلام إلا على اسم، ولا يعمل فيه ناصب، ولا رافع، ولا جار.

شبه إلاَّ في الصفة بـأجمعونَ في التأكيد من حيث أنهما لا يكونـان إلا بعـد مـذكور (ونظيرهـا في ذلـك) أي: في عـدم جـواز حـذف [موصـوف إلاَّ][1] (الجمـل والظروف، فإنها تقع صفات، ولا يجوز أن تنوب عن موصـو فاتهـا). إلا بـشرط [أن يكون][2] الموصوف بعض ما قبله من مجرور بـمنْ، أو فيْ، نحو: مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّـا أقَامْ، أي: منا فريق ظعن، وقوله:

لَوْ قُلْتَ: مَـا فِـي قَوْمِهَـا لَـمْ تِيْـثَمِ ... يَفْـضُلُهَا فِـي حَـسَبٍ وَمِيـسَمِ[3]

أصله: لو قلت: ما في قومها أحـد يفـضلها لم تـأثم، والميـسم- كمنـبر-: الجمال، ونحو: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾[4]، ومَا فِي الْقَوْمِ دُونَ زَيْدٍ، أي: أحد دون زيد، ولعله لم يقيده بذلك لشهرته[5].

(والثاني:) من الوجهين (أنه) أي: إلاَّ (لا يوصف بهـا إلا حيـث يـصح الاستثناء،) قال الرضي: هذا مذهب سيبويه، قال: يجوز في مَا أَتَانِي أَحَـدٌ إِلاَّ زَيْـدٌ أن يكون إلا زيدٌ بدلا، وصفة، وعليه أكثر المتأخرين[6]، تمسكا بقوله:

---

(1) في (س): الموصوف.

(2) في (س): كون.

(3) البيت من الرجز لحكيم بن مُعَيَّة الرَّبَعي في الخزانة: 5/ 62، والكتاب: 2/ 345. ولأبي الأسود الحمـاني في شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 61، وشرح التـصريح: 2/ 128، ونقـل ذلـك العـيني في المقاصـد النحويـة: 4/ 71عن ابن يعيش. وبلا نسبة في الارتشاف: 1/ 554، 2/ 603، والهمع: 3/ 157، وشـرح الأشـموني: 3/ 126.

والشاهد فيه: حذف الموصوف وهو أحدٌ وهو بعض اسم مقدم مجرور بـفيْ وهو قومها.

(4) الجن: 11.

(5) تعريض بالدماميني، لأنه قال بذلك في شرح المغني: 1/ 157.

(6) انظر الكتاب: 2/ 334.

وكُــــلُّ أخٍ مُفَارِقُــــهُ أخُـــوهُ ... ...[1]

البيــت، وقولــه عليــه [الــصلاة][2] والــسلام: «كُلُّهُــمْ هَــالِكُونَ إلاَّ الْعَالِمُونَ» الحديث[3] (فيجوز عِنْدِي دِرْهَمٌ إلاَّ دَانِقٌ)- بكسر النون، وقد تفتح-: سدس الدرهم، فيكون الدرهم ستة دوانق، فـلا يطـابق مـا بعـد إلاَّ موصـوفها معنى، لأن الكل مغاير للجزء، فيكون الوصف مؤكدا، والمخبر عنه درهما كـاملا (لأنه يجوز) عِنْدِي دِرْهَمٌ (إلاَّ دَانِقًا ويمتنع إلاَّ جيـدٌ، لأنـه يمتنـع إلاَّ جيـدًا،) لأن الجيد غير داخل في الـدرهم، إذ لـيس مـن أفـراده حقيقـة، أو ادعـاء، فـلا يـصح استثناؤه منه (ويجوز) عِنْدِي (دِرْهَمٌ غَيْرُ جيدٍ، قاله جماعات[4]، وقـد يقـال: إنـه) أي: كون إلاَّ لا يوصف بها إلا حيث يصح الاسـتثناء (مخـالف لقـولهم في: ﴿ لَـوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[5] [الآيـة][6]) حيـث قـالوا: إن إلاَّ فيـه صـفة (ولمثال سيبويه لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُـلٌ إلاَّ زَيْـدٌ لَغُلِبْنَـا[7]) فـإن كـلا منهمـا لا يـصح الاستثناء فيه، لما تقدم أن الجمـع المنكـر غـير العـام لا يـصح أن يكـون مـستثنى، والمفرد المنكر بطريق الأولى.

---

(1) صدر بيت من الوافر، عجزه:

لَعَمْــــرُ أبيـــــكَ إلاَّ الفَرْقَــــدَانِ

لعمرو بن معدي كرب في الكتاب: 2/ 334، والكامل: 3/ 270، وشرح الأشموني: 2/ 259، والإنصاف: 1/ 268، والهمع: 2/ 270.

ولحضرمي بن عامر بن مجمع في شرح شواهد المغني: 1/ 216، وفي شرح أبيات المغني 2/ 105 ذكر الخلاف في النسبة. وبلا نسبة في الخزانة: 3/ 421، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 184.

(2) زيادة يقتضيها المقام.

(3) لم اعثر على تخريج هذا الحديث، وقد ورد بهذا اللفظ في شرح الرضي على الكافية: 2/ 129.

(4) قال المرادي في الجنى الداني 815: لا يجوز عِنْدِي دِرْهَمٌ إلاَّ جيدٌ بخلاف غيرٌ. وانظر التصريح: 1/ 558.

(5) الأنبياء: 22.

(6) ساقط من جميع النسخ.

(7) الكتاب: 2/ 331.

(وشرط ابن الحاجب في وقوع إلاَّ صفة تعذرَ الاستثناء،) حيث قال: حملت إلاَّ عليها في الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء[1] (وجعل من الشاذ قوله:

وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُوهُ   لَعَمْرُ أبِيكَ إلاَّ الفَرْقَدَانِ)[2]

بيت من الوافر، لعمرو بن معدي كرب، [قيل][3]: وهو جاهلي لا يقول بفناء العالم[4]، ويحتمل: [أن][5] يريد لا يفترقان ما دامت الدنيا، الفرقدان: نجمان جنب القطب، وكل أخ: مبتدأ، خبره: مفارقه، وأخوه: فاعله، وإلاَّ: صفة كل لا استثناء منه، وإلا وجب أن يقال: الفرقدين، كذا قيل[6]، وفيه: أنه لم لا يجوز [أن يحمل على ضرورة الردف، أو][7] على لغة بلحارث، وزعم أبو عبيدة: ان إلاَّ فيه بمعنى الواو، ذكره [الرازي][8] في قوله تعالى: ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾[9]، وقال ابن الحاجب فيه شذوذان آخران:/ 1/73

أحدهما: وصف كل، والقياس وصف المضاف إليه.

والثاني: الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف، وهو قليل[10].

---

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 125.
(2) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة. والشاهد فيه: وقوع إلاَّ صفة.
(3) ساقط من (س).
(4) القائل عمر الحلبي في حواشي المتوسط، كما في هامش المخطوط.
(5) في (س): أو.
(6) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 131/أ.
(7) في (س): ان يكون.
(8) في (س): الإمام.
(9) البقرة: 150.
قول أبي عبيدة في مجاز القرآن: 1/ 60، وقول الرازي في التفسير الكبير: 4/ 140.
(10) الإيضاح في شرح المفصل: 1/ 371.

(والوصف هنا) أي: في البيت (مخصص) لأن ما بعد إلاَّ مطابق لما قبلها معنى في التثنية، لأن المعنى: كل أخوين متفارقان (لا مؤكد، [كما][1] بينت من القاعدة) وهي: إن طابق ما بعد إلاَّ موصوفها فالوصف مخصص، وإلا فهو مؤكد.

(والثالث:) من أوجه إلاَّ (أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى، ذكره الأخفش، والفراء، وأبو عبيدة،)[2]– بالتاء كذا [فيما عندنا من][3] نسخة التفسير الكبير[4]، وقيل: بالتاء سهو، لأن الأندلسي نقل هذا الوجه عن الهروي[5]– وهو: أحمد بن محمد– بلا تاء– وهذا مؤخر أيضا عن أبي عُبيد، القاسم بن سلاّم (وجعلوا منه [قوله تعالى][6]: ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾[7] ﴿ لاَ يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلاَّ مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ ﴾[8] أي: ولا الذين ظلموا، ولا من ظلم، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع). معناه: لكن الذين ظلموا[9]، كقوله:

وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... ...[10]

---

(1) في (س): لما.

(2) انظر معاني القرآن للأخفش: 1/ 343، وقال الفراء في معاني القرآن 1/ 89: "وقد قال بعض النحويين: إلا في هذا الموضع بمنزلة الواو. فهذا صواب في التفسير، خطأ في العربية ... "، وقال أبو عبيدة في مجاز القرآن 1/ 60: "موضع إلاَّ ههنا ليس موضع استثناء، إنما هو موضع واو الموالاة".

(3) في (س): في.

(4) في (س) بزيادة: التي عندنا، وهو معمر بن المثنى البصري.

(5) القائل وحي زادة في مواهب الأريب: ل 131/ ب.

(6) ساقط من جميع النسخ.

(7) البقرة: 150 .

(8) النمل: 10، 11.

(9) انظر الهمع: 2/ 271، والكشاف: 3/ 394، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: 4/ 110.

(10) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

للنابغة الذبياني في ديوانه: 20، وشرح شواهد المغني: 1/ 349، والخزانة: 3/ 327، والكتاب: 2/ 326، والكامل: 1/ 102، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 2/ 51.

وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية: 2/ 88، والهمع: 2/ 277، ولسان العرب (ف. ل. ل) 7/ 164، و(ق. ر. ع) 7/ 323.

: أستثناء متصل[1]، وقيل: إلاّ بعدَ ما كما في: ﴿ إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾[2]، وقال قطرب:[3] بدل من ضمير كُم[4].

(والرابع: أن تكون زائدة، قاله الأصمعي، وابن جني[5]، وحملا عليه قوله:

حَرَاجِيجُ مَا تَنفَكُّ إِلاَّ مُنَاخَةً عَلَى ... الْخَسْفِ، أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا)[6]

بيت من الطويل، لـذي الرمة، حراجيج- جمع حرجوج كـعصفور: وهي ناقة طويلة، خبر مبتدإ محذوف، أو بالعكس، أي: هي أولى، وعلى الخسف أي: الذل، متعلق بـمُناخة، ونرمي: عطف على مُناخة، وبلدا [أي: أرضا، مفعول نرمي][7]، والقفر: المفازة[8].

(وابن مالك،) ولم يذكره قبل البيت، لأنه لم يقل بزيادة إلاّ فيه[9] (وحمل عليه قوله:

[1] قال الفراء في معاني القرآن 2/ 287: لأن المعنى: لا يخاف المرسلون، إنما الخوف على غيرهم. ثم استثنى فقال: إلا من ظلم فإن هذا لا يخاف.

[2] النساء: 22. انظر إعراب القرآن لابن النحاس: 3/ 137.

[3] في (س) بزيادة: إنه.

[4] قوله في التفسير الكبير: 4/ 140.

[5] قال ابن جني في المحتسب: 1/ 451، 45 وتجعل إلاّ زائدة. أي: ما تنفك مناخة، وإلاّ زائدة. وانظر الهمع: 2/ 271.

[6] البيت لذي الرمة في ديوانه: 172، وشرح شواهد المغني: 1/ 219، وشرح أبيات المغني: 2/ 109، والخزانة: 9/ 249، والكتاب: 3/ 48، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 197، والهمع: 1/ 436، ولسان العرب (ف. ك. ك) 7/ 148 وبرواية قلائص بدل حراجيج. وبلا نسبة في الإنصاف: 1/ 156، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 201. والشاهد فيه: إلاّ مناخة حيث وقعت إلاّ زائدة.

[7] في (س): بمعنى الأرض، مفعوله.

[8] في (س) بزيادة: لا ماء فيها ولا نبات.

[9] انظر شرح التسهيل: 1/ 358، 2/ 268.

أَرَى الدَّهْرَ إِلاَّ مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ... ...)

صدر بيت من الطويل، لبعض بني سعد، عجزه:

(... ... ... وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلاَّ مُعَذَّبًا)[1]

المنجنون: الدولاب الذي يستقى عليه، أي: وما الزمان إلا يدور دوران منجنون، تارة يرفع، وتارة يضع، فنصبه نصب المصدر، وقيل: بفعل محذوف، أي: يشبه منجنونا[2]، وزعم ابن بابشاذ: وأن أصله إلاَّ كمنجنون، فحذف الجار فانتصب، وحكم المازني بزيادة إلاَّ فيه، وتبعه ابن مالك[3]، ورده المصنف بقوله: (وإنما المحفوظ وما الدهر) قيل: مثل هذا لا ترد به رواية ابن مالك، فهو عدل ثقة حافظ[4] (ثم إن [صحت][5] روايته فَتَخَرَّجُ) أدخل الفاء على المضارع، إما على رأي المبرد، أو بتقدير المبتدإ، أو على مذهب سيبويه، أي: فهي تتخرج[6] (على أن أرى جواب لقسم مقدر، وحذفت لا) وإنما قدر القسم ليكون حذف لا جاريا على القياس (كحذفها في: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا ﴾[7] ودل على ذلك) الحذف (الاستثناء المفرغ)[8] قيل: حمل إلاَّ على الزيادة أسهل من ذلك[9]، [و][10]ليس بشيء (وأما

---

(1) لبعض بني سعد في شرح شواهد المغني: 1/ 119، 120، والخزانة: 4/ 130 وبرواية وما بدل أرى.
وبلا نسبة في شرح أبيات المغني: 2/ 116، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 268، وشرح المفصل لابن يعيش: 8/ 75، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 201.
والشاهد فيه: إلاَّ منجنونا حيث وقعت إلاَّ زائدة.

(2) القائل العيني في المقاصد النحوية: 2/ 93.

(3) انظر شرح شواهد المغني: 1/ 220، والمقاصد النحوية: 2/ 94، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 107، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 268.

(4) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 158.

(5) في جميع النسخ: ثبتت.

(6) انظر المقتضب: 1/ 320، والكتاب: 3/ 31.

(7) يوسف – عليه السلام -: 85.

(8) في (س) بزيادة: فما.

(9) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 132/ ب.

(10) ساقط من (س).

بيت ذي الرمة فقيل: غلط منه،) قيل: هذا ليس بسديد لأنه من فصحاء العرب[1]، وفيه أن الإنسان لا يأمن من الغلط، قال في المفصل: خطئ ذو الرمة[2]،/ قيل: من وجهين: 73/ب

أحدهما: فقدان شرط التفريغ، وهو أن يكون في غير موجب.

والثاني: لزم التناقض، لأن ما تنفك مثبت، وما بعد إلا منفي، فيؤدي أن يكون قوله: مناخة مبتدأ، ومنفيا[3] (وقيل: من الرواة، وأن الرواية آلاً بالتنوين،) [وزان][4] مال، قال أبو حيان: قيل: عيب هذا عليه، فلما فطن قال: إنما قلت: آلا[5] (أي: شخصا،) قيل: هذا أيضا ليس بجيد، إذ لا تقدح رواية في أخرى[6] (وقيل: [7] تنفك) مثل: ﴿ مُنفَكِّينَ ﴾[8] في سورة البينة[9] (تامة بمعنى: ما تنفصل عن التعب، أو ما تخلص منه، فنفيها نفي، ومناخة: حال،) من ضمير تنفك، والمعنى: ما تنفصل عن مشقة إلى حال إناختها على الخسف ورمي البلد القفر بها، أي: تنقل من شدة إلى شدة[10] (وقال جماعة كثيرة: هي ناقصة والخبر على الخسف، ومناخة حال،)[11] قال: (وهذا) أي: قول الجماعة (فاسد، لبقاء الإشكال) الذي لأجله جعلت إلا في البيت زائدة، وهو وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب (إذ لا يقال: جَاءَ زَيْدٌ إِلاَّ رَاكِبًا) وإن سلم فما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا في تابعه، أو في المستثنى منه معه، وإن كان العامل في الحال على الخسف

---

(1) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 159.

(2) في (س) بزيادة: فيه. المفصل: 2/ 84.

(3) انظر الخزانة: 9/ 249، والهمع: 1/ 436، وشرح أبيات المغني: 2/ 109.

(4) في (س): على وزن.

(5) التذييل والتكميل على شرح التسهيل: 4/ 201. والقائل ابن عصفور كما في الضرائر: 76.

(6) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 159.

(7) في (س) بزيادة: قال ابن الشجري في أماليه.

(8) البينة :1.

(9) قال البغدادي في الخزانة 9/ 251: والفراء أول من ذهب إلى أن تنفك في بيت ذي الرمة تامة، وانظر معاني القرآن للفراء: 3/ 281.

(10) نسب هذا الكلام السيوطي في شرح شواهد المغني 1/ 219 إلى ابن الشجري.

(11) انظر الجنى الداني: 521، والخزانة: 9/ 252، والتذييل والتكميل على شرح التسهيل: 4/ 203.

يلزم تقديم المستثنى المفرغ، وتقدم الحال على عاملها المعنوي، وكلاهما لا يجوز عند البصريين، ذكره الرضي[1].

(تنبيه:

ليس من أقسام إلاَّ التي في نحو: ﴿ إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾[2] وإنما هذه كلمتان إنْ الشرطية، ولاَ النافية، ومن العجب أن ابن مالك على أمانته ذكرها [في شرح التسهيل][3] من أقسام إلاَّ[4]. وهو وإن لم يصرح بذلك، لكن يوهم قوله في تعريف المستثنى: أنه المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور، أو متروك بـإلاَّ وما بمعناها،وقوله:بـإلاَّ متعلق بـالمخرجْ،واحترزت بذلك من إلاَّالتي بمعنى غيرْ،والتي بمعنى الواوْ على مذهب الأخفش[5]، والتي بمعنى إنْ كقوله تعالى: ﴿إِلاَّ تَنصُرُوهُ﴾[6].

---

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 198.

(2) التوبة: 40.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) انظر شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 264.

(5) قال السيوطي في الهمع: 2/ 271 "أثبت الكوفيون والأخفش لـإلا معنى ثالثا، وهو العطف كالواو، وخرجوا عليه (لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا) [البقرة: 149] (لاَ يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلاَّ مَن ظَلَمَ) [النمل: 10، 11] أي: ولا الذين ظلموا، ولا من ظلم، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.

(6) من قوله: وقوله: بـإلا إلى قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ تَنصُرُوهُ ﴾ ذكره الشمني في المنصف: 1/ 159.

[مبحث: ألاّ]

(ألاَّ- بالفتح والتشديد- حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية) فإذا كان فعلها مضارعا [فكونها لطلب الفعل والحض عليه ظاهر][1]، وأما إذا كان ماضيا فمعناها: اللوم على ترك الفعل، إلا أنها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب، على أنه ترك شيئا يمكن تداركه في المستقبل، فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على ما فات (كسائر أدوات التحضيض، فأما قوله:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ... إلَيَّ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا)[2]

بيت من الطويل، لقيس بن الملوح (فالتقدير: فهلا كان هو، أي: الشأن،) والجملة خبر كانَ [مقدرة][3]، فلا يخالف ما سبق من أن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسب الحذف، لأنه إنما حذف هنا تبعا لكان[4] (وقيل: التقدير: فَهَلاَّ شَفَعَتْ نفس ليلى، لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس، وشفيعها على هذا خبر لمحذوف، أي: هي شفيعها) وجعل الرضي مجيء الاسمية

(1) في (س): نظاهر كونها لطلب الفعل والحض عليه.

(2) البيت لقيس بن الملوح في ديوانه: 150، وفي شرح شواهد المغني: 1/ 221، والمقاصد النحوية: 3/ 416، وشرح التصريح: 1/ 702 لقيس بن الملوح، ويقال: لابن الدمينة، ويقال: للصمة بن عبد الله. وللصمة بن عبد الله في شرح أبيات المغني: 2/ 119. وبلا نسبة في الخزانة: 3/ 60، وشرح التسهيل: 4/ 114، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 55، 443، والهمع: 2/ 576، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 2/ 456، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي: 3/ 115. والشاهد فيه: فهلاَّ نفس ، التقدير: فهلا كان هو.

(3) في (س): المقدر.

(4) سبق في مبحث إنَّ ص: 193.

بعدها من ضرورات الشعر[1]، والمعنى: خبرت أن ليلى أرسلت إلي شخصا بشفاعة تطلب به [رجاها][2]/ عندي فهلا جعلت نفسها شفيعا[3]. 1/74

(تنبيه

ليس من أقسام ألا التي في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ ﴾[4] بل هذه كلمتان أنْ [الناصبة][5]، ولا النافية، أو أنْ المفسرة [أو المخففة من الثقيلة][6]، ولا الناهية، ولا موضع لها) أي: لجملة ﴿ألا تعلوا﴾ (على هذا،) أي: على تقدير أنْ مفسرة، وهذا أحسن لعطف الأمر عليه بقوله تعالى: ﴿وَأْتُونِي﴾ (وعلى الأول) أي: [كون][7] أنْ ناصبة (فهي بدل من كُتاب) [بناء][8] (على أنه) أي: الكتاب (بمعنى: مكتوب، وعلى أن الخبر) وهو ﴿ألا تعلوا﴾ (بمعنى الطلب،) أي: انقادوا لأمري (بقرينة ﴿وَأْتُونِي﴾) لئلا يلزم عطف الإنشاء على الإخبار[9].

---

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 443؟

(2) في (ح) و(س): جاها.

(3) في (س) بزيادة: والاستفهام في أأكرمْ للإنكار، أنكر منها استعانتها بالغير عليه وطلب الشفيع فيما أرادت لديه، وتُبغي ْ في محل النصب، جوابه بالفاء، وأمْ متصلة، أي: أي هذين توهمت طلب إنسان أكرم علي منها، أم اتهامها لطاعتي لها، وخبرأكرمْ محذوف موجودا وفي الدنيا.

(4) النمل: 30، 31.

(5) في (ظ): نافية، و(س): ناهية.

(6) زيادة في المغني.

(7) في (س): على تقدير.

(8) في (س): لكنه مبني.

(9) أنْ في قوله تعالى: ﴿ ألا تعلوا ﴾ أوجه: 1- ان تكون مفسرة.
2 – أنها مصدرية في محل رفع بدلا من كُتابْ.
3 – أنها في موضع رفع على خبر أبتدأ مضمر، أي: هو ان لا تعلوا.
4 – أنها على إسقاط الخافض، أي: بأن لا تعلوا. ولا في هذه الأوجه نهي. انظر الدر المصون: 5/ 312. وفي البحر المحيط: 7/ 71، والكشاف 3/ 407 لم يذكرا إلا أنها مفسرة، ولا ناهية.

(ومثلها) في كونها مركبة من كلمتين (﴿أَلاَّ يَسْجُدُوا﴾) لِلَّهِ ﴾[1] (في قراءة التشديد،) احترازا من قراءة الكسائي بالتخفيف[2]، على ان ألاَ حرف التنبيه[3]، وحذف الف حرف النداء مع المنادى، أي: ألاَ يا قوم اسجدوا (لكن أنْ فيها الناصبة [ليس][4] غير،) إذ لا تحتمل المفسرة [لفقد][5] شرطها (ولاَ فيها محتملة للنفي، فتكون ألاَّ بدل من أعمالهم،) بدل البعض من الكل، لأن كف النفس عن السجدة لله تعالى بعض أعمالهم القبيحة، وما بينهما اعتراض بالفاء (أو خبرا لمحذوف، أي: أعمالهم ألا يسجدوا، وللزيادة فتكون ألاَّ مخفوضة بدل من السبيلْ، او) لا فيها (مختلفا فيها:) مقولا فيها (أمخفوضة هي) بإعمال الجار والمجرور فيها (أم منصوبة؟) بنزع الخافض (وذلك) الاختلاف مبني (على أن الأصل لئلاَّ، واللام متعلقة بـ﴿يَهْتَدُونَ﴾) او بـ﴿ زَيَّنَ﴾، أو بـ ﴿يَصُدُّ﴾[6] على أنها للتعليل، [ولم يذكر ذلك][7] لأن عدم الزيادة حينئذ أظهر.

---

(1) النمل: 25.
(2) انظر التيسير: 128، والإقناع: 357.
(3) انظر شرح التصريح: 1/ 31.
(4) في جميع النسخ: لا.
(5) في (س): لفقدان.
(6) النمل: 24.
(7) في (س): ولم يتعرض لذلك.

[مبحث: إلى]

(إلى حرف جر، له ثمانية معان:

أحدها: انتهاء [الزمانية][1]،) أي: جميع المسافة، إطلاقا لاسم الجزء على الكل، إذ لا معنى لانتهاء النهاية الزمانية (نحو: ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾[2] والمكانية نحو: ﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾[3] وإذا دلت قرينة على دخول ما بعدها، نحو: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ) فالقرينة جعل الآخر قرينة، وما قيل: إنها كون الكلام مسوقا لحفظ القرآن كله، وذلك مناف لخروج الغاية[4]، [منقوض][5] بنحو: بِعْتُكَ هَذَا الْحَائِطَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ[6] (أو على (خروجه نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾[7]) القرينة [هنا][8]: النهي عن الوصال، فلو لم يخرج الليل عن حكم الصوم لدخل فيه، لأنه غاية للصيام الممتد لا للإتمام لأنه فعل الجزء الأخير وهو لا يمتد، والمُغَيَّا لا بد أن يكون ممتدا[9] (ونحو: ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾[10]) لأن [الإعسار][11] يزول بالميسرة، ولو دخلت في الإنظار لكان مطالبا به في حالتي العسر واليسر وهو باطل (عُمِل بها) أي:

---

(1) في جميع النسخ: الغاية.

(2) البقرة: 187.

(3) الإسراء: 1.

(4) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 161.

(5) في (س): ينتقض.

(6) نقضه الشمني في المنصف: 1/ 161.

(7) البقرة: 187.

(8) ساقط من (س).

(9) قائل هذا الكلام الشمني في المنصف: 1/ 161.

(10) البقرة: 280.

(11) في (س): الاعتبار.

بالقرينة في الصورتين [جواب[إذا][1] (وإلا) أي: وإن لم تدل قرينة على أحد الأمرين (فقيل: يدخل) أي: ما بعد إلى فيما قبلها (إن كان من الجنس،) أي: جنس ما قبله ، نحو أكَلْتُ السَّمَكَةَ إِلَى رَأْسِهَا[2] (وقيل: [يدخل][3] مطلقا،) سواء كان من الجنس أو لا (وقيل: لا يدخل مطلقا وهو الصحيح، لأن الأكثر مع القرينة) أي: قرينة (عدم الدخول،) عدم الدخول[4] (فيجب الحمل عليه عند التردد). قال الرضي: "والمذهب هو الأول"[5]، وفي التلويح: "والمحققون من النحاة على أنها لا تفيد إلا انتهاء الغاية من غير دلالة على الدخول أو عدمه،/ بل هو راجع إلى الدليل"[6]. 74/ب

(والثاني:) [من معاني إلى][7] (المعية، وذلك إذا ضممت شيئا إلى آخر،) سواء كان من جنسه أو لا إذا كان الضم باعتبار معنى يتعلق بذينك الشيء (وبه قال الكوفيون، وجماعة من البصريين في: ﴿ مَنْ أَنصَارِيَ إِلَى اللَّهِ ﴾[8]) أي: مع الله، فضم الأنصار إلى الله باعتبار معنى النصرة المتعلق بالله وبهم (وقولهم: الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ)[9] مثال لما فيه جنسية بين الطرفين، فضم أحدهما إلى الآخر باعتبار معنى يتعلق بهما وهو الكثرة الحاصلة بانضمامهما (والذود:) من الإبل ([من

---

(1) ساقط من (س).

(2) انظر أوضح المسالك: 2/ 92.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) في (س) بزيادة: كما في ﴿ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ ﴾.

(5) شرح الرضي على الكافية: 4/ 271.

(6) شرح التلويح على التوضيح: 1/ 287.

(7) ساقط من (س).

(8) آل عمران: 52. قال المرادي في الجنى الداني 386: "وكون إلى بمعنى مع حكاه ابن عصفور عن الكوفيون، وحكاه ابن هشام عنهم، وعن كثير من البصريين"، وانظر الارتشاف: 2/ 450، والهمع: 2/ 414 . وقال الفراء في معاني القرآن 1/ 218: "وهو وجه حسن".

(9) وهو مثل يضرب في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدي إلى الكثير. انظر مجمع الأمثال: 1/ 385.

ثلاثة إلى عشرة، والمعنى: إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيرا][1]، ولا يجوز: إِلَى زَيْدٍ مَالٌ تريد: مع زيد مال). إذ لم يضم أحدهما إلى الآخر باعتبار معنى يتعلق بهما وهو الكثرة، وقيل: التحقيق أنها بمعنى الانتهاء، أي: من يضيق نصرته إياي إلى نصرة الله، والذوذ مضافة إلى الذوذ على أن مضافه حال من المبتدأ[2].

(والثالث: التبيين، وهي المبينة لفاعِلِيَّة مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا) حال كون ذلك المفيد (من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾[3] فالسجن: مبتدأ، وأحب: خبره، وإلى: مبينة للمحب، [وهذا المعنى لـ(إلى) أثبته ابن مالك، وقلده المصنف][4].

(والرابع: مرادفة اللام نحو: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾[5]) أي: لك، كقوله تعالى:﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ﴾[6] (وقيل: لانتهاء الغاية، أي: مُنْتَهٍ إليك،) فلا حاجة إلى [عده مستقلا][7]، وأيده بقوله: (ويقولون: أَحْمَدُ إِلَيْكَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ) بتضمين الحمد معنى الإنهاء، بدليل ذكر صلته (أي: أُنْهِي حمده إليك.

---

(1) في جميع النسخ: ما بين الثلاث إلى العشرة، ومعنى المثل: إذا جمع القليل مع القليل صار كثيرا.

(2) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 162.

(3) يوسف – عليه السلام -: 33.

(4) في (س): قلد المصنف في إثبات هذا المعنى لـ(إلى) ابن مالك، لأنه مخصوص به، ذكره الدماميني في شرح التسهيل. قال ابن مالك في شرح التسهيل: 3/ 142: 'ونبهت بقولي: 'وللتبيين' على المتعلقة في تعجب أو تفضيل بـ'حب' أو 'بغض' مبينة لفاعلية مصحوبها.

(5) النمل: 33.

(6) الروم: 4. انظر الهمع: 2/ 414، والجنى الداني: 387.

(7) في (س): إخراجه عن معناه.

والخامس: موافقة (فيْ،) وهذا مذهب كوفي (ذكره جماعة) منهم القتبي[1]

(في قوله:

فَــلاَ تَتْرُكَنِّــي بِالْوَعِيــدِ، كَــأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ، أَجْرَبُ)[2]

بيت من الطويل لـ(النابغة) يخاطب (النعمان بن المنذر)، كأنني: مفعول ثان لـ(تتركني)، ومطلي: مدهون، والقار والقير: شيء أسود تدهن به الإبل والسفن، وأجرب: ذو جرب، وهو داء معروف. والمعنى: لا تصيرني بالوعيد كأنني في الناس جمل أجرب جعل عليه القار، فينفر كل من رآه.

(قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[3]) وفيه إشعار [بكون (إلى)][4] على بابها، أي: ليجمعنكم منتهين إلى يوم القيامة، وقيل: بمعنى اللام[5]، وقيل: زائدة[6] (وتأول بعضهم البيت على تعلق (إلى) بمحذوف، أي: مطلي بالقار مضافا إلى الناس، فحذف) أي: الجار (وقلب

---

(1) وزاد المرادي في الجنى الداني: 387 ابن مالك. انظر شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 142.
- والقتبي هو: أبو جعفر، أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، له اشتغال بالأدب والكتابة، كان يحفظ كتب أبيه وهي واحد وعشرون كتابا في غريب القرآن والحديث والأدب والأخبار (ت: 322هـ) انظر إنباه الرواة: 1/ 80، معجم الأدباء: 1/ 394، 395، الأعلام: 1/ 156.

(2) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: 25، وشرح شواهد المغني: 1/ 223، وشرح أبيات المغني: 2/ 123، والخزانة: 9/ 465، وامالي ابن الشجري: 2/ 268، والأزهية: 273.
وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 143، ورصف المباني: 83، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 272،
والهمع: 2/ 414. والشاهد فيه: إلى الناس، فـ(إلى) بمعنى (في).

(3) النساء: 87. شرح التسهيل: 3/ 143.

(4) في (س): بكونها.

(5) قائله وحيي زادة في مواهب الأريب: 137/أ.

(6) قال القرطبي في تفسيره 3/ 516: وقال بعضهم: (إلى) صلة في الكلام، معناه :ليجمعنكم يوم القيامة.
وفي معاني القرآن للفراء 2/ 78 خرج قراءة ﴿ تَهْوَى ﴾ - بالفتح - على زيادة اللام بمعنى: تهواهم.

الكلامَ)[1] بأن أدخل الباء على مستتر في ٭مطلي٭ راجع إلى موصوف مقدر، أي: جمل مطلي به القار، والاعتبار اللطيف ما تضمنه من المبالغة لإيهام أن القار العارض صار أصلا في بدنه، ومعروضه صار فرعا (وقال ابن عصفور: ٭هو على تضمين ٭مطلي٭ معنى ٭مبغض٭[2]،) قال الرضي: ٭معنى ٭مطلي به القار٭: مكرّه، والتكريه يتعدى بـ٭إلى٭، قال تعالى: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ﴾[3]، أورده الثعالبي في تفسيره شاهدا على كون ٭إلى٭ بمعنى ٭مع٭[4].)[قال: لو صح مجيء ٭إلى٭ بمعنى ٭في٭ لجاز: ٭زَيْدٌ إِلَى الْكُوفَةِ٭][5].

والسادس: الابتداء) قاله الكوفيون والقتبي[6] (كقوله:

تَقُولُ- وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا-: / أَيُسْقَى فَلاَ يُرْوَى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَا؟[7] /5

---

(1) انظر الخزانة: 9/ 466، والجنى الداني: 388.

(2) قال في ضرائر الشعر: 238 ٭وقول النابغة إلى الناس مطلي به القار اجرب٭ إنما وقعت فيه ٭إلى٭ موقع ٭في٭؛ لأنه إذا كان بمنزلة البعير الأجرب المطلي بالقطران الذي يخاف عدواه فيطرد عن الإبل إذا أراد الدخول بينها، كان مبغضا إلى الناس. فعومل ٭مطلي٭ كذلك معاملة ٭مبغض٭.

(3) الحجرات: 7. شرح الرضي على الكافية: 4/ 272.

(4) ذكر ذلك السيوطي في شرح شواهد المغني: 1/ 224.

(5) ساقط من جميع النسخ. انظر الجنى الداني: 388.

(6) قال أبو حيان في الارتشاف 2/ 450: ٭وذهب الكوفيون والقتبي، وتبعهم ابن مالك إلى أن ٭إلى٭ تكون بمعنى ٭من٭. وانظر شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 143.

(7) البيت لعمرو بن أحمر في شرح أبيات المغني :2/ 130، والارتشاف: 2/ 450، والجنى الداني: 388، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/ 143. وبلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 225، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 272، والهمع: 2/ 415، وشرح الأشموني: 2/ 378، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 207. والشاهد فيه: إلى ابن أحمرا، حيث جاءت ٭إلى٭ موافقة لمعنى الابتداء ٭من٭.

([أي: مني][1]) [بيت][2] من الطويل، لـابن أحمر[3]، عاليت [بالكور][4]: رفعتـه [وهـو بـضم الكـاف الرحـل مطلقـا، أو بأداتـه][5]، ويُـسقى: لى بناء المجهول: ويروى [- من باب عَلِمَ- أي: يزول][6] عطشه بالشرب، وإنما يتعدى بـمِنْ والشاعر عداه بـإلى، فتكون بمعنى: مِنْ لابتداء الغاية، والمراد: أن ناقته تشكو منه حيث جعل الكور عليها قائلة بلسان الحال: أيركبني فلا يترك ركوبي ولا يمل منه؟ على طريق الاستعارة التمثيلية، شبه حاله في ذلك بحال من يسقى من شيء فلا يروى منه.

(والسابع: موافقة عِنْد) [أثبته الكوفيون، والقتبي][7] (كقوله:

أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ   أَمْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرِهِ؟)[8]

---

(1) ساقط من (ح) و (ظ).

(2) في (س): هو.

(3) ابن احمر هو: أبو الخطاب، عمرو بن أحمر بن العمَرّد بن عامر الباهلي، شاعر مخضرم، عده الجمحي في الطبقة الثالثة من شعراء الإسلام، له ديوان شعر (ت: 65 هـ)
انظر طبقات الشعراء: 213، الشعر والشعراء: 249، الإصابة: 3/ 149، الأعلام: 5/ 72، 73.

(4) في (س): به.

(5) في (س): بالضم: الرحل.

(6) في (س): مضارع رَوِيَ - بالكسر - إذا زال.

(7) ساقط من (س).
قال أبو حيان في الارتشاف 2/ 450: وزعم الكوفيون، والقتبي أنها تكون بمعنى عند كذا مثل به ابن مالك.

(8) البيت لأبي كبير الهذلي في شرح شواهد المغني: 1/ 226، وشرح أبيات المغني: 2/ 136، والارتشاف: 2/ 450، والجنى الداني: 389. وبلا نسبة في الهمع: 2/ 415، وشرح الأشموني: 2/ 379، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 208. والشاهد فيه: إليّ من الرحيق، حيث جاءت إلى موافقة لمعنى عند.

بيت من الكامل، لـأبي كبير الهذلي[1]، وقبله:

أَزُهَيْرُ هَـلْ عَـنْ شَـيْبَةٍ مِـنْ مَعْـدِلِ أَمْ لاَ سَـبِيلَ إِلَـى الـشَّبَابِ الْـأَوَّلِ

زهـير: منـادى مـرخم ، يريـد زُهـيرةْ ابنتـه، والرحيـق: صـفوة الخمـر، والسلسـل: سهل الدخول في الحلق، وذِكْرهِ: مبتدأ، خبره أشهى إليّ بمعنى: أحـب إلي، والجملة حال[2]، [ولم يذكر ابن مالك هذا المعنى لـإلىْ في كتبه][3]، ولا يبعـد أن تكون إلىْ في البيت للتبيين عنده، لدخولها تحت القاعدة المذكورة، وإنكار كـون أشهىْ لفظا يفيد معنى الحب مكابرة[4].

(والثامن: التوكيد، وهي الزائـدة، أثبـت ذلـك الفـراء، مـستدلا بقـراءة بعضهم) علي بن أبي طالب [رضي الله عنه]، ومجاهد (﴿أَفْئِدَةً مِّنَ النَّـاسِ تَهْـوَى إِلَيْهِمْ﴾[5] بفتح الواو[6]، وخُرِّجَت على تضمين تهويْ معنى تميلْ، أو) علـى (أن الأصل: تهوِي– بالكسر–، فقلبت الكسرة فتحة، والياء ألفا، كما يقال في رَضِيَ:

(1) أبو كبير الهذلي هو: عامر بن الحليس الحوفي، من بني سهل بن هذيل، شاعر فحل من شـعراء الحماسـة، لـه ديوان شعر مطبوع.
انظر الشعر والشعراء: 483، الإصابة: 4/ 217، المقاصد النحوية: 3/ 54، الأعلام: 3/ 250.

(2) في (س) بزيادة: وكون إلىْ موافقة عند الكوفيين والقتبي.

(3) في (س): ولم يذكره ابن مالك في كتبه.

(4) تعريض بالشمني حيث قال في المنصف 1/ 164: "إلىْ التي للتبيين متعلقة بفعل تعجب، أو اسم تفضيل مـن نفس الحب، أو البغض، أو من لفظ موضوع لمعنى أحدهما، وإلىْ في البيت ليـست كذلك، ...".

(5) إبراهيم – عليه السلام -: 37. نظر معاني القرآن للفراء: 2/ 78.
- علي بن أبي طالب هو: أبو الحسن، علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشـي الهاشمي – كرم الله وجهه، ورضي الله عنه – أمير المؤمنين، وأحد العشرة المبشرين بالجنـة، وآخـر الخلفـاء الراشدين، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، أول الناس إسلاما بعد خديجة– رضي الله عنها– (ت: 40 هـ) انظر مرآة الجنان: 1/ 89 – 96، الإصابة: 2/ 677 – 680، شذرات الذهب: 1/ 49 – 52.

(6) انظر المحتسب: 2/ 39.

رِضًا، وفي نَاصِيَةٍ: نَاصَاةٍ) وفيه تنبيه على أن ذلك غير مختص بالأفعال كما ظن[1] (قاله ابن مالك[2]، وفيه نظر، لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل). كما في المثالين[3]، قال أبو حيان: "وليس ذلك على الإطلاق، إذ ليس من لغة طيء أي قولوا في يُجْزِي: يَجزَى، ولا في يُشْتَرِي: يَشْتَرَى، وإنما هو مخصوص بنحو: رَضِيَ، وبنحو: النَّاصِيَةِ[4]".

---

(1) ظنه الجار بردي في شرح الشافية 1/ 302 حيث قال: "وقبيلة طيء تقلب الياء في باب رضي، وبقي، ودعي ألفا فيقولون: رضَا، وبقَا، ودُعَا لأنهم استثقلوا الكسرة قبل الياء فقلبوها فتحة، فانقلبت الياء ألفا وذلك مختص بالأفعال دون الأسماء، كالقاضي".

(2) انظر شرح التسهيل: 3/ 143.

(3) أجاب ابن الصائغ عن هذا: بأن سكون الياء في ﴿ تُهْوِي ﴾ عارض للاستثقال، وأصلها الحركة. وعقب على ذلك الشمني بقوله: "في هذا الجواب نظر، لأن سكون ﴿ تُهْوِي ﴾ العرض للاستثقال هو سكونه عن الحركة الإعرابية، وتلك عارضة ليست هي عارضة له في الأصل، لأن الكلمات قبل التركيب ليست بمعدية" المنصف: 1/ 164.

(4) في (س) بزيادة: فقط.
انظر قول أبي حيان في شرح التسهيل المسمى "التذييل والتكميل" ذكره وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 1/138.

[مبحث: إِيْ]

(إِيْ– بالكسر والسكون– حرف جواب بمعنى نعمْ، فيكون لتصديق المخبر، ولإعلام المستخبر، ولوعد الطالب، فتقع بعد قَامَ زَيْدٌ، وهَلْ قَامَ زَيْدٌ، واضْرِبْ زَيْدًا) هذه الأمثلة [نشر][1] على ترتيب اللغة (ونحوهن، كما تقع نعمْ بعدهن، وزعم ابن الحاجب: أنها تقع بعد الاستفهام، نحو: ﴿ وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّيَ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾[2]) قال الرضي: ولا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام[3] (ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم) المحذوف فعله، فلا يقال: إي أقسمت بالله، ولا يكون المقسم به إلا الرب، والله، ولعَمري (وإذا قيل: أي واللهْ ثم أسقطت الواو،) فإن كان مع هاْ نحو: أي ها اللهْ يجب جر اللهْ لنيابة هاْ عن الجار، وإلا فمنصوب بفعل القسم المقدر (جاز [سكون][4] الياء،) أي: إبقاؤها ساكنة، والجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الإيجاب لصون آخرها عن التحريك والحذف (وفتحها،) بينا/ لحرف الإيجاب (وحذفها،) للساكنين 75/ب (وعلى الأول: فيلتقي ساكنان على غير حدهما). [لأنهما في كلمتين، وإنما جاز إجراؤها][5] مجرى كلمة واحدة، نحو: ﴿ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾[6] كما في هَا اللهْ، وهذا أيضا من خصائص لفظة الله[7].

---

(1) ساقط من (س).

(2) يونس– عليه السلام–: 53.

قال ابن الحاجب في الإيضاح 2/ 223: وإيْ لا تستعمل إلا مع القسم بعنى بعدها ولم يستعمل ذلك إلا مع غير الفعل، فلا يقل: أقسمت باللهْ، وإنما يقل: أي واللهْ وأي لعمريْ، وذلك راجع إلى الاستقراء في كونه لم يستعمل إلا كذلكْ. وانظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 429.

(3) شرح الرضي على الكافية: 4/ 430.

(4) في جميع النسخ: إسكان.

(5) في (س): وإنما جاز آخر الكلمتين.

(6) الفاتحة: 7.

(7) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 430.

[مبحث: أيْ]

(أيْ- بالفتح والسكون- على وجهين:

حرف لنداء البعيد أو القريب) قال المبرد، وجماعة من المتأخرين منهم الجز ولي: هي للقريب[1]، ويرده: ما رواه سيبويه: أن الهمزة للقريب وغيرها للبعيد[2]، قال التفتازاني: أيْ والهمزة للقريب، وقد تستعملان في البعيد تنبيها على أنه حاضر في القلب لا يغيب عنه أصلا، كقوله:

أسكان نعمان الأراك تيقنوا ... بأنكم في ربع قلبي ساكن[3]

(أو للمتوسط،) وبه قال الجرجاني[4] (على خلاف في ذلك، قال [الشاعر][5]:

---

(1) قال السيوطي في الهمع 2/ 34: أيْ- بالفتح والقصر والسكون - في معناها أقوال: قيل: للقريب كالهمزة وعليه المبرد والجز ولي، وقيل: للبعيد كيا وعليه ابن مالك، وقيل: للمتوسط. وقال الاسفرائيني في اللباب 158: وأيْ، والهمزة للقريب. وقال الأزهري في شرح التصريح 2/ 206: ذهب ابن برهان إلى أن أيا وهيا للبعيد، والهمزة للقريب، وأيْ للمتوسط، ويا للجميع.

وقال المبرد في المقتضب 2/ 485: هذا باب الحروف التي تنبه بها المدعو وهي: يا وأيا وهيا وأيْ وألف الاستفهام فهذه الحروف سوى الألف تكون لمد الصوت. وقال الرضي في شرح الكافية 4/ 425: وأيْ والهمزة للقريب.

وقال المالقي في رصف المباني 134، 135 عندما تحدث عن أيْ: أن تكون تنبيها ونداء مثل يا، إلا أنها تختص بالقريب منزلة المصغى إليك لتقارب لفظها، وهي في النداء أبعد من الهمزة، فهي في المنزلة الوسطى من الهمزة وأيا.

(2) قال سيبويه في الكتاب 2/ 229: الاسم غير المندوب ينبه بخمسة أشياء بيا و أيا و هيا و أيْ و بالألف، إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إن أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم، الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستثقل.

(3) المطول: 244.

البيت من الطويل، لابن حيوس في ديوانه: 2/ 645، ومرآة الجنان: 3/ 79 وبرواية ودوموا بدل ساكن وقال: وبعضهم ينسبها إلى أبي بكر الصائغ، وبلا نسبة في المطول: 244.

(4) لم أقف على قول الجرجاني.

(5) ساقط من جميع النسخ.

أَلَمْ تَسْمَعِي، أَيْ عَبْدَ، فِي رَوْنَقِ الضُّحَى بُكَـــاءُ حَمَامَـــاتٍ لَهُـــنَّ هَـــدِيرُ[1]

بيت من الطويل، لـكثير عزة، وبعده:

بَكَـيْنَ فَهَـيَّجْنَ اشْـتِيَاقِي وَلَـوْعَتِي وَقَـدْ مَـرَّ مَـنْ عَهْـدِ اللِّقَـاءِ دُهُـورُ

عبد: مرخم "عبده" اسم امرأة، والرونق: الحسن، والضحى: وقت إشراق الشمس، يذكر نظرا إلى أنه اسم وزان "صرد" و"نفر"، ويؤنث نظرا إلى أنه جمع "ضحوة"، والهدير- بالراء-: كالهديل باللام، صوت الحمام[2]، قيل: ليس فيه ما يعيِّن حال المنادى من قرب، أو بعد، أو توسط[3] (وفي الحديث: ﴿ أَيْ رَبُّ ﴾[4]وقد تُمَدُّ ألفها). فيقال: آيْ حكاه الكسائي، وقال بعضهم: يجوز مدها إذا بعدت المسافة، فيكون المد دليلا على البعد كما في الجنى الداني[5].

(وحرف تفسير،) ذهب قوم إلى أن "أيْ" التفسيرية اسم فعل بمعنى: عُوا، وافهموا[6] (تقول: "عِنْدِي عَسْجَدٌ أَيْ ذَهَبٌ"، و"غَضَنْفَرٌ أَيْ أَسَدٌ" وما بعدها عطف بيان على ما قبلها، أو بدل لا عطف نسق، خلافا للكوفيين، وصاحبي المستوفي

---

(1) البيت لكثير عزة في شرح شواهد المغني: 1/ 234، وشرح أبيات المغني: 2/ 139، وحاشية الأمير على المغني: 1/ 71. والشاهد فيه: أيْ عبد، أي: حرف نداء للمتوسط.
وبلا نسبة في رصف المباني: 135، والهمع: 2/ 34، وحاشية الدسوقي على المغني:1/ 209، ولسان العرب: (ر. ن. ق) 4/ 263.

(2) في هامش المخطوط: وفي إيراد ما بعده إيماء إلى أن الصواب هنا "هدير" – بالراء – دون "هديل" كما في بعض النسخ.

(3) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 165.

(4) في فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب: قصة ابي طالب رقم "3884" ص: 7/ 221 دخل النبي عليه صلى الله عليه وسلم على أبي طالب وعنده ابو جهل فقال: أيْ عم قل: لا إله إلا الله كلمة أحاجّ لك بها عند الله الحديث.

(5) الجنى الداني: 233.

(6) انظر شرح المفصل لابن يعيش: 8/ 140، وحاشية الشمني في المنصف: 1/ 165.

والمفتاح[1]،) هو أبو يعقوب،يوسف السكاكي الخوارزمي المعتزلي[2]، قرأ عليه الزاهدي صاحب القينة، مات سنة ست وعشرين وستمائة[3]، ونسب ابن مالك [ذلك][4] إلى صاحب المستوفي فقط[5]، وتعقب عليه أبو حيان فقال نسبة إلى كتاب مجهول: وهو مذهب الكوفيين، وتبعهم السكاكي من أهل المشرق، وأبو جعفر أحمد بن صابر العبسي من أهل الأندلس[6]، ولا أدري من صاحب المستوفى من النحويين، ولا أدري أيضا هل هو بفتح الفاء، أو بكسرها، وهذا عجيب منه، فإنه قال في النهر في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾[7]: قد منع أن تكون الكاف مكفوفة أبو علي[8] علي بن مسعود ابن الفرخان صاحب كتاب المستوفى[9] (لأنا

---

(1) انظر الهمع: 2/ 589.

وصاحب كتاب المستوفى في النحو هو: أبو سعد، علي بن مسعود الفرخان كمال الدين.

(2) في (س) بزيادة: حنفي المذهب في الفقه.

(3) الزاهدي هو: أبو الرجا، مختار بن محمود بن محمد نجم الدين الزاهدي الغزميني، من أكابر الفقهاء الحنفية. من مصنفاته: قنية المنية لتتميم الغنية، الحاوي في الفتاوي، والمجتبى (ت: 658 هـ)

انظر تاريخ الأدب العربي: 6/ 352، الأعلام: 7/ 193.

(4) في (س): هذا.

(5) قال في شرح التسهيل 3/ 347: وجعل صاحب المستوفى أيْ التفسيرية حرف عطف، نحو: مررتُ بغضنفرٍ أي: أسدٍ و نهيتُكَ عَنِ الوَنَى أي: الفُتُورِ والصحيح: أنها حرف تفسير.

(6) قال في الارتشاف 2/ 631: وأما أيْ: فذهب الكوفيون وتبعهم ابن السكاك الخوارزمي من أهل المشرق، وأبو جعفر بن صابر من أهل المغرب إلى أنها حرف عطف، تقول: رَأَيتُ الغَضَنْفَرَ أي: الأَسَدَ، وضَرَبْتُ بالعَضْبِ أي: السَّيْفِ، والصحيح: أنها حرف تفسير يتبع بعدها الأجلى للأخفى، وهو عطف بيان يوافق في التعريف والتنكير ما يقابله.

- وابن صابر هو: أبو جعفر، أحمد بن صابر العبسي، من أهل الأندلس، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير، وهو الذي ذهب إلى أن للكلمة قسما رابعا هو أسم الفعل. انظر بغية الوعاة: 1/ 311.

(7) البقرة: 198.

(8) في (س) بزيادة: أبو سعد.

(9) انظر النهر الماد في هامش تفسير البحر المحيط: 2/ 97.

لم نرَ عاطفا يصلح للسقوط دائما،) احترز به عن الواو بين الإخبار والصفات[1] (ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه،) احترز [بالملازم][2] عن نحو:

أَلْفَــى قَوْلَهَــا كَــذِبًا وَمَيْنَــا[3]

وفيه بحث، لأنا لم نرَ عطف بيان، ولا بدلا يتوسط بينهما وبين متبوعهما حرف، مع أن ابن خالويه حكى عن أبي/ عمرو الزاهد: أن المبرد ذهب إلى أن 76/
أيْ من حروف العطف[4] (وتقع تفسيرا للجمل ايضا،) أي: كما تقع تفسيرا للمفرد (كقوله:

وَتَرْمِينَنِــي بِــالطَّرْفِ ... ...)

أي: تشيرين إلي ببصرك

(... ... ... أيْ أَنْــتَ مُــذْنِبٌ   وَتَقْلِينَنِــــي ، ... ...)

أي: تبغضينني

(... ... ... لَكِــنَّ إِيَّــاكِ لاَ أَقْلِــي)[5]

---

(1) ذكره الدماميني في شرح المغني: 1/ 165.
(2) في (س): بقوله: ملازما.
(3) سبق تخريجه في مبحث أوْ ص: 331.
(4) قوله في المنصف: 1/ 165.
- وأبو عمرو الزاهد هو: محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم الطرز اللغوي، غلام ثعلب، روى عن موسى الوشى وطبقته، من تصانيفه: اليواقيت، شرح الفصيح، المداخل (ت: 345 هـ)
انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 273، 274، بغية الوعاة: 1/ 164 – 166، شذرات الذهب: 2/ 370، 371، الأعلام: 6/ 254.
(5) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 234، وشرح أبيات المغني: 2/ 141، والخزانة: 11/ 225، والمفصل: 427، والجنى الداني: 233، والهمع: 2/ 331، 590، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 210.
وفي معاني القرآن للفراء: 2/ 144 نسبه إلى ابن ثروانْ. والشاهد فيه: أيْ انت، حيث وقعت أيْ تفسيرا للجمل.

بيت من الطويل، قال الزمخشري: أي: لكن أنا لا أقليك[1]، وهذا أولى من جعلهم التقدير: لكنه إياك لا أقلي على حذف ضمير الشان، وأبعد منه جعل الأصل: لكنني إياك، على حذف اسم لكنْ مع نون الوقاية (وإذا وقعت) [أي][2]: كلمة أيْ (بعد تقولْ، وقبل فعل مسند للضمير، حكي الضمير،) جواب إذا، أي: جاء ضمير المتكلم (لحو: تقول: اُستَكْتَمْتُهُ الْحَدِيثْ أي: سألته كتمانه يُقال ذلك– بضم التاء–،) استئناف لبيان حكاية الضمير (ولو جئت بإذا مكان أيْ) في هذا المثال[3] (فتحت [التاء][4]) أي: تاءْ سألته (فقلت: إذا سألتهْ لأن إذا ظرف لتقول) ولابد أن يوافق ما أضيف إليه عامله في الخطاب، ولهذا رد التفتازاني قول الزمخشري في أول البقرة[5]، يقال: لَقِيتُهُ ولاَقَيْتُهُ إذا استقبلته[6]، بأن حق الكلام تقولْ على الخطاب، أو اُستقبلتهُ– بضم التاء–، وأيْ مفسرة، فإنه إذا فسر الفعل المسند إلى ضمير المتكلم، فإن أتى بكلمة أيْ وجب أن يطابق ما بعدها، وجاز في صدر الكلام تقولْ على الخطاب، ويُقالْ على بناء المفعول، وإن أتى بكلمة إذا كان صدر الكلام في موقع الجزاء، فيجب أن يكون ما بعد إذا على الخطاب، أي: إذا استقبلت تقولْ، ولا يستقيم: إذا استقبلتهْ، يقال: إلا إذا قدر أن القائل هو المخاطب[7]، لكنه تعسف.

(وقد نظم ذلك) من بحر البسيط (بعضهم فقال:

إِذَا كَنَيْتَ بِأَيْ فِعْلاً تُفَسِّرُهُ ... فَضُمَّ تَاءَكَ فِيهِ ضَمَّ مُعْتَرِفِ)

---

(1) لم أجد هذا القول في المفصل، ولا في الأنموذج، لكن ذكره ابن يعيش في شرحه على المفصل: 8/ 140 حين قال: لكنه، أي: لكن الأمر والشان لا أقليكْ.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: المذكور.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) وهو قوله تعالى: ﴿ وإذا لَقُوا الذينَ ءامَنُوا قالُوا ءامَنَّا ... ﴾ الآية: 14.

(6) الكشاف: 1/ 64.

(7) حاشية التفتازاني على الكشاف: ل 22 / أ.

أي: إذا شرحت بسبب 'أيْ' معنى فعل تريد تفسيره فأتِ بصيغة المتكلم، على تضمين 'كتبتُ' معنى 'شرحتُ'.

(وَإِنْ تَكُنْ بِـإِذَا يَوْمًا تُفَسِّرُهُ   فَفَتْحَةُ التَّاءِ أَمْرٌ غَيْرُ مُخْتَلَفِ)

الباء: للمصاحبة، لا للدلالة، لأن المفسر ما بعد 'إذا' لا 'إذا'، أي: وإن تكن مفسرا له مع 'إذا' بما يذكر بعدها[1].

---

(1) ذكره الدماميني في شرح المغني: 1/ 166.
وقال ابن الصائغ: وفي قوله: 'وإن تكن بـ'إذا' يوما تفسره' مناقشة، وهي: أن التفسير ليس بـ'إذا'، بل بما بعدها، وجوابها: أن الباء فيه للمصاحبة. المنصف: 1/ 166.

[مبحث: أيٌّ]

(أيٌّ- بفتح الهمزة وتشديد الياء- اسم يأتي على خمسة أوجه:

شرطا،) فيرفع بالابتداء لا غير، وتخفض وتنصب بما بعدها[1] لصدارتها (نحو: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾[2]) فـأيّاً نصب بـتدعوا، ومـا زائـدة (﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾[3].

واستفهاما،) وهي مثل الشرطية فيما ذكرنا (نحو: ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا﴾[4]، ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾[5]، وقد تخفف،) قيل: الضمير [فيه][6] عائد إلى أي الاستفهامية[7]، [ولك أن تعيده إلى الشرطية][8]، قال الزمخشري- في آية القصص-: وقرئ ﴿ أَيْمَا ﴾ بسكون الياء (كقوله:

تَنَظَّرْتُ نَصْرًا والسِّمَاكَيْنِ أَيْهُمَا   عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ،اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهْ)[9]

---

(1) في (س) بزيادة: فقط.

(2) الإسراء: 110.

(3) القصص: 28.

(4) التوبة: 124.

(5) الأعراف: 185.

(6) ساقط من (س).

(7) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 166.

(8) في (س): قلت: بل إلى الشرطية.

(9) الكشاف: 3/ 445، والمحتسب: 2/ 150.
البيت للفرزدق في ديوانه: 288، وحاشية الأمير على المغني: 1/ 72، ولسان العرب (ح. ي. ر) 2/ 82 وبرواية تأملت نسراً بدل تنظرت نصراً. وبلا نسبة في شرح شواهد المغني: 1/ 236، وشرح أبيات المغني: 1/ 146، والجنى الداني: 234. والشاهد فيه: أيهما، حيث جاءت أيّ استفهامية.

بيت من الطويل، للفرزدق، تنظرت: فعل[1] المتكلم، [أي][2] انتظرت في مهلة، ونصْر: اسم الممدوح، والسماكين: [كوكبان][3]/ الأعزل، والرامح، وضمير أيهما لـ[4]نصرٌ،[5] والسماكين، في الجود. 76/ ب

(وموصولا،) لا يحتاج إلى صلة، ويعمل فيه ما بعده وما قبله (نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[6] التقدير: لننزعن الذي هو أشد، قاله سيبويه،)[7] فـأيُّهُمْ عنده: مبني على الضم، لأن أصله البناء كباقي الموصولات، لكنه فارقه للزوم الإضافة فأعربه، وإذا حذف صدر صلته زاد نقصه فعاد إلى أصله وبني على الضم تشبيها بـقبلُ، لأنه حذف منه بعض ما يبينه، كما حذف من قبل المضاف إليه المبين له، فبهذا يظهر وجه قوله: (وخالفه الكوفيون، وجماعة من البصريين،)[8] في أن أيّاً الموصولة إذا أضيفت، وحذف صدر صلتها تبنى على الضم[9] (لأنهم يرون: أن أيّاً الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية، قال الزجاج: ما تبين لي أن سيبويه غلِط إلا في موضعين: هذا أحدهما، فإنه يُسَلِّم أنها تُعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت؟)[10] قال الجز ولي: إعرابه مع

---

(1) في (س) بزيادة: على صيغة.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): نجمان من الأنداد.

- نصر هو: نصْر بن سيّار بن رافع بن حرّي بن ربيعة الكناني، أمير من الدهاة الشجعان، ولي إمارة خراسان في عهد الدولة الأموية (ت: 131هـ) انظر شرح أبيات المغني: 2/ 148، الخزانة: 2/ 223، الأعلام: 8/ 23.

(4) في (س) بزيادة: المذكورين.

(5) في (س) بزيادة: واستهلت حيث، المواطر: جمع ماطرة صفة للسحاب، والمعنى: حيث مواطره عليّ من الغيث، لأني لم أفرق بين نصر والسماكين.

(6) مريم: 69.

(7) انظر الكتاب: 2/ 399.

(8) في (س) بزيادة: يعني خالفوه.

(9) انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 26، 27.

(10) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 3/ 340.

حذف المضاف إليه، دليل على أنه كان مع المضاف إليه معربا، لأن حذف المضاف إليه يرجح جانب الحرفية، كما في قبلْ وبعدْ[1] (وقال الجَرمي: خرجت من البصرة) [وفي الرضي: من خندق الكوفة][2] (فلم أسمع منذ فارقت الخندق) [اي][3]: خندق البصرة[4] (إلى مكة أحدا يقول: لَأضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ قَائِمٌ بالضم، انتهى)[5]. وفيه: أنه لا يمنع أن يسمع غيره[6]، وما سمعه لغة البعض (وزعم هؤلاء:) المخالفون لسيبويه (أنها في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ، و﴿ أَشَدُّ ﴾ خبر، ثم اختلفوا في مفعول نُنزِعْ، فقال الخليل: محذوف ، والتقدير: لننزعن [الفريق][7]الذي يقال فيهم: أيهم أشد،)[8] فيه حذف الموصول مع بعض صلته (وقال يونس:) مفعوله ([هو][9] الجملة، وعُلِّقت) كلمة (ننزعْ عن العمل، كما في: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾[10]، وقال الكسائي والأخفش:) مفعوله (﴿كُلِّ شيعَةٍ ﴾، ومِن ﴾ زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة،)[11] يعني الاستئناف النحوي، وقيل: البياني[12]، كأنه سئل عن المنزوعين، فأجيب بهذه الجملة

---

(1) قول الجز ولي في شرح الرضي على الكافية: 3/ 62، وانظر معاني القرآن للزجاج: 3/ 339، 340، والكتاب: 2/ 399.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): يعني.

(4) في (س) بزيادة ما سقط في (9) في الصفحة السابقة.

(5) في شرح الرضي: 3/ 61 قال الجرمي: خرجت من خندق الكوفة حتى أتيت مكة، فلم أسمع أحدا يقول في نحو: اضربْ أيُّهمْ أفضلُ إلا منصوبا. وانظر الارتشاف: 1/ 534.

(6) في (س) بزيادة: خلاف ما رواه.

(7) ساقط من جميع النسخ.

(8) قوله في الارتشاف: 1/ 534.

(9) ساقط من جميع النسخ.

(10) الكهف: 12.

قول يونس في الإنصاف: 2/ 711، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 63.

(11) انظر الارتشاف: 1/ 534، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 63.

(12) قال وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 141/ أكأنه لما قيل: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ ﴾ توجه السؤال عن المنزوعين فقيل: من هم؟ فاجيب بقوله: ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَـٰنِ عِتِيًّا ﴾.

(وذلك) التخريج مبني (على قولهما في جواز زيادة مِنْ في الإيجاب. ويردُّ أقوالهم:) فيبين وجهه بتغيير[1] اللف، وأخذ المتوسط فقال: (أن التعليق مختص بأفعال القلوب،) رد لقول يونس، وتجويزه- تعليق جميع الأفعال، نحو: ضَرَبْتُ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ- ليس بشيء، لأن المعلَّق يجب أن يكون في صدر جملة، ومنصوب ضربتْ ليس بجملة، فأيْ بعده موصولة لا استفهامية، إذ لا معنى لها إلا على وجه الحكاية كما قال الخليل، ذكره الرضي[2]، فبهذا [تبين][3] أنه لا حاجة إلى تأويل نْنزعْ على تضمنه معنى التميز اللازم للعلم كما قال أبو البقاء[4] (وأنه لا يجوز لَأَضْرِبَنَّ الْفَاسِقُ بالرفع بتقدير) لَأَضْرِبَنَّ (الذي يقال فيه هو الفاسق،) رد لقول الخليل[5]، وقد يقال: إنه قياس مع الفارق، لأن تسلط الفعل على المفرد أشد منه على الجملة (وأنه لم يثبت زيادة مِنْ في الإيجاب،) رد لقول/ الكسائي 77/ أ والأخفش، وأما قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِن ذُنُوبِكُمْ ﴾[6] فقال [سيبويه][7]: مِنْ فيه للتبعيض[8]، (و) يرد أقوالهم أيضا (قول الشاعر:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)[9]

---

(1) في (س) بزيادة: ترتيب.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 63.

(3) في (س): ظهر.

(4) انظر التبيان في علوم القرآن: 2/ 128.

(5) انظر الكتاب: 2/ 401.

(6) الأحقاف: 31، ونوح – عليه السلام -: 4.

(7) ساقط من (س).

(8) انظر الكتاب: 4/ 225.

(9) البيت لغسان بن وعلة في شرح التصريح على التوضيح: 1/ 157، ولرجل من غسان في شرح شواهد المغني: 1/ 236. وبلا نسبة في شرح أبيات المغني: 2/ 152، والخزانة: 6/ 61، والهمع: 1/ 329، وشرح التسهيل لابن مالك: 1/ 208، ولسان العرب (أ. ي. ا) 1/ 290. والشاهد فيه: أيهم أفضل، حيث جاءت أيٌّ موصولة.

بيت من المتقارب، لـغسان بن وعلة[1]، 'ما': زائـدة، والفـاء: جـواب 'إذا'، و'أي': موصولة، حذف صدر صلتها، أي: علـى الـذي هـو افـضل.(يـروى بـضم 'أي') والجملة حال، احترز به عما روي بالكسر، على لغة من أعرب 'أيا' مطلقـا، [ذكره][2] العيني[3]، وما قيل: إن قوله وقول الشاعر عطف علـى ﴿ أَيُّهُـمْ أَشَـدُّ ﴾ كانه قيـل: وموصـولا نحـو: ﴿ لَنَنـزِعَنَّ مِـن كُـلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُـمْ أَشَـدُّ ﴾[4]، وقـول الشاعر[5]، يرده قوله: ([وحروف الجر لا تعلق][6]،) رد علـى يـونس (ولا يجـوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته،) رد على الخليل (ولا يستأنف ما بعد الجار). رد على الكسائي والأخفش، وقال المبرد: ﴿ أَيُّهُمْ ﴾ فاعل ﴿ شِيعَةٍ ﴾ أي: لننزعن من كل فريق تشيع أيهم هو اشـد[7]، و'أي' بمعنـى: 'الـذي'، قالـه: ابـو البقاء،[8] والرضي[9]، وغفل عنه من قال: لم يقله غير القاضي[10].

(وجوز الزمخشري، وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب،) لعلـه من كلام الجماعة، لأن الزمخشري لم يصرح بـأن ضـمة 'أي' في الآيـة إعـراب، بـل قال: 'واختُلف في إعراب ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ فعـن الخليـل أنـه مرتفـع علـى الحكايـة، وسيبويه على أنه مبني على الضم لسقوط صدر صلته، حتى لو جيء به لأعـرب، وقيل: أيهم هو أشد، ويجوز أن يكون النزع واقعا على من كل شيعة، أي: لننزعن

---

[1] غسان بن وعلة هو أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة. انظر شرح أبيات المغني: 2/ 152.
[2] في (س): كما قال.
[3] انظر المقاصد النحوية بهامش الخزانة: 1/ 436.
[4] مريم: 69.
[5] قائله وحي زادة في مواهب الأريب: ل 141/ ب.
[6] في (س): وحرف الجر لا يعلق.
[7] قوله في شرح الرضي على الكافية: 3/ 63.
[8] في (س) بزيادة: والقاضي.
[9] انظر التبيان في إعراب القرآن: 2/ 128، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 6/ 300، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 63.
[10] من غفل عنه الكازروني، كما في هامش المخطوط.

بعض كل شيعته، فكأن قائلا قال: من هم؟ فقيل: أيهم أشد، و﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾- بالنصب- عن طلحة بن مصرِّف، وعن معاذ بن مسلم الهرَّاء، أستاذ الفراء[1]، نعم يلزمه ذلك، على أن إعراب أيٍ مجمع عليه، لأن سيبويه قال أيضا: "والإعراب مع حذف الصدر لغة جيدة"[2] (فقدروا متعلق النزع) أي: مفعولـه (من كل شـيعة،) بتأويل "من" بالبعض (وكأنه قيل: لننزعن بعض كل شيعته، ثم قدر أنـه سئل من هذا البعض؟ فقيل: هو الذي هو أشد، ثم حـذف المبتـدآن) أحـدهما: هـو قبـل "الذي"، والآخر: هو بعده (المكتنفان) المحيطان (للموصول، وفيه تعسُّف ظاهر،) لما فيه من ارتكاب ما لا يحتاج إليـه، وإن كـان جاريـا علـى القواعـد (ولا أعلمهـم استعملوا أيًّا الموصولة مبتدأ،)[3]اعتراض آخر على الزمخشري على تقدير إبقاء الكلام على حاله، كما أن الأول على تقدير أن يوجه: بأن "أيهم" خـبر مبتـدإ محذوف كما وجهه به [الحلبي][4]، فلا إشـكال كمـا قيـل[5] (وسـيأتي ذلـك عـن ثعلب)[6].

(وزعم ابن الطَّراوة) أبو الحسن، سليمان بن محمد الشيباني المالقي، سمع على الأعلم كتاب سيبويه، وأخذ عنه السهيلي، والقاضي عِيَاض، مات سنة ثمان وعشرين وخمسمائة (أن أيًّا مقطوعة عن الإضافة، فلـذلك بُنيـت، وأن "هـم أشـدّ"

---

(1) الكشاف: 3/ 120.

- ومعاذ بن مسلم هو: أبو مسلم، معاذ بن مسلم الهراء، أديب من أهل الكوفة، عرف بالهراء لبيعه الثياب الهروية، كان مؤدب عبد الملك بن مروان، شيخ الكسائي، روى عن جعفر الصادق، وعطاء بن السائد، وروى عنه عبد الرحمن المحاربي. له كتب في النحو ضاعت (ت: 187 هـ)

انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 293، بغية الوعاة: 2/ 291، شذرات الذهب: 1/ 316، الأعلام: 7/ 258.

(2) انظر الكتاب: 2/ 399.

(3) في (س) بزيادة: هذا.

(4) في (س): الشهاب. انظر الدر المصون: 4/ 517.

(5) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 169.

(6) قال السيوطي في الهمع 1/ 331: "وأنكر ثعلب كونها موصولا، وقال: لا تكون إلا استفهاما، أو جزاء، وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات".

مبتدأ وخبر[1]، وهذا باطل برسم الضمير متصلا بـ(أيّ)) [لكن][2] يرد عليه [قوله][3] في بحث (لا ت): كم في الرسم من أشياء خارجة عن القياس[4]،/ إلا أن 77/ ب بضم إليه قوله: (و) بـ(الإجماع على أنها إذا لم تُضَف كانت معربة.

وزعم ثعلب) [أحمد بن يحيى، أبو العباس، إمام الكوفيين في النحو، مات سنة إحدى وتسعين ومائتين][5] (أن أيًّا لا تكون موصولة أصلا،)[6] وإنما تكون استفهاما، أو شرطا، والحجة عليه بيت غسان (وقال: لم يسمع أَيُّهُمْ هُوَ فَاضِلٌ جَاءَنِي بتقدير: الذي هو فاضل جاءني). هذا ما وعده المصنف آنفا[7].

(والرابع:) من أوجه أيّ (أن تكون دالة على معنى الكمال،) وإنما غيّر الأسلوب السابق لطول العهد، أو للتنبيه على عدم أصالته، فإنه فرع الاستفهام (فتقع) صفة (للنكرة) بشرط قصدك للمديح (نحو: زَيْدٌ رَجُلٌ أَيُّ رَجُلٍ، أي: كامل في صفات الرجال،) ويشترط فيه أن تضاف إلى النكرة، لأنها في الأصل استفهامية، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال، والتعجب من حاله، والجامع بينهما: أن الكامل[8] يتعجب منه بكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه،

---

(1) انظر قول ابن الطراوة في الارتشاف: 1/ 534.
انظر ترجمة ابن الطراوة في البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 149، 150، بغية الوعاة: 1/ 602، الأعلام: 3/ 132.
- والقاضي عِياض هو: أبو الفضل، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي، عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته. من تصانيفه: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، وتقريب المسالك في معرفة أعلام مذهب الإمام مالك، والغنمة (ت: 544 هـ)
انظر وفيات الأعيان: 3/ 483 – 485، شذرات الذهب: 4/ 138، 139، الأعلام: 5/ 99.
(2) ساقط من (س).
(3) في (س): ما قال.
(4) في المغني: 1/ 282 فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس.
(5) ساقط من (س).
(6) قوله في الهمع: 1/ 331.
(7) انظر الصفحة السابقة.
(8) في (س) بزيادة: غاية الكمال.

والمعرفة ليس فيها إبهام كامل، [ذكره][1] الرضي[2] (فتقع) حالا (للمعرفة كـمَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ أيِّ رَجُلٍ).

والخامس: أن تكون وُصْلَة إلى نداء) ما (فيه ألْ) لـئلا [تجتمع][3] التي للتعريف (نحو: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ،) وزيدت هاء التنبيه- مع أنه أنسب للنداء- عوضا عما يقتضيه، أي: من المضاف إليه (وزعم الأخفش أن أيًّا لا تكون وُصلة، وأن [أيًّا][4] هذه هي الموصولة، حذف صدر صلتها وهو العائد،) المبتدأ، خبره: ذو اللام بعده، والجملة صلة أيٍّ (والمعنى: يا مَنْ هو الرجل،)[5] وإنما وجب حذف[6] المبتدإ للتخفيف، ويقوي مذهبه: كثرة وقوع أيٍّ موصولة في غير هذا الموضع، وندرة كونها موصوفة، ذكره الرضي[7] (ورُدَّ: بأنه ليس لنا عائد [يجب][8] حذفه، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية، وله أن يجيب عنهما: بأن ما في قولهم: لاَ سِيَمَا زَيْدٌ بالرفع كذلك). أي: موصول[9] حذف عائده، والتزم كون صلته جملة اسمية، والأصل: لا مثل الذي هو زيد، والنقض إنما هو بما في لاَسِيَمَا زَيْدٌ- بالرفع- لا[10] مطلقا، حتى يمنع بجواز كون صلته ظرفا، أو جملة فعلية[11].

---

(1) في (س): قاله.

(2) انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 291.

(3) في (س): يلزم اجتماع.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) قال ابن الصائغ في المنصف 1/ 170: أبو الحسن الأخفش يقول: بوجوب الحذف هنا، لأن ما بعد أيٍّ عوض عن ذلك المحذوف، والحذف لعوض كلا حذفٍ.

(6) في (س) بزيادة: هذا.

(7) شرح الرضي على الكافية: 1/ 376.

(8) في (س): وجب.

(9) في (س) بزيادة: وجب.

(10) في (س) بزيادة: في لا سيما.

(11) في (س) بزيادة: كما قيل.

انظر قول الدماميني، ورد الشمني عليه في المنصف: 1/ 170.

(وزاد) الأخفش (قِسمًا) آخر لـأيّ (وهو أن [تكون][1] نكرة موصوفة، نحو: مَرَرْتُ بِأَيٍّ مُعْجَبٍ لَكَ، كما يقال: بِمَنْ مُعْجَبٌ) أي:[2](لَكَ، وهذا) القسم لـأيّ (غير مسموع.

ولا تكون أيّ غير مذكور) أي: لا يُذكر (معها مضاف إليه) لا لفظا، ولا تقديرا، بقرينة قوله: (ألبتة إلا في النداء والحكاية،) وقطعها في غير هذين البابين عن الإضافة إنما هو بحسب اللفظ، لا بحسب المعنى (يقال: جَاءَنِي رَجُلٌ فتقول:) أنت مستفهما (أيٌّ هَذَا؟) والنداء لتعيين الخطاب، وإظهار الحكاية (وجَاءَنِي رَجُلَانِ، فتقول:) في جوابه (أيَّانْ، و[جَاءَنِي][3] رِجَالٌ، فتقول: أَيُّونْ). ويقال: جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ، فتقول: أيّة، وامْرَأَتَانِ، فتقول: أيّتَانْ، ونِسَاءٌ، فتقول: أيَّاتْ. قال الرضي: إذا أريد به المؤنث جاز إلحاق التاء به موصولا كان أو غيره، وقال الأندلسي: التأنيث شاذ،/ وبعض العرب يثنيها ويجمعها أيضا في الاستفهام 78/ أ وغيره، نحو: إِيَّاهُم أَخَوَاكَ وأَيُّوهُم إِخْوَتُكَ، وهما أشذ من التأنيث، ومجوزهما يصرفهما في باب الإعراب[4].

(تنبيه

قول أبي الطيب:

أيٌّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوِصَالٍ لَمْ تُرِعْنِي ثَلَاثَةً بِصُدُودِ[5]

---

(1) ساقط من (ظ).

(2) في (س) بزيادة: شخص معجب.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 22.

(5) البيت للمتنبي في ديوانه: 16، وشرح ابيات المغني: 2/ 152، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 217. والشاهد فيه: أيّ يوم، فأيّ غير موصولة لإضافتها إلى نكرة.

بيت من الخفيف (ليست فيه أيٌّ موصولة، لأن الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة، قال أبو علي في التذكرة في قوله:

أَرَأَيْتَ أَيُّ سَوَالِفٍ وَخُدُودِ ... بَرَزَتْ لَنَا بَيْنَ اللِّوَى فَزَرُودِ:)[1]

سوالف: جمع سالفة، وهي: ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط إلى قلة الترقوة، واللوى- بالكسر والقصر-، وزرود- بفتح الزاي-: موضعان[2]، وبرزت: خبر أيٌّ، والجملة علق عنها فعل الرؤية بالاستفهام.

(لا تكون أيٌّ [فيه][3] موصولة، لإضافتها إلى نكرة، انتهى[4].

ولا شرطية، لأن المعنى حينئذ:) أي: حين [إذ][5] كانت أيٌّ شرطية (إن سررتني يوما بوصالك آمنتني ثلاثة أيام من صدودك، وهذا عكس المعنى المراد، وإنما هي للاستفهام الذي يراد به النفي، كقولك لمن ادّعى انه أكرمك: أيُّ يَوْمٍ أكْرَمْتَنِي؟، والمعنى: ما سررتني يوما بوصالك إلا روّعتني ثلاثة بصدودك، والجملة الأولى) وهي: أي يوم سررتني جملة فعلية (مستأنفة قُدم ظرفها،) وهو: أيّ، لأنه أخذ الظرفية من يوم، فنصب على أنه مفعول فيه لسررت، ووجب تقديمه (لأن له الصّدر، و) الجملة (الثانية:) وهي لم ترعني (إما في موضع جر صفة لوصال [على][6] حذف العائد) إلى الموصوف (أي: لم تُرِعْني بعده، كما حذف في قوله

---

[1] في (س) بزيادة: بيت من الكامل. البيت من الكامل لأبي تمام في ديوانه: 1/ 218، وشرح ابيات المغني:2/ 156. وبلا نسبة في حاشية الدسوقي على المغني: 1/ 217.
والشاهد فيه: أيّ يوم، فـأيّ غير موصولة لإضافتها إلى نكرة.

[2] اللوى: واد من أودية بني سليم. انظر معجم البلدان: 5/ 23.
وزرود: رمال بين الثعلبية و الخزيمة بطريق الحاج من الكوفة. انظر معجم البلدان: 3/ 139.

[3] ساقط من جميع النسخ.

[4] في (س) بزيادة: كلام أبي علي. انظر قول أبي علي في شرح أبيات المغني: 2/ 156.

[5] ساقط من (س).

[6] ساقط من جميع النسخ.

تعالى: ﴿ يَوْمَ لاَ تَجْزِي نَفْسٌ ﴾[1] الآية،) أي: لا تجزي فيه نفس (أو) في موضع (نصب حالا من فاعل سررتني، أو مفعوله،) ولا تلزم [الواو][2] في المضارع المنفي بلم إذا وقع حالا[3]، خلافا للأندلسي[4] (والمعنى: أي يوم سررتني غير رائع لي، أو غير مَرُوع منك،) بل المعنى: ما سررتني غير رائع لي، بمعنى: مسرتك بي ملتبس بروعك لي، وهذا وصف الدنيا، ولهذا قال الصفدي: ويعجبني نقل أبي الطيب من عتاب محبوبه إلى عتاب الدهر[5] (وهي حال مقدرة مثلها في[6]: ﴿ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾[7]) وقد تجعل حالا مقارنة، على أن يكون التقدير: لم ترعني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعده، أي: بعد الوصال، والمعنى: ما سررتني يوما بوصالك إلا في حالة كونك تخيفني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعد ذلك اليوم، فالإخافة مقارنة لمضمون العامل وهو السرور، وكذا الخوف إذا قدرت الحال من المفعول[8]، نعم يلزم تقديم معمول المصدر عليه وهو ثلاثة، لكنه جائز إذا كان ظرفا أو شبهه، [و][9] الجملة الثانية ([أو][10] لا محل لها على أن تكون معطوفة على الأولى بفاء محذوفة، كما قيل في: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن

---

(1) البقرة: 48.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة ما سقط في (3).

(4) قال الرضي في شرح الكافية 2/ 41: قال الأندلسي: إن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجبت الواو.

(5) قاله في شرح لامية العجم كما ذكر ذلك وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 144/أ.
- والصفدي هو: خليل بن أيبك بن عبد الـه الصفدي، صلاح الدين، أديب، مؤرخ، كثير التصانيف، منها: الوافي بالوفيات، نكت الهميان، المسجم في شرح لامية العجم (ت: 764 هـ)
انظرالدرر الكامنة: 2/ 87، هدية العارفين: 1/ 351، شذرات الذهب: 6/ 200، الأعلام: 2/ 315، 316.

(6) في (س) بزيادة: قوله تعالى.

(7) الزمر: 73.

(8) هذا كلام الدماميني في شرح المغني: 1/ 171.

(9) في (س): إذ.

(10) ساقط من جميع النسخ.

تذبحوا بقرة قالوا أتتخذنا هزوا قال أعوذ بالله ﴾[1] وكذا في بقية الآيات،) فإن هذه الجمل عند البعض معطوفة بفاء محذوفة، كأنه قيل: فقالوا: فقال:[2]/ (وفيه) 78/ ب أي: في العطف بفاء محذوفة (بُعد،) أما في الآية: فلتكرر حذف العاطف، مع أن ذلك لو سلم ثبوته في السعة ليس بقياسي، فالأولى فيها الاستئناف لاستغنائه عن ذلك، [ولهذا][3]قال: (والمحققون في الآية) على (أن الجملة مستأنفة،) استئنافا بيانيا (بتقدير: فما قالوا لهم: فما قال لهم؟) وأما في البيت: فلأن العطف لا يقتضي تسلط النفي على المعطوف، فيؤول الأول إلى الإخبار بجملتين، إحداهما: فيها نفي معنوي، والثانية: نفي صريح باق على حاله، والمعنى: لم [تسرني][4] يوما بوصال، فلم ترعني ثلاثة أيام بصدود[5]، وليس هذا بمراد (ومن روى ثلاثةٌ- بالرفع- لم يجز عنده كون الحال من فاعل سررتني؛ لخلو تُرُعْني من ضمير ذي الحال). بناء على أن الأصل عدم التقدير، ولا يجوز أن يقدر الضمير، أي: لم تُرُعني ثلاثة منك بصدود، قال في بحث الروابط: وقد تخلو الجملة الحالية من الواو والضمير لفظا فيقدر أحدهما[6]، وفيه إشارة إلى جواز كون الحال من المفعول حينئذ، لاشتمال تُرُعني على ضميره.

---

(1) البقرة: 67.

(2) انظر معاني القرآن للفراء: 1/ 43، 44.

(3) في (س): ولذا.

(4) في (س): ترني.

(5) هذا كلام الدماميني في شرح المغني: 1/ 171، 172.

(6) انظر المغني: 2/ 581.

[مبحث: إذ]

(إذ على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون اسما للزمن الماضي، ولها [أربعة][1] استعمالات:) جمع استعمالة، [ولهذا][2] أنث العدد، وفي بعض النسخ أربعة- بالتاء-، على أنها جمع استعمال، ولا يرجح [هذا][3] قوله: أحدهما[4]، والثاني بالتذكير، ولجواز أن يكون للافتنان.

(أحدها: أن تكون ظرفا، وهو الغالب، نحو: ﴿ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[5].

والثاني: أن تكون مفعولا به،) ذهب إليه جماعة منهم: الأخفش، والزجاج[6] (نحو: ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ ﴾[7].

والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولا به، بتقدير اذكر، نحو: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰئِكَةِ ﴾[8]) وقيل: خبر مبتدإ محذوف تقديره: وابتداء خلقي إذ قال[9]، وقيل: زائدة، ذكره أبو البقاء[10] (﴿ وَإِذْ قُلْنَا

---

(1) في جميع النسخ: أربع.

(2) في (س): ولذا.

(3) في (س): هذه النسخة.

(4) تعريض بالدماميني حيث قال في شرح المغني 1/ 172: "ويرجح نسخة الأربعة بالتاء قوله: أحدهما".

(5) التوبة: 40.

(6) قال الأخفش في معاني القرآن 1/ 406: "كأنه قال لهم: اذكروا كذا وكذا"، وقال الزجاج في معاني القرآن 1/ 112: "وإذ في موضع نصب عطف على إذ التي قبلها".

(7) الأعراف: 86.

(8) البقرة: 30.

(9) في المحرر الوجيز 1/ 116: "يقتضي أن يكون التقدير: وابتداء خلقكم إذ قال ربك للملائكة"، وقال ابن النحاس في إعراب القرآن 1/ 142: "قال أبو إسحاق: ذكر الله عز وجل خلق الناس وغيرهم، فالتقدير: ابتدأ خلقهم إذ قال ربك".

(10) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 47. ومن قال إنها زائدة أبو عبيدة، وابن قتيبة، قال أبو عبيدة في مجاز القرآن: 1/ 36، 37 "وإذ من حروف الزوائد". وانظر البحر المحيط: 1/ 139.

لِلْمَلَئِكَةِ ﴾[1] ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾[2] وبعض المعربين يقول في ذلك: إنه ظرف لـاُذكرْ محذوفا[3]، وهذا وهم فاحش، لاقتضائه حينئذ الأمرَ بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلَّفين منا، وإنما المراد: ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه). يمكن حمل كلام البعض على التسامح، والمراد: انه ظرف لمتعلق اُذكرْ، قال [البيضاوي][4] في آية البقرة: محل إذْ النصب أبدا بالظرفية لأنها من الظروف غير المتصرفة، وأما قوله: ﴿وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ ﴾[5] ونحوه، فعلى تأويل اُذكر الحادث إذ كان كذا، فحذف الحادث، وأقيم الظرف مقامه، وعامله في الآية: ﴿ قَالُوا ﴾ و﴿اذْكُرْ﴾ على التأويل المذكور[6].

(والثالث: أن تكون بدلا من المفعول، نحو: ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ ﴾[7] فـ﴿ إِذْ ﴾ بدل اشتمال/ من ﴿ مَرْيَم ﴾ على حد البدل في: 1/79
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[8]) واستبعده أبو البقاء: بأن الزمان إذا لم يكن حالا من الجثة، ولا خبرا، ولا وصفا، لم يكن بدلا منها[9]، وقد يقال: لا يلزم من عدم صحة ذلك عدم صحة البدلية، فإن البدل في سُلب زيد ثوبهُ يصح دون ذلك.(وقوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاءَ ﴾[10] يحتمل كون إذْ فيه ظرفا لـاُلنعمةْ، وكونها بدلا منه.

---

(1) البقرة: 34.

(2) البقرة: 50.

(3) انظر تفسير القرطبي: 1/ 312، والمحرر الوجيز: 1/ 116.

(4) في (س): القاضي.

(5) الأحقاف: 21.

(6) آية البقرة هي قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ البقرة: 30. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 2/ 180، 181.

(7) مريم: 16.

(8) البقرة: 217.

(9) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 121.

(10) المائدة: 20.

والرابع: أن يكون مضافا إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه، نحو: "يومئذ" و"حينئذ") كأن تقول: "أكرمتني فأثنيت عليك يومئذٍ" فاليوم صالح للاستغناء عنه، إذ يجوز أن تقول: "فأثنيت عليك إذ أكرمتني"[1]، وهذه الإضافة عند ابن مالك: من إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد، كقوله:

فَقُلْتُ: انْجُوَا عَنْهَا نَجَا الْجِلْدِ إِنَّهُ ... سَيُرْضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَكَاهِلُ[2]

وقيل: "من إضافة الأعم إلى الأخص، كـ"شجرة الأراك" وذلك أن "إذ" مضافة إلى جملة محذوفة، فإذا قلت: "جاءَ زَيْدٌ وأَكْرَمْتُهُ حِينَئِذٍ" فالمعنى: حين إذ جاء، فالثاني: مخصص بالإضافة إلى المجيء، والأول عار من ذلك فهو أعم منه، فلا يكون[3] مؤكدا له"[4]،[5] وجعله الفراء من إضافة الشيء إلى نفسه للتخفيف، مستدلا بأن العرب تجيزها إذا اختلف اللفظان، نحو: ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾[6]، قال الرضي: "والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه"[7].

---

(1) في (س) بزيادة: فحذفت الجملة، وعوض عنها التنوين.

(2) قال في شرح التسهيل 3/ 232، 233: "ثم أشرت إلى إضافة المؤكِّد إلى المؤكَّد، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان المبهمة، كـ"حينئذ" و"يومئذ"، وقد يكون في غير أسماء الزمان كقول الشاعر" وذكر البيت.
البيت من الطويل، لأبي الجراح في المقصور والممدود: 28، 29، وفي المقاصد النحوية بهامش الخزانة 3/ 347 ذكر العيني الخلاف في النسبة.
وبلا نسبة في المقاصد والمسالك: 2/ 789، وشرح التسهيل لابن مالك 3/ 233 وبرواية العجز:

سيرضيكما منها سنام وغاربه

(3) في (س) بزيادة: الثاني.

(4) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 173.

(5) في (س) بزيادة: وفيه: أن الأول مخصص بالإضافة إلى الثاني أيضا.

(6) النحل: 30.

(7) انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 245.

(أو غير صالح له، نحو [قوله تعالى][1]: ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾[2]). قال الرضي: ولم يعهد مجرورا إلا بـبعد[3].

(وزعم الجمهور: أن إذ لا تقع إلا ظرفا،[4] أو مضافا إليها،) وكأنها لا تخرج بذلك عن الظرفية (وأنها في نحو: ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً ﴾[5] ظرف لمفعول محذوف، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلا، وفي نحو: ﴿ إِذِ انتَبَذَتْ ﴾[6] ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف،) والمراد بالمفعول: ﴿ مَرْيَمَ ﴾، فإنه مفعول ﴿وَاذْكُرْ﴾ لفظا[7]، فلا حاجة إلى جعله مفعولا بعد حذف المضاف كما قيل[8].(أي: واذكر قصة مريم، ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً ﴾[9].

ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم ﴿ لَمِن مَنِّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ [إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً][10]﴾: إنه يجوز أن يكون التقدير: مَنُّهُ) أو بعثه (إذ بعث،) على أن المبتدأ محذوف، وإذ ظرف متعلق به، ومن مَنِ الله: خبره، وهو الدال على المحذوف إن قدر: مَنُّهُ، والظرف إن قدر: بعثه، وكذا في المثال الخبر محذوف، والظرف دال عليه، أي: أخطب أكوان الأمير وأوقاته حاصل إذا وجد قائما (و) يجوز (أن [تكون][11] إذ) اسمية (في محل رفع) بالابتداء، ومن مَنِ الله:

---

(1) ساقط من جميع النسخ.

(2) آل عمران: 8.

(3) شرح الرضي على الكافية: 3/ 201.

(4) في (س) بزيادة: ولا تقع فاعلا، ولا مفعولا، ولا مبتدأ.

(5) الأعراف: 86.

(6) مريم: 16.

(7) في (س) بزيادة: كما صرح به.

(8) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 174.

(9) آل عمران: 103.

(10) آل عمران: 164.

ما بين معقوفين غير موجود في جميع النسخ.

(11) في جميع النسخ: كون.

خبره (كإذا في قولك: أَخطَبُ مَا يَكُونُ الأَمِيرُ إِذَا كَانَ قَائِمًا)، فإذ فيه مرفوع على الخبرية، أي: أخطب أوقات الأمير وقت كونه قائما (أي: لمن مَنِ الله/ على المؤمنين وقت بعثه، انتهى[1])) قال [الحلبي][2]: وهذان الوجهان مما يدل على رسوخ قدمه في هذا العلم[3]، إلا أن الشيخ أبا حيان قد رد [على][4] هذا الوجه[5]، وتبعه المصنف فقال: (فمقتضى هذا الوجه أن إذ مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلا،) وفيه بحث، إذ لا يلزم من عدم العلم بقائل عدم قائل بذلك، على أن إذ وإذا لا يلزمان الظرفية، نص عليه سيبويه في الكتاب، وذكره صاحب الضوء، وشارح اللب، ونسبه ابن جني إلى المبرد، وهذا لا ينافي ثبوته عن سيبويه كما ظن[6]، قال التفتازاني: جوزوا كون إذ اسما مجرورا بإضافة الظرف إليه مثل: يومئذ و﴿ بَعْدَ إِذْ نَجَّيْنَا اللَّهُ ﴾[7]، ومنصوبا بكونه مفعولا به، مثل: أتذكر إذ من يأتنا نكرمه، ولم يجوزوا رفعه على الفاعلية لبعدها عن الظرفية التي تلزمه في الغالب، ومنهم من يأبى المفعولية أيضا[8]، [وفيه تنبيه][9] على جواز رفعه بالابتدائية، كما صرح به في القراءة المذكورة، وغفل عنه من قال: ونحن لا ندري 79/ب

---

(1) الكشاف: 1/ 382.

(2) في (س): الشهاب.

(3) الدر المصون: 2/ 250.

(4) في (س): عليه.

(5) قال في البحر المحيط 3/ 104: هو فاسد، لأنه جعل إذ مبتدأ، ولم يستعملها العرب متصرفة البتة، إنما تكون ظرفا، أو مضافا إليها اسم زمان، ومفعوله ﴿ اذكُرْ ﴾ على قول، اما أن تستعمل مبتدأة فلم يثبت ذلك في لسان العرب، ليس في كلامهم نحو: إذ قَامَ زَيْدٌ طَوِيلٌ وانت تريد: وقت قيام زيد طويل.

(6) قال الشمني في المنصف 1/ 174: لا يلزم من عدم العلم بقائل، قول: عدم قائله، ولا من عدم قائله فيما مضى: عدم صحته، على أن في شرح اللب، وضوء المصباح ما يقتضي أن لذلك قائلا، وهو إذ وإذا لا يلزمان الظرفية، نص على ذلك سيبويه في الكتاب ثم قال: في نسبة هذه المقالة لسيبويه نظر، فإن ابن جني- وهو إمام مطلع- نقل ذلك في شرح الحماسة عن المبرد، ولم ينسبه إلى غيره، والرضي لم ينسبها لسيبويه بل قال: بعضهم. وانظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 193.

(7) الأعراف: 89.

(8) انظر حاشية الكشاف: ل 134 / ب.

(9) في (س): ونبه بتقييد عدم جواز الرفع بالفاعلية.

لم قيد عدم جواز الرفع بالفاعلية؟[1] (ثم تنظيره بالمثال غير مناسب، لأن الكلام في إذْ [لا في إذاً][2]، وكان حقه أن يقول: إذ كان) كأنه عطف تفسيري لقوله: تنظيره بالمثال غير مناسب (لأنهم يقدرون في هذا المثال) علة للحقيقة (ولحوه، إذْ تارة، وإذاً أخرى، بحسب المعنى المراد،) [يعني][3]: ينبغي أن يقول: إذ كان، ليمكن التنظير به [ولعله][4] عدل عنه بناء على كثرة استعمال إذاً في المثال، بخلاف إذْ، وقاس[5] عليه كما سيشير إليه، وقيل: عدل عنه ليفيد أن كلا [منهما][6] كما تستعمل ظرفا تستعمل اسما غير ظرف[7](ثم ظاهره أن المثال يتكلم به) كذا من غير أن ينطق به العرب (هكذا،) حيث لم يقل: في قولهم، وأجيب: بأنه لو قال: في قولهم لزم أن يكون العرب تكلموا بهذا المثال بخصوصه، وذلك غير معلوم[8] (والمشهور [أن][9] حذف الخبر في ذلك واجب،) أي: والذي اشتهر بين النحاة من استعمال العرب هو: وجوب حذف الخبر إذا كان المبتدأ أفعل تفضيل مضافا إلى مصدر، وبعده حال لا يصح أن يقع خبرا عن المبتدإ، وفيه بحث، فإن الزمخشري قد نبه على ذلك[10]، وصرح التفتازاني: بأن ما ذكر من لزوم حذف الخبر إنما هو على تقدير ظرفية إذاً[11] (وكذلك المشهور أن إذاً المقدرة في المثال في موضع نصب،) على أنه ظرف لخبر محذوف (ولكن جوز عبد القاهر)

---

(1) غفل عنه عصام الدين في حواشي القاضي، كما في هامش المخطوط.

(2) ساقط من جميع النسخ.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): لكنه.

(5) في (س) بزيادة: إذ.

(6) في (س): من إذْ وإذاً.

(7) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 175.

(8) المجيب الشمني في المنصف: 1/ 175.

(9) ساقط من (س).

(10) قال في المفصل 46 :وقد التزم حذف الخبر في قولهم: لولا زيد لكان كذا لسد الجواب مسده، ومما حذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم: أقائم الزيدان و ضربي زيد قائما و أكثر شربي السويق ملتوتا و أخطب ما يكون الأمير قائماً، وقولهم: كل رجل وضيعته. وانظر الكشاف: 1/ 382.

(11) حاشية الكشاف: ل 134/ ب.

وقلده الزمخشري (كونها[1] في موضع رفع،) على الخبرية (تمسكا بقول بعضهم: أخطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ[2]، بالرفع،) على أنه خبر المبتدإ، هذا جواب عن الإيراد الأخير فقط (فقاس الزمخشري إذ على إذا،والمبتدأ على الخبر). يعني: إن المقصود إثبات خروج إذ وإذا عن الظرفية وقوعهما في موضع رفع، سواء كانا مبتدئين، أو خبرين، وهذا جواب على الإيراد الأول، وفيه رد على أبي حيان، حيث قال: تنظير القراءة بقولهم أخطب. انتهى/ خطأ من حيث أن المشبه مبتدأ، 1/80
والمشبه به ظرف في موضع الخبر عند من يعرب هذا الإعراب[3].

(والوجه الثاني:) من [أوجه إذ][4] (أن تكون اسما للزمن المستقبل، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[5]،) ذهب إليه قوم من المتأخرين، منهم ابن مالك[6] (والجمهور لا يثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾[7] اعني: من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع،) وفي الإتقان: أخرج ابن أبي حاتم من طريق السدي عن ابن مالك قال: ما كان في القرآن إنْ- بالكسر- فلم يكن، وما كان إذ فقد كان[8] (وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى:

---

(1) في (س) بزيادة: أي: كون إذا في المثال.
(2) انظر قوله في مواهب الأريب: ل 1/148.
(3) انظر البحر المحيط: 3/ 104.
(4) في (س): الأوجه الأربعة لـإذ.
(5) الزلزلة: 4.
(6) قال في شرح التسهيل 2/ 206، 207: "... فمنها إذ، ويدل على اسميتها أنها تدل على الزمان دلالة لا تعرض فيها للحدث". وانظر شواهد التوضيح والتصحيح: 9.
(7) الكهف: 99.
(8) الإتقان: 1/ 147.
- وابن أبي حاتم هو: أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، حافظا للحديث، سمع من أبي سعيد الأجش، والحسن بن عرفة، وروى عنه حسينك التميمي، وأبو أحمد الحاكم وغيرهما. من تصانيفه: الجرح والتعديل، وعلل الحديث، والمراسيل (ت: 327هـ)
انظر طبقات الحنابلة: 2/ 55، فوات الوفيات: 2/ 287، 288، شذرات الذهب: 2/ 308، الأعلام: 3/324.
- والسدي هو: إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، تابعي، حجازي الأصل، صاحب التفسير، والمغازي، والسير، كان إماما عارفا بالوقائع، وأيام الناس (ت: 128هـ)
انظر النجوم الزاهرة: 1/ 390، شذرات الذهب: 1/ 174 وذكر أنه توفي سنة 127 هـ الأعلام: 1/ 317.

﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾[1] فإن ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مستقبل لفظا ومعنى، لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أعمل في إذْ، فيلزم أن يكون بمنزلة إذا). أشار بـ(قد) إلى أن الجمهور يؤولونه أيضا، قال الزمخشري: المعنى: على إذا، إلا أن الأمور المستقبلة لما كانت في إخبار الله تعالى متيقنة عبر عنها بلفظ ما كان[2]، [فلا يرد][3] ما قيل: إنه[4] لا مانع من التأويل [المذكور][5]، وحروف التنفيس ليس بصاد عنه[6]، على أن [المنازع][7] هو التكلف، فإن الآية إذا أوّلت [به يلزم مخالفة][8] الأصل في موضعين ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ وهو مستقبل لفظا ومعنى، و﴿إِذِ الْأَغْلَالُ﴾ وهو مستقبل معنى[9].

(والثالث: أن تكون للتعليل، نحو: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[10]) فإن [معمولها][11] في محل رفع بالفاعلية (أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب، لأجل ظلمكم في الدنيا، و[هل][12] هذه) أي: إذْ التعليلية (حرف بمنزلة لام العلة) أثبته سيبويه[13]، قال الرضي: هذا أولى، إذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم[14] (أو ظرف) ذهب إليه

---

(1) غافر: 70، 71.

(2) الكشاف: 4/ 96، 97.

(3) في (س): سقط.

(4) في (س): بزيادة: فيه نظر، إذ.

(5) ساقط من (س).

(6) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 175.

(7) في (س): المانع عنه.

(8) في (س): لزم أن تخالف.

(9) انظر قول الشمني في المنصف: 1/ 176.

(10) الزخرف: 39.

(11) في (س): وصلتها.

(12) ساقط من جميع النسخ.

(13) وقد أورده في الكتاب 3/ 116، تحت عنوان: هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء، ويجوز أن يليها بعدها الأفعال.

(14) شرح الرضي على الكافية: 3/ 201.

نوم منهم الشلوبين، بناء على أن إذْ لا تخرج عن الظرفية، وقدر عاملا[1]، أي: وجب لكم إذ ظلمتم[2] (والتعليل مستفاد من قوة الكلام، لا من اللفظ، فإنه إذا قيل: ضَرَبْتُهُ إذ أساءَ، وأريد [بـإذْ][3] الوقت، اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب، قولان،) خبر مبتدإ محذوف، أي: الحكم بحرفيته، وظرفيته، مذهبان (وإنما يرتفع السؤال) المعهود بين المعربين (على القول الأول،) دون الثاني، وفصله بقوله: (فإنه) لو (قيل: لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب، لم يكن التعليل مستفادا، لاختلاف زمني الفعلين،) فإن ينفعْ مستقبل لاقترانه بـلَنْ وظلمْ ماض، وكذا إذْ، ولابد في التعليل من اتحاد الزمانين كما في المثال[4]، وما قيل: إنه أراد بالسؤال ما أورده في المتن بعد هذا من الإشكال[5]، يأباه قوله: (ويبقى إشكال في الآية،) وحَمْلُه على الافتتان– كما وهم– بعيد[6]، وأبعد منه ما قيل: إن اللام فيه للعهد، والمعهود هو السؤال المفهوم من قوله: فإنه لو قيل: لن ينفعكم اليومْ انتهى[7]، لأن تصور العهد بما يستفهم من العبارة الآتية غير معهود، ويبقى/ إشكال الآية على القول الثاني، وهو: إبقاء إذْ على ظرفيتها 80/ب (وهو أن إذْ لا تُبْدَل من اليومْ لاختلاف الزمانين،) [بالاستقبال][8]، والماضي (ولا تكون ظرفا لـينفعْ، لأنه لا يعمل في ظرفين،) فلا يقال: قمت يوم الجمعة يوم السبتْ، لأن وقوع قيام واحد في اليومين محال، إلا أن يكون أحد الظرفين أعم، نحو: آتِيكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ (ولا لـمشتركونْ، لأن معمول خبر الأحرُف

---

(1) في (س) بزيادة: لـإذْ.

(2) انظر قول الشلوبين في الجنى الداني: 189.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) في (س) بزيادة: المذكور.

(5) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 176.

(6) الواهم رحمي زادة في مواهب الأريب: ل 149/ أ.

(7) القائل الشمني في المنصف: 1/ 176.

(8) في (س): بالحال.

الخمسة) يعني: إنَّ- المكسورة-، وكأنَّ، وليتَ، ولعلَّ، ولكنَّ، [يريد][1]: أن معمول خبر هذه الأحرف (لا يتقدم عليها،) [فالأولى أن لا يتقدم][2]معمول خبر أنَّ- المفتوحة- [عليها][3] لأنها فرع المكسورة، ولهذا لم يقل: الستة (ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول،) علة ثانية لعدم وقوع إذْ ظرفا لـمُشتركونْ، لأن المفتوحة موصول حرفي، ومُشتركونْ: خبره، فيكون من صلته، فإذا أعمل في إذْ لزم تقديم معمول بعض الصلة على الموصول، وهو محذور[4]، وهذه العلة بالنظر إلى نفس أنَّ، والتي قبلها بالنظر إلى فرعيتها، قال الرضي: إنَّ وأخواتها واجبة التصدر، أما أنَّ المفتوحة فإنها لم يجب تصدرها، لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا[5]، وبما قررنا يندفع [ما قيل: إن الجمع بين علتين مشكل، والصواب: أن يسقط الثانية ويقول: الأحرف الستة، أو يسقط الأولى][6] (ولأن اشتراكهم في الآخرة، لا [في][7] زمن ظلمهم). علة معنوية لامتناع ظرفية إذْ لـمُشتركونْ.

(ومما حملوه على التعليل ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾[8] ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ ﴾[9]، وقوله:

---

(1) في (س): والمعنى.
(2) في (س): فلا يتقدم.
(3) ساقط من (س).
(4) في (س) بزيادة: لأنه كتقديم جزء من الشيء المرتب الأجزاء عليه.
(5) شرح الرضي على الكافية: 1/ 336.
(6) في (س): ما أورده الدماميني. انظر شرح المغني: 1/ 177.
(7) ساقط من (س).
(8) الأحقاف: 11.
(9) الكهف: 16.

(فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ   إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ)[1]

بيت من البسيط للفرزدق يمدح عمر بن عبد العزيز، قال السيوطي: (وفيه شواهد [أخر][2]: استعمال (أصبح) بمعنى (صار)، واقتران جملة الحال الماضية بـ(قد)، [وفيه بحث][3]، ونصب خبر (ما) مع تقدمه على اسمها[4]، وقيل: إن الفرزدق تميمي، فقصد أن يتكلم بالحجازية فغلط، فلم يعلم شرطها[5]. (وقول الأعشى:) ميمون بن قيس، من شعراء الجاهلية.

(إِنَّ مَحَلًّا، وَإِنَّ مُرْتَحَلًا،   وَإِنَّ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلَا)[6]

بيت من المنسرح، السفر [-بسكون الفاء-][7]: جمع (سافر)[كـ(صحب، وصاحب)][8]، والمهل[9]: التؤدة، [وعدم العجلة][10]، و(إذ) تعليل له، أو متعلق به، وقال[11] الشريف: (إن جعلت (إذ) اسما بمعنى الوقت جعلته بدلا من (السفر)، أي:

---

(1) البيت للفرزدق في ديوانه: 205، وشرح شواهد المغني: 1/ 237، 2/ 782، وشرح أبيات المغني: 2/ 158، والخزانة: 4/ 133 وبرواية (دولتهم) بدل (نعمتهم)، والكتاب: 1/ 60، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 188.
والشاهد فيه: إذ هم قريش، وإذ ما مثلهم، حملوا (إذ) على التعليل.

(2) ساقط من (س).

(3) ساقط من (س). وبزيادة: وورود (إذ) للتعليل.

(4) في (س) بزيادة: وهو نادر.

(5) انظر شرح شواهد المغني: 1/ 238.

(6) البيت للأعشى في ديوانه: 170، وشرح شواهد المغني: 1/ 238، 2/ 612، والخزانة: 10/ 452، والكتاب: 2/ 141، والخصائص: 2/ 152. وبلا نسبة في شرح أبيات المغني: 2/ 161، وشرح المفصل لابن يعيش: 8/ 84، ورصف المباني: 289، ولسان العرب: (ر. ح. ل) 4/ 101.
والشاهد فيه: إذ مضوا، فـ(إذ) تعليلية.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س): وهو المسافر، لا فعل له.

(9) في (س) بزيادة: بالتحريك.

(10) ساقط من (س).

(11) في (س) بزيادة: السيد.

ٱلسفرْ، أي: في السفر في زمان مضيهم، وإن جعلته ظرفا أبدلته من ٱلسفرْ والمعنى واحد[1]، وفيه: أن التؤدة صفة ٱلسفرْ، لا وقت مضيهم.

(أي: إن لنا حلولا في الدنيا) كحلول المسافرين[2] (وإن لنا ارتحالا عنها إلى الآخرة،) التي هي الوطن (وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالا [لنا][3]، لأنهم مَضَوْا قبلنا، وبقينا بعدهم،)/ ولابد لنا من تهيئ أسبابِ السفر، ولفظ 1/81

البيت خبر، ومعناه: تحسر على عدم التمكن في هذا الحلول القليل (وإنما يصح ذلك [كله][4] على القول بأن [إذ][5] التعليلية حرف كما قدمنا). لا على القول بأنها ظرفية، لاحتياجه إلى عامل يعمل فيه، ولا يصح في الآيتين أن فيه ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾ و﴿فَأْوُوا﴾ لتضاد الزمانين ٱلمضي، والاستقبالْ، ولـٱلفاءْ وٱماْ في البيتين، فلأن معنى الظرف غير مناسب، [فسقط][6] ما قيل: [إن][7] كون التعليلية فيهما ليست بظرف[8]، محل نظر، [وأجيب][9]: بأن إذْ لو كانت في البيت ظرفا لكانت [ظرفا][10] لـٱعادْ، إذ لا معنى لظرفيتها لـٱصبحواْ، [وهذا][11] يقتضي أنهم قبل عود النعمة لم يكونوا قريشا، وأنهم قبله مثلهم بشر، وذلك خلاف الواقع، والمراد: ولو كانت في الثاني ظرفا لكانت ظرفا لـٱمهلاْ، إذ لا معنى لظرفيتها لـٱلسفرْ، [وحينئذ يلزم تقديم][12] معمول المصدر عليه، وهو ممتنع،

---

(1) هامش المطول: 141.

(2) في (س) بزيادة: إذا عشنا.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) = = = = = = = =

(5) ساقط من (ح) و (ظ).

(6) في (س): فلا يرد.

(7) ساقط من (س).

(8) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 178.

(9) في (س): وأما الجواب.

(10) ساقط من (س).

(11) في (س): وذلك.

(12) في (س): وهذا يقتضي تقدم.

[وفيه بحث، لجواز أن يكـون][1] في البيـت الأول[2] ظرفـا لـ(النعمـة)، وفي الثـاني تعلق (في السفر)، على أنه مضى ما مضى[3].

(والجمهور لا يثبتـون [هـذا القسـم،][4]) أي: كـون (إذ) حـرف التعليـل، يقدرون الآية في آية الأحقاف: ظهر عنادهم، وتسبب عنه ﴿ فَسَيَقُولُونَ ﴾[5]، وفي الكهف قال بعضهم لبعض وقت اعتزالهم فأووا[6]، قال الرضي: أما دخول الفـاء في الآيتين فلإجراء الظرف مجرى كلمة الشرط، كما قال سيبويه في نحو: زَيْدٌ حِـينَ لَقِيتُهُ فَأَنَا أُكْرِمُهُ، أو لإضمار (أمَّا) كما في قولـه تعـالى: ﴿وَالرِّجْـزَ فَـاهْجُرْ﴾[7] وأمـا إعمال المستقبل في الماضي- وإن كان وقوعه فيه محالا- فلقصد المبالغـة بـأن هـذه الأفعال المستقبلة كأنها وقعت في الأزمنة الماضية وصارت لازمة لها[8].

(وقال أبو الفتح: راجعت أبا علي مرارا في قوله تعالى: ﴿ وَلَـنْ يَـنفَعَكُمُ الْيَوْمَ [إِذْ ظَلَمْتُمْ][9] ﴾ الآية، مستشكلا إبدال (إذ) من (اليوم)، فآخر مـا تحـصل منه أن قال: (الدنيا والآخرة متصلتان، وأنهما في حكم الله تعالى سواء، فكأن (اليـوم) ماض، وكأن (إذ) مستقبلة، انتهى)[10]، وإليه نحا الزمخشري [فقال][11]: و(إذ) بدل من (اليوم)، وحمل على معنى: إذ تبين ظلمكم ولم يبق لكم، ولا لأحـد شـبهة في أنكـم كنتم ظالمين، ونظيره:

---

(1) في (س): فمع أنه تكلف لا يخفى ما فيه، إذ.
(2) في (س) بزيادة: يجوز أن يكون.
(3) المجيب الشمني، انظر المنصف: 1/ 178.
(4) في جميع النسخ: ذلك.
(5) وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ ﴾ الآية: 11.
(6) وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ ﴾ الآية: 16.
(7) المدثر: 5.
(8) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 475، 476.
(9) الزخرف: 39. ما بين معقوفين غير موجود في جميع النسخ.
(10) انظر الخصائص: 2/ 435، 436.
(11) في (س): حيث قال.

إذا مَـا انْتَـسَبْنَا لَـمْ تَلِـدْنِي لَئِيمَـةٌ ... ...[1]

(وقيل: المعنى: إذ ثبت ظلمكم،) وذلك يوم القيامة (وقيل: التقدير بَعد إذ ظلمتم،) فحذف المضاف للعلم به (وعليهما [أيضا][2] فـ إذ بدل من اليوم،) لانتفاء المحذور، ولما استشعر بالسؤال أجاب بقوله: (وليس هذا التقدير) أي: تقدير بَعدَ (مخالفا لما [قلناه][3] في: ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾[4]، لأن المُدَّعَى هناك: أنها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يَوم في يومئذ، [لأنها][5] لا تحذف لدليل،) فلا منافاة بين الكلامين (وإذا لم تقدر إذ تعليلا) بأن كانت ظرفا بدلا من اليوم[6]، أو بإرادة إذ ثبت، وبتقدير بعد إذ (فيجوز أن تكون أنّ) المفتوحة/ 81/ب المشددة (وصلتها تعليلا، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم: ﴿ يَالَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ ﴾[7]،) أي: لن ينفعكم تمنيكم لأنكم، على حذف الجار، كما اختاره [الزمخشري][8] (أو إلى القرين، ويشهد لهما قراءة بعضهم ﴿ إِنَّكُمْ ﴾- بالكسر- على الاستئناف)[9] المفيد للتعليل، وقال أبو البقاء: يجوز أن يكون الفاعل ظلمكم، أو جحدكم، بدليل ﴿ظَلَمْتُمْ﴾، وهذا هو العامل في إذ[10].

(1) انظر الكشاف: 4/ 158. والبيت تقدم تخريجه في مبحث إنّ ص: 128.
(2) ساقط من جميع النسخ.
(3) في جميع النسخ: قدمناه.
(4) آل عمران: 8.
(5) في جميع النسخ: لا أنها.
(6) في (س) بزيادة: كما قال أبو علي.
(7) الزخرف: 38.
(8) ساقط من (س). وانظر الكشاف: 4/ 158.
(9) في إعراب القراءات الشواذ: 2/ 488 لم يعز هذه القراءة لأحد، لكن الرازي في التفسير الكبير: 27/ 184 نسبها إلى ابن عامر، نقلا عن ابن مجاهد.
(10) انظر التبيان في إعراب القرآن: 2/ 344.

(والرابع: أن تكون للمفاجأة، نص على ذلك سيبويه[1]، وهي الواقعة بعد 'بينا'، أو 'بينما'،) قال الجوهري: 'ولا يليها إلا الفعل الواجب[2]، وقيده الرضي بالماضي[3]، (كقوله:

اسْتَقْدِرِ اللَّـهَ خَيْـرًا وَارْضَـيَنَّ بِـهِ ... فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ)[4]

بيت من البسيط، لـ'عثير بن لبيد العذري[5]، [استقدر: أمر من 'استقدر'][6] الشيء: إذا طلب تقديره، وخيرا: تمييز، ومياسير: جمع ميسور، و[7]قول علي بن أبي طالب– رضي الله عنه-: 'بَيْنَمَا هُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ إِذْ عَقَدَهَا لِآخَرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ'[8]، قال الجوهري: 'أصله 'بين' أشبعت الفتحة فصارت ألفا، و'بينما' زيدت عليه 'ما'، والمعنى واحد'[9]، قال الرضي: 'بين' تستعمل في الزمان والمكان، وإذا كُفَّ بـ'ما'، أو الألف، أو أضيف فلا يكون إلا للزمان'[10]، وقد تجيء

---

(1) قال في الكتاب: 4/ 232: 'وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها... وتكون 'إذ' مثلها، ولا يليها إلا الفعل الواجب، وذلك قولك: 'بينما أنا كذلك إذ جاء زيد'.

(2) في (س) بزيادة: أي: المثبت. انظر الصحاح: (إ. ذ) 1/ 469.

(3) قال في شرح الكافية 3/ 196: 'ولا يجيء بعد 'إذ' المفاجأة إلا الفعل الماضي'.

(4) البيت لعثير بن لبيد العذري في شرح شواهد المغني: 1/ 244، وفي شرح أبيات المغني: 2/ 168، ولسان العرب (د. هـ. ر) 3/ 432 قال ابن بري: هو لعثير بن لبيد العذري، قال: وقيل هو: لحُريث بن جبلة العذري. وبلا نسبة في الخزانة: 7/ 60، والكتاب: 3/ 528، ورصف المباني: 338، وسر صناعة الإعراب: 1/ 265.

والشاهد فيه: إذ دارت، مجيء 'إذ' للمفاجأة بعد 'بينما'.

(5) لم اعثر له على ترجمة فيما توفر لدي من كتب تراجم، وقد اختلف العلماء في اسمه، فقال الحريري في درة الغواص: 52 إن اسمه عثر، وقيل: عثمان.

(6) في (س): أمر استقدر.

(7) في (س) بزيادة: مثال 'إذ' بعد 'بينا'.

(8) نهج البلاغة: 40.

(9) الصحاح: (ب. ي. ن) 2/ 1533.

(10) شرح الرضي على الكافية: 3/ 196.

إذْ للمفاجأة في غير جواب بْينا وبْينما نحو: كُنْتُ وَاقِفًا إِذْ جَاءَنِي زَيْدٌ، ذكره الرضي[1]، ولو ترك إذْ لكان أحسن، قال ابن مالك: ترك إذْ بعد بْينا وبْينما أقيس من ذكرها[2]، وقيل: الفصيح الأكثر أن لا يؤتى بـإذْ[3].

(وهل هي ظرف مكان،) وذهب إليه المبرد (أو) ظرف (زمان،) قاله الزجاج[4] (أو حرف بمعنى المفاجأة،) ذهب إليه ابن بري، واختاره الرضي[5]، وقال ابن مالك: المختار عندي الحكم بحرفيتها، وإليه ذهب أبو علي في أحد قوليه[6] (أو حرف [توكيد][7]، أي: زائد، أقوال،) أربعة (وعلى القول بالظرفية، فقال ابن جني: عاملها) الفعل (الذي بعدها، لأنها غير مضافة إليه، وعامل بْينا وبْينما محذوف يفسره الفعل المذكور[8]،) لا المذكور لامتناع اتحاد العامل مع تعدد الظرف (وقال الشلوبين: إذْ مضافة إلى الجملة، فلا يعمل فيها الفعل، ولا في بْينا وبْينما، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام،) والتقدير في البيت: فبينما العسر موجود إذ دارت (وإذْ بدل منهما[9]،) أي: من أحدهما (وقيل: العامل ما يلي بْينَ [بناء][10] على أنها

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 3/ 200.

(2) انظر شرح التسهيل: 2/ 209.

(3) قال البغدادي في الخزانة: 7/ 172 وكثير من النحويين والأصمعي ينكرون هذا ويقولون: لا حاجة إلى إذْ.

(4) ذكره الرضي في شرح الكافية: 1/ 273.

(5) شرح الرضي على الكافية: 3/ 199.

- وابن بري هو: أبو محمد، عبد الله بن بري بن عبد الجبار، المقدسي الأصل المصري، من علماء العربية النابهين، قرأ على الجز ولي. من مصنفاته: اللباب في الرد على ابن الخشاب، غلط الضعفاء من الفقهاء، شرح شواهد الإيضاح (ت: 582 هـ)

انظر البلغة في تراجم أهل النحو واللغة: 167 وقال: إنه توفي سنة 682هـ بغية الوعاة: 2/ 34، شذرات الذهب: 4/ 273، 274، الأعلام: 4/ 73، 74.

(6) شرح التسهيل: 2/ 210.

(7) في جميع النسخ: مؤكد.

(8) انظر سر صناعة الإعراب: 1/ 39.

(9) انظر الجنى الداني: 190.

(10) ساقط من (ظ).

مكفوفة) بـما، والألف (عن الإضافة إليه) أي: إلى ما يلي (كما يعمل تـالي اسـم الشرط فيه،) نحو: مَتَى تَخْرُجْ أَخْرُجْ (وقيل: بينَ خبر لمحذوف، وتقدير قولك: بَيْنَمَا أَنَا قَائِمٌ إِذْ جَاءَ زَيْدٌ، بين أوقات قيامي مجيء زيد، ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه بـجَاءَ زَيْدٌ، وقيل: مبتدأ، وإِذْ خبره، والمعنى: حين أنا قائم حين جاء زيد). وحينَ في الموضعين في محل رفع على أنه مبتدأ وخبر، ومن قال[1]: مبني على الفتح، والثاني منصوب على الظرف والخبر عامله، أي: وقت قيامي حاصل حين جاء زيد، فقد وهم[2].

(وذكر لـإذْ معنيان/ آخران: 1/82

أحدهما: التوكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة، قاله أبو عبيدة، وتبعه ابن قتيبة،) أبو محمد، عبد الله بن مسلم، الكاتب الدينوري، مات سنة سبعين ومائتين (وحملا عليه آيات منها: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[3].

والثاني: التحقيق كـقَدْ،) ولم أرَ من عزاه إلى أحد (وحملت عليه الآية،) الأقرب أن يراد بها قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾ وبه مثل في الجنى الداني[4].

(وليس القولان) أي: المعنيان (بشيء،) لأن الأصل عدم الزيادة، وتقليل الاشتراك، ولهذا لم يذكر كون إذْ بمعنى أنْ المصدرية كما ذكره أبو البقاء[5]، واكتفى بذكر إذما عن كون إذْ حرف جزاء، لأنه لا يجازى به إلا مع ما (واختار ابن الشجري أنها) أي: إذْ (تقع زائدة بعد بينَ وبينما خاصة، قال: لأنك إذا قلت: بَيْنَمَا أَنَا جَالِسٌ إِذْ جَاءَ زَيْدٌ فقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر، وهي مضافة إلى

---

(1) في (س) بزيادة: الأول.

(2) الواهم وحمي زادة في مواهب الأريب: ل154/ ب.

(3) البقرة: 30. قال أبو حيان في البحر المحيط 1/ 139: "واختلف المعربون في إذْ، فذهب أبو عبيدة، وابن قتيبة إلى زيادتها، وهذا ليس بشيء، وكان أبو عبيدة، وابن قتيبة ضعيفين في علم النحو".

(4) قال المرادي في الجنى الداني 192: "وزاد بعضهم لـإذْ قسما سابعا. وهو أن تكون بمعنى قَدْ وجعل إذْ في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾ بمعنى قَدْ. وليس هذا القول بشيء. والله أعلم".

(5) قال في التبيان في إعراب القرآن 2/ 344: "وقيل إذْ بمعنى أنْ، أي: لأن ظلمتم".

جملة "جَاءَ زَيْدٌ"، وهذا الفعل هو الناصب لـ"بين"، فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف، انتهى[1]. وقد مضى) في قوله: وعلى القول بالظرفية (كلام النحويين في توجيه ذلك،) بأن الناصب له محذوف، أو ما يليه، أو "بين" خبر لمحذوف، أو مبتدأ و"إذ" خبره (وعلى القول بالتحقيق في الآية،) أي: آية الزخرف المعهودة بين المعربين[2] (فالجملة معترضة بين الفعل) وهو "ينفع" (والفاعل). وهو "لأنّ" وصلتها، وهذا ليس بمتعين لما مر.

(مسألة

تلزم "إذ" الإضافة إلى جملة،) بنصب "الإضافة" أو رفعها، على أن المراد باللزوم عدم المفارقة، لا الاصطلاحي، وقيل: يتعين الرفع لأنها لازمة لـ"إذ"، و"إذ" ملزومة لأنها كلما وجدت، وجدت الإضافة، [و][3]ما عوض عنها، ولو نصب "الإضافة" لانعكس، وليس كذلك[4] (إما اسمية نحو: ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾[5]) ولما كان بصدد ذكر ما تضاف إليه "إذ" مطلقا أطلق الاسمية، ولم يقيدها بعدم كون خبرها ماضيا، وإلا فمثل "إذ زَيْدٌ قَامَ" قبيح، بل الفصيح: "إذ قَامَ زَيْدٌ" لأن "إذ" للماضي، فإيلاؤه أولى، [ذكره الرضي][6] (أو فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى نحو: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَئِكَةِ ﴾[7]، ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾[8]، ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾[9]، أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا نحو: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ

---

(1) انظر أمالي ابن الشجري: 1/ 207، 208.

(2) وهي قوله تعالى: ﴿ وَلَنْ يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾ الآية: 39.

(3) في (س): أو.

(4) في (س) بزيادة: وفيه: أن هذا شأن اللازم المساوي.

(5) الأنفال: 26.

(6) في (س): نص عليه. انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 201.

(7) البقرة: 30.

(8) البقرة: 124.

(9) آل عمران: 121.

الْقَوَاعِدَ﴾[1]) [فإن يْرفع][2] ماض معنى، لأنه حكاية حال ماضية، وكذا قوله تعالى: (﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[3]، ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾[4]، وقد اجتمعت) هذه الجمل (الثلاثة في قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾) ينبغي أن يقدر عامل ﴿ فِي الْغَارِ ﴾ اسم فاعل، أو مضارعا، لئلا يؤدي إلى التركيب المستقبح كما مرّ آنفا، إلا أن تخص بالماضي الملفوظ (﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾[5] الأولى: ظرف لـ﴿ نَصَرَهُ ﴾، والثانية: بدل منها،) قال أبو البقاء: ومن قال: إن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه قدر فعلا آخر، أي: نصره إذ هما[6] (والثالثة: قيل: بدل ثان،) قاله الزمخشري، وتبعه أبو البقاء[7] (وقيل:/ ظرف لـ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾، وفيهما) أي: في كون إذْ الثالثة بدلا ثانيا، وكونها [ظرفا][8]لـ﴿ ثَانِيَ﴾ (وفي إبدال الثانية) من[9] الأولى (نظر، لأن الزمن الثاني،) وهو زمن وجودهما في الغار (والثالث) وهو زمن قوله: ﴿ لاَ تَحْزَنْ ﴾ (غير الأول،) وهو زمن إخراجه، هذا بيان لوجه النظر في إبدال الثانية والثالثة (فكيف يبدلان[10] منه؟) أي: من الأول، ولا يجوز البدل عند اختلاف الزمانين كما مرّ في آية الزخرف، ثم بين وجه النظر في إبدال الثالثة بوجه آخر فقال: (ثم لا يعرف أن البدل يتكرر) والمبدل منه واحد (إلا في بدل الإضراب،) ويقال: بدل البَداء أيضا، وهو: إبدال اسم، بشرط 82/ ب

---

(1) البقرة: 127.

(2) في (س): فيْرفعْ.

(3) الأنفال: 30.

(4) الأحزاب: 37.

(5) التوبة: 40.

(6) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 495.

(7) انظر الكشاف: 2/ 300، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 495.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: إذ.

(10) في (س) بزيادة: أي: الثاني، والثالث.

البَداء أيضا، وهو: إبدال اسم، بشرط ان يكون الأول قد بدا لك في ذكره، لحكاية أبي زيد أكَلْتُ لَحْمًا سَمَكًا تَمْرًا[1]، وبما [قيدنا][2] يندفع ما قيل: إن تكرار البدل في غير الإضراب معروف، نحو:

... ... لاَ تَمُرُرْ بِهِمْ إِلاَّ الْفَتَى إِلاَّ الْعُلاَ[3]

[لأن المبدل منه هنا ليس بواحد][4] (وهو) أي: بدل الإضراب (ضعيف لا يُحْمَل عليه التنزيل،) حتى لم يثبته بعضهم، وحمل ما حكاه أبو زيد على حذف العاطف كما سيأتي، ثم بين وجه النظر في كون الثالثة ظرفا لـ﴿ ثَانِيَ ﴾ بقوله: (ومعنى: ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ ﴾[5] واحد من اثنين، فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل؟ وقد يُجاب) عن النظر الأخير (بأن تقارب الأزمنة [ينزله][6] منزلة المتحدة، أشار إلى ذلك أبو الفتح في المحتسب[7]،) وبهذا التنزيل يجوز كون الثانية ظرفا لـ﴿أَخْرَجَهُ ﴾ (والظرف يتعلق بوهم الفعل وأيسر روائحه). جواب آخر عنه.

(وقد يحذف أحد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله:

---

(1) انظر حكاية أبي زيد في الارتشاف: 2/ 625.

(2) في (س): قيدناه.

(3) شطر بيت من الطويل من ألفية ابن مالك، تمامه:

والـغ إلا ذات توكيـد كـلا ... تمـرر بهـم إلا الفتـى إلا العـلا

والقائل ابن الصائغ، انظر المنصف: 1/ 182.

(4) ساقط من (س).

(5) التوبة: 40.

(6) في (س): ينزلها.

(7) قال في المحتسب: 1/ 408 إذا تقارب الزمانان وضع أحدهما موضع صاحبه.

هَلْ تُرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا [وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا؟)[1]

بيت من البسيط ، لـ[عبد الله بن المعتز][2]، والعيش منقلب: حال من ليالٍ، والرابط[3] ذاكَ لأنه إشارة إلى العيشِ باعتبار حاله، و[4]أفنانا: جمع فنْ وهو الحال والضرب من الشيء خبر[5] لـمنقلبٍ، على أنه من [الأفعال][6] الناقصة كما [قال][7] الهندي[8]، وقيل حال من ضميره[9]، وقيل: من ليال[10]. (والتقدير: إذ ذاك كذلك،) أشير بـكذلكَ إلى حال الأفنان، والمعنى: هل ترجع ليالينا التي مضت، والعيش صائر أنواعا من الحسن والنعم، إذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الأنواع في الحسن.

---

(1) البيت لعبد الله بن المعتز في شرح شواهد المغني: 1/ 247 نقلا عن الأغاني، وشرح أبيات المغني: 2/ 176، وفي الأغاني: 10/ 277 برواية العجز: .... والدار جامعة أزمانا أزمانا
وبلا نسبة في رصف المباني: 350، وأمالي ابن الشجري: 2/ 198، وسر صناعة الإعراب: 2/ 167.
والشاهد فيه: إذ ذاك أفنانا، حيث حذف أحد شطري الجملة، والتقدير: إذ ذاك كذلك.

(2) ساقط من (س)، وبزيادة: صفة ليالٍ، وكذا التاء.
- وابن المعتز هو: أبو العباس، عبد الله بن محمد المعتز بالله، ابن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد العباسي، شاعر مبدع، أولع بالأدب، من مصنفاته: طبقات الشعراء، والبديع، والزهر والرياض (ت: 296هـ)
انظر الأغاني: 10/ 274، نزهة الألباء: 206، شذرات الذهب: 4/ 221، الأعلام: 4/ 118.

(3) في (س) بزيادة: اسم الإشارة في قوله: إذ.

(4) في (س) بزيادة: قوله:.

(5) في (س) بزيادة: منصوب.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س): ذكر.

(8) انظر قول الهندي في مواهب الأريب: ل156/أ.
- والهندي هو: محمد بن حسن، تاج الدين الأصبهاني، بهاء الدين، المعروف بالفاضل الهندي، من علماء الشيعة الإمامية. من مصنفاته: شرح العوامل المائة للجرجاني، كشف اللثام عن قواعد الأحكام، منية الحريص على نهج شرح التلخيص (ت: 1137 هـ)
انظر هدية العارفين: 2/ 318، تاريخ الأدب العربي: 10/ 297 .

(9) القائل الشمني في المنصف: 1/ 183.

(10) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 183. في (س) بإيراد ما سقط في (5) في الصفحة السابقة.

(وقال الأخطل[1]:

كَانَـــتْ مَنَـــازِلُ أُلَّافٍ عَهِـــدْتُهُمُ   إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانَا)[2]

بيت من البسيط، ضمير كانتْ لـدْيار الـشاعرْ، وإخوانـا بمعنـى: أحبـاء، مفعول ثان لـعهدْ، أو حال ([ألَّاف– بضم الهمزة– جمع آلاف– بالمد– مثل: كافر، وكفَّار][3]، ونحن وذاك: مبتدآن حذف خبراهما، والتقدير: عهدتهم إخوانا إذ نحن متـآلفون) أو متـآخون، يـدل [علـى الأول ذكـر الألاف وعلـى الثـاني ذكـر الإخوان][4] (إذ ذاك كائن، ولا تكون إذْ الثانية خبرا عن نحنْ لأنه زمـان ، ونحـنْ اسم عين) ولا يكون ظرف الزمان خبرا عن اسم العين، ولا حالا منه، ولا صـفة له لعدم الفائدة، إلا في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن يشبه العين المعنى/ في حدوثها وقتا دون وقـت، نحـو: اللَّيْلَـةَ الْهِلاَلُ. 1/83

الثاني: أن يعلم إضافة معنى إليه تقديرا، نحو: الْيَوْمَ خَمْرٌ[5]، أي: شـرب خمر.

الثالث: أن يكون اسم العين عاما، واسم الزمان خاصا، نحـو: لاَ كَوْكَـبَ اللَّيْلَةَ، أو يكون اسم زمان مسؤولا به عن زمان خاص ، واسم العين عاما، نحـو: فِي أيِّ لَيْلَةٍ لَيْسَ كَوْكَبٌ، ذكره الرضي[6].

---

(1) في (س) بزيادة: لقب غياث بن غوث التغلبي النصراني.

(2) البيت من البسيط، للأخطل في شرح شواهد المغني: 1/ 248، وشرح أبيات المغني: 2/ 179، وامالي ابن الشجري: 1/ 200، وحاشية الأمير على المغني: 1/ 78 .

والشاهد فيه: إذ نحن إذ ذاك، فنحن وذاك مبتدآن حذف خبراهما، والتقدير: عهدتهم إخوانا إذ نحن متآلفون.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) في (س): عليه ذكر الإخوان، كما يدل على الأول ذكر الألاف.

(5) هذا قول امرئ القيس، وتمامه: وغدا أمر، قاله عندما أخبر بموت أبيه، وكان امرؤ القيس يشرب الخمر انظر: مجمع الأمثال: 3/ 609.

(6) في شرح الرضي على الكافية 1/ 248، 249 ذكر المعنيين الأولين فقط، اما المعنى الثالث فقد ذكره ابن مالك في شرح التسهيل: 1/ 320.

وبهذا تبين، أي: ما نحن فيه الآن أن يكون من قبيل الثالث، وما قيل: إنه لا مانع من أن يكون خبرا عن 'نحن'، على أن يكون قائما مقام مضاف محذوف وهو المخبر عنه في المعنى، والتقدير: إذ تآلفنا إذ ذاك، أي: إذ تآلفنا كائن في زمان وجود التجاوز[1]، ليس بشيء، لأن المصنف إنما نفى كون 'إذ' الثانية خبرا عن نفس 'نحن' لا عن مضاف محذوف (بل هي ظرف للخبر المقدر، و'إذ' الأولى ظرف لـ'عهدتهم'، و'دون' إما ظرف له،) ولا محذور فيه، لأنه ظرف مكان، و'إذ' ظرف زمان، فيعمل فيهما بلا خلاف (أو للخبر المقدر، أو لحال من 'إخوانا' محذوفة، أي: متصافين دون الناس،) يعني: حذفت الحال وأقيم 'دون' مقامها، حتى لا يرد الاعتراض بوقوع الظرف حالا عن الجثة، ويحتاج إلى دفعه بقوله الآتي: ولا كونه اسم عين (ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال، لتأخره، كقوله:

لِمَيَّــــةَ مُوحِـــــشًا طَلَـــــلٌ ... ...)

صدر بيت من [مجزوء الكامل][2]، لـكُثَيِّر عزّة، عجزه:

(... ... ... يَلُـــــوحُ كَأَنَّـــــهُ خِلَـــــلُ)[3]

ميّة- وزان 'حيّة'-: اسم امرأة، والموحش: المنزل الذي صار وحشا، أي: قفرا لا أنس فيه، والطلل: ما شخص من آثار الديار، والخلل- جمع 'خِلة' بكسر

---

(1) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 183.

(2) في (س): الوافر. وهذا هو الصحيح.

(3) في (س) بزيادة: والقافية مقيدة. البيت لكُثير ولم أجده في ديوانه، وفي شرح شواهد المغني: 1/ 249، وشرح أبيات المغني: 2/ 181، والخزانة: 3/ 211، والكتاب: 2/ 123، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 3/ 163، وشرح التصريح: 1/ 584، 2/ 131.

وبلا نسبة في شرح شذور الذهب: 49، وشرح الأشموني: 2/ 291، ولسان العرب: (و. ح. ش) 9/ 239 وبرواية 'لسلمى' بدل 'لمية'. والشاهد فيه: موحشا طلل، حيث نكر صاحب الحال وهو 'طلل' لتأخره.

الخاء المعجمة فيهما-: وهي بطانة تغشى بها [أجفان السيوف][1] منقوشة بالذهب، وجعلها بالجيم بمعنى: الحقير، غير مناسب[2].

(ولا) يمنع[3] (كونه اسم عين، لأن ْدونْ ظرف مكان لا زمان، والمشار إليه بذلك التجاوز) من الجواز (المفهوم من الكلام). يعني قولهم: عهدتهم إخوانا، و[4] كانت منازل الاف، أي: جيران.

(وقالت الخنساء:) لقب: تماضر بنت عمرو، الشاعرة الصحابية، أم العباس بن مرداس السلمي الصحابي، الشاعر المشهور، قال السيوطي: أجمع أهل العلم بالشعر على أنه لم تكن امرأة قبلها، ولا بعدها أشعر منها[5].

(كَـأَنْ لَـمْ يَكُونُـوا حِمًـى يُتَّقَـى ... إِذِ النَّـاسُ إِذْ ذَاكَ مَـنْ عَـزَّ بَـزَّ)[6]

بيت من المتقارب، الحِمى- بالكسر-: الممنوع الذي لا يقرب منه، ويتقى: يحذر ويخاف، وعزّ بز: مثل مشهور بمعنى: من غلب سلب[7].

(إذْ الأولى ظرف لـْيتقىْ، أو لـْحمىْ) لأنه بمعنى: محمي (أو لـْيكونواْ إن قلنا: إن لـْكانْ الناقصة مصدرا،) وفيه خلاف يأتي في الباب الثالث[8] (والثانية

---

(1) في (س): جفن السيف.

(2) قال الدماميني في شرح المغني 1/ 184: ْوالخلل: من الأضداد، يطلق على العظيم وعلى الحقير، والمراد هنا الثانيْ.

ورد عليه الشمني بقوله: ْإن الذي يطلق على العظيم والحقير إنما هو الجليل- بالجيم المفتوحة - والمعروف في البيت إنما هو بالخاء المعجمة المكسورةْ.

(3) في (س) بزيادة: أيضا.

(4) في (س) بزيادة: قوله:.

(5) شرح شواهد المغني: 1/ 254.

(6) البيت للخنساء في ديوانها: 67، وشرح شواهد المغني: 1/ 249، وشرح أبيات المغني: 2/ 185، والكامل: 3/ 252، وحاشية الدسوقي على المغني: 1/ 233.

والشاهد فيه: إذ الناس إذ ذاك، فـْإذْ الأولى معمول ما قبلها، وْإذْ الثانية معمول ْبزْ. وْمنْ هنا اسم موصول لا شرط، لأن ما في حيز الشرط لا يعمل فيما قبله.

(7) انظر مجمع الأمثال: 3/ 378.

(8) المغني: 2/ 503.

ظرف لـ(بزّ)، ومن: مبتدأ موصول لا شرط، لأن (بزّ) عامل في (إذ) الثانية، (ولا يعمل) والأولى: لأنه لا يعمل (ما في حيّز الشرط فيما قبله عند البصريين،) [وأيضا لا يتقدم معمول الصلة على الموصول][1] (وبزّ خبر (من)، والجملة خبر (الناس)، والعائد) إليهم (محذوف، أي: من عزّ منهم، كقولهم: (السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ)) أي: منه (ولا تكون/ (إذ) الأولى ظرفا لـ(بزّ) لأنه جزء الكلمة التي أضيفت (إذ) الأولى 83/ب [إليها][2]، ولا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف،) وفيه مانع آخر، وهو: أن (بزّ) لو عمل في (إذ) الأولى مع عمله في الثانية لزم أن يعمل في الظرفين عامل واحد، [وكأنه لم يتعرض له لظهوره][3] (ولا) تكون ((إذ) الثانية بدلا من الأولى، [لأنها][4] إنما تكمل بما أضيفت إليه، ولا يُتْبَع اسم) بالبدل (حتى يكمل، ولا تكون) (إذ) الثانية (خبرا عن (الناس)، لأنها زمان و(الناس) اسم عين،) والزمان لا يقع خبرا عنه كما مرّ[5]. (و(ذاك): مبتدأ محذوف الخبر، أي: كائن،) كما استشهد عليه بيت الخنساء، لأنه من شواهد حذف أحد شطري الجملة بعد (إذ) (وعلى ذلك فقس). جميع ما وقع فيه بعد (إذ) اسم مفرد من المواضع، حتى تقع بعدها جملة أضيفت إليها (إذ).

(وقد تحذف الجملة كلها للعلم،) بها، [أشار بـ(قد)][6] إلى أن هذا الحذف ليس بواجب (ويعوض عنها التنوين،) والدليل على العوضية: عدم اجتماعهما (وتكسر الذال لالتقاء الساكنين،) الذال، والتنوين، ولم يحرك التنوين فيه كما في مثل: ﴿مَثَلاً الْقَوْمُ﴾[7] لأن الأصل تحريك الأول إذا لم يكن مدة (نحو: ﴿ وَيَوْمَئِذٍ

---

(1) في (س): وفيه أن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول أيضا كما سيأتي في الباب الخامس.
(2) ساقط من جميع النسخ. وفي (س) بزيادة: وهي: الناس إذ ذاك من عز بز.
(3) ساقط من (س).
(4) في (س): لأن الأولى.
(5) انظر ص: 431 من هذا المبحث.
(6) في (س): وفي (قد) إشارة.
(7) الأعراف: 177.

يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[1]، وزعم الأخفش: أن إذْ في ذلك معربة لزوال افتقارها إلى الجملة، وأن الكسرة إعراب،) كأنه جعل بناءها ناشئا عن الإضافة إلى الجملة، فلما زالت صارت معربة فجرت بالإضافة (لأن اليومْ مضاف إليها[2]، ورُدّ:)[3] مذهب الأخفش (بأن بناءها) ليس لافتقارها إلى الجملة، بل (لوضعها إلى حرفين،) احترزنا بالوضع عن نحو: يدْ ودمْ فإنهما ثلاثيان وضعا ([وبأن][4] الافتقار باق في المعنى) [وإن لم يبق في اللفظ، هذا][5] على تسليم أن سبب بنائها الافتقار (كالموصول، تحذف صلته لدليل، قال[6]:

نَحْنُ الأُولَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا)[7]

بيت مدرج من مجزوء الكامل المرفل، آخر صدره الواو من جموعكْ، [لعْبيد بن الأبرصْ، يخاطب امرأ القيس][8]، نحن مبتدأ، خبره: الأولى، بمعنى: الذين، والصلة محذوفة لدلالة ما بعده[9].

---

(1) الروم: 4.

(2) انظر معاني القرآن للأخفش: 2/ 583. في سورة هود – عليه السلام -: 66 .

(3) في (س): بزيادة: أي:.

(4) في جميع النسخ: ولأن.

(5) في (س): لا في اللفظ، وهذا.

(6) في (س) بزيادة: عبيد بن الأبرص، من فحول شعراء الجاهلية.
– وعَبِيد بن الأبرص هو: عَبِيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي، من مضر، شاعر من فحول شعراء الجاهلية، جعله ابن سلام في الطبقة الرابعة من فحول الجاهلية، له ديوان شعر (ت: 25 ق هـ)
انظر طبقات الشعراء: 79،78، الشعر والشعراء:176\1، المقاصد النحوية بهامش الخزانة:1/ 490، الأعلام: 4/ 188.

(7) البيت لعَبِيد بن الأبرص في ديوانه: 96، وشرح شواهد المغني: 1/ 258، وشرح أبيات المغني: 2/ 193، والخزانة: 2/ 289، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 1/ 490، ولسان العرب: (أ. و. ل. ى) 1/ 280.
وبلا نسبة في شرح التصريح: 1/ 171، وحاشية الصبان: 1/ 250.
والشاهد فيه: نحن الأولى، حذف الصلة لدليل، والتقدير: نحن الذين جمعنا جموعك فاجمع أنت جموعك.

(8) ساقط من (س) لورودها في (8) من الصفحة السابقة.

(9) في (س) بزيادة: أي: نحن الذين جمعنا جوعنا، فاجمع أنت جوعك، وقدرها بقول:.

(اي: نحن الأولى عرفوا،) [الظاهر أن يقدر: نحن الذين جمعنا جوعنا فاجمع أنت جوعك، وهذا إنما ينهض دليلا على الأخفش إذا كان][1] مع الجمهور في بناء الموصول عند حذف الصلة، وإلا فلا[2] (وبأن العوض ينزل منزلة المعوض عنه، فكأن المضاف إليه مذكور،) هذا على طريق التسليم أيضا (وبقوله:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ)[3]

بيت من الوافر، لأبي ذؤيب[4]، الطِّلاب: بمعنى الطلب مضاف إلى فاعله، وبعافية: حال منه، أو من مفعول 'نهيتك'، والاسمية: حال ثانية، ويحتمل أن تكون ظرفا لـ[5]'نهيتك'، [أي:][6] في حال عافية، والاسمية حال من التاء، هذا على أنه بالفاء، وأما إذا كان بالقاف فيتعلق بـ'نهيتك'[7]، أي بذكر عاقبة هذا الطلب لك، ثم هذا رد لاستدلال الأخفش: على أن كسرة 'إذ' في 'يومئذ' إعراب،

---

(1) في (س): ثم كونه دليلا، مبني على أن الأخفش.

(2) في (س) بزيادة: ينتقض دليلا عليه.

(3) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد المغني: 1/ 260، وشرح أبيات المغني: 2/ 198، والخزانة: 6/ 539، ولسان العرب: (أ. ذ. ذ) 1/ 110.

وبلا نسبة في الخصائص: 2/ 154، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ 29، 9/ 31، والجنى الداني: 187، ورصف المباني: 247 وبرواية 'بعاقبة' بدل بعافية.

والشاهد فيه: إذ صحيح، الأصل 'حينئذ' فحذف المضاف، وبقي الجر عوضا عنه.

(4) في (س) بزيادة: الهذلي.

(5) في (س) بزيادة: الفعل.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: بتقدير مضاف.

وبأن اليومْ مضاف إلى إذْ[1]، [وحاصل الرد][2]: أنه لو كانت الكسرة فيه للإضافة/ لم تكن إذْ في البيت مكسورة لعدم الإضافة[3]. 1/84

(فأجاب) الأخفش (عن هذا:) الرد الأخير (بأن الأصل حينئذ، ثم حذف المضاف وبقي الجر، كقراءة بعضهم: ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ ءَالأْخِرَةَ ﴾[4] أي: ثواب الآخرة[5]) أشار به إلى أن عرض الآخرة لا يحسن.

(تنبيه

اضيفت إذْ إلى الجملة الاسمية، [فاحتملت][6] الظرفية والتعليلية في قول المتنبي:

أَمِنَ ازْدِيَارَكَ فِي الدُّجَى الرُّقَبَاءُ إِذْ حَيْثُ كُنْتِ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءُ)[7]

بيت من الكامل.

(وشرحه: أن أمنْ فعل ماض، فهو مفتوح الآخر، لا مكسوره على أنه حرف جر) [الأخصر: أمنْ فعل ماض لا حرف جر][8] (كما توهم شخص ادعى الأدبَ) فيه إيهام (في زماننا، وأصرّ على ذلك،) وازديارك: نصب على أنه مفعول أمنْ (والازديار أبلغ من الزيارة، كما أن الاكتساب أبلغ من الكسب، لأن

---

(1) انظر معاني القرآن للأخفش: 2/ 583 .

(2) في (س): وحاصله.

(3) في (س) بزيادة: فيه.

(4) الأنفال: 67.

(5) هي قراءة ابن جمّاز .
انظر المحتسب: 1/ 397.

(6) في جميع النسخ: واحتملت.

(7) البيت للمتنبي في ديوانه: 83. وبلا نسبة في شرح أبيات المغني: 2/ 204.
والشاهد فيه: إذ حيث كنت، حيث أضيفت إذْ إلى الجملة الاسمية.

(8) ساقط من (س).

الانفعال للتصرف،) وكثرة المباني تدل على كثرة المعاني (والدال بدلا من التـاء، وفي: متعلقة به، لا بـأمنْ،) [لئلا يلزم][1] تقييد الأمن بزمان الظلام، وهو خـلاف المراد، وإذا تعلقت بـأزديارك أفاد تقييد الزيارة المأمونة بأنها في الظلام، وهو المراد (لأن المعنى: أنهم [أمنوا][2] دائمـا أن تـزوري في الـدجى،) [أي: في الظلمـة][3] لكونهم آمنين من زيارتها في غير الدجى من بـاب أولى[4]، والرقبـاء: جمـع رقيـب فاعل أمنْ (وإذْ: إما تعليل، أو ظرف مبدل من محل في الـدجى، وضـياء: مبتـدأ، خبره حيثُ،) وجوز عكـسه علـى المبالغـة، أي: المكـان تحلـين فيـه ضـياء، أو ذو ضياء، فإن ظرفية حيثُ غالبة لا لازمة، ذكره الرضي[5] (وابتـدئ بـالنكرة لتقـدم خبرها عليها ظرفا،) هذا على المشهور، فلا يعارض ما في الباب الرابـع، مـن أنـه إنما وجب التقديم في مثل: رَجُلٌ فِي الدَّارِ لدفع توهـم الصفة، لا لكونـه مـسوغا، كما ظن[6] (ولأنها موصوفة في المعنى، لأن من الظلامْ صفة لها في الأصل، فلمـا قدمت عليها صارت حالا منها، ومنْ: للبدل، وهـي متعلقـة بمحـذوف، وكـان: تامة، وهي وفاعلها خفْضٌ بإضافة حيثُ، والمعنـى:) حـصل الأمـن للرقبـاء مـن زيارتك لنا في الدجى (إذ الضياء حاصل في كل موضع حصلتِ) أنت (فيـه بـدلا من الظلام). فلا تتحقق الظلمة مع وجودك فيحصل الأمن من الزيارة في الظلام.

---

(1) في (س): لأنه لو تعلق به لزم.

(2) في جميع النسخ: آمنون.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: والدجى مقصور بمعنى الظلمة.

(5) شرح الرضي على الكافية: 3/ 183.

(6) ظنه الدماميني في شرح المغني: 1/ 186.

[مبحث: إذما]

(إذما: أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة "إنْ" الشرطية،)[(1)] إنما عده حرفا مستقلا لأن "إذ" تصير جازمة بـ"ما"، وتخرج عن حيّز الأسماء، بخلاف "إذا ما" [فإنها][(2)] باقية على ما كانت عليه، لا تصير جازمة بـ"ما"، معينة للشرط، ومنهم من قال: إنها تجزم فعلين، ذكره الرضي[(3)] (وظرف) و"ما" كافة (عند المبرد، وابن السّراج، والفارسي[(4)]، وعملها الجزم قليل، لا ضرورة، خلافا لبعضهم).

---

(1) قال سيبويه في الكتاب 3/ 56، 57: "ولا يكون الجزاء في "حيث"، ولا في "إذ" حتى يضم إلى كل واحد منهما "ما" فتصير "إذ" مع "ما" بمنزلة "إنما" و"كأنما".

(2) في (س): فإن "إذا" مع "ما".

(3) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 90.

(4) قال المبرد في المقتضب 1/ 347: "ولا يكون الجزاء في "إذ"، ولا في "حيث" بغير "ما" لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال".

وقال ابن السراج في الأصول: 2/ 159 "وأما الظروف التي يجازى بها فـ"متى"، و"أين"، و"أنى"، و"أي"، و"حين"، و"حيثما"، و"إذما" لا يجازى بـ"حيث" و"إذ" حتى يضم إليها "ما" تصير مع كل واحد منهما بمنزلة حرف واحد"، وانظر البغداديات: 249.

[مبحث: إذا]

(إذاً على وجهين:

احدهما: أن تكون للمفاجأة،) أي: لوجود الشيء مكانك فجأة، والفجأة: كسى راناه وريا فتنْ قاله الهندي[1]، وفي القاموس: فَجَأه كَسَمِعَهُ، وَمَنَعَهُ، فَجْئًا وفُجَاءَة: هجم عليه، كَفَجّأه[2] (فتختص/ [بالجمل][3]الاسمية،) 84/ب
فرقا بينها وبين الشرطية، [ولهذا أجاز][4]الأخفش نحو: خَرَجْتُ فإِذَا قَدْ قَامَ زَيْدٌ، [إذ][5]الشرطية لا تقترن بـقد[6] (ولا تحتاج إلى جواب،) لعدم تضمنها الشرط (ولا تقع في الابتداء،) أي: في صدر الكلام، لأنها للدلالة على ما بعدها يعقب ما قبلها (ومعناها الحال،) باعتبار ما قبلها (لا الاستقبال،) وهذه خمسة أوجه ذكرها للفرق بينها وبين الشرطية (نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ بِالْبَابِ، ومنه: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾[7]، ﴿ إِذَا لَهُم مَكْرٌ ﴾[8].

وهي حرف عند الأخفش،) والكوفيين[9] (ويرجحه قولهم: خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا بِالْبَابِ- بكسر إِنَّ،) لأن إذاً لو كانت فيه اسما لزم أن يعمل فيها الخبر [بعدها][10]، وهو غير صحيح هنا (لأن إِنّ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها،) وأما

---

(1) قال وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 159/ ب قال الهندي هي: وجود الشيء مكانك فجاءة.

(2) القاموس المحيط: (ف. ج. ا) 1/ 37.

(3) في (س): بالجملة.

(4) في (س): ولذا جوز.

(5) في (س): فإن.

(6) قال السيوطي في الهمع 2/ 182: وقيل: تدخل في الفعلية المضمومة لـقدْ، نقل الأخفش ذلك عن العرب نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا قَدْ قَامَ زَيْدٌ، وانظر البحر المحيط : 4/ 131.

(7) طه: 20.

(8) يونس – عليه السلام -: 21.

(9) انظر المساعد: 1/ 510.

(10) ساقط من (س).

تقديره: فإذا حصول زيد أنه بالباب، على أن إذا خبر مبتدإ محذوف، وأنّ وما بعدها مفسرة له، دالة عليه، فتكلف، [مثل جعل][1] عاملها معنى الكلام الذي فيه أنّ، كما نقل عن الشلوبين، وإنما قال: بكسر إنّ لأنها لو كانت مفتوحة لكانت مع صلتها مبتدأ [والخبر][2] المقدر عاملا في إذا، فلا يكون مرجحا لحرفيتها[3] (وظرف مكان عند المبرد،) وهو مذهب أبي علي، وأبي الفتح، ونسب إلى سيبويه (وظرف زمان عند الزجاج،) وهو مذهب الرياشي، وظاهر كلام سيبويه، ونسب إلى المبرد أيضا (واختار الأول: ابن مالك،) والشلوبين في أحد قوليه (والثاني: ابن عصفور، والثالث: الزمخشري،) وابن طاهر، وابن خروف[4].

(وزعم) الزمخشري (أن عاملها فعل مقدر التقدير مشتق من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً ﴾[5]الآية، [إن][6]:) ثم (إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت،) فيه: أنه قال في تفسيره: "وإذا للمفاجأة،

(1) في (س): لجعل.

(2) في (س): وخبره.

(3) في (س) بزيادة: لقوله:.

(4) قال أبو حيان في الارتشاف 2/ 240: "وثاني إذا للمفاجأة، وهي ظرف زمان في مذهب الرياشي، والزجاج، واختاره ابن طاهر، وابن خروف، والأستاذ أبو علي، فإذا قلت: "خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ"، فالتقدير: خرجت فالزمان حضور زيد، وهي ظرف مكان في مذهب الفارسي، وأبي الفتح، وأبي بكر بن الخياط، وعُزي إلى سيبويه، وعُزي إلى المبرد القولان". وانظر الكتاب: 4/ 234، والمساعد: 1/ 511، والجنى الداني: 374، 375، والهمع: 2/ 182، 183، والبحر المحيط: 4/ 131، وفي شرح التسهيل 2/ 214 قال ابن مالك: "وروي عن الأخفش أنها حرف دال على المفاجأة، وهو الصحيح عندي..."، وانظر التسهيل: 93. وفي المفصل: 211 قال الزمخشري: "ومنها إذ لما مضى من الدهر، وإذا لما يستقبل منه".
- والرياشي هو: أبو الفضل، العباس بن الفرج بن علي بن عبد الله الرياشي البصري، لغوي، راوية، عارف بأيام العرب، قرأ على المازني النحو، وقرأ المازني عليه اللغة. من مصنفاته: كتاب "الخيل" و"الإبل"، وما اختلفت أسماؤه من كلام العرب (ت: 257 هـ)
انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 164، بغية الوعاة: 2/ 27، شذرات الذهب: 2/ 136، الأعلام: 3/ 264.

(5) الروم: 25.

(6) زيادة من المغني.

أي: ثم فاجأتم وقت كونكم بشرا[1]، ولعل المصنف أخذه من تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ﴾[2]، فإنه قال فيه: يقال في إذا: هذه إذاً المفاجأة، والتحقيق: أنها إذاً الكائنة بمعنى الوقت، الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف إليها، خُصَّت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلا مخصوصا، وهو فعل المفاجأة، فتقدير قوله: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ﴾: ففاجأ موسى وقت تخيلهم سعي حبالهم وعصيهم[3]، فإن [ذلك][4] يتأدى على أن إذاً ظرف زمان باقية على ظرفيتها، وإلا فلا تكون طالبة ناصبا لها، ولا جملة تضاف إليها، إذ لا يضاف إلى الجملة إلا ظرف زمان، وحيث، [ولهذا][5] اعترض عليه أبو حيان: بأن كون إذاً الفجائية ظرف زمان قول مرجوح، وهو مذهب الرياشي[6]، [فـ][7] سقط ما قيل: أن ظاهر كل من الموضعين أنه جعلها اسم زمان مجردا عن الظرفية، مفعولا به لفعل المفاجأة، ولم أرَ في الكشاف شيئا مما ذكره المصنف، ولعله عثر عليه في محل آخر[8]، وظهر[9] وجه قوله: (ولا يعرف هذا لغيره، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسٌ، أو المقدر في نحو: فَإِذَا الأَسَدُ [أي:][10] حَاضِرٌ) [فإن][11] هذا على تقدير أن تكون إذاً ظرف زمان/ (وإن قدرت أنها الخبر) المقدم، والأسد: المبتدأ المؤخر (فعاملها مستقرٌ، أو استقر). 1/85

يعني: بالنظر إلى المثال، فلا يلزم أن تلي إذاً الفعل إذا قدر في نحو: ﴿إِذَا لَهُم

(1) قاله في الكشاف: 3/ 505 في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾.

(2) طه: 66.

(3) الكشاف: 3/ 154.

(4) في (س): ظاهره.

(5) في (س): ولذا.

(6) البحر المحيط: 6/ 259.

(7) في (س): ولا حاجة لما قيل: إنها ظرفية في الأصل، وإن خرجت هنا وجعلت مفعولا به لفاجأ فبهذا.

(8) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 187. وفي الهامش: وفيه لا يلزم ذلك لجواز أن تكون إذاً ظرفا لفعل المفاجأة، بناء على أنه منزل منزلة اللازم.

(9) في (س) بزيادة: أيضا.

(10) ساقط من (ظ).

(11) ساقط من (س).

مُّكْرٌ﴾[1]، على أن المصنف قدره في الباب الثالث مؤخرا[2]، ومن قال: فيه نظر، بل الوجه أن يقدر العامل اسم فاعل، فقد زعم أنه على إطلاقه، ثم هذا الحذف قليل[3].

(و) [لهذا][4] (لم يقع الخبر معها إلا في التنزيل إلا مصرحا به، نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ [تَسْعَى][5]﴾، ﴿ فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ ﴾[6]، ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ ﴾[7]، ﴿ فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ ﴾[8].

وإذا قيل: "خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ" صح كونها عند المبرد خبرا، أي: فبالحضرة الأسد،) قال الرضي: "وما ذهب إليه المبرد لا يطرد في جميع مواضع "إذا" المفاجأة، إذ لا معنى لقولك: "فَبِالْمَكَانِ السَّبُعُ بِالْبَابِ" في تأويل [قولهم][9]: "خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ بِالْبَابِ"[10]، وأجيب: بأن "الباب" بدل من "بالمكان"[11]، [وقيل: يحتمل الحال][12] (ولم يصح) كونها خبرا (عند الزجاج لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة، ولا عند الأخفش لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه[13]، فإن قلت:) "خَرَجْتُ (فَإِذَا الْقِتَالُ" صحت خبريتها عند الأخفش). أما عند المبرد فظاهر، وأما عند الزجاج فلأن "القتال" ليس بجثة.

(1) يونس – عليه السلام -: 21.
(2) انظر مغني اللبيب: 2/ 519.
(3) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: 161/ ب.
(4) في (س): ولذا.
(5) ما بين معقوفين ساقط من جميع النسخ. طه: 20.
(6) يس: 29.
(7) الأعراف: 108.
(8) النازعات: 14.
(9) ساقط من (س).
(10) انظر شرح الرضي على الكافية: 1/ 273.
(11) المجيب الدماميني في شرح المغني: 1/ 187.
(12) ساقط من (س). والقائل عصام الدين في شرح الكافية: 77.
(13) انظر شرح الرضي على الكافية: 1/ 273.

(وتقول: خَرَجْتُ فإذَا زَيْدٌ جَالِسٌ، أو جَالِساً فالرفع على الخبرية، وإذاً نصب به،) على الظرفية[1] (والنصب على الحالية،) من زيد، [فإنه][2] فاعل معنى، [وإن كان][3] مبتدأ (والخبر إذاً) المفاجاة (إن قيل: بأنها مكان، وإلاّ) أي: وإن لم يقل [به، بل قيل: بأنها][4] زمان (فهو) أي: الخبر (محذوف). فيكون جالساً حال من المستتر فيه، ولما استشعر السؤال بأنه: هل يجوز كون إذاً في[5] المثال خبرا بالتأويل على رأي الزجاج أم لا؟، أجاب بقوله: (نعم يجوز أن تقدرها) أنت (خبرا عن الجثة مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حذف مضاف، كأن تقدر في نحو: خَرَجْتُ فإذا الأسَدُ: فإذا حضور الأسد). فلا [يلزم أن يكون][6] الزمان خبرا عن الجثة، [كما لا يلزم إذا تعلق إذاً بالخبر المقدر خاصا من نحو: واقف كما قيل، وفيه بحث][7].

(مسألة:)

وتسمى بـ الزنبورية (قالت العرب: قَدْ كُنْتُ أظُنُّ أنَّ العَقْرَبَ أشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ فَإذَا هُوَ هِيَ، وقالوا أيضا: فَإذَا هُوَ إيَّاهَا، وهذا الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله الكسائي، وكان من خبرهما أن سيبويه قَدِمَ على البرامكة،) جمع برمكي، نسبة إلى برمك جد يحيى بن خالد، كان مجوسيا يخدم النوبهار معبد المجوس بمدينة بلخ، وقدم على هشام بن عبد الملك فأسلم على يديه، [و][8] لما انتقلت الخلافة إلى السفاح– أول خلفاء بني العباس– قلّد وزارته خالد بن برمك،

---

(1) في (س) بزيادة: بتقدير في.

(2) في (س): الذي هو.

(3) في (س): لكونه.

(4) في (س): بأنها مكان، بل.

(5) في (س) بزيادة: هذا.

(6) في (س): فلا يكون من قبيل كون.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س): ثم.

وهو أول من اتخذ وزيرا[1] (فعزم يحيى بن خالد) وزير هارون الرشيد الذي قيل في حقه:

سَأَلْتُ النَّدَى هَلْ أَنْتَ حُرٌّ فَقَالَ: لا ... وَلَكِنَّنِي عَبْدٌ لِيَحْيَى/ بْنُ خَالِدٍ/85

فَقُلْتُ: اشْتِرَاءٌ؟ قَالَ: لاَ بَلْ وِرَاثَةٌ ... تُوَارِثُنِي عَنْ وَالِدٍ بَعْدَ وَالِدٍ[2]

(على الجمع بينهما، فجعل لذلك يوما، فلما حضر سيبويه تقدّم إليه الفراء، وخلف،) [أبو محرز][3] الملقب بـ'الأحمر' سلك الأصمعي طريقه حتى قيل: هو معلم الأصمعي، وكان الأخفش يقول: لم ندرك أحدا أعلم بالشعر منهما، مات سنة إحدى وثمانين ومائة[4] (فسأله خلف عن مسألة، فأجاب فيها، فقال له: أخطأت، ثم سأله ثانية وثالثة، وهو يجيبه، و) هو (يقول له: أخطأت، فقال

---

(1) انظر ترجمة يحيى بن خالد في مرآة الجنان: 1/ 327، وفيات الأعيان: 6/ 218 ، شذرات الذهب: 1/ 327، الأعلام: 8/ 144.
- والسفاح هو: أبو العباس، عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن، ابن العباس بن عبد المطلب، أول خلفاء الدولة العباسية، وأحد الجبابرة الدهاة من ملوك العرب، يوصف بالفصاحة، والعلم، والأدب، وأول من أحدث الوزارة في الإسلام (ت: 136 هـ)
انظر مرآة الجنان: 1/ 223، شذرات الذهب: 1/ 195 – 196، الأعلام: 4/ 116.
- بلخ: نسبة إلى بلد من بلاد 'خراسان' فتحها 'الأحنف بن قيس' انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 1/ 123.

(2) البيت من الوافر، للعتابي في شذرات الذهب: 1/ 327 وبرواية:

سألت الندى والجود حران أنتما ... فقالا: كلانا عبد يحيى بن خالد

فقلت: شراء ذلك الملك، قال: لا ... ولكن إرثا والدا بعد والد

(3) ساقط من (س).

(4) قول الأخفش في البغية: 1/ 554، ومن قال: معلم الصبيان هو 'معمر بن المثنى' انظر الأعلام: 2/ 310.
- صاحب هذه القصة هو: علي بن الحسن، المعروف بـ'الأحمر' مؤدب المأمون العباسي، وشيخ النحاة في عصره، أخذ العربية عن الكسائي، كان قوي الذاكرة يحفظ أربعين ألف بيت من شواهد النحو. صنف: تفنن البلغاء، والتصريف. (ت: 194 هـ)
انظر نزهة الألباء: 89، البلغة في أئمة أهل النحو واللغة: 213 ،وفيهما 'الحسن بن مبارك'، بغية الوعاة: 2/ 198، 199، الأعلام: 4/ 271.
- أما أبو محرز فهو: خلف بن حيان، المعروف بـ'الأحمر' راوية، عالم بالأدب، شاعر من أهل البصرة من تصانيفه: ديوان شعر، كتاب 'جبال العرب' مقدمة في النحو (ت: 180 هـ)
انظر الشعر والشعراء: 571، سمط اللآلي: 412، بغية الوعاة: 1/ 554، الأعلام: 2/ 310.

[له][1] سيبويه: هـذا سـوء أدب، فأقبـل عليـه الفـراء فقـال [لـه][2]: إن في هـذا الرجل) يعني: خلف (حِدَّة وعَجَلة، ولكنْ ما تقـول فـيمن قـال: ﴿هَـؤُلاَءِ أَبُـونٌ﴾ و ﴿مَرَرْتُ بِأَبِينَ﴾ كيف تقول على مثال ذلك من ﴿وَأَيْتُ﴾ او ﴿أَوَيْتُ﴾، فأجابه، فقال. أعـد النظر، فقال: لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما، فحضر الكسـائي فقـال لـه) أي: لـسيبويه ([الكسائي][3]: تسألني أو أسألك؟ فقـال لـه سـيبويه: سَـلْ أنـت، فسأله عن هذا المثال، فقال سيبويه: ﴿فَـإِذَا هُـوَ هِـيَ﴾، ولا يجـوز النـصب،) لأن ﴿إِذَا﴾ المفاجأة يجب الابتداء بعدها (وسأله عن أمثال ذلك، نحو: ﴿خَرَجْتُ فَإِذَا عَبْدُ اللَّـهِ الْقَائِمُ﴾، أو ﴿الْقَائِمَ﴾؟ فقال [له][4] كل ذلك بالرفع، فقال له الكسائي: العرب ترفـع كل ذلك [وتنصب][5]،) قال الرضي: [قـال الكسـائي][6]: لا يجـوز إلا ﴿إِيَّاهَـا﴾[7]، [قيل: الصواب ما حكاه المصنف][8]: لو أنكر الرفع لكان[9] بسبيل من أن يخطئـه في الحال بما ورد في القرآن[10] (فقال يحيى: قد اختلفتما، وأنتما رئيسا بلـديكما،) البصرة والكوفة (فمن يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العـرب ببابـك، قـد سمـع مـنهم أهـل البلـدين،) قـال الـسيوطي[11]: لا علـم للعـرب إلا في هـاتين المدينتين، وأما بغداد فمدينة ملك ليست بمدينة علم، وما فيها من العلـم فمنقـول إليها، ومجلوب للخلفاء وأتباعهم[12] (فَيُحْضَرُون، ويُسْأَلُون، فقال يحيى وجعفـر: أنصَفْت، فأُحْضِرُوا، فوافقوا الكسائي، فاستكان سيبويه،) أي: انتقل من كون إلى

---

(1) ساقط من (س).

(2) = = = = = =

(3) = = = = = =

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): وتنصبه.

(6) في (س): إن الكسائي قال:.

(7) شرح الرضي على الكافية: 3/ 194.

(8) في (س): واستصوب ما حكاه المصنف: بأن الكسائي.

(9) في (س) بزيادة: سيبويه.

(10) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 189.

(11) في (س) بزيادة: في المزهر.

(12) المزهر: 2/ 354.

كون إلى كون، وهو استفعلْ من الكون، بدليل استكانةْ، وجوز الزمخشري أن يكون افْتَعَلْ من السكون، أشبعت فتحته، كما في مُنْتَزَاحِ[1]، ورده أبو حيان: بأنه لا يكون في تصاريف الكلمةْ، الا ترى: أن من أشبع في قوله:

... ... ذمُّ الرِّجَـــالِ بِمُنْتَـــزَاحِ[2]

لا يقول: انتزاح، ينتزيح، فهو منتزيح؟ وأنت تقول: اسْتَكَانَ، يَسْتَكِين، فهو مُسْتَكِين[3]، قال [الزجاج][4]: فلما استكان أقبل الكسائي على يحيى فقال: أصلح الله الوزير إنه قد وفد إليك من بلدة مُؤَمِّلا/ فإن رأيت الاّ ترده خائبا[5] (فامر له 1/86
يحيى بعشرة آلاف درهم)، ولا يبعد أن يكون ذلك الفعل الشنيع سببا لذلة البرامكة ونكبتهم من العزلْ، والحبسْ، والقتلْ، وهكذا ديدن الفراعنة في كل عصر يرجحون من انتسب إليهم، وإن علموا رجحان الغير (فخرج إلى فارس،) اسم بلدة[6] (فأقام بها حتى مات،) سنة ثمانين ومائة (ولم يَعُد إلى البصرة، فيقال: إن العرب قد أرشوا على ذلك، أو إنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد، ويقال: إنهم) إنما (قالوا: القول قول الكسائي، ولم ينطقوا بالنصب، وأن سيبويه قال ليحيى: مُرْهم أن ينطقوا بذلك، فإن ألْسِنَتَهم لا تطوع به، ولقد أحسن الإمام

---

(1) الكشاف: 3/ 259، عندما تحدث عن قوله تعالى: ﴿ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ ﴾ المؤمنون: 76.

(2) بعض بيت من الوافر، لإبراهيم بن هرمة، وتمامه:

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى ... وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ

في الخصائص: 2/ 348، ولسان العرب: (ن. ز. ح) 8/ 516. وبلا نسبة في الخزانة: 2/ 348، والإنصاف: 2/ 45، وأسرار العربية: 44، وشرح شواهد الشافية: 25 برواية حيثُ بدل حينْ.

(3) انظر البحر المحيط: 6/ 416.

(4) في (ح) و(س): الزجاجي.

(5) انظر مجالس العلماء للزجاجي: 10.

(6) وهي مملكة تشتمل على عدة مدن، ودار مملكتها شيرازْ. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 2/ 125.

الأديب أبو الحسن، حازم بن محمد الأنصاري [الْقَرْطَاجَنِّي][1]) من قرطاجنة اندلس، نزل بتونس، ومات سنة أربع وثمانين وستمائة[2] (إذ قال في منظومته) من بحر البسيط (في النحو) مدح بها الملك المنصور صاحب أفريقية[3] (حاكيا هذه الواقعة والمسألة:) مطلعها:

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُعْلِي قَدْرَ مَنْ عَلِمَا وَجَاعِلِ الْعَقْلَ فِي سُبُلِ الْهُدَى عَلَمَا

ومنها في المديح:

أدام قول: نعم حتى إذا طردت نعماه من غير وعد لم يقل: نعما
(وَالْعُرْبُ قَدْ تَحْذِفُ الْأَخْبَارَ بَعْدَ إِذَا إِذَا عَنَتْ فَجْأَةَ الْأَمْرِ الَّذِي دَهَمَا)

العُرب- بضم فسكون- كالعَرب- بفتحتين- خلاف العجم، وعنت: قصدت، والفجأة: البغتة وزنا ومعنى، ودهم: كعَلِمَ بمعنى: بغت، وألفه للإطلاق.

(وَرُبَّمَا نَصَبُوا لِلْحَالِ بَعْدَ إِذَا [وَرُبَّمَا][4] رَفَعُوا مِنْ بَعْدِهَا رُبَمَا)

مفعول نصبوا محذوف، أي: اسما، وبعد: ظرف له، وما في بعد ما مصدرية.

---

(1) ساقط من (س).

(2) انظر ترجمة القرطاجني في: البلغة في أئمة أهل النحو واللغة: 105، بغية الوعاة: 1/ 491، 492، شذرات الذهب: 5/ 387، 388، الأعلام: 2/ 159.

(3) هو أبو عبد الله، محمد بن الأمير أبي زكرياء، يحيى بن عبد الواحد بن أبي حفص الهنتاتي، من ملوك الدولة الحفصية بتونس، وأول من ضرب نقود النحاس بأفريقية (ت: 675 هـ)
انظر شذرات الذهب: 5/ 349، الأعلام: 7/ 138.

(4) في (س): وبعدما.

(فَإِنْ تُوَالَى ضَمِيرَانِ اكْتَسَى بِهِمَا وَجْهُ الْحَقِيقَةِ مِنْ إِشْكَالِهِ غَمَمَا)

الفاء: فصيحة، والباء: سببية متعلقة بـ'اكتسى'، وغمما: مفعوله، ومن إشكاله: حال منه، وأريد بالحقيقة: الحق في كون الضميرين مرفوعين، أو الأول مرفوعا، والثاني: منصوبا، والغمم: سيلان الشعر حتى تضيف الجبهة والقفا، [شبه][1] وجه الحقيقة بصورة لها غمم، استعارة بالكناية، فإثبات الغمم تخييل، وذكر الوجه إيهام، واكتسى: ترشيح، أو شبه الحقيقة بصورة حسنة استعارة بالكناية، فإثبات الوجه تخييل، وذكر الغمم ترشيح.

(لِذَاكَ أَعْيَتْ عَلَى الْأَفْهَامِ مَسْأَلَةٌ أَهْدَتْ إِلَى سِيبَوَيْهِ الْحَتْفَ وَالْغُمَمَا)

لذاك أي: لأجل الإشكال، وأعيت: صعبت[2]، والمسألة: ما يبرهن عليه في العلم، وأهدت: أتحفت، استعير هنا لما يقضي حزن المهدي إليه على سبيل التلميح، والحتف: الموت، قيل: إن هذه الواقعة كانت/ سبب علة سيبويه التي 86/ب مات بها[3]، والمعنى: لهذا الإشكال صعبت على أفهام العلماء مسألة معروفة أشار إليها بقوله:

(قَدْ كَانَتِ الْعَقْرَبُ الْعَوْجَاءُ أَحْسَبُهَا قِدْمًا أَشَدَّ مِنَ الزُّنْبُورِ وَقْعَ حُمَا)

العوجاء: تأنيث 'الأعوج' صفة العقرب، وقدما [- بكسر فسكون-][4] صفة زمان محذوف، وأشد: مفعول ثان لـ'أحسب'، و'وقع': تمييز من 'أشد'، و'حمى': كـ'على'، جمع 'حمة' وهي: سم العقرب.

---

(1) في (س): تشبيه.

(2) في (س) بزيادة: و'على' يتعلق به.

(3) قال الدسوقي في حاشيته على المغني 1/ 243: قيل: إن سبب علته التي مات منها هذه الواقعة، كما أشار له حازم.

(4) في (س): وزان 'علم'.

(وَفِي الْجَوَابِ عَلَيْهَا هَلْ إِذَا هُوَ هِيْ   أَوْ هل إِذَا هُـوَ إِيَّاهَـا قَـدِ اخْتَـصَمَا)

في: متعلقة بـاختصما، وعلى بمعنى: عـن متعلقـة بـالجواب، والـضمير للمسألة، ومحل هل إذا هو هي نصب على الحال من الجواب، أي: مقولا فيه كـذا وكذا، وتسكين ياء هي للوزن، وألف اختصما للإطلاق إن بنيه للمفعول على أن نائب الفاعل ضمير مـصدره، وإلا فللتثنيـة علـى أن فاعلـه [ضـمير][1] سـيبويه، والكسائي.

(وَخَطَّأَ ابْنُ زِيَادٍ وَابْـنُ حَمْـزَةَ فِـي   مَا قَالَ فِيهَا أَبَا بِـشْرٍ، وَقَـدْ ظَلَمَـا)

خطأ: من التخطئة، فاعله ابن زياد، ومفعوله: أبا بشر، وفاعل قال: ضمير أبا بشر لتقدمه رتبة.

(وَغَاظَ عَمْـرًا عَلِـيٌّ فِـي حُكُومَتِـهِ   يَا لَيْتَهُ لَمْ يَكُـنْ فِـي أَمْـرِهِ حَكَمَـا)

الغيظ: غضب كـامن للعـاجز، وفي[2]: متعلقـة بـه، [وضـمير حكومتـه، وليته، ولم يكن لـعلي، و][3] ضمير في أمره لـعمرو، وفي: متعلقة بـحكما.

(كَغَيْظِ عَمْـرٍو عَلِيًّـا فِـي حُكُومَتِـهِ   يَا لَيْتَهُ لَمْ يَكُـنْ فِـي أَمْـرِهِ حَكَمَـا)

---

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: حكومته.

(3) في (س): والضمير لـعلي، وكذا ضمير ليته، ولم يكن له، أما.

هذا عكس ما قبله، والكاف: صفة مصدر، أي: غيظا مثل غيظ عمرو، ويا: حرف النداء والمنادى محذوف، أي: يا قوم ليت عمرو بن العاص[1] لم يكن حكما في أمر علي بن أبي طالب- رضي الله عنه-.

(وَفَجَّعَ ابْنَ زِيَادٍ كُلُّ مُنْتَحِبٍ   مِنْ أَهْلِهِ إِذَا غَدَا مِنْهُ يَفِيضُ دَمَا)

فجّع: من التفجيع بمعنى: أوجع، فاعله: ابن زياد، مفعوله: كل منتحب، وهو: الباكي أشد البكاء، ومن أهله: صفة منتحب[2]، ودما: جمع دم، قصر للوزن، فاعل يغيض.

(كَفَجْعَةِ ابْنَ زِيَادٍ كُلُّ مُنْتَحِبٍ   مِنْ أَهْلِهِ إِذَا غَدَا مِنْهُ يَفِيضُ دَمَا)

هذا عكس ما قبله أيضا، [لكن][3] دما هنا مفرد، كما أنه في الأول جمع، أو بالعكس دفعا للإيطاء، وهو تمييز مثل: تَصَبَّبَ الْفَرَسُ عَرَقًا، والمعنى: فجع الفراء مثل تفجيع عبيد الله بن زياد[4]، كل منتحب: باك من أهل علي- رضي الله عنه-، إذا غدا: يغيظ ذلك المنتحب من جهة الدم.

(وَأَصْبَحَتْ بَعْدَهُ الْأَنْفَاسُ بَاكِيَةً   فِي كُلِّ طِرْسٍ كَدَمْعٍ سَحَّ وَانْسَجَمَا)

---

(1) هو: أبو عبد الله، عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي، فاتح مصر، وأحد عظماء العرب ودهاتهم، وأولي الرأي والحرب والمكيدة فيهم (ت: 43 هـ)
انظر مرآة الجنان: 1/ 97، الإصابة: 3/ 5، شذرات الذهب: 1/ 53، الأعلام: 5/ 79.

(2) في (ح) و(س) بزيادة: والضمير لعمرو الأول، وإذ ظرف فجع، واسم غدا: ضمير كل، ويفيض: خبره، ومنه: يتعلق به بتقدير المضاف، أي: من عين كل منتحب.

(3) ساقط من (س).

(4) هو: عُبيد الله بن زياد بن أبيه، وال فاتح، من الشجعان، خطيب، وكان خصومه يدعونه ابن مُرجانة، وهي أمه (ت: 67 هـ). انظر تاريخ الطبري: 3/ 479، الأعلام: 4/ 193.

الأنفاس جمع نِفْس- بكسر النون، وسكون الفاء- وهو: المداد، والطِرس: الورق، وكدمع، أي: بكاء مثل بكاء دمع، وجملة سح أي: سال، صفة دمع، وانسجم أي: انصب، والألف للإشباع، ومقتضى الترقي تقديمه، لكنه أخر للقافية.

(وَلَيسَ يَخْلُو امْرُؤٌ مِنْ حَاسِدٍ أَضِمٍ لَوْلاَ التَّنَافُسُ فِي الدُّنْيَا لَمَا أَضِمَا)

اسم ليس: ضمير الشأن، أو امرؤ على التنازع، والتنافس: الرغبة، وفي يتعلق به.

(وَالْغَبْنُ فِي الْعِلْمِ أَشْجَى مِحْنَةً عُلِمَتْ وَأَبْرَحُ النَّاسِ/ شَجْوًا عَالِمٌ هُضِمَا) 1/87

الغبن: الخدع والمكر، مبتدأ [خبره][1] أشجى: اسم تفضيل من شجاه يشجوه إذا أحزنه[2]، والمحنة: البلية، وابرح بمعنى: أشد مبتدأ، خبره: عالم.

(وقوله: وربما نصبوا [الخ][3]، أي: ربما نصبوا على الحال) أشار إلى أن الباء بمعنى على، ويجوز أن تكون سببية بسبب إرادة الحال (بعد أن رفعوا [ما][4] بعد إذا على الابتداء، فيقولون: فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسًا.

وقوله: ربما في آخر البيت بالتخفيف توكيد لربما في أوله بالتشديد). على أنهما للتقليل.

(وغَمما في آخر البيت الثالث- بفتح الغين- كناية عن الإشكال والخفاء،) وهذا لا ينافي كونه ترشيحا باقيا على حقيقته، إذ لا منافاة بين الكناية،

---

(1) ساقط من (س).
(2) في (س) بزيادة: خبر المبتدإ.
(3) في جميع النسخ: البيت.
(4) ساقط من جميع النسخ.

وإرادة المعنى الحقيقي، وقيل: أراد بها غير الاصطلاحية، وهو التعبير عن المقصود بوجه خفي، فتشمل الحقيقة أيضا[1] (وغَمماً في آخر [البيت][2] الرابع بضمها جمع غُمّة). وهي الكربة والحزن.

(وابن زياد هو: الفراء، واسمه يحيى،) كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس، مات بطريق مكة سنة سبع ومائتين (وابن حمزة [هو][3]: الكسائي، واسمه علي،) وأبو (بِشْر: سيبويه، واسمه: عمرو،) بن عثمان بن قَنْبَر، لقب به لكمال رغبته بالتفاح، بحيث لو رآه صدر منه صوت وَيهْ، أو لأن وجنتيه كانت كأنهما تفاحتان (وألف ظُلماً للتثنية) عائد إلى ابن زياد، وابن حمزة (إن بنيته للفاعل، وللإطلاق إن بنيته للمفعول،) ونائب الفاعل ضمير مصدره (وعَمروٌ وعلى الأولان، سيبويه، والكسائي، والآخران: ابن العاص، وابن أبي طالب- رضي الله عنهما-،) ومن قصتهما: أنه لما خاف أهل الشام في وقعة صِفِّين[4] رفعوا المصاحف على الرماح بإشارة عمرو بن العاص، ودعوا للتحكيم، فأجاب علي- رضي الله عنه-، فاجتمع له أبو موسى الأشعري[5] من طرفه، وعمرو من طرف معاوية بِدَومة الجندل[6]، وخدعه فقال: تكلم قبلي فأنت أفضل مني، فقال: أرى أن نخلع عليا ومعاوية ونختار رجلا للخلافة، فقال عمرو: هذا الرأي، فلما خرجا وتكلم أبو موسى،

---

(1) القائل وحجي زادة في مواهب الأريب: 1/164.

(2) ساقط من جميع النسخ.

(3) = = = = = = = = = =

(4) هو موضع بقرب الرّقة على شواطئ الفرات من الجانب الغربي بين الرقة وبالس، وكانت هذه الموقعة بين علي – رضي الله عنه، ومعاوية بن أبي سفيان. انظر معجم البلدان: 3/ 414.

(5) هو: أبو موسى، عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب، المعروف بأبي موسى الأشعري، صحابي مقرئي، من الشجعان الولاة الفاتحين (ت: 44 هـ)
انظر غاية النهاية: 1/ 442، الإصابة: 2/ 481، شذرات الذهب: 1/ 53، 54، الأعلام: 4/ 114.

(6) موضع بين الشام والعراق على سبع مراحل من دمشق. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 1/ 360، ولب الألباب في تهذيب الأنساب: 175.

وحكم بخلعهما، قام عمرو فقال: أما بعد، فإن أبا موسى قد خلع عليا كما سمعتم، وقد وافقته على خلع علي ووليت معاوية، فسار أهل الشام، ورجع أصحاب علي إلى الكوفة (وحكما الأول اسم، والثاني فعل، أو بالعكس دفعا للإيطاء،) [وهو تكرير القافيتين لفظا ومعنى][1]، وهذا عيب إذا كان بينهما أقل من سبعة أبيات[2] (وزياد الأول: والد الفراء، والثاني: زياد بن أبيه[3]،) إنما قيل كذا لعدم تعين اسم/ أبيه (وابنه) أي: ابن زياد (المشار إليه) بقوله: كفجعة ابن 87/ب
زياد (هو: ابن مُرْجَانَة، المُرْسَل في قتلة الحُسين [- رضي الله عنه-]،) وهو يومئذ أمير الكوفة لـيَزيدَ، واسمه: عُبيد الله (وأَضِمَ كـغَضِبَ وزنا ومعنى، وإعجام الضاد، والوصف منه أَضِمٌ كـفَرِحٍ،) قيل: أَضِمَ بمعنى: حسد، أو حقد أيضا بالوصف منهما كالأول، فإن جعلته من الحسد كان تأكيدا لفظيا لـحاسد، ومن الحقد كان صفة[4]، وأما أَضِمَ في القافية فهو فَعِلَ يمكن حمله على كل من المعاني الثلاثة، يعني: مبنيا للفاعل مسندا إلى ضمير الحاسد، أو للمفعول مسندا إلى ضمير المصدر، والألف للإطلاق (وهُضِ للمفعول، أي: لم يوفَ حقه) بنصب الحقَ على أن نائب الفاعل ضمير العالم، وبرفعه على أنه النائب.

(وأما سؤال الفراء فجوابه: أن أَبُونَ جمع أَبٍ، وأَبٌ فَعَلٌ، بفتحتين، وأصله: أَبَوٌ،) فحذفت لامه نسيا منسيا اعتباطا، فلهذا يجمع جمع سلامة (فإذا بنينا مثله) باعتبار أصله (من أَوَى،) مهموز الفاء (أو من وَأَى،) مهموز العين (قلنا: أَوَى كـهَوَى، أو قلنا: وَأَى كـهَوَى أيضا، ثم نجمعه) أي: أحدهما (بالواو والنون، فتحذف الألف كما تحذف ألف مُصطفى، وتبقى الفتحة دليلا عليها

---

(1) في (س): الذي هو إعادة كلمة الروي لمعناها.
(2) انظر الوافي في العروض والقوافي: 217 – 219.
(3) هو: زياد بن أبيه، أمير من الدهاة الفاتحين الولاة، اول من ضرب الدنانير والدراهم، ونقش عليها اسم الله (ت: 53 هـ) انظر مرآة الجنان: 1/ 102، شذرات الذهب: 1/ 59، الأعلام: 3/ 53.
(4) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 193.

فتقول: أَوَوْنٌ، او وَأَوْنٌ[1]، وأَوَيْنٌ، او وَأَيْنٌ جرا ونصبا، كما تقول في جمع عَصا وقَفا اسم رجل) بدل من عَصا وقَفا بالتأويل، والأظهر اسم رجل (عَصَوْنٌ وقَفَوْنٌ، وعَصَيْنٌ وقَفَيْنٌ، وليس هذا مما يخفى على سيبويه، ولا على أصاغر الطلبة، ولكنه كما قال أبو عثمان المازني:) [بكر بن محمد، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين][2] (دخلت بغداد فألقيت عليّ مسائل، فكنت أجيب فيها على مذهبي، ويخطئونني على مذاهبهم، انتهى[3]. وهكذا اتفق لسيبويه [-رحمه الله تعالى-][4]) فإن أصل أبٌ عنده أبَوٌ[5]، وعند الفراء بسكونها، كما قيل[6].

(وأما سؤال الكسائي، فجوابه: ما [قاله][7] سيبويه [وهو][8]: فَإذا هُوَ هِيَ هذا هو وجه الكلام، مثل ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ ﴾[9]، ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ ﴾[10]، وأما فَإذا هُوَ إيَّاهَا [إن ثبت][11] فخارج عن القياس) [هذا][12] جواب أما، وجواب أنْ محذوف، أي: فلا يعتد به لندرته، والجملة الشرطية معترضة بين أما وجوابها، وقيل: إن هذه وصلية فلا تحتاج لجواب[13]، وفيه ما مضى (واستعمل الفصحاء، كالجزم) أي: خروجا مثل خروج الجزم (بـلَنْ، والنصب بـلَمْ، والجر بـلَعلْ، وسيبويه، [وأصحابه][14] لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم بعض العرب به.

---

(1) في (س) بزيادة: رفعا.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر قول المازني في مواهب الأريب: ل 166/ ب، 1/167.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) في (س) بزيادة: بفتح الباء.

(6) انظر الكتاب: 3/ 412. وقال أبو حيان في الارتشاف: 1/ 418 ووزن أبٌ و أخٌ و حمٌ فَعَل، وعند الفراء فَعْل.

(7) في جميع النسخ: قال.

(8) ساقط من جميع النسخ.

(9) الأعراف: 108، الشعراء: 33.

(10) طه: 20.

(11) ساقط من (ح) و(ظ).

(12) ساقط من (س).

(13) القائل الشمني في المنصف: 1/ 193.

(14) ساقط من (ح) و (ظ).

وقد ذُكر في توجيهه أمور:

أحدها: لأبي بكر بن الخياط،) محمد بن أحمد السمرقندي، قدم بغداد، وناظر الزجاج، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي، مات/ سنة عشرين وثلاثمائة[1] 1/88 (وهو أن إذاً ظرف فيه معنى "وجدت"، و"رأيت" فجاز له أن ينصب المفعول [كما ينصبه "وجدت" و"رأيت"][2]، وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده، [انتهى][3].

وهذا خطأ، لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة،) قيل: المراد بالمعاني هنا الألفاظ الجوامد التي فيها معنى الفعل، وليست اسمية حتى يطابق قول ابن الخياط[4] (وإنما تعمل في الظروف والأحوال، ولأنها تحتاج على زَعْمِه إلى فاعل، وإلى مفعول آخر،) [لأنه فعل][5] لابد له من فاعل، وأنه [حينئذ][6] متعد إلى مفعولين، ولم يذكر هنا إلا واحد، وبهذا ظهر الجواب: "بأن الحاجة غير داعية إليهما، وأن كلا من "وجد" و"رأى" يكون متعديا لواحد[7] (فكان حقها أن تنصب ما يليها). من الضمير، مع أنه لم يرد في التنزيل إلا مرفوعا.

(والثاني:) [من الأمور][8] (أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع، قاله ابن مالك[9]، ويشهد له قراءة الحسن: ﴿إِيَّاكَ تُعْبَدُ﴾[10] ببناء الفعل

---

(1) انظر ترجمة ابن الخياط في نزهة الألباء: 218، معجم الأدباء: 5/ 96، بغية الوعاة: 1/ 48، الأعلام: 5/ 308.

(2) ساقط من جميع النسخ.

(3) ساقط من جميع النسخ.
انظر: قول ابن الخياط في مواهب الأريب: ل 167/أ.

(4) القائل الشمني، انظر المنصف: 1/ 194.

(5) في (س): وذلك فعل، لأنه.

(6) في (س): على هذا التقدير.

(7) المجيب الشمني في المنصف: 1/ 194.

(8) ساقط من (س).

(9) قال في شرح التسهيل 3/ 388: لكن العرب قد تهمل بعض الضمائر نائبا عن غيره فحسن أن يخلفه الرفع، كما حسن أن يكون تابعه مرفوعاً.

(10) الفاتحة: 5.

للمفعول[1]،) قال [الحلبي][2]: استعير فيها ضمير النصب لضمير الرفع، والأصل: أنت تعبد، ثم التفت من الخطاب في ﴿ إِيَّاكَ ﴾ إلى الغيبة في ﴿ تُعْبَدُ ﴾، إلا أن هذا الالتفات غريب لكونه في جملة واحدة[3]، وكأنه لم يقف عليه من قال: لا أتحقق الآن هل (تُعْبَدُ) بالتاء الفوقية، وهذا ظاهر، إذ المعنى: أنت تعبدُ، أو بالتحتية، وهذا يحتاج إلى حذف، أي: أنت إله تعبد[4] (ولكنه لا يتأتى فيما أجازوه) أي: الكوفيون (من قولك:) خَرَجْتُ (فَإِذَا زَيْدٌ القَائِمٌ بالنصب، فينبغي أن يُوجَّه هذا) أي: نصب القائمُ بتقدير: أعني بناء (على أنه نعت مقطوع،) لقصد المدح، أو الذم، أو الترحم (أو حال على زيادة [أل][5]، وليس ذلك مما ينقاس، ومن جوز تعريف الحال، وزعم أن إذاً تعمل عمل وجدتُ، وأنها رفعت عبد الله) في المثال الذي سأل الكسائي سيبويه عنه (بناء على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد، فقد أخطأ، لأن وجدْ ينصب الاسمين،) قال الرضي: أما نصب القائمْ فقال الكوفيون: لأن إذاً المفاجأة تدل على معنى وجدتْ، لأن معنى مفاجأتك الشيء: وجدانك له فجأة، فالتقدير: فوجدت زيدا قائما، فالقائمْ ثاني مفعوليه، قال الزجاجي مشنعا عليهم: فإذاً عندهم كالنعامةْ، قيل لها: احملي، قالت: أنا طائر، فقيل لها: طيري، قالت: أنا جمل، وإن كانت إذاً كسائر الظروف لزم أن يرفعوا بعدها اسما واحدا، وإن أعملوا عمل وجدتْ طالبناهم بفاعل

---

(1) انظر إعراب القراآت الشواذ: 1/ 96، والبحر المحيط: 1/ 23.

- الحسن هو: أبو سعيد، الحسن بن يسار البصري، تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبرا لأمته في زمنه، وأحد العلماء الفقهاء، قرأ على الرقاش، وأبي العالية، وروى عنه: أبو عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدري (ت: 110هـ).

انظر غاية النهاية: 1/ 235، مرآة الجنان: 1/ 181 - 183، شذرات الذهب: 1/ 136 - 138، الأعلام: 2/ 226.

(2) في (س): الشهاب.

(3) الدر المصون: 1/ 75.

(4) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 194.

(5) ساقط من (ظ).

ومفعولين[1] (ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل.) [بأن تجعل 'أنْ زائدة][2]، وفيه رد لما ذكر الرضي: '[3]أنه مع المعرفة لا يجوز عند البصريين إلا الرفع[4].

(والثالث: أنه مفعول [به][5]، والأصل: فإذا هو يساويها، أو فإذا هو يشبهها، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، وهذا الوجه لابن مالك أيضا،) قال في التسهيل: 'وقد يغني عن خبر المبتدإ مصدر، نحو: 'زَيْدٌ/ سَيْرًا'، أو مفعول به كقولهم: 88/ب
'إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ عَمَامَتَهُ'، أي: يتعهد عمامته، أو حال كقراءة علي– رضي الله عنه–: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً ﴾[6] (ونظيره) في حذف الفعل وإبقاء منصوبه (قراءة علي– رضي الله عنه–: ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً ﴾[7] بالنصب،) على المفعولية (أي: نُوجد [عصبة][8]، أو نرى عصبة،) قال أبو البقاء: 'وهو بعيد، ووجهه: أن يكون حذف الخبر ونصب هذا على الحال، أي: ونحن نتعصب، أو نجتمع عصبة'[9] (وأما قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾[10]) اعتذارا عن تركه التمثيل به، [وإيماء][11] إلى تزييف قول ابن مالك: 'بأنه لا حسن فيه'، وإنما

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 3/ 194، 193.

(2) في (س): يحتمل 'أنْ.

(3) في (س) بزيادة: من.

(4) شرح الرضي على الكافية: 3/ 195.

(5) في (س): هو.

(6) يوسف – عليه السلام –: 14.
انظر التسهيل: 50، وشرح التسهيل لابن مالك: 1/ 324، 325.
وانظر قراءة علي – كرم الله وجهه ورضي الله عنه – في البحر المحيط: 5/ 283.
وفي (س) بزيادة: ولهذا قال المصنف.

(7) يوسف – عليه السلام –: 14.

(8) ساقط من جميع النسخ.

(9) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 7.

(10) الزمر: 3.

(11) في (س): إشارة.

قال: (إذا قيل:) ظرف لمحذوف، أي: وأما شأن قوله تعالى، كذا في زمان القول (إن التقدير يقولون: ما نعبدهم،) احترازا عما إذا قيل: إن القول المقدر حال، أو بدل من الصلة، وخبر المبتدإ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[1] فإنه حينئذ لا يكون مما نحن فيه،[2] لكن لو قال: وجعل هذا المقدر خبرا، لكان أظهر (فإنما حسنه) جواب أما (أن إضمار القول مستسهل عندهم). عند العرب، أو النحاة، وفيما نحن فيه غير [قول][3].

(والرابع: أنه مفعول مطلق، والأصل: فإذا هو يلسع لسعتها، ثم حذف الفعل، كما تقول: مَا زَيْدٌ إِلاَّ شُرْبَ الْإِبِلِ، ثم حذف المضاف، نقله الشلوبين في حواشي المفصل عن الأعلم،) يوسف بن سليمان بن عيسى[4] الأندلسي، مات سنة ست وسبعين وأربعمائة (وقال:) أي: الشلوبين (هو أشبه ما وُجِّهَ به النصبُ)[5]. أي: فائدة[6].

(والخامس: أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابت مثلها، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة، كما قالوا: قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا على إضمار مثل،) [أي][7]: هذه قضية ولا مثل أبي حسن موجود لها ، فلما حذف مثل ناب أبو حسن منابه، وأعرب بإعرابه، وذلك لأن عمل لا يختص بالنكرات، وأبو حسن معرفة، لأنه كنية علي- رضي الله عنه-، ومثل لا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام، وأول الرضي أيضا بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه

---

(1) الزمر: 3.

(2) في (س) بزيادة: واو.

(3) في (ح) و (س): قولي.

(4) في (س) بزيادة: النحوي.

(5) انظر مواهب الأريب: ل 168/ ب.

(6) في (س) بزيادة: وإلا فقد عرفت.

(7) في (س): والتقدير.

الصفة، فكأنه قيل: لا فيصل لها[1] (قاله ابن الحاجب في أماليه[2]، وهو وجه غريب، أعني: انتصاب الضمير على الحال،)[3] لأن إجراءه مجرى النكرة بأحد التأويلين بعيد[4]، وإن جوزه الفراء، ولأنه جامد لا يدل على الهيئة [حتى يؤول][5] بالمشتق (وهو مبني على إجازة الخليل لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ الْحِمَارِ بالرفع صفة لصوت، بتقدير مثل،) [ويبنى][6] عليه: هَذَا رَجُلٌ أَخُو زَيْدٍ، أي: مثل [إضمار][7] زيد (وأما سيبويه فقال: هذا قبيح ضعيف[8]،) ولو جاز[9]، لجاز هَذَا قَصِيرُ الطُّوِيلِ أي: مثل الطويل (وممن قال بالجواز ابن مالك، قال:) في التسهيل (إذا كان المضاف إلى [معرفة][10] كلمة مثل جاز أن تخلُفَها/ المعرفة) أي: كون المعرفة خليفة تابعة لكلمة مثل (في التنكير[11]، فتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زُهَيْرٍ بالخفض صفة للنكرة، وهَذَا زَيْدٌ زُهَيْراً بالنصب على الحال،)[12] هذا زيد حال كونه زهيرا في الشعر، ولا بد من تقدير مثل فيهما، إذ لا يجوز أن يكون العلم حالا، ولا صفة، لكن الأولى أن يؤول زهير بوصف اشتهر به ككونه شاعرا مفلقا، كما يؤول حاتم بجواد (ومنه) أي: من انتصاب المعرفة على الحال بتقدير (قولهم: تَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَأ، وأَيْدِي سَبَأ[13]،) فإن سبأ علم رجل[14] تعرف 1/89

---

[1] انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 166.

[2] انظر الأمالي: 2/ 875.

[3] في (س) بزيادة: وذلك.

[4] في (س) بزيادة: غير مسموع.

[5] ولا يمكن تأويله.

[6] في (س): وبني.

[7] في (س): اخي.

[8] انظر الكتاب: 1/ 361.

[9] في (س) بزيادة: هذا.

[10] ساقط من جميع النسخ.

[11] انظر التسهيل: 160.

[12] في (س) بزيادة: أي.

[13] في مجمع الأمثال 76: ذهبوا بدل تفرقوا.

[14] هو: سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، من كبار ملوك اليمن في الجاهلية، وصف بالشجاعة وعلو الهمة، أولع بالعمران، فابتنى مدينة مأرب وفيها السد، وهو أول من خطب في الجاهلية. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 1/ 441، الأعلام: 3/ 76.

بأيادي، وأيدي بالإضافة إليه، اي: مثل أولاد سبأ بن يشجب، حين أرسل عليهم سيل العرم، والأيدي: كناية عن الأبناء، لأنهم في البطش بهم بمنزلة الأيدي، ولا يتعين هذا النصب على الحال لجواز أن يكون على المصدر، أي: مثل تفرق أيادي سبأ، ذكره الرضي[1]، وأن يكون قبيل حذف الحال وإقامة معمولها مقامها، أي: مشبهين أيدي سبأ [قاله][2] ابن يعيش[3] (وإنما سكنت الياء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب،) يعني الإضافي، وإلا فالبناء جائز على أنه مركب تركيب ״خمسة عشر״ كما هو أحد الوجهين فيهما، قال الرضي: ״جعل جار الله أيدي سبأ من باب معد يكرب״، وجعلها سيبويه من باب ״خمسة عشر״، وهو الأولى[4] (والإعلال، كما في معد يكرب) اسم رجل[5]، قال الرضي: ״قد يضاف صدر المركب إلى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كـ״معد يكرب״[6] (وقَالِي قَلاً). قال الجوهري: ״هو موضع״، وهما اسمان جعلا واحدا[7]. قال ابن السراج: ״بني كل واحد على الوقف، لأنهم كرهوا الفتحة في الياء والألف״[8]، وقال الرضي: ״أما قَالِي قَلاً فعدها سيبويه من أخوات أيدي سبأ، وجار الله من أخوات ״معد يكرب״، ولا دليل

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 3/ 141، 142.

(2) في (س): كما قال.

(3) شرح المفصل لابن يعيش: 4/ 123.

(4) قال الزمخشري في المفصل: 219 المركب ضربان. والضرب الثاني: نحو قولهم: أفعل هذا بادي بدي، وذهبوا أيدي سبا، ونحو: معد يكرب، وبعلبك، وقالي قلا. وانظر الكتاب: 3/ 304، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 140.

(5) هناك أربعة رجال حملوا هذا الاسم، وهم: معد يكرب بن جشم بن حاشد، من همدان، جد جاهلي، ومعد يكرب بن سميفع، من أقيال سبأ من اليمن أيام أبرهة الحبشي، ومعد يكرب بن اليفع يشع، ملك جاهلي يماني قديم، تولى ملك ״حضر موت״ إلى أن مات، ومعد يكرب الزبيدي أبو عمرو الفارسي الشاعر الصحابي، وسيفه الصمصامة. انظر الأعلام: 7/ 267.

(6) انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 131.

(7) الصحاح: (ق. ل. ي) 2/ 1791.

(8) الأصول: 2/ 92.

إخوات معد يكرب، ولا دليل على مذهب سيبويه، لأن مجموع الكلمتين، علم بلدة فيجوز أن لا يتصرف للتركيب والعلمية، ولا يكون مبنيا[1].

(والثاني ومن وجهي إذا: أن تكون لغير المفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفا للمستقبل) إما وصف للزمان على سنن المعربين، أو للحدث[2]، كما أنه عاب في الباب السادس قولهم: إذا ظرف لما يستقبل من الزمان[3]، بأن يوهم أن إذا مظروفة الزمن (مضمَّنَة معنى الشرط، و) [لهذا][4] (تختص بالدخول على الجملة الفعلية، عكس الفجائية، وقد اجتمعتا) أي: إذا الشرطية، والفجائية (في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾[6] ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا،) لأن الماضي أقرب إلى القطع بالوقوع نظرا إلى لفظ الموضوع (ومضارعا دون ذلك،) أي: قريبا من الماضي في ذلك (وقد اجتمعتا في قول أبي ذؤيب:

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَّبْتَهَا ... وَإِذَا تُرَدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ)[7]

بيت من الكامل، وإذا ترد: عطف على راغبة، لا على/ إذا رغبتها لفساد 89/ب
المعنى[8]، أتى بخبر المبتدإ اسما لإفادة أن رغبتها في الكثير أمر ثابت مستمر، وأتى

---

(1) قال سيبويه في الكتاب: 3/ 304 وأما أيادي سبأ، وقالي قلا، وبادي بدا، فإنها بمنزلة: خمسة عشر، وقال الزمخشري في المفصل: 219 المركبان ضربان... والضرب الثاني نحو قولهم :افعل هذا بادي بدا، وذهبوا أيدي سبأ، ونحو: معد يكرب، وبعلبك، وقالي قلا، وانظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 141.

(2) في (س) بزيادة: وهو أظهر.

(3) انظر مغني اللبيب: 2/ 749، 750. في (س) بزيادة: وهو أظهر.

(4) في (س): لتضمنها إياه.

(5) الروم: 25.

(6) الروم: 48.

(7) البيت لأبي ذؤيب في شرح شواهد المغني: 1/ 262، وشرح أبيات المغني: 2/ 207، والخزانة: 1/ 420. وبلا نسبة في عروس الأفراح: 1/ 272، والهمع: 2/ 181.
والشاهد فيه: إضافة إذا إلى الفعل الماضي في صدر البيت، وإلى المضارع في عجزه.

(8) لأن المعنى يصبح راغبة في الحالتين: إذا رغبتها وإذا ترد.

وأتى بالماضوية في 'رغبتها' لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة أسباب حصوله، ولما كانت قناعتها في القليل، وردها ليس بهذه المثابة أتى فيهما بالمضارع.

(وإنما دخلت الشرطية على الاسم في نحو: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾[1] لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير، لا مبتدأ خلافا للأخفش،) فإنه يجوز كونه مبتدأ أيضا، لا أن خلافه في جواز الابتداء فقط كما يوهم ظاهر العبارة[2]، وذكر السيرافي: أن سيبويه لا يمنع وقوع المبتدإ بعدها إذا كان الخبر فعلا[3].

(وأما قوله:

إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ ... لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ)[4]

بيت من الطويل، للفرزدق، والباهليّ: نسبة إلى 'باهلة' قبيلة من قيس عيلان[5]، والحنظلية: نسبة إلى 'حنظلة' قبيلة من تميم[6]، وجملة له ولد منها'صفة لـ'حنظلية'، أو حال من 'باهلي'، و'فذاك': جواب 'إذا' و'المُذَرَّعُ- كـ'مُعَظَّم' بالذال المعجمة- هو: الذي أمه أشرف من أبيه، وكثر في أشعار العرب ذم الانتساب إلى 'باهلة'، قال:

---

(1) الانشقاق: 1.

(2) انظر المنصف: 1/ 198، والجنى الداني: 368، والبحر المحيط: 8/ 446.

(3) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 1/ 141.

(4) البيت للفرزدق في ديوانه: 405، وشرح شواهد المغني: 1/ 270، وشرح أبيات المغني: 2/ 216، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 3/ 414. وبلا نسبة في شرح الأشموني: 2/ 479، والهمع: 2/ 181، ولسان العرب: (ذ. ر. ع) 3/ 499.

والشاهد فيه: إذا باهلي، احتج االأخفش الكوفيون على جواز دخول 'إذا' الشرطية على الجملة الاسمية.

(5) انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 1/ 84، ولب الألباب في تهذيب الأنساب: 62.

(6) نسبة إلى: حنظلة بن مالك بن زيد بن مناه بن تميم بن مر. انظر اللباب في تهذيب الأنساب: 1/ 278، ولب اللباب في تهذيب الأنساب: 140.

وَلَـوْ قِيـلَ لِلْكَلْـبِ: يَـا بَـاهِلِيٌّ   عَوَى الْكَلْبُ مِنْ لُؤْمِ هَذَا النَّسَبْ[1]

(فالتقدير: إذا كان باهليٌّ، وقيل: "حنظلية" فاعل بـ"استقر" محذوفا، وباهليٌّ: فاعل بمحذوف يفسره العامل في "حنظلية"، ويرده: أن فيه حذف المفسَّر ومفسره جميعا، ويسهله أن الظرف يدل على المفسَّر، فكأنه لم يحذف.

ولا تعمل "إذا" الجزم) مع تضمنها معنى الشرط وإرادته، لما قال الرضي: "لما كان حدث "إذا" الواقع فيه مقطوعا به في أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى "إن" الدالة على الفرض، بل صار عارضا على شرف الزوال، فلهذا لم يجزم"[2] (إلا في الضرورة، كقوله:

اسْتَغْنِ، مَا أَغْنَـاكَ رَبُّـكَ، بِـالْغِنَى   وَإِذَا تُصِبْكَ خَـصَاصَةٌ فَتَجَمَّـلِ)[3]

بيت من الكامل، لـ"عبد قيس بن خفاف"[4]، "ما": مصدرية[5]، أي: استغن مدة إغناء ربك إياك، وبالغنى: [متعلق بالفعلين على التنازع، أو بالأول فقط، وهذا][6] أقرب معنى، والخصاصة: الفقر والحاجة، وتحمل - بالحاء-: أي: تكلف

---

(1) البيت من الوافر، لرجل من عبد قيس كما في شرح شواهد المغني: 1/ 271، وشرح أبيات المغني: 2/ 217، والكامل: 2/ 321. وبلا نسبة في حاشية الأمير على المغني: 1/ 85.

(2) شرح الرضي على الكافية: 3/ 187.

(3) البيت لعبد قيس بن خفاف في شرح شواهد المغني: 1/ 271، وشرح أبيات المغني: 2/ 222، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 2/ 203، ولسان العرب: (ك. ر. ب) 7/ 625.
وبلا نسبة في الهمع: 2/ 180 برواية "فتحمل" بدل "فتجمل"، وشرح الأشموني: 4/ 40، وحاشية الصبان: 4/ 1426.
والشاهد فيه: وإذا تصبك، حيث عملت "إذا" الجزم وهو ضرورة.

(4) هو: أبو حبيل البرجمي، عبد قيس بن خفاف، شاعر تميمي جاهلي فحل، من شعراء المفضليات.
انظر معجم الشعراء: 244، 245، الأعلام: 4/ 49.

(5) في (س) بزيادة: ظرفية.

(6) في (س): يحتمل أن يتنازع فيه الفعلان، وأن يتعلق بالأول فقط، وهو.

تكلف المشقة، وبالجيم، أي: أظهر الجمال بالتعفف، [وقيل: كل][1] الجميل، أي: الشحم المذاب تعففا[2]، [وليس بمناسب][3].

(قيل: وقد تُخْرَجُ) إذا (عن كل من الظرفية، والاستقبال، ومعنى الشرط، وفي كل من هذه فصل)[4]. لما كانت المسائل المذكورة في كل من الفصول الثلاثة نوعا متعلقا بـإذا.

(الفصل الأول في خروجها عن الظرفية

زعم أبو الحسن في) قوله تعالى: (﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ﴾[5]: أن إذا جُرَّ بـحتى،)[6] وعلى هذا فلا جواب [لـإذا][7] (وزعم أبو الفتح في ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾[8] الآية، فيمن نصب ﴿ خَافِضَةً رَّافِعَةً ﴾[9]: أن إذا الأولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبين حالان،)[10] من ضمير ﴿ كَاذِبَةٌ ﴾، أو فاعل ﴿ وَقَعَتِ ﴾ (وكذا جملة ليس ومعموليها، والمعنى: وقت وقوع الواقعة خافضة/ لقوم، رافعة لآخرين 1/90 هو وقت رجِّ الأرض،) قال [الحلبي][11]: لا أدري اختصاص ذلك بوجه النصب[12]، وأجيب: بأنه مع رفعهما لا يحتاج إلى ذلك التخريج، بل تبقى إذا

---

(1) في (س): وما قيل: أو كل.

(2) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 198.

(3) في (س): لا يناسب المقام.

(4) في (س) بزيادة: سماه فصلا.

(5) الزمر: 71، 73.

(6) في (س) بزيادة: وتبعه ابن مالك. لم أعثر على قول الأخفش في معاني القرآن، ولعله في كتاب غيره. قال ابن مالك في شرح التسهيل 2/ 210: وانفردت بدخول حتى الجارة عليها، كقوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا﴾.

(7) في (س): لها.

(8) الواقعة: 1.

(9) الواقعة: 3.

(10) من قرأها بالنصب: الحسن البصري، وأبو حيوة، واليزيدي، والثقفي. انظر المحتسب: 2/ 358. وزاد أبو حيان: ابن أبي عبلة، وابن مقسم، والزعفراني، وأبو عمرو الدوري، وزيد بن علي. انظر البحر المحيط: 8/ 203،204.

(11) في (س): الشهاب.

(12) الدر المصون: 6/ 252.

على ظرفيتها، وتنصبه إما بـليس، أو بمحذوف، أي: إذا وقعت كان كيت وكيت[1]، وبأن إذا فيمن رفعهما ظرف لما دل عليه ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾[2] أي: إذا وقعت لم تكذب، أو ظرف لـ﴿ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴾، او لـ﴿ رُجَّتِ ﴾[3]، وإذا الثانية تكرير للأولى، أو بدل منها، أو ظرف لما دل عليه ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾[4]، اي: إذا وقعت بانت أحوال الناس فيها[5]، وفي [الكل][6] بحث، إذ لا يصلح علة لتقييده بالنصب، [لأنه والرفع][7] سواء في بقاء إذا على ظرفيتها لوجود ما يعمل فيها غير ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾، والأولى أنه إنما قيد به لأن كون إذا في قراءة الرفع ظرفا لـ ﴿ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴾ ظاهر خال عن التكلف، فلا يتعين كون إذا مبتدأ، وأما في قراءة النصب فلا يجوز أن يكون ظرفا لهما، فالحمل على كونه مبتدأ أولى (وقال قوم [في][8] أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا: ان الأصل: اخطب [اكوان][9] الأمير إذا كان قائما، أي: وقت قيامه، ثم حذفت الأوقات ونابت ما المصدرية عنها،) أي: عن الأوقات لكثرة وقوعها موقع الظرف (ثم حذف الخبر المرفوع، وهو إذا، وتبعتها كان التامة وفاعلها في الحذف،) ولم يجز كونها ناقصة، وقائما خبرها للزوم كونها نكرة، [ولو كان خبر كان لجاز][10] تعريفه (ثم نابت الحال عن الخبر،) كما قالوا في قراءة علي رضي الله عنه- ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةً ﴾[11]، وقيل: لأن الخبر هنا ظرف، وفي الحال معنى الظرفية[12]، وفيه بحث (ولو كانت إذا على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال المعنى،) فوجب أن تخرج عن الظرفية،

---

(1) المجيب الدماميني في شرح المغني: 1/ 199.

(2) الواقعة: 2.

(3) الواقعة: 4.

(4) الواقعة: 8.

(5) المجيب الشمني في المنصف: 1/ 199.

(6) في (س): كل منهما.

(7) في (س): لأن الرفع، والنصب.

(8) ساقط من (ظ).

(9) في جميع النسخ: اوقات كون.

(10) في (س): فلو كان خبر كان جاز.

(11) يوسف- عليه السلام-: 14. انظر قراءة علي في: البحر المحيط: 5/ 283.

(12) قائله الشمني في المنصف: 1/ 199.

ويحمل الرفع على الخبرية (كما يستحيل إذا قلت: أخْطَبُ أوْقَاتِ أكْوَانِ الأمِيرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إذا نصبت اليومَ، لأن الزمان لا يكون محلا للزمان). وذلك لأن [اسم][1] التفضيل بعض ما يضاف إليه، فيكون أخطبُ زمانا لإضافته إليه، وقد أخبر عنه بالحصول في وقت، والحصول في وقت هو الحصول فيه، فيكون الوقت الذي هو أخطب حالا في وقت كون الأمير قائما، وفي يوم الجمعة.

(وقالوا في قول الحماسي:

وَبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفَ [قَلْبِي][3]مِنْ غَدٍ ... إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ)[2]

بيت من الطويل ، لأبي الطّمحان الحضر مي[4]، بعد: عطف على قبل في قوله:

أَلاَ عَلِّلاَنِـي قَبْـلَ نَـوْحِ النَّـوَائِحِ ... وَقَبْلَ ارْتِقَاءِ النَّفْسِ فَوْقَ الْجَوَانِحِ

ويا لهف: كلمة يتحسر بها على ما فات.

(إن إذاً في موضع جر بدلا من غدٍ) على رأي المبرد، قاله المرزوقي، والتبريزي[5].

---

(1) في (س): أفعل.

(2) البيت لأبي الطمحان القيني كما عزاه المرزوقي في شرح ديوان الحماسة: 3/ 1267، وعزاه جماعة إلى هدبة ابن خشرج كما قال السيوطي في شرح شواهد المغني: 1/ 274، وانظر شرح أبيات المغني: 2/ 229. وبلا نسبة في الأمالي الشجرية: 1/ 276، 286، 300.

والشاهد فيه: إذا راح، حيث أعربت إذاً في محل جر بدلا من غدٍ، وفي موضع نصب بدل عليه: يا لهف نفسي، وعلى ذلك أورده المصنف.

(3) في جميع النسخ: نفسي.

(4) هو: حنظلة بن الشرقي، المعروف بابن الطمحان القيني، شاعر إسلامي، فارس، معمر، وكان من عشراء الزبير بن عبد المطلب (ت: 30 هـ)

انظر سمط اللآلي: 332، الإصابة: 1/ 502، معجم الشعراء: 274، الأعلام: 2/ 286.

(5) انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 3/ 1267، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي: 3/ 132.

(وزعم ابن مالك: أنها وقعت مفعولا) به لـ'أعلم' (في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة– رضي الله عنها- ﴿إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً، وَإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبَى﴾[1].

والجمهور على أن 'إذا' لا تخرج عن الظرفية، وأن/ 'حتى' في نحو: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ﴾[2] حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها،) إذ ليس معنى كونها حرف ابتداء أن يقع المبتدأ بعدها، بل أن يستأنف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية، أو فعلية (ولا عمل له،) فـ'إذا' في موضع نصب بقوله تعالى: ﴿فُتِحَتْ ﴾ على زيادة الواو، أو بمحذوف، والغاية ما ينسبك من الجواب مرتبا على الشرط، والتقدير المعنوي: ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا ﴾[3] إلى أن تفتح أبوابها قبل مجيئهم، فينقطع السَّوْق، وقال ابن قاسم: يجوز أن تخرج على أن 'حتى' بمعنى الفاء، كما قالوا في 'سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ الْمَدِينَةَ' برفع 'ادخل'، أي: سرت قد دخلت[4]، وقال الميداني: إن 'إذا' فيه زائدة[5]، ورده الرضي: بأن لنا مندوحة، إذ حذف الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيز، كما في قوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾[6] أي: تكون أمور لا يُقدر على وصفها[7] (وأما ﴿ إِذَا وَقَعَتِ 90/ب

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 210. نص الحديث في فتح الباري لشرح صحيح البخاري: 9/ 270، كتاب النكاح، باب: غيرة النساء ووجدهن، وتمامه: قالت: فقلت: من أين تعرف ذلك ؟ فقال: أما إذا كنت عني راضية فإنك تقولين: 'لا وَرَبِّ مُحَمَّدٍ'، وإذا كنت علي غضبى قلت: 'لاَ وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ'، قالت: قلت: اجل، والله يا رسول الله، ما أهجر إلا اسمك'.

(2) الزمر: 71، 73.

(3) الزمر: 71.

(4) قاله في شرح التسهيل، كما ذكر ذلك الشمني في المنصف: 1/ 200.

(5) انظر قوله في المنصف: 1/ 199، وشرح الرضي على الكافية: 3/ 193.
- الميداني هو: أبو الفضل، احمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، الأديب، قرأ على الواحدي. من تصانيفه: مجمع الأمثال، ونزهة الطرف في علم الصرف، والسامي في الأسامي (ت: 518هـ) انظر نزهة الألباء: 337، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 82، بغية الوعاة: 1/ 356، 357، الأعلام: 1/ 214.

(6) الانشقاق: 1.

(7) شرح الرضي على الكافية: 3/ 193.

[الْوَاقِعَةُ][1]﴾ فـإذاً الثانية بدل من الأولى، والأولى ظرف،) فلا ضرورة في كونهما مبتدأ وخبر على تقدير نـصب ﴿ خَافِـضَةٌ رَّافِعَـةٌ ﴾[2] (وجوابهـا محـذوف لفهـم المعنى، وحـسّنه) أي: حـسّن حـذف الجـواب (طـولُ الكـلام، وتقـديره بعـد إذاً الثانية،) لئلا يفصل بين البدل والمبدل منه (أي: انقسمتم أقساما، وكنـتم أزواجـا ثلاثة، وأما إذاً في البيت فظرف لـخفٌ، وأما التي في المثال ففـي موضـع نـصب،) بخبر محذوف، إذ أصله: اخطب ما يكون الأمـير حاصـل إذا كـان قائمـا، فحـذف حاصلْ، فبقي إذا كان قائماً، ثم حذف إذاً مع شرطه العامل في الحال، فأقيم الحال مُقام الظرف القائم مَقام الخبر، فيكون الحال قائما مَقام الخبر، قال الرضـي: وفيـه تكلفات كثيرة:

1- حذف إذاً مع شرطه، ولم يثبت في غير هذا المكان.
2- والعدول عن ظاهر معنى كانْ الناقصة إلى معنى التامة.
3- وقيام الحال مَقام الظرف، ولا نظير له[3].

(لأنا لا نقدر زمانا مضافا إلى ما يكون،) حتى يكون الزمان محلا للزمـان (إذ لا موجب لهذا التقدير،) لصحة المعنى بدونه (وأما الحديث فـإذاً) فيه (ظـرف لمحذوف، وهو [معمول][4]أعلمْ، وتقـديره:) إنـي أعلـم (شـأنك، ونحـوه،) [مـن حالك][5]، ووضعك، وحديثك (كما تعلقت إذْ بالحديث) مـن غـير أن يـراد بـه معناه المصدري، قال[6] الشريف: والسر في جواز الإعمال تضمن معناه الحصول،

---

(1) ما بين معقوفين ساقط من جميع النسخ. الواقعة: 1.
(2) الواقعة: 3.
(3) انظر شرح الرضي على الكافية: 1/ 280.
(4) في جميع النسخ: مفعول.
(5) في (س): كحالكْ.
(6) في (س) بزيادة: السيد.

والكون[1] (في) قوله تعالى: (﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ﴾[2]). هذا تشبيه المحذوف بالمذكور.

(الفصل الثاني: في خروجها عن الاستقبال

وذلك على وجهين:

أحدهما: أن تجيء للماضي، كما تجيء للمستقبل في قول بعضهم، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا﴾[3]،) لأن هذا إخبار بقضية وقعت في الماضي، فتكون 'إذا' للماضي لا للاستقبال، وأما ما قال ناظر الجيش[4]: إن/ المراد حكاية حالهم حين ابتدءوا في الفعل ، فيكون المحل حينئذ [في][5] موقع 'إذا' دون 'إذ'[6]، ففيه أن المعنى حينئذ على الحال ، وليست 'إذا' للحال، وما قيل: 'إنه يستلزم الاستقبال باعتبار انتهائه وتمامه، فيكون المحل لـ'إذا' بهذا الاعتبار'[7]، لا يلتفت إليه لحصول المعنى المراد (﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾[8]،) إخبار بقضية العير التي قدمت المدينة والنبي- عليه الصلاة والسلام- يخطب يوم الجمعة، فخرج الناس إليه إلا اثني عشر، وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية، قال ناظر الجيش[9]: المراد من ذلك حكاية ما كانوا عليه وما هو شأنهم وديدنهم، لأن كلمة 'إذا' تفيد الاستمرار، 1/91

---

(1) انظر هامش المطول: 18.

(2) الذاريات: 24، 25.

(3) التوبة: 92.

(4) في (س) بزيادة: من.

- وناظر الجيش هو: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي المصري، المعروف بناظر الجيش، عالم العربية، من تلاميذ أبي حيان. من تصانيفه: شرح التسهيل، ولم يتمه، وتمهيد القواعد، وشرح التلخيص (ت: 778هـ).

انظر النجوم الزاهرة: 11/ 114، بغية الوعاة: 1/ 275، شذرات الذهب: 6/ 259، الأعلام: 7/ 153.

(5) ساقط من (س).

(6) انظر قوله في المنصف: 1/ 201، ومواهب الأريب: ل175/ ب.

(7) القائل الشمني في المنصف: 1/ 201.

(8) الجمعة: 11.

(9) في (س) بزيادة: إن.

الاستمرار، ولو أتى بـإذْ في هذا المحل لصار المعنـى: الإخبـار عـن واقعـة وقعـت منهم، ولا يلزم من الإخبار بذلك أن يكون ذلك من شأنهم[1]، ورُدّ: بـأن هـؤلاء المخبر عنهم من الصحابة، الذين- هم خير القرون- لا يليق بهم اعتياد مثل هذا الفعل القبيح[2]، واجيب: بأن مراده أن هذه الحالة كانـت شـأنهم وديـدنهم قبـل الإسلام إلى نزول هذه الآية[3]، وفيه: أن [هذه][4] ترده، والأولى أن يقول: كانـت ديدنهم قبل رسوخ الإسلام في قلوبهم.

(وقوله:

وَنَـــدْمَانٍ يَزِيـــدُ الْكَـــأْسَ طِيبًـــا سَـــقَيْتُ إِذَا تَغَـــوَّرَتِ النُّجُـــومُ)[5]

بيت من الوافر، لـبُرج بن مسهر[6]، الندمان: النديم، وهو من ينادم على الشراب، ويزيد، يتعدى إلى مفعولين، وتغورت: غَرُبت، والمعنى: رب نديم يحسن عشرته سقيته إذا تعرضت النجوم، أي: أبدت عرضها للمغيب، وكون إذاْ فيه للماضي يظهر فيقوله:

دَفَعْتُ بِرَأْسِهِ وَكَشَفْتُ عَنْهُ بِمُعْرِقَةٍ مَلاَمَةَ مَنْ يَلُومُ

---

(1) انظر قوله في المنصف: 1/ 201.

(2) رده الدماميني في شرح المغني: 1/ 201.

(3) المجيب الشمني في المنصف: 1/ 201.

(4) في (س): القصة.

(5) البيت للبرج بن مسهر في شرح شواهد المغني: 1/ 280، وشرح أبيات المغني: 2/ 234، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي :3/ 272، والمؤتلف والمختلف: 75، ولسان العرب: (ن. د. م) 8/ 507.
والشاهد فيه: إذا تغورت، حيث خرجت إذاْ عن الاستقبال وجاءت للماضي.

(6) هو: البرج بن مسهر بن جلاّس بن الأرت الطائي، شاعر من معمّري الجاهلية (ت: 30 ق هـ) انظر المؤتلف والمختلف: 75، شرح شواهد المغني: 1/ 280، الأعلام: 2/ 47.

وما قيل: أنه ليس بقاطع، لجواز كون 'سقيت' بمعنى السقي، وهو دليل جواب إذا[1]، غير ظاهر.

(والثاني: أن تجيء للحال، وذلك بعد القسم، نحو: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾[2]، ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾[3]، قيل: لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم، لأنه إنشاء، لا إخبار عن قَسَم يأتي، لأن قسم الله- سبحانه- قديم،) وفيه بحث، لأنه إن أراد القَسم اللفظي فهو ليس بقديم، وما قيل: إنه أراد بالقديم ما ليس بآت، لا ما لا أول لوجوده[4]، فمع بعده عن الفهم يأباه قول المصنف، لأن القديم ما لا زمان له، وإن أراد النفسي، فالكلام النفسي صفة واحدة لا تنقسم إلى القسم، والخبر، وغير ذلك، وإنما تنقسم إليها عند حدوث التعلقات، وما قيل: إنه أراد القسم المنفي وهو قديم في حد ذاته، ومع قطع النظر عن صيرورته قسما عند حدوث التعليق[5]، فليس بشيء، لأن كلام النحاة [إنما يتعلق][6] باللفظ المؤلف من الأصوات، والحروف، والحق: أن القسم القديم لا ينافيه حدوث التعلق في المقسم به (ولا لكون محذوف هو حال من ﴿ وَاللَّيْلِ ﴾، ﴿وَالنَّجْمِ ﴾، لأن الحال، والاستقبال متنافيان،) فلا يتصف بهما ذلك الكون/، 91/ ب
وفي جعل إذا ظرفا له اتصافه بهما، وفيه بحث، لأن المراد بالحال هنا: ما يقارن زمان وقوع مضمون عاملها، وهذا الزمان قد يكون ماضيا، وقد يكون مستقبلا، لا الحال بمعنى الزمان الحاضر حتى ينافي الاستقبال، إلا أن يقال: إنهما متنافيان في الظاهر دون الحقيقة، ولهذا التزموا تجريد المضارع المثبت الواقع حالا عن علم

---

(1) القائل الدماميني، وقال الشمني: إن ابن الصائغ قد سبق الدماميني لهذا. انظر المنصف: 1/ 202.
(2) الليل: 1.
(3) النجم: 1.
(4) القائل الشمني في المنصف: 1/ 202.
(5) = = = = = = = = = = = = = = = =.
(6) في (س): لا يتعلق به بل.

الاستقبال[1] (وإذا بطل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما،) أي: لفعل القسم، أو الكون المحذوف[2] (على أن المراد به الحال، انتهى.

والصحيح: أنه لا يصلح التعليق بـ'أقسم' الإنشائي،) سواء كان المراد بـ'إذا' الحال، أو الاستقبال (لأن القديم لا زمان له، لا حال ولا غيره، بل هو سابق على الزمان،) فيه: أن الكلام اللفظي[3] ليس بقديم، ونظر النحاة إنما يتعلق به كما مر، إلا أن يقال: إنه قديم عند الحنابلة، والمصنف منهم، وإنما خص عدم صحته بالإنشاء لكون الكلام فيه، وإلا فالخبر كذلك، لأن كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان، وإخباره لا يتعلق بزمان، وإنما المتعلق هو المخبر عنه، وما قيل: إنه يلزم أن لا يتعلق بفعل خبري في كلامه تعالى[4]، ففيه: أن الفعل الخبري مخبر عنه[5] (وأنه لا يمتنع التعليق بـ'كائنا' مع بقاء 'إذا' على الاستقبال، بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق، كـ'مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا'،) فإن 'صائدا' حال من 'رجل' مع أنه مستقبل، وهو وإن كان حالا في الظاهر لكن الحال في التقدير ما وقع موقعه (أي: مقدرا الصيد به غدا، كذا يقدرون،) هذا أوفق لتسميتها حالا مقدرة، لكن كونها مقدرة كاف في التسمية بها (وأوضح منه أن يقال:) المعنى: (مريدا به الصيدَ غدًا،) فـ'غدا' ليس [بمعمول بـ'مريدا'][6] وإلا لانتقل الكلام إليه، فلا يرد ما قيل: إن أراد مريدا الآن فالإرادة التي تقدر بها على الفعل لا يتأخر[7] عنها[8]، على أنه يقال: إن هذه الإرادة هي صفة القدرة عند قصد الاكتساب بعد سلامة الأسباب، وهي غير الإرادة التي هي صفة الحي، وأما ما قيل: إن 'مريدا' هنا

(1) ذكر هذا الشمني في المنصف: 1/ 202.

(2) في (س) بزيادة: يعني: أقسم، وكائنا.

(3) في (س) بزيادة: عند أهل الحق.

(4) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 203.

(5) هذا رد الشمني على الدماميني، انظر المنصف: 1/ 203.

(6) في (س): معمول كـ'مريدا'.

(7) في (س) بزيادة: الفعل.

(8) القائل ابن الصائغ، انظر قوله في المنصف: 1/ 203.

بمعنى "قاصداً"، فلا يناسب أوضحية تقدير "مريداً" التي أشار إليها بقوله[1]: (كما فسر ﴿قُمْتُمْ﴾ في ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ﴾[2] بـ"أردتم"). قال [البيضاوي][3]: "أي: إذا أردتم القيام، عبر عن إرادة الفعل بالفعل المسبب عنها للإيجاز والتنبيه، على أن من أراد العبادة ينبغي أن يبادر إليها، بحيث لا ينفك الفعل عن الإرادة[4]، [وقيل][5]: أو تنبيها على أن مريد الصلاة في حكم القائم، لأنه يثاب بإرادته كما يثاب بالقيام إليها[6].

(مسألة:

في ناصب "إذا" مذهبان:

أحدهما: أنه شَرْطُها،) استدل عليه ابن الحاجب بقوله تعالى: ﴿أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[7]: "بأن الجواب لو كان عاملا، و"إذا" مضافة إلى الموت لفسد المعنى، لصيرورة وقت الموت والإخراج واحداً"[8]، وأجاب الرضي: "بأن المعطوف مع العاطف/ محذوف، والمعنى: أئذا مت وصرت رميما أبعث؟"[9] (وهو قول المحققين[10]، فتكون بمنزلة "متى"، و"حيثما"، و"أيان") قال الرضي: "والأولى أن 92/ب

---

(1) القائل الشمني في المنصف: 1/ 203.

(2) المائدة: 6.

(3) في (س): القاضي.

(4) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 3/ 429.

(5) في (س): وقال بعض المحققين.

(6) القائل عصام الدين، كما في هامش المخطوط.

(7) مريم: 66.

(8) انظر الإيضاح على شرح المفصل لابن الحاجب: 1/ 513.

(9) شرح الرضي على الكافية: 3/ 191.

(10) قال المرادي في الجنى الداني 369: "وذهب بعض النحويين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة، بل هي معمولة للفعل الذي بعدها، لا لفعل الجواب"، وقال أبو حيان في البحر المحيط 1/ 64: "الذي نختاره أن الجملة بعدها تليها هي الناصبة لـ"إذا" لأنها شرطية، وأن ما بعدها ليس في موضع خفض بالإضافة، فحكمها حكم الظروف التي يجازى بها".

نفصل ونقول: إن تضمن "إذا" معنى الشرط فحكمه حكم "متى" ونحوه، وإلا فالعامل ما في محل الجزاء استعمالا كـ"إذا غَرُبَتِ الشَّمْسُ جِئْتُكَ"، أي: أجيئك وقت غروبها، دون ما في محل الشرط، إذ هو مخصص للظرف، إما لكونه صفة له، أو لكونه مضافا إليه، ولا ثالث استقراء[1]، وما قال ابن الحاجب: "من أن تعيين الوقت في "إذا" يحصل بذكر الفعل بعده، وإن لم يكن مضافا إليه، كما في قولنا: "زَمَانًا طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ"[2]، ففيه نظر، لأنه إنما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا بمجرد ذكره بعده (وقول أبي البقاء:) [الضرير، عبد الله بن أبي عبد الله العكبري الأصل، البغدادي المولد، الحنبلي المذهب، معرب القرآن، تلميذ ابن الخشاب، توفي سنة ست عشرة وستمائة][3] (إنه مردود: بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، غيرُ وارد، لأن "إذا" عند هؤلاء غير مضافة،) قال ابن الحاجب: "والحق أن "إذا" و"متى" سواء، في كون الشرط عاملا، وتقدير الإضافة في "إذا" لا معنى له"[4] (كما يقول الجميع إذا جَزَمْتَ،) لئلا يلزم إعمال "إذا" في جزء المضاف إليه (كقوله:

... ... وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[5]

والثاني: أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه، وهو قول الأكثرين،) لما رأوه أن الشرط مخصص للظرف، ولا يجوز تخصيصه له لكونه وصفا لعدم الضمير فيه، أو لتعذر عمل الوصف في الموصوف، فتعين لكونه مضافا إليه، فوجب أن يعمل الجواب فيه (ويرد عليهم أمور:

---

(1) انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 189.
(2) الإيضاح على شرح المفصل: 1/ 513.
(3) ساقط من (س).
(4) الإيضاح على شرح المفصل: 1/ 513.
(5) تقدم تخريجه في ص: 462 من هذا البحث.

أحدها: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة، لأن الظرف عندهم من جملة الجواب، والمعمول داخل في جملة معموله). أجيب: بأن الأصل ذلك، ولكنهما قد تضمنا معنى الشرط، وجعل الأول سببا للثاني[1].

(والثاني: أنه) أي: كون ناصب 'إذا' جوابها (ممتنع في قول زهير:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا)[2]

بيت من الطويل، فاعل 'بدا': 'أني' [وصلتها][3]، و'سابقا' - بالنصب -: عطف على خبر 'ليس'، وقد روي بالجر، [وأورده المصنف][4] شاهدا على حسن العطف على التوهم.

(لأن الجواب محذوف، وتقديره: إذا كان جائيا فلا أسبقه، ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئا وقت مجيئه، لأن الشيء إنما يُسْبَق قبل مجيئه،) [و][5] فيه بحث، [فإنه][6] قال في بحث 'ما': [إنما][7] العرب محميون عن الخطأ في الألفاظ دون المعاني[8]، وقال الهندي: 'مطابقة الواقع وعدمها ليس من وظائف النحوي، ألا

---

(1) المجيب ابن الصائغ، انظر المنصف: 1/ 204.

(2) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: 90، وشرح شواهد المغني: 1/ 282، وشرح أبيات المغني: 2/ 242، والخزانة: 8/ 492، 552، والكتاب: 1/ 195، 3/ 29، 51، 100، 4/ 160، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 2/ 267، 3/ 351، والهمع: 3/ 230، ولسان العرب: (ن. م. ش) 8/ 706. ولصرمة الأنصاري في الكتاب: 1/ 306، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: 1/ 70، 71. وبلا نسبة في الخزانة: 1/ 120، والخصائص: 2/ 134. والشاهد فيه: إذا كان جائيا، ناصب 'إذا' جوابها، والتقدير: إذا كان جائيا فلا أسبقه.

(3) في (س): ولست.

(4) في (س): وسيأتي أن المصنف أورده.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): لما.

(7) في (س): وإنما.

(8) مغني اللبيب: 1/ 334.

ترى أنه يجوز لَقِيتُ الْعَنْقَاءَ، وَالْـأرْضُ فَوْقَنَـا، علـى أنـه يجـوز أن يكـون الـسابق بمعنى/ الفائت[1]، قال الزمخشري في العنكبوت ﴿ أنْ يَسْبِقُونَا ﴾[2]: أن يفوتونا[3]، 92/ب
فيصح حينئذ أن يقال: لا أفوت شيئا وقت مجيئه، سـواء كانـت إذاً شـرطية، أو لا (وهذا) أي: عدم الصحة (لازم لها أيضا إن أجابوا) عن هذا الإيـراد (بأنهـا غـير شرطية، وأنها) ظرفية (معمولة لما قبلها وهو سابق،) إذ لا يمكن سبق الشيء وقت مجيئه حتى يصح نفيه، وفيه بحث، إذ يجوز مَا رَأيْتُ بَحْرًا مِنَ الْمِسْكِ (وأمـا علـى القول الأول فهي شرطية محذوفة الجواب، وعاملها إما خبر كانْ،) [إن قلنا: بعدم دلالة][4] كانْ على الحدث (أو نفس كانْ إن قلنا: بدلالتها على الحدث.

والثالث: أنه يلزمهم في نحو: إذَا جِئْتَنِي الْيَـوْمَ أكْرَمْتُـكَ غَـدًا أن يعمـل أكرمتكْ في ظرفين متضادين، وذلك باطل عقلا، إذ الحدث الواحد المعين لا يقـع بتمامه في زمانين، وقصْدًا، إذ المراد: وقـوع الإكـرام في الغـد، لا في اليـوم). وبـه استدل ابن الحاجب على أن العامل في إذاً شرطها[5]، قال الرضي: إذاً هذه بمعنـى متىْ فالعامل شرطها، أو المعنى: إذا جئتني اليوم كان سببا لإكرامي لك غداً، كمـا قيل في نحو: إنْ جِئْتَنِي الْيَوْمَ فَقَدْ جِئْتُكَ أمْسِ إن المعنى: إن جئتني اليوم يكن جزاء لمجيء إليك أمس[6].

(فإن قلت: فما ناصب اليومْ على القول الأول؟ وكيـف يعمـل العامـل الواحد في ظرفي زمان؟

---

(1) قال وحي زادة في مواهب الأريب: ل 178/ ب قال الفاضل الهندي في بحث الاستثناء من شرح الحاجبيـة: مطابقة الواقع وعدمها..........

(2) العنكبوت: 4.

(3) الكشاف: 3/ 474.

(4) في (س): إن لم نقل بدلالة.

(5) الإيضاح في شرح المفصل: 1/ 513.

(6) شرح الرضي على الكافية: 3/ 191.

[قلنا][1]:) ناصبه "جئتني"، لأن الظرفين (لم يتضادا كما) تضادا (في الوجه السابق،) فالتشبيه للمنفي لا للنفي (وعملُ العامل في ظرفي الزمان يجوز إذا كان احدهما أعم من الآخر،) أراد به الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئه (نحو: آتِيكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرًا،) فإن "سحر" جزء اليوم مجازا، ولم يرد به المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس، لأن "سحر" هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل، واليوم: ما بين طلوع الشمس وغروبها، أو ما بين الفجر والمغرب، فلا يصدق أحدهما على الآخر (وليس) أي: "سحر" (بدلا،) من "يوم" بدل بعض من كل، حتى لا يكون هذا المثال مما نحن فيه (لجواز "سِيرَ عَلَيْهِ) أي: على المركب (يَوْمُ الْجُمُعَةِ سَحَرًا" برفع الأول،) على أنه نائب فاعل "سير" (ونصب الثاني،) على انه ظرف له، ولو كان بدلا منه لرفع أيضا (ونص عليه سيبويه[2]،) أي: على جواز تعدد الظرف في المثال (وأنشد للفرزدق:

مَتَى تَرِدَنْ يَوْمًا سَفَارِ تَجِدْ بِهَا أُدَيْهِمَ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَا)[3]

بيت من الطويل، تردن: بنون التوكيد الخفيفة، وسفار- كـ"قطام"-: اسم بئر، وضمير"بها" لها[4]، والأديهم: تصغير "أدهم"، وهو: الأسود مفعول "تجد"، وجملة "يرمي" مفعول ثان، أو حال من "أديهم"، والمستجيز- بالجيم والزاي-: طالب الماء لأرض، أو لماشية، والمعوَّر: اسم مفعول من التعوير، بمعنى:/ الصرف[5]. 1/93

---

(1) في جميع النسخ: قلت.

(2) انظر الكتاب: 1/ 216.

(3) البيت للفرزدق في ديوانه: 294، وبرواية "متى ما ترد" بدل "متى تردن"، وشرح شواهد المغني: 1/ 285، وشرح أبيات المغني: 2/ 246، وشرح التصريح: 2/ 346، ولسان العرب: (س. ف. ر) 4/ 599، وفي (ع. و. ر) 6/ 514 مثل رواية الديوان. والشاهد فيه: متى، يوما، فقد تعدد الظرف.

(4) أي: للبئر.

(5) أي: إذا صرفته عنه.

(فيَوْمًا يمتنع أن يكون بدلا من 'متى'؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط،) أي: لعدم تضمنه معنى الشرط كما تضمنه 'متى' ([ولهذا][1] يمتنع 'في اليوم' في المثال) وهو: 'إذَا جِئْتَنِي الْيَوْمَ أكْرَمْتُكَ' (أن يكون بدلا من 'إذا') ولهذا جعل ظرفا ثانيا لـ'جئتني' (ويمتنع أن يكون ظرفا لـ'تجد'؛ لئلا ينفصل 'ترد' مع معموله، وهو 'سفار' بالأجنبي، فتعين أنه ظرف لـ'ترد'). فثبت عمل العامل الواحد في ظرفي الزمان، أحدهما أعم من الآخر، فإن 'متى' أعم من 'اليوم' لكونها مشتملة عليه حقيقة.

(والرابع: أن الجواب ورد مقرونا بـ'إذا' الفجائية، نحو: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾[2]، وبالحرف الناسخ نحو: 'إِذَا جِئْتَنِي الْيَوْمَ فَإِنِّيَ أُكْرِمُكَ'،) ولم يتعرض للفاء لأنها غير مانعة، خلافا لأبي حيان، حيث رد قول الزمخشري، والحوفي: إن العامل في ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ ﴾[3] 'سبح'[4]، وقال الرضي: 'ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها إذا كانت زائدة، كما في ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾، أو واقعة غير موقعها، كما في ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾[5]، وإلا فلا'[6] (وكل منهما) من 'إذا' الفجائية، والحرف الناسخ (لا يعمل ما بعده فيما قبله). وأجيب: بأن الجمهور إنما يقولون: بأن العامل في 'إذا' جوابها إذا كان صالحا، وإلا فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب[7] (وورد أيضا والصالح) مبتدأ (فيه) أي: في الجواب (للعمل صفة،) خبر المبتدإ، والجملة حال (كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾[8]، ولا تعمل الصفة [فيما][9] قبل

---

(1) في (س): وبهذا.

(2) الروم: 25.

(3) النصر: 1.

(4) قال في البحر المحيط 8/ 523: 'لا يصح إعمال ﴿ فَسَبِّحْ ﴾ في إذا لأجل الفاء، لأن الفاء في جواب الشرط لا يتسلط الفعل الذي بعدها على اسم الشرط، فلا تعمل فيه، بل العامل في إذا الفعل الذي بعدها على الصحيح'، وانظر الكشاف: 4/ 644.

(5) الضحى: 9.

(6) شرح الرضي على الكافية: 1/ 473.

(7) المجيب الدماميني في شرح المغني: 1/ 206.

(8) المدثر: 8، 9.

(9) ساقط من جميع النسخ.

الموصوف،) فإخباره أولا: بصلوح عمل الصفة بحسب نفس الأمر، وثانيا: بالمنع لوجود المانع، فلا تدافع كما قيل[1]، وهذا مذهب البصريين، وما قدره الزمخشري من تعلق (في) في[2] ﴿ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغًا ﴾[3] بـ﴿ بَلِيغًا ﴾ فعلى قول الكوفيين[4]، وضعّفه أبو البقاء[5]: بأن معمول الصفة لا يتقدم الموصوف[6] (وتخريج بعضهم هذه الآية على أن إذا مبتدأ، وما بعد الفاء خبر) وهو ﴿ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾، وأما ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ فظرف لـ﴿ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾، لأن المعنى: ذلك يوم النقر وقوع يوم عسير (لا يصح إلا على قول أبي الحسن، ومن تابعه في جواز تصرف إذا، وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدإ، لأن عُسر اليوم ليس مسببا عن النقر،)[7] تعليل لصحة التخريج بزيادة الفاء على قول [أبي الحسن][8]، يعني: لا وجه حينئذ للفاء سوى الزيادة، إذ لا تكون عاطفة، لأن الخبر لا يعطف على المبتدإ، ولا سببية لأن عسر اليوم لا يتسبب عن النقر (والجيد أن تخرج على حذف الجواب مدلولا عليه بـ﴿ عَسِيرٌ ﴾، أي: عسر اليوم،) هذا قول الزمخشري[9] (وأما قول أبي البقاء: إنه) أي: الجواب (يكون مدلولا عليه بذلك فإنه إشارة إلى النقر،)[10]/ و﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ بدل من ﴿ إِذَا ﴾، و﴿ ذَٰلِكَ ﴾ مبتدأ، 93/ب
والخبر ﴿ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ أي: نقر يوم، فأشار بالتعليل إلى أن ذلك بمعنى المصدر

(1) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 206.
(2) في (س) بزيادة: قوله تعالى.
(3) النساء: 63.
(4) الكشاف: 1/ 459.
(5) في (س) بزيادة: والقاضي.
(6) قال أبو البقاء في التبيان 1/ 296: قوله تعالى: ﴿ فِي أَنفُسِهِمْ ﴾ يتعلق بـ﴿ قُل لَّهُمْ ﴾، وقيل: يتعلق بـ﴿بَلِيغًا﴾، أي: يبلغ في نفوسهم ؛ وهو ضعيف، لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها.
وقال القاضي في تفسيره: وتعليق الظرف بـ﴿ بَلِيغًا ﴾ على معنى: بليغا في أنفسهم مؤثرا فيها ضعيف، لأن معمول الصفة لا يتقدم الموصوف، والقول البليغ في الأصل هو الذي يطابق مدلوله المقصود به حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 3/ 296.
(7) انظر المنصف: 1/ 207.
(8) في (س): الأخفش.
(9) انظر الكشاف: 4/ 495.
(10) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 435.

فيصح عمله في الظرف، وقدر المضاف في الخبر ليصح الحمل، فيكون المآل: فالنقر يومئذ نقر يوم عسير، فعلى هذا فالمدلول عليه بذلك هو العامل في إذا، وأنه مع ما بعده الجواب، وبهذا تبين أن قوله: (فمردود، لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبب، وذلك ممتنع،) محل بحث، لأن هذا إنما يلزم إذا كان المدلول عليه بذلك هو الجواب وحده (وأما نحو: ﴿ فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ [فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ][1] ﴾ فمؤول على إقامة السبب مقام المسبب، لاشتهار المسبب، أي: فقد [استحق][2] الثواب العظيم المستقر للمهاجرين) هذا دفع لما يرد على حكمه بمنع اتحاد السبب والمسبب من أن الشرط سبب لجزائه، وقد جعل في الحديث نفسه، وأما تأويل ابن دقيق العبد بأن التقدير: فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله نية وقصدا، فهجرته إلى الله ورسوله حكما وشرعا[3]، فمبني على أن المقدر تمييز لا حال، إذ لا يجوز حذف الحال على ما صرح به الرَّندي في شرح الجمل[4]، قيل: ما ذكره المصنف من التأويل يتأتى في الآية، فيقال: نقر الناقور سبب لوقوع الأهوال العظيمة، فيكون المعنى: فإذا نقر في الناقور فالأهوال الشديدة واقعة،

---

(1) ساقط من (ظ).

الحديث في فتح الباري: 1/ 163، كتاب الإيمان، ونص الحديث كما حدث به عبد الله بن سلمة: الأعمال بالنية، ولكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه.

(2) ساقط من (ظ).

(3) أورد قوله الشمني في المنصف: 1/ 207.

- وابن دقيق العبد هو: أبو الفتح، محمد بن علي بن وهب بن مطيع، تقي الدين القشيري، قاض من أكابر العلماء بالأصول، مجتهد. من تصانيفه: إحكام الأحكام في الحديث، الإلمام بأحاديث الأحكام، تحفة اللبيب في شرح التقريب (ت: 702 هـ)

انظر الدرر الكامنة :4/ 91، 92، مرآة الجنان: 4/ 177، شذرات الذهب: 6/ 5، الأعلام: 6/ 283.

(4) ذكره الشمني في المنصف: 1/ 207.

لكنه حذف وأقيم السبب مقامه وهو النقرُ المدلول عليه بذلك[1] ، ورد : بمنع[2] نقر الناقور سببا للأهوال، وبمنع شهرة مسببية الأهوال عن النقر[3].

(قال أبو حيان:) في رد القول الثاني (ورد) أي: جواب إذاً (مقرونا بما النافية، نحو: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾[4] الآيةَ، وما النافية لها الصدر[5]، انتهى.

وليس هذا) أي: قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾ (بجواب) لـإذاً (وإلاّ لاقترن بالفاءْ،) أدخل اللام على جواب إنْ الشرطية تشبيها لها بلَوْ، وهو شائع في كلام المصنفين، وواقع في الشعر، [قال][6]:

---

(1) القائل الدماميني، انظر شرح المغني: 1/ 207.

(2) في (س) بزيادة: كون.

(3) رده الشمني في المنصف: 1/ 208.

(4) الجاثية: 25.

(5) انظر البحر المحيط: 8/ 49.

(6) في (س): كقوله.

فَلَئِنْ صِرْتَ لاَ تُحِيرُ جَوَابًا لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ[1]

(مثل: ﴿ وَإِنْ يَسْتَعْتِبُوا فَمَا هُم مِّنَ الْمُعْتَبِينَ ﴾[2]) هذا إلزام [لأبي حيان][3] بقوله: 'ولكون إذا ظرفا محضا لم يلحظ فيه معنى الشرط، جاء ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾[4]، ولو لوحظ فيها معنى الشرط لدخلت الفاء، لأنه يجوز أن يقال: إنْ يَقُمْ زَيْدٌ مَا ضَرَبْتُهُ'[5]، فلا يرد ما قيل: لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك، لأن إذا ليست مثل إنْ، [مستندا بقول][6] الرضي: 'ولعدم علاقة إذا في الشرطية جاز أن يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء'[7] (وإنما الجواب محذوف، أي: عمدوا إلى الحجج الباطلة.

وقول بعضهم:) يعني الأخفش، صرح به في بحث الفاء[8]، قيل: 'وإنما لم يصرح باسمه استحياء/ من الرد عليه'[9]، [وليس بشيء][10] (إنه جواب على 1/94

---

(1) البيت من الخفيف، بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 720، والخزانة: 10/ 221، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 3/ 347، والمساعد: 2/ 280، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/ 172، والهمع: 2/ 474، ولسان العرب (ص. ر. ت) 2/ 474.
ولمطيع بن إلياس في شرح الكافية الشافية: 1/ 1380، وأمالي القالي: 1/ 271، وبرواية 'كنت' بدل 'صرت'، و'فبما' بدل 'لبما'.

(2) فصلت: 24.

(3) في (س): بما قال أبو حيان.

(4) الجاثية: 25.

(5) انظر الارتشاف: 2/ 549.

(6) في (س): قال.

(7) القائل الدماميني في شرح المغني: 1/ 208، وانظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 191.

(8) في المغني: 1/ 187 قال: 'وأن الفاء قد تحذف للضرورة... وعن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الفصيح، وأن منه قوله تعالى: ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ﴾
وقال الأخفش في معاني القرآن: 1/ 350 – بعد ذكر الآية: فالوصية على الاستئناف، كأنه – والله أعلم – ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ﴾ فالوصية...'.

(9) القائل وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 182/ أ.

(10) ساقط من (س).

إضمار الفاء، مثل ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾[1] مردود، بأن الفاء لا تحذف إلا ضرورة، كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ... ...

تقدم شرحه في أمَّا المشددة[2].

(و﴿ الْوَصِيَّةُ ﴾ في الآية نائب عن فاعل ﴿ كُتِبَ ﴾ و﴿ لِلْوَالِدَيْنِ ﴾ متعلق به، لا خبر، والجواب محذوف، أي: فليوص). جواب ما يقال، إذا لم يكن جوابا على حذف الفاء، فما الجواب في الآية؟

(وقول ابن الحاجب: أن إذاً هذه) أي: التي في ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾[3] الآية، يجوز أن تكون هذه الآية مثل: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾[4] بتقدير القسم، وأن تكون إذاً لمجرد الوقت من غير ملاحظة الشرط[5] (غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب، وإن عاملها ما بعد ما النافية، كما عمل ما بعد لا في يوم من قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَٰئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾[6] وإن ذلك من التوسع في الظرف[7]،) هذا يدل على أنه ذهب على أن الفاء في جواب إذاً الشرطية واجبة، وأن حذفها ضرورة (مردود بثلاثة أمور:

أحدها: أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر[8]، كقوله:

---

(1) البقرة: 180.

(2) انظر ص: 301.

(3) الجاثية: 25.

(4) الأنعام: 121.

(5) انظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 110.

(6) الفرقان: 22.

(7) انظر أمالي ابن الحاجب: 1/ 115.

(8) في (س) بزيادة: غير ترتيب اللف أخذا في القريب.

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا ... ...)[1]

[خبر][2]، لعبد الله بن رواحة، الصحابي، وسماه النبي– عليه الصلاة والسلام-: سيّد الشعراء[3]، قال السيوطي: أخرج الشيخان عن البراء قال: رأيت النبي– عليه الصلاة والسلام– يوم الخندق ينقل التراب، وهو يرتجز برجز عبد الله بن رواحة، يقول:

اللَّهُمَّ لَوْلاَ أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَمَا تَصَدَّقْنَا وَلاَ صَلَّيْنَا
الْكَافِرُونَ قَدْ بَغَوا عَلَيْنَا وَإِنْ أَرَادُوا فِتْنَةً أَبَيْنَا
وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا فَثَبِّتْ الْأَقْدَامَ إِذَا لاَقَيْنَا[4]

(والثاني: أن 'ما' لا تقاس على 'لا'، فإن 'ما' لها الصدر مطلقا بإجماع البصريين، واختلفوا في 'لا'، فقيل: لها الصدر مطلقا، وقيل: ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو: إِنْ لاَ تَقُمْ أَقُمْ، و 'جَاءَ بِلاَ زَادٍ[5]، وقوله:

---

(1) البيت لعبد الله بن رواحة في الكتاب: 3/ 511 / 2/ 322، وله أو لعامر بن الأكوع في شرح شواهد المغني: 1/ 286، ولعامر بن الأكوع في شرح أبيات المغني: 2/ 250. وبلا نسبة في الخزانة: 7/ 139، والهمع: 2/ 611. والشاهد فيه: عن فضلك ما استغنينا، حيث لم تصدر 'ما'.

(2) في (ح): رجز، وفي (س): شعر مرجز.

(3) هو: أبو محمد، عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري الصحابي، يعد من الأمراء والشعراء الراجزين، وكان أحد النقباء الإثنى عشر، شهد بدرا، وأحد، والخندق، والحديبية (ت: 8 هـ) انظر الإصابة: 2/ 410، مرآة الجنان: 1/ 17، شذرات الذهب: 1/ 12، الأعلام: 4/ 86.

(4) أورد السيوطي هذا الكلام في شرح شواهد المغني: 1/ 287.

– البراء هو: أبو عمارة، البراء بن عازب بن الحارث الخزرجي، قائد صحابي من أصحاب الفتوح، أسلم صغيرا، وغزا مع النبي – عليه الصلاة والسلام– خمس عشرة غزوة، أولها غزوة الخندق، روى له البخاري ومسلم 305 حديث (ت: 71 هـ) انظر الإصابة: 1/ 186، شذرات الذهب: 1/ 77، الأعلام: 2/ 46، 47.

(5) الاختلاف في غير 'لا' الناسخة كما ذكر الدماميني في شرح المغني: 1/ 208.

أَلاَ إِنَّ قُرْطًا عَلَى آلَةٍ ... أَلاَ إِنَّنِي كَيْدَهُ لاَ أَكِيدُ[1]

بيت من المتقارب، لـ"الأخرم السنبسي"[2]، قُرْط: رجل من سنبس، والآلة: الحالة، ولا يقال لغيرها، والكَيْد: المكر، أي: أن هذا الرجل على حالة سوء، ولا مكر مثل مكره، وروي: بـ"ما"، وهي زائدة، لا نافية لما مر، ولا موصولة، ولا مصدرية، لئلا تتقدم الصلة على الموصول[3].

(وقيل: إن وقعت ["لا"][4] في) صدر (جواب القسم فلها الصدر، لحلولها محل أدوات الصدر، وإلا فلا، وهذا) القول الثالث[5] (هـو[6] الـصحيح، وعليـه اعتمد سيبويه، إذ جعل انتصاب "حَبَّ الْعِرَاقِ" في قوله:

آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ ... ...)

صدر بيت من البسيط، لـ"المتلمس"، عجزه:

(... ... ... وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ/[7] 94/ب

---

(1) البيت للأخرم السنبسي في شرح شواهد المغني: 1/ 294 وبرواية "ما أكيد" بدل لا أكيد، ونفس رواية المصنف في شرح أبيات المغني: 2/ 255. والشاهد فيه: كيده لا أكيد. حيث لم تصدر لا.

(2) الأخرم السنبسي نسبة إلى سنبس بن معاوية بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيء انظر شرح أبيات المغني: 2/ 258، 259، الأعلام: 3/ 141.

(3) رواه السيوطي في شرح شواهد المغني: 1/ 294.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) في (س) بزيادة: في صدارة لا.

(6) في (س) بزيادة: جواب القسم.

(7) البيت للمتلمس في ديوانه: 98، وشرح شواهد المغني: 1/ 294، وشرح أبيات المغني: 2/ 259، والخزانة: 6/ 351، والكتاب: 1/ 38، والمقاصد النحوية بهامش الخزانة: 2/ 548.
والشاهد فيه: حب العراق، حيث انتصب "حب العراق" على التوسع، وإسقاط الخافض وهو "على".
- والمتلمس هو: جرير بن عبد العزى، أو عبد المسيح، من بني ضُبَيْعَة من ربيعة، شاعر جاهلي من أهل البحرين، خال طرفة بن العبد، ذكره ابن سلاّم في الطبقة السابعة من شعراء الجاهلية (ت: 50 ق هـ)
انظر طبقات الشعراء: 88، 89، الشعر والشعراء: 110، شرح أبيات المغني: 2/ 267، الأعلام: 2/ 119.

على التوسع، وإسقاط الخافض وهو "على[1]"،) أي: حلفت على حبِّ العراق لا آكله، مع أن الحب متيسر أكله لأخس الحيوانات، مثل: "قمل القمح"، والأكثرون: على أن آليتُ- بفتح التاء- خطاب لـ"عمرو بن هند[2]"، لأنه لما هجاه حلف عمرو أنه لا يطعم المتلمس بعدها حَبَّ العراق، أي: لا يقدر بعدها على المقام بالعراق ، فلا سبيل له إلى أكل حبها، فقال المتلمس ذلك، أي: حلفت يا عمرو لا تتركني بالعراق، والطعام لا يبقى وإن استبقيته، بل يسرع إليه الفساد، ويأكله السوس، فالبخل به قبيح (ولم يجعله من باب "زَيْدًا ضَرَبْتُهُ" لأن التقدير: لا أطعمه، ولا هذه) التي في صدر القسم (لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها،) مذكورة كانت، أو مقدرة (وما لا يعمل) ما بعده فيما قبله (لا يفسر في هذا الباب) أي: باب الاشتغال (عاملا) [قيل:][3] إنما قيد بذلك احترازا عن مثل: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[4]، فإن ﴿اسْتَجَارَكَ ﴾ مفسر لعامل واحد، ولا يصح عمله فيه لو سلط عليه، لأن رافع الفاعل لا يتأخر عنه عند البصريين[5]، وفيه[6]: [أن][7] المفهوم من كلام المصنف في بحث "حيث" أنه لا يختص بهذا الباب، [مع][8] أن هذه الآية منه عند الجمهور، ذكره ابن عادل[9].

---

(1) قال سيبويه في الكتاب 1/ 38: "يريد "على حب العراق".

(2) عمرو بن هند هو: عمرو بن المنذر بن امرئ القيس بن ماء السماء بن النعمان اللخمي، ملك الحيرة في الجاهلية، عرف بنسبته إلى أمه "هند"، يلقب بالمحرق الثاني، قاتل طرفة بن العبد (ت: 45 ق هـ) انظر معجم الشعراء: 28، الأعلام: 5/ 86، 87.

(3) ساقط من (س).

(4) التوبة: 6.

(5) في (س) بزيادة: كذا قيل. والقائل هو الدماميني في شرح المغني: 1/ 209.

(6) في (س) بزيادة: بحث.

(7) في (س): إذ.

(8) في (س): على.

(9) انظر اللباب في علوم الكتاب: 10/ 19.

(والثالث: أن لا في الآية) يعني قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ﴾[1] (حرف ناسخ مثله في [نحو][2]: لاَ رَجُلَ والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده، ولو لم يكن نافيا،) لوْ وصلية، [وقوله][3]: (لا يجوز زَيْدًا إنِّي أضْرِبُ) استئناف لبيان كون الناسخ مانعا من العمل فيما قبله (فكيف وهو حرف نفي؟ بل أبلغ) من المبالغة (من هذا أن العامل الذي بعده) أي: بعد الحرف الناسخ، وهو لا (مصدر،) وهو ﴿ بُشْرَىٰ ﴾ (وهم يطلقون القول: بأن المصدر لا يعمل فيما قبله، وإنما العامل محذوف، أي: اذكر يوم، أو يعذبون يوم.

ونظير ما أورده أبو حيان على الأكثر) من (أن يورد عليهم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[4] فيقال:) بالنصب عطف على يُوردُ (لا يصح لـ﴿ جَدِيدٍ ﴾ أن يعمل في إذا، لأن إنّ ولام الابتداء يمنعان من ذلك) العمل (لأن لهما الصدر،) [قيل][5]: جَعْل اللام مثل إنّ ممنوع، فإنها مع إنّ سلبت الصدرية على المختار[6]، [ويرده][7] ما سيأتي في لام الابتداء: [من][8] أنهم اعتبروا حكم صدريتها فيما قبل إنّ، دون ما بعدها[9] (وأيضا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف والجواب) عن هذا الإيراد[10] (أيضا) أي: كالجواب عما أورده أبو حيان، مستدلا بقوله
1/95 تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾[11] الآية (أن الجواب)/ أي: جواب إذا في هذه الآية (محذوف مدلول عليه بـ﴿ جَدِيدٍ ﴾، أي: إذا مزقتم تجددون،) أو تبعثون، فجملة

---

(1) الفرقان: 22.
(2) ساقط من جميع النسخ.
(3) ساقط من (س).
(4) سبأ: 7.
(5) في (س): وما فيه.
(6) القائل ابن الصائغ، وانظر قوله في المنصف: 1/ 209.
(7) في (س): ويدفعه.
(8) في (س): على.
(9) قال المصنف في المغني 1/ 258: 'ولاعتبارهم، حكم صدريتها فيما قبل إنّ دون ما بعدها'.
(10) في (س) بزيادة: من طرف الأكثرين.
(11) الجاثية: 24.

الشرط [إما][1] معمولة لـ﴿ يُنَبِّئُكُمْ ﴾ لأنه بمعنى: نقول لكم، و﴿ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ﴾ تأكيدا، أو معترضة على أن ﴿ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ ﴾ معلق لـ﴿ يُنَبِّئُكُمْ ﴾ ساد مسد المفعولين، ولولا اللام لفتحت إنَّ (لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء، نحو: ﴿ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾[2]، وأما ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾[3] فالجملة جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط،) لا جواب الشرط على حذف الفاء، [قال البيضاوي][4] تبعا للحوفي، وأبي البقاء: وإنما حسن حذف الفاء فيه لأن الشرط بلفظ الماضي[5]، وضعفه الرضي: بأن ذلك إنما يكون للضرورة[6] (بدليل ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾[7] الآية) فإن كون ﴿ لَيَمَسَّنَّ ﴾ جوابا لقسم مقدر متعين فيه، [فيدل على أن ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ كذلك، لأن][8] كلا منهما لا يجاب به الشرط (ولا يسوغ أن يقال: قدرها) أي: قدر أنت إذاً في الآية (خالية عن معنى الشرط،) كما قدرها ابن الحاجب في ﴿ وَإِذْ تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا ﴾ (فتستغني عن جواب، وتكون معمولة لما قبلها وهو ﴿ قَالَ ﴾، أو ﴿ نَدُلُّكُمْ ﴾، أو ﴿ يُنَبِّئُكُمْ ﴾،) [ولم يقل: أو كفروا][9]، لبعد احتماله أن يعمل في إذاً (لأن هذه الأفعال) تعليل لقوله: لا يسوغ (لم تقع في ذلك الوقت). اي: وقت التمزيق، فلا يصح أن يكون عامله

---

(1) ساقط من (س).

(2) البقرة: 273.

(3) الأنعام: 121.

(4) في (س): كما قال القاضي.

(5) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 4/ 195، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 417، وقال أبو حيان في البحر المحيط 4/ 213: زعم الحوفي: أنه ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ على حذف الفاء، أي: فإنكم، وهذا الحذف من الضرائر فلا يكون إلا في القرآن، وإنما الجواب محذوف، و﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ جواب قسم محذوف، والتقدير: والله إن أطعتموهم لقوله: ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾.

(6) شرح الرضي على الكافية: 4/ 463.

(7) المائدة: 73. وفي (س) بزيادة: هذا دليل على أن ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ جواب قسم مقدر قبل الشرط.

(8) في (س): وكذا هذا.

(9) في (س): ولم يتعرض لـ﴿ كَفَرُوا ﴾.

فيه من جهة المعنى، [وقيل: لأن التجديد][1] وقت التمزيق[2]، لا يتصور لكونه جمعا بين الضدين، فكيف يصح أن يعمل فيها؟ وفيه: أن إذا وإن كانت بمعنى الوقت، لكن لا يلزم وقوع الفعل في أول ذلك الوقت، بل يجوز أن يقع في آخره، كما في قولهم: إِذَا جَاءَ زَيْدٌ أَحْسَنْتُ إِلَيْهِ.

(الفصل: الثالث

[في][3] خروج إذا عن الشرطية، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾[4]، [وقوله تعالى][5]: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴾[6]) جوز الرضي كون إذا فيهما لمجرد الوقت، وكونها شرطية كما مر[7]، ولا منع في كون ﴿هُمْ﴾ في الآيتين تأكيدا للواو، وللضمير المنصوب (فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدإ [بعدها][8]،) وهو ﴿ يَغْفِرُونَ ﴾ و﴿ يَنتَصِرُونَ ﴾ (ولو كانت شرطية، والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء، مثل: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[9]) وقد يقال: هذا قياس مع الفارق، لما بين إنْ و إذا من التفاوت بالأصالة والفرعية (وقول بعضهم: إنه على إضمار الفاء، تقدم رده،)[10] أراد بالبعض: أبا البقاء، فإنه اختار مذهب الأخفش فقال: ﴿ هُمْ ﴾ مبتدأ، و﴿يَغْفِرُونَ﴾ الخبر، والجملة جواب إذا[11]، ورده [الحلبي][12]: بأن هذا غير

---

(1) في (س): وما قيل: إن التجريد.
(2) القائل وحي زادة في مواهب الأريب: ل 184/ ب.
(3) ساقط من (س).
(4) الشورى: 37.
(5) ساقط من جميع النسخ.
(6) الشورى: 39.
(7) شرح الرضي على الكافية: 4/ 111.
(8) ساقط من جميع النسخ.
(9) الأنعام: 17.
(10) في (س) بزيادة: لعله.
(11) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 339.
(12) في (س): الشهاب.

صحيح، لأنه لو كان [كذا][1] لاقترن بالفاء[2] (وقول/ آخر: أن الضمير توكيد لا 95/ب
مبتدأ، وإن ما بعده الجواب، ظاهر التعسف،)[3] قيل: أي: تعسف في تأكيد الضمير المرفوع، أو المنصوب بضمير رفع منفصل[4] (وقول آخر: أن جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها، تكلف من غير ضرورة). وإنما جوزه في قوله تعالى: ﴿ إِذَا مُزِّقْتُمْ ﴾[5] لوجود الضرورة فيه كما لا يخفى على من له رأي سديد، وإن خفي على الشارح الجديد.

(ومن ذلك) أي: من مثال إذا الخارجة عن الشرطية (إذا التي بعد القسم، نحو: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾[6]، ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾[7]، إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى،) لا في اللفظ، لأن الجواب لا يتقدم على الشرط عند البصريين[8] (كما في قولك: آتيكَ إذا أتيتني،) [وذلك][9] لأنه ليس [بعد إذا][10] ما يصلح للجواب، لا ظاهرا ولا مقدرا، لعدم توقف معنى الكلام عليه، [ولا قبلها ما يدل على الجواب][11] إلا القسم (فيكون التقدير: إذا يغشى الليل،) أقسمت (وإذاهوى النجم أقسمت.

وهذا) أي: كون إذا شرطية، وفعل القسم جوابا (ممتنع لوجهين:

أحدهما: أن القسم الإنشائي) الحاصل من أقسمتُ (لا يقبل التعليق، لأن الإنشاء إيقاع،) وقت التكلم (والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه،) فيضاد المقصود

---

(1) في (س): جواب لـإذا.

(2) الدر المصون: 6/ 86.

(3) في (س) بزيادة: التعسف: الأخذ على غير الطريق. قال الدسوقي في حاشيته على المغني 1/ 269: وفيه نظر، إذ هذا القول موافق للقواعد، فلا تعسف أصلا، فضلا عن كونه ظاهرا.

(4) القائل ابن الصائغ، وقوله في المنصف: 1/ 210.

(5) سبأ: 7.

(6) الليل: 1.

(7) النجم: 1.

(8) انظر شرح الرضي على الكافية: 3/ 191.

(9) في (س): وإنما كان ما قبلها جوابا.

(10) في (س): بعدها.

(11) في (س): وليس هنا ما يدل على الجواب قبل إذا.

(فأما إنْ جَاءَنِي فَوَ اللَّهِ لَأُكْرِمَنَّهُ فالجواب في المعنى فعل الإكرام،) لا القسم، حتى يرد: أن القسم لا يقبل التعليق (لأنه) أي: الإكرام (المسبب عن الشرط،) الذي هو المجيء (وإنما دخل القسم بينهما) أي: بين الشرط وجوابه (لمجرد التوكيد، [ولا][1] يمكن ادعاء مثل ذلك) الاعتبار (هنا،) أي: في الآيتين (لأن جواب ﴿وَاللَّيْلِ﴾) وهو﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ﴾[2] أمر (ثابت دائما،) لكونه جملة اسمية مقرونة بـإنّ واللام (وجواب ﴿وَالنَّجْمِ﴾) وهو ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ ﴾[3] (ماض مستمر الانتفاء،) لكونه جملة ماضوية منفية بـما النافية (فلا يمكن تسببهما عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط). وهو ﴿يَغْشَىٰ﴾، و﴿هَوَىٰ﴾ لأن إذا الشرطية تجعل الماضي مستقبلا.

(والثاني: أن الجواب) أي: جواب إذا الشرطية (خبري، فلا يدل عليه الإنشاء،) الذي هو فعل القسم (لتباين حقيقتهما). لأن الخبر: مركب تام، يكون لنسبته خارج تطابقه، أو لا تطابقه، والإنشاء: ليس لنسبته خارج، هذا على رأي البعض، واختاره نجم السعد [فقال][4]: "جزاء الشرط يجب أن يكون قضية خبرية متعلقة بالشرط، لأن الشرط ثابت، والثابت لا يقبل التعليق، وقولنا: أنتَ حُرٌّ إنْ دَخَلْتَ الدَّارَ إنشاء للتعليق، لا تعليق للإنشاء"[5]، وأما رأي الأكثرين فكما قال الرضي: "ولا يكون الشرط جملة طلبية/، ولا إنشائية، لأن وضع أداة الشرط على 1/96
أن يجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق، وأما الجزاء فليس شيئا مفروضا، بل هو مرتب على أمر مفروض، فجاز وقوعه طلبية، وإنشائية"[6]، واختاره التفتازاني

---

(1) في (س): فلا.

(2) الليل: 4.

(3) النجم: 2.

(4) في (س): حيث قال.

(5) قوله هذا في شرحه للحاجبيّة، كما قال الدماميني في المنصف: 1/ 210، والأمير في حاشيته على المغني: 1/ 94.

- ونجم السعد هو: سعيد العجمي، المشهور بنجم الدين، شارح للحاجبيّة، وهو شرح كبير، جعله شرحا للمتن، والشرح الذي عليه المصنف، وفيه أبحاث حسنة. انظر بغية الوعاة: 1/ 591.

(6) شرح الرضي على الكافية: 4/ 109، 110.

فقال في قول السكاكي: إنْ تَعْتَدَّ بإكْرَامِكَ إيَّايَ الآنَ فاعْتَدَّ بإكْرَامِي إيَّاكَ أمْسِ، وبه يظهر أن الجزاء قد يكون إنشائية بلا تأويل بالجزاء، إذ لا ضرورة إليه، لأن الأمر والنهي وغيرهما يجوز تقييدهما بالشرط[1]، واختاره[2] الشريف أيضا حيث قال فيه: فاعتدَّ على صيغة الأمر، فيكون طلب الاعتداد بإكرام المتكلم معلقا بحصول اعتداد المخاطب بإكرامه، فلا حاجة في الإنشائية الواقعة جزاء إلى أن تؤول بالخبرية[3]، [لكنهما اختارا أيضا قول البعض، فقال التفتازاني][4] في قول آدم– عليه السلام-: يَا رَبِّ إنِّي تُبْتُ وَأصْلَحْتُ أرَاجِعِي أنْتَ إلَى الْجَنَّةِ فوقوع الجملة الاستفهامية جزاء الشرط، محل بحث[5]، [وقال الشريف في حاشيته][6]: وبالجملة لا يمكن جعل الطلب من جزاء بلا تأويل، وبما [قررنا][7] تبين أن لا مخالفة بين كلاميهما، ولا غفلة للشريف عما صرح به في أحد كتابيه كما [وهم][8].

---

(1) المطول: 162.

(2) بزيادة: السيد.

(3) انظر حاشية المطول: 162.

(4) في (س): واختار التفتازاني قول البعض في شرح الكشاف حيث قال:.

(5) انظر حاشية الكشاف للتفتازاني: ل 52/ ب.

في الكشاف: 1/ 122 عن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال: [على لسان سيدنا آدم – عليه السلام -] يا رب ! ألم تخلقني بيدك ؟ قال: بلى. قال: يا رب ! ألم تنفخ فيَّ الروح من روحك ؟ قال: بلى. قال: يا رب ! ألم تسبق رحمتك غضبك ؟ قال: بلى. قال: ألم تسكنّي جنتك ؟ قال: بلى. قال: يا رب إن تبت وأصلحت أراجعي أنت إلى الجنة ؟ قال: نعم.

(6) في (س): واختاره الشريف في حواشي المطول فقال:. انظر حاشية المطول: 162.

(7) في (س): قررناه.

(8) في (س): ظن.

والواهم وحيي زادة في مواهب الأريب: ل 187 /أ.

[مبحث: أَيْمُنُ القسم]

(أَيْمُنْ) مبتدأ لأنه معرفة [بـأداة][1] اللفـظ (المختص بالقسم،) صفته (اسم) خبره (لا حرف، خلافا للزجاج، والرُّمَّاني[2]، مفرد) خبر ثان (مشتق من اليُمن [وهو البركة][3] وهمزته وصْل،) مفتوحة كهمزة آلْ، ولم تجيء في الأسماء غيرها (لا جمع يمين وهمزته قطع، خلافا للكوفيين،) واعتذروا عن وصل همزته بكثرة الاستعمال[4] (ويرده) أي: قول الكوفيين (جواز كسر همزته، وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو: أَفْلُسٍ، وأَكْلُبٍ،) وفيه لغات أخر: إِيْمُنْ بكسر الهمزة وضم الميم، وبفتحهما، وأَيْمٌ، وإِيمُ بضم الميم فيهما، وإِمْ بكسرهما، وهَيْمُ بفتح الهاء وضم الميم، وأَمٌ، وأَمِ بتثبيت الميم فيهما، ومَنْ مثلث الحرف، ومْ مثلثا، فهذه عشرون لغة[5]، واختلف في الستة الأخيرة. قال في المفصل: "قد أوقعوا موقع الباء مُنْ في قولك: مُنْ رَبِّي لَأَفْعَلَنَّ، وتضم ميم مُن"[6]. قال سيبويه: "ولا تدخل الضمة في مُنْ إلا ههنا، ولا تدخل إلا على رَبِّي"[7]. وسمع الأخفش مِن الله[8]، وإذا حذفت نونها فهي كالتاء، تقول: مِ اللهِ، ومُ اللهِ، كما تقول: تاللهِ، ومن الناس من يزعم أنها من أيمن، قال ابن مالك: "لم يعرف الزمخشري من الذي زعم،

---

(1) في (س): بإرادة هذا.

(2) قال المرادي في الجنى الداني 538: "ذهب الزجاج والرماني، إلى أنه حرف جر، وشذا في ذلك"، وانظر الارتشاف: 2/ 480.

(3) ساقط من (س).

(4) في الجنى الداني 538: "وقال الكوفيون: هو جمع يمين، واعتذروا عن وصل همزته بكثرة الاستعمال"، وانظر الإنصاف: 1/ 404 – 409.

(5) في (س) بزيادة: ذكرها ابن مالك.

قال في شرح التسهيل 3/ 203: "وفيه حين يليه الله اثنتا عشرة لغة: ثلاث مع ثبوت الهمزة، وثلاث مع حذف النون دون الهمزة، وثلاث مع حذف الهمزة والياء وثبوت النون، وثلاث مع الاقتصار على الميم".

(6) انظر المفصل: 484، 485.

(7) انظر الكتاب: 3/ 499.

(8) انظر شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 203.

وهو سيبويه، وفيه دليل على أنه لم يعرف من كتابه إلا ما يعرف بتصفح وابتغاء[1]، وقال أبو حيان: أما الأول: فليس كما ذكره، بل لما كان هذا القول ضعيفا عنده تأدب مع سيبويه ولم يصرح باسمه [إعظاما له][2]، وأما الثاني: فكما قال، ولذلك/ وقع في مفصله أغلاط، ومخالفة لسيبويه، لكن ما ذكره ابن مالك 96/ب هو متشارك له فيه، على انه لم يقرأ كتاب سيبويه، وقد رحل الزمخشري من خوارزم[3] إلى مكة قبل العشرين والخمسمائة لقراءة الكتاب على رجل من أصحابنا أهل الأندلس يعرف بـأبي بكر بن أبي طلحة[4]، كان مجاورا بها، عالما بالكتاب، فقرأ عليه جميع الكتاب، (و) يرده (قول نُصَيب:) على صيغة التصغير، [اسم][5]ابن رباح، مولى عبد العزيز بن مروان، كان عبدا أسود، قيل له: هَرِمَ شِعْرُك، قال: لا والله ما هَرِم ، ولكن العطاء هَرِم[6].

(فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ: ... ...)

أي: لما قلت لهم: أنشدكم الله

(... ... ... نَعَمْ، وَفَرِيقٌ: لَيْمَنُ اللَّهِ مَا نَدْرِي)[7]

---

(1) شرح التسهيل: 3/ 203.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر معجم البلدان: 2/ 395.

(4) هو: أبو بكر، عبد الله بن أبي طلحة بن محمد بن عبد الله اليابري، لحوي، اصولي، روى عن ابي الوليد الباجي، وقرأ عليه الزمخشري كتاب سيبويه، شرح رسالة ابن أبي زيد، ورد على ابن حزم (ت: 518 هـ) انظر البلغة في أئمة النحو واللغة: 171، 172، بغية الوعاة: 2/ 46.

(5) في (س): وهو ابو محجن.

(6) هو: أبو محجن، نصيب بن رباح، شاعر فحل، مقدم في النسيب والمدائح (ت: 108هـ).
انظر طبقات الشعراء: 134، الشعر والشعراء: 293، سمط اللآلي: 1/ 291، الأعلام: 8/ 31، 32.

(7) البيت لنصيب في شرح شواهد المغني: 1/ 299، وشرح أبيات المغني: 2/ 268، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: 2/ 288، ولسان العرب: (ي. م. ن) 9/ 467. وبلا نسبة في الكتاب: 3/ 503، 4/ 148، وشرح المفصل لابن يعيش: 9/ 92، والإنصاف: 1/ 407، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/ 204، ورصف المباني: 43. والشاهد فيه: ليمن الله، حيث حذف الف أيمنُ في درج الكلام.

بيت من الطويل، نعم: مقول القول، واللام: لتوكيد الابتداء [كما قال الجوهري، لكن في القاموس: وليم الله، وليمن الله، اسم للقسم][1].

(فحذف ألفها في الدَّرَج،) بيان لوجه الرد به عليهم، لأن همزة القطع لا تحذف في الدرج (ويلزمه الرفع بالابتداء، وحذف الخبر، وإضافته إلى اسم الله [سبحانه][2] وتعالى:) أي: أيمن الله قسمي (خلافا لابن دُرُسْتَوَيْهِ في إجازة بحرف القسم[3]، ولابن مالك في جواز إضافته إلى الكعبة، و[لـ][4] كاف الضمير،)[5] نحو: أيمكَ، وإلى الذي، كقوله عليه الصلاة والسلام: ﴿وَأَيْمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ﴾[6]، وأنشد الكسائي:

لَيَمْنُ أبيهِمْ لَبِئْسَ الْعُذْرَةُ اعْتَذَرُوا[7]

فأضافه إلى الأب، وسكّن نونه (وجوز ابن عصفور كونه خبرا، والمحذوف مبتدأ، أي: قسمي أيمن الله)[8].

---

(1) ساقط من (س). قال الجوهري في الصحاح (ي. م. ن) 2/ 1622 بعد ذكر البيت: "وهو مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، والتقدير: ليمن الله قسمي"، وانظر القاموس المحيط: (ي. م. ن) 4/ 316.

(2) ساقط من جميع النسخ.

(3) انظر قوله في الارتشاف: 2/ 480.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) قال في شرح التسهيل 3/ 202: "وإضافته إلى ضمير المخاطب، وإلى الذي أقل من إضافته إلى الكعبة".

(6) انظر صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب: الأيمان، باب: الاستثناء في اليمين: 6/ 103.

(7) شطر بيت من البسيط، بلا نسبة في الارتشاف: 2/ 480، والجنى الداني: 541، والهمع: 2/ 482، والمنصف: 1/ 212، وحاشية الأمير على المغني: 1/ 95، وبرواية:

لأيم أبيهم بئست العذرة اعتذروا

(8) انظر المقرب: 228.

فهرس للموضوعات الواردة في هذا الجزء

أولا : القسم الدراسي

ثانيا : قسم التحقيق

غنية الأريب
عن شروح مغني اللبيب

"لـ مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي (ت: 1100هـ)"

دراسة وتحقيق

الأستاذ حسين صالح الدبوس
الأستاذ بشير صالح الصادق
الأستاذ أبو عجيلة رمضان عويلي
الأستاذ خالد محمد غويلة
جامعة المرقب - الجماهيرية الليبية

إشراف
الأستاذ الدكتور
محمد منصف القماطى

تقديم
الأستاذ الدكتور
سمير استيتية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإن كتاب (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) للإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصارى المتوفى (761 هـ) رحمه الله تعالى ــ يعد من أجل المصادر والمراجع النحوية التى تفخر بها اللغة العربية، وذلك يرجع إلى منهج تصنيفه وتبويبه، فالكتاب تناول فيه مؤلفه بالبحث والدراسة حروف المعانى، والجملة العربية مبينا أقسامها وأحكامها، منبها على الشبهات التى تفسد الإعراب، موجها إلى أنجع السبل إلى الفهم الصحيح، والإعراب الجيد، فالإعراب فرع المعنى، جامعا أقوال العلماء السابقين، مناقشا لها، ولا غرو فى ذلك، فمؤلفه ابن هشام علامة مجدد للتأليف فى النحو يتدرج بقارئه فى مؤلفاته النحوية الذائعة الصيت إلى يومنا هذا من الواضح السهل إلى المشكل الصعب، فيزيل غموضه، نجد ذلك فى (قطر الندى وشرحه) و(شذور الذهب وشرحه) و(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك).

وقد عرف علماء النحو لابن هشام علو كعبه فى هذا المضمار فعكفوا على كتبه تحصيلا وشرحا وتدريسا، وعرف نحاة العربية اليوم ولغويوها له هذه المنزلة الرفيعة فحققوا كتبه وشروحها التى منها الشرح الجليل (غنية الأريب عن شروح مغنى اللبيب لمصطفى رمزى بن الحاج حسن الأنطاكى المتوفى (1100هـ) رحمه الله تعالى.

عالم الكتب الحديث
Modern Book World
للنشر والتوزيع
إربد - شارع الجامعة - بجانب البنك الإسلامي
تلفون: ٠٠٩٦٢ ٢٧٢٧٢٢٧٢ - خلوي: ٠٧٩/ ٥٣٦٤٣٦٢
فاكس: ٠٠٩٦٢ ٢٧٢٦٩٩٠٩ - صندوق البريد: (٣٤٦٩)
الرمزي البريدي: (٢١١١٠)
البريد الإلكتروني: almalktob@yahoo.com
almalktob@hotmail.com
almalktob@gmail.com
www.almalkotob.com

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع
الأردن - العبدلي مقابل عمارة جوهرة القدس

9 789957 703035

مطبعة حلاوة
Halawa Printing Press
هاتف: ٧٢٧٥٥٣٥ ٢ ٩٦٢+
فاكس: ٧٢٤٠٥٣٥ ٢ ٩٦٢+